

UNIVERSAL  
LIBRARY

**9U\_232459**

UNIVERSAL  
LIBRARY









مطلب الاستئنا	٢
مطلب الحال	٢٠
مطلب التمييز	٢٦
مطلب حروف الجر	٢٩
مطلب الاضافة	٣٩
مطلب المضاف اليه المتكلم	٥٣
مطلب اعمال المصدر	٥٥
مطلب اعمال اسم الفاعل	٥٥
مطلب ابنية المصادر	٦٢
مطلب ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين	٦٦
مطلب الصفة المشبهة باسم الفاعل	٦٧
مطلب التعجب	٧٤
مطلب نعم وبئس	٧٩
مطلب افعل التفضيل	٨٥
مطلب النعت	٩٢
مطلب التوكيد	١٠٠
مطلب عطف النسق	١٠٧
مطلب البدل	١٢٨
مطلب النداء	١٣٢
مطلب تابع المنادى	١٣٨
مطلب المنادى المضاف الى ياء المتكلم	١٤٣
مطلب أسماء لازمت النداء	١٤٤
مطلب الاستعانة	١٤٥
مطلب الندبة	١٤٧
مطلب الترخيم وكتيبه وامطلب النداء	١٤٩

مطلب الاختصاص	١٥٣
مطلب التحذير والاذغراء	١٥٤
مطلب أسماء الأفعال والأصوات	١٥٧
مطلب نوني التوكيد	١٦٧
مطلب ما لا ينصرف وكتب سهوا ١٦٦	١٧٤
مطلب اعراب الفعل	٢٠٤
مطلب عوامل الجزم	٢٢٢
مطلب لو	٢٢٢
مطلب أما ولولا ولوما	٢٣٨
مطلب الاخبار بالذى والاف واللام	٢٤٢
مطلب العدد	٢٤٦
مطلب كم وكأين وكذا	٢٥٢
مطلب الحكاية	٢٥٨
مطلب الثالث	٢٦٠
مطلب كيفية المقصور والمدود وجهها	٢٦٤
مطلب جمع التذكير	٢٦٥
مطلب التصغير	٢٧٣
مطلب النسب	٢٨٢
مطلب الامالة	٢٩١
مطلب زيادة همزة الوصل	٣٠٠
مطلب الابدال	٣٠٢
فصل من لام فعلى الخ	٣٠٦
فصل اسا كن مع الخ	٣٠٨
فصل ذوالين الخ	٣٠٨
فصل فى الاعلال بالحذف	٣٠٩
فصل فى الادغام	٣٠٩

هذا الجزء الثاني من كتاب  
تقرير العالم الفاضل والاديب  
الكامل في الشيخ محمد  
الانباري حفظه الله على  
حاشية الصبيان  
على الامموني في  
البحر والعمام  
والكمال

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب الاستثناء

(قوله السين وانما عزائدان) عبارة عبدة الغفور والاستثناء من التثنية وهو انصرف  
وانما هي هذا انفسهم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه سرفه عن  
حكمه أى منعه من الدخول فيه اه وفي قوله يطلب من نفسه اشارة الى أن السين  
والفاء لا يطلب كما هو الشائع خلاف ما جرى عليه المحشى وفي قوله سرفه أى المنسوب  
من حكمه اشارة الى ما هو المختار من أن الاستثناء منعه من الدخول في الحكم لامن  
الدخول في اللفظ (قوله انه راجح) أى وان صح الاضمار على سبيل الاستعانة  
قوله أراد به التخصيص بالوصف) يحتمل عمومه في المعرفة والتكررة وان اشهر  
انه في المعرفة توضيح ويحتمل كما في الحذف انه في المعرفة وان ما في التكررة تقييد  
لا تخصيص وهو عرف الاصوليين ويحتمل انه في التكررة فقط وعلى الثاني تقييد  
التكررة بالوصف داخل في قوله وتحدوه كما ان توضيح المعرفة بالوصف على الثالث  
داخل فيه (قوله وتحدوها) أى كالتميز (قوله في حكم جملة مستأنفة) أى لان  
قوله جاء القوم الا يزيدا بمنزلة جاء القوم منهم زيد فهو بمنزلة جملة لا محل لها من  
الاعراب فهذا هو مرادهم بالاستثناء وانما المراد به عدم ارتباطها بما قبلها

معنى (قوله واستدل الخ) / الجمهور بقدر ون في ذلك فعلا أى زادنى كلامها وكف  
ضر بانس أرسئناهم بالبنان (قوله في نفسه اشرح الخ) بل وفي تقديره كلام  
قبل تمام (قوله في آفة) انظر هل هذه اللغة خاصة بالمفصل كالأية أم لا والظاهر  
الاختصاص بعد الانبعاث في المنقطع (قوله يطر) الميطر المساط المتولى  
أى است مساطا عليهم ومتوليا عليهم لكن من تولى وكفر فأنه المتولى عليه  
ويعذبه العذاب الا كبر فلا يتوهم تركه فلا استثناء منقطع لعدم كون حكم ما بعدها  
تقيضا لحكم ما قبلها (قوله على الاستثناء المنقطع) وقيل الاستثناء متصل  
والمعنى الامن تولى وكفر فأنه مساط عليه بالجهد وقيل ان الاستثناء راجع لقوله  
فذكر أى الامن تولى بحيث لا طمع في ايمانه فلا يتركه وعلى هذا متصل أيضا (قوله  
وأما الثانية الخ) وقد يقال ليس المستداليه في ذلك هو الجملة حتى يكون اها محمول  
الاسم الذى في صورة الفعل لان التحقيق أن الفعل اذا قدم منه مجزأ الحد صار  
اسما كما هو مبين في غير هذا المحل (قوله ان نصب نالى الانهى الخ) أى كفاي قوله  
تعالى الا قوم يونس لما آمنوا الخ فان قوم يونس منصوب بالا التى بمعنى استثن  
المستدلة على أنه اسمها والخبر الجملة بعد وكذلك قام القوم الازيداعلى أن زيدا  
منصوب بالا على أنه اسمها والخبر محذوف فان ما بعدها حينئذ جملة تقديرية (قوله  
أن الاستثناء حقيقة الخ) أى أدواته والافاطلاق فقط استثناء على كل من  
المتصل والمنقطع حقيقة عرفية بالانزع كفاي التلويح ويؤيده تعريفهم له بما  
يشمل التسمين خذ لا فافاظا اهر كلام المحشى (قوله واعترض على تعريف المنقطع)  
أى خروجا وعلى تعريف المتصل دخولا (قوله واهل منه الخ) أى ولا ترد الآيات  
المدكورتان لانه لم يوجب فهم ما اخرج شئ دخل (قوله هذارأى الخ) أى كون  
العامل ما قبل الا بواسطة رأى الخ (قوله وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه)  
هذا كقوله الآتى نقل عن الرضى أما المنقطع فذهب سيبويه الخ بحالف ما نقله  
الشارح عن سيبويه من أن الناصب الا الآن يقال ان له مذهبين في المسئلة (قوله  
من التعدية الخ) فيه انه لا بد من تأويل اخوتك بالمتدبين لك بالاخوة حتى يصح  
عمل ما قبل الا فيما بعدهما فحينئذ لا يتناول قوله لا ما قبلها ابواسطمة نحو قولك  
القوم اخوتك الازيدا الاعتبار التأويل كما أن قوله في التسمين لا بما قبلها  
معنىها لا يتناول ذلك الا بهذا الاعتبار أيضا فلا فرق وقد يجمع توقف العمل على

التأويل يستعمل المميز في التمييز في نحو عندى رطل زينا فلحجور (قوله حيث قال  
ما استثنى إلا) أي فأفاد بذلك تقوم الاستثناء بما هو المراد منه بيقوم المعنى مقتضى  
للاعراب اه حقتي (قوله بما على أن المراد الخ) لاى أن المراد الغاؤه سامن جهة  
المعنى والاخراج (قوله ومنهم من يقول انه) أي المستثنى حينئذ أي حين يظهر خبر  
لكن قاله بعضهم والذي يظهر من تركيب المحشى أن منهم من يقول انه أي  
الخبر حين ظهر كنهه متأنف أي لا عمل للافية فليحجر (قوله وتأويل البصريين)  
أي كونها بمعنى لكن والمراد أداة الاستدراك الصادقة بلكن الخفيفة على كلام  
سبيويه وبليكن المشددة على كلام المتأخرين (قوله لان المستثنى المنقطع الخ)  
لا يقال هذان التوجيهان بآتيان في المتصل لانهما قول ليس قوله في المنقطع للاحتراز  
عن المتصل بل لان الكلام فيه اه شيخنا (قوله لوقال فهى عاملة الخ) أي لان  
القياس انما يفتح العمل لا وجوبه لانه لم يتعرض لا وجوب في الكبرى وقد يقال  
قول الشارح في الكبرى فهو عامل أي وجوب بالرضوح أن العمل حق المختص  
والحق واجب اه شيخنا (قوله يرد عليه الجراح) أي فلم يخالف حروف الجر  
فان خلا وعدا جار تان ومخرجتان من النسبة فهلا كانت الا كذلك (قوله لموافقتهما  
الفعل) أي لانها بمعنى استثنى أي ولا ترد خلا وعدا لانها ما على الاصل (قوله  
كما) أي فانها بمعنى انتفى فلذلك صح عملها بالنصب والرفع وتعلقها بالجار والمجرور  
في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك تكبرون (قوله لكن هذه الامثلة) أي لانه  
الا ما هرون وما بعده (قوله ليس الكلام فيه الآن) أي بل الكلام في الاستثناء  
من كلام تام غيره واجب (قوله ضمنى) أي فلا تدخل فيما نحن فيه (قوله بمعنى غير)  
أي فهى صفة لاستثنائية (قوله ومقتضى التعليل الخ) قد يقال المراد التشاكل  
في نوع النصب (قوله أي في الرملة) أشار الى أن الباء بمعنى في والجار والمجرور  
خبر مقدم ومنهم من تعلق بمحذوف حال من الضمير في الخبر أي من آثارهم (قوله فاندفع  
ما قيل الخ) أي المبني على توهم أن الله فاعل يقع مع انه بدل من الضمير فيه العائد  
لمن (قوله ليس نالها) المناسب قايمة أي العامل (قوله لما عرفت) أي من  
أن عامل البديل مقدر على الراجح وقد يقال يصح أن يكون مراد الشارح  
في عمل العامل أي المذكور لو حل البديل محل البديل منه بالفعل فلا يتعين تقدير  
المضاف الذى أشار اليه (قوله بأن الختلافهما في ذلك نظيرا) أي وان كان

الخالف فيما نحن فيه من حيث كون حكم المتبوع ذميا وحكم التابع ايجابيا  
 وفي النظر الذي ذكره الشارح ايجاب ذات المتبوع ونفي ذات التابع نعم الخالف  
 في المعطوف والمعطوف عليه في كونهما زيدا وعمرو نظير لما نحن فيه من كل وجه  
 اذ هو من حيث الحكم ثم ما سبق يفيد أن الصفة في نحو مرتب رجل لا كريم ولا  
 لبيب ما بعد لا واستظهر بعض أن الصفة هي لافانها بمعنى غير طهر اعرابا على  
 ما بعدها (قوله فسقط ما ذكره البعض) عبارته وهو قد تعطف الموصوف والصفة  
 الخ ليس من تنمة الجواب بل هو استئناف منع به ما أفهمه قوله في الاعتراض كيف  
 يكون الخ من انه يجب التوافق بين التابع والمتبوع مطلقا في النفي والايجاب أفاده  
 المهم ونفي وهو مبني على ظاهر ما سبق في الاشكال من أن المراد ايجاب ذات التابع  
 ونفي ذات المتبوع وليس مراد بل المراد بقوله وهو وجب أي مثبت له الشيء وقوله  
 وهو منفي أي منفي عنه الشيء وحينئذ فالظاهر في منعه أن يقال وقد يتخالف  
 المعطوف والمعطوف عليه نفيًا وإثباتًا نحو جاء زيد لا عمرو وتندر (قوله واستشكاهم  
 الدماميني) أي بأنه لو كانت لامع اسمها في محل رفع لزم أن الخبر عنه بالخبر مجعوعه ما  
 فلا يكون للنفي تساط على الخبر فيكون معني لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراد  
 ووردان المبتدأ لا يصح كون مجعوع اسم وحرف غير ساكن (قوله اسلفنا الخ)  
 محصل ما سلفه أن المحل عند سيوي لا اسم فقط لتمكن لما كانت لا كجزء منه نسبوا  
 ذلك إلى المجموع تسامحاً وبه يدفع استشكال الدماميني المتقدم (قوله واستشكاه  
 بعدم الخ) أي أن البديل وهو المستثنى لا يصح إحلاله محل المبدل منه لا وحده ولا  
 مع الاو الشرط صحة الاحلال ولومع الغير وقوله وهذا يمكن فيه الخ أي أنه يتأتى فيه  
 إحلال البديل لتمكن مع الا فلا يقال أن هذا الامكان مبني على أن البديل لا زيد  
 لا زيد وحده والكلام المتقدم يقتضي أن البديل زيد وحده وكذا يقال فيها بعد  
 (قوله وهذا القول الثاني انما يأتي الخ) فيه نظر لانه تقدم له في باب لان كون  
 اسمها مبتدأ في محل رفع لم يزل بدخول الناسخ لان لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل  
 الاستدعاء لفظاً ومحللاً بل هو باق محلاً ولهذا اتبع اسمها رفعاً باعاً بمحل ولا يفعل  
 ذلك في اسم ان اقوتها ونسخها عمل الاستدعاء لفظاً ومحللاً وحينئذ فالخبر بمفعول  
 لاسمها الواقع مبتدأ لاها فلم يعمل في الخبر (قوله وذهب كثير الخ) وعليه فلا  
 شاهد في المثال لخروجه عن موضوعنا (قوله يحكى علينا) فمن يحكى معنى ينم

أو يشتم فعده على أو أن على بمعنى عن كذا في المفتى (قوله استوفطه الخ) أي  
وهو علامة الانقطاع (قوله صفرة) عبارة المدابغي شفرة وهو الذي في القاموس  
(قوله في البيت السابق هو)

أجاهد إذا كان الجهاد غنيمة \* والله العبد المجاهد أعلم

(قوله وهو ما يابه) أي التشبيه التي فيها السنان (قوله ولو في مادة أخرى) أي  
تركيب آخر فيه هذه المادة (قوله لأنه لا مناسبة الخ) رد ذلك كلام الشلوبيين بحمله  
أن معنى زاد المتعدية كما في زاد الله علما جعل كذا زائدا على أصل والنقص لا يجعله  
المال زائدا على أصل إذا نقص لا يتصف بكونه زائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا  
لزاد المتعدية لأنين إذا لم تفعلها الثاني من انصافها بالزيادة اللازمة الناشئة من  
الزيادة المتعدية فلا صحة لمراب الشلوبيين \* وبحسب الدماميني في الرد عليه بذلك  
بأن الزيادة اللازمة تتصف بها النقص انفاوته وحيث لا ينفرد على ذلك أن  
النقص يصح كونه مفعولا ثانيا لزيد المتعدية كما أسرار إليه المحشي بالتفريع نعم  
يرد أن المتبادر من ما زاد هذا المال إلا النقص نقص نفسه بل هو المراد منه إذ مراد  
قائل ذلك أنه لم يتصف بصفة إلا بالنقص فهذا المال إشارة للمال المأخوذ منه  
للاخذوثانيا فيجوز لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم أن أريد ما زاد هذا المال نفسه  
صفة من الصفات إلا النقص أي ما جعل هذا المال نفسه أمرا زائدا على أصل  
إلا النقص الزائد على النقص الحاصل أولا وكان الإسناد في ذلك على سبيل التجوز  
ثم كلام الشلوبيين فيكون النقص مفعولا ثانيا والاول محذوف تقديره نفسه  
ويعبر بعبارة المحشي بهذا الوجه يدفع ما قيل إن محصل الذي رده على الشلوبيين  
أن معنى زاد حصل الزائد والنقص لا يحصل زائدا على شيء فكيف يحصله المال  
زائدا فلا تعلق الزيادة أي فعلها بالنقص إذا كانت بمعنى تخصيص ما هو زائد على  
الأصل لا بمعنى الاشتداد أعني المتعدية لا اللازمة وحيث لم يثبت الدماميني غير  
متجه إذ مفاده أن المال يزيد في النقص أي يزداد نقصه ويشتمل الفعل لازم مرفوعه  
النقص عدى إليه في عند رفعه المال كما في كلامه الاول وكذا بالنسبة للتعديل إذ  
مال زيد نقص أي اشتد نقصا فزيادة النقص فيه اشتداد فهو لا اللازمة لا المتعدية  
وقول المحشي أي فيجوز الخ تفريعه على بحث الدماميني عجيب فإن هذه المتعدية  
وبهتة كما عرفت من كلامه باللازمة نعم هذا يراد في ذاته من حيث أن الزيادة تعلق



بالنقص أى تجليه للغير ~~بالحسن~~ <sup>بالحسن</sup> فبأن المتبادر من لازد هذا المثال الا انقص  
 نفسه نفسه بل هو المراد اذا ما ادقنا له انه لم يتصف بصفة الا بالنقص اه لى علمت  
 من توجيه بحث الله ما بينى ونقر بضع المحشى (قوله اذا كانت زائدة معتدية) أى لانه  
 لا يقال زائد للنقص غيره شيئاً أى جعل فى الغير شيئاً زائداً وفيه انه يصح أن تقول  
 زائد للنقص الكفار رغبة فى جودهم ونحو ذلك والبدار على امكان التسلط ولو فى  
 مادة أخرى فليحذر (قاعدة) قول المصنف وعن قبح الخ بقابل سببه المعروف من بنى  
 تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا فى الشواهد المذكورة ونحوها وكونه بدلاً أرضه  
 من تخريج النسخة فلم يختاروا البدلية على جملة متداخلة خبره مع انه مقيس  
 عند الجميع الا أن يكون قد سمع منهم جرباً بعد الاتبع المجرور (قوله على الاتباع)  
 سواءه على المنع والى الا أن يراد اتباع ما بعده له (قوله تقييداً لقوله بعد فى الخ)  
 أى وقوله وانصب ما انقطع الخ بساء على ما بأتى من ثمرة للامتنع (قوله فبراد  
 باحد معنى يقع على الجمار الخ) لا يقال ان التأويل المذكور فى هذا المثال وما  
 بعده يصير الاستثناء متصلاً ولا منقطعاً لان احداً او القوم عين الجمار فلا يصح أن  
 يستثنى الجمار من جملة ما فى القول العبرة فى الاتصال والامتنع بما قبل العدول عن  
 النصب على الاستثناء الا ترى انه بعد العدول ليس شافع مستثنى منه التبيين لان  
 المراد به بعد مخصص التبيين وكذلك ناصر مع أبوك بل لك أن تقول العبرة بملول  
 اللفظ لغة بقطع النظر عن الارادة وتقدم ما يؤيده وهذا العلم اعملاً معنى لما قبل  
 ان التأويل فى المثالين يصير الاستثناء متصلاً والقرص انه منقطع (قوله بعد  
 التكلف) لان فيه تخصيص اللفظ بما لا يصدق عليه وهذا بخلاف تخصيص  
 شافع بالتبيين وناصر بالأب والظاهر أن المنقطع يدل غلط كما يحط الحنفى الكبير  
 ويؤيده ما تقدم عن الرضى فى شرح قوله وعن قبح فبأنه الج (قوله وأجار  
 الكسائى الخ) مقابل قوله عند المصنف (قوله أو المراد ان ورد الخ) أى أو المراد  
 ان ورد عن العرب ما لا يعرف أهو مرفوع أو منصوب فاختر نصبه (قوله ليس  
 بشئ) أى لا حواجه الى كون ضمير يكن راجعاً الى حكم وجود الاداء مفهوم من  
 سياق الكلام أو الى تقدير مضاف فى الاول أى يكن حكمه وتقدير مضاف آخر  
 زيادة على ما قدره المحشى فى الثانى أى حكمه دى عدم الا (قوله أو مبتدأ) الانصب  
 أو خبر ابدل بمثاله وان مع ما قاله (قوله وجوز ابن الحاسب الخ) عبارة

الجامي بعدم قول ابن الحاجب ويعرب أى المستثنى على حسب العوامل إذا كان  
المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب لا يفي بمثل ما ضرب بنى الأزيد إلا أن  
يستقيم المعنى مثل قرأت اليوم ~~كذا~~ كذا أنها أى أوفعت القراءة كل يوم الا يوم  
كذا الظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل  
ذلك ونحوه أن يقول كذا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب  
في بعض الصور وفي غيرهما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب  
أيضا ونحو ما مات الأزيد فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى  
وأيضا لا يصح مثل قرأت اليوم كذا إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا  
فيحوز مثل هذا التخصيص في ضرب بنى الأزيد بأن يخص المستثنى منه بكل واحد  
من جماعة من حين إذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين السورتين في كون  
كل واحدة منهما ما جازة مع القرينة وغير جازة بدونها \* وأجيب بأن الاعتبار هو  
الغالب والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه  
لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بهم ونحو الفاعل واحد أيها مما  
يكثروا يغلب وأما اشتراكها في تعلق الفعل بهم ونحو الفاعل واحد أيها في ذلك  
فما يقل كما في المثال المذكور وبأن الفرق بين قولك قرأت اليوم كذا وضرب بنى  
الأزيد ليس الا ظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله  
فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني فلوقام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة  
على بعض معين كما إذا قيل من ضرب بك من القوم أى القوم الداخل فيهم زيد فقلت  
ضرب بنى الأزيد فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب  
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وقوله  
لا يفيد أى فائدة صحيحة \* ونوقش بأن تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه  
في كلام غيره موجب لا وجه له لأن ذلك صحة المعنى والنحو إنما يبحث عن دلالة  
الهيئات التركيبية على المعنى مع أن لهم مع الاترى جواز جاء كل أحسن الأزيد  
تظنر المساعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى إذا كان في كلام موجب مع  
الامع عدم صحة المعنى فلينجز بعد حذف المستثنى منه أيضا هذا الوجه في اشتراط  
صحة المعنى هو نادون ذلك \* ويمكن أن يقال أرادنا فائدة المعنى دلالة الكلام على المراد  
وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب فيكون التقييد المذكور موجها

الذاهية التركيبية بدونه لا تعل على المراد أما الاقل فلان الاستثناء المتصل قرينة  
على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعديا والم يمكن قرينه في خصوص  
حمل على العام اذ ليس لها معارض فتعين المراد وأما الثاني فلانه الاستثناء وان  
كان قرينه على العام يمكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعوضت بذلك  
فلم يتعين المراد نعم ان استقام وضع في قرينة العام بلا معارض وله مذاق الا ان  
يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل  
في المرجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامه على معني فانه حينئذ يتعين المراد  
اه عباد الغفور وناقشه عبد الحكيم في قوله فعوضت الخ بأن عدم صحة المعنى أقوى  
لان الاستثناء لا يقتضي الاستبعاد بل يدخل فيه المستثنى وأما معومه فالعدم قرينة  
الخصوصية على ما عترف به فيمكن العمل فمما يتقد رعا مع المعنى به (قوله فانه يجوز  
الخ) وهذا الامر الجائز وقوعه غير بعيد بخلاف نحو قام الازيد وانما لم يعتبر التأويل  
بالتفي في قرأت الايوم كذا بان يقلل ما تركت القراءة الا اليوم كذا البعد اذ دلالة  
على التفي بخلاف وبأي الله الا ان يتم نوره فان الابعاد معني الامتناع الذي هو التفي  
ونحو شربوا منه الا قليل فان دلائل تأويله بالتفي مذكور معه وهو فن شرب منه فليس  
متى وبعد فقد يقال نحو هذا المثال نادر فيمنع طرد الباب نظير ما يأتي (قوله وهو بعيد)  
اذا الحكم بالاثبات على العموم يتوقف على علم الحاكم والحلاعه على ذلك في جميع  
الافراد وهو بعيد بخلافه في التفي نحو ما قام الازيد فانه يكفي فيه الاستناد الى أصل  
العدم وعلى هذا توجه ان بعض سور التي يغلب ثبوت التفي فيها يكون الحكم  
فما بعيدا نحو ما مات الازيد كسباني والحاصل أن الاثبات العامة بعيدة والعلوب  
العامة غير بعيدة اه شيخنا (قوله الا البديل الخ) انظر ما مثال التفریع في ذلك ثم  
رأيت في الحاشي بعد تعميل التفریع في الصفة على رأى الزنجشیری نحو ما مررت  
برجل الا قائم وما مررت بأحد الازيد خير منه أو يقوم باه وعلى قياسه البديل  
فقاله نحو ما مررت برجل الا خيل ~~يمكن~~ تفریع العامل السابق في البديل  
انما هو بحسب الظاهر والافعال البديل مقدر لانه على نية تكرار العامل وعلة  
منع التفریع في الصفة انه كما لا يفصل بالابن الصلة والموصول وبين المضاف  
والمضاف اليه كذلك لا يفصل بين الصفة والموصوف وأيضا الاوامر عدا في حكم  
جمله مستأنفة والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم مستأنف وانما صرح التفریع

في الحال لجواز تقدمها على صاحبها ومخالفتها له بالاعراب والتسكير كذا في الهمع  
(قوله ومثله الحال) أي في الحكم والتعليل (قوله فلا يقال ما سرت الا والنيل)  
اعمله لعدم السماع والا فلا وجه له (قوله الا اذا كنت خالط الخ) كان الاولى  
أن يزيد أو كان الاختلاف بالعضوية أو الاشتغال أخذاً ما تقدم فكلام يس قاصر  
(قوله ليندفع هذا الاشكال) فيه انه لا يظهر الا في بدل الكل في في الاشكال  
في بدل البعض والاشتمال والغايط فالاولى أن يقال ان العامل في البديل منوى  
لامقروط فيه - تغني عن التائيه بالنوية فكانت لمحض التأكيـد لا عاملة ولا  
غريبة في تقدير شيء موجود في اللفظ كما في الآن على القول بأنه معرف بأداة مقدرة  
مع وجودها في اللفظ وتقدم فيها اللفظ المشهور (قوله أي جملك) قيل المسموع  
من المشايخ شيخك بالخاء المعجمة وليس في كتب اللغة الطلاقة على الجمل انما الذي  
فيها الطلاق الشئ بالنون والجيم عليه فاعلمه هو الذي في البيت غاية الامر انه - كنت  
نوبة للضرورة انتمى فان ثبت ما ذكر كان الطلاق الشئ على الجملة مجازياً (قوله  
نوعان من البير) يتبادر منه أن الرمل عطف على الرسم فلم يجتمع البديل والعطف  
على ما بعد الا الاولى كما هو فرض المسئلة الا أن يلتزم أن رمله عطف على عمله اه  
شيخنا وقد يقال لا - لم أن فرض المسئلة بل المدار على زيادة لامع المعطوف  
والبديل للاستغناء عنها بالآخرى قبلها (قوله فيكران رفعته الخ) فيه أن الموضوع  
نصب شيئين بأداة واحدة على الا - متناوع وهما رفع شيء ونصب آخر فليس من الموهـم  
حتى يجعل خالداً مفعولاً لمخذوف على هذا فالاولى قول الهمع لا يستثنى بأداة واحدة  
دون عطف شيئين فلا يقال أعطيت الناس الدراهم الا عمر الدنانير ولا ما أعطيت  
أحمد درهم الا عمر اذا تشبه ابواو مع وحرف الجر فانه - ما لا يصلح الا الى  
معمول واحد وأجازة قوم تشبه ابواو العطف في نحو ضرب زيد هراو بشر خالدا  
وقيل لم يقل أحد يجوزونه وانما الخلاف في صحة الترتيب فقوم قالوا بفساده  
وانه لم يرفع قوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الاول بدل والثاني منصوب  
بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمر أعطيته الدنانير وأعطيته  
دنانقوا وأخذ درهم او قيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين فيبدل من المرفوع  
مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج اما بعد فقد استثنى مع العطف  
نحو قام القوم الازيد او عمر اختلفا اتفاقاً (قوله لم يعمد تكراره) أي ولو مع تعدد

المبدل منه (قوله غيره قترن بالالفاظ) أى وإن اقترن بهما معنى وقد قيل للاقتتران  
 معنى كقول جود دال به (قوله لأن العطف فيها يفسد المعنى) وجهه في المثال  
 الأول إنك لو عطفت الدنا نير على زيد وقلت ألا زيدوا الدنا نير فإن كان الاستثناء  
 من القوم كان الدنا نير وزيد آخذين وإن استثنيت ما من الدراهم كانا مأخوذين مع  
 أنه ليس كذلك وكذا المثال الثانى وفى الثالث لو عطفت خالداء على بكر فإن  
 استثنيت ما من أحد المذكور كانا ضاربين وإن استثنيت ما من عمه فهو كافئ مضر وبين  
 مع أن بكرها هو الضارب وخالداه هو المضروب (قوله هو الصحيح له) فلا يصح ترك  
 العطف ظاهره أنه عند ترك العطف يكون هذا المثال من القامعة وهو نصب  
 شيئين بأداة واحدة بدون عطف ومع العطف يكون من مفعول واحد وليس كذلك  
 والمانع فيه عند عدم العطف أنه لا يقع بعد الإبدالان كما فى شرح التسهيل على باشا  
 ولا اشكال لو عبر كفى الله مع (قوله الظرف) وهو أن يؤذن لكم أى وقته وقوله  
 والحال وهو غير ناظرين أنه ما بعد ذلك فليس فى هذا نصب شيئين بأداة واحدة  
 كما هو الفرض بل هو من باب التفریع فى الظرف والحال فالعامل ما قبل الامور بعد  
 أن مرادهم بالأداة الواحدة ما شمل العامل قبل الإزالة يقال لم يعتبر فى ذلك الموضوع  
 كالم يعتبر به فى ما جاء فى الزيد وعمر مع حكمه على ذلك بالمنع لأننا نقول قد يمنع  
 بالفارق فإن المانع تكررا البديل فيما ذكر وهو لم يوجب جد فى الآية فقرر اه شيخنا وقد  
 يقال هو لم يعتبر الموضوع فى ما ضرب أحد الأفعال خالداء وليس فيه تكررا البديل  
 لأن خالداه مفعول به فرغ إليه العامل فلم يعتبره فى الآية أيضا وقد علمت أنه لا اشكال  
 لو قال إن جماعة أجازوا استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف (قوله واعترض  
 الخ) هذا ظاهران قلنا إن تلك اللغة سماعية والأنت هنا ولا يضرب الفصل المذكور  
 كما مرّ به بعض المحققين حنفى وقد يقال على القول بالقبسية انما يقاس على  
 ما سمعناه من جنسها فقط على ما هو الظاهر (قوله وهو) أى عكس المسئلة  
 المذكورة (قوله بحيث يصلح لكل منهما) أى على البديل وأما الصلاحية لهما  
 معافاة والتشريع الآتى فى كلام الدمامينى (قوله وما ذكره) أى صاحب الهمع  
 (قوله ويمنع ما زيدا الاقام) أى لأنه لم يقع فى كلامهم بعد الفعل ماض مجزى من  
 قد الا وبقوله فعل منفى نحو ما يأتهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وانما ساغ وقوع  
 الماضى بتقدير الفعل لأنه مع التثنية يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا

فكان فيه دبلان كما كان مع كلما أفاده في الهمع وقال المرادى لان المستثنى لا يكون  
الاسما أو شبهه والمماضى المجرد من قد بعيد من شبه الاسم وفي الدماميني يرد  
على ذلك قوله تعالى ان كل الاكاذب الرسل ولا يقال اعله على اضماع قد لانا  
نقول ظاهر اشتراط فدان تكون ضريحة وأيضا فاشترطه التقرىب من الحال  
وهو غير لا تفي الآية (قوله باختيار الثاني) أى كونه احالا منتظرة أى ولا يفوت  
الترتيب الذى هو المعروف من هذا التر كيب لان المعنى كما قال ما أنعمت عليه الا  
مقدرا الخ أى الاحال كون المنعم عليه مقدرا بفتح الدال شكره بعد ذلك الانعام  
من الله تعالى وقوله واذا كان المقدر هو بكسر الدال وعلم المنكلم يكون شكر  
عليه بعد الانعام مقدرا من الله اما قرائن وجدت عنده وألتكر ذلك منه فيما  
مضى فممكن عادة (قوله الاريد خير منه) مبتدأ وخبر والجملة صفة (قوله  
وفي الثاني) هو ما مررت بأحد الاريد خير منه أو يقوم وان كان في الحقيقة منا اين  
(قوله والجملة صفة موصوف الخ) أى وحذف الموصوف هنا قياسى لوجود شرطه  
وهو كونه بعض اسم من تقدم مجرور بمن كما هنا وفى (قوله وأورد عليه) أى على  
غير الزحشرى (قوله وهو مخصوص بالشعر) فيه نظرا لانه يكون أيضا فى القليل  
من الشعر كما بناق على الاثر (قوله ورده الشئى الخ) بيان ذلك أن موصوف الجملة  
أوشمها يشترط لحذفه أن ~~يكون~~ بعض اسم سابق عليه مجرور بمن أو فى نحو  
منا طعن ومنا أقام وفيما سلم وفيما هلك أى منا فى ريق طعن ومنا فى ريق أقام وفيما  
فريق سلم وفيما فى ريق هلك ونحو منا فى المسجد ومنا فى البيت وفيما فى المسجد  
وفيما فى البيت أى منا فى ريق فى المسجد الخ فان لم يجرى هذا الشرط امتنع الحذف الا  
فى الشعر وقليل من الشعر فى الاقول قوله نرى بكفى كان من ارمى البشر أى بكفى  
رجل كان من ارمى البشر وضمير ترى راجع الى مؤنث وهى السكيدة بفتح الكاف  
وسكون الواو بعد هذا دال مهملة القوس الواو السبعة المقبض المذكورة فى بيت  
قبل هذا وقوله كأنك من جمال بنى أقيش \* يقع بين رجليه بشن  
أى كأنك جل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الخفيفة  
آخرة شين معجمة ويقع بين البناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للنعت المحذوف  
واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحجول لتقدير المنعوت والشين بفتح الشين  
المعجمة ونشد الذنون القربة اليابسة وهى أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة

الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لا قامه الجملة واقامة شبهها من الثاني قوله  
 تعالى واقدماء لمن بنى المسلمين بناء على ان من لا تترافى الايجاب ولا داخله  
 على معرفة ولا يلزم حذف الفاعل المنوع لان حذفه المنوع اذا لم يقم شيء مقامه  
 في اللفظ ونعمته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه (قوله بيد اني الخ)  
 أي من أجل اجتماع هذين الوصفين (قوله فلولا). أي كسور جمع فل بمعنى كسر  
 وقوله فراع أي ضرب والكاتب الجيوش (قوله ويمنعهم من ذلك درهم الاجيد) أي  
 على الصفة وذلك انه لا يوصف بالا لا حيث يصح الاستثناء بها والاستثناء هنا  
 ممنوع اذ لا يقال عند درهم الاجيد (قوله هذا والمتبادر من كلام الشارح) أي  
 وان كان الوجه الثاني ليس فيه بيان مانحن فيه من كون المعرفة شبهة بالثبوت بل  
 هو قابل له (قوله ولم نعتز عليه) الا انه ليس بعيدا ويكفي في الشارح سندا  
 (قوله مفرد محض) نحو عند درهم الاجيد (قوله ولا معرفة محضة) نحو جاء  
 الزيدون الا عمرو (قوله فهو كدة) أي لانه معلوم ان المفرد مغاير للجمع (قوله  
 ولم يثل له الشارح) مثاله نحو لوجاءنا الاسد الا الذئب لما نجا أحد (قوله يمكن ان  
 يوجه الخ) محصله انه حيث كانت غير محمولة على الاستثنائية فليكن المحمول على  
 غيره والا لاستثنائية التي يصح بها الاستثناء لا اغيرها (قوله مؤكدا) أي لانه  
 من المعلوم مغايرة الكل الذي هو الـ درهم للجزء الذي هو الدنانير (قوله عند مطابقة  
 الخ) أي وقد وجد فيما نحن فيه التطابق ومحصل الجواب منع التطابق لكون الدرهم  
 جمعا تدويرا من حيث اشتماله على الدنانير (قوله فعمومه للجد وغيره بدلي) أي  
 فهو اما جديدا وغير جدي فان كان الاول لزم استثناء شيء من نفسه وان كان  
 الثاني كان استثناء الشيء من مبادئه مبادئة كلية (قوله لا المنقطع) أي لا يتمتع في  
 المثال والآية الاستثناء المنقطع ووجه كونه منقطعاً في ما عدم العموم الشمولي أما  
 في المثال فلانه لا شمول لرجل لان عمومه بدلي فان كان هو زيد لزم استثناء الشيء من  
 نفسه وهو باطل وان كان غيره فالاستثنائي لم يدخل فيه فهو منقطع وظاهر العموم من  
 حيث هو ساغ الاستثناء فلا يراد به حيز يلزم ان يصح الاستثناء في قام زيد الا عمرا  
 لعموم زيد أصلا لا شمول ولا بدلا بخلاف رجل فانه عام وعموما بدلياً ثم ان هذا  
 يفيد ان الاستثناء المنقطع يكفي في العموم البدلي وظاهر خلافه هو يؤيده ما سأتى  
 في قوله انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط من أن الاستثناء فيهما منقطع ولا يكفيه

العموم البدلي بل لابد من اعتبار العموم الشمولي بواسطة القرينة كما سيأتي  
 بيانه وأما في الآية فلان آلهة وان كان جمعاً فهو غير متعين الشمولة الذات العلية لان  
 عموم بدلي في كل جمع فيحقق في جماعة من الآلهة ليس فهم الذات العلية كما قد  
 يتحقق في جماعة منهم فهم الذات العلية فلما لم يتعين الشمول الذات العلية جاء  
 الانقطاع والظاهر ان حكم المستثنى في الآية ليس نقيض حكم المستثنى منه بل  
 حكم آخر والتميز على هذا هو ان الله موجود مثلاً فجملة الاستثناء المنقطع  
 استثنائية فينبذ الانقطاع في الآية من جهة عدم وجود العموم الشمولي وعدم  
 كون حكم المستثنى نقيضاً لحكم المستثنى منه وبهذا يدفع ما قيل ان الاستثناء  
 المنقطع لابد ان يكون فيه مناسبة بين المستثنى والمستثنى منه فيوهم ان الحكم ثابت  
 له فالجواب بالانقطاع لا ينفع اذا المعنى فاسد عليه كالاتصال اذ يصير المعنى لو كان فيهما  
 آلهة اخرج مهم هذا الذي يذوهم شمول الحكم له فسد تأذفه ومه انه لو لم يخرج  
 منهم لم يفسد او هذا ما ترتيب على الاتصال بعينه (قوله لا يقاومه) أي لانهم جعلوه  
 شرطاً للحجرات (قوله فلان آلهة جميع منكر الخ) قيل هو كلام اقناعي للنظر فيه مجال  
 لان عموم الجمع انما يكون بداياتاً بالنظر اكل جملة من الافراد يصدق عليها الجمع أما  
 بالنظر لافرادها الدخلة تحتها فشمولي قطعاً فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة  
 لله وله بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جمعاً حتى يتجه ما ذكره سدبراه وفيه  
 نظر لار شرط الاستثناء المتصل لشمول المستثنى منه للمستثنى انما هو في الآية ليس  
 كذلك اصدق آلهة في الآية على جماعة ليس فهم الله فلا يصح استثناءهم انما  
 يصح لو كان مدلول آلهة جميع الافراد مرة واحدة حتى يكون العموم شمولياً وان  
 به (قوله فان قلت لو الخ) وارده على قوله في الانبيات (فان قلت يجوز الخ) وارده على قوله  
 فلا يصح الاستثناء منها حيث رتبته على عدم العموم الشمولي ومحصل اليراد ان  
 الرخصى جواز الاستثناء مع عدم العموم الشمولي (قوله ان آل لوط استثناء منقطع  
 الخ) أي لان آل لوط الذين هم المؤمنون لم يدخلوا في القوم المجرمين وعقوبة البياضى  
 قالوا اننا أرسلنا الى قوم مجرمين يعنى قوم لوط آل لوط ان كان استثناء من قوم كان  
 منقطعاً اذا القوم مقيدين بالجرام وان كان استثناء من الضمير في مجرمين كان متصلاً  
 والقوم والارسل شاملين للمجرمين وآل لوط المؤمنين به وكان المعنى اننا أرسلنا  
 الى قوم أجمع كاهم آل لوط مهم انهم المجرمين ونجس آل لوط وبدل عليه



انما يخرجهم اجمعين أى عما يعذب به القوم وهو استثناف اذا اتصل الاستثناء ومتصل  
 باللوط جار مجرى خبر لكن اذا انقطع (قوله وهو نكرة في الالفاظ) أى فلانهم  
 كل قوم مجرمين بل يتحقق فى ثلاثة بدل ثلاثة اخرى وهكذا (قوله والنكرة فى هذه  
 الآية كذلك) أى فى اربعة قوم مجرمين القوم المجرمون الذى هو معرفة عامة فكانه  
 قبل ان ارسنا الى القوم المجرمين الا لوط (قوله يدل آية اننا ارسنا الى قوم  
 لوط) أى وقوم لوط عام عموم ما هو الا لان الاضافة تأتى باللام والاسم  
 الاستغراق اذا لم يتم قرينة البعضية (قوله وانظر اذا لم يكن الخ) قد يؤول الخوف  
 فى المثال المذكور بالمتن بين اليك بالاخوة كما تقدم (قوله لا يحمل له حينئذ) أى  
 لاحالا ولا اصالة لان لفظ غير محال فليس به بالاستحقاق الذاتى لا باعتبارية فلا  
 يستحق المقتضى به الا الجبر وفيه له حيث أول غير مجسرين كان ما بعده فى محمل  
 نصب بامم الفاعل. معنى مع الاضافة فالمحمل صحيح ولا اراد فى الحاجة لجوابه نعم  
 هذا الاراد على انهما متجهان بالظرف فان نصبهما أيضا استحقاقا فى ما بعدها  
 لا يستحق الا الجبر والتأنيق فى هذا جوابه وان سكنت عن ذلك اه شيخنا (قوله  
 أى محمل مجرور غير الخ) هذا لا يتأنى الا على القول بان غير متضوية على الاستثناء  
 بما سبقتها من الجملة أو متضوية من فعل أو شبهه لا على الخالية اذا لم يحل للمجرور  
 على ما قررناه على ما قررناه ولا على القول بالشبه بالظرف على ما قررناه ولا على ما  
 بظاهر الشارح من ان هذا القول كقيمة الاقوال آت على جميع الاقوال فى نصب  
 غير حتى تكون الاقوال تسعة اذا الخلية لا تتأنى الا على أول الاقوال فى نصب غير  
 على ما قررناه المحشى وثانها أيضا على ما قررناه فليجربها شيخنا (قوله فحصل  
 الفرق بينهما) محمله ان مراعاة المحل هى مراعاة ما يستحقه المنطق فى هذا التركيب  
 لا فى تركيب آخر يعنى هذا التركيب كفى مراعاة المعنى (قوله مع انظره اخرى)  
 أى فلم يلحظ فى التوهم الا اللفظة الاخرى انى يستحق ذلك المنظم معها ذلك  
 الاعراب ولم يلحظ تركيب آخر نام يؤول به المعنى المراد كفى مراعاة المعنى  
 (قوله أى عند لجود كذا) أى لان الجود يعمل على العطاء فكانه كفى به اه  
 شيخنا (قوله أى المسكانية الخ) قال الرضى ما عاينه ان سوى فى الأصل صفة ظرف  
 مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى أى مائة ويا ثم حذف الموصوف واقسم  
 الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء نصارى فمضى مكانا فقط ثم استعمل

استعمال لفظي مكان في افادة معنى البدل تقول أنت في مكان عمر وأى بدله لان  
البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمال بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت  
جاء في القوم يدل زيد افاد ان زيد الم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء  
فبقي في الأصل بمعنى مكان مستوفى ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء  
فظهر من هذا التحقيق أنه طرف بحسب الأصل غير طرف بحسب المعنى المراد  
فالبصير يوزن نظير وآلى بمعناه الأصلي اذا المعهود في اعراب صفات الظرف بعد  
بعض موصوفاتها بما ذلك ومقتضاه النصب والكوفون نظير والى المعنى المراد  
فجاءه في حكم غير (قوله وفيه ان المستثنى به هو ليس) هذا استثناء لغوي من  
حيث مخالفة ما بعده ما قبلها اذ ليس متصلا كما هو ظاهر ولا منقطع عما  
لا تأتي له كاذ كره المحشى بعد (قوله وقال في المعنى الخ) عبارة المعنى حذف أداة  
الاستثناء لأعلم ان أحد أجازة الا ان السهلي قال لا وانما حذف بدل المحشى عن  
ذلك لما أوردوه عليه من ان التسهيل نصب عينيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام  
برفعه اذ زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وان أوجب عنه بان  
كلامه في حذف الالهة وحدها لا في حذف المجموع (قوله اذ لم ينه الخ) أي لانه  
على تعلقه بفاعل يصير المعنى قولنا في فاعل ذلك غير الالهة ان شاء الله منى عنه  
والواقع ليس كذلك (قوله فقد سلطته) جواب اذا (قوله بذكر ان شاء الله)  
أي بذكر هذا اللفظ لا المشبهة كما يأتي عن ابن الحارث آخر (قوله وكذا  
تجوز ان الخشري) أي يرد بأنه يقتضي النفي عن قوله في فاعل ذلك فقد اقيده  
بالمشبهة أولا لان المعنى على ما قاله اقتصاره عن هذا القول حتى يأتي الاذن فيقتضي أنه  
قبل مجيء الاذن منى عنه ولو قيده بالمشبهة (قوله فعلى ما اختاره الخ) أي على  
ما اختاره صاحب المعنى يكون المحذوف الا الداخلة على أن يشاء الله من غير ان  
يختلف مستثناها وهو ان يشاء الله وأما الا الداخلة على المصدر والحال فهي  
الذكورة في الآية ومستثناها هو المحذوف فعلى كلامه لم تحذف الامع مستثناها  
بخلافه على كلام السهلي وبعد ذلك في هذا التنزيل يع نظر فان المحذوف على كلام  
المعنى هو المستثنى بالا المذكورة في الآية وليس هناك الاستثنائية بحذوفا  
لان الا المحذوفة الداخلة على ان يشاء الله ليست استثنائية في هذا التركيب الذي  
حدثت منه بل هي من جملة مفعول الذكر والكلام في حذف أداة الاستثناء من

التركيب التي هي فيه للاستثناء على ان قوله فطوى ذكرها الخ معناه انهم لم  
تدكر غير مقدرة في نظم الكلام اعلم ان أن يشاء الله لا يكون الامع إلا أن الآية  
مقدرة فيها الاوذلك لان مقصوده رد ما اقتضاه كلام السهيلي من حذف الاو وقوة  
ما أدعاه أو لا من انه لا يعلم ان أحدا أجاز حذف أداة الاستثناء في هذا الكلام  
الشمي في غير محله وان تبعه المحشي (قوله ليسكن ليس الخ) كذلك ليس في كلام ابن  
هشام كما عرفت (قوله الاعم) أي لا فادته ان غير الامن ان الثير طرية والانيان  
بالباء ادخله على لفظ المشبهة مثلها (قوله أولى) أي لا يهيم عبارة الغني  
عدم كفاية غير الا (قوله وأسهل) أي لان حذف بعض المفعول يؤدي للصعوبة  
بملاحظة القرائن (قوله فيه نظرا الخ) قد يقال مقصودا للشارح ان سوى امكونها  
طرفا فهو كون صلة لان الصلة هي الجملة أو شبهها بخلاف غير بدليل قوله كما سلف  
لانه الذي سلف له انما سلف له بالضرورة للظرفية بدليل وقوعه صلة ولو سلم أن مراده انما  
تقع صلة اما لكونها طرفا أو خبرا فقول المغني انما تقع صلة باحد الوجهين بلا شرط  
بخلاف غير فانه يشترط في وقوعها صلة الطول أو كون الموصول لفظ أي وإلا فارق  
بينهما الاستعمال العربي وبهذا تعلم أيضا ما في القولة قبل (قوله والا فلا) يعلم رده  
مما تقدم (قوله في علم المستفهم) أي لانه ما استفهم الاستواء المتعدد الذي  
استفهم عنه في علمه (قوله والترم ذلك) أي التضمن فالتعدي (قوله ولذلك)  
أي ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا (قوله أي لا تعذر ولا تحسب فيهم خالدا)  
أي لا تعذر في المستقبل من القائمين في الماضي (قوله فلامنا فاة الخ) معناه ان  
الاخراج لا يكون الموضوع للاستقبال يستدعي مخرجا منه مستقبلا فلا يصح ذكره  
مع الماضي نحو قاموا لا يكون زيدا اذ لاخراج حبيث لان في القيام عنه في المستقبل  
لا ينافي ثبوته له في الماضي ومحصله دفع أن لا يكون بمعنى لا يعذر ولا يحسب منهم  
لعدم قيامه معهم في الماضي فصح الاخراج بلا يكون من الماضي (قوله لا يقيده  
ذلك) قد يقال يقيده لان المعنى ليس قيامهم كقيامه في الصفة اذ صفة قيامهم  
الثبوت وصفة قيامه الانتفاء (قوله لمحسنات المقابلة) أي لقوله أما ليس ولا يكون  
فالمستثنى هما واجب النصب (قوله لا تتحقق الا بمجاوزة الكل) قيل فيه نظر  
ظاهر (قوله ولي ههنا احتمال الخ) فيه انه ان أريد بنفس الاسم السابق التي هي  
مرجع الضمير جميع القوم الشاملين للمستثنى في قولك قام القوم خلاز يد فلا يصح

وان أريد بها ما عدا المستثنى كان هذا هو عين البعض على الجواب الثاني ولا  
يكون الاختلاف بين احتمال واحتمال غيره الا في العبارة وليس فيه كبير فائدة  
(قوله فيه أن هذا مناف الخ) فيه انه لا منافاة لان الشارح فرض وجوب التصب  
فيما اذا كانت ما مصدرية والجر الآتي مبني على انها زائدة كانه عليه فيما يأتي ولو  
سلم أنها مصدرية تقول الورود على وجه الشذوذ لا يأتي وجوب التصب في القياس  
فليحمل قول المصنف وانجز ارقد يرد على أن المعنى انه ورد عن العرب شذوذ (قوله  
بالبناء لا مجهول) يجوز الشذوذ في بناء اللغة اعل (قوله على انها تكون حرفا) أي قد  
تكون حرفا (قوله ولو جود معنى الخ) لم ياتزم ذلك في المتصرفية بل نصرت في معناها  
موافقة للفظها (قوله ولا ترد سوف) أي فاعلم وان كانت متصرفية الا أن الدليل قام  
على حرفيتها وفي المعنى ويقال فيها أي سوف سوف بحذف الوسط وسو بحذف  
الاخير وبهي بحذفه أي الاخير وقلب الوسط ياء مع الغنة في التخفيف حكاه صاحب  
المحكم (قوله وعطف حاشا على الضمير) والاستثنائية عطف على المصدرية فيكون  
فيه عطف على معمولي عامل واحد (قوله هي غدير ماء) أي دارة الجبل غدير ماء  
وهو مركب تركيبا من جيا فدارة مفتوح ابدال تركيبا اضافيا كذا قيل وفي  
القاموس بضبط القلم ما يفيد انه اضافي (قوله وهي لا تقع بعدها الجملة غالبا) هذا  
انما يفيد غلبة الحذف لا وجوبه (قوله بخلاف نحو ولا سيما الخ) اتفق فيه المضعف  
الاول والثاني كما هو ظاهر (قوله وبان الشيخ الخ) محمله انه يرد على كون  
التمكينة تمييزا لشيء أن التمييز عين المميز معنى والتمكينة ليست عين الشيء والمثل بل  
عين الشيء الذي قصد في المماثلة له وذلك هو مدلول ما وأجيب بأن المراد بالتمكينة  
كشيخ في المثال مطلق فرد من ماهيتها وهو عين الشيء فهو تميز له والشيء مضاف  
في المعنى الى فرد هو و كشيخ المخاطب هو الذي قصدت في المماثلة له وان كفته  
ما عن الاضافة لفظا لئلا لا يخفى بعده بعد تسليم أن المعنى عليه (قوله من حيث  
عدم المساواة) أي فهو يخرج من المساواة المفهومة من الكلام ومعنى قولك  
ساد العلماء ولا سيما زيد تساوى العلماء في السيادة الا زيدا فوجدت مخالفا  
بالنفي والاثبات كما هو قاعدة الاستثناء اه أمير (قوله أي الاعتراضية) أي  
بناء على جواز الاعتراض آخر في المعنى أن الجملة المنعقدة هي الواقعة بين شي  
متطابقين لا فائدة الكلام تقوية أو تحسينا ثم ذكر أن للبيانين اصطلاحات مخالفة

لا صلاحي الخويين اه وفي التخصيص الاعتراض في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لئلا يكتفى بذكر الایهام وقال قوه قد تكون النكتة دفع الایهام ثم يجوز بعض هؤلاء وقوع جملة الاعتراض جملة لا تلزم اجملة متصلة بها بأن لا يلزم اجملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو بين اجملة غير متصلة به بمعنى اه وقال العلامة الأمير لا يتعين كون الواو اعتراضية إذ لا مانع من جعلها للبحال وجملة لاسمياً كذا حال من الاسم الواقع قبل لاسمياً فيكون محلها نصباً ابداً فإذا قلت ساد العلماء ولا سيما زيد فجملة لاسمياً زيد حال من العلماء والمعنى سادوا والحال انه لا مثل زيد موجود فيهم أي لأمثله في السيادة أو في العلم وهما متلازمان إذا المعنى سادوا والعلم لان تعليق الحكم يشتق يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق والعلية والمعلول متلازمان وعلى كل فالمراد أن زيداً أفضل منهم وان صدق المدلول لعل بأنه أنقص الا أنه غير مراد عرفاً ونظيره قواهم لا أحد أعرف من فلان بر يدون انه أعرف الناس وان صدق بالتساوي وكذا القول في أكرم العلماء ولا سيما زيداً الا انك تقول هنا ولا مثله في استحقاق الا كرام المأخوذ من قوة الكلام إذ لا يأمر عاقل بشئ الا لمن يستحقه وكأنه قيل استحق العلماء الا كرام ولا مثل زيد موجود فيهم ثم أرتقول المراد ولا مثله في طاب الا كرام المأخوذ من اكرم وعلى هذا فهي حال مقارنة على المعنيين ولك معنى ثالث وهو أن المراد ولا مثله في الا كرام بالفعل وعليه فهي حال منتظرة ولا مانع أيضاً من جعلها عاطفة في المثال الأول اتفاقاً وفي الثاني عند من يجوز عطف الخبر على الانشاء وعلى هذا فهي تابعة لما قبلها محلاً وعدم فهي في نحو غاية ما نسكمت به الحق أحق بالاتباع ولا سيما الواضح في محل رفع إذا الجملة قبلها خبر عن غاية وفي قلت له انصف المناظر ولا سيما المتأدب في محل نصب إذا الجملة مقول القول وفي نحو نطق بساد العلماء ولا سيما العامليون في محل جر وإذا قلت ابتداء أكرم العلماء ولا سيما فلان فلا محل لها لتكون الجملة قبلها ابتدائية ولا مانع من جعلها للاستئناف وهو ظاهر وعليه لا محل لها من الاعراب اه وقوله فهي حال منتظرة قديماً قال انما مقارنة لان في الا كرام المستقبل واقع في الحال وقوله وفي نحو قلت له الخ فيه أن الظاهر أن الواو في ذلك من المحسني المحل النصب انما هو المعجم وع فلا عطف في ذلك على ماله محل الا أن يقال ان جزء ماله محل له محل اذا كان الجزء جملة كما هنا وقوله ولا مانع

من جعلها الاستثنائية فيه أن واولا الاستثنائية هي الداخلة على فعل مرفوع  
 يتوهم نصبه أو حزمه كالواو في اثنين لكم ونقر في الارحام مانشاء ولان كل السهل  
 ونشرب اللبن بالرفع كافي المعنى الا أنه جرى على المشهور من عدم الاختصاص بذلك  
 لكن يرد عليه أنه على المشهور ولا فرق بين الاستثنائية والاعتراضية الا أن يقال ان  
 الاعتراضية لا يدخلها من نسكنه كإفادة السلام تقوية أو تحسية بخلاف  
 الاستثنائية كما تقدم (قوله وتكون) أي كلمة لا سيما وقوله على انه الانسب بما قبله  
 هـ لي انما وان صح التذكير باعتبار كون لاسيما لفظا أو مراعاة للخبر بل رجحت  
 مراعاة (قوله لجمعه الخ) هذه أدلة ثلاثة (قوله ركاب) ككتاب واحدتها راحة  
 جمعه ككتب وركبات وركائب اه قاموس (قوله حكيم) مبتدأ خبره منتهاها  
 والجملة صفة تركاب (قوله ويظهر لي فساد الخ) يدفع بان النهي منصب على  
 المقييد والقيد معا (قوله فيلزم ان الملائكة) أي والاصنام والمسيح والعزير  
 بناء على ان ما في قوله ويوم نخشعهم وما يعبدون من دون الله شاملة لذلك كله كما بينه  
 أبو السعود (قوله وكان الاولى الخ) أي ليستغنى عن الزيادة المتقدمة ولتدخل  
 المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم التأويل (قوله هو ما دل  
 الخ) الاولى حذف لفظة هو (قوله ولا يخفى ان الخلل الخ) أنت خبير بان محصل  
 كلام الشارح ان جعل كافر ذاتيما يدفع الدور من حيث ان النصب  
 عرف من النطق فليس النصب هو حكم الحال المستتب على الحالية بل هو  
 نصب النطق في مكانه قال هو الوصف الفضيلة المنطوق به منصوبا نصبه الا لما كهذا  
 المثال وحينئذ فيه دفع الخللان معا بما قاله الشارح فجواب الشارح عن الخلل  
 الاول هو بمعنى ما نقل عن السيوطي من ان منتصب ليس حكما بل المراد نطق  
 به في كلام العرب منصوبا اه شيخنا وبعد هذا كله فقد يقال ان النصب لم يحكم به  
 على الحال بل على الجنس المذكور في التعريف وهو أعم من الحال فافهم  
 (قوله فيمكن على الشارح الخ) أي ليكون كل واحد جوابا عن خلل لكن في هذا  
 انه متى دفع الخلل الاول يجعل منتصب خارجا عن التعريف فيمكن باقيها من  
 حيث ان كفر ذاتيما دفع الخلل الثاني من حيث لزوم النصب اذ كانه قال منصوب  
 لـ وما فزال الايراد الاول باقيا فان قلت دفع الثاني حينئذ من حيث إفادة ان  
 افهم في حال كذا قصدى قلت أصل الاعتراض انه لم يقيد النصب بالزوم وأصل

الجواب ان كفراداً أفاداً للزوم اه شيخنا (قوله لعدم الالباس) أنه لأن المذكور  
 مع الاسم الشر يف من قبيل الجموع فلو كان حالاً منه لقال قائمين (قوله إلا أن يجعل  
 مستثنى الخ) والفرق بين الموصوفة الآتية وبين مذابك داوود أن المقصود من  
 الموصوفة الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيداً وتوطئة لها ولذلك تنهى موطئة  
 والمقصود من نحو مذابك كذا مجعدها (قوله فبني جعل الخ) قد يقال  
 لا مانع من التصب حينئذ على الحالية بناء على جعلي الحالية منظرية لا مقارنة (قوله  
 قيل تمثل لها الخ) حكاه بقيل إشارة لضعفه اذ هي ان الشهوة عند رؤى بقا لا مفره  
 الاجنبى من شأن من لا دين له من النساء كيف وقد قال تعالى ان الله اصطفى آل  
 وطهرك وأبن التطهير عند هيجان شهواتهم واتخذ ان نطقها عند رؤية أمر لا يحل  
 لها على أن عيسى لم يتخلى من نطقها أفاده الشيخ عطية الاجهورى وغيره (قوله  
 لا من من) أى لان الحال قد بدى عاملاً والطين ليس مغاراً للسجود ولا قيداً فيه  
 (قوله غير مقارنة لخالقه الخ) لئى بل سابقة عليه (قوله عن قوسى) فى بعض العبارات  
 الى قوسى أى المنضم اليه (قوله ونحو ذلك) كاستيتمه قدمه الى قدحى (قوله  
 على انه حال من التاء) أمامه الى انه حال من الهاء فالمراد عن اسم المفعول (قوله  
 رتب لزوم حذف الخ) وهو ما يمنع أو يعيد عن الجواز وبأنه لازم التنكير ولو كان  
 مفعولاً مطعماً لآتى ذكره تارة ومعرفة أخرى وكان فى هذه ميمنة للنوع ولا دليل  
 على العامل ولا يصح أن يكون الدليل العامل السابق لان العام لا يدل على  
 الخاص ولا المصدر والالا كتمنى به فى كل موضع لان كل مصدر يدل على فعله اه  
 حفى (قوله ولا يمكن اعتبار مثل الخ) أى للاختلاف نعر يفا وتنكير وفساد  
 التركيب بالحذف (قوله بل يحتمل فى الثالث) وهو أماً علمياً فالعالم والتقدير مهمما  
 يذكر انسان من جهة العلم فهو عالم وهو محقول عن الفاعل أى مهمما يذكر علم انسان  
 (قوله وفيه نظر) يمكن دفعه بتأويل شعرباشاعرو ولا شك أن شاعرا عين المثل  
 (قوله الطراد الخ) أى وجواز رفعه بالنمابة عن الفاعل ومجيبه غير موقول بالمشق  
 نحو ما قرى بشافانا أفضلها والحال ليست كذلك (قوله ومن هذين القواب) معطوف  
 على قوله من القول بالحالية (قوله وتعليل بعضهم) أى حيث كتب على قول  
 الشارح فان تأخر الخ مانصه لانه حينئذ يؤمن التباس الحال بالوصف الخ أخذ من  
 عبارة السيد الحفى (قوله لا يناسب تعليل الشارح الخ) بناء على أن معنى تعليل

الشارح أن صاحب الحال كالمبتدأ في المعنى من حيث **هو محكوم عليه**  
 والحكم على المجهول لا يفيد كما قالوا في المبتدأ من أنه لا بد أن يكون معرفة لأنه  
 محكوم عليه والحكم على المجهول لا يفيد أما إذا جري بنا على أن معناه أن صاحب  
 الحال كالمبتدأ في المعنى من حيث أن كلامه **هو محكوم عليه** فكما نعوذ في المبتدأ أن  
 يكون نكرة لخوف التباس الجبر بالصفة كذلك يمنع كون صاحب الحال نكرة  
 لخوف التباس الحال بالصفة فلهذا تأخر صاحب الحال ساغ كونه نكرة لا من  
 التباس كما ساغ عند تأخر المبتدأ كونه نكرة لا من التباس فهو مناسب ويؤيد هذا  
 ما سيأتي في الشرح في التقييد الذي به **هو قول المصنف** كلابيغ امرؤ على امرئ  
 منتهى لا يقال يرده على هذا الفهم أنه لا حاجة توسط تشبيه صاحب الحال  
 بالمبتدأ لأن خوف التباس وأنته موجود في كل على السواء من غير تفاوت فلا معنى  
 للاحاق أحدهما بالآخر ولا حكمة جامع لا نأقول لهم صنعوا ذلك أشهر التوجيه  
 في باب المبتدأ دون باب الحال أو أن الكاف لا فائدة بحجج التشريك بقطع النظر عن  
**كون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً** ويراد بالمعنى العلة أعني خوف التباس فتدبر  
 (قوله ولا يناسب أيضاً جعل الخ) أي لأن التقديم بناء على تعاميل هذا البعض  
 ليس لتوسيع مجي الحال من النكرة بل لدفع التباس فيقال كما أفاده السيد  
 الحنفى أنه لا مانع من أن يكون أهمها على التقدّمات التوجيه فتدبر (قوله وعلى  
 هذا) أي على ما في المعنى والرشي من أن التقديم له في الخ (قوله وفي البيت الخ)  
 عبارة المصنف وفي البيت هو أو الوصف **هو** وعلى هذا فلا حاجة لقول المحشى  
 وقوله الوصف الخ (قوله الوصف) وهو يلوح (قوله مع أنه يرد الخ) يمكن الجواب  
 كافي الحاشي وغيره بضعف التباس حينئذ لأنهم لما تخصصت أساق الذهن إلى  
 عمل المصوب على الحال لأنهم أصارت كالمعرفة في افتقار الشيوع والاهتمام فلم يشد  
 افتقارها للصفة بخلاف ما إذا لم تخصص لأن افتقارها للصفة المفيدة للبيان أشد  
 افتقارها للصفة المفيدة للبيان أشد من افتقارها للحال المفيدة للتقييد (قوله  
 من المستتر في الجار والمجرور) أوفى التبعث الأول وهو ماخر بالنسبة للبيت  
 وقوله وبه يعلم ما في قول البعض الخ) ما قاله البعض هو المناسب لقوله وأقابع وضوح  
 المعنى عليه فاعلمه معنى مجازي ارتفع به البعض لذلك (قوله فلا يشمل الخ) أي  
 لأن الظاهر من العبارة حينئذ أن الحال تسبق ما جرد وحده الذي هو صاحب



والا فالشمول محتمل (قوله أى مع التصريح بالـ) يمنع هذا قول الشارح عوضا  
عن الاشتراك فان الاشتراك لا يكون الا اذا كان الجار واحدا مشتركا فيه فلما نسب  
الاقتصار على الجواب الثانى وقد يقال ان المراد الاشتراك في النوع وهو يحصل  
مع تعدد الشخص (قوله وقد يقال هذا شاذ) قد يقال بالذمة للاضافة لغير العاقل  
انه على تقديره مضاف واضح التقدير أى كافة أهل بيت المسلمين أو انه من المطلق  
المحل واردة الحال (قوله حال من ياء المتكلم) أى الجبرم هذه جالي بالمتعلقة بجبريها  
والمراد ان حبه لها محتمل ولا بد لانه ملق به على محتمل وهو حبه للماء البارد حال  
العطش وقد أكد ذلك بالقسم (قوله ثم نقل رده عن المصنف) حيث قال  
ورده ابن مالك بأن الحاق التاء للمباغمة متصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا  
في ابيته المبالغه كعلامه وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راوية فهو حمل على شاذ  
ونقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتبعه (قوله والقياس فتح عينه) أى لان مضارعه  
مكسورة وانعين مع محذوفه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله  
المالكى) اعلم ابن الحاجب وقال بعضهم الظاهر انه ابن مالك لانه اختار في تسميته  
عدم وجوب الاتحاد (قوله أبوك) فاعل بالجار والمجرور (قوله يجوز نحو الخ)  
أى على أن محذوف حال من فاعل يعيد لامزيد (قوله واعلم أن ما جاز الخ) هذا  
نظر منه ليعمل أقول فان نظر لذات التركيب كان الجواز باقيا على حقيقة أنه أى  
انه يجوز النطق بهذا التركيب وقوله يجب أى قد يجب (قوله يعنى المعنوى) أى  
فلا يرد أن الفعل الجامد كفعل التعجب فيه الحروف والمعنى (قوله كما يدل عليه  
ما بعده) أى قوله وبقوله الخ (قوله دفعه للنس) أى الاجمال في مقام البيان  
(قوله والاول أنسب) أى لان الحال عليه تكون قيدافى الزيادة كما هو المقصود  
بخلافها على الثانى فانها تكون قيدافى الوجوب المستفاد من على وأيضلا فصل  
بين الحال وصاحبها على الاول بخلافه على الثانى (قوله تعدد فى اللفظ) بل وفى  
المعنى باعتبار كون أحدهما مفعلا والآخر مفعلا عليه وان كانت الذات واحدة  
(قوله أو كان العامل متعددا الخ) ولا يرد انه حيث كان تعدد الحال بالحمل على تعدد  
الذات ينبغى انه لا يجمع الاحتمال يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد العاملان معنى  
وعملا والاوجب التفریق فلا يقال جائز يد ضربت عمرا العاقلين ولا جائز يد  
وذهب عمر والعاق لان بل يجعل كل نعت يجنب صاحبه ان لا يجتمع مؤثران مختلفان

ويكون مرفوعاً منصوباً بالان الحال لكونه منصوباً بأبد لا يضره اختلاف عمل  
 العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجعوم وعهما لا اتحاد عملهما فيه  
 بخلاف اللفظ فانه تابع لمعونه في العمل فيلزم كونه مرفوعاً منصوباً مثلاً وحمل عليه  
 اختلاف المعنى فقط طرد الباب أفاده بعض الافاضل (قوله را كبارا كبا) فيه  
 العمل ليس بشأ كيد أحدهما حين لا لاخر الا أن يقال الاصل الحمل على التأسيس  
 واستظهر شيخنا ان محمل الجواز فيما لا ايهام فيه كالتال الاوّل بخلاف هذا  
 المثال (قوله لا نرى جبابههم الخ) لم يجعل هذا التأسيس الاصل لعدم مراعاة  
 الوقتين أو الاوقات ثم ان محمل جواز التفسير يقيدون عطف أو به على ما قرآن  
 يتضاءل الحالان أما عند عدم التضاد كرا كبا ضاحكاً فهو ليس اذ المتبادر انهما  
 حالان من واحد الا ان يقال الاصل عند تعدد السابق توزيع ما يذ كر بعده  
 أو الاصل عدم تعدد الحال الواحد اه شيخنا (قوله كون الاحوال) المراد  
 بالاحوال ما يشمل الحمايين لاجل قوله في وقتين وان كان الانسب كون الحمايين أو  
 الاحوال (قوله مع تعدد ما تصلح له) فان لم تصلح الا لآخذهما فالمرطاهر كقبيت  
 هندارا كبا أو را كبة (قوله بما يفيد منطوقه ومفهومه) فيه ان هذا الكلام  
 ليس له مفهوم اذا ليس فيه شرط ولا صفة ولا غاية الى غير ذلك من الامور صاحب  
 انه فهم الهم الا أن يكون التقييد مأخوذاً من قوله في نحو الخ على انه تقدم لك ان  
 عادة الشارح أن يفعل ذلك سياً وتفسير المسام في الواقع لا سياً لتألفاد كلام المصنف  
 (قوله عثايعشو) أي من باب فقد بخلافه على الثاني فانه من باب فرح (قوله فيجتمل  
 الضبطين) فان كان يفتح المثلثة كالتخش من الثاني كلاً ية أو يضمها كالتدعفن  
 الاوّل (قوله بمعنى تحقيقه أو اثبته) راجع لحققت الامر وقوله أو بمعنى اثبته راجع  
 لا تحقيقه (قوله أي على مذهب البصريين) أي من ان التكررات لا تؤثر كدبل  
 المعارف وفيه ان هذا التماهي في التوكيد بالنفس والعين ونحوهما من بنية ألفاظ  
 التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي بان يعاد اللفظ بنفسه أو بمرادفه فليس  
 مختصاً بالمعارف وما نحن فيه من هذا القبيل فكلام الشارح مشكل الا أن يلتحق  
 هذا بالمعنوي (قوله بحسب تعريف المسند اليه الخ) ربما يؤخذ من هذا ان المدار  
 على تعريف المسند اليه فقط فتوزيد أخ عطوفاً جاز فيخالف اشتراط تعريف  
 الجزأين وقد يقال مضمون الجملة في نحو هذا كون زيداً أخاً والكون لا يتم

الاخير به فيرجع لاختوة منكرة بخلاف نحو زيد أخوك اذا المضمون كون زيد  
 أخاك فيرجع للاختوة المعرفة اه شيخنا ولا يخفى ما فيه ففعل الاولى الجواب بأنه  
 لما كان المضمون غير مصرح به وكان نسبة بين شيئين اعتبر تعريفاً بينهما ايظهر ذلك  
 التعريف كل الظهور ويندفع توهم التنكير لو عرف المسند اليه فقط (قوله يقتضي  
 صنيعة الخ) لأن دفعه يجعل قوله وجوب تأخير عطف وفعالي قوله ما ذكر من الشروط  
 وكذا يقال فيما بعد (قوله رد بان المؤكدة الخ) قد يقال المراد ان المؤكدة منه  
 كونها تأكيدياً مخصوصاً بان يكون المؤكدة ضعيفاً بسبب كونه كالمعرض  
 عما ضعف بال حذف كما تقدم في المحشى الاشارة اليه (قوله وكان) كلام مبتداً  
 ناع عليهم تقصيرهم وسوء صنيعةهم في سدورهم عن سنن الربانيين المجاهدين  
 في سبيل الله مع الرسل الخالية عامهم السلام ومحمل كائن الرفع بالانداء وقوله  
 من نبي تميز لها مثل كم الخبرية وقوله قاتل معهم ربيون كثير خبرها على ان الفعل  
 مسند الى الظاهر والرابط هو الضمير المجزوء في معه وقرئ قتل وقتل على  
 صيغة المبني للفعل مخففة ومشددة والر بي منسوب الى الرب كالر باني وكه المراد  
 من تغييرات النسب وقرئ بضمها وبفتحها أيضاً على الاصل وقيل هو منسوب  
 للربة وهي الجماعة أي كثير من الانبياء قاتل معه لاء كلمة الله واعزاز  
 دينه علماء اتقاء وعابدون أو جماعات كثيرة فانظر متعلق بقاتل أو محذوف وقع  
 حالاً من فاعله كما في القراءتين الاخيرتين ادلاً احتمال فهمها لتعلقه بالفعل أي قتلوا  
 أو قتلوا كائنين معه في القتال لا في القتل قال سعيد بن جبير ما سمعنا نبي قتل  
 في القتال \* وقال الحسن البصري وجماعة من العظماء لم يقتل نبي في حرب قط  
 وقيل الفعل مسند الى ضمير النبي والظرف متعلق بمحذوف وقع حالاً منه والرابط  
 هو الضمير المجزوء والراجع اليه وهذا واضح على القراءة المشهورة بخلاف أي  
 كم من نبي قاتل كائناً معه في القتال ربيون كثير وأما في القراءتين الاخيرتين  
 فغير ظاهر لاسيما على قراءة التشديد وقد جوز بعضهم وأيد بان مدار التوبيخ  
 انخزالهم للارجاف بقتله عليه الصلاة والسلام أي كم من نبي قتل كائناً معه في  
 القتل أو في القتال ربيون الخ اه أبو السعد يعض حذفه بتضعف كلام المحشى  
 (قوله ويختلف المعنى الخ) فعلى الأول يكون المقتول الربيين وعلى الاخيرين  
 يكون المقتول هو النبي (قوله في تأويل اسم القاعل) الاولى الوصف لشيء

اسم المفعول بدليل لا أحجب في البيت الآتي (قوله والحيية) ضعف بالاجماع على  
 ان المكافئين هم الملائكة والانس والجن ولذا لم يذكر البيضاوي الحيية  
 اه عبداً الخكيم (قوله وعليه فالجمع الخ) عبارة البيضاوي وجمع الضمير  
 لانهم أصلاً الانس فكانهم ما الجنس كلهم (قوله أي تاماً الخ) أي فلا يقال  
 جاء زيد عنك أوفيك (قوله بكسر النون الخ) سيأتي له قريباً ضبطها بالفتح  
 فانظر ما حكمه في الاختصار في كل من المحامين ولعل حكمه الاختصار في ما يأتي  
 على الفتح أن المتعدي من هذه المادة لا يكون الامتقوها وأما الاختصار هنا  
 على الضبطين فلم يظهر له وجه فتأمل (قوله لثباتها) كضرب زيد قائماً  
 (قوله أو توقف المراد) كقوله انما الميت من يعيش كثيراً (قوله فاندفع اعراض  
 البعض) لا يخفى أن المتبادر من العبارة المؤسسة نصاً والمؤكدة كذلك فيذهب عن  
 المترددة فيحتاج للتنبيه (قوله اذ قد لا يصلح لتقديرها) أي كما في ذي العدد والفاعل  
 المعنى فلا يقال عندي عشرون من عبداً ولا طاب زيد من نفس كما سيأتي في قول  
 المصنف \* واجز من ان شئت غير ذي العدد \* والفاعل المعنى كطب  
 نفساً قد \* (قوله مثلاً طاب زيد نفساً الخ) والتأويل في غير المحول نحو امتسلاً  
 الاناء ماء أن يقال امتسلاً الاناء من شيء ثم بين ذلك الشيء بقوله ماء (قوله لكن في الأول  
 للاستغراق الخ) هذا بظاهره يقتضي أن مابين صفة لمن وهذا في ما سبق من أنه  
 نعت لاسم ولو جرى على ما تقدم لقال لكن ما ليسا مابين شيء ورجوعهما للقصور  
 الموافق لما تقدم أمر سهل لا يخفى عليك (قوله فلا قصور) أي بل هو من باب  
 الاكتفاء الذي معه قرينة فاندفع ما يقال ان القصور حاصل وتقدر أمر زائد على  
 المذكور لا قرينة عليه في العبارة لا يدفعه (قوله وكرم آباء) أراد بالاب ما يشمل  
 الجد أو غيره على الام وأراد على الثاني بالجمع ما فوق الواحد فاندفع ما قيل فيه أنه  
 ليس للشخص الأب واحد (قوله حال كونه ذاهلاً) أي حال كونه مهياً  
 أي تخفيفاً صاحبها لان نزول الرغام دليل على موته فكذا لا يخبر بحصول الموت  
 وذلك الاخبار حاصل قبل موته بالفعل فظهر قوله وهو مثل الخ كذا سمعته من  
 بعض شائخنا (قوله وايسر العامل) لعله لم يقل بأنها العامل لوجود ما هو  
 أقوى منها وهو بالفعل أو شبهه أو الجملة (قوله وفيه اكتفاء) أي دل عليه ما بعده  
 (قوله وجامع الحمل الخ) أي وأما الحكم المترتب على ذلك فهو الاعراب المخصوص

طالع التمييز

(قوله اعترضه سم الخ) هذا مبني على أن قول المصنف فيما يأتي بالنصب بعد ما أضيف وجبا الخ تقييد لما هنا فها هنا قيد بما لم يضاف لغير التمييز وإنما خبر بأنه يصح أن يكون بمنزلة الاستثناء عما هنا فيكون ما هنا عامالان الاستثناء معيارا للعموم قصد الشارح بيان عموم اللفظ لذلك وإن كان خارجا من الحكم كما هو قاعدة الاستثناء فلا اعتراض تأمل (قوله ولزومه) فيه أن الخاتم يكون حديثا وغيره وقد يقال معناه أن الخاتم متى صيغ من محدث فإنه لا ينتقل عنه وصف الحديث وتقدم ما يؤيده (قوله أما نحو هذا خاتم الخ) انظر وجه الاتفاق على تعيين الحالية وقد يقال وجهه أن خاتمك معين بالاضافة فلا إيهام فيه فلو كان ما بعده تمييزا للسكان مؤكدا وهو لا يكون مؤكدا للسكان بلزمه امتناع هذا رطلان يتأهل على التمييز وأيضا امتناع كون التمييز مؤكدا ليس متفقا عليه (قوله ونونها) أي في نحو منواتم (قوله أي أو الصنعة) نحو عندى رطل زيت وقوله أو الميكال نحو عندى قفيز وقوله أو الشيء الذى يمسح به نحو عندى قسبة أرض أو ذراع أرض فالاضافة في ذلك توهم أن المراد الآلة التى يمسح بها الأرض بخلاف نحو شبر أرض المتقدم فلا تنافي بين ما هنا وما سبق له تأمل (قوله والمراد الاضافة الخ) فيه أن التمييز في نحو الكوز مائة ماء من تمييز النسبة لا من تمييز المقدرات الذى الكلام فيه كما جرى عليه الشارح في حل كلام المصنف نعم هذا الظاهر بناء على ما قاله المرادى من التعميم كذا ذكره المحشى بعد اه شيخنا (قوله يشكل على هذا الخ) فيه أن التقييد هو المتبادر من المتن وقد قرر المحشى قبل أن هذا البيت تقييد لسايقه وهو في المقدرات والاشكال مدفوع بأن قوله نحو هو أشبه الخ تنظير لا مثال كما سيأتى ساء اه شيخنا (قوله وأيضا فى الخ) قد يدفع بأن المراد بالمقدرات ما يشمل ما يمسح به بقرينة هذا (قوله قد يقال الذى يعنى الخ) بناء على أن معنى الاغناء عنه الوقوع موقعه ويدفع بأن المراد بالاغناء عنه استقامة الكلام بالاقتصار على المضاف ثم انه لا يخفى أن محترز القيد كمنطوقه يجب معه اعتبارا بوضع والموضع هو ما أضيف لغير تمييزه كما هو مفاد قوله والنصب بعد ما أضيف وجبا فمحترز القيد المذكور بقوله إن كان المضاف لا يصح الخ صحة اغناء المضاف عن المضاف اليه مع كون الغرض انه مضاف لغير تمييزه فحينئذ لا يجب النصب بل يجوز هو أو الجر مع وجود تلك الاضافة والذى يظهر لى أن ذلك صحيح وإن

الكلام في المقدرات وما شابهها فيتحصل حينئذ فهم أوجه وهي انما ان أضيفت الى التمييز جروحيًا كدخلة وان أضيفت الى غيره وكلا لا يغني المضاف عن المضاف اليه بالمعنى الذي قررناه وجب نصب التمييز لكل الارض ذهبًا وان أضيف الى غيره وكان المضاف مغنيًا عن المضاف اليه جروحيًا ونصب مع بقائه الاضافة للغير فهم ما نحو عندى مقدار رطل زيتا اذا المقدر يغني عن رطل تقول عندى مقدار زيتا فيستقيم الكلام فان راعيت الاضافة الظاهرة نصبت زيتا تمييزا للمقدار وان راعيت الاستغناء عن المضاف اليه جررت كدخلة ومثله الهمع غير هذه فقول الشارح نحو الخ نظير في مطلق جروحيًا ونصب وان اختلف الموضع والمحل اذ محل الجر فيه ان لا اضافة ومحصل النصب الاضافة فيتعين ان المراد بال حذف في قول الشارح بعد حذف الخ الحذف المحكي فيلخص ان حكم تمييز النسبة غير حكم تمييز المقدور وانضج خلل قوله والمراد الاضافة ولو تقديرًا اذ ذلك تمييز نسبية اهل شيعتنا واهل الفرق بين عندى مقدار رطل زيتا حيث أغنى فيه المضاف عن المضاف اليه وبين ملء الارض ذهبًا حيث لم يغن ان ملء الاضاف الالام لفظًا أو تقديرًا فيمنع اضافتها للماء الى الذي هو الذهب مثلاً بخلاف مقدار و ما قرره شيعتنا فيجب صحة قولك عندى مقدار رطل زيتا بجوز زيت وتثوين رطل وله وجه قد أشار هو اليه امكن لا بد له اذ من سنده وعله لعدم وجوده حملوا كلامه على معنى ان النصب بعد ما أضيف واجب بمعنى عدم صحة الجر بعد حذف المضاف ان لم يغن فان أغنى جازالجر بعد حذفه فليجوز تأمل (قوله فلا يقال در رجل ولا ويجر رجل) أى بل يجب ذكر المضاف اليه ونصب التمييز لاضافة لغيره لتمييز مع عدم اغناؤه امكن برد على هذا التعليل ان التمييز ليس للمضاف الذي هو در و ويجر للمضاف اليه وهو الضمير فالوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة التمييز بالفتح اليه لسكونه ضميرًا وقد يقال الهمع لم يقيده بكون التمييز للمضاف فتأمل (قوله والضابط ان تمييز الخ) في الحق الفرق بين هذا القسم والقسم الاول ان اقول التفضيل ان كل بعض التمييز كان التمييز كالا فاعل التفضيل فلو نصب التمييز كان مفسر الافعل التفضيل الذي هو بعضه والبعض لا يفسر بالكل بخلاف القسم الاول وبخلاف ما اذا أضيف افعال التمييز نحو زيداً كرم الناس من رجلا فان التمييز حينئذ في المعنى موصوف اسم التفضيل فهو عينه معنى فصم ان نصب

على التمييز تفسيره اهـ ومن ذا تعلم أن الاستثناء في قول الشارح الآن يكون الفعل  
 التفضيل الخ صوري ولا يخفى أن هذا كما في تمييز النسبة وليس فيه جواز  
 الوجهين بخلاف ما سبق وقد تعين فيه حمل المتن على ظاهره من انه في المقدرات  
 لا غير ومن ذا اتضح لا ما قرناه اهـ شيخنا (قوله فلا يريد أن تميزكم الاستغفامية  
 الخ) اعلم أن من تدخل على تمييزكم الخبرية والاستغفامية كما قاله ابن الحاجب  
 فشاها بالخبرية فخوركم من ملاك واستشهد في المظنول لأنه فقها مية بقوله تعالى سل  
 بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة رآها بوقوف الرضى في دخول من على تميز  
 الاستغفامية ودخولها على تميز الخبرية كتمييز بخلاف الاستغفامية كما سيأتي  
 في المحشى (قوله والتمييز مفرد) أى التمييز المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز  
 جرائم من المنصوب بمن فلا يريد أن تميز العشرة الى الثلاثة جمع فيصع الحمل  
 (قوله فيكون كيمان) أى في مطلق تعويض وان كان المعوض في بمان الالف  
 أو المراد به مثله في الوزن (قوله ولذلك قالوا في قوله تعالى الخ) عبارة أى السور  
 وقطعناهم أى قوم موسى لا الامة المذكورة منهم وقرئ بالتخفيف وقوله تعالى  
 اثنتي عشرة ثانياً مفعول قطع لتضمنه معنى التصيير والتأنيث للحمل على الامة أو  
 القطعة أى صيرناهم اثنتي عشرة أمة أو قطعة متميزة بعضها من بعض أو حال من  
 مفعوله أى فرقناهم وعدودين هذا العدد وقوله تعالى أسباطا يدل منه ولذلك جمع  
 أو مبرزه على أن كل واحد من اثنتي عشرة قطعة أسباط لا يسطر وقرئ عشرة  
 بكراتين وقوله تعالى أجمعاً على الأول يدل بعدد أو نعت لأسباطا وعلى الثاني  
 يدل من أسباطا (قوله وقيل قصد الاجمال) هذا التعليل يدل قول الشارح  
 لقصد المبالغة لا يدل قوله لان الغالب الخ تأمل (قوله ممنوع الخ) قد يقال  
 لا منع لان الكلام في الاصل وهو النسبة الالجابية بتدوين ما والا اهـ شيخنا أى  
 فالتمييز لا يتوقف عليه الكلام الا بالنسبة لما عارض له الحصر بخلاف الحال فانه  
 يأتي فيما لم يعرض له الحصر الذى هو الاصل كما اذا قلت الميت من يعيش كثيرون  
 فان سقوط الحال في هذا يحل المعنى وفيه اننا لانسلم أن الكلام في الاصل المذكور  
 بدليل قول الشارح كما عرفت في أول باب الحال اذن جملة ما عرفت في أول الباب  
 ما فيه حصر وهو قوله \* انما الميت من يعيش كثيرون \* كما سفا به قليل الرجاء  
 (قوله فاعطف ملحوظ الخ) أى كما في قولك رجال البليد يزودهم ويكرهون

مطلب  
 حروف الحار

يرد على هذا انه وقت العطف لا اعراب للمتعاطفات اذ الاعراب حقه أن يصكون  
للجمع ومع عند الاخبار فكيف أعربت المتعاطفات حين العطف وقد يقال لوحظ  
حكم النكل المألّى واعطى للاجزاء وقت العطف (قوله والاوجه الخ) هو خلاف  
ماشتهر (قوله معنى الانشاء الخ) أى الذى هو التكميل فى الخبرية والاستفهام  
فى الاستفهامية لكن الكلام ليس فيها (قوله بالقطع بلا تعريض) ما المانع من  
كون الهمزة للاستفهام الضرورى عوضا عن باء القسم وهمزة الجلالة حذف  
للاوصل (قوله وأما على غيره) هو القول بأنها بقية عين والقول بأن أصلها من  
التي هى حرف قسم كسببأتى وبهذا تعلم أن قوله وحركة الاعراب الخ انما يظهر  
على أول هذين القولين دون الثانى لانه عليه حرف ساكن الآخر (قوله أى مصدر)  
أى بمعنى ترك وقوله أو اسم فعل أى بمعنى اترك وقوله أو بمعنى كيف أى  
الاستفهامية فعلا كف من قولك بله الا كف مجرورة على الأول بالاضافة ومفعول  
لاستم فعل الامر على الثانى ومرفوع بالابتداء على الثالث (قوله تعين رفعه)  
والاغتمار فى التابع ليس كليا كما تقدم للمعشى (قوله ولا يجوز قنلة الخ) بخلاف  
قمت مذ كذا الالهة فانه جائز لان الفعل المتعلق بجملة عديدة طاول بخلاف المتعلق  
بواحد وكن هنا متعددة لان حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله قوة العامل الخ)  
فيه أن هذا الایتم الا لو كان العامل فى التمييز هو نعم مثلا أو رب مع أن العامل هو  
الضمير (قوله معطوف على المجرور) اذ لو كان معطوفا علم بالرفع والرواية بالنصب  
(قوله خلافا لما توهمه) أى توقعه فى الوهم على سبيل القطع وبهذا صبح جوابه والا  
فلا بدفع الایهام بمعنى تبادر خلاف المراد اذ هو حاصل قطعا (قوله غرضه التذكير  
الخ) يظهر أن غرضه بيان سند ذلك الاحتمال اه شيخنا (قوله فان شئت هذه)  
لعله اراد بالتذوذا يشمل الاختصاص بالضرورة كما فى دخولها على ضمائر الغيبة  
المتصلة (قوله اعلم أن مذهب البصريين الخ) ظاهره أن الخلاف فى جميع المعانى  
والذى حققه العلامة الاميركاسى بأن أن الخلاف انما هو فى المعانى التى لم تتبادر  
من الحرف كالاتداء والافتاء فى الباء نحو شر بن بعاء البحر واحسن بن وأما  
المعانى المتبادرة من الحرف كالاتداء والبيان والتبعيض فى من والاستعانة  
والسببية فى الباء فهو حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم  
اذ التبادر هلام الحقيقة باتفاق من الفرقين ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك



كما في جميع الجوامع وغيره لان محله عند تبين حقيقة احد المعاني وجهل حال الآخر  
 (قوله فالتجوز عندهم في الحرف) صريحه ان الحرف مستعمل في غير ما وضع له  
 عندهم واعمله اخذ من قولهم نيابة بعضها عن بعض والذي حقيقة العلامة الامير  
 انه لا تجوز في الحرف عندهم وان التجوز فيه انما هو على مذهب البصريين  
 وعبارته اعلم ان المعاني الواردة في الحرف تنظر ان لم تكن متبادرة من حرف  
 آخر غير فيحكم بان هذا الحرف مشترك بينهما وشعابه كالألف والياء والسينة  
 والتعدية الخاصة والمعينة بالنظر للباء فالباء مشتركة بين هذه الالف وقرطعة الانباء  
 لا تبادر من غيرهما مع كونها وردت في العربية والاصول الحقيقية وامان كانت  
 متبادرة من حرف آخر غير كالألف والياء بالانتهاء بالنظر للباء فان الاول متبادر من  
 الفظ من والثاني من اللفظ الى فهذا وقع فيه خلاف مذهب البصريين رده من أصله  
 لان مذهبهم ان المعنى اذا تبادر من الحرف الجار فله ولا يوجب شبهة غير فيه  
 بتباس كما ان أحرف النصب والجزم كذلك فان ورد ما يوههم ذلك أولوه ما يتجه من  
 كما في قوله شربن بماء البحر فلا يسلون أن الباء هنا بمعنى من بل يقولون شربن  
 مضمين معنى روين والباء باقية على معناها وكفي واحد - يعني فلا يسلون أن الباء  
 بمعنى الى بل هي على معناها واحد مضمين معنى لطف وامان تجوز كقوله تعالى  
 لا صابنكم في جذوع النخل فلا تستعارة المذكورة على مذهبهم ومذهب جمهور  
 الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شبهة  
 قال في المعنى وهو اقل تعسف فاعلم به حرف الجر مشترك بينهما بين جميع ما ورد له ولا  
 نيابة ذكر النيابة لانهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف أكثر من  
 تبادره من الآخر حكموا بان الآخر نائب وان كان كل منهما مستعمل فيه حقيقة  
 فمن هذا يقال ان في الآلة المتقدمة على مذهبهم معنى على ولا تجوز ولا شيء لحقق  
 هذا المقام فكثيرا ما تقع فيه الاوهام اه وقوله ان لم تكن متبادرة من حرف  
 آخر غير يعني ان كانت متبادرة من هذا الحرف وقوله واما ان كانت متبادرة من  
 حرف آخر غير يعني ان لم تكن متبادرة من هذا الحرف اذ مدار الحقيقة على التبادر  
 منه لا على عدم التبادر من الغير تدبر (قوله مع غير لام التعريف) نحو من ابن ومن  
 اسم ومن امرأة (قوله مع لام تدغم الح) نحو من القمر (قوله حذف نون بني)  
 فيقال بالحارث (قوله مستحضره بكلى الح) لا يحتاج اليه الا على أن الواضح

البشر (قوله مع انهم تردوا الخ) أي ان ترددهم في ذلك لا يجتمع قواهم بأن الوضع  
 لكلى مع الاستعمال في الجزئي اذهب ان من قبل المجاز الذي لاحقه قوله (قوله  
 فمن جمع في) أي لان وضع الاساس في بعض اليوم (قوله وتقدم في باب الحال الخ)  
 تقدمت ما فيه (قوله أول مفعولي ظن) نحو ما ظننت من رجل قائما (قوله  
 وثاني مفعولي اعلم) نحو ما علمت زيدا من رجل قائما (قوله لمخذوف) راجع  
 للاحتمالين قبله وحيث لا اعتراض بعدم وجه علم ما ويحتمل رجوعه لثانيهما  
 والمراد بكونها تبعيضية انها اسم بمعنى بعض فاعل بالفعل قبله وحيث لا اعتراض  
 خاص بالثاني (قوله لان الذنوب في الاول الخ) أي ولا يلزم من غفران جميع  
 ذنوب أمة نبينا صلى الله عليه وسلم غفران جميع ذنوب أمة نوح عليه السلام (قوله  
 أي غيبته بينها) أي عدم ظهوره بين الابل ~~التي~~ كونه صغيرا الخ (قوله للفصل)  
 أي بالاجتناب والامالة الثانية فيها أيضا الفصل بالذين كفروا (قوله أكثر) وجه  
 الاكثرية أن لا تدخل على غير ما ليس بآخر ولا متصلا به وعلى ما قبله بالابتداء  
 وعلى ما ليس قبله ما يفيد التقضي (قوله ألف ونشر مرتب) أي لان وقت طلوع  
 الفجر ليس من الليل وانما هو متصل بالآخر الليل (قوله متعلقة تنزل) أي لان  
 الفعل أقوى وفي أبي السعد ودون حتى متعلقة تنزل على انما غاية حكم التنزل أي  
 لمكانهم في محل تنزلهم أول نفس تنزلهم بأن لا يقطع تنزلهم فوجاهة فوج الى طلوع  
 الفجر وقيل متعلقة بسلام بناء على أن الفعل بين المصدر ومفعوله بالابتداء متعذر  
 في الجار (قوله مضمومة الى أمواكم) مضمومة بمعنى منتهية بيان المعنى الى اذ  
 لو كان الضم باقيا على حقيقة فاما أن يكون بيانا للمعنى الى أو إشارة التقدير  
 عامل فان كان الاول فهو عين المصاحبة وان كان الثاني فهو وركبك (قوله في كونه  
 الخ) متعلق بضم وضميره وما به داء على آخر (قوله محكوم ما به على شيء) نحو غاية  
 المدح الجود الى الشجاعة والمحرم مال اليتيم الى مالك (قوله أو محكوم ما به على شيء)  
 نحو الذود الى الذود ابل والذود من ثلاثة الى عشرة ونحو مال اليتيم الى مالك محرم  
 (قوله أو متعلقا بشئ) أي كالأية المثل بها في الشرح (قوله اذ ليس فيه الخ)  
 أي لان زيدا المضموم اليه ليس محكوم ما به على شيء ولا محكوم ما به على شيء ولا متعلقا  
 بشئ (قوله الى وقت العصر) المناسب حتى وقت العصر كما في بعض النسخ وكذا  
 يقال فيما بعده لان الكلام في حتى (قوله أو بين ذاتين الخ) الاولى أو مع ذاتين

الحال يظهر في جميع الأمثلة إلا أن يقال المراد التينية ولو باعتبار الأصل (قوله على أحد الوجوه) هو قول سيدينا اسم لا مضاف لما بعد اللام وقد تقدم الكلام على ذلك (قوله مع عامل يتعدى لاثنتين) نحو قولك عمراد ينار ابغطي زيد زيد معط عمراد ينار (قوله والضمير في موامها على هذا المتولبة) اعترض بأنه لا مانع من عود الضمير لوجهه ويكون هو المفعول الثاني وليس في الآية إلا حذف ذي والمعنى والله مول كل ذي وجهة أياها أو يكون فيه عود الضمير على المضاف إليه نحو كمثل آدم خنقه من تراب وإن كان قليلا على أن الغائب عوده على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض فبالعكس لأنهما مجرد سور وغيرهما هو المقصود والمضاف إليه مبين له وعلى ما أشار إليه المعنى يتدر وجهة مؤخر فلم يضعف العامل بالنسبة إياها أمير (قوله للجهة) المناسب للوجهة (قوله إلى الظاهر) هو وجهة وهي وإن كانت معمولة لكل في الظاهر إلا أنهما المقصود للعامل وكل لمجرد التوسير لقصد التعميم كما تقدم (قوله أي لا يبقى) أي فالكلام على حذف لا النافية والدليل علم عدم توكيد الفاعل بالنون لأنه عند الإثبات لا بد من توكيدها كما سيأتي وقد وجدت شروط حذف النافي الجموع في قوله •

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة \* إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله حيود) أي كفيد وقيد (قوله واحياد) أي كفيد واغباد (قوله واستعيرت له اللام) فيه ما سيأتي عند الكلام على الظرفية (قوله والاولى لتبيين الفاعل) لا يخالف قوله فيما تقدم واللام التينية بهكس ذلك لأن ما تقدم ليس في نطاق التبيين بل في التبيين المتقدم لشارح في إلى وهو ما وقع فيه الحرف بعد ما يقيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو أتعجب تفضيل (قوله متعلقة بالمصدر) في الاستقاضي هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر ولا بفعله المقدر لأن مقامه بيان ولا هي مقوية للعامل الضعف بافرعية أن قدرانه المصدر أو بالالتزام الحذف أن قدرانه الفاعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ولا هي مخفوفة أصفة للمصدر فتعلق بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هي لام مبنية للدعولة أو عليه أن لم يكن معلوما من سياق أو غيره أو مذكورة للبيان أن كان معلوما فانظره مع ما للجهش الأهم إلا أن يمنع ما قاله الاستقاضي وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة فننبه (قوله ومع الضمير) سواء فتحها مع الضمير كما في بعض النسخ (قوله قد

للتحقيق) المناسب للكثير (قوله فان قلت الظرفية الخ) مبني على ان في حقيقة في  
القسم الاول من الظرفية مجازي في الثاني وليس كذلك بل هي حقيقة في الظرفية  
الشاملة للقسمين فالجواز انما هو في استعمال لفظ ظرفية في القسم الثاني لاني  
استعمال في وكذلك قولهم الباء حقيقة في الاصاق وهو قسمان حقيقي ومجازي  
معناه انما حقيقة في الاصاق الشامل للقسمين انما المجازي في استعمال لفظ  
الصاق في القسم الثاني وكذا يقال في نظائره (قوله هذا مذهب الكوفيين) تقدم  
لأن عن الامر بما يخالفه فتنبه (قوله وفي تخييل) ينبغي الجري على القول بان  
التخييل مستعمل في حقيقة لا على انه مستعار من ملايم المشبه به للملايم المشبه والا  
كانت في مستعملة في معنى على وهو الاستعمال الجزئي فلا يناسب مذهب البصريين  
الذي الكلام فيه من جعله للظرفية (قوله صحة العكس) فهو ومما تنافى في  
الحياة الدنيا الا كثير (قوله وحملها الشئ الخ) والعنى على التبعيض ثلاثين شهرا  
هي بعض الثلاثة أعوام التي هي مدته (قوله والاعارة مفعول به) أي فرقوا الاعارة  
على الغدو بسبب تفرق أصحابها أو فرقوها في أزمنة أو أمكنة متعددة أو هو  
على حذف مضاف أي أصحاب الاعارة وهم أنفسهم (قوله بواسطة) أي توسطها  
بين الفعل والمفعول وقوله بلا واسطة أي بلا توسط بينهما (قوله ناشئ عن عدم  
التأمل) أي لان المقصود الاخبار بان أكثر تعديها الباء والفعل القاصر  
لا الاخبار بان أكثر تعديها الفعل القاصر ثابت والفرق بينهما لا ينبغي (قوله قال  
الداما مبني ويرد الخ) لأن ان تقول مبني اليراد على ان المراد في الضابط نصيب  
الفاعل بدخولها عليه وليس به لازم بل المراد بتحققها في الكلام الاتري انه جعلها  
معاقبة لله مزة واله مزة لا يمكن دخولها على الفاعل فتدبر اه أمير (قوله  
المناسب لقوله بالبدل الخ) فيه ان الشارح لم يعبر بذلك فلاولى ان يقول المناسب  
بقوله البدل ان يقول العوض (قوله هي الله على اختيار الخ) في بعض النسخ هي  
الداخلة على اختيار والاول أولى لا حنجا هـ هذا الى تأويل اختيار بمختار  
وجعل الاضافة اضافة موصوف (قوله ونازع الدما مبني الخ) رده الشئ بان  
اللاغة تبني على الظاهر فلا يناقش فيها مثل هـ هذه المناقشة لانه يقال ما سلك ثوب  
زيد انه ما سلك يزيد (قوله يحوج الى تكاف كاذب الخ) فيه انه لا تكاف في ذلك اذ  
المعنى الحق الله الاذهب بنورهم وأصفت القسم بالله غاية ان الاصاق معنوي

وهو داخل في الاصاق الحقيقي كما يأتي للمعشى نظيره في الاستعلاء وكتب العلامة  
 الأمير على قول المغني قيل وهو معنى لا يفاردها حكمه بقيل لانه انما يظهر معنى ان  
 الاصاق مطلق التعاق كما في الواقع ان هذا لا يعد معنى مستقلا ولا يخص الباء بل هو  
 محصل التعدية العامة اهـ وقال شيخنا يحتمل ان معنى قوله وهو معنى لا يفاردها  
 انها لا تفاردها الى حقيقة أخرى بل الى مجاز فتسكون حقيقة الباء الاصاق فقط  
 واستعمالها في غيره على سبيل المجاز كفي مواد السمر فندية هـ من \* (قوله فذقل  
 صاحب الكشف) في أبي السعود وامسحوا برؤسكم الباء مزيد فوقيل لانه بعض  
 فانه الفارق بين قولك مسحت المذيل ومسحت بالمدل وتتحقيقه انما يدل على  
 ضمين الفعل معنى الاصاق فكانه قيل وأمسحوا المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي  
 الاستيعاب كما يقتضيه ما لو قيل وامسحوا رؤسكم فانه كقوله تعالى فاعملوا  
 وجوهكم واختلف العلماء في القدر الواجب فاجب الشافعي أقل من مطلق عليه  
 الاسم أخذ باليقين وأبو حنيفة مسح ربع الرأس أخذ ابداً رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حيث مسح على ناصيته وقدرها ربع الرأس ومالك مسح الرأس أخذ  
 بالاحتياط (قوله والاصل وامسحوا أيديكم الخ) وفيه ان مسح الرأس هو المقصود  
 فمالة المسح انما هي اليد اذ هم قصدوا لذاتها وأيضاً هذا يقتضي انه يجب مسح  
 جميع اليد وان افترض حينئذ هو مسح اليد لا مسح الرأس مع انه ليس كذلك فهذا  
 الوجه ضعيف كما لا يخفى (قوله وهي جرحا في القسم) أي الجرح فاندفع قوله ورد  
 الخ اذ اللام لا تخبر في القسم الامع التجب (قوله قال المارضي وأما نحو الخ) قبل هذا  
 تقييد اقوالهم ان على الاستعلاء الحقيقي والمجازي كأنه يقول محل ذلك في غير نحو  
 توكلت على الله أمانيه فهي بمعنى الاضافة والاستناد لا بمعنى الاستعلاء الحقيقي  
 أو المجازي (قوله وبه يندفع ما يقال الخ) فيه ان الاشكال وارد عليه أيضاً والجواب  
 عنهما واحد (قوله من كل وجه) الاولى استقاطه كما لا يخفى (قوله قال أبو حيان الخ)  
 يدفع بان المراد انها توافقها في أصل المعنى كما تقدم نظيره (قوله انما يظهر اذا نفاذ  
 الخ) قد يقال لما كان في المسئول الافادة اعتبرت وان لم تحصل بالفعل (قوله فلا  
 يلزم تعذر بفهم الخ) قد يقال هو لا يلزم باعتبار الالزام فانه يلزم من مجاوزة  
 بحر ورهال الشئ مجاوزة الشئ له (قوله معنى يصلح للمجاوزة) أي كما أشار له فيما  
 يأتي بقوله والاولى ان عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقاً الخ (قوله ولك ان تستغني

(الح) أى فقد نسب ابن العم لله لعظمته ثم انه يحتمل أن قائل هذا البيت هو ابن  
 العم نفسه والتفت من الغيبة الى التسكيم (قوله افساط الح) أى النجوم التى  
 تقسط على الإنسان مما يتحمله من دية وغيرها كنجوم السكابة (قوله والمراد  
 فى البيت المعنى الاول) أى وأما فى الآية فالمراد المعنى الثانى ولذلك قال أبو السعود  
 ولا تنديلا لا تنقرا ولا تقصرا وقرئ لا تنديا بكمرا التاء لا تباع فى ذكرى أى بما يليق بى  
 من الصفات الجليلة والافعال الجميلة عند تبليغ رسالتى والدعاء الى وقيل  
 لا تنديا فى تبليغ رسالتى فان الذكر يقع على جميع العبادات وهو أجلها وأعظمها  
 وقيل لا تنديا بى حيث ما تنديت بما واستمداد بكى العون والتأييد واعلموا  
 أن أمرا من الامور لا يتأتى ولا يتسنى الا بذكرى اه ولا مانع من حمل البيت على  
 المعنى الثانى الذى هو الدخول مع القمور ويصون المعنى الاول منها عنه  
 بالاولى تدبر (قوله على هذا تكون الباء الح) أى على انه لا يقال رميت بالقوس  
 على جعل الباء آلة بل على أن القوس هى المرمية فتكون الباء لالتعدي الح (قوله  
 أى العجب) بصيغة المضارع ويحتمل انه أمر اه امير (قوله نفي المثل له)  
 أى لا يثبت وكذا الضمير فى عدمه (قوله وقد يجاب الح) بانه انما منع اثبات مثله  
 الذى يدل عليه اللفظ بحسب الظاهر وسند المنع أن نقبض اثبات مثله وهو نفي  
 مثله فطعى أخذ من دلائل الوحدة انية العقلى المؤيد بالسمع والنقيض ان لا يجتمعان  
 (قوله كيف وهو) أى اثبات المثل (قوله لكن المراد لازم ذلك الح) قال بعض  
 الافاضل لما كنت أجد فى نفسى من هذا شيئا وذلك أن محصل هذا أن نفي المثل  
 لازم لحقيقة الآية وقد تقرروا ولا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بالا ووجه المذكورة  
 فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه يلزمان معا الشئ واحد مع نهر يحتمل بأن  
 تنافى الاوارم يقتضى تنافى الملزومات وبفرض صحة أن كلامها لازم لها اقصرها  
 على هذا دون ذلك فتحكم مع أن القصد ابطال دلائلهم اعلى المحال ولا يكفي فيه قولنا  
 انه غير مراد كمالا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما لحقيقة الآية قطعا بل هو  
 محتمل فقط كما يحتمل نفيه وان كان الاول أقرب نظير ما صرفى ليس كلب زيد أحد  
 لكن عارضة فى خصوص هذه المسألة انه لو كان له مثل الح فبطل ذلك الاحتمال من  
 أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك (قوله  
 امكن هو) أى الله سبحانه وتعالى وقوله مثلا لئلا يله أى لان المماثلة انما تتحقق

قوله ولا يتسنى الح فى  
 القاموس سناه تسنية  
 سهل وقعهما اله حى منه

من الجانبين (قوله فلا يصح في مثله) أى في مثل ذلك المثل وحينه لا يلزم تكذيب  
 الآية نفسها (قوله ولان مثل الشيء الخ) توجيهه آخره بيان الازم في السكاية  
 (قوله والمراد منه عنه) وانما عدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الجدل به ولو على سبيل  
 انفي (قوله استحالة المعنى الحقيقي) أى كالاستواء في الرحمن على العرش  
 استوى (قوله استحالة لازمه) أى كاثبات المثل اللازم للمعنى الحقيقي الذي هو  
 نفي عمالة نفي للثل (قوله أو من الشاكاه) في إيجاح الإشاكاة الخاصة (قوله  
 ولم يتعرض المصنف الخ) لم يتعرض أيضا لمن مع انه ساجات - مما عني بعض  
 وفعل أمر من المين وهو الكذب (قوله جوازها) أى مشناه تنحية وعبارة الأمر  
 قوله دريئة قال السيوطي بدال مهولة وهمز وتركة فعيلة من الدرع رهر الدفع ومن  
 الدرى وهو الختل أى الخديعة ومنه ذامى البعير الذى يسبب فتألفه الوحش فلا  
 تنفر منه فيجسبى صاحبه يستتر به فيرمى الوحش والحلقة التى يعلم عليها الطعن  
 وكاه مناسب للقسام اه فعلم منها ما قلنا وعلم منها صحة تفسير الدريئة بغير الحلقة  
 أيضا (قوله باضافة زياء اليه) وعلى هذا ان زياء مجرور بالسكس وبخلافه على  
 جعل مجهول بدلا فانه مجرور بالفتحة لعدم الاضافة (قوله لا يكون الاماضيا)  
 أى متفيا نحو ماراته من يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت من يوم الخميس ولا  
 يجوز قلته من يوم الخميس اه حاف (قوله لكن يفيد الخ) ربما يدفع هذا  
 بأن بحث النحوى لغوى اه شيخنا وقد يقال اعتبر بالعرف في مسألة السكس  
 (قوله وأما النظر في توجيهه الثانى الخ) بناء على أن مراد ابن الحاجب بالزيادة السعة  
 عن المظروف ولعل ابن الحاجب لم يرد ذلك بل أراد المعايير بين الظرف والمظروف  
 لئلا يلزم طرفية الشيء في نفسه فهو عين ما يأتى عن الدمامينى (قوله وبين طلوع  
 الفجر الخ) أى فقد اتفقوا على أن بين وما عطف عليها ظرف لوقت صلاة الصبح  
 كما أنهم اتفقوا على أن في يوم الخميس ظرف للصوم مع أن الظرف فيه - الم يزدد على  
 المظروف هذا وجه الدلالة من المثالين وان كان المتبادر في المثال الأول ليس زمنا  
 وفي المثال الثانى ليس نسكرة (قوله كالمثال الثانى) وهو بين طلوع الفجر الخ وليس  
 المراد به ما ذكرناه معنى آخر كيمناه وهو بينى وبين انسانيه يومان كما هو - (قوله  
 ما يؤخذ منه الجواب) وهو أن الزمان المتخيل يكون طرفا للحقيقي كما في قوله - أمس  
 قبل اليوم أى في زمان متخيل قبل اليوم والله قبل العالم ومن جملة العالم الزمان

(قوله أو رده عليه الخ) أفاد بذلك أن المعنى المذكور لا يخص المعدود بل يتم نحو هذا يوم الجمعة وإنما يشكك في مثل الصورة التي ذكرها ولو جعل المعنى المذكور في خصوص المعدود لم يكن إيراد أصلاً شيئاً (قوله هذا القول مقابل المشهور الخ) أي بخلاف القول قبله فإنه من جملة المشهور بذلك على هذا عبارة المعنى ونصها والمثبور حينئذ إنهم أطرافان مضافان ف قيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدأ أن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ليكون هو الخبر أهـ وبه تعلم ما في كلام الشارح من الإيهام (قوله وفي الأخير نظر) بل في الثلاثة نظر لأن العري مجهول فالناسب عدم جعله من تعلقات المبتدأ بل يجعل خبراً عما تحقق عند السامع (قوله فزعم البعض الخ) يغني عن هذا العمل النسخة التي وقعت له ليس فيها تنزيل بل سقط من فلم الناسخ وحسن الظن أولى (قوله وفيهم متعلق بحال المحذوفة) الأنسب كما في بعض النسخ وفيهم خبر ما (قوله وجواب رب الخ) المناسب وخبره دخول رب كما لا يخفى (قوله يجب أن كانها) بيانه أن قوله بل بلد الخ من مشطورات السريع الذي أجزأه مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين وأجزاء مشطوره هذه الثلاثة مرة وقد دخل هنا في جزأه الأولى من الزحاف الطي وهو حذف الرابع الساكن وفي جزئه الثالث من الزحاف أيضاً الحين وهو حذف الثاني الساكن ودخل فيه من العلل الوقف وهو اسكان السابع المتحرك ومن تتبع أعاريض هذا البحر وضرو به علم أنه لا يسلم لأننا مفعولات فيه أما أن تحذف وحذف السابع المتحرك يسمى كسفاً وأما أن تسكن وهو المسمى وقفاً كما مر وأما أن تحذف مع الساكن والمتحرك قبلها وذلك بقية الوند المفروق وحذفه يسمى صلباً وعروضه المشطوره هي ضربه (قول الشارح قال خير التندبر الخ) المناسب حذف لفظ قال وتقديم عافاك الله على التقدير وقوله حتى تبدخ صدره \* وكريمة من آل قبس ألقته \* أي ورب نفس كريمة وألقته بفتح اللام أعطيته ألقاً وقوله في جواب الخ المناسب حذف في لأن المعدود المواضع التي يحرفها بالحرف المحذوف والموضع هنا الجواب وكذا يقال في نظائره (قوله لأن الأمر الخ) أي وذلك كما قال يقتضي الأخبار بالمرور فيما مضى أي مع أن المقصود من التركيب الأخبار والتحديث عن المرور في الماضي (قوله وتوكيد) نحو جاء القوم بالرجل أجمعين (قوله وأما الآية الخ) أي أنه ليس فيها الجر بالمجاورة بل الواو عطف الراجل على



الرأس ومسح الرجل بمسح الخلف الذي علمها (قوله على المذهب الآخر) وهو  
 مذهب سيبويه القائل بأن المحل نصب في مبتدأ الجر فيما بعده على التوهم (قوله  
 والاحكم على مجبه وعه ما الخ) أي من حيث الثبابة عن العامل فلا ينافي أن المحل  
 عين مبتدأ للجور أيضا من حيث تعلقه به بعامله (قوله ومذهب الجهم هو المنع الخ)  
 وجرى أبو السهم ودعى إلى وجه آخر في المتعاق حيث قال ما أنت بنعمة ربك تحنون  
 جواب القسم والباء متعلقة بضمير هو حال من الظهير في خبر ما والعامل فيها معنى  
 النفي كأنه قيل أنت ترى من الجنون ملتبساً بنعمة الله التي هي النبوة والرياسة  
 العامة (قوله أي السكون محنونا) يشير إلى أن الباء في محنونا أصلية متعلقة  
 بمحذوف من مادة الكون ولو جرى على أنها زائدة لقال أي الجنون الآن  
 يكون حل معنى (قوله وأجاب سم الخ) تتحقق من هذا الجواب أن رب حرف جر  
 أصلي بمنزلة من في قولك أخذت من الدراهم وهذا الجواب ينفع في دفع ما أورده  
 المحشي بقوله وأيضاً فلو كان الخ لانه لا يلزم من كونه معداً عدم جواز حذفه الأثرى  
 أخذت من الدراهم فانه معد ومع ذلك يجوز حذفه لتعدى العامل إليه بنفعه (قوله  
 أجاب سم الخ) محله أنا لأن سلم أنها في المثال الثاني معدية لفعل المذكور بل هي  
 معدية لثله (قوله الاستناد) وقيل الإمالة من أضفت الشيء إلى الشيء أملة إليه  
 (قوله تقييدية) خرجت النسبة في زيد قائم (قوله بين اسمين) خرجت التقييدية  
 بين فعل واسم في نحو ان قام زيد فوجدان صيرها تقييدية والمراد اسمين ولوتاويلا  
 لتدخل الأضافة إلى الجملة (قوله توجب ثلثها من الجر) خرجت التقييدية  
 التي بين الصفة والموصوف في نحو جاء زيد الخياط وقوله أبدأ خرجت التقييدية  
 بينهما في نحو مررت بزيد الخياط (قوله وعينها ياء) فلا أصل أضيف كما  
 أن أصل أضاف أضيف فاعل المصدر بأعلال فعله بنقل حركة الياء  
 إلى الساكن قبلها وقامها الفوا وحذف إحدى الالفين وتعويض ثاء التأنيث  
 كما سيأتي في قول الناطم ثم أقم إقامة الخ (قوله كافي لبيان الخ) أي لأن ما ذكرتم  
 يسمع الامضاً (قوله في الاسم المتوعد من الصرف) أي لأن فيه تنويناً مقدراً  
 منع من ظهوره مشابة للفعل والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز  
 في نحو هذا أحسن وجهها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين اه  
 نصرح (قوله إلا أن يقدر الخ) لا حاجة لهذا التكاف لأن المتن لم يدع أن كل

• مضاف لا بد فيه من نون تحذف أو تنون اه شيخنا \* وأجاب بعضهم بأن هذا في قوة  
 ضابط للضافة ~~ف~~ أنه قال ضابط الانضافة أن تحذف أو تنون إلى الاعراب أو  
 تنوين اه وفيه أن هذا حكم من الأحكام ومن أين كون المقصود به الضبط  
 فالأولى في الجواب أن يقال إن ما في قوله مماضيف من صيغ العموم لأن الأصل  
 الحمل على الانفراق (قوله وقد يقال مراده الخ) فيه أنه ليس المتبادر منه وصا  
 والتلو في كلام المصنف بغير هذا المعنى (قوله لما سرت أول الكتاب) أي من أنه  
 شاذ أو الأمل شاربين شاربي القباب تحذف المضاف إليه (قوله نصب المضاف  
 إليه على الظرفية) فيه أن هذا لا يظهر في حصير المسجد إذا المسجد لا نصب على  
 الظرفية بدليل قول المصنف وما يقبله المكان الأمهـم إلا أن يراد ولو على سبيل  
 التوسع (قوله أي بأن لم يرد ما ذكر) أي بأن أريد الاختصاص أو الملك أو لم يرد شيء  
 فمعنى في ومن يتوقف على إرادة الظرفية وبيان الجنس ومعنى اللام لا يتوقف على  
 شيء هذا ما يتضمه ظاهر كلامه اه شيخنا (قوله وإن ~~يكون~~ على معنى اللام  
 الاختصاصية) أي إذا لم يرد معنى في اه شيخنا (قوله عن كثير من مواد الخ)  
 نحو ذي مال وعنده زيد ومع عمرو وكل أمر (قوله إلى التكاليف) أي كان يعتبر  
 المرادف كصاحب ومكان ومصاحب وأفراد (قوله نحو يذ زيد) كان الانسب  
 التمثيل بخصيص المسجد فإنه يصلح فيه تقدير الغير بخلاف مثاله لفقد الشرط الأول  
 ينفي على ذهب ابن كيسان والسيرافي من عدم اشتراط صحة الأخبار والاكفاء  
 بالعضوية (قوله ولا يلزم منه مساواة الخ) لأن الأول موضوع لمعين باعتبار  
 تعيينه شخصاً أو جنساً بخلاف الثاني فإنه لم يعتبر فيه ذلك ونسها (قوله عطف تفسير)  
 يحتمل أنه مغاير والمراد ليس على تقدير لفظ الحرف ولانية معناه واستبعده  
 السمع والاعتقادي فالذا نبركه المشي (قوله بأن كلام الظرف) الأولى المظروف  
 (قوله أي سواء كان المضاف ظرفاً) الأولى مظروفاً كمالا يخفى (قوله لما لم يقيد  
 الخ) يفيد كلامه على أن تصاعيد الشارح وإن المصنف اعتمد على القيدين  
 للظهر فوسماً في له عن سم ما يخالفه فتبصر اه شيخنا (قوله قل يعني الخ) الأولى  
 حذف الخ كمالا يخفى (قوله هذا ما ذكر في توجيه الخ) وهناك توجيه آخر وهو  
 أن إضافة الزومف إلى الظرف معنوية عند الجمع ووركا في مالك يوم الدين بخلافها  
 إلى المفعول قائم بالظرفية كما في جاعل الليل سـ كاللأن الليل مفعول جاعل لظرفه

بخلاف يوم فانه طرف لما لك اذ المعنى مالك الامر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة  
 ملك \* وقال أبو السعود ما نصه وازدادة مالك الى اليوم اضافة اسم الفاعل الى  
 الظرف على نزع الاتساع المبني على اجرائه مجرى المفعول به منع بقاء المعنى على  
 حاله كقولهم يا سارق الليلة أهل الدار أي مالك أمور العالمين كلها في يوم  
 الدين وخلصوا ضافته عن افادة التعريف المسوغ لوقوعه صفة للعرفة انما هو اذا  
 أريد به الحال أو الاستقبال وأما عند ارادة الاستمرار في كلفه واللائق بالمقام  
 فلا ريب في كونها اضافة حقيقية كازدادة الصفة المشبهة الى غيره دونها في قراءة  
 ملك يوم الدين ويوم الدين وان لم يكن مستقرا في جميع الأزمنة الا انه المحقق وقوعه  
 وبقائه أبدا أجرى مجرى المحقق المستمر ويجوز أن يراد به الماضي بهذا الاعتبار  
 كما يشهد به القراءة على صيغة الماضي وما ذكر من اجراء الظرف مجرى المفعول به  
 انما هو من حيث المعنى لان من حيث الاعراب حتى يلزم كون الاضافة لفظية  
 لا يرى انك تقول في ملك عبيده امس انه مضاف الى المفعول به على معنى انه كذلك  
 معني لانه منصوب محلا وتخصيصه بالازدادة اما تعظيمه وتثنيته أو لبيان تعدده  
 تعالى باجراء الامر فيه وانقطاع العلائق المجازية بين الملوك والاملاك حينئذ  
 بالكلية (قوله لا يناسب بالخ) منشؤه عطف صفة في قول الشارح أو صفة  
 مشبهة على اسم فاعل ولو عطف على وصف فالملزم عدم المناسبة اذ المعنى عليه بأن  
 كان وصفا معني الحال والاستقبال اركان صفة مشبهة اه شيعته التي يلزم  
 على ذلك جاب الشارح قدور التي فيع الشارح في اعتراض آخر ان كان قد يقال  
 هو عطف على الوصف باعتبار القيمة الذي زاده الشارح وهو لا يناسب في دخوله  
 في عموم الوصف كما هو مراد المصنف فتدبر (قوله أشكل لفرق بينهما الخ) الطاهر  
 أن السيد يقول بأن اضافة الصفة المشبهة معنوية كالسم الفاعل الذي أريد به  
 الثبوت بل لا مانع من كونه يقول بأنه منها حينئذ لا يثبت بالباطل بالفرق (قوله  
 وعلى الإطلاق ما مر عن غيره) أي كاسعد أي الطلاقة عن الثبوت والتجدد ولا عذر  
 ومن تبعه أن يقولوا يفرق بين اسم الفاعل المراد به الاستمرار والصفة المشبهة  
 بأن اسم الفاعل قد يتمحض للماضى في بعض أحواله فتكون اضافة معنوية  
 فلذا اعتبر جانبها في الاستمرار والصفة المشبهة لا يتمحض له أصلا فلا يحسن  
 اعتباره وحده فيها والحاصل أن السيد يلزمه أن يقول ان اضافة الصفة المشبهة

معنوية كإضافة اسم الفاعل المراد به الاستمرار الثبوتى سواء نظر لجانب الماضى فيه أم لا بخلاف ما إذا كان للاستمرار التبعى - تدى فان إضافته لفظية نظر لجانب الماضى أم لا فان قال السيد بأن إضافة الصفة المشبهة لفظية طواب بالفرق بينهما وبين اسم الفاعل المراد به ما ذكر والسيد يقول اسم الفاعل المراد به الاستمرار ان نظر فيه لجانب الماضى فأضافته معنوية وان نظر لجانب الحال أو الالاستقبال فأضافته لفظية لا فرق بين الاستمرار الثبوتى والتجددى والصفة المشبهة إضافتها لفظية دائما من غير تفصيل وحينئذ يطالب بالفرق بينهما ما فيه فرق بما سبق وأما الرضى فيقول اسم الفاعل المراد به ما ذكر إضافته لفظية لا فرق بين اعتبار الماضى وغيره ولا بين الاستمرار الثبوتى وغيره والصفة المشبهة إضافتها لفظية كذلك وحينئذ لا فرق بينهما ما بل لا مانع من اندراجها حينئذ فيها عنده وانظر الحكم فيما قصده الاستمرار بقطع النظر عن جانب الماضى وغيره على كلام السيد والظاهر انهما حينئذ لفظية مراعاة لخلاف الرضى تأمل (قوله يشكل على ما مر من السيد) وجهه أن الذى مر عن السيد من أن اسم الفاعل الذى للاستمرار إضافته معنوية ينافية بكون الصفة المشبهة إضافتها لفظية دائما مع كونه فردا منها كما قاله صاحب التوضيح (قوله وعلى الإطلاق الخ) وجهه أن ما أطلقه غير السيد من أن اسم الفاعل الذى للاستمرار له اعتباران فمكون إضافته لفظية تارة ومعنوية أخرى ينافية أن الصفة المشبهة لا تكون إضافتها الالفظية مع انه من افرادها كما قاله صاحب التوضيح (قوله الى فاعلهما) المناسب الى مرفوعهما (قوله ومسود وجهه) سيباقى للمحدثي التمثيل به لاسم الفاعل فيما كنبه على قول الشارح ان إضافة افعال التفضيل غير محضصة والظاهر من صنيعة هنا انه مثال لاسم المفعول والذى يظهر أن مسودا بكون السين وفتح الواو وتشديد الدال اسم فاعل اسود وعليه يحمل ما بقى وان مسودا بفتح السين وتشديد الواو المفتوحة وتخفيف الدال اسم مفعول اسوده وعليه يحمل ما هنا فتدبر (قوله أى عن الإضافة بالضمير) أى حتى فى نحو قائم الاب فان الإضافة انما هى بعد تحويل الاسماء الى الضمير فهو فى قوة المنفصل بالضمير وان كان على وجه القبح (قوله يوجب ماضى ما تنعاق به) ولا يلزم من ماضيه ماضى المجزور كما هو ظاهر (قوله لانها فى تقدير الانفصال بفعل المصدر) فاطعام عشرة مساكنين فى قوة

فاطعام أنت عشرة مساكين (قوله بخلافه حال اضافته مرفوعة) كقوله تعالى  
 ولولا دفع الله الناس اذا فصل على تقدير عدم الاضافة بالضمير لعدم تحويل  
 الاشارة وقد يقال لصاحب هذا القول ان يقول المراد بكونه في قوة المنفصل كونه  
 يصح ان يرفع المضاف اليه أو ينصبه وحينئذ لا اضافة معني (قوله سهو) وقد يجب  
 بان مراد شيخه بكونه مفعول عهدانه مفعوله الثاني باعتبار ان عهدانه معني علم (قوله  
 مع انه لا ينصب المفعول) أي الصريح اضافة فلا في ما سبق انه يصح على التشبيه  
 بالمفعول به بالتحويل اذ لو لا ذلك لم يكن في قوة المنفصل بالضمير اهـ شيخنا (قوله بل هو  
 قسم من غير المحضة) فيه ان غير المحضة ما كانت في قوة الانفصال بالضمير على ما قرر  
 غير مرة والذي يناسب ما قررناه انما قسم من المحضة فتسكون تسميتها بالشبهة بغير  
 المحضة لا غير (قوله فتجوز البعض الخ) عبارته وجه الشبهة ان المضاف لا ضمير فيه  
 حتى تكون الاضافة في تقدير الانفصال به واختيرت التسمية بذلك لكثرة المحضة والا  
 فيجوز تسميتها بالمشبهة بغير المحضة ووجه صحة المعنى مع الانفصال أي عدم الاضافة  
 (قوله مبني على تباين الثلاثة) وجهه انما اذا كانت قسماء متقلا وأشبهت القسمين  
 الآخرين جازل ان تسميها بكل منهما بخلاف ما اذا كانت من أحد القسمين فانه لا يجوز  
 لتسميها الا بالقسم الآخر (قوله وانما لم يجعل الأول هو المبنى) هذا يقتضي  
 اغناء الثاني عن الأول وليس كذلك (قوله فبما وجه التفرقة) وجهه ان الاضافة في  
 نحو الجلد من اضافة المترادفين وفي بغداد العراق من اضافة الخاص للعامة فلذلك  
 كانت اضافة الأول من اضافة المؤكد لاؤكد وضافة الثاني من اضافة المعبر للمعاني  
 (قوله قال سم قد يقال لاهمال الخ) أي محمل كلام الشارح ان قوله أو اعطه  
 التعريف شامل لهذين الشيئين مع انهما مما لا يتعرف فكان المناسب ان يستثنى ما  
 من قوله أو اعطه التعريف كما استثنى منه ومن قوله واخصص أولا مشابه المضارع  
 فقد اهماهما في الاستثناء ومحمل جواب سم ان هذا الاعتراض ناتج من ضبط  
 الشارح بقول المصنف واخصص أولا بما اذا كان الثاني ~~تذكرا~~ مع ان المصنف  
 لم يتعرض لضبطه فيجوز ان يضبط بما اذا كان الثاني تذكرا أو معرفة لكن كان  
 المضاف واقعا وقع تذكرا أو معرفة في الابهام وحينئذ فهذان الشيطان داخلان  
 تحت قوله واخصص لا تحت قوله أو اعطه التعريف حتى يحتاج لاجراهما كما  
 اخرج المشابه لاهمال اهما في الاستثناء لعدم صحة الاستثناء حينئذ تدبر (قوله)

انما كانت شديدة الابهام الخ) هذا التوجيه وما بعده غير ما في الشارح فان الذي  
 في الشارح هو صدق الغيرية والمماثلة بأي وجه من أوجهه ما فلا تعرف الا اذا  
 تعينت جهة المغيرة ونحوها واماتعين الذات الواقعة عليهم الغبر والمثل فلا تدخل له  
 وهذا لا يرد عليه ما أورده بعد على الثاني ثم ان تعليل المحشي لا يتنج الشدة (قوله  
 وفيه نظر) أي لان الربوبية كاشبهه (قوله قد يجب فيه الخ) ومثال لا شاهد قوله  
 اذا أضيف الوصف المحلى الخ) الاولى اذا اتصل الوصف المحلى بالبالفهم غير اذا الجر  
 واجب عند الاضافة قطعا (قوله قفا) تميز لقوله ألأم أي لا أعلم أحدا قفاه ألأم  
 من قفاه هذا الرجل والمراد بقفاه ذاته والمطابقة علم الان اؤمه كان سببا في ضرب  
 الناس اقفاه وقوله ولا أوضعه أي اخس منه المعنى هذا الرجل كغير الاؤم  
 والخلة (قوله سقوط التنوين الاولى التون) (قوله والاعراب) أي على الراعي من  
 عشي (قوله في نحو مثل ما انكم تنطقون) عبارة السيد الحفني والبناء وذلك في  
 ثلاثة مواضع الاول ان يكون المضاف بهما كغير وممثل وشبهه الثاني ان يكون  
 المضاف زمانا بهما والمضاف اليه اذا الثالث ان يكون المضاف زمانا بهما والمضاف  
 اليه فعل يعني بناء أصليا أو عارضا (قوله أو كبهضه) أي بسبب كون المضاف وصفا  
 ممتلعا بالمضاف اليه فان المرور وصف للرياح والحديث وصف للجارية في قولك  
 اعجبني حديث الجارية وليس المراد بكونه كالبعض صحة الاستثناء عنه (قوله وفيه  
 ان التذ كبير الخ) الحق ما قاله السيد الحفني لان في وصف لفظ الجلالة بالتذ كبير  
 ايها ما فيه اساءة أدب وأما ارادة الثاني وهو انه وصف للذات فكفر وقول بعضهم  
 في دفع الاساءة لك ان تقول المراد اكسب حكمك التذ كبير الثابت له تعالى لانه اذا  
 اخبر عنه تعالى بحكمك لا يكون الا كالتذ كروان لم يصح وصفه بالتذ كبير وليس  
 المراد اكسب التذ كغير نفسه اذا الاضافة لا تصير المؤثر مذ كرا حقيقة بل  
 باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على المذ كرا لا يدفع الابهام اللفظي أيضا  
 (قوله فيه انها تحت مل الخ) قد يقال الابهام باعتبار المتبادر (قوله فلا يقال جاء زيد  
 زيد) أي مراد بهم ما ذات واحدة (قوله وتقل بس الخ) أي في هذا الذي اتخذه هي  
 ولهظا كما في الحفني (قوله عين العين) أي فالمراد مثلا بالمضاف اليه صرة وبالمضاف  
 اليه الجاسوس (قوله وهذا لا يتأق الا اذا تغير الخ) أي ضرورة ان اللبس غير  
 المنسوب اليه بخلاف الصفة فانها تذ كر لبيان موضوعها وايضا هو وكشفه كأنها

هو تأمل اه شيخنا (قوله لان فهم ا حذف كلمة) المناسب فيه كما لا يخفى (قوله كان الامر بالعكس الخ) فمضى كثبت - بعيد كمرزأى كثبت لفظ - بعيد الذي هو اسم لكرز بمعنى الذات ولا يخفى ان المراد على ما يتبادر كثبت هذا اللفظ وهو - بعيد كمرز بتمامه (قوله وانما اضيف سعيد الخ) توجيه للسمع أى وقع - منهم - هذا دون هذا لتلك الحكمة (قوله ولم يصف أسد الى سبع الخ) متضمنة بأنهم مالم يسموا ليس من باب العلم وينافيه تجا الخلافه مسموع بل ربما أفاد مع الشارح والحشع فيما سبق قياسيه اه شيخنا (قوله قال الدماميني وعلم الخ) تخصيصه ماد كبعدهم القياسية بقضى ان اضافة أحد العلمين المترادين قياسيه رعليه فلا منافاة بين قوله في العلم وان يكونا متردين فأضاف حتما المقتضى ان ذلك قياسيه رعليه هذا قول موهما ذاورد المقتضى ان ذلك سماعى اذ الورود مختلف وورود كثرة وبقي القياس وورود قوله يقتصر معه على السماع اه شيخنا وقد يقال تخصيصه ماد كبعدهم القياسية لانه محتمل توهم القياسية اذ الموصوف مغاير لصفة منه وما وجدنا في باب الوضع وان اتحد اما صدق بحسب الارادة بخلاف العلمين فاه - ما متح - ان منه وما ومصدق فلا يتوهم - فهم القياسية فلان لم ينبه على عدمها وندم في باب العلم ما دفعه التناهي بين الموضوعين فتبصر (قوله وعندى فيما ذكره الشارح الخ) محصله ان الحبة بمعنى البرزة توصف بالحق فحينئذ يتوهم ان حبة الحقا فيه اضافة موصوف لصفة وانما الذى يوصف بالحق هو البقرة فالتوهم - ان كور انما هو فيما ذكره صاحب القاموس من قولهم بقلة الحقا نعم ان حملت الحبة فى حبة الحقا على البقرة كالرجلة مثلا جاء التوهم المذكور لكنه خلاف معناها اللغوى وأجاب شيخنا بأن الشارح مطلع وان الحبة بمعنى البرزة توصف بالحق كما وصفه البقرة والذي فى القاموس نهايته وصف البقرة بالحق وليس فيه ان الحبة لا توصف بذلك (قوله الى نفسه) مبنى على ما قرره فى ظهور كلام الشارح من ان المراد بالحبة البقرة وانما الرجلة لخصوصية والضاف اليه مطلق بقلة حقا وعلى ما سمعت من ان المراد بها البرزة فلا اضافة من اضافة المنشأ الفرع اذ البقرة الحقا متفرعة عن الحبة بمعنى البرزة لان البقرة هى النجم الخارج لثابت منها اه شيخنا (قوله أوكله) هنا لا يظهر الا اذا أريد بالمسجد موضع المسجد الذى هو جزء من المكان الجامع للناس (قوله من اضافة العام الى الخاص) بأن يراد بالحبة البقرة مطلقا سواء

كانت حقا أم لا والمضاف اليه بقلة خاصة هي الحقا وهذا خلاف ما قررناه لك اه  
 شخذا (قوله ما يجوز اضافته) هو الغالب كما تقدم (قوله وما تمتع) أي كالفيمرات  
 الى آخر ما تقدم (قوله وما يجب اضافته لجملة فعلية) هو اذا واما الجينية عند  
 من جعلها اسما (قوله وما يجب اضافته لجملة مطلقا) أي اسمية أو فعلية  
 وسواء كان لا يقطع عنهم لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ (قوله وما يجب اضافته  
 لفظا أو نية للفرد مطلقا) أي ظاهرا أو ضمريا بأقسامه وهو غير ومع والجهات  
 ونحوها ككل اذا لم يقع تركيد اولنا (قوله وما يجب اضافته لفظا للفرد مطلقا)  
 أي ظاهرا أو ضمريا بأقسامه وهو كلا وكذا وعند ولدي وسوى وقصاري الشيء  
 وحساده (قوله أو لظاهر فقط) أي للفرد الظاهر فقط وهو أولو وأولات وذو  
 وذات وفروهما كذا واذ وانا وكل المنعوت بما فيها يظهر كزيد الرجل كل الرجل  
 (قوله أو لضمير مطلقا) كوحدة وكل في التوكيد (قوله أو لضمير المخاطب)  
 أي كأي بك وأخوانه (قوله وحد الرجل) من باب ضرب (قوله على وحده) أي  
 على انفراده (قوله أو اضافة) عطف على على المجرورة بالباء (قوله وهم نسبو  
 وحدهم) في نسبوهم نسباء وحدهم (قوله كالتغلبة) تمثيل لبعض المعاني  
 (قوله وعليه فالنائب فعل من معناه) لا يقال قد وجد فعل من لفظه على هذا  
 أيضا وهو لي كما في البيت المار فان معناه أجاب كما مر لانا نقول مدلول لي قال ابيك  
 فلا يصح أن يشتق منه لبيك للزوم الدور قال بعض الافاضل وفيه انه ليس المقصود  
 بكونه فعله انه مشتق منه بل الاشتقاق من المصدر لا من الفعل كما هو المذهب  
 المنصور وتقدم في أول الكتاب الكلام على مثل هذا الدور في اشتقاق سبحان الله  
 (قوله وزاد بعضهم الخ) فيه ان المطابقة حاصلة معنى وهي كناية (قوله وقد تبدل  
 ياؤه واوا) وقد تبدل ألفا أيضا (قوله ولما جاءه) عطف على لانه لعل (قوله  
 أو حرف زائد) أي غير مفيد معنى المفاعلة وحينئذ فلا يصح ادخاله تحت ما سبق  
 ويؤخذ من كلام الامير الجواب بأنه ليس المراد الزيادة المعهودة بل انما ساد الله على  
 مفاعلة أو كذا للمفاعلة المأخوذة من بينا أو بينا (قوله يتعين في واذا صكروا  
 زعمة الله الخ) ليست الواو في التلاوة (قوله وكونه تبدل كل) أي بناء على ان  
 الوقت نفس الزعمة لم يكن الاظهر كونه تبدل اشتغال (قوله حال من سبيل) أي  
 لجهة الاستغناء به من المضاف (قوله يومهم بارزون) ليس في الشارح على



ما يابدين من النسخ (قوله بخلاف الحدود كما مر الخ) يؤخذ منه ان الحدود  
 مادل على عدد كبيرين وأسبوع أو عشرين نعين وقت كما مر وغد في غير ذلك محدود  
 الطرفين كيوم وصباح وغد وعشية من المهم لان وقته غير معين لانها اذا قالت  
 فعلته يوما محتمل أى يوم كان بخلاف قولك فعلته أمس فان وقته معين باليوم الذى  
 قبل يومك وعلى هذا فلا إشكال في نهار ولا حاجة لارادة مطامع وقت يوم (قوله  
 فتأمل) أمر بالتأمل لاقضاء كلام ابن غازي ان نحو الأيس والغد من غير الحدود  
 مع انه منه كالمس (قوله ظاهر صديقه الخ) ربما يعتذر بأن ذكر الحوازي في قوة  
 قوله يضاف للجملة نافية وللغد اخرى فحين ايراد أمثلة الباسين متصلة تأمل (قوله  
 بما اذا لم ين الخ) فيه ان المتنى مما يدل على عدد وقته قدم ان ذلك من الحدود ولا من  
 المهم وحيد فلا يجوز اضافته الى الجملة فكيف يكون كاذ (قوله الا أن يوجه  
 بالحل الخ) فيه ان الاضافة مانعة على رأيه (قوله اذا دخلت عليه الامم) أى  
 لام الابتداء نحو واعمر لا فعلان (قوله ان قدرت خبرا) ظاهره أن نفس اذا هو  
 الخبر ولعل معناه انها قائمة مقام المتعلق العام الذى هو الخبر (قوله اذا ليعل  
 تني الخ) هذا على الاعراب الشاقى أمام على الاول فلان اذا حيزه جزء الجملة فلا  
 تنأى الاضافة (قوله ولك أن تنجز الخ) أى لاجل أن يوافق المقدرا المذكور  
 (قوله ولا يلزم في المفاجأة الخ) فيه انه على الاعراب الاول ولها مفرد لاجله ويجاب  
 بأن المعنى انه اذا وقع بعدها جملة لا تكون الاسمية (قوله وتلزم الفاء اذا المفاجئة)  
 تقدم له ان اذا المفاجئة ترد رابطية نحو ثم اذا دعاءكم دعوة من الأرض اذا أنتم  
 تخرجون ولا فاء في ذلك الا أن يقال المراد اذا المفاجئة المحضة بخلاف اذا أنتم  
 تخرجون فانها لا فاء مع الربط (قوله اني أعلم الخ) تمامه كفى البخارى وغيره  
 اذا كنت راضية تقوينا ورب محمد وان كنت غضبي قلت ورب ابراهيم قالت اى والله  
 يا رسول الله لا اترك الاسمك اه أمير (قوله أو بهر نحو الخ) يؤخذ من هذا  
 المثال انها تقع خبرا أيضا فان كان عليه أن ينبه عليه (قوله بنحو وقوعها لها) أى  
 أولئك بخلاف باقى الأدوات فانها لا تكون المشكوك أو المستحيل نحو ان كان للرحمن ولد  
 وما نحو أو ان مات فهم الغالبون فلتة منزلة المشكوك لانهام زمن الموت  
 (قوله بالتقديم) أى تقديمه على عامله الممتنع تقديم معموله الغير الظرفى عليه  
 (قوله فالتامع بالتأخير) أى انه اذا توسع في تقديم الطرف الذى لم يستحق

الصدارة على عامله الممتنع تقديم معموله الغير الظرفي عليه فبالاولى التوسع  
في المعمول الظرفي المستحق للصدارة على عامله الممتنع تقديم معموله غير الظرفي  
عليه (قوله ومن ذلك) أي من اذا التي خرجت عن الشرطية لمجرد الظرفية  
(قوله تأكيدها عليه) أي بالنسبة لاولى أو تأكيدها بالمعمول بالنسبة للثانية  
(قوله هو الموافق) أي هو الوجه الموافق والنسب هي الموافقة أي هي الحالة  
الموافقة لخطأ أبي بينه وبين السيد الفظا ومعنى (قوله في الثاني والثالث)  
وهما المضارع والاسمية قرنا بالاسماء أو اذا الفجائية (قوله كما يقول الجميع  
فيها اذا جزمتم) نحو

استغن ما أغنى لك ربك بالغنى \* واذا نصبتك خصاصة فتجمل

أي فهي في حال الجزم غير مضافة باتفاق قال الدماميني لان الجزم من خصائص  
الفعل والاضافة من خصائص الاسم فهما متافيان اه وتوضيحه ان عامل  
الجزم لا يدخل الاصل في الفعل والمضاف لا يدخل في الفعل فلا يكون عامل  
الجزم مضافا وليس بالقوى فان الاضافة للجملة بتمامها لا تنافي عمل الجزم في الفعل  
وحده اه أمير (قوله اذا كثرت أو نوى به الاجزاء) مثال الشرطية المكررة  
أي وايلجاء بكرم والموصولة المكررة اضرب أي زيد رأي عمير وهو قائم ومثال نية  
الاجزاء في الموصولة اقطع أي زيد هو في أي الجزء الذي هو في جميع منه (قوله فعل  
أمر الاثنا) أي فهو يفتح الخاء (قوله أقول ومن قوله الخ) رومن قوله في أسماء  
الافعال وبعده لان الخفض مصدرين (قوله كما مر في محله) أي في قوله وشرط  
كونه ذات مقبلا ان يقع (قوله وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة) أي خلافا  
لما يوهمه قول الشارح فلان حينئذ منقطع عن الاضافة الخ (قوله فالتمضي  
الخ) تقدم في باب الاستثناء ما يتعاقى بذلك (قوله ومن ثم كانت حروف الخ) ظاهره  
انها لو كانت لا بداء لزم كونها حروفا فيه ان المدار في الحرفية والاسمية على كون  
المعنى ملحوظا لذاته أولا حتى لو وضع اللفظ لجزئي ملحوظا لذاته لا تصرف حال الغير  
كان اسما (قوله تشبه اعتمد) انما احتاج لتعلييل الاعراب لقيام موجب  
البناء ولو عدل بالمعارضة تشبه الحرف امكان اقرب فاندفع ما يتصل الاعراب  
في الاسماء أصل فلا يحتاج لتعلييل وكذا يقال فيما يأتي (قوله رسكون النون) لعل  
الاولى حذفت لان النون هي محل الاعراب على هذه اللغة الا أن يكون بيانا

للشهورة في حد ذاتها (قوله وقرن ثعلب الخ) أو رد عليه قول امرئ القيس  
 مكرهم مقبل مدبرهم اذ وقت السكر والاقبال غير وقت القرو والادبار الا أن  
 يخص ذلك بعدم القرية وهي في البيت استعماله الاجتماع (قوله لا من الابس) أي  
 ولم يبرز لا من الابس (قوله أخذ الشارح ذلك من كون الكلام الخ) أي أخذ  
 الشارح الملازمة في الغالب وهو ما عدا حذف المضاف اليه وعدم نية شيء من  
 الاحوال الثلاثة كما سيأتي من ~~كون~~ الكلام الخ لا يبال إلا ما جاز لا اعتبار  
 المقام بل الأخذ من البيت لان الامر بهما في الخلل أمر بالحال اذا كانت الحال  
 من نوع المأمور به كسج مفردا أو من فعل المأمور كادخل مكة محرما وما هنا من  
 هذا القليل بخلاف اضرب هذا جالسة والمعنى ان عدم المضاف اليه لفظا ونوى  
 معناه فضعف واس فان هذا أمر متعين فلا قطع عن الاضافة لفظا ومعنى في هذه  
 الحالة لبقاء الزوم لانا نقول المدعى الزوم في الغالب وهو الاحوال الثلاثة التي  
 هي ما عدا الحذف مع عدم نية شيء وهذا لم يستفد من المتن فلذلك احتجنا للمقام (قوله  
 أوفعت) وحينئذ نكون حركة بناء لا مقدرة منع منها ضم البناء السابق اعتبارا  
 على دخول لا وساغ الحذف للاحظة الاتيان بلا بعد تأمل (قوله وجمعني السابق  
 الخ) الظاهر أن يقول ووصفا بمعنى السابق ثم يقول وجمعني اسبق (قوله الذي  
 يظهر لي الخ) أي وليس المراد به النسبة الجزئية التي بين المضاف والمضاف اليه  
 لان الشارح لم يجعل ذلك علة البناء بل جعل العلة الشبه بحروف الجواب  
 في الاستغناء ويطلق الحرف في الجمود والافتقار فلا احتياج لتفسير المعنى بجمالم  
 يتبادر من مقابلة نية اللفظ خصوصا وقد أوردوا عليه أن تلك النسبة لا تتحقق  
 الا بجموع المتضايقين لانها حال بينهما ما قلا وجه للتخصيص بالمضاف اليه وان  
 أجيب عن هذا الايراد بأنها خصت بالمضاف اليه لانه الجزء المتم (قوله وانما لم  
 تقتض الاضافة الخ) قال بعض الافاضل فيه أن الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض  
 الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الاسماء فلا يحتاج  
 لقتض ولا يزال عنها الا بوجوب ~~كون~~ اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر  
 موجبا للبناء وليس له نظير يحتمل عليه اه وفيه أن هذا جهاد في غير عدولنا  
 علمت من أن الحشي جرى على ما للشارح من أن علة البناء ليست بنية المعنى بل شيء  
 آخر وقول الحشي وانما لم تقتض الخ مقصوده دفع ما يرد من أن الاضافة مع نية

المعنى تعارض موجب البناء الذي ذكره الشارح فكان مقتضى القواعد  
 الاعرابي (قوله انضميه بالاضافة) أي التخصيص الحاصل مع الاضافة وان  
 كان موجودا قبلها بالاعمال فحينئذ لا يفي قوله ثم ناضافة الوصف لعموله  
 لا تقيد تعريفا ولا تخصيصا اذ المراد لا تجاب له ذلك وان كان التخصيص حاصل  
 من قبل (قوله وعلى الثالث انضم الهمزة) أي ويكون بنينا للمفعول (قوله فالخلق  
 ان محقق لان يكون الخ) قال بعض الفضل فيه ان المضاف اليه لا يحذف وينوي  
 افظاؤه أو معناه الا اذا علموه لانه ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا علوي  
 بخصوصه (قوله في النسخ) فيه أو النسخ من افعال البناء فالاولى بالفتحة  
 اذهى المشتركة (قوله تقايره ليس كونه معرفة مسما) الاولى بل العواب أن  
 يزيد ومتطوع قوله مسلم الا لا اعتراض الاسمين والتعليل يفيد عدم التسليم  
 فهم ما هو أي التماثل من قوله اذهى أو آخر التقييد وأشار لتعليل الثاني بقوله  
 وتحتاج الى آخر المعطوف على مدخول اذ اه شخنا (قوله نظر الى افظاه) أي  
 ومع ذلك ليست خارجة عن معنى كافي اه شخنا (قوله قمع عتدا وخبرا) أي  
 كفي المثال الاول فلا بدائية لاختصاصها بالمضاف اليه والخبرية التي هي الاولى  
 لانها متكررة وبعدها معرفة العليمة اه حفي (قوله أو قبل دخول الناصخ)  
 أي كالمثال الثاني وفيه تأكيد الاعراب الاول اه حفي (قوله لا قضاء العطف  
 الخ) وهذا التماثل يدفع العطف للمذكور ولا ينتج الاستثنائية اذ يصح عطفه  
 على قوله هي بمعنى كافي المرتب عليه ما بعده ويكون من تمام العلة والمعنى  
 اذ هي اسمان مستعملتان استعمال الصفات ومستعملتان استعمال الجوامد وهي  
 فيهما مذكورة في أين التعريف قبل هذا أول اه شخنا (قوله أي منطوقا ومفهوما)  
 فيه أن الاقتضاء بالمنطوق فقط فيهما الا اذ يريد بالمفهوم ما لم يصرح بالفظه لان  
 هل لم يصرح بهما في الثاني اه شخنا (قوله فلا) اذ من جملة النصب النصب  
 على خبرية كان في غير تأمل اه شخنا (قوله كما أسلفناه) نعم ثم ما فيه (قوله  
 يعود الضمير اليه) أي فالطروح لا يعود الضمير اليه بخلاف الملتفت اليه (قوله  
 تشبيه بليغ) مبني على تعلقه بصفق ولو علق بمحذوف حال من المضاف المحذوف  
 وهو الماء أي عزو جباله حقيقة لم يكن تشبيه وهذا عند أحسن اه شخنا  
 (قوله والهلاك) المناسب الإهلاك (قوله قلب) أي يجعل المفرد مثني والمثني

مفرد الان القوس الواحد له قبان (قوله للجنس) أى لانه ذكر شرطيه (قوله  
 ووجه الشبهة كون كل بالضاف) اى حاصل فى المضام ولو قال كون كل  
 بالاشافة لكان أولى (قوله صفة ثانية) الانسب بتفسير عارضا باعتراضه وقول  
 ابن يعشاعة ترض بين نواع الخ أن يـ= ون بين متعلقات عارضا (قوله من أنواع  
 الاسد) النوع سبحانه يطالع أو يحجب تهرب عند طلوع النجم يقع به كل من مامطر  
 فتارة يكون النوع مجودا كنوع الاسد وتارة لا انه شيخا بوله فى لكونه فى القاموس  
 والنوع النجم مال للغروب جمعه أنواع ونوعان أو سقوط النجم فى المغرب مع النجر  
 وطلوع آخر يقابله من ساعته فى المشرق (قوله والذراع المقبوضة)  
 الواو للحال وذلك لان الاسد الذى هو مجموع الكواكب له ذراعان أحدهما  
 مبسوط والآخرة بوض والنوع لا يضاف للذراع المقبوضة (قوله ارفحة  
 بناء) بأن لم يدر مضاف اليه محذوف (قوله وقد بنا فيه قول الشارح الخ) أى  
 بقدر احتمال أن هذا وير للتساؤل لا غير اه شيخا وفيه أن قول الشارح حذف  
 ما أضيف اليه يدور من قالها به وذلك وتقدير مضاف فى كلام الشارح أى وهو  
 ضمير من قالها تكاف فلاولى حمل قد على التحقيق (قوله فليذا) هو بلام الامر  
 الساكنة بعد فاء جواب الشرط وهمزة مقفوحة عدائون الساكنة من نأى  
 بمعنى بعد (قوله وجعله الشارح الخ) أى فهو بخصوصه يرد اذا فاء ما اشار  
 هو المتبادر لكون التعبير بالمدح أولى لشهولة ما يتعين فيه ~~كون~~ الفصل  
 بانظر فى بين المصدر ومفعوله كقول بعض نساء العرب

أهـ ابك اجلا لا وان كنت فى الثرى \* مخافة يوم أن يسؤك مكافى

فان الاصل مخافتي اساءة مكافى ابك اه حفى (قوله الواو تأخير ما بعد قوله  
 الفاصل) وحينئذ يصير نظم العبارة هكذا الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف  
 اليه مفعوله الاول والفاصل امام مفعوله الثانى كقراء بعضهم الخ أو طرفه كقوله الخ  
 فيه يد أن الاضافة الى المفعول الاول وحيدة عند الفصل بانظر فى وليس كذلك  
 الا أن يقال كما فى الحفى ان الاول لا يستلزم تأخير ايشمل بعد اصلاح تاركولى  
 صاحبى وتاخرت يوم صخرة (قوله ولا يصح رجوع الضمير لافصل الخ) ايس المقصود  
 بذلك الاعتراض على الشارح لاحتمال أن الشارح ارجع الضمير للفاصل بأجنبى  
 متعلق بمحذوف حال أى وجد الفصل حال كونه كائنا بأجنبى (قوله بكونه طرفا)

أى كفى بيت الشارح وقوله أوجار أو مجرورا أى كفى قوله تعالى وهو فى الخصاص  
 غير مبين (قوله قبلها) أى العلة والاولى قبله أى حرف العلة (قوله وان اشهر  
 أن اللام الخ) لعل وجه ما اشهر أن اللام لاتنأى الاضافة للجمع بين ما فى نحو  
 لا بألأ عند سيدي به كما مر فى باب لافاله بعض الافاضل (قوله يضم الهاء) يلزم  
 عليه عيب الحناد ولا يناسب النكسر لأن معناه حينئذ يضعف فكان الاولى بان  
 يدل من ايندفع ذلك العيب قاله بعض الافاضل (قوله قراد الشارح الخ) تفريع  
 لا يظهر انك مرأى أن هووى الوالد الحياة ففهم أن هووى سم الموت وليس كذلك  
 بل المراد باعقواسا وواسرهم هو الموت وهو يرهم ما يصلون اليه به من النعيم اه  
 شيخنا أو يقال هو تفريع على قوله تبسبغ بعضهم بعضا فى الموت بناء على أن قوله  
 فى الموت نفسيراهم أى على أنه من جملة بيان المعنى المراد باعقواسا فلا (قوله حتى  
 فى هذه الامور) أى لى وعلى الامة وظاهر كلام المحتسب بل صريحه أنهم ما  
 من غير المقصور وهو انما يتبع على أنهم ما مبنيان اذ المقصور خاص بالمعرب أما على  
 أنهم ما عربان فهو ما متقنيان من المقصور أى انه يستثنى من المقصور الذى فيه  
 لغتان هذان الامر ان فليس فهم ما الالفة واحدة عند الجميع وهى القلب (قوله  
 الى الامة) أى بناء على بناءها على اعرابهم افسى من المقصور نظير ما تقدم  
 (قوله على فقر اللام) فيه نظر بالنسبة لى اذ المردود فيها العين لا اللام وعبارة  
 الحقنى أورد عليه نحو أبى وأخى برز اللام وادغامها فى ياء التكم فان المبرد أوجب  
 فيها ما حينئذ تقع اياه بعد أن يدغم فيها ما وليته مع أنها خارجة عن الرابع  
 المتتقيات والحق ابن الحاجب يها فى على الاكثر اه وهى سالمة مما أوردناه  
 على المحتسب اه شيخنا (قوله أى ان لم تسكن الخ) المناسب أن يزيد قبل ذلك لفظ  
 الخ يدل على قوله بعد والافلا حذف ولا قلب (قوله أى بقولى ياله) حل معنى والا  
 فالصود لفظه فلا يحتاج لتقدير نظير ما بعده (قوله لا ليقاء الساكنين) أى بناء  
 على أنها كانت ساكنة (قوله والاضافة للمبنى انما نحو الخ) على أنها انما  
 تجوز البناء على الفتح لا غير كما تقدم (قوله وان توقف فيه الهوى) حيث قال هل  
 غلامى مبتدا ولا اعراب له ولا يحكم عليه ~~بكونه~~ بكونه مبتدا (قوله ورذا أيضا بأنه  
 الخ) أى فى ما اقتضته العبارة مشكلا ويمكن أن يقال المراد بالتعديدية  
 بالحرف التعديدية الخاصة التى هى نصير الفاعل مفعولا فاللزم حينئذ

مطلب المضاف  
 اياه المتكلم

مطلب أعمال المصدر

هو مالا يتعدى بنفسه ولا بالحرف المخصوص وهو الباء المعدية التعددية الخ لانه  
وحينئذ لا يراد اه شيخنا (قوله ويقضى أيضا الخ) قد يقال المتعدي هنا مفعول  
نفسه به دليل ذكر القدمين به فلم يطلق المتعدي بالاطلاق على المتعدي بحرف  
الجر اذا لا اطلاق مع القرينة اه شيخنا (قوله كركم) فيه انه مبني للفاعل على  
صورة المبني للمفعول فما بعده فاعل لانه نائب فاعل كما تقدم في ما قبله اي يقال ان  
ما هنا مبني على القول الآخر (قوله ويضاف المصدر اليه) أي الى التائب وفيه انه  
حينئذ يحصل الابس لتبادر الذهن الى ان المصدر مضاف للمفعول بعد حذف  
الفاعل (قوله نعم لا يختلف أصل المعنى) فهو ليس غير مضر (قوله ان التقدير من ان  
أوفعت أنيابه) أي وان كان المتبادر انه من إضافة المصدر المبني للفاعل الى مفعوله  
(قوله لانه من جملة الفرق الخ) قد يقال هو من جملة الفرق ويراد بحذف الفاعل  
عدم ذكره بالاسم الظاهر أي ان فاعل المصدر اذا لم يكن اسما ظاهرا لا يكون  
ضمير مستتر فيه خلافا لبعضهم بخلاف الفعل فان فاعله اذا لم يكن اسما ظاهرا  
يكون ضمير مستتر فيه تأمل (قوله أي في غير المصدر الخ) هذا مما لا ينبغي فان هذا  
من قبيل المستتر لا المحذوف كما هو الغرض وهذا بناء على كلامه وقد علمت ما فيه  
(قوله فاضافته الى ضمير الخ) وكون المراد برؤس القوم رؤساءهم وكبرائهم على  
تنزيل المذ كرمزلة المؤنث أو مالا يعقل للخصه في هاهن (قوله في البيت اللاحق)  
هو قوله اسكال رجل الحادي وقد تلغ الضمى \* وطبر المشايق فوقهن أرفع  
(قوله حتى يراد اعتراض الخ) لا تخفى قوة اعتراضه (قوله كالمصدر المؤكد) أي لانه  
لا يتأتى تأويله بالفعل مع الحرف المصدرى لان تأويله يصير نوعيا باسناد الفعل الى  
فاعله والقرينة ان مجرد التوكيد (قوله والمبين للعدد) أي لان تأويله بما ذكر  
يفوت العدد (قوله في الامر) كند لازريق المال (قوله والدعاء) كغفرانا آثم  
(قوله والاستفهام) كافر باريدا (قوله الا ان يقال الخ) أي فالشرط حينئذ لازم  
لان غائب الخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث نحو مررت بزيدا فاذا له صوت صوت  
جاء فالعامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل  
ويجعل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذلك المصدر المراد به اسم عين كان  
يراد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر  
المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد

انه مجرد التوكيد وتأويل الثاني بقوت العدد كما تقدم (قوله أو يقال) جواب ثان  
عطف على يقلل الاول (قوله وانما لم يكن مقتربان المصدرية) أى مع انه لا يشترط  
ان يتقدمها شيء بل دليل وان نصوصه واخباركم (قوله وفيه نظر اذ تقدير الخ) أى  
بناء على ان التقدير مع اذنى أخاك حاصل اذ كان لان اذ للماضى على انه لا مانع  
من ارادة المستقبل بناء على ان التقدير مع اذنى أخاك حاصل اذ كان لان اذا  
للمستقبل فيكون المرتب علمه امه مستقبل لا يضاو يشير لجواز اذ اعتبارين في المثال  
قوله فالتقدير مع اذنى أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان خيفة اذ الاولى انما يعامل بها  
تقدم من ان العرب لا ينطقون في هذا الموضع الا بالمصدر المبرمج فلا يذولون ان  
تسمع اذنى أخاك يقول ودفع شيخنا تنظير المحشى بان معنى قول السيد الحنفى وانما لم  
يكن مقتربا الخ ان حقيقة المستقبل ومجازها الماضى والمجاز لا قرينة عليه اذ  
القرينة لا بد وان تكررت غير الكلام المجازى وليس هنا غيرة فقيمت الحقيقة  
والحقيقة هنا تنافي المراد فلم يصح تقديرها اه فتأمل فانه الى المنع أقرب (قوله أى  
لان النعت الخ) أنت خبير بان الشارح على بركة غير هذه فكان المناسب ان يكتب  
هذه الكلمة على التعليل بان يقول قوله لان معقول المصدر الخ ولان النعت الخ اذ  
منه المحشى يفيد ان هذه هي العلة وان الشارح مهمول للتعليل كما في سابقه  
ولاحقه اه شيخنا (قوله فان عوض عن الناقص) أى كعدة (قوله أو قدر  
فيه) أى المصدر كقتال (قوله وان كان ظاهرا الخ) أنت خبير بان اسم مصدر  
في المتن نسكرة وهي في الاثبات لا نعم فالعنى وابعض اسم مصدر محمل فأراد  
الشارح بقوله واعلم الخ بيان مراد المصنف بتميز العامل من غيره لا بيان  
الاعتراض على المصنف كما فهمه المحشى فافهم اه شيخنا وفيه امل لا نعم محمولا  
شبهوا والعموم البدلى الصادق بأى فرد ثابت لها فلا يجيء هذا المعنى نعم هو  
معنى مراد تقدير (قوله بالنصب في باب ظن) أى بان أضيف مصدر هذه الباب  
الى الفاعل فانه حينئذ يجب التكميل بالمفعولين (قوله لاحتمال كونه بدلا الخ)  
فيه ان من في الحديث أيضا يحتمل ان تكون مبتدأ حذف خبر أو شرطية حذف  
جوابها الا أنه بعيد فيه دون الآية (قوله الثانية) هي الطريق بين الجبلين (قوله  
لا قيمة) أى الجارية (قوله الا اذا كان محلى الخ) أى فلا يكون طالبا الا حينئذ  
(قوله وغيره متبوعها) أى والى غير متبوع تلك الكلمة أى والاسم هنا مضاف



الى متبوعها الا الى غيره فلا يعمل فهم اما ذكر (قوله فلا يجوز ضربى حسن زيدا  
 فى الدار) أى للفعل بالخبر لانه غير مقيم للمصدر من جهة مصدرية ولا معمول له  
 أيضا من جهة تهايل مقيم ومعمول له من جهة الابتدائية (قوله ويجوز ضربى زيدا  
 فى الدار حسن) أى لان الفصل بين المصدر ومعموله وهو حسن ليس بأجنبي  
 كذا قرره السيد الحنفى لئلا يظن ان الفصل هنا بين المصدر وفى  
 الدار يزيد الان المراد العمل من حيث انه أصل الفعل والعمل فى الخبر ليس كذلك  
 اه شكتنا (قوله ودخل اللام) أى لام الجر التى للتقوية وقوله على معموله المتأخر  
 أى الذى يتعدى اليه بنفسه وانما تدخل اللام لجبر ضعفه الحاصل به كونه فرعا  
 فى العمل وأما الفعل فلا تدخل لام التقوية على معموله المتأخر الذى يتعدى اليه  
 بنفسه وأما قوله لا كأجار لم ومعناه لا للام فيه زيادة محضة لا للتقوية  
 (قوله فيمتنع الخ) أى فيمتنع حين اذ وقع مع المبطوف عليه خبرا عن شئى أو وصفه  
 لان الفعل لا يحل بحله فضعف عن تقرير معموله عليه (قوله أى مفيدة لمعنى الخ)  
 أشار الى ان المعناه متعلق بحذف حال من الصفة أو من صهي الدالة أو جارية (قوله  
 أى الجارية الخ) يمكن ان يكون قول الشارح من الصفة المشبهة راجعا لقوله نحو  
 فرج الى هنا وعليه فلا حاجة لقوله أى الجارية الخ (قوله فى مكان عزل) أى فهو  
 اسم مكان والباء ظرفية ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أى ان كان  
 متبوعا بانه زال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسر ورعين  
 المضارع كما سيأتى والرواية بالكسر قاله بعض الافاضل (قوله حتى قال بعضهم  
 لا شئ الخ) أى فهو ليس باقرار للتناقض فلا قصاص ولا دية والذى يظهر خلافه  
 لانه من باب رفع الاقرار وهو لا يقبل بعد حصوله وبعبارة التحفة مع من المهاج ولو  
 قال له على من ثمن خمر مثلا ألف لم يلزمه شئ قطعا أوله على الف من ثمن خمر او كذب  
 مثلا أو ألف قضيت له الزم الالب ولو جاهد فى الاطهر الغاء لا حرافظة الرفع اما البتة  
 فأشبهه على ألف لا يلزمه (قوله ولا يقال ان الوصف عمل ماضى الخ) ولذا لا يصح وقوع  
 المضارع وقعه فى هذا الترتيب كيب لجهة كان زيدا كل طعامك (قوله نظرا لظاهرا)  
 وجهه انه اسم موضوع على الخبر ابتداء أول الذى يخاطب حمرته سوادا وصف قيل  
 ولو كان وصفا مصغرا كانت لكان قياسه كويتم بوزن فويعمل كما قالوا فى تصغير  
 ضارب ضويرب (قوله وقاسه الخاس) أى قاس المصغر على المجموع جمع تكسير

مطلب اعمال  
 اسم الفاعل

في العمل (قوله عرض بان التثنية الخ) قد يقال لامراضة لان التثنية والجمع لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان التصغير والوصف لا يغيران الفعل على أصلا فابعداهما الاسم الفاعل عنه قام بخلاف التثنية والجمع فانه ما وان اختصاصه بالاسم لكن لحوق دال التثنية والجمع للفعل في نحو يفعلان ويفعلون في قوة تثنية الفعل وجمعه فضعف الابعاد وحمل جمع التثنية على جمع التثنية وانما ابطال العمل المدبر بعده من الفعل بالنسبة لاسم الفاعل لعدم دلالة هذه الزمان في العرف الطاري بخلاف اسم الفاعل ولذا قبل حقيقة في الحال بناء على أحد احتمالات فيه وعدم دلالة على نسبة أصلا بخلاف الوصف فانه يدل على النسبة وان كانت بعيدة تأمل (قوله فاعلم) يحتمل ان ما استغفاه وبمحتمل انها نافية والخبر في البيت بعد فليظهر ثم رأيت في الهمع في اطعمهم راح يبادل ما أي احضر يا طعم ليتجيب من حديثك (قوله تقديم غير النعت) وهو دامة الواقع بدل ما راج أو عطف بيان عليه تدبر (قوله كان عليه ان يجعله الخ) يجوز جعله علة للكبرى (قوله ان الخالف في منعه الكسائي) أي فالكسائي أجاز عمل اسم الفاعل في معمول تقدم عليه وعلى صفته معاً (قوله مقابلة) أي كافي بيت الشارح (قوله أو حالية) كاختصاص الصفة بنحو صررت بعلم العلم (قوله لا بعيد كونه ماضياً) يتعين ولا بعيد كونه صلة لاسم ما حكاها عن الاخفش بناء على ما سلكه المحشي وعن القوم بناء على احتمال يأتي وحاصل ما يقال ان قوله في شرح الكافية بالاخلاف مفروض في عمل اسم الفاعل الواقع صلة لال النصب على المفعولية سواء كان في حالة المضي أم لا لان اسم الفاعل حيث وقع صلة كان بمعنى الحدوث وقوله في شرح التسهيل واما نصب ما بعد المقررون بالخ أو أراد بالمقررون بال اسم الفاعل الواقع صلة لال لم يكن خارجاً عن موضوعنا الذي هو احتمال اسم الفاعل الواقع صلة لال لكن لا يتم قوله ولا على التشبيه الخ ما يستقله المحشي عن الدماميني وان أراد به اسم الفاعل المقررون بال التي هي حرف تعريف ثم قوله ولا على التشبيه الخ لكن يكون خارجاً عن الموضوع اذ لم يرد خلافه في استعمال اسم الفاعل الواقع صلة لال ويكون أيضاً مخالفاً لواقع اذ مذهب الجمهور الذي اختاره في التسهيل ان أل في اسم الفاعل المذكور موصولة لا معرفة وكذا مذهب المازني ومن تبعه ويجاب بأن المراد اسم الفاعل المقررون بال من حيث هو قطع النظر عن كون أل

فيه موصولة أو معرفة والكلام على التوزيع فالمعنى وليس نصب المقررون مخصوصا  
 بالمضي بل العمل طالما في الماضي وغيره لعل أن موصولة لا معرفة فالوصف حينئذ  
 للمعروف خلافا لما في حيث جعلناه موصولة ونخص العمل بالماضي ولا على التشبيه  
 دائما خلافا لا لا خفش حيث جعل نصب على التشبيه دائما لعل أنه ال حرف  
 تعريف والوصف بمعنى الثبوت ولا ينافي هذا أقول المحشى إجماع اعتقاد الخ لعله  
 على معنى أنه لو اعتقد ذلك لزمه أن يجعله مفعولا أي فهو لا يعتقد ذلك ويحتمل أن  
 المعنى ولا على التشبيه خلافا لا لا خفش حيث جوزا نصب على التشبيه بناء على  
 جواز اعتقاد أن ال حرف تعريف والوصف بمعنى الثبوت ~~أمكن~~ الاحتمال  
 الأول هو الظاهر بل كلام على باشا صريح فيه حيث قال في تعليل مذهب  
 الاخفش لزمه أن ال فيه ليست الا تعريفية فيبعد الوصف محلي بها عن الفعل  
 اكونها من خواص الاسماء كأنه غير الوصف فالنصب مثله في الحسن  
 الوجه ولعدم ضارعة الماضي للفعل قال الرضي وليس بشئ اذ ليس في الحقيقة اسم  
 فاعل حتى تطاب المشابهة بل فعل اه ومثله في جمع الهوامع ولا يفعل مضمهر خلافا  
 لقوم حيث ذهبوا الى انه منصوب بفعل مضمهر لعلهم ال معرفة والوصف بمعنى  
 الثبوت اما وجوباً وازا على الاحتمالين المارزين على كلام الاخفش وظاهر  
 كلام على باشا الجزم بحرفية ال حيث قال ولا نصبه بفعل مضمهر خلافا لقوم بناء  
 على ذمهم ان ال حرفية اه هذا هو التقرر المناسب لكلام المحشى والجماعة  
 ولا يخفى ما فيه من التكلف ولذا لك آخر في تقرير عبارة التمهيل فقوله وليس  
 نصب الخ معناه انه ليس نصب ما بعد المقررون بال الموصولة مخصوصا بالماضي خلافا  
 لما في وبن وافقه حيث خصه بذلك ولا على التشبيه بالمفعول خلافا لا لا خفش  
 حيث جعل به بذلك لان ال ولو كانت موصولة الا أن صورته ا كصورة ال المعرفة  
 المختصة بالاسماء فتبعد الوصف حينئذ عن الفعل فلا يعمل ولا يفعل مضمهر خلافا  
 لقوم حيث ذهبوا الى ذلك لان ال ولو موصولة تتبع الوصف عن الفعل نظير ما سبق  
 في مذهب الاخفش وحينئذ فالخلاف في اسم الفاعل المقررون بال الموصولة الا انه  
 خلاف ما عاينه الجماعة (قوله أخذنا بظاهر الخ) قال على باشا بعد قول التمهيل  
 وليس نصب ما بعد المقررون بال مخصوصا بالماضي خلافا لارماني ومن تبعه قالوا اعدم  
 ورود في كلامهم عاملا الا ما ضيا فتوسلوا بال الموصولة الى اعمال صورة اسم

الفاعل الماضي وان كان في الحقيقة فعلا اهـ وجهذا تعلم ان الصواب ابدال المازي  
 بالرماني اذ هو الموصوف في عبارة التسميل وغيره كجمع الواع وتعبيري بالمازى  
 فيما تقدم مجردة سائرة لا شارح والحشى (قوله قال الدماميني الخ) ان كان  
 المراد ان هذا هو ذهب الاخفش المتقول عنه فبيان ما تقدم وان كان المقصود به  
 الزام الاخفش فيهم ~~كون~~ دفعه بان ال وان كانت موصولة بعدت الصلة من الفعل  
 فلا يكون منصوبا بانها على انه مفعول به بل على التشبيه (قوله وفي كلامه اشارة  
 الى ان ابدال الخ) أى فاندفع تلك الاشارة أن ظاهر عبارة المتن بقيد أن الموضوع  
 لا يكثر هو فاعل وان هذه الصيغة نائية عنه في اعادة تلك الكثرة (قوله البياضية)  
 وهى أن تنسب لاشئ زيادة على مبدئية (قوله ومنه عاتق ديمه علمها) أهل  
 وجهه أن صيغة المبالغة دليل على العامل الضعيف بسبب الخلاف فهى ثمة مقام  
 الضعيف فلا يصح التقدمة علمها (قوله منصوب على انظر في) أى لشيء غير  
 مذکور في البيت أى كال كذا وكذا عشية كون معدى من الجملة مال بحيث  
 لو زادت الخ ويحتمل انها انظر اقراءت فلا تكون مضافة لما بعدها ولم تنون حينئذ  
 للضم ورة أولان خبرها بان أريد بها عشية معينة أى لو زادت معدى لراى وقت  
 العشيـ يهـ فلا الخ (قوله سوغ الابتداء به العطف عليه) فيه انه لا يسوغ الا  
 بشرط كون احد المتعطفين مع الابتداء به بان كان معرفة أو مكرة لها سوغ  
 ولا سوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه موصفا لمخدوف أى قوم جميع مثلا على حد  
 مؤمن خبر من كافر أو لوصف المخدوف أى صحيح ~~كغير~~ لان المقام للمبالغة فالآخر  
 مثله في ذلك ولا حاجة للعطف فان جعل الجملة حالا من رايه كان المسوغ  
 وقوع المبتدأ في صدر الجملة الحالية (قوله ولا يقال للذكر) أى ولا يستعمل  
 افظ سمح فذكر (قوله مرانه بفتح السين الخ) وهو خـ برمه قدم وندب مبتدأ  
 مؤخر والجملة نعت ثان لمسحبل وقوله لها نعت لندب أى فندوب للمصحح  
 لانها التي فعلته به حين ارادة طشه لها أولا جملها أى ان أثر الجرح من الحمـ بر  
 الوحشية لا جـ لـ هذا السمع غير من الخـ ار الذي لازمهـا (قوله وفيه نظر  
 ظاهر الخ) قد يقال ان الوصف يدل على الزمان فنهى في العرف الطارئ بخلاف  
 المصدر كما تقدم أو يقال ان دلالة الوصف على الزمان أقوى من دلالة المصدر عليه  
 لان لزوم الزمان للوصف بخلاف لزومه للمصدر فغير بين (قوله لادنى ملائسة)

أي ذنب الغير بهم وهذا على أن الضمير راجع للغافر من المدوحين الذين هم  
 مرجع الضمير زادوا أم إذا كان راجعا للقوم بالاضافة حقيقة (قوله طرائقه)  
 كذا في نسخ باقاف واستظهر بعض انه بالقاف وان معناه الطرافه اه وفي  
 القاموس واحد تملك بازاره احتمى والحكمة بالضم تجزؤ وتجلىك شدة أو تلب  
 وتلباه والمرأة بنطاقها تنطق والحيل بشتبه على الوسيط وهذه التي تضم الرأس  
 إلى الغراضيف من القلب كالحبال ككتاب جمع كسر وكاتب وتجليك الرمل  
 يضم بين حروفه الواحدة ككتاب ومن الماء والشعر الجهد المتكسر من غما ومن  
 السماء طرائق النجوم والحكمة واحدة والطريقة من حصل الشعر أو البيضاء  
 جمع حبيبك وحباتك وحبك اه والخزقة بالضم معقب الازار ومن السراديل  
 موضع التكة والتلب التمر يقال تلبب تشروا بيه تلبيا جمع تلباه عند  
 نحره في الخوصمة ثم جره واقد بالسكر واحد اقد بالسكر أيضا وانا من  
 جلد والوط والسير بفتح من جلد غير مدبوغ والغراضيف جمع غرضوف وهو  
 الخشن يشد دار بينهما شمالا بين واسط الرحل وآخرته وبه لا تضع لك حال  
 الضبط والمعنى والجمع وعرفداته سافلا نظيم بل ببيان تهر (قوله الان جر  
 بضاف) أي لان المضاف عليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله (قوله أو حرف  
 غير زائد) أي لان اسم الفاعل حينئذ يور عن الفاعل بدخول حرف اجر عليه  
 مع فصل الفعل اللازم الضعيف المتعذر لا واسطة عن معموله (قوله انه لا يضاف  
 للفاعل) أي عند قصه الحدوث بخلاف ما اذا قصد الثبوت على التفسير الآتي  
 (قوله ولم يكن الله) لو الى قوله ولم ينفذ المضاف الخ) او يقال بالنسبة لثاني  
 ما يتلو افظا أو تقدير اروز بدتال تقدير اورد ما سوى التلو اه حتى وهو مأخوذ  
 من ضم حيث قال بعد استش كل كلام المضاف بأنه قرر في باب الاضافة جواز  
 الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالذوق كما قرئ بخلاف وعده رسله ويحباب  
 بأن كلامه هناك مقيد لما هنا أو بأن المراد التالى افظا أو تقدير امالا فظي كعطى  
 زيد دره ما والتقدير كعطى درهما زيد لان أصله معطى زيد درهما ولذلك  
 جعله فصلا درهما وار تلافظا لم يتل تقدير اروز يدا بالعكس (قوله وله دامن  
 الشارح باني جاعل في الارض خليفة) هذا يقتضي انه لا يصح اضافة جاعل لخليفة  
 لوجود الفصل باظرف وفيه أن الفصل باظرف لا يمنع الاضافة لما بعده بدلي قوله

فصل مضاف شبه فعل ماضى \* مفعولا او ظرفا جزوا لم يعب فصل بين  
وتقدم التمثيل للفصل بانظر في كل أنتم تاركولى ما حجب وقوله  
كأنت يوماء محجرة بعيل فالتمهين في قوله وهو نصب ماضى مقتضى حمله على ما إذا  
كان التامى غير هذه الا. ورائها لا تبدل كلامه في باب الاضافة كما أشار لذلك المحشى  
في القولة قبل وحينئذ لا يصح تمثيل الشارح الآية قوله وكان الصواب الخ) فديقال  
المراد أن المضاف لما أشبهه المتنون في أن كالا لا يضاف مع بقاء الاضافة الأولى  
والمتنوين وكانت الاضافة الحالة المحمل التنوين لا يمكن ازانهم الافادتها شيئا غير  
مستغنى عنه بخلاف المتنوين اضطررنا له. هل النصب ومغايرة هذا الما بعده  
اعتبارية فاقوم اه شخنا (قوله فعلى هذا لا يقتدر مفعول ثان الخ) تقدم رد ما لا ين  
هشام وان الناصب للمفعول الثانى الذى كوربه والعامل المحذوف وأما المفعول  
الذى كور فلا يحتاج لتقدير مفعول ثان لانه مأتى به بمجرد التفسير فليس بمتصور ودعى  
هذا الخ لا أن كمال ابن هشام في أن العامل الذى كور في كل لا يحتاج لتقدير  
مفعول ثان فهو هذا هو الاولى في الرد بخلافه على ما لا ابن هشام فانه نظر العامل  
الذى كور بالعامل المحذوف في أن كالا لا يحتاج لتقدير مفعول ثان فربما يدفع بأن  
عدم التقدير في مثال ابن هشام محذوف العامل فيه بخلافه هنا وبعد هذا كلامه في  
قول الشارح لانه لو أضمر له ناصب لم يحذف أول مفعوليه وثانى مفعولى طان نظر  
ظاهر اذ لا يلزم القائل بأعمال الفعل حذف ثانى مفعولى طان ان نلنا عنده ايس  
بعامل فلو قدر فاما أن يكون مجردا واما أن يكون متمم وبانطان فان كان الاول  
لزم عليه اضافة الشئ الواحد مرتين وان كان الثانى لزم عمل الماضى والفرص  
اى لا يعمل عنده ان القائل اذا القائل بالعمل انما هو السراى وأيضاً لو قدر  
على انه منصوب به لزم انه لا معنى للقرار من نصبه الذى كور باسم الفاعل الى نصبه  
بالفعل والمحشى نعمنا الله لم يتب له ذلك فأقر كلام الشارح من هذه الجهة تأمل  
(قوله ويمكن أن يجاب بأن المراد الخ) أو بأنه جرى على مقاله الزنجشري وابن  
الحاجب من أن الصفة المشبهة لا تكون موازنة للمضارع أصلا ونحو ضامر البطن  
ومطمئن القلب ومعتدل القامة اسماء فاعاين فصيدها التثبوت فهو مات معاملة  
الصفة المشبهة لانها صفات مشبهة حقيقة كإسباني عن الوهم لكن بعده هذا أن  
الشارح مترح فيها - يأتى بأنهم من التلا في تكون موازنة للمضارع وغيره وازنه له

وهو الاشتهار وأما من غير الثلاثي فيجب، وارتتم المضارع وأن اسم الفاعل إذا أريد به  
 التثنية صار منها وانطأ على عليه اسمها (قوله وفيه أنه كذا) فوهذا الخ فيه أن أنفاسي  
 يجوز الاضافة ولو مع ذكر المفعول وليس في المصوغ ذلك لأن تعبير الموافقة في  
 الجملة (قوله وفيه تضم ذلك اشتراط الخ) أن كان مقصوده أن اشتراط قصد التثنية  
 مستغنى عنه بكون اسم المفعول قائما وورد عليه اشتراطهم ذلك في اسم الفاعل زيادة  
 على صوغه من اللازم والاختلاف الفرق (قوله لأنه لا بد الم يطلبه معولا) أي غير ما ناب  
 عن الفاعل (قوله ومتى طابيه) أي بان كان له منصوب غير ما أتيب عن الفاعل نحو  
 مكسوا الاخ جبة (قوله كل معنى العلاج باقيا فيه) يسا في هذا ما تقدم عن المصنف  
 في اسم الفاعل المصوغ من المتعدى لواحد من أنه يجوز اضافة مرفوعه عند اسم  
 اللبس ولو مع ذكر منصوبه عند قصد التثنية فإنه طاب لالفعل ومع ذلك ليس  
 معنى العلاج أي الحدوث باقيا والا المجازت الاضافة (قوله فان قلت قلت تقول على  
 مذهبه الخ) الذي يؤخذ من قول الشارح وفي التعدى ما سبق في اسم الفاعل  
 المتعدى مع ما قبله ان اسم المفعول المصوغ من الفعل المتعدى لواحد يجوز اضافة  
 لمرفوعه باتفاق لان اسم المفعول حينئذ ليس له منصوب فكأن اسم الفاعل المصوغ  
 من اللازم وان اسم المفعول المصوغ من الفعل المتعدى لاثنين يجوز به كقول  
 اخوه جبة ومعطى أبوه درهمما يجوز اضافة لمرفوعه عند المصنف على التفصيل  
 بين أمن اللبس وعدمه وعند القوم على التفصيل بين الحذف اقيةها أو غيرهما ولا  
 تجوز عند الجملة ورفعه وكأسم الفاعل المتعدى لواحد لان اسم المفعول ليس له الا  
 منصوب واحد لرفعه الاخرى على النية وان اسم المفعول المصوغ من المتعدى لثلاثة  
 نحو زيد علم أبوه عمرا قائما تجوز اضافة لمرفوعه انه اقلان له حيثئذ منصوبان  
 والصفة المشبهة الذي الحق لم يلبس لها المنصوب واحد وفيه وكأسم الفاعل  
 المتعدى لاثنتين لا فرق بين ذكر المنصوبين وحذفهما أو حذف أحدهما (قوله  
 وكذلك معلم الاب) فيه أنه لا يقال ذلك لأعلى مذهب المصنف والقوم ولا على  
 مذهب غيرهما فالإضافة في هذا المصوغ اتفاقا كما في اسم الفاعل المتعدى لاثنتين  
 بخلاف ما قبله فإنه يقال على مذهب المصنف بل والقوم على ما تقدم فقوله بعد  
 فالجواب اننا لنسلم الخ مسلم في الثاني لا في الأول (قوله لانسلم ذلك) أي كونك تقول  
 على مذهبه ما ذكر (قوله فمعنى العلاج بان فيه) أي وهو قد اشترط ضمنا في اضافة

اسم المفعول لمرفوعة تناسبه وقد علمت ما فيه (قوله وان سلم فقد يقال الخ) فيه نظرا  
 مقتضى ما تقدم في اسم المفعول لا ينبغي له ان لا يضاف لفاعلها فاعلم انما قالوا  
 ذلك لانه وان لم لا يكون مقتضى الاطلاق ان يكون اسم المفعول منصوبا  
 المتعدي لثلاثة كذلك كما تقدم (قوله وعمل في واحد الخ) أي وذلك سادق عما اذا  
 لم يكن له مفعول آخر أصلا كعجه والمقاصد وما اذا كان له مفعول آخر واحد  
 أو متعدد لا لم يذكر وجهه في ما قاله الشاطبي يقال على مذهب المصنف كما  
 ادعى لكن لا على ما ذكره من عدي الى اثنين أو ثلاثة بل عدي لواحد هذا  
 المعنى المراد من توضيح كلامه وقد علمت ما فيه (قوله وسواء كان مكسورا مصحفا)  
 المراد به كان في حقه على ما به ما ليس معتلا مطلقا ولا مضاعفا ولا مهموزا ثم ان  
 قوله هنا كالمثله اشرح ما قوله أو مهموزا لا باقى على النسخ التي ايدينا اذ فهم ان  
 جملة الالهة آمن أم (قوله كمنى) فيه ان الكلام والمتعدي وهذا لازم في بقية  
 التفسير لئلا يترك قنصاء انية لا في زيد عني لزم خباءه (قوله وهو متحرك  
 مخموص) أي مع اهترز واضطراب (قوله قد يكون مع عامن اللازم نحو حن)  
 هـ دايتمى به مع جر بالبناء فاعل لازم نحو حول الى جـ بالبناء لا معول والا  
 كل من بحر اخرج كركم شيناء (قوله وز كـ واز كـ) الشاهد في الاول  
 وفي بعض النسخ انصار على الثاني وهو غير صحيح (قوله من انشـ كالـ اسم الخ)  
 عبارة في قوله كـ مخطوطة وصي نظره من اللازم مع انه يقال رضي مخطوطة هـ  
 واظاهران هذا اعتراض على الشارح حيث قل بما قياسه فاعل دفعتين فانه  
 يقتضى اسمها لازم ولو كانا مديرا لم يكن قياس مصدرهما فاعل دفع فـ يكون  
 وليس مقصوده الاعتراض على المصنف حتى يدعى الشيء بالتعميم وقوله متعديا  
 أولا زما الخ ومن ان اسم لم يتعرض للتوسيع في الاشكال ادهو مضاعف له بل  
 ينزله (قوله مع انه يقال ذلك) كذا في غالب النسخ عنيه فيجتمعا ان لك مفعول  
 مخطوطة ورضي يمكن ان يكون المصود لفظا او يحتمل ان ذلك اشارة شئ سبق في عبارة اسم  
 كـ مخطوطة ورضي هـ شيناء وقد علمت من عبارة اسم الاستغناء عن هذا واعا وجهه  
 التصرف بها في بعضها مع انه يقال مخطوطة ورضي وذلك على التوسيع باسقاط  
 الجار وان من مخطوطة عايه ورضي هـ (قوله وغيره قد خبره مقيس الخ) هذا  
 الاعراب هو عيه يقتضى ان مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل



قوله واجعل . قياسا ثانيا الا أولا وقوله وغير ما مر اجماع عادله فيحتاج للبيان  
 بما انشأ اربابه الشارح من ان مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر قيس  
 فالاولى في الاعراب ان غير مبتدأ اول ومبتدأ عني قياسا بينه وبين الثاني ومصدره  
 مضان اليه وكقدس الخ خبرا له في الجملة خبر الاول والتقدير نائب فاعل او  
 كندس حال من هاء مصدره والتقدير هو الخبر أي غير الثلاثي قياسا مصدره  
 كائن كندس الخ او قياسا مصدره حال كونه كندس هو الثاني تقديره فله بعض  
 الافاضل وفيه ان هذا مع مخالفته للرواية كما هو ظاهر كلامهم لا يستقيم الا لوضع  
 عطف ما ذكره على الايات على ما هنا عطف المصدر على المقصود مع انه لا يصح  
 في الجملة الابتداء كقوله قد در (قوله أي غير قائم الخ) ظاهره تقديره اسم  
 الاشارة ان يقرأ يوم هذه اشارة في كلام الشارح بصب التاء على انه مفعول  
 لزوم مع ان التاء در حرها بدلا او عطف ايان فوس في المعنى فاعل اللزوم فينبغي ان  
 يكون اسم اشارة في المتن راجعة للتاء وهي بدل منه او عطف بيان عليه ثم يلزم  
 التاء انما هو وص نحو اقامة كما يقابل من كلام الشارح او ما بينهما نحو اقامة  
 كما يؤخذ من الملاقاة التي (قوله ان شرط قبلها) أي العين بخلاف قلب للاقامة  
 يشترط فيه ان لا يلبس ألف أو ياء متتالية بخلاف اذا واما سا كن آخر فانه يجمع  
 من القلب كما يؤخذ ذلك كما من قول المصنف فيما يأتي

ان حرك انا الى وان سكن ف اعلال غير اللام وهي لا يكتف

اعلاها باسا كن غير ألف أو ياء نقشه يبدفهم قد انا

(قوله تحرك الثاني) فان كان سا كنا انا أو غيره حركات العين كما بينا بطوويل  
 وخوارق مع تحرك العين في ذلك وانفتاح ما قبلها (قوله عما يستحق ذلك الاعلال  
 لذاته) أي كالفعل لو حودس به فيه بخلاف المصدر ثم انه يراد على جواب مما قبله  
 كان الحذف مقتضية الاعلال لاعل بيان جلاله على فعله مع انه يعمل الا ان يقول  
 مراده ان الحذف مقتضى الاعلال فيما سمع فيه الاعلال بغيره موجب فهو نحو ويجمع  
 فلا يلزم حينئذ الاعلال بيان العمل المذكور (قوله والحذف) أي وان كان الحذف  
 في نحو اقامة الحرف الزائد وفي اراء امين كان لنا سب ان يقول يطبق الحذف  
 ايضاه على ذلك (قوله وطلق القلب) أي وان كان المقول في الاول امين في الثاني  
 اللام (قوله وتعين) الاولى ان يقول بدله والمحقق أي يتفق لم يشترطه

كتيظير وتقبل أو تفعل كتحلب (قوله كثرهول) الزم وكذا استرخاء المفاصل  
 في المشي ومربتمهول كأنه يوج في مشيته اه قاموس (قوله على معنى الجنس)  
 أي الجنس الامثال يصح التطابق بين الحال وصاحبها ويدخل المعتل (قوله أي  
 الثانية) والاولى هي الادم المكسورة قبل الياء لان وزن نحو التمدل والتفعل  
 (قوله الموضوع موضع المصدر) فهم المحشي أن مراد بذلك كونه يدل على  
 الحدث فقط كالصدر وفيه انه يقال لم جعل. وضوعا وضع المصدر ولم يجعل مصدرا  
 حقيقة مع صدق تعريف المصدر حينئذ عليه وأيضا ليس لنا اسم دال على الحدث  
 فقط الا المصدر واسمه واسم الفعل على وجه في الأخيرين فظاهر أن المراد بكونه  
 موضعا موضع المصدر انه اسم بمنزلة اسم المصدر كما مر في عبارة المسامني أعم من  
 أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو غير ذلك وحينئذ لا يراد على الحقي ما أورده  
 عليه المحشي كذا قيل ويجعل أن مراد المسامني بكونه بمنزلة اسم المصدر انه  
 محشا للمصدر القياسي كما قاله اسم المصدر في عدم استيفاء حروف الفعل  
 ويجعل مل غير ذلك فليست بـ (قوله وغيره) هو بالرفع عطف على قوله هو ما ذكره  
 (قوله والقياس اطمئنانا) وقياس كذب التكذيب وقياس تنزي تنزيه وقياس  
 أجاب اجابة وقياس تحمل تحمل وقياس تراعى تراعى بكسر الميم وقياس تهتر  
 قوقرة ومثله قرفس اه حفي (قوله من الكمال) أي فأجزأوه متفاعلا نبت  
 مرآت وقوله شمس أي بخمس تفعيلات ثم انه لا مانع من أن يكون مفعولا في البيت  
 بمعنى العقل الذي هو الله قوله المصدر وحينئذ فلا يتم الاستشهاد به على محشي  
 المصدر على زنة اسم المفعول (قوله خلط) بكسر الخاء وسكون اللام وقوله بالغمى  
 زينة بالغمى (قوله ولم أرفيه الخ) فيه أن عبارة القساموس التي ذكرها تنقيد  
 مصدرية فالج الفالج المجهول فان قوله أصابه الفالج في تفسيره فليج بمنزلة قولهم وقع عليه  
 الضرب في تفسيره ضرب خصوصا وقد فسره الفالج بالمعنى المصدرى اه شيخنا (قول  
 الشارح أي كفاية) تفسيره كرف وانظرا هرا نه صوب على المفعولية المطلقة  
قوله في وفاعله الثاني المحرور بالباء وحينئذ فكأن حقه كفايا بالنصب وترك  
 الضرورة (قوله وقياسه كما قاله الخ) وعلى هذا يكون كلام الشارح موزعا  
 وقوله فلا يدل على المرتد راجع لفعله بالفتح وقوله والهيئة راجع لفعله بالكسر  
 (قوله حاصل القسام الخ) اعلم أن قول الشارح يصاغ من الثلاثي مفعلا الى قوله

طائفاً يشمل تسع صور من ضرب المصدر والزمان والمكان في مكسور عين المضارع ومفتوحها ومضمونها وقوله أُرِضْتُ ولم تكسر الخ أي ولم تكن فاؤه واراها ليل ما هذه يشمل ست صور من ضرب المصدر والمكان والمكان في مفتوح عين المضارع ومضمونها فاؤه خمسة عشرة صورة يفتح فيها عين مفعول وقوله فان كسرت أي عين المضارع ففتح في المصدر صورة تضم للخمس عشرة وقوله وكسرت الخ فيه صورتان فهذه ثمة في عشرة ست عشرة بالفتح وثمانان بالكسر وقوله وتكسر هـ طائفاً ظاهره يشمل تسع صور من ضرب المصدر والزمان والمكان الذي هو معنى طائفاً كما قرره المحشى في أحوال عين المضارع تضم الصور في الكسر فيكون المجموع إحدى عشرة عند غير طى وأما على غير وجه مجرى ما قبله فيفتحون في سبع تضم لست عشرة ويكسرون في اثنين تضم لاثنتين فالجمله سبع وعشرون صورة تسع في مفعول اللام وتسع في صحبها وفاؤه غير واو وتسع فيه وفاؤه واو غاية الامر أن المحشى يفيدان ما فتحت عين مضارعه كسر مفعول منه عند غير طى باعتبار أكثر العرب لا كاهم فينزل كلام الشارح عليه ~~ال~~ المحشى في الحاصل ترك صور ضم العين فيما فاؤه واو وكلام الشارح يشمله وان كان قوله فيما يأتي فيقصه لكون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره يشمل الغير فيه مضمونها وكذا قوله فيما يأتي أيضاً أي ولم تفتح عين مضارعه يشمل مضمونها لا يقال تركها لعدمه لانه قول غير مسلم لوجود نحو وضوء فعله هذا يقال مفعول بالكسر من وضوء عند غير طى وبالفصح عندهم ولعله لم يرد من هذا الباب والافلامهني لتركها اهـ شذها وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يضاغ من الفعل الثلاثي مفعول \* يفتح اذا ما اعتل باللام مطلقاً  
 جمع من زمان أو مكان ومصدر \* كغزا ومرماه ومرقاه من رقى  
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع \* أنك بغير الكسر فاعلم وحققاً  
 والا ففتح للام مصدر \* وفي غيره كسر فقل فيه منطقاً  
 واوى فاء مع بالكسر طائفاً \* لدى غير طى جاء ما جعله موتفاً  
 وان رمت من غير الثلاثي هذه \* فجئ باسم مفعول كجبرى ومرتفاً  
 وما جاء من لفظ على غيره هذه \* فذلك اشكى بالسماع معلقاً  
 (قوله فالاول) أي معتل اللام اما فقط ويسمى الناقص نحو غزا ورمى ورمى بكسر

القاف بمعنى سعد أو أفا أيضا ويسمى اللفيف المفروق نحو وقى ووقى أو وادى  
 العين ويسمى اللفيف المقرون نحو هو وى وأوى بخلاف معتل العين فقط فإنه يسمى  
 أجوف نحو قام وناب ومال وبان ومعتل النساء فقط فإنه يسمى مثالا نحو ود ووجل  
 أفاده المؤلف في رسالة فعل (قوله فتح عين مفعول منه) فيقال مغزى ومرمى ومرفى  
 ووقى وموعى ومهوى وأوى وقبل اسم الزمان والمكان من المفروق ~~بسر~~  
 العين فيقال مؤثى وموعى بكسر القاف والعين أفاده المؤلف فيها (قوله ان كان  
 صحيا) أى صحيح أفاء كما هو صحيح الالام (قوله وان كان معتلا أفاء فقط) مقابل  
 قوله ان كان صحيا (قوله ان كان متصرفا) أى الفعل الثلاثى (قوله يفتح الباء)  
 أى فدخله النقل وتلب الباء ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن  
 (قوله ومبيت) أى بكسر الموحدة وسكون الهمزة تحت وأصله مبيت يسكون  
 الأولى وسكون الثانية كضارعه فدخله النقل وهو مطوف على مئات (قوله  
 أو الاصل) أى الثلاثى باعتبار أصله وان خرج عن ذلك بالزيادة عن الثلاث  
 كسبعة من اسبعث الارض كثرت سباعها اه شيخنا وعبارة التسهيل وشرحه  
 اعلى باشا يصاغ من الثلاثى اللفظ كأسد أو الثلاثى الاصل كقضاء لسبب كثرة  
 أى ذلك الاسم كما روى الولد مخلة بمجينة أى سبب كثرة النخل والجن قال عنترة  
 نبئت عمرا غريشا كراعتى \* والى كراعتى لنفس النعم \* أو حياها أى  
 الكثرة كما سده الارض كثرة الاسود ونائب يصاغ مفعلة بفتح الميم والعين وهاء  
 التانيث اه قد بر (قوله الكثرة الجنب الخ) أى جنب آيةه وبخلة (قوله وقتاة)  
 أى بهمة مفتوحة بعد المثانة (قوله وقد أفردت) بقاء المتكلم (قوله وغفل  
 بالغين المجمة) والفاء فى كثير من النسخ بل هو كذلك فى النسخ المطبوعة لسكن  
 الذى فى القاموس وعمل بالعين المهملة والتاء المشددة وتشد الالام فعمل ما فى  
 النسخ تحريف من الفساح واصلاح بعضهم لذلك بعضه وبعض آخر يعتد بفتح  
 الاول والثاني غير مستقيم (قوله اضافة ابنية الخ) لك أن تجعل الابنية عبارة  
 عن الازان وأسماء القاعين الخ عبارة عن الموزونات فالاضافة لامية كاضافة  
 أسماء الى القاعين والمقاولين والابنية جمع نساء وهو الصبيغة التى هى مجموع  
 المادة والهيئة اه حقنى (قوله ما عترض به) أى من ان أسماء القاعين ألفاظ  
 وهى لا تجمع كذلك اسمان غيرا معا قل اه (قوله فصل الجواب الخ) قد يقال

من طلب ابنية أسماء  
 القاعين والمقاولين

لم يعترض السيد الحنفى الابانة لاحاجة اليه في ضبط المتن كما يرشد اليه تعاليه بعدم  
احتمال المتن سواء وهو كما قال ~~وهو~~ كونه يقيده فائدة أخرى لا يدفع هذا (قوله  
ولا يخفى أن صوغ التركيب الخ) ان كان رداعلى السيد الحنفى ففيه انه غير  
بالاحسن (قوله المعنى العارض) أى غير ما به الامتلاء وحرارة الباطن (قوله  
ويرد عليه أن كون فعله الخ) يحاب بما سبق في كفه في الواجى به مجتمعين مفتوح  
العين من أن المقصود بالانقياد الاشارة الى أن في المادة بناء آخر بمعنى آخر  
اه شيخنا (قوله ثم الظاهر أن تقييد الشارح الخ) قد يقال حسن التقييد  
مشا كانه للثبوت حيث قيد للاشارة المتقدمة اه شيخنا (قوله ولم أجد الخ) لم تنحصر  
اللغة فيما ذكره والمصرح ثقلة الطلاع اه شيخنا (قوله قد يكون سماعيا من  
اللازم) نحو من يقتضى انه سمع عن البناء للفاعل لازم حول الى جن البناء  
للمفعول والا كان من محل النزاع كتركهم وحصر كما تقدم التنبيه على ذلك اه شيخنا  
(قوله وفي التصريح عن الشاطبي الخ) تأييد لما قبله وهذا هو الموافق لظاهر  
الشارح فان ظاهره أن اسم الفاعل من الثلاثى منحصر في موازن فاعل وان  
ماعداء صفات مشبهة ومن ضرورتها الثبوت فانها موضوعة على ما يأتي  
في الشرح فعلى هذا قول المصنف بل قياسه الخ هو القسم الثالث من الترجمة  
اه شيخنا (قوله فثبت في الأصل الخ) اعلم الاقرب أن الاربع في نظر الواضع  
هو الثبوت ويكتفى في كونه صفة مشبهة بالاطلاق كقصد الثبوت (قوله والمراد به  
قد يستعمل في الوصف من فعل الخ) الظاهر أن سوى الفاعل صفة مشبهة في هذا  
أيضا اه شيخنا (قوله دون فاعل) أمالو كان معه فلا استغناء اه حنفى (قوله ومن  
هذا القبيل الخ) أى انه ورد الفعل ثلاثيا واربعا والتمزوا في اسم المفعول منهما  
زنة مفعول وبناء المفعول في ذلك وما قبله نظر الظاهر لفظها المبني للمجهول اه شيخنا  
(قوله فكذلك الخ) المناسب فكذلك وجرح بصيغة الفعل لان المقصود به التمثيل  
لما ليس له فاعيل بمعنى فاعل وانما له فاعيل بمعنى مفعول والذي ليس له الأول وله  
الثاني هو الفاعل (قوله وأما قسم القبيح الخ) جواب عما يقال لم اعترضت على  
التعريف بالممتع والضعيف دون القبيح وحاصل الجواب أن صور القبيح ليس فيها  
جرح بل القبيح خاص بالرفع كما يعلم من الجدول الآتى (قوله ان كاتب الاب بالجر  
قبيح) أى المقصود به الثبوت سواء نزل منزلة اللازم على طريقة القوم المفسرين

مطلب الصفة المشبهة  
باسم الفاعل

والمصحف أوله يزل على طر يقية المصحف ووجه القبح كفاي المدافعي أن من كتب  
 أبوه لا يحسن اسم ناد الكتابة اليه لا يجاز به يدوهو اطلاق اسمه وارادة أيسه  
 بخلاف نحو حسن الوجه فان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن اليه مجازا  
 قريبا لما بين الجزء والكل من القرب (قوله في كثير من الصيغ) مبني على ما سبق  
 له من ان ما كان عن غير فاعل اسم فاعل وصفة مشبهة أمام على ظاهر الشارح فلا  
 شركة الا في فاعل اه شجنا أي من الثلاثي (قوله وبفرض عدم هذا الفرض الخ)  
 أو بفرض لزوم كاتب بالنزول (قوله أي وان قصد الثبوت) أي ولولول أيضا منزلة  
 اللازم أخذ من المقابلة بالقول الثالث (قوله وعلى الجواز الخ) لكن على قول  
 المصنف لا تنقيد الصفة المشبهة به وصفها من اللازم وقوله الآتي وصفها من لازم  
 مبني على مذهب غيره كما أفاده المحشي فيما يأتي (قوله ولا ينافيه قوله بعد ذلك الخ)  
 سكت المحشي على هذا فكله أقره لكن قوله في القولة الآتية المتبادر من عبارته ان  
 هذا من تنمة الجواب الثاني الخ يفيد انه أقر قوله وصفها الخ من تنمة الجواب  
 الثاني وان العطف أولى وهذا ينافي ما هنا إلا ان يقال انه قصد بما يأتي رد ما هنا  
 ولم يقصد بالسكوت تنميه أو لا الاقرار والذي يظهر في تقرير عبارة الشارح ان ابن  
 الناطم عاب التعريف بالدور بناء منه على ان قوله وصفها الخ ليس من تمام  
 التعريف واز الجواب عنه من وجهين الاول تسليم انه ليس من تمامه ومنع توقف  
 الاستحسان على العلم بكونها صفة مشبهة والثاني منع انه ليس من تمامه فالتعريف  
 حينئذ بخاتمين والثانية تفيد وحدها التصور ولا يتوقف على المعرف فضم  
 الاولى المتوقفة عليه لا يضر اذا الثانية دافعة لضرر الدور التصور المعرف بالخاصة  
 الثانية لا ر الصوغ من لازم الحاضر لا يتوقف على المعرف فيحط الجواب الثاني  
 قوله وقوله وصفها من لازم الحاضر الخ عطف عليه الخ وبهذا تعلم عدم ظهور  
 ما قررنا الخنتي فانه مبني على ان محط الجواب الاعراب في الجملة الاولى اه شجنا  
 وقوله يفيد انه أقر الخ وعليه فيكون معنى الجواب الثاني ما قاله السيد الخفني ولا  
 ينافيه قول الشارح لتقيم التعريف لان المراد التعريف بحسب اظاهر والا فهو  
 مجرد اختيار وقوله الا أب قبل الخ أو يقال انه حكى فيما يأتي ما يندرج على انه  
 المراد هذا اولك ان تقول له بني قول الشارح لتقيم التعريف لزيادة التمييز اذ التسميم  
 الزيادة على أصل موجود وتعرف الشيء لغير تعيينه وتمييزه كما يدل لذلك قوله أي

وعما تتميز به الصفة أيضا فـ كما يقول هذه الخواص التي تضمنها هذا القول  
المعطوف حصل بها تمييز زائد على التمييز المأخوذ من المعطوف عليه وهذا صادق  
بكون المعطوف عليه تعريفا اصطلاحيا أو مجردا خبرا حصل به التعريف أى  
التمييز بمعنى ان الصفة تنفرد عن غيرها بتلك الخاصة وان لم تعلم نفسها منها وأيسر  
المراد بالتعميم كونه جزءا من التعريف ولا بالتعريف التعريف الاصطلاحي  
كما فهم الجماعة اذ هو خلاف ما يفيد قوله أى وعما تتميز به الصفة أيضا وبذلك  
يعرف ما في كلامهم هنا من وجوه تدبر (قوله أو عروضا) هذا لا يناسب كلام  
الجمهور والذي قرر المحشى أولا ان كلام المصنف مبنى عليه اذ المصنف يريد به  
اللزوم أصالة نعم يظهر هذا على القول الثالث المفصل لكن كلام الشارح ليس  
مبنيا عليه فاندفع قوله فقوله الشارح الخ (قوله الا ذو حسن) حقه ذا حسن لانه خبر  
ليس الا انه راى حكاية حالة الرفع (قوله لكن لما أطلق ذلك ولم يكن الخ) فيه ان هذا  
يفيد الدوام في جميع الصفات وقائله اه أمير (قوله ومنه) يؤخذ حمل قول  
الشارح الخ صريحه انها تسمى صفة مشبهة اذا استعملت في خصوص الماضي أو  
الحال أو الاستقبال لان ما به المشابهة وهو دلالة على الحدوث ومن قام به وقبول  
التأنيث والتثنية والجمع متحقق في هذه الاحوال (قوله تنعضى انها وضعية) هو  
الظاهر وان كان خلاف ما عليه الرضى والدمامينى (قوله التمثيل به غير صحيح الخ)  
فيه ان أسود مؤنثه سوداء فلم يجز على المضارع في التذكير والتأنيث بل في التذكير  
فقط وهو لا يكفي في الجريان كما تقدم في أول باب اسم الفاعل فتمثيل الشارح  
صحيح فكما قال قد تكون جارية على المضارع في التذكير والتأنيث كاسم الفاعل  
وقد لا تكون جارية عليه فهم ما بان لم تكن جارية أصلا أو جارية في التذكير  
فقط نأمل (قوله على طريقة الخ) أى بحيث يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به  
(قوله فلا يتوقف على ذلك الحد) أى المنضم بعد نفسه بمعنى الشارح الى ما هو من  
شرورتهما من كونها بمعنى الحال والافتقار سبق أن الاعتماد شرط حتى في عمل  
الرفع فاندفع ما يقال مانته فناعن ابن هشام يفيدان الاعتماد لا بشرط في عمل  
الرفع فيتناهى ما أول به كلامه سابقا من ان قوله لا بشرط الشرطان الاعتماد والحالية  
أو الاستقبالية محمول على ان محمولهما بشرط في عمل التنبه فلا ينشأ ان  
الاعتماد بشرط في الرفع اه شيخنا (قوله قال في النهاية الخ) قصد التنبيه على

ما افقاه من ان اعمل نصب آخر اه شئنا (قوله ونزل اشتراط الخ) يغني عنه  
 ما في الشارح اه شئنا (قوله كقوله ما بعض الخ) فيه ان السيد الحنفى لم يذهب  
 ذلك بل ما فهم السيد الحنفى الا ما ذكره المحشى كما يعلم ذلك من التأمل في عبارته  
 وكيف يفهم مع لالته ان مراد الشارح بيان جواز تقديم منصوب اسم الفاعل  
 دون الصفة المشبهة بالنال الذي كوراد العامل لا ينصب ضميرا ومرجعه ونعيره  
 بأولى ومخرج مقتضى المشاركة والزيادة دال على انه لم يفهم ما نسبته اليه المحشى  
 اذا اثر كيب فاسد على ما نسبته اليه لان العامل لا ينصب ضميرا ومرجعه وكلام  
 السيد فيه ان فيه صراحة وولاية ودعواه ان حذف الضمير المتصل بالوصف امرح  
 في الدلالة على المراد صحيحة لان التركيب عند حذف الضمير قد أدى به المراد بعينه  
 بخلافه مع ذكر الضمير فانه أدى به المراد بواسطة غاية في الباب انه عند حذف  
 الضمير كان الانصب التثنية والتفريق يدل قوله ومن ثم الخ فتدبر (قوله وانه لا يقع  
 اخافة الخ) عبارة المعنى الثامن انه لا يقع حذف موصوف اسم الفاعل وضافه  
 الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقائل آية ويقع مررت بحسن وجهه اه وقوله  
 ويقع مررت برجل حسن وجهه سيأتي في الشارح ان هذان الضمير لانه يشبه  
 اضافة الشيء الى نفسه واما القبح فلا حرجه على ما تقدم فلهذا اراد بالقبح الضعف  
 (قوله كما في الشاهد) الثاني فيه ان قول نسكرة فلو نصب لمكان منصوعا على التمييز  
 لا على التشبيه بالمفعول به وجوابه ان نصبه على التمييز ليس واجبا بل يجوز ان نصب  
 على التشبيه بالمفعول ايضا خلافا ظاهر اشار فيه سيأتي كتابه عليه المحشى  
 (قوله والثالث هو فتح الخ) والشاهد فيه قوله والطبي يقتضى كلامه ان كل  
 مجرورة مع ان حرجه يمنع كما سيأتي في شرح قوله ولا تنجز ربه سامع الهمان ال  
 خلافا لفتية عين نصبه وحذف فون الطبي تخفيفا للاضافة قال بعضهم وفيه ان  
 محل الامتناع ما لم تكن الصفة متناهة أو مجعولة على حد التثنية والاجاز اضافة مع  
 تعريفه بأل الى الخالى منها كما سيأتي للمعشى التنبية على ذلك قريبا وسيأتي  
 ايضا في الشرح قبيل الخاتمة (قوله لا يناسب المقام) أي لان المقام مقام تغزل  
 وسهنة الارادة في تغزلهم بخلاف الوطأة وان ناسب أسيلات أيدان أي طويلات  
 أيدان لان البدن لغة من السكف الى الجيزة وطول هذا يستدعي وطأة الجحائر  
 اه شئنا لكن في القاموس البدن محركة من الجسد ماسوى الرأس (قوله عظمته)



صوابه عنهم وكذلك من صوابه اذ هذا تقدير لضمير الموصوف وهو مذكور  
 اذا ما بي من صيغ المذكور اهـ شيخنا (قوله ورفع أنه الخ) عبارة الحنفى  
 لا يصح رفع أنه على القاعلية لان جملة مسند للضمير والا لقال جميل بالتذكير ولا  
 على البدل الا لا يصح عليه حينئذ نوع من أنواعه فتعين جزمه بالاضافة وانصبه  
 على التشبيه بالفعل به قال بعضهم هذا على جعل جملة جارياً على امرأة اما لو جعل  
 جارياً على جار به لاصح رفع الازم على الابدال ويصير كون بدل بعض وهو غير ظاهر  
 لان بدل البعض لا يرفع من ضمير يعود على المبدل منه وليس موجوداً هنا فتأمل اهـ  
 تأملته فوجدت الحق معه في أول عبارته فرفع المحشى أنه لا يظهر وسبأني  
 في كلامه ما يفيد ذلك وآخرها لا يصح لانه يفيد ان عدم الظهور لا يقتدر الضمير مع  
 ان الوصفية لجارية لا تصح لو وجد الضمير لعدم الموافقة في التعريف والتكبر  
 تأمل اهـ شيخنا وقد يقال هو لم يدع الوصفية لاحتمال أن يكون معنى قوله أمالو  
 جعل جارياً على جارية أى على سبيل البدلية لا الوصفية نعم يقال انه لو جعل جارياً  
 على جار به سواء كان على سبيل البدلية او الوصفية لكان خارجاً عن موضوع  
 الشارح لا ريب في حينئذ يكون مضافاً الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير غير  
 الموصوف الا ان يقال انه يوافق وجه آخر مقابل لما فيه ثم انهم لم يستدلوا بـ  
 أنه وجز مع انه شاكل لما سـ يأتي من أن شرط تحمل الصفة ضمير الموصوف  
 ونصب معه ما أوجزه كونها دالة على صفة للموصوف في ذاته وهذا الشرط لم  
 يوجد هنا الا ان يكون شرطاً للجواز في الفصح ثم رأيت في عبد الحكيم ما نصه فان لم  
 تجز في الانط عليه أوجرت عليه الحكم المبدل على صفة له في نفسه لم يجز ان تنار الضمير  
 فيها فمقتضى زيد أيضاً الثوب انتهى وهو موافق لما تقدم من مع الجري زيد كاتب  
 الاب في أول الباب ويعلم مما هنا توجب آخره في هذا المثال (قوله كآلى  
 ضبطه بعضهم عداله مزه وفتح اللام وأصله الى هم مرتين أو لهما مفعولة والثانية  
 ساكنة بوزن أفعل وفي القاموس وكش ألبان وبحرك واى وآلى ونجدة ألبانة  
 وألبا وكذا الرجل والمرأة من رجال الى ونساء الى وألبانات والألبا وآلاء (قوله  
 المذكور تلك الصفة الخ) هو وان كان تعليلاً لكنه في قوة الاشتراط كما يقول شرط  
 الجواز كونه الخ فحين الخ اهـ شيخنا (قوله لا لا يتبس بالقاعل) وهذا الالتباس  
 لا يضر لكن دفعه بذلك أولى ويكفي في هذا في تخصيص الجواز فلا يأتى ما باتى

في الشرح عن الفارسي اه شيخنا (قوله سبب الأولى) سببي (قوله فكيف يضم  
 في صفة سببيه صفة نفسه هكذا في بعض النسخ ومعتاد انه يصح من غير قبح على  
 ما تقدم أن يعتبر في صفة سببيه اشتغالها على صفة نفسه بسبب الاستناد الى الضمير  
 وفي بعض النسخ فكيف يضم في صفة سببيه صفة نفسه والا فمما رجعني الملاحظة  
 والمعنى ما سبق والاولى أن يقول فكيف يضم في صفة سببيه ضمير نفسه (قوله  
 السبب) الاولى الديني (قوله كذا) أى في القصر (قوله كبد) أى في النقص  
 (قوله وأجيب بأنه قد يغتفر الخ) يقال عليه لم يقل هكذا فيما سبق في مررت  
 برجل حسن الوجه والفعل الا أن يقال انه لا يلزم من الاغتفار في تابع الاغتفار  
 في غيره فاعتذر في البدل ولم يغتفر في العطف وفي الحقيقة مرجع ذلك السماع اه  
 شيخنا (قوله لانه الذي يشتهر بانفاعل) أى والمنصوب هنا فاعل في المعنى والاستنباه  
 في نحو اكنز يد السفر وأظهر من تعاليله أن يقال ان عملها في المنصوب بطريق  
 التحمل على اسم الفاعل انما هو العمل في المفعول لا في غيره من المرفوعات وبقيصة  
 المنصوبات لكن لما كانت لازمة كان منصوبها ليس مفعولا به حقيقة بل تشبها  
 (قوله المنصوب على التوسيع) نائب فاعل يسمى (قوله يسقط منها مائة وأربعة  
 وأربعون وجهه ذلك أن تضرب صور الضمير الثلاثة التي زادها المحشي في صور  
 الصفة الثمان فيحصل أربع وعشرون ثم الاربع والعشرون في كونها مرفوعة  
 أو منصوبة أو مجرورة فيحصل اثنتان وسبعون ثم اثنتان والسبعون في اثنتين  
 وهما كونه جمع تصحيح لمؤنث أولئك كراو جمع تكسير لمؤنث أولئك كراو لا تقسم  
 الضمير الى مكسر ومهمل فتراجع صور الجمع الاربع الى اثنتين فيحصل مائة وأربع  
 وأربعون فهي الساقطة وبهذا تعلم أن قول بعض الناس هنا يسقط جميع التصحيح  
 والتكسير من كل من المذكر والمؤنث ساقط لانه يقتضي أن الساقط أكثر (قوله  
 لا يصحون مجموعا جمع سلامة الخ) أى بل يقال مجموع بمعنى دال على الجماعة  
 فآل أمره الى انه يقال مفرد أو مؤنث أو دال على جميع امامد كراو مؤنث فآل أمر  
 الثمان المضروب فيها آخرها بالنظر الى الضمير الى ستة وافية (قوله فالباقى أربعة  
 عشر ألفا الخ) عند التأمل تريد العور على ذلك كثير او ذلك لان أنواع السببي  
 الاثني عشر منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها  
 مرجع الضمير اما بال أولا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتسكون

أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة بأل  
 أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميراً أما رجعه بأل أو لا ستة فالمهمة  
 مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثني والتمسين الحاصلة من ضرب ثمانية  
 الصفة أعني كونها مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلاسة أو تنكيس برصد كرة  
 أو مؤنثة في ثمانية المعمول بأربعة وستين في أحوال اعراب الصفة الثلاثة بمائة  
 واثنين وتسعين فيحصل احدى وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانون قاله  
 بعض الافاضل (قوله لان الصفة حينئذ الخ) هذا لا يظهر الا في الاقل نعم يظهر  
 في الثاني أيضاً ان أراد كونه مضافة لضاف الضمير ما فيه أل ولو بواسطة لا يقال  
 المراد اضافته للملابس الضمير فيظهر في جميع الصور لانه قول لو أراد بذلك صدق  
 بغير الاربع على انه لو سلم ظهور التعليل في الجميع ورد عليه انه يخالف لما مر  
 في الاضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذی أل أكثر من اسم واحد  
 حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير المحلى بهما في نحو الرجل  
 الحسن وجه أبيه أولى بذلك وكذا ما بعده فحينئذ لا يتم التقييد الا في الصورة الاولى  
 تأمل (قوله قوى القلب ذكيد) لكن المراد بالقوى الذكي فقط على الخبر يد  
 يدل ذلك القلب (قوله أي لما فيه من اجراء الخ) أي من لزوم اجراء بخلاف  
 ما لو كان المعمول منكراً فانه لا يلزم فيه هذا الاجراء (قوله وقد اعترض الشارح  
 الخ) أي بذلك لتأكيد الفرق (قوله أي سواء كان تعريفاً بأل) أي أو بغير ذلك  
 كما في الموصول (قوله على جواب الشرط) هو قوله يملك في البيت قبله وهو

فان يملك أبو قابوس يملك \* ربيع الناس والبلد الحرام  
 (قوله وهو النعمان) أي المعبر عنه في البيت السابق بأبي قابوس (قوله بطرف  
 عيش) روى البيت بالعين المهمة المفتوحة ثم الشين المججمة وبالعين المكسورة  
 والسين المهملةين بمعنى الابل ومعنى البيت ماله المحشى على كل حال (قوله والنصب  
 حالا) فيه نظر لان صاحبها مكسرة وهو المضاف اليه من غير متوقف نعم هو جائز  
 على قلة على حد مررت بما قد عده رجل قد بر (قوله وهي عظيمة السنام) لكن  
 المراد هنا العظيمة فقط على الخبر يدل ذلك الذي المراد بها السنام (قوله  
 أي شديد تاحرة الاعالي) تقدم له في باب اعمال اسم الفاعل في قول الشاعر  
 \* ترفق في الايدي كبت عصيرها \* تفسير الكبت بالذي يخاط حرته سواد وهو  
 ما في المصباح حيث قال والكميت من الخيل بين الاسود والاحمر الا أن يكون

خاصا بالاسميت من الخليل كما يشعر به التقييد (قوله ولا يظهر الجمع بينهما)  
 في ذهني جمع شواحي الحديث بأن احدى العينين مطموسة والاخرى بارزة كالعنبية  
 وكل يقال له عور او يقال لا مانع من كونه بأحدهما الا انه تارة يكون في اليمنى وتارة  
 في اليسرى اه شجنتنا (قوله أو تقع حوافر رجله الخ) المناسب تأنيث الضميرين  
 أى وهذا وجه مبدع في الخليل والممدوح منها ما نتجنا وزحوا فر رجله موقع  
 يديه (قوله فلا اشكال) أى في اعراب سمين فانه حينئذ بالجر نعت اقرب ومتفق مع  
 قرون في الحركة التي هي السكسة لان قرون في هذه الحالة مجرور راعطفة على  
 خطل المعطوف بلا التنافية على لاحق المجرور (قوله اذا ما تابسا) اعمل المعنى  
 الخاطو ابزلا بالركوب (قوله الظاهر ان هذا ليس الخ) الانسب بما استظهره  
 يقرأ جعل الآتي في كلامه بالبناء للفاعل وكذا وصل (قول الشارح وفي الرابع  
 السببي وفي الخامس الصفة) اعله لم يعكس بأن يجعل الصفة في الرابع والسببي  
 في الخامس ليتصل السببي بأحكامه من الجر والنصب والرفع (قوله والجار والمجرور  
 حال من تمتع) فيه ان تمتع في الشارح مراد لفظه فيصير المعنى مقابله لفظ تمتع  
 حال كون ذلك اللفظ من أحكام السببي وهو غير صحيح الا أن يفهم من مضاف أى من  
 دوالها يصح رجوع ضمير منها للعمولات السببية والجار والمجرور حال من ما  
 أو من ضميره تدبر (قوله توطئة لما بعده) وهو قوله فانظر الخ (قوله وفيه ان ما ذكر  
 صيغة تفضيل) قال بعضهم اذا أريد بصيغة التفضيل الدوام والاستمرار كانت صيغة  
 مشبهة (قوله بفتح الفاء) أى وبالراء والشين المعجمة طائر يطير جهة السراج  
 فيؤذيه يحرق نفسه لطيشه والمراد بالحكم العقل (قول الشارح فكأب دونه كأب)  
 لعل المراد بأحد الكابين المطلوب منه وبالأخر الكاب المانع للضمقان (قوله واذا نه  
 تعالى) فيه كالأول الخلاق ما على العالم (قوله باق على حقيقة) وكونه منقولا الى  
 انشاء التمجيد كما سيأتي عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ما ذكر من الواجهة  
 الثلاثة بيان لما حق التركيب ان يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى  
 كما قالوا في أصل قال قول أى ما حق التركيب ان يكون علمية وان لم ينطق به  
 فاستعمله في التمجيد حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيرها قاله بعض الافاضل  
 (قوله مجاز في الاخبار) أى لانه يلزم عرفا من الاخبار بتجعله عظيما الاخبار  
 بانه في غاية العظمة فالمجاز مرسل علاقته للزوم والقرينة الاستحالة (قوله ولا

مطلب  
 التمجيد

يجوز) أى التعجب كلام مستأنف (قوله فاندفع اهـ تراض البعض) أى بار الأولى  
أمر أو وصف يدل فعل لانه يقتضى انه لا بد ان يكون له فيه اعتبار فلا يشمل نحو  
ما أحسن زيدا اهـ لكن المشهور ان المراد لا يدفع الايراد فالحق مع الحنفى اهـ شيخنا  
وقد يقال محل كون المراد لا يدفع الايراد ما لم تقم عليه قرينة والقرينة شهرة  
ما أحسن زيدا فى التعجب نعم يقال ان ما ذكر لا يدفع الا وهو يقال ما أحسن زيد  
الحنفى (قوله المرفل) الترفيل زيادة سبب خفيف على جزء آخره ويتجمع مع والجزء  
هنا متفاعلين وبتدء المجموع عان فيصير بالزيادة متفاعلا عان تن فينقل الى متفاعلا تن  
تقلب الثون آخر الجزء ألفا والترفيل خاص بمتفاعلا عان الواقع فى ضرب مجزؤ  
الساكن (قوله والمصنف البقية) أى فى قوله وفعل هذا الباب لن يقدم ما معموله الخ  
(قوله من هؤلاء سكن) تصغير هؤلاء اسم اشارة شدوذا وكن خطاب للوث (قوله  
كما فى زيد عندك) فعنده هو الخبر لا متعلق الطرف والنائب لهذا الخبر المتخالف فى  
المعنى (قوله وبهذا ظهرت الخ) أى يلزوم الرفع على قول البصريين والنصب على  
قول الفراء عند حذف الباء مع غير ان وان ظهرت أى انضحت فلا ينافى ان الثمرة  
حاصلة عند وجود الباء أيضا بكون موضع مجرور رها رفاعا بالفاء على قول  
البصريين ونصبا بالفاء على قول الفراء الا انها خفية فاندفع ما يقال ان ظهور  
ثمرة الخلاف ليس محصورا فيما ذكر كما يقتضيه تقديم العمول (قوله تمثيل لقوله  
بأفعل انطق الخ) أى لا لقوله وتلوا فاعل انصب فقط كما هو ظاهر (قوله لعدم الدلائل  
عند الحذف) منه يعلم الاستغناء عن الشرط بالنسبة لهذا بقول المصنف ان كان  
عند الحذف معناه بضع (قوله وفى تعبيره) أى سم (قوله على الحدث والزمان) أى  
مجموعهما أى لانه اذا لم يدل على الزمان فلا حاجة الى تحويل الصيغة لصيغة أخرى  
اذا التحويل انما هو لفادة اختلاف الزمان اهـ شيخنا (قوله لكلا الامرين) أى  
الخر وج عن طريقه الافعال بالتجرد عن الزمان والاستغناء عن تصرفه بتصرف  
غيره معهما الى أشد أو أشد كقولك ما أشد ما يحسن زيد بدل ما أحسنه اهـ شيخنا  
أو يقال المراد بالغير محجب فانه يقال محجب يعجب عجباً كما قاله بعضهم على وجه الترجيح  
أى فتقول يعجبني حسن زيد ولا يخفى ان الأولى ما قاله شيخنا لان المقصود التعجب  
فى الحال من حسن ثبت فى الماضي أو فى الحال أو فى الاستقبال وهذا يحصل  
بتصرف حسن معهما الى أشد أو أشد فيستغنى بذلك عن تصرف فعل التعجب

(قوله أي من التعجب) أي الذي هو أمر ثابت فالادل عليه ما ثبت على طريقة اه  
 شيخنا (قول الشارح فالاول الخ) أي فالفعل الاول من فعلي التعجب نظير تبارك  
 وعسى في الماضي أي في لزوم صيغة الماضي ونظيره يقال فيما بعد وقوله تضمنه ما  
 معنى الحرف أي والحرف لا يتصرف فيه فكذلك ما تضمن معنى فذلك التضمن  
 اقتضى الجمود في الفعل كما اقتضى البناء في الاسم (قوله من قيد الاحتراز) مفرد  
 مضاف يعم جميع القيود أي المحذوطين من سوق المصنف القيود للاحتراز عن  
 مقابله بواسطة الاقتصار في مقام البيان (قوله مبني من أفعل الذي همزة الخ) أي  
 فلم يفت بحذف حرفه معنى ككافان بحذف نحو ألف ضارب اه شيخنا (قوله فلان  
 الهمزة) أي همزة أعطى وأولى قبل التعجب للنقل فيلزم إذا تعجبت ان يحذف  
 حرف يفوت بحذفه معنى كالف ضارب وما معها اه شيخنا (قوله فان الاصل عطى  
 زيد الدرهم) فزيدت الهمزة لتصير الفاعل مفعولاً فصار أعطى عمر وزيد  
 الدرهم ثم ينفي منه فعل التعجب ومعلوم ان همزة فعل التعجب للنقل فيلاحظ  
 سقوط الهمزة الاولى والانيان همزة أخرى لتصير الفاعل وهو عمر ومفعولاً  
 ويحذف زيد لان التعدي اليه كان بواسطة الهمزة الاولى فيقال ما أعطاه للدرهم  
 أي ما أكثر ما أعطاه عمر وللدرهم وكذا يقال في المثال الثاني فاندفع ما قبل الظاهر  
 انه ليس مراد المتكلم بالمتكلمين في الشرح معنى التناول بل اعطاه وغيره وبلاؤه  
 غيره فهذا الذي قال فيه انه الاصل تركيب آخر بمعنى آخر (قوله مصوغ من ملأ  
 الثلاثي) أي لانه وصف المسالي فهو في الاصل متعد لواحد وعدى همزة أفعل  
 للثاني بخلافه من امتلا فاه وصف المملوء كالتقريب (قوله وهي الصواب) لان الاملاً  
 حينئذ أخذ من امتلا الذي هو وصف القرية وهو لازم فيتعدي بالهمزة الى  
 واحد تأمل (قوله بمعنى ما أحقه) يقال ما أحقه بكذا أي ما أحقه به أو أشد  
 استحقاقه وليس معنى ما أحقه ما ثبته من حق ثبت لانه لا يظهر الا اذا كان الضمير  
 في ما اعساه راجعاً نحو الكرم لا يجوز بدله يقال حق الكرم لزيد أي ثبت  
 لاحق زيد الكرم اذ مفعول فعل التعجب أصله انفعال والمتبادر انه راجع  
 لنحو زيد تأمل (قوله وغلطه الدماميني) في التغايط نظر فاه استند في كون ما اعساه  
 وأعساه ليس من عسى المذكورة لتفسير المصنف بما أحقه وأحقق به وهذا  
 لا يستدعي المغاربة فان عسى التي للترجي تفيد الحقية اذ لا يرجي لشخص الا ما هو

حقه فكان معنى أرجو له كذا هو يستحقه فعني ما أعساه ما أحقه وأعس به أحق  
 به وعلى فرض المغايرة فلا دليل على تصرف عسي بمعنى حق تصرفا كما هو المراد  
 اذ لم يسمع عسي بمعنى يحق على ما ينبادر من اقتضائه في القاموس على بعض  
 التصاريف كقوله هو عسي به وعس أي خليفاه شيخنا (قوله لا تلبسه بالثبت)  
 قد يقال هذا لا يظهر في الملازم للذي نحو ما عالج الان يقال له يلبس بها عني  
 مال المستعمل في الاثبات أو يقال ان الالتباس في بعض الصور وطرد الباب  
 في الباني ويفرق بينه وبين المصوغ من المبني للفعول عند أن اللبس يورد  
 السماع مثال لا هنا (قوله قليلة جدا) أي فلا تفتح في هذا الاصل (قول الشارح  
 مستوفى للشروط) صفة افعل الجبر وروقه في غيره أي غير التعجب وقوله أي نحو  
 الخ مثال لذلك الغير وقوله من ذلك أي عما يعني فعل من فعل في التعجب وقوله  
 شدي قام تحت افعول وحاس قيل احتز به عن فعل بمعنى ايس وجلس بمعنى تمكن  
 ومن الاول قوله الفقهاء فعدت المرأة عن الحيض أي ايسته وفي القاموس  
 وقد قام ضد والرخنة جئت أي لزمت مكانها أو وقعت على صدرها أو تلبدت  
 بالارض والتخلة حملت سنة ولم تحمل أخرى وبقره أطاقه وللحرب هيأها افرانها  
 والغسيلة صارها جندع (قوله وعندى فيه نظرا) يقال عليه لاهبة بالخارج عن  
 مفهوم الفعل وهو طول الزمن اه شيخنا لا يرى انه لم ينظر لحصول التفاضل في  
 مات وفي باعتبار الاسباب (قوله فلما امر) أي من أن فعل بالفتح أو بالسكون لازما  
 لا يظهر فيه النحو بل التحصيل الزوم لانه لازم ومن ان طريق الزوم لا ينحصر  
 في النحو بل يكون بالنزول (قوله ولان فعل بالفتح الخ) ان كان المراد خصوص  
 فعل اللازم مقتوحا أو مكسورا ورد عليه ان هذا التعليل هو عين التعليل الاول  
 المندرج تحت قوله فلما امر وان كان مراده ما يشمل المتعدي واللازم ورد عليه ان  
 قبول المتعدي اهمزة النقل وان كان صحيحا الا انه لا يرد على المشترب لان مقصوده  
 ان قبول همزة النقل التي لا يكون الفعل معها متعديا الا لواحد لان فعل التعجب  
 لا ينصب الا واحدا لا يكون الا لفعل اللازم بحيث يكون لا مفعول له أصلا لا قبلها  
 وقد يقال تختار الشق الثاني ومقصوده ان قبول همزة النقل عام لللازم والمتعدي  
 غاية الامر انه في المتعدي يحرك ما تعدى اليه أو لا يحرف الجر نحو ما ضرب زيد  
 اعمر وكما سيأتي قبيل الخاتمة ويشير اليه ما ذكره بعد عن الدماميني (قوله لازم)

في مثل الخ) أي فية عين الرد فمع هذا لزوم اه شيخنا (قوله نقص مفعول) أي  
مع ان الهمزة بقتضية لزيادة مفعول على المفعولين اذ لم يتبر الرد فعمل بالضم وهذا  
لا يصح نقوله ولأن نقول المفعول الثاني قد راح لا يرفع لانه بناء على ان محل  
الاشكال لزوم مجرد نقص المفعول الثاني والثافع انما هو الجواب الثاني  
المذكور بقوله أو ان ما علم زيدا الخ اه شيخنا (قوله فلم يجز ما أشد مع البرق) الاولى  
فلم يجز ما لمع البرق اذ رجائوه هم ان جواز ذلك للتوصل بأشدد في فاقد الشرط  
(قوله فلا يعلم الخ) تعليل لقوله وهو اشتد الحماسي وليس مقصوده انه لو علم ورود  
أشد الرباعي فيما لم يعد الا خدمته لكان الا خدمته قياسا اه شيخنا وقد يقال  
لا مانع من قصده ذلك ويكون جاريا على أحد القوانين المتقدمين في جواز البناء  
من غير الثلاثي اذا كان على وزن افعال كما تقدم في الشرح (قوله في أشدد  
استخراجا) المناسب ما أشدد استخراجا لان الكلام في صيغة التجحج لا في افعال  
التفضيل (قوله ثم رأيت بخط الخ) فيه الجواب عن الاشكال على انه لو لم يرد  
شدد لكان لكان نقول شروط القياسية بالنسبة لغيرهما اماهما فليكثرهما  
في اسان العرب بطردان ويتوصل بهما اه شيخنا (قوله اعترضه سم الخ) عبارته  
هلا جاز المصدر الصريح الذي هو العزم أو الانتفاء اه قال السيد الحنفى بعد  
نقله تلك العبارة أنت خير بان هذا ليس مصدر العدم فكان الاولى ان يقول  
هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء اه وبذلك تعلم ما في صديع  
المحتش (قوله ويظهر ان يصح الخ) أي في الشرح من القسم الاول فيتم دفع  
اعتراض شيخ الاسلام هذا مراده اه شيخنا (قوله بعد أشدد) صوابه أو أشدد  
ايصح ما بعده اه شيخنا (قوله وفيه أيضا حق كسكرم) عبارته حتى كسكرم وغنم  
حقا الخ فيصح ضم الميم وكسرها فقد قصر المحشى في النقل عنه (قوله للمسنرخي) أي  
المتراخي الذي لا يسادر بقاء أموره اه شيخنا (قوله فعلية) أي على ما ذكره  
صاحب بقاء الخلوم (قوله يتهذر النطق الخ) أي لانه اذا قلت هي من فعل  
بفتح العين وافق هر ج دون حق بوجهيه لانه مضموم العين أو مكسورهما وان قلت  
هي من فعل بضم العين وافق الثاني دون الاول وان قلته بكسر العين وافق الثاني  
بناء على الكسر وان لم يذكر المحشى دون الاول ولم يوافق واحدا منهما بناء على  
اقتصاره على الضم في الثاني وأما عي فهو موافق له على كل حال لانه مثلث ويحتاج



بأنه تنطق به بأى حركة ويكون المقصود السادة بقطع النظر عن حركة العين المنطوق  
 بها كما تقدم نظير ذلك (قوله يقال جدر) أى كسكرم كافى القاموس (قوله وان  
 خالفه كلام الدمامينى الخ) الظاهر مع المخالف لان هذا الباب أضيق لجر يانه مجرى  
 المثل اه شيخنا (قوله تعين الفصل) أى بسبب عود الضمير الى الجرو واذلوا آخر  
 اعداد على متأخر لفظا ورتبة وبعد ذلك قد يقال التعيين مقابل للجر ازان لا مقابل  
 الاختلاف انما المقابل له الاتفاق فلا مانع من أن يكون هذا التعيين مختما لفا فيه  
 فبعضهم يقول يفصل به لتعيينه بسبب رجوع الضمير الى الجرو ورو بعضهم يقول  
 لا يفصل به وينقل التركيب آخر حتى لا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة  
 كقولك ما أحسن ان يصدق الرجل لا يقال المراد تعين الفصل اتفاقا بدليل وروده  
 فى البيت الذى فيه الفصل بنى الباب لانا نقول لمانع الفصل ان يقول بأنه ضرورة  
 كما ان لمانع الفصل فيما اذا لم يعد الضمير ان يقول بأنه ضرورة فى قوله وأحرادا  
 حالت بأن أتحولا اه شيخنا وكل هذا اذا كان تقييد محمل الخلاف بما ذكر  
 مستفهما من التعمير بالتعين عند عود الضمير الى الجرو وأما اذا كان هذا التقييد  
 مصرحاً به فى كلامهم كان المراد التعيين الاتفاقى قطعاً تأمل (قول الشارح بالى ان كان  
 فاعلا الخ) يفيد ان زيداً فى ما أحب زيداً الى عمرو مفعول به وعمره هو الفاعل فسيرد  
 عليه ان المفعول به الذى تعدى اليه الفعل بالهمزة لا بد أن يكون فاعلاً فى الاصل  
 صار بالهمزة مفعولاً فان جعلت الاصل حبيب زيداً ابناً للجهول وكان المدار على  
 تصدير المرفوع منصوباً بالهمزة ورد عليه ان فعل التعجب لا يبنى من الجهول الا ان  
 يقال انه جار على القول بالجواز عند أمن اللبس كما هنا أو يقال الممنوع انما هو  
 بناؤه منه قياساً لاسماء تأمل (قوله نعم زيد بكذا) أى من باب فروح وفى التصريح  
 نعم الرجل اذا أهاب نعمته وبش الرجل اذا أصاب بثوسا اه فلم يذ كر افظ بكذا  
 (قوله أيضاً) هو مقدم من تأخير (قوله ولعلمهم بروونه بالجرا الخ) فيه انه لو كان كذلك  
 لما صح تأويل غيرهم بأنه على حذف موصوف وصفته واقامة المفعول مقامه انما  
 يظهر ذلك عند الرفع فهم يقولون نعم وبش اسمان وما بعدهما مقطوع وغيرهم  
 يقول فعلا ن وما بعدهما فاعل بهما والجارد اخل على محذوف كما فى بنام صاحبه اه  
 شيخنا الا ان يقال ان البصريين يغلطون الكوفيين فى رواية الجرو ويقولون الرواية  
 بالرفع على التأويل الذى قالوه (قوله وما بعدهما خبر) أى الذى هو المخصوص

مطلب  
 نعم وبش

وليس المراد به ما كان فاعلا لانه تقدم انه بدل أو عطف بيان ويصح أن يكون مقابلا  
للمفعول عن البسيط فيراد بما بعدهما ما كان فاعلا ويعرب المخصوص عنده خبر  
المحذوف (قوله وفيه انه لا حاجة إلخ) لكن يلزم عليه حينئذ حذف الموصوف بالجملة  
مع كونه ليس ببعض اسم مجرور بمن أو في (قوله انه نزل نعم إلخ) أي فليست نعم فيه  
لانشاء المدح كما هو موضوع الكلام فلا ترد علينا اسميت المتعينة في هذا الترتيب  
اه شيخنا (قوله وأشافها اطير) لا مانع من جعله بدلا أو عطف بيان لنعم  
تأمل (قوله أي والانشاء من معاني الحروف) جعل محط السببية دلالة ما على  
الانشاء وهو صحيح ولك أن تقول محط السببية اللزوم أي والمناسب له لزوم اللفظ  
حالة واحدة كإلزام المعنى ذلك أو تقول إذا كانا ملازمين للانشاء فلا دلالة لهما على  
الزمن فلم يختلف الصيغ لان اختلافها انما هو لاختلافه (قوله فاما تشي المدح أو  
الذم) أي بدلولهما هو انشاء المدح أو الذم والجودة أو الرداءة مدح أو ذم موم  
اه شيخنا (قوله بخلاف مثل مدحته وذمته) لانه لم يوضع للانشاء لان القصد منه  
الاعلام بمدح أو ذم موجود في الزمن الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام إياه اه  
عبد الحكيم (قوله وفيه نظر اذهنا إلخ) فيه ان مدلول نعم الرجل زيد هو المدح  
الحاصل بالنطق بهذه الصيغة ويلزم هذا المدلول ثبوت الجودة خارجا والتصديق  
والتكذيب انما يقعان على هذا اللازم لا على المدلول ومدلول زيد أفضل من  
عمر وثبوت الافضلية له في الخارج والتصديق والتكذيب انما يقعان على  
المدلول لا على غيره كالأخباريه فالنظور اليه في الانشاء والخبر هو نفس المدلول وهو  
محمّل للصدق والكذب بالنسبة لثاني لا بالنسبة لالأول وهذا واضح فطاش النظر  
وحصل الفرق بين الانشاء والخبر اه شيخنا (قوله نعم زيد عالما) المناسب نعم  
الرجل عالما (قوله لجوع الضمير إلى نعم وبش إلخ) قد يقال هو راجع لهما  
بقطع النظر عن الهيئة بقرينة وكسرها (قوله لما يلزم عليه من الفصل إلخ) سبأني  
في باب النعت للمحشى نقلا عن الجمع انه يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير  
أجنبي محض ومثل ذلك بامورهما الفصل بالمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو  
أفي الله شك فاطر السموات والارض والظاهر ان مثله ما اذا كان الخبر هو  
الموصوف كما هنا فالفصل بالمبتدأ هنا جائز لانه ليس أجنبيا محضا ولذلك كان اعراب  
الفارسي أولى كما قاله المحشى لامتعيينا (قوله في تمام البيب) هو قول زهير

حسام مفرد من جمائل الحسام السيف ومفرد أى مجرد والجمائل جمع جمالة  
 السيف بالكسر (قوله وفي بعض النسخ شهاها) هو ما فى العيني وفسره بنار الحرب  
 وفسره بعض بالصلاح الذى يطلع فى الحرب (قوله والعلم) أى والمضاف الى العلم  
 أيضا (قوله بجامع ارادة الجنس فى كل) هذا ان اريد بالموصول الجنس (قوله حتى  
 تقر بعينه) هو الاظهر فقط والا فيصح انها مليلية (قوله ووجهه ان المراد  
 بدخوله الخ) والمجاز اما مرسل من الملاقى العام على الخاص لان المعروف بال  
 الاستغراقية عام وقد اريد به فرد معين وادعى انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق  
 فى غيره من الكمالات أو بالاستعارة بأن يشبهه بديج جميع الافراد بجمع الاحاطة  
 فى كل (قوله سر بجا) أى تخوف بعضى فرعون الرسول وقوله أو كناية كفى وليس  
 الذى ذكر كانه قد كنى عنه بما فى بطنى محررا وقوله أو فى العلم كفى اذ هما فى الغمار  
 (قوله وانظر آل حينئذ الخ) قديقال هى من العهد الخارجى العلمى لحصول العلم  
 ولودعاء (قوله الجنس الجمع التى) صوابه حذف التى أو ابداله بالذى اه شيخنا  
 وقد يقال التأنى باعتبار كون الجنس حقيقة وماهية (قوله وهو لا يتأتى المثنى  
 والجمع) أى مجموع ما ذكر لا يتأتى الخ (قوله لا محذور فيه) الانسب فيها (قوله  
 على ان المراد به الشخص) أى العهد ودخارجا وان لم يكن شخصا واحدا بل جماعة  
 كالعشر الذى هو المخصوص فى المثال وكذا يقال فيما يأتى (قوله الصخب) بالاصداد  
 المهملة والخاء المعجمة المفتوحة وهروشة الصوت وفعله صخب كفرح والوصف  
 صخاب بتشديد الخاء وصخب بكسر ها وصخب وصخبان بالفتح من الصرف كما  
 فى القاموس (قوله لكل شمس يوم) الاولى شمس كل يوم (قوله وتقدم جواب آخر)  
 وهو انه على نية آل الجنسية (قوله وفيه نظر الخ) لاقرأ أن يرد الوجه الاول أيضا  
 بأن المانع من الاتصال فيه تأخير التمييز الا أن يقال مراعاة الاتصال مقدمة  
 يصح حمل معها الفع (قوله منهم الا خطل) أى الذى هما جريه هذا البيت (قوله  
 وعبارة القاموس الخ) يحتمل ان هذا تأييد للعيني فى قوله والمراد الخ كآله قال  
 هذه الارادة صحيحة لان فى القاموس الخ واحد المعنيين تصح ارادته ويحتمل ان  
 اعترض عليه فى قوله والمراد بان هذا معنى ثان لا مجرد مراد كما يمكن برده عليه على  
 هذا ان صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقى والمجازى وان كان الظاهر المتبادر  
 أنها حقيقة اه شيخنا (قوله بحشية) بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة

وتشمل هذه الأقسام (قوله وليس بصواب) يمكن فهمه بأن النثر حال من من على أنها  
اسم بمعنى بعض نائب فاعل أى حكمى بعض كلامهم حال كونه من النثر أو نائب  
الفاعل نعم القابل تقديره الجار والمجرور الأول حال منه وكذا الثانى (قوله ليس  
بما نحن فيه) أى لأن التميز يكون عن غيره فى المعنى لا بما ينشأ (قوله فى كل ما أفاد  
معنى زائدا) أى بنسبه أو بتابعه وفى الاقتضاء بالنسبة للصورة الثمانية نظرا لأن  
كلامهم فيها أنما دم معنى زائدا بنفسه ولذلك قال المحشى وهو فاسد الخ (قوله وهو  
فاسد الخ) إذا كان التفتى ملحوظا فى فتى لا على أنه معناه بل على أنه ملحوظ بواسطة  
المقام فيكون كالوصف سواء بسواء إذا افرق بين إفادة المعنى بالوصف وإفادته بذاته  
بواسطة المقام لا يجدى كان الزام الحفظنى اسم صحيحا أما إذا كان التفتى مدلول لفظ  
الفتى بالوضع فلا وانظرا لاول اه شيخنا لكن فى المقاموس القناء كسماء  
الشباب والفتى الشاب والسخى الكريم وفيه أيضا والفتوة الكريم وقد تفتى  
وتفانى وقتوتهم غلبتهم فيها وهو رعا يؤيدان الظاهر الثانى لا الاول وان كان  
صاحب المقاموس لا يفرق الخ (قوله شرط فاعل نعم) هو كونه محلى بأل الى آخر ما تقدم  
(قول الشارح حتى يقال نعم الفعل فعلك) أى الى أن يقال نعم الفعل فعلك فيحسن  
لوجود الشرط حينئذ (قوله لأنه ذكر جنسه) أى بناء على أن أل الجنس (قوله من  
مخالفة الأصل) أى الموجودة فى الوجهين الآخرين وهو حذف أحد الجزئين الذى  
هو أشد من التقدير فالمراد مخالفة مخصوصة وبه يدفع الإيراد (قوله وخلص الخبر  
المذكور من عائد) فيه نظر لما تقدم من أن الرابط العموم أو إعادة المبتدأ بعينه  
(قوله ودفع الظاهر موقع الضمير) هو الحكمة انتصته كالتفخيم فلذا لم يجوزوا  
فيها ما لم يفاعل (قوله وبأن الإيهام الخ) عطف على بأنه ليس الخ (قوله تحققت) أى  
أما آخر التفسير عن الإيهام ظاهرا وباطنا (قوله تقديرى) أى اعتبارى أما آخر التفسير  
عن الإيهام باعتبار الظاهر فقط والافه فى الحقيقة مقدمة ولو قال ظاهرى بدل  
تقديرى إسن كان أوضح (قوله كتابه مجرور رب) أى على القول بالزوم وإن تقدم أن  
الراجح خلافه (قوله وكلام البعض فى هذه القولة الخ) اعلم أن قول المتن وإن تقدم  
مشعر به كفى يحتمل كفى عن ذكره ويحتمل كفى عن تأخيره فقط فيكون المخصوص  
هو المقدم ويحتمل كفى عن تأخيره وحده أو مع الذى ذكر فيكون المخصوص هو المقدم  
تارة وغيره تارة وذلك أنه ذكر سابقا أنه يذكره مع الذى ذكره يؤخر فإن كان المعنى

كفي عن ذكره كان المشعر غير مخصوص فلا يلاحظ فيه فرق بين صالح وغيره وان كان  
 المعنى كفي عن تأخير نقطه كان هو مخصوصا فلا بد أن يكون صالحا وان كان المعنى كفي  
 عن التأخير سواء كفي عن الذكرا أو لا يلاحظ فيه التفصيل بين الصالح وغيره فالصالح  
 مفعول عن التأخير فقط وغيره مفعول عن الذكر والتأخير وهذا هو مراد الحنفى  
 بقوله قوله وان يقدم مشعره أى لفظ يشعر من حيث هو تام بالمخصوص وليس هو  
 لمخصوص حقيقة كفى عن ذكره وهو مبتدأ على ان المخصوص لا يجوز ان يتقدم  
 أبدا وهو ظاهر عبارته فى الكفاية وهو ذاهوا الظاهر ويمكن أن يكون المراد وان  
 يقدم لفظ يشعر بالمعنى الذى هو المخصوص حقيقة أى أولفظ دال عليه سواء كان  
 على وجه يكون هو المخصوص بالمدح بعينه لو أخر كفى فى مثال الناطم أولا نحو انا  
 وجدناه صابرا نعم العبد وعلى هذا فيمكن جعل العلم فى المثال خبر مبتدأ محذوف  
 أو مفعول فعل محذوف أى الزم العلم فيكون من تقديم المشعر لامن تقديم نفس  
 المخصوص والمقتضى المدح والمقتضى المنبع اه فقله أى لفظ يشعر الى قوله وهذا  
 هو الظاهر بيان لاحتمال الكفاية عن الذكر وقوله ويمكن أن يكون المراد الى  
 قوله حقيقة بيان لاحتمال الكفاية عن التأخير فقط وقوله وأولفظ دال عليه الخ  
 بيان لاحتمال الكفاية عن التأخير وحده أو مع الذكرا على الاحتمال الاول  
 لا تفصيل وعلى الثاني لا بد من الصلاحية وعلى الثالث يفصل بين الصالح وغيره  
 فيمكن أن يجعل المثال من باب المشعر وان يجعل من باب المخصوص المقدم تدبر  
 وافهم وكتب على قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا مانه انما يظهر هذا على القول  
 بأنه نفس المخصوص قدم من تأخير ما على القول بكونه مشعرا فلا يتعين كونه  
 مبتدأ كما تقدم اه أى بل يجوز كونه خبر محذوف أو مفعول محذوف ووجه تعين  
 ابتدائية على كونه مخصوصا ان الخاص حيث تقدم لا تسوغ خبريته اذ لا تغير  
 فيه حيث لا بد من ان يسم تقدمه مع كونه من جملة أخرى وكذلك ابتداءه لمحذوف  
 فتعينت ابتدائية للجملة واما ان كان مشعرا فلا حرج فيه فقد ظهر للثان الحق مع  
 الاستاذ الحنفى وان عبارة الشارح فى الاعراض لا تناسب تنبيهه الا أن يكون  
 حلها على ما فى التسهيل وقصد بالتنبيه بيان ان العبارة توهم خلاف الحل  
 وليست فى محلها من حيث الايهام اه شخصنا لكن فى توجيه التعيين بما ذكره ضعف كما  
 لا يخفى (قوله تأخير قوله والجملة الخ) صواب العبارة ابدال تأخير بتقديم وعن يعلى

أو قلب العبارة اه شيخنا (قوله وظاهر التسهيل ان المتقدم الخ) لا يصح اذ كيف  
يكون مخصوصا مالا يصلح بل يردده قوله من التسهيل في القولة بعد قدينا كراخ  
تأمل اه شيخنا وفيه نظر (قوله مع مافيه) أي من أن هذا انما يظهر اذا كانت ال  
في الفاعل جنسية بخلاف ما اذا كانت مهادية فانه حينئذ مساو (قوله فيتناول الخ)  
أي بسبب هيئته الزيادة ولولاها ما تناول لان الضهير المستتر ليس له صورة في اللفظ  
حتى يجعل مبتدأ السكينة الاخبار بعد اعتبار المسوق اذ المفسر نكرة (قوله حب  
مع غير ذ) امامه ذافلا ثبت اه اجميع الاحكام ولذا سمي أي التكمال علمه بانخصوصها  
فهو في خارجة عما هنا (قوله غير ساء) أي ويحويها عما يفيد الذم أو المدح العام كزان  
وشان ورفع وخبت خلافا لما يوهمه كلامه (قول الشارح يقال اسجعت الشيء اذا  
أمكنت من الانتفاع به مطلقا) وعبارة القاموس واسجعت كثر خبثه والناس  
تركهم والامراء هم المطلق والمسجل المبذول المباح لكل أحد اه وكلام الشارح  
من الاخبار والمناسب لنا الاوسط لا الاخبار بالابتداء بل (قوله فلا ولي أن يقال الخ)  
فيه ان نحو زان وشان للذم العام فلا ينض هذا انكته للأفراد فالحسن  
ماسبب أي من أن فاعلهما لازم لاحكام فاعل بش (قوله الى التأويل) أي يجعل  
يا حرف تنبيه أولئذ دعاو المنادى محذوف (قوله وهذا لا ينافي الخ) وحينئذ يقول  
الشارح ليدل على الحضور أي زيادة على الحضور الحاصل من الفعل لزوما (قول  
الشارح التنبيه على امتناع تقديم المخصوص) أي سبب امتناعه على ما هو الظاهر  
(قوله انه يلزم علمه ما وجوب الخ) أي لان المخصوص لابد من ذكره حقيقة أو حكما  
بأن حذفه لدليل كما سيأتي في الشارح وليس شيء من التوابع كذلك لكن تقدم  
نقله من يس أن كونه تابعا لا يتقدح في اللزوم كتابع مجرور رب اه أي على القول  
به وان كان خلاف الرابع كما تقدم (قوله ويرد البديل اه لا يحل محل الاول) هذا مبني  
على ما يأتي عن الشاطبي من أن حب كفاعل نعم فلا يصح أن يقال حب زيد اما على  
ما يأتي عن الشارح وتقدم فلا يظهر هذا (قوله وفي رد البديل ما تقدم) من قول يس  
الذي تبعه المدابني والبعض انه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع المؤيد  
بقول صاحب الارشاد في قد يجوز في الاسم اذا رفع بدلا مالا يجوز فيه اذ اولي العامل  
غانم حملوا انك أنت قائم على البديل وان كان لا يجوز ان أنت اه ومن أن التعبير بقد  
فيه الجواب (قوله واه ذاعده الخ) الاظهر ان التعدي بذكر المتعدي منه معنى ابعاد

طالب  
الفضل

الضرر (قوله ان لو اكتفى بقوله تعجب الخ) فحينئذ يشمل ما قصد به التعجب مع المدح أو الذم أو التعجب وحده كما هو المراد (قوله ولك دفعه الخ) هذا لا يدفع الاولية التي ادعياها السيد الحنفى خصصا وازادة الصفة للموصوف سماعة (قوله فيه ما فيه) أى لانه يصير معنى العبارة انه لا بد من ان يقتضى في اللفظ أو بالتقدير الانصراف عن أفعل فيفيد الاكتفاء بأحدهما فحينئذ يدخل في ذلك خير وشر فيضيق استدراك الشارح بقوله الا ان الهمزة الخ ولك ان تقول ان هذا الابرار مبنى على ان قوله لفظا أو تفسيرا تعمم في النفي كما رأيت ولك ان تجعله تعمم ما في النفي واو في صدر النفي أو النفي في الاستعمال بمعنى الواو كما في ولا تطلع منهم انما أو كفو رافسאות عبارة المحشى (قوله لا فعل لهما) فيه نظر في القاموس خارج خير صار ذا خير وفيه أيضا الشر ويضم فقبض الخير جمع شرور وشر شرير وشر وفي المحشى عند قول المصنف خير مالك مانعه وخيرا فعل تفضيل حذف همزة تخفيفا لكثر استعمال كشر ويظهر لي انه من الخير مصدر خارج بخير أى تلبس بالخير أو من الخير بالكسر وهو الكرم والشرف (قوله أنسب بالثاني) قد يتوقف فيه (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان ملازما للبناء للامعول أو لم يكن ملازما لكن وجدت قرينة كما تقدم للمحشى (قوله هنا بحث الخ) هو مدفوع بأن كلام المصنف في أشد الذي هو وسيلة الى التفضيل في أصل الحديث كاستخراج والتفضيل في مدلوله في هذه الحالة ليس مجردا في أشد المقصود به التفضيل في مدلوله الذي هو الشدة والاستعمال الاول هو الغالب فيه والثاني نادر ولو قصد التفضيل في مدلوله احتيج قرينة ولم يكن هناك توصل الى التفضيل في الغير أصلا فطاش البحث اه شحنا (قوله توهم تساوى المنصوبين الخ) أى وتوهم تساوى أشد في المحلين في القعاية لاستدراك الشارح بهذين الامرين فاقصر المحشى ليس في محله لا يقال ملحظ المحشى ان محل الاستدراك قوله وينصب هنا الخ وما قبله مقدمة لا نافعول لوجه لذلك بل كل منهما مائة مصاد بنفسه كما لا يخفى (قوله وان لم توهمه عبارة المصنف) أى لانه لا يام فيها ذلك مع قوله في باب التمييز والفعال المعنى انصب بأفعلا فحينئذ ليس مراد الشارح الاه تراص على المصنف بان عبارته موهمة لذلك بل التنبيه على ان المخاطب قد توهم من الحالة على باب التعجب بقطع النظر عما تقدم في باب التمييز تساوى المنصوبين فدفع

توهمه بالاستدراك وهذا كله في التوهم الذي اقتصر عليه المحشي (قوله فيه ان  
هذا المثال الخ) هذا مما يؤيد ردنا بحث الماميني اه شيخنا (قوله وحينئذ  
لا ينهض الوجه الاول الخ) وقد يقال لا ينهض الوجه الثاني أيضا لان معنى قول  
سيبويه فضله على بعض ولم يعلم أى حتى يشمل المفضل لئلا يلزم تفضيل الشيء على  
نفسه وغيره فكل عظيم وكل شئ مراد منه ما عدا المفضل ولا شك ان ذلك بعض  
يشمله ويشمل الأفضل مفهوم العظيم أو الشئ وتعميه له بأفضل من زيد الذى قال  
فيه فضل على بعض ولم يعلم ايس بحاصراذ لا يقول بالتبعض في خصوص المثال بل  
في كل تركيب فيه من جارة للمفضل عليه اه شيخنا نعم ان كان المنقول عن سيبويه  
ان قوله بالتبعض انما هو في نحو مثاله الخاص لا في العام لم يتوجه عليه الوجه  
الثاني أصلا (قوله أى في جميع مواقع الخ) أفر المحشي ردنا لما نلظم من الرد وقد  
يقال غاية ما ادعاه المصنف الصحة والجواز أى وما ذكر لا يصح ولا يجوز فلا يرد بنفى  
اللزوم اذ هو يسلم أن لا لزوم تأمل اه شيخنا فتدبره (قوله أى في مكان بارد الخ)  
أى في جنبى ~~مكان~~ ياردذى ظل فبارد صفة المحذوف أضيف اليه جنبى اضافة  
حقيقية هذا ان أراد بجانبى الميكان فان أراد جنبى الناقاة فالباء على حقيقتها  
واضافته للموصوف لادنى ملائمة باعتبار الحلول فيه (قوله مما أول به الاول) من جملة  
ما أول به أيضا الحمل على الشذوذ كما في الحفنى (قوله وجعل مننا) الاولى التعبير  
بأو (قوله ومما أول به الثاني الخ) من جملة كما في الحفنى جعل من لبيان الجنس  
أى من بينهم أو جعلها بمعنى فى أو الحمل على الشذوذ (قوله أشبهه بأفعل في التعجب)  
أى لمشابهة له وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية (قوله من كل) أى هذا اللفظ (قوله  
وجاز كونه) أى رجل وكذا الضمير في تذكره (قوله افهم) علة الجاز (قوله رجعت  
الى الجمع) أى لما علمت من ان المعرفة المفردة لا تقع موقع الجمع (قوله ادخلت آل)  
أى لانيك لوجعت ولم تدخل آل بان قلت زيد أفضل رجال لزوم عدم المطابقة بين  
الذكر الذى أضيف اليه أفعل التفضيل وبين الموصوف مع ان المطابقة في ذلك  
واجبة كما اشار اليه الشارح بقوله يجب في هذا النوع الخ فلا بد من دخول آل  
لاجل ان يخرج من هذا النوع حتى لا يتجنب المطابقة (قوله قلت من اول الكلام)  
مقول القول هو من يقع الميم وأول الكلام منصوب على الظرفية لقات فاذا قلت  
هذه اكرم امرأه واقع له فهو على توهم انك قلت هذه اكرم من اتصف بالانوثة



واعقله وهكذا يقال في المثني والجمع (قوله جديرا) بكسر الجيم العنق أو مقدمه أو مقدمه كما في القاموس (قوله وساقفة) في القاموس الساقفة الماضية امام القابرة وبناحية مقدم العنق من لدن علق القرط الى قلت الترقوة ومن الفرس هاديتيه أي ما تقدم من عنقه اه وفيه أيضا قلت المنقرة في الجبل والقليل اللحم والترقوة مقدم الحلق في أعلى الصدر حيثما يترقي فيه النفس (قوله قد لا) في القاموس القذال كسحاب جاع مؤخر الرأس ومقد العذار من الفرس مخلف الناصية (قوله وهي النار) أي أمكنة النار (قوله منقطعا) أي لانه لم يثبت للمثني تقييد حكم المستثنى منه لان الذين آمنوا عملوا الصالحات يوصفون بالرد الى أرض العمر وهو الهرم بعد الشباب والضعف بعد القوة (قوله لتغليب العاقل) أي لان المعنى الى أمكنة أو أزمنة أسفل أشياء سافلين وتلك الأشياء السافلة شاملة للعاقل وغيره لا يقال حيثما يلزم ان المفضل عليه ليس من جنس المفضل لان غير الازمنة والامكنة شاملة للعاقل وهو من جملة المفضل عليه مع اشتراطهم الجنسية لانا نقول الجنس هو مطابق شيء سافل أو الماض غير الجنس فقط (قوله مدفوع) أي لان سافلين المضاف اليه قد مطابق الموصوف الذي هو الامكنة أو الازمنة على الاحتمالين الا واثني في الجمعية وباعتذار عن جمعه بالياء والنون بالتغليب وطابق أيضا الموصوف وهو الضعيف صاحب الحال العائد على الانسان الذي هو جميع معني (قوله على ان المنقول عن الشاطبي الخ) هذا خلاف ما عليه الشارح بدليل قوله وأما قوله ولا تكونوا الخ (قوله من ضعف المعنى) أي لعدم الفائدة اذا المفعول الثاني معلوم من اضافة مجرئ الى ضمير القرية (قوله وعلى الوجهين الخ) يلزم على الثاني ما أورده على الحنفى من ضعف المعنى ان كان ضمير مجرئ بالقرية اما ان كان الأكارف فلا ينبغي حمل كلامه عليه لذلك ولعدم الاحتياج الى تقدير رابط للبدل (قوله من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة) لعل وجهه الإشارة الى طلب كمال المبالغ في حسن الخلق (قوله فلذا جميع) أي وجوبا (قوله فلذا أفرد) أي جريا على الأكثر (قوله لانه لم يشاركهم الخ) أي لان بني مروان كلهم فسقة الا الناقص والاشيع اه شينواني (قوله انقصه أرزاق الجند) لعله اضيق النفقة عليه من بيت المال اه شيخنا باجوري (قوله أي من وسطهم الخ) انظر اهران معني أفضل الناس من يفرش له مختص عنهم بزيادة الفضل على جميع الناس فلم يشاركه فيها أحد (قوله ليس بعض ما أضيف

الميم) أي وضعه وقوله والالزم الخ أي لان اخوته بالاضافة الى ضمير يوسف لو كان  
 موضوعا لما يشمل يوسف لزم اضافة الشيء وهو الاخوة من حيث صدقه على يوسف  
 لنفسه وهو ضمير يوسف (قوله أعاده مع علمه الخ) اعلم ان معنى قول الشارح هاريا  
 انه مجرد من ال والاضافة وقوله عن معنى التفضيل متعلق بمجردا فكأنه قال قد يرد  
 افعال التفضيل العارِي عن ال والاضافة مجردا عن معنى التفضيل بذلك على هذا  
 عبارة التسهيل التي نقلها المحشي بعد وحيث قد هذا غير ما تقدم اذ المتقدم انما هو  
 المضاف للمعرفة ولا خلاف فيه بدليل قول الشارح وجها واحدا حينئذ لا يصح ان  
 يقال اعاده مع علمه الخ لا يقال يصح كلام المحشي بناء على أن قول الشارح مجردا  
 عن معنى التفضيل تفسير لقوله عاريا فيكون الكلام شاملا للمضاف للمعرفة فقوله  
 اعاده مع علمه أي أعاد بعضه مع علم هذا البعض مما قدمه الخ لانه قول لا يصح  
 التعديل بقوله توطئة للخلاف اذ هذا البعض لا خلاف فيه انما الخلاف في مجرد  
 من ال والاضافة كما يرشد اليه عبارة التسهيل التي نقلها المحشي وقول المحشي فيما  
 سبق لا يقال هذا بناء فيه ماسينقله الشارح عن شرح التسهيل الا ان يكون قوله  
 توطئة للخلاف مجردا من ايراد الشارح (قوله بقوله فشر تكا) أي وبقوله  
 وان مدت الايدي بالنسبة لقوله بأعجلهم (قوله أبلغ في حره الخ) يفيد ان في كل  
 منهما ما باغته الا ان الاول أبلغ ولذلك جعل الدماميني فيما يأتي الوصف المشترك فيه  
 هو الزيادة تأمل (قوله وقد تمنع دعواه الخ) أي لان مشاركة يوسف في الحسن  
 ثابتة غاية الامر انها لم تختص بالاخوة فالذي خلع انما هو قيد الامر الثاني وهو كون  
 المشاركة للمحبوب فقط لا الامر الثاني بتمامه حينئذ لا فرق بين الثاني والثالث اذ  
 الخلو في كل منهما التقيد وذلك لانه يلزم من كون الزيادة مطلقة كون المشاركة  
 مطلقة أيضا تأمل (قوله هو العود الى المرأة) أي بامساك المظاهر لها في النكاح  
 زمانا يمكن فيه المغامرة عند الامام الشافعي وباستباحة اسمتها عاها ولو بنظر بشهوة  
 عند الامام أبي حنيفة وبالعزم على الجماع عند الامام مالك كافي البيضاوي (قوله  
 لا العود الى القول نفسه) أي بأن يظهر منها مرة أخرى كما هو ظاهر الآية (قوله  
 لكن يضعف الخ) بل يبطله ان الكاذب هو نفس زيد لان الفعل مسند الى  
 ضميره ولا معنى لاعتقابه على نفسه الا أن يقال ان التفضيل باعتبار من أي زيد  
 باعتبار صدقه أعقل من نفسه باعتبار كذبه وبعد ذلك فليس المقصود استعمال

التركيب في هذا المعنى (قوله وقد يدفع هذا وتنظير الدمايني الخ) اما وجه دفع  
 الايراد عن الرضى فلأن النسبة الى المخاطب انما هي على سبيل التوهم فلا تفيد  
 التلبس حقيقة حتى تنافي البعد را ما وجه دفع تنظير الدمايني فلم يظهر من هذا  
 اذ ليس محتمل ان النسبة المفعولة تفيد التلبس فتنا في البعد بل محتمل انما تمنع من  
 المشاركة اذ كذب زيد صفته فلا يثبت في تلبس الناس بها حتى يصح بعدهم عنها نعم  
 يدفع تنظير الدمايني بتقدير مضاف أي جنس كذبه وقد يقال وجه دفعه بما ذكره  
 المحشى ان الكذب المنسوب الى زيد هو الكذب المطلق ونسبته اليه على سبيل التوهم  
 لا الحقيقة وليس المنسوب هو الكذب الخاص لا حقيقة ولا توهم اقال شيخنا  
 وان فهمت في الايراد على الرضى ان وجهه ان المتكلم قاصد ان نسبة الكذب مثلا الى  
 المخاطب فكيف يكون بعيدا عنه لم يدفع بذلك أيضا بل يكون المقام مقام تبرئة  
 وتغزبه لا مقام توبيخ ونسبه اه وهو فهم بعيد (قوله قاله حسان الخ) وفيه التثنية في  
 البيت للنبي صلى الله عليه وسلم ومن هجاء الشاعر المذكور ومعلوم انهم لم يشتر كل  
 في الظير ولا في الشعر (قوله اشارة الى قول ثالث) محل الاشارة قوله ولم يسم له الغويون  
 هذا الاختيار (قوله فلا مانع من جعله ما الخ) فيه ان المقام مقام مدح يناسبه صرف  
 اعجابه عن التفضيل ليعيد في أصل الجملة (قول الشارح واذا صرح جمعه لتجرده  
 الخ) هذا الاستعجم الاعلى القول بالقياسية (قوله لا تارة قول صدرته الخ) المشهور ان  
 له الصدارة بالنسبة لجملة له لاعماله فقط (قوله وان أفرد) أي حيث قال ولا ضميرا  
 منفصلا ولم يقل ولو ضميرا منفصلا مثلا عما يفيد عموم الظاهر له (قوله كما سيأتي) انظر  
 في أي محل يأتي (قوله صفة لاسم جنس) أي بان يقع نعتا له أو خبرا عنه أو حالا منه  
 اه جامي ومنه يعلم انه ليس المراد خصوص الصفة النحوية (قوله ولم يصح  
 التثني) أي كان يقال ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم  
 الزيدان اه حفي (قوله وأورد عليه الخ) لا يخفالك ان زوال الزيادة بالتثني ليس  
 مجوزا بغيره لعمل اسم التفضيل في الظاهر بل المجوز هو مع بقية الشروط فغايته  
 ان له دخلا في التجويز بمعنى انه اذا وجد مع بقية الشروط جاز العمل واذا قد  
 ولو وجدت بقية الشروط لم يجز العمل فلا يتوهم ايراد حتى يجاب عنه الا أن يكون  
 معنى جواب المحشى ما قلنا اه شيخنا ثم ان هذا الايراد وجوابه في الجاسمي على  
 الكافية خلافا لما هو منه من صريح المحشى (قوله لم يبق لأفعل الخ) عبارة الحفي لم

يترجم له قوة عود حكمه بعد الزوال اه وكذا عبارة الجامي (قوله بخلاف رأيت  
 رجلا الخ) فاضعف الطاب في الاثبات عدلوا عن تقديم الصفة ورفعها الظاهر  
 الى تقديم ما هي له في المعنى وجعله مبتدأ فية قال رأيت رجلا السكحل أحسن في عينه  
 منه في عين زيد اه شيخنا (قوله وفي هذا أيضا الخ) فيه ما تقدم عن شيخنا (قوله  
 باغناء المتأخر) أي الأعم منه وما كانا فان معناه هو ما اختلف فيه المفضل  
 والمفضل عليه ما تار هذا أهم من السببي لشموله ما رأيت رجلا أحسن في عينه لكل  
 من كل عين زيد اه شيخنا وقوله أي الأهم الخ أفادته ان الشرط المتأخر اما فائدة  
 زائدة على الشرط المتقدم ولم يغن عنه ما قبله وهذا اذا أريد بالاجنبي ما لم يلبس  
 ضميرا وصوف بنفسه اذ قوله في عينه في المثال المذكور حال من كل بعده فهو من  
 تعلقاته وكذا في عينه في المثال المشهور فالمراد في هذين المثالين أجنبي وكذا  
 المرفوع في قول الخنثي وخرجه نحو ما رأيت رجلا أحسن لكل عينه الخ فانه لم  
 يلبس الضمير بنفسه لكن اختار بعضهم ان هذا المثال الاخير من قبيل ما رأيت  
 رجلا أحسن منه أبوه فان كل مضاف لعين المضاف الضمير الموصوف فلم يكن  
 أجنبيا وحينئذ يكون خارجا بالشرط الثاني أيضا وعلى هذا فيراد بالاجنبي  
 ما لم يلبس الضمير أصلا أو لابس بلا واسطة اضافة تأمل (قوله فانظره) عبارته  
 هذه الشروط هل هي شروط لعمل أفعل من أو لعمل أفعل في سائر اسمته عمالاته  
 قال سم والذى ينبغي أن يقال هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في تعليل عدم  
 عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه لافعل في لحاق  
 العلامات كالصفة المشبهة وهو ظاهر عبارة سيدي أو كونه لم يوجد له فعل بجمعناه  
 وهو مذهب غيره فانه قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل بالالف واللام أن يجوز رفعه  
 الظاهر نحو هذا الرجل الافضل أبوه لانه يثنى ويجمع اذ ذلك وكذا اذا أضيف  
 لمعرفة يجوز يد افضل الناس أبوه وان قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل الا بالشرط  
 وقد يقال معنى التعليل الاول ان اسم التفضيل لم يقبل العلامات في بعض  
 الاحوال انحط عن غيره فلم يعمل الا بالشرط المذكورة في سائر احواله والى  
 هذا يرشح كلام الشارع حيث هلل أو لا يكونه ضعيف الشبه الخ وثاني ما يكونه ليس  
 له فعل بجمعناه فانه يقتضي ان الشرط معتبرة في سائر التعليلين تدبر (قوله نحو  
 كائني الخ) أي ونحو سابقني فسبقته وشاعري فثعبرته اه شيخنا (قوله)

(قوله) (عدم الطراد الخ) فلا يقال جاهلتي بجهلته ولا عالمي بعلمته اه شيخنا (قوله)  
 أي مخبر عنه باسم التفضيل) فيه ان هذا لا يصح الا ان كان أفعل التفضيل مرفوعا  
 والوارد فيه تبعيته للموصوف كما هو الغرض وان كان هذا لعل لالتعين الوارد وعدم  
 العدول عنه وردان ما قدرت امتناعه لو وردو كثيرا لم يكن ضرر في التزام لوازمه  
 بسبب الورود نعم يمكن أن مراد الشارح جعله مبتدأ محذوف الخبر اه شيخنا  
 وقد يختار الثاني ويقال هذه اللوازم امتنعوا منها في غير هذه المسألة فالقزامهم  
 للوارد حكمته دفع هذه اللوازم التي تخاشوا عنها في غير هذه المسألة اذ العربي  
 حكيم وقوله والوارد فيه تبعيته الخ أي الوارد في أفعل التفضيل في المثال المشهور  
 تبعيته للموصوف المنصوب فلا يتأتى فيه الرفع اذ هو خروج عما ورد في المثال وليس  
 مراده أن أفعل التفضيل في جميع صورته تابع للموصوف في جميع ما ورد لانه قد  
 لا يسلم اذ لا مانع من ورود الموصوف مرفوعا فبقيته أفعل التفضيل نحو ماري رجل  
 احسن في عينه السكحل منه في عين زيد على انه تقدم انه ليس المراد بكونه صفة لاسم  
 جنس خصوص الصفة النحوية (قوله بالضرورة) أي لاندفاعها بالافعالية وكذا  
 يقال فيما يأتي (قوله وهو الوصف) الفمير راجع للاهم (قوله والتزام مخالفة  
 الاصل وهو النعت الخ) ليس خاصا بالآخر كما يوهمه كلامه (قوله بدون شرطه)  
 قد يقال الكاف اللاحقة في تأويله مشبهة فيكون المضاف اليه معمم ولا للمضاف اه  
 شيخنا (قوله غير ذلك) كان يجعل احسن صفة عين المحذوفة وكعين زيد حال  
 متقدمة اه حفي (قوله من فعل المفعول) فاحب بمعنى محبوب والصوم نائب  
 فاعل لا فاعل (قوله تحكم) قد يقال لا تحكمكم اذ المثال المشهور وروان صدق  
 بالتساوي ونقص كل عين الرجل الا ان مقام مدح زيد عين الثاني والفعل الواقع  
 موقعة في هذا المثال وان صدق بزيادة كل عين الرجل ونقصه لكن مقام مدح  
 زيد عين الثاني أيضا فقد أضاف الفعل فائدة وامام أيت رجلا احسن منه أبوه فهو  
 صادق بنقص حسن الأب وبجساواته وليس المقصود غالبا مدح الابناء على الآباء  
 بل المقصود غالبا نفي توهم نقص الابناء عن الآباء فعمل على المساواة والفعل  
 الواقع موقعة بفيد نفي المساواة ويصدق بزيادة الأب ونقصه وكل منهما غير مراد  
 فلم يعد الفعل فائدة وحمل غير الغالب عليه وأيضا الغالب في حلول الشيء كالحمل  
 في محلين عدم المساواة فاذا انتفت الاحسنية ثبتت المحسونة ثبتت التفضيل ونفي

التساوى عند الاتيان بالفعل لا ينشأ في هذا بخلاف ما رأيت رجلا احسن منه ابوه  
فان في احسنية الاب يصدق بالتساوى ولا يغلب خلافاه بل الغالب ان الاب  
كالا بن في الحسن فلا تفضيل وفي التساوى عند الاتيان بالفعل ينافية ويصدق  
باحسنية الاب كجسوديته فلا يفيد الافضلية الا بمعونة المقام ان وجد وحل غير  
الغالب عليه فحصل الفرق نعم هذا لا يناسب ظاهر قول الشارح حيث نفوت  
الدلالة على التفضيل (قوله لما فيه من حذف الخ) قد يقال هو حل معنى فالمراد  
ظرفيته لا علم من حيث المعلوم كقوله شيمنا أو ظرفيته لمفعول محذوف (قوله باعتبار  
محبة الله الكافرين الخ) واما قوله تعالى والله لا يحب الكافرين فمن حيثية اخرى  
فلا تنافي ولك جواب آخر غير ما أجاب به المحشي وهو ان الضمير في قوله وهو وأحب الخ  
عائد على المؤمن الكامل الشديد الحب لله ومعنى شدة محبته لله شدة اتباعه لما  
طلب منه والمراد بالغير المفضل عليه المؤمن غير الكامل (قوله فيه ان جميع هذا  
الخ) قد يقال الإشارة راجعة الى التفضيل والامثلة وهي لم تتقدم وبيده رجوع  
الإشارة لتفصيل التفضيل والتعجب وامثلته ما تأمل (قوله ولا يقال نعمته) أى  
لان صفات الله لا تتغير والمراد انه لا يقال ذلك بالنسبة لصفاته التي لا تتغير كالقدرة  
والارادة والعلم لا بالنسبة لما يتغير كالخلق والرزق (قوله يرد عليه نحو قام الخ) فيه  
ان المصنف قيد بالاسماء للشككة التي ذكرها الشارح على ان المصنف لم يدع  
ان كل واحد من المذكورات يلزم فيه التبعية في الاعراب فلما نسب ايراد ذلك على  
التعريف الذي ذكره الشارح الا ان يقال نظر المحشي الى كون الاسماء ليست  
قيدا في الواقع والى ان كلام المصنف في قوة التعريف الذي ذكره الشارح المفيد  
لخصر افراد المعرف فيه بدليل نفي الشارح له على كلام المصنف تأمل (قوله  
ثم المراد الخ) يعلم مما قبله فلو فرعه عليه امكن أولى (قوله والتوكيد) كقوله  
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم \* ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب  
قال القراء أنشدنيه أبو الجراح بجر كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعنى بالنصب فقال  
هو خير من الذي قلته ثم استندنيه اياه فانشدني به بالخفض اه مغنى (قوله ويلزم  
عليه اما استعمال الخ) قد يقال هو من محرم الجواز الجائز اتفاقا (قوله ويلزمه  
استمرار الخ) لا يظهر لان الضمير الذي يلزم ابراره ان يكون المصفة أو الصلة جارية  
على غير من هي له ضمير غير الموصول أو الموصوف كما في لما لا الآتي في المتن والضمير

مطلب  
التمت

هنا ضمير الموصوف غاية الامر أن في الكلام مضافا محذوفا والصفة المصاحبة  
الضمير وان كانت سببية اه شيخنا وقد يقال هو ظاهر لان معناه انه يلزمه  
استقرار الضمير مع جريان الصفة التي هي خرب على غير وهو ضبط ما هي له وهو بحر  
وهو لا يجوز عند البصريين بل الواجب ابراز الضمير مضافا اليه الاسم الظاهر بأن  
يقال خرب بحره وان أمن اللبس كما هنا فانه من المعلوم ان الخرب هو البحر لا الضب  
وليس المراد انه يجب ابراز الضمير وحده تأمل (قوله لا للعصر) لا يتوهم ذلك  
الا في تقديم المفعول على عامله لا على الفاعل فلا حاجة لقوله لا للعصر بل هو مضر  
ويمكن أن يقال نقاه لعدم محتملة لارداً التوهم اه شيخنا (قوله منقوض الخ)  
يدفعه ان لم يجرز من الفعل فهو من قبيل تقديم المفعول على العامل لا غير اه  
شيخنا (قوله ولا يجوز الخ) الفصل فيه بمفعول عامل المؤكدا (قوله فلا يقال  
ضربت هذا زيدا الرجل) هكذا في بعض النسخ وعليه فتيهين ان زيدا مفعوله  
لمحذوف حتى يكون منع توسطه للايهام المذکور أو ما لو كان بدلا فتنه لا يتحتم  
بصورة الابهام المذكورة لانه ان جعل بدلا من هذا الرجل نعمت اه - هذا الزم تقدم  
البديل على التعت فهو والمانع وان جعل بدلا من الرجل الواقع نعمت اه - هذا الزم تقدم  
البديل على المبدل منه فهو والمانع وفي بعض النسخ حذف التاء من ضربت فيكون  
زيدا مفعولا به وهذا فاعلامه وتبا الرجل (قوله واعترض الاخير الخ) قد يقال  
المراد بعدم الاستغناء اه اذا وقع بعدها وصف كان نعمتالا انه يلزم مدها نعمت  
فلا ترد الآية المذكورة وسبأ في المحشى عند الكلام على التنبيه الثالث بعد قول  
المنصف أو بعضها اقطع علنا ما يفيد تأمل (قوله وانه هو رب الشعري) يعني  
العبور وهي نجمة عيدها أبو كبشة أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وخالف  
قر يشا في عبادة الاوثان ولذلك كانوا يسمونه صلى الله عليه وسلم ابن أبي كبشة واهل  
تخصيصهم الاشعار بانهم عليه الصلاة والسلام وان وافق أبا كبشة في مخالفتهم خالفه  
أيضا في عبادتهم أفاده البيضاوي (قوله هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي) عبارة  
أبي السعد قدم الليل أي قم الى الصلاة وانصب الليل على الظرفية وقيل القيام  
مستعرا للصلاة ومعنى قم صل وقرئ بضم الميم وفتحها الا قليلا استثناء من الليل  
وقوله تعالى نصفه بدل من الليل الباقي بعد التباين بدل الكل أي قسم نصفه والتعبير  
عن النصف المحرج بالقليل لاظهار كمال الاعتماد بشأن الجزء المقارن للقيام

والايدان بفضله وكون القيام فيه بمنزلة القيام في أكثر في كثرة الثواب واعتبار  
 قلة بالنسبة الى الكل مع عرائض عن الفائدة خلاف الظاهر أو انقص منه أى أنقص  
 القيام من النصف المقارن له في الصورة الأولى قليلاً أى نقصاً قليلاً أو مقداراً  
 قليلاً لا بحيث لا يخط الى نصف النصف أو زد عليه أى زد القيام على النصف  
 المقارن له فالعنع تخيير عليه الصلاة والسلام بين ان يقوم نصفه أو أقل منه أو أكثر  
 وقيل قوله تعالى نصفه بدل من قليلاً والتخيير بحاله وليس بسديداً ما أولاً فلان  
 الحقيق بالاعتناء الذى ينبت عنه الابدال هو الجزء الباقي بعد الثنينا المقارن للقيام  
 لا الجزء المخرج العارى عنه وأما ثانياً فلان نقص القيام وزيادته انما يعتبرا  
 بالقياس الى معياره الذى هو النصف المقارن له فلو جعل نصفه بدلاً من قليلاً لازم  
 اعتبار نقص القيام وزيادته بالقياس الى ما هو عار عنه بالكلمة والا اعتذار  
 بتساوى النصفين مع كونه تحت الظاهر اعتراف بأن الحق هو الاول وقيل نصفه بدل  
 من الليل والا قليلاً استثناء من النصف والتخيير في منه وعليه للنصف والمعنى التخيير  
 بين امرين بين ان يقوم أقل من نصف الليل على البتات وبين ان يختار أحد  
 الامرين وهذا التقصان من النصف والزيادة عليه وقيل التخيير ان للاقل من  
 النصف مكانة قيل قم أقل من نصفه أو قم أنقص من ذلك الاقل أو أزيد منه قليلاً  
 وقيل وقيل والذي يليق بجزالة التنزيل هو الاول والله أعلم بماقى كتابه الجليل اه  
 ومنه اعلم الجواب عن اعتراض القرأى وما فى عبارة الحشى من وجوه (قوله فيكون  
 التخيير بين الاقل الخ) عبارة البيضاء فيكون التخيير بينهما وبين الاقل منه  
 كالربيع والا أكثر منه كالنصف اه وهى الصواب تدبر (قوله وزيف الله ما بينى  
 الخ) على أنه قد أعيد الخافض في العطف على ضمير الخفض مع ان العطف ليس على  
 تكرار العامل وهذه العبارة مبنية على ان المعطوف الجار والمجرور فقط والذي  
 ارتضاه اللامعنى ان المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا الجار فقط  
 كما استظهره الرضى الثلاثين الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو والمال  
 ديني وبينك وحررت بك وبه وكلاهما المحذوران كما سياتى في الحشى في باب العطف (قوله  
 لزيادته الخ) فيه انه لا زيادة اذا المتبادر من المتبوع الشمول وعدمه مجرد احتمال فاذا  
 حقت النظر أدركت ان فى التبع تركب بخلاف التوكيد فليس فيه تركب المدلول اذ  
 مدلوله ذوات المتبوع لا غير تأمل اه شيخنا (قوله هذا فى التبع الحقيقى) ان فهمت



ان حاله ماله به تعلق ولو صفة غير به دليل مقابله لقوله بمعنى الاول شمل السببي  
اه شيخنا (قوله ومنه انعت الكاشف) أى من النعت الغير الايضاح والتخصيص  
الذى يدفع ارادته بقوله المقصود به اصله الخ اه شيخنا (قوله وسيدفع الشارح الخ)  
أى بقوله والمراد بالتم الخ (قوله مع أنه عطف بيان عند سيديويه) أما لوجه بل لا فهو  
خارج من التعريف بقوله متم أى مقصود منه الاتصاف بخلاف البديل ليس المقصود  
منه ذلك وان حصل فهو غرض مقصود ولا يصح جعله نعتا له - هذا لان شرطه أن يكون  
محلى بأل أو اسم موصول كما بأتى (قوله فلا بد علمه الخ) فيه ان هذا خارج بقوله متم  
لما تقدم ان المراد المقصود منه الاتصاف وهذا ليس كذلك وقد دفع الحنفى الاراد  
بما ذكر لا بما قاله المحشى ودفعه أيضا بأن مراده بوجه من حيث انه فى المتبوع  
وعلمه انما يدل على معنى هو فى الواقع فى متبوعه وليسكن لا يدل عليه من حيث انه فى  
متبوعه تأمل (قوله فى بعض الصور) أى كما اذا كان للتفسير (قوله ففیه ما تقدم) فيه ما  
تقدم (قوله والواو بمعنى أو) ابقاؤها على أصلها غير ضار اذا المراد من هذين الامرين  
ما ثبت للثلاثة اعم وان كان لا يثبت الا أحدهما من حيث تعين المتلو اه شيخنا  
(قوله لا نسلم انه ليس المعنى الخ) عدم التسليم مساط على جميع لمابعده حتى قوله بل  
المراد الخ (قوله أى أعرف الى ان قال وقد أسلفنا رده الخ) جهادى غير عدو والذي  
يتجه عندي ان الاخص هو الداخل تحت الاعم الاقل افراداته وان ساواه تعريفا  
فيقال فى تمثيل ذلك نحو الانسان الضاحك بالفعول كما ان الوصف الاعم هو الداخل  
تحت المتعوت بحيث يكون أكثر افراداته نحو الانسان الماشي اذا افراد الماشي  
أكثر من افراد الانسان والمساوى ما تساوى مع المتعوت فى الافراد نحو الانسان  
الكاظم بالقوة فحينئذ لا يخاف الرد المذكور سابقا اذ هذا مقام آخر اه شيخنا  
بزيادة فلجرح رشم رأيت فى الجاهى ما يؤيد المحشى (قوله أى الاسم الاشارة الخ) فهم  
ان المراد بقوله توصف كل معرفة الخ التعميم فى جميع أنواع المعارف فاسم تبنى اسم  
الاشارة ونفعته ولو كان كما فهم للزم استثناء العلم نعتا والضمير نعتا ونعتا فالذى  
ينبغي أن المراد التعميم من حيث اخصية الوصف واعجميته ومساواته مفهوما أى  
انه لا فرق بين أن تكون المعرفة نعتا أخص مفهوما أو أعم أو مساو به دليل ان  
السباق فى ذلك اه شيخنا (قوله والحق به) أى بنى آل (قوله والاول مبنى) أى  
لان ذى آل شامل للمشتق كالتعالم والجامد كالرجل (قوله والثانى مبنى الخ) أى لان

ذى أل أقول تعريفا من اسم الإشارة أى هو سببه أى فن يانبة (قوله أو بعض  
 افراد الخ) أى فن تبعيضية على حذف مضاف (قوله أمشاج) فى القاموس مشج  
 خلط وثنى مشج كقتيل وسبب وكنتف فى اغتبه جمعه أمشاج ونطفة أمشاج مختلطة  
 بماء المرأة ودمها اه وفى البيضاوى أمشاج اخلاط وصف النطفة به لان المراد  
 بهامنى الرجل والمرأة وكل منهما مختلف الاجزاء فى الرقة والقوام والخواص ولذلك  
 يصير كل جزء منهما مادة عضو وقيل ألوان فان ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا  
 اختلط اخضرأ أو اطوار فان النطفة تصير علقة ثم مضغة وهكذا الى تمام الخلقة  
 (قوله وبرمة أعشار) فى القاموس وقد راعا عشر وقد راعا عشرة مكسرة على عشر  
 قطع أو عظيمة لا يحصى الا عشرة (قوله وثوب اخلاق) فى القاموس خلق الثوب  
 كتصير وكرم ومع خلقه وخلقنا محركة بلى والخلق محركة البالى لآذ كر والمؤنث  
 جمعه خلقان وثوب اخلاق اذا كانت الخلقة فيه كله اه ببعض حذف (قوله  
 وكونه أفعال تفضيل الخ) وحينئذ فالمناسب للشارح ان يقول بدل قوله وافعل من  
 وافعل التفضيل الذى يلزم فيه التذكير والافراد ليشمل المجرود والمضاف للتذكيرة  
 (قوله وان باتى باللائم الخ) أى كجرو ر به (قوله فراجعهم) عبارته قوله وذى المال  
 اذا قلت مررت برجل ذى مال وقلنا ان ذى رافع لضمير الموصوف لكونه بمعنى  
 المشتق هل يجوز ان يقال برجل ذى مال أبوه على ان ذى رافع للاب فالجواب ان أبا  
 الفتح بن جنى قال ان الاكثرين منهوه لثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل فى معناه  
 فضعف عن العمل فى الظاهر الثانى انه يلزم الاضافة وذلك ببعده من الفعل  
 الثالث انه على حرفين وذلك أيضا ببعده وفى الثالث نظر لانه ان أراد أنه على حرفين  
 وضعه فليس كذلك أو باعتبار الصورة فسلم لكن ليس هذا ببعدها من شبه الفعل  
 اه حفيد (قوله فضرورة) نعم ان جهل اسم فلا اشكال (قوله فنحو جاء الخ) مبتدا  
 خبره قوله فى تأويل الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله المجهول فى الخ) أى المجهول  
 للمخاطب قبل القاء الجملة اليه (قوله لا يكون الخ) عطف على قوله لتأول الجملة الخ  
 (قوله والفرق الخ) يشكل عليه ان حذف العائده هنا كثير وفى الخ برفقيل وكان  
 مقبضى هذا الفرق العكس الآن يقال شدة الاحتياج للخبر اقتضت مزيد  
 الاعتناء بالرباط المصحح للاخبار كذا قيل (قوله والعوازب الخ) لابد من تقدير  
 مضاف قبله ليتناسب المشبه والمشبه به أى ذوى عوازب (قوله أى لان الرفع الخ)

بخلاف الخبر فلا يسم موضوعاً ولا مخصوصاً بخلاف أن يكون انشائية على المختار (قوله  
 أى ما ذكر من عدم المبالغة الخ) أى ومن أن حقه ان لا ينعى به ففى عدم المطابقة  
 الذى هو خلاف الاصل تنبيه على أن النعت به على خلاف الاصل قاصر اسم  
 الإشارة على ما ذكره قصور (قوله مجازاً المتكررة الخ) أى مرسلان الملاقاة اسم  
 المعنى على محله (قوله مبتدأ) أى خبره الجملة الشرطية بعده (قوله نصبه) أى  
 بخزوف يفهمه فرفقه على سبيل الاشتغال (قوله والمراد بغير الواحد الخ) وجهه ان  
 نعى الوحدة يكون بالتعدد ولو أريد المثنى والجمع وقيل ونعت غيره مفرد اه شيخنا  
 (قوله وأورد عليه الخ) اذا اعتبرت ان الكلام فى نعت المتعدد من حيث هو متعدد  
 لم يرد ما ذكر لان نعت المتعدد من تلك الحثية لا يكون الا بجماع النعتين فى لفظ  
 واحد أو بجماعهما باعطف أحدهما على الآخر لانه جملة الجملة الاجتماعية فى لفظ  
 واحد فاذا تعدد الاول نعين الثانى وأما إلقاء كل نعت لصاحبه فلا يفسر فيه نعت  
 المتعدد من حيث هو متعدد بل فيه نعت الواحد من حيث هو كذلك اه  
 شيخنا (قوله فى وصف واحد) أى من المؤلف اه شيخنا (قوله ولو أريد  
 الخ) عرفت وجه عدم ارادته اه شيخنا (قوله غير مراد) أى لانه ليس المراد  
 انه مبرجلين اتصف أحدهما بالصلاح قبل وصف الآخر بفساده (قوله مختلف  
 فى الحقيقة) أى بالتدكير والتأنيث (قوله اعترض بأنه الخ) اذا فهمت  
 الوصف الارادى الممكن عقلاً لا يصح الاستثناء والدفع الاعراض اذا لفرق بين  
 الزيد بن وهب بن فالمعنى اذا أردت توصيف المتعدد الشامل لهذين فلا يوصف  
 بمختلف نعين عليك تقرى نعت باعطف الاهدين مثلاً فانك اذا أردت ذلك  
 بالنبذة فلا يصح لك التفريق لايجاب العرب بحسب الاستعمال الواقع منهم  
 المطابقة التى لا تكون فى المختلف بل فى المؤلف لا غير والاعتراض مبنى على ان  
 المراد الوصف الفعلى المستعمل اه شيخنا (قوله جنساً) أى جامداً والاول وصف  
 من اسم الجنس (قوله خاص بجمع المذكور) أى لانه هو الذى يشترط فيه العقل  
 (قوله قال الامام بنى تقول على التغليب الخ) فى شرح على باشا على التسهيل  
 واستشك كل بعض من كتب على هذا المحل ذلك بوجهين أحدهما ان أحد اللفظين  
 فى سابقين وسابقين مغنى عن الآخر والثانى ان التغليب يظهر فيما اذا كان فى لفظ  
 واحد كسابقين واما اذا كان فى لفظين نحو سابقين وسابقين فلا يظهر لان أحد

اللفظين كسابقين واقع برمته على غيره اه ومحصل الثاني ان التغليب لا يتأني الا  
اذا كان لفظ سابقين مذكوراً مرة واحدة مستعملاً في العاقل وغيره مع اختلاف  
ما اذا تعدد فان أحد اللفظين للعاقل خاصة والآخر لغير العاقل خاصة وليس هذا من  
التغليب في شيء إلا أن يجاب عن الاول بأن حكمته افراد كل بصفة تبرئة الاشرف  
عن شائبة نقص خطاه مع غيره في لفظ واحد وعن الثاني بأن المراد بتغليب  
التذكير والعقل ترجيح حالتها لا خصوص التغليب المصطلح عليه (قوله فان آخر  
اسم الاشارة الخ) أي في مفهوم الشرط تفصيل (قوله فيه تأمل الخ) فيه ان النعت  
الذي هذا محترزه للوحيدين من حيث تثنيتهما فالمحترز على طبقة وافراد كل ليس  
فيه نعت المثني من حيث تثنيته بالقطع بل نعت المفرد اه شيخنا (قوله وللبحث فيه  
بجبال) أي لان مفهوم قوله اذا كان المنعوت الخ انه اذا لم يكن المنعوت متعيناً يجوز  
تقدير اعني فيقتضي انه يجوز انقطع مع عدم تعين المنعوت وليس كذلك كما يأتي إلا أن  
يفرض فيما عدا الاول من نعوت النكرة على المشهور أو يقال جواز القطع في حالة  
عدم التعيين في الواقع باعتبار ادعاء التعيين وتقدير اعني باعتبار عدمه الواقعي  
وأيضاً قد لا يسلم عدم تقدير اعني عند التعيين ولا وجه لتخصيص اذكر ما المانع  
من تقدير امح أو أذم بحسب ما يقتضيه المقام إلا أن يكون اذ كر مجرد مثال  
(قوله في الشاطبي ما يفيد المنع) جزم به فيما سبق حيث كتب على كريم أي  
بالتثنية ولا يجوز كريم كريم بالتفريق اه وان كان المنعوت هنا مفروقاً في المثال  
المتقدم غيره مفروق وهو المأخوذ أيضاً من قول المصنف لا اذا اختلف (قوله وفريق)  
مبنى للجهول مشدد الراء معطوف على آخر (وقوله وهو) أي ما يرد كل نعت الخ  
(قوله اعدم ذلك) أي اختلاف الاعراب (قوله المراد الخ) لا حاجة لذلك  
لما علمت من أن الكلام في نعت المتعدد من حيث كونه متعدداً وذلك متتف  
عند افراد كل اه شيخنا (قوله لان المراد بانماه الخ) محمله ان ما كان نحو  
المدح غير مقيم بالفعل فهو والذي يستغني عنه ولذلك يقطع وما كان للتوضيح  
أو للتخصيص فهو والذي لا يستغني عنه ولذلك لا يقطع وفيه انه سيبأني انه يجوز قطع  
مالاً لتوضيح أو للتخصيص مع جواز الظاهر العام إلا أن يقال ان الذي للتوضيح انما  
يصح قطعه عند ادعاء التعيين فقط والكلام يقطع النظر عن الادعاء وما للتخصيص  
لا يقطع منه الا ما عدا الاول لحصول التعيين بالاول في الجملة فكان ما عداه غير

مخصص فلذلك قطع وما أجاب به مبنى على أول احتمالين ذكره هو في شرح قوله  
 متم ما سبق والثاني ما ذكره الشارح من أن جميع النعوت حتى التي للحدح والذم  
 ونحوه مامة وعليه فالجواب أن التقييم بمعنى التكميل أى الإلحاق إلى السكال  
 والسكال منه ما يجب وهو المقتضى إليه ومنه ما لا كغيره (قوله والصحيح جوازه)  
 أى إذا كان النعوت متبعا لما بدونه حقيقة أو ادعاء (قوله خرج مخرج النعمى) أى  
 برز في صورة النعمى فهو دعاء بمعنى نعى لفظا (قوله والمراد أنه إذا وقع الخ) الأولى  
 أن يقول والمراد أنه إذا وقع لفظ العبور بعد الشرعى يكون نعتا لها إلا أنه يلزم نعت  
 الشرعى به كلما ذكررت فلا بد الخ (قوله وفيه نظر) الآن يجاب بما تقدم  
 من أن جواز القطع مبنى على اعتبار التعيين ادعاء وتقدير أعني مبنى على اعتبار  
 عدمه الوائى (قوله جمع عاد) أى بمعنى عدولا جميع عدولا لا يجمع على  
 فعلة اه حفى (قوله أو مفعولا مثلا) أى أو مجرورا أو مبنيا (قوله خبرا مثلا) أى  
 أو حالا (قوله ونحو أنت يضرب زيدا) فيه أن هذه الجملة لا تصح خبرا عن أنت لأن  
 أنت للخطاب ويضرب للغائب إلا أن يقال المراد أن الجملة المشتملة على الرابط  
 يصح أن تكون خبرا في ذاتها وإن لم تصح في هذا التركيب بخصوصه للمانع المذكور  
 وسبق في قريب ما يتعلّق بذلك فتنبه (قوله ووجه وجوب الخ) فيه أن توهم الوصفية  
 موجود في ما خللنا وأجل مسمى عنده مع أنهم لم يوجبوا تقدم الخبر في ذلك إلا أن  
 يقال إن توهم الوصفية في نحو هذين المثالين غير مستمر لعدم ذكر خبر آخر بخلاف  
 ما نحن فيه فانه لو أخر في توهمها اتوهم أنه صفة وإن جملة يفضلها أحد الخبرين مع أنه  
 خلاف القصد ولا فاطح للتوهم فنأمل (قوله وهو المحجوز لتقدير النعوت) ظاهره  
 أن الجار والمجرور والجملة بعد صالحان لخبرية كان فالصلاحية لمباشرة العامل  
 موجودة ويؤيده أنه تقدم للحمشى ما يفيد أن المدار على صلاحية كون الجملة  
 أو شبهها خبرا وإن لم تكن عن هذا المبتدأ بخصوصه ولحواج الضمير لتقدير  
 النعوت لا يتخرج من الصلاحية المذكورة كما أن أحواجه لذلك في أنت يضرب  
 زيد لم يتخرج عنه فاذا تم هذا لم يصح تمثيل الشارح بهذا البيت لغير الصالح  
 لمباشرة العامل ثم ظهر أن ما تقدم للحمشى عند قول الشارح صالحا لمباشرة  
 العامل غير ظاهر بل الشرط الصلاحية لمباشرة العامل في النعت بالمفرد وكونه  
 بعض اسم مفعول مخفوض عن أو في النعت بالجملة وشبهها كما يستفاد من

الموقوف على عبارة التصريح والتسهيل وشرحه وحديثه فتمثيل الشارح بهذا  
 البيت صحيح تأمل (قوله الغضب) هو بالعين المهملة والضاد المعجمة كافي نسخ  
 في القاموس الغضب القطع والشم والتناول والضرب والطعن والرجوع  
 والازمان وجعل الناقة والشاة عضباء كالأعضاء وعسل الكل كضرب والسيف  
 والرجل الجديد الكلام اهـ وقد كرر له معنى آخر فراجع ان شئت وفي نسخ الغضب  
 بالعين والضاد المعجمين (قوله وان تعيبها) أي المأخوذ من قوله فاردت ان أعيبها  
 وقوله فلا فائدة فيه أي في التعيب وقوله حيث شأى حين اذ لم توصف بالصالحه وكان  
 يأخذ جميع السفن الصالحة وغيرها (قوله فخرى الصدق) أي لانه في الواقع اعطاء  
 شيئا (قوله موصوفتين) الاولى موصوفين (قوله أي بجميع حروف العطف) أي  
 ما لم يكن الخفاف نعم غير واحد والا فلا يعطف الا بالواو اهـ يس على التصريح  
 (قوله امامة فقها) نحو جاء زيد العالم العارف (قوله نحو هو والاول الخ) منه يعلم ان  
 المراد بالثمة ما يشمل الوصف في المعنى اذ ما ذكر من قبيل الخبر (قوله هو الله  
 الخالق الخ) عبارة البيضاوي الخالق المقدر للاشياء على مقتضى حكمته البارئ  
 الموجد لها برئ من التفاوت المصور الموجد لصورها أو كيفية اتها كما أراد ومن  
 أراد الاطناب في شرح هذه الأسماء واخوانها فعليه بكتاني المسمى بجمتهى المني  
 (قوله لخرج النعت الخ) أي لان الحال اللازمة بها عية (قوله ويرد عليه الخ) لك  
 ان تقول الموصول مهم داخل في قوله لا يرفع بمثله وان الموصول ذا ال انما نعت  
 به اسمهم بالمعرف بال اهـ شجنا (قوله ومنه يازيد الطويل الخ) أي لانه لو كان  
 ذو الجملة نعتا لزيد لثب لانه مضاف (قوله الا الفرقان) الا صفة بمعنى غير ظهر  
 اعرابها وهو الرفع على ما بعدها كافي لو كان فيها ما آله الا الله افسدنا وموصوفها  
 هو كل المضاف لا أخ المضاف اليه والاظهر الجرا للرفع وهو محل الشاهد (قوله  
 الامر مستعمل الخ) بهذا ين دفع ما ذكره الشارح في التنبيه (قوله ملا بسا لا فعل)  
 أي من ملا بسا العام للخاص وقوله أو عني أفعل فالبناء بمعنى على نحو من ان ناء منه  
 بقنطار (قوله ولاي حيان الخ) ~~هـ~~ كن الرد عليه مبني على ان النفس والعين  
 مضافان لنفسهما باعتبار الاصل قبل ارادة الذات (قوله بل الى ما هو جمعناهما)  
 لا تنوهم انه من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة العام للخاص لان النفس  
 المضاف أعم من المضاف اليه كافي يس (قوله لا كلي بدل الخ) اظاهرا على

مطلب التوكيد

والآية من أحد ما صدقات سلب العموم لان لا يجب الكل يصدق بان لا يجب أصلاً  
وبأن يجب البعض اه شخنا (قوله وحيداً لا يرد الاستدلال الخ) قيل بل هو  
وارد لان مراد الشارح انه حيث انتسب ان هو من الاجل كان في حكم المنسب  
لاكل فلا ينبغي أن يكون نافلة ولا مثله (قوله والعدل) أي لان جمع مثلاً جمع للجماء  
خفة السكون كجمع حمراء (قوله وطاهره الخ) لم يورد أجمعين ونواعه لان  
اعرابه حرق وأنت خبير بأنه متى دخل التخصيص وقع بابه فكل خرج أجمعون  
ونواعه ولم يرد لما ذكر كذلك خرج جماء ونواعه لعدم موازنة الفعل فيحمل  
الكلام على المتأني الممكن اه شخنا (قول المصنف واغن بكتنا الخ) قد يقال ان  
أجمعان وجمعا وان في قولك جاء الجيشان أجمعان والقبيلتان جمعا راساً لدفع توهم  
أحد الجيشين أو إحدى القبيلتين ولا يستغراق افراد الجيشين والقبيلتين ودفع  
توهم ارادة بعض كل منهما أو كلاهما وكلتاهما في قولك جاء الجيشان كلاهما  
والقبيلتان كلتاهما لدفع توهم ارادة أحد الجيشين أو إحدى القبيلتين ولا دلالة  
لها على استغراق أفراد كل منهما فاذا اختلف المفاد فكيف يستغنى بالخبرين  
عن الاقرب نعم ان صحت له دلالة لا لجمعهم على استغراق افراد الجيوش في شجوا  
الجيوش أجمعون فيكون كل من جمعا وان واجمعا كذلك لو استعمل تم الاستغناء  
(قوله حتى يستغنى فيه) أي المثني وقوله عنه أي وزن فعلاء (قوله بين حالتي التثنية  
والجمع) الصواب زيادة وبين حالة الافراد ووجه الفرق ان في المثني والجمع  
تبعيض حصل بالتثنية والجمع وهو كاف بخلاف المفرد (قوله وفيه عافية) أي لان  
كلا من المثني والجمع وتكرر للمفرد فليكن مثله وقد يقال ان شجوا الزيدون  
أجمعون والهندات كلهن جميع لاشك في جوازه مع ان مفردة ليس ذا انماض  
فليكن المثني مثله اكتفاء بالتبعيض الحاصل بالتثنية والجمع (قوله لا يتكرر  
قوله بقرني) مبني على تفسير القرني بالقرابة فان جعل أفعال تفضيل فلا تجزئ لكون  
فيه ان التأكيد يبيطله اذا احتمل حيث قد تقدّر احدى قبل الزينيين حتى يدفع  
بالتوكيد (قوله لكتابهما فقط) قيل المناسب حذف فقط (قوله ويحتمل انه  
تأيد وابطاح الخ) هو ما يفيد ظاهر كلام علي باشا في شرحه على التسهيل وعبارته  
وقد يستغنى بكتهم ما عن كتهم ما كقولهم  
بقرني الزينيين كهم ما اليسك وقرني خالد وجديب

وهو من تذ كبر المؤنث حملا على الشخصين ضرورة (قوله ان يحمّل الخ) المناسب  
اذ يتبادران نفسهما الخ (قوله ليكون دون المضمرة) أي فالمضمرة أقوى وسيأتي له عند  
قول الشارح وهو الاولى نقلا عن المغني ان الظاهر أقوى فلا يؤكّد بالضمير فيبين  
الحالين تناف ويجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية فلا يكون تأكيّدا  
للاظهار لان التأكيد لا يكون أعلى من المتبوع نعر بفا والظاهر أقوى من حيث  
الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير فاذا كان أقوى من هذه الجهة  
فلا يؤكّد بها وخفي عنه دلالته فلا تنافي وهذا ظاهر في ضمير الغائب فقط فيحمل  
غيره عليه ما يمكن يرد على التعليل المذكور شي آخر وهو ان الكوفيين جواز  
توكيد النكرة بشرطه مع ان التأكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا  
فانعت يكمل المنعوت مع جواز كون النعت أعرف على الخنار الا ان يقال هذا  
التعليل مقول على لسان من يمنع توكيد النكرة وكون النعت أعرف تأمل (قوله  
الواقع جزأ) في بعض النسخ خبرا وليس بصواب (قوله انه يجوز تكراره توكيدا)  
بخلاف تكراره مع قصد العوضية عند ذكر العامل فانه لا يجوز فالفرق بالا اعتبار  
والملاحظة وله نظائر (قوله شطرييت من الهزج) صدره \* لك الله على ذا كا  
وقبله أيا من است اقتلاه \* ولا في البعد ان شاء لتقديم دليله وهو نعم جبر لان الظاهر  
ان نعم جبر الخ من كلام محب هذه الدعوة وان كان يحتمل انه من كلامه من أيضا  
تأكيد الجحولة الاولى (قوله بعد القلب) أي المكاني يجعل العين وهي الياء بعد اللام  
ثم قلبت ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقيل أفعّل من آل الخ) عبارة أبي  
السعود كاليضاوي أو فعلى من آل يؤول الخ (قوله هذا يقوم مقام الخ) أي فالشرط  
أحد أمرين اما إعادة ما اتصل بالمراد أو الفصل ولو بحرف عطف أو وقف كما سيأتي  
في بيان عبارة السيوطي التي استدل بها المحشي (قوله الامع ما دخل عليه) نحو قف  
قف ورأيتك رأيتك ومررت به وان زيدا ان زيدا قائم وقوله أو مفصول أي  
بفاصل تاما ولو حرف عطف ووقف نحو أو بعدكم أنكم اذ انتم وكنتم ترايا أو عظاما انكم  
مخرجون وقوله حتى تراها وكان وكان وقوله \* ليت شعري هل تم هل آتينهم  
وقوله لا ينسك الاسي ناسيا \* بام من حمام أحد مدعتهما  
ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا في ضرورة كقوله ولا للباسهم أبد ادواء وقوله  
ان ان السكر يم يعلم كذا في شرح الهمع للسيوطي وبهذا تعلم ان قول الشارح



ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت الخ لا يصح لأن ظاهره أن الفصل بحرف  
العطف والوقف لا يكفي ولذا حكم على الأمثلة المذكورة بعدم الشذوذ مع حكم  
السيوطي علمه بالجواز اختيار الوجود الشرط فان كان مقصود المحشي بقوله هذا  
يقوم مقام الخ الرد على الشارح بأن مطلق الفصل كاف في الجواز اختياراً وان  
كان مقصوده الأيسار فلا فعل ما جرى عليه الشارح طريفة جرى عليها ابن هشام  
في التوضيح وما للسيوطي طريفة أخرى نعم كان الأولى التقرير بـعـ بان يقول فلا بد من  
الفصل الخ تأمل (قول الشارح لا لأبوح الخ) لا يقال إن الحرف الجوابي ما وقع جواباً  
لسؤال متقدم ولا في البيت ليست كذلك بل هي نافية للفعل بعدها لا تقول كونها  
نافية لا يمنع من كونها جوابية اذ هي رد لكلام سابق علمه كله قبل أن يروح بحجها  
فقال لا لأبوح الخ (قوله إلا أن يجعل التقييد الخ) أو يقال اشتراط كون العاطف  
ثم أوالفاء خاص بالتوكيد لا يقتضي في الجمع كما هو ظاهر صنيع الشارح فيما سبق  
(قوله وفي المعنى أن أنت الخ) هذا لا تعلق له بما قبله اذ التوكيد في الآية على احتماله  
انما هو لازم متصل لا منفصل ويبعد القياس تدبر (قوله ولا يلزم من عطفه الخ)  
فيه أن المنصوص عليه أن المعطوف على شيء له حكمه من فاعلية أو نحوها والدليل  
الذي ذكره لا ينهض لأن العطف فيه على القوم لا محذور فيه بخلافه في مثال  
الشارح كـ ما أتى اهـ شيخنا (قوله ما نقله البعض الخ) عبارته قال الدماميني هذا  
مشكل فانه ان كان بعضهم عطفاً على أجبهين فباطل لانه لا يكون مؤكداً بل محصوا  
وان كان عطفاً على القوم فلم يثبت لا ما بقسيم ولأن ما غير سابقة اهـ شيخنا (قوله  
فليس على حالهما الخ) أي لأن مدلولهما في التوكيد الذات اهـ حفي (قوله فلا  
يقال يحتمل الخ) لا احتمال لهذا الوجه اذ يتعين في الخبر قائمون كالاحتمال فيما  
بعد اهـ شيخنا وخص بعضهم نفي الاحتمال بما بعد (قوله كذا قالوا) تبرأ مناهما  
ذكره بعد ولأن المثلية في المعنى ليست حقيقة بدليل ما تقدم من حمل المضاف اليه  
على الاستغراق (قوله إلا أن يفرق) أي بين أي وكل بكثرة الوصف بأي فتوسعوا  
فهم ادون كل (قوله يجعل يأتين استثناء) ومرجع الضمائر الضو امر المفهومة من  
كل ضمير وفي البيت ضاوى وعلى كل ضمير أي وركنا على كل به به زول اتعبه  
بعد السفرة هـ زله يأتين صفة لضمير محمولة على معناه وقرئ يأتون صفة للرجال  
والركان أو استئناف فيكون الضمير للناس (قوله وكذا من كل شيطان الخ) عبارة

البيضاوي وحفظا منصوب بانضمام فعله أو العطف على زينة باعتبار المعنى كأنه  
قال أنا خلقنا السموات والارضين والسموات وحفظا من كل شيطان مار دخار ج عن  
الطاعة يرمى بالشبه لا يسمعون الى الملائكة الا على كلام مبتدئ البيان حالهم بعد  
ما حفظ السموات عنهم ولا يجوز جعله صفة لكل شيطان فانه يقتضي أن يكون الحفظ  
من شيطين لا يسمعون ولا علة للحفظ على حذف اللام كما في جنتك ان تكرمني ثم  
حذف ان وادارها كقوله \* ألا أي هذا الزاجر أخصر الوضي \* فان اجتماع  
ذلك منكر والضمير باعتبار المعنى وتعدية السماع بالي لتضمنه معنى الاصغاء  
مبالغة لثقله وتمويل لما يمتنعهم منه ويدل عليه قراءة حمزة والكناني وحفص  
بالتشديد من التسمع وهو طلب السماع والملائكة الاعلا الملائكة أو أشرفهم (قوله اذ  
لا معنى الخ) قد يقال المراد لا يسمعون بهذا الحفظ لكن لا يخفى ان الذوق بآه  
(قوله بالصرح) فيه أربعة أوجه أحدها ضم الاول ونصب الثاني والثالث  
على عطف البيان من موضع الاول أو التأكيد على المصدر بمعنى ياهمرا نصر  
نصرانصر أو على ان الثاني عطف بيان والثالث مصدر وبالعكس أو غير ذلك  
وثانيها ضم الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان على اللفظ ونصب الثالث  
على انه عطف بيان على الموضع أو على انه مصدر أو غير ذلك وثالثها ضم الاول  
والثاني على ان الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على انه عطف بيان أو على  
المصدر أو غير ذلك ورابعها نصب الاول وجز الثاني على الاضافة كما يقال  
طلحة الخير وحاتم الجود والتذكير للتفخيم ونصب الثالث اما على انه عطف بيان  
أو على المصدر أو غير ذلك وما ذكر من العطف والبدل ان قلنا يجوزهما باللفظ  
الاول (قوله لان حق عطف البيان الخ) هذه العلة تقتضي منع عطف البيان  
وتعين غيره لا أولوية غيره عليه وهذا ان كان الحق بمعنى الواجب لان كان  
بمعنى الاصل والغالب (قوله لبيان الفرق الخ) ثم ان قول المصنف حقيقة مبتدأ  
خبره من كسفة وحقيقة بمعنى المعنى والقصد بمعنى المقصود وهو المتبوع يعنى  
ان معنى المتبوع من كسفة بذات التابع لا بوصف فيه قائم بالموصوف أو بسببه  
كما في التبع (قوله وفي نفسى من عبارته شئ الخ) لوجع من وفاق الاول الاولى  
متعلقة بأوليه ومن وفاق الاول الثانية بيان لما الواقعة منه فعلا ثابتا لا يمتنع  
والواقعة الاولى عامة لشمولها الموافقة في كون كل كنية أو اسما أو لقباً والثانية

قوله اجتماع ذلك أى  
حذف اللام وحذف  
ان بخلاف انفراد أحد  
الطرفين فانه جائز لا منكر  
لكفى أى السجود اه منه

قوله أو غير ذلك أى  
كان نصب على الاغراء  
أو على ان الثاني عطف  
بيان والثالث تأكيد  
اه منه

خاصة حتى يكون المعنى وأعطيت من الموافقة العامة الموافقة الخاصة التي أعطيت  
 للنعمة لم يبق في النفس شيء لان ذلك الخاص بعد العام لا تسكر ارفيه اه شخصنا  
 وأما الجواب بان قوله أولاً من وفاق الأول بيان لمحمد وفامضاه الى ما وقوله ثانياً  
 من وفاق الأول بيان لما ولفظ الأول في التركيب الأول كناية عن المعطوف عليه  
 وفي الثاني كناية عن المنعوت والمعنى اعط عطف البيان من موافقة الأول مثل  
 ما تولاها النعت من موافقة الأول فلا يدفع الاستغناء اذا أخذنا جميعاً في كاف كما هو  
 ظاهر بخلاف ذلك الخاص بعد العام اذ العام لا يغني عن الخاص والاقتصار على  
 الخاص بفوت الغرض المطلوب من سبق العام عليه على ان العام في مر كزه  
 (قوله من وجوده ثلاثة) وهي التذكير والافراد والتعريف (قوله وسنقل عن  
 الرضى الخ) الذي سيقتله عن الرضى تجوز تخالفهما تعريفاً وتذكيراً وحينئذ  
 فلا يصح تخريج الآية عليه لوجود الخالف فيها بغير ذلك لا فاما بوجهه منيعه  
 (قوله أى منها مقام ابراهيم) عبارة البيضاوى في آيات بينات كالتعريف الطيور  
 عن موازاة البيت على مدى الاضمار وان ضواري السباع تتخالط الصيد في الحرم  
 ولا تعرض لها وان كل جبار قد دسوه قهره كأصحاب النيل والجملة مفسرة  
 لاهدى أو حال أخرى مقام ابراهيم مبنياً محذوف خبره أى منها مقام ابراهيم أو بدل  
 من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان على ان المراد بالآيات أثر القدم  
 في الصخرة الصماء وغرضها فهم الى الكعبين وتخصيصها بهذه الآيات من بين  
 الصخور وابقاؤه دون آثار سائر الأنبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده  
 انه قرأ آية بيينة على التوحيد وسبب هذا الاثر انه لما ارتفع ببيان الكعبة قام على  
 هذا الحجر ليمتكن من رفع الحجارة فغاصت فيها قدماه (قوله فهو كالتعريف) أى  
 والتعريف يكون أوضح من المعرف (قوله وان لا يكون التابع الخ) المناسب  
 ان يقول والاصل ان لا يكون التابع الخ أو يزيد معه بعد التابع أى والاصل  
 في المتبوع ان لا يكون التابع معه أى مع المتبوع كأنه الخ والاتباع بكان لا يكونه  
 أراد بقوله من جملة أخرى أى لفظاً وتعديراً اذ هو بحسب اللفظ ليس من جملة  
 أخرى (قوله فانظره في حاشية شخصنا) عبارته وقد يقال جعله بدلاً أولى لان  
 تبعية البيان على خلاف القيام لجموده وانما حق الجاهل ان يكون أولاً ثانياً  
 فان قيل مشترك الزام فان جعله بدلاً مثل ذلك فالجواب ان البديل في نية تكرار

العامل فهو **غير التابع** اهـ ووجه عدم ناهضة ان كون البديل على نية  
 تكرار العامل فهو **غير التابع** معارض بان حق التابع ان لا يكون من جملة أخرى  
 ويريد البيان بالنسبة الاولى وبان كون الغرض من التابع التبيين أنسب به من  
 كون الغرض به قصد بالنسبة (قوله تعين الابدال) أي لانه لو كان عطف بيان  
 لم يكن انضم كرزوجه بخلافه على الابدال (قوله والذي رجحوا جوازه الخ) قد  
 يقال لا فرق بين تقديم المفعول ومعمول المفعول اذا العلة في تقديم المفعول عدم الالتصاق  
 بالتقديم وهي موجودة في تقديم معمول المفعول (قوله بانهم يغتفرون الخ) تنازعه  
 كل من نظر وجزم فما جزم به هو عين ما عترض به تدبر (قوله الاخير) وهو مجرد  
 الابهام ثم التفسير (قوله فان سلم فيما تكرار الخ) نحو مررت به يزيد ابدال الظاهر  
 من المفعول باعادة الجار وفي قوله فان سلم اشارة للانع لجواز كون الجار والمجرور  
 بدلان الجار والمجرور بل هو الذي اختاره الدماميني (قوله بخلافه في البيان)  
 أي بخلاف التبوع في عطف البيان فانه ليس في نية الطرح فهو راجع اصدر  
 القولة (قوله وردة في المعنى بانه الخ) ويرده أيضا ما نقله المحشي قريباً عن  
 الزمخشري نفسه في مرادهم بكون المبدل منه في نية الطرح (قوله مع وجوده  
 حساً) أي فوجوده حساً كاف فليس طرحه من كل وجه ألا ترى انه مرجع الضمير  
 في نحو أكلت الرغيف ثلثه (قوله لا يعمل في العبادة) أي لانها لا يقال وتقدير  
 دال العبادة تكلف (قوله **كونها مفسرة بتأويل الخ**) أي مفسرة لاقول على  
 تأويله بالامر أي ما أمرتهم الاجماع أمرتي به أن اعبدوا الله كما نقله عنه في المعنى  
 والمراد انها مفسرة لاقول المثبت بالا وقد استبعدته التفتازاني بانه ذكره فعوله وهو  
 ما أمرتني \* راجع الدماميني بانه تفسير له من باب الاجمال ثم التفصيل على حداد  
 أو حينئذ إلى أن لم يلوحى أن اقدفيه (قوله بتأويل قلت بأمرت) نقل عن الزمخشري  
 ما حاصله من كلمة التعبير بعنوان القول دون مادة الامر مع انها الاصل والمراد الادب  
 فلا ينسب لنفسه ما ينسب له من باب ما لا سيد لا يصلح للعباد (قوله واستشكل الخ)  
 هذا الاشكال كما يرد على كونه تفسيراً لاقول يرد على جعله بدلاً أو بياناً لله أو لما  
 أمرتني وعلى جعله تفسيراً لأمرتني بل صاحب المعنى جعل هذا الاشكال هو  
 العلة في منع كونه تفسيراً لأمرتني ولم يجب عنه لانه قد علمت انه يرد عليه وعلى  
 غيره (قوله على حدنا نقلنا الخ) أي فان رسول الله ليس من كلام اليهود بل

من كلامه تعالى كما نص عليه ابن الحاجب في أماليه (قوله وان يكون مقول الله  
اعبدوا الخ) في الاميز أرائه حكاية بالمعنى فكأنه تعالى قال له مرهم بان  
يعبدوا الله ربك وربهم فحكاية عيسى بالتسكाम والخطاب لانه مقتضى المقام على  
حذف أول أهل جهنم فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقول اذ قوله تعالى انكم لذا نقول  
العذاب فحكاية بالمعنى اه وهو الظاهر مما في الحشوي وفيه أيضا أرائه تعالى قال  
لعيسى قل لهم اعبدوا الله ربى وربكم فحكاية كما وقع اه والمعنى عدى هذا  
الاما أمرتنى بقوله لهم وهو واغظ اعبدوا الله الخ (قوله قال ولا يلزم من كون الخ)  
قد يقال انما يتيم هذا لو كان المراد بكونه نظيره انه حال محله وليس كذلك بل مراده  
ان القصد فيهما واحد وهو الترضيع أو التخصيص فان امتنع أحدهما امتنع  
الآخر لا لتحاد المقصود منهما فانصف اه أمير (قول الشارح التامة انه لا يكون جملة  
الخ) كان المناسب له اما أن يجعل التامة والرابعة مسئلة واحدة بان يقول  
التامة انه لا يكون جملة ولا تابع الجملة كما فعل في المسئلة الأولى حيث قال فيها ان  
العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا للمضمر واما ان يعد الأولى مسئلتين كما فعل هنا على  
انه يستغنى بالتامة عن الرابعة لانه اذا لم يكن جملة لا يـكون تابعا للجملة اذ الجملة  
لا تفسر بالمفرد ومن هذا يعلم ما في صديقه في المسئلة الخامسة (قوله وفي الفارضى الخ)  
ردنا قول الفاضل كـهـى اسم مصدر لانه لم تنقص حروفه عن حروف الفعل (قوله أى  
عطف اللفظ الخ) ظاهره أن العطف بالمعنى المصدرى وكلامه الاول محتمل له وفيه  
ان المبتدأ له التابع المخصوص الا ان يقال ان هذا بيان لاصل التركيب ثم صار  
مجموع الكايتين اسمًا للتابع المخصوص ويحتمل ان العطف بمعنى المعطوف  
والنسق بمعنى المنسوق والاضافة اضافة عام لخاص لتحقيقه فيه أو النسق بمعنى  
انظر بقة (قوله توجه العامل) أى الى المعطوف (قوله فلا يجوز هذا ضرب الخ)  
أى لان اضافة اسم الفاعل لمنصوبه خلاف الاصل (قوله والفرق الخ) محط الفرق  
وجود العامل وعدمه لا وجود الأثر وعدمه اذ الأثر فيه ما مفقود في المتبوع ووجود  
في التابع فهما على حد سواء من جهة الأثر فكان المناسب حذف دون الأثر  
في المحلين (قوله ثلاثة) احدها التقديم والتأخير تأخير التأويل للمصدر بالمفعول  
ثالثها تفسير الباء بجمع اه شيخنا (قوله وهو تشريل الخ) تفسير للتابع (قوله لجهة  
حذفها) أى مع بقاء التابع على صفته من كونه عطف بيان وقوله والعطف ليس

مطلب  
عطف الذوق

كذلك أي لا يجوز حذفه لفظاً وتقديرًا مع بقاء التابع على حاله من كونه معطوفاً  
 وبهذا اندفع ما ذكره بعد عن الدماميني اه شيخنا باجوري (قوله عن التقييد  
 باللفظ) أي بالشر يكفيه (قوله قلت هي مشتركة الخ) هذا منع لكون العطف  
 على الجاور كما فهمه السائل (قوله لا حاجة الخ) فيه ان هذا مثال لما يشترك في اللفظ  
 والمعنى وقوله كما خصص بود الخ مثال لما طاق العطف بقطع النظر عما ذكر اه  
 شيخنا باجوري وفيه أن المدعى عدم الاحتياج لا التكرار حتى يدفع هذا (قوله  
 وصلاحيته كل منهما) أي من متعاطفها له أي لما ذكر من النبوت والانغناء فكان  
 المناسب اه او هو عطف على احتمال (قوله وهي اما بالكسر) ستأتي في كلام  
 المصنف (قوله وأي) أثبت العطف بهما الكوفيين نحو رأيت الغضنفر رأيت الاسد  
 (قوله والا) أثبت العطف بهما الكوفيين وجعلوا منه قوله تعالى خالد بن زيد  
 مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك أي وما شاء ربك (قوله وأن) أثبت  
 العطف بهما الكوفيين قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو واقيت زيداً فأين  
 عمراً (قوله وكيف) أثبت هشام العطف بهما بعد نفى نحو ما سررت بزيد فكيف  
 عمرو (قوله وهلا) أثبت الكوفيين العطف بهما قالوا تقول العرب جاء زيد  
 فهلا عمرو وضمرت زيداً فهلا عمراً المحجىء الاسم موافقاً للقول في الاعراب دليل  
 على العطف (قوله وايسر) أثبت العطف بهما الكوفيين فتكون حرفوا واحتجوا  
 بقوله \* والاشرم المغلوب ليس الغالب \* أي لا الغالب فهي بمنزلة لا وأثبت الكسائي  
 العطف بلولاً ومعنى في قولك سررت بزيد فلولا عمرو واقيت عمرو بالجروان شئت  
 بيان ذلك والرد على هذه الاقوال فعلية بشرح الهمع (قوله أي لا تستعمل عاطفة  
 الخ) قد يقال الكلام فيما اذا اولها المفرد كما تقدم (قوله وسيأتي رد هذا الرد) أي  
 بان محل عدم التخالف مالم يوجد مقتضيه وهو هنا لكن (قوله بلا قيد) أي حتى  
 الاطلاق (قوله اصطلاح شرعي) فيه ان له وجهاً في اللغة وذلك لان قولك الماء  
 المطلق محتمل لان يكون الاطلاق قيداً ولان يكون سلباً لا قيد فغاية الامر انهم  
 قصروا اللفظ على الاحتمال الاول بقراءة المقابلة بتيقن الاقسام (قوله عطف  
 سببي) أي عطف مفرد سببي كما في المعنى واحترز بالمفرد عن الجمل فان ذلك فيها  
 من خصوصيات الفاء اه أميروني الاسقلمني قيل هلا اكنفوا بالربط بالفاء  
 كما اكنفوا مع عدم الاحتياج الى الربط في الجملة وعلوه بانها تجعل الجملة بين

واحدة وبتأديرا غيا اذا كفت في ربط الجمل يكون ربطها في الجملة الواحدة  
أولى قلت يمكن دفعه بان الغاء انما ترابط باعتبار افادتها للسببية ولا تفيد لها  
الا اذا كان معطوفا واجملة كذا كرهه الشارح والكلام هنا في عطف المفرد ام  
وفيه ان السبب يظهر فيما اذا كان كل من المعطوفين مفردا مشتقا الا ان يعتبر  
طرد باب المفرد على وتيرة واحدة تأمل (قوله جواز العطف على الجوار) أي  
العطف مع مراعاة حركة الجوار للناسبة كما تقدم (قوله اذا وقع دفعة) فيه ان كل  
شئين وقع دفعة تعين عطفها ما بالواو ولا خصوصية لما ذكر وهذا القيد لم يذكره  
في المعنى وانما زاده لقصده دفع ما أورده الدماميني من صحة العطف بالغاء ونم وقد  
علمت ما فيه وحينئذ فانا ظاهر ان يقال كما يؤخذ من كلام العلامة الامير مراد المعنى  
بما ذكر ان من خصوصيات الواو عطف العقد على النيف عند تركيبهما  
وجعلهما عددا واحدا تقول هذه ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فاعشرون  
أو ثمان وعشرون اما عند كونهما عددين مستقايين فيعطفان بكل عالطف تقول ما مضى  
ثلاثة لكن عشرون أو بل عشرون ويدل على ذلك تعبيرهم بالنيف وليس النيف  
الآحاد ملقا قبل بقيدز يادتها على العقود وتركيبهما معا (قوله عطف ما حقه الخ)  
قد ينزع في اختصاص الواو بهذا اذا مانع من نحو ألفت يوما فبوما اه أمير  
وقد يقال ليس هذا حقه التثنية اذ يفوت التعقيب المقصود عندها (قوله نحو  
اغفر لي الخ) أي فان المعطوف وهو المؤمن شاملا للتمسك ببناء على ان التمسك  
يدخل في عموم كلامه هذا ان كان معطوفا على الضمير فان كان معطوفا على والدي  
كما هو أحد قولين كان الشاهد في عمومه للوالدين لا للتمسك ولا يحتاج حينئذ للبناء  
المتقدم كذا يؤخذ من الامير (قوله قال ومن كفر) عبارة البيضاوي واذا قال  
ابراهيم رب اجعل هذا اير يد البلد أو المكان بلدا آمنا اذا آمن كقوله عيشة  
راضية أو آمنا أهله كقوله لا بل نائم وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله  
واليوم الآخر أعدل من آمن من أهله بدل البعض للتخصيص قال ومن كفر عطف  
على من آمن والمعنى وارزق من كفر قاس ابراهيم الرزق على الامامة فنه مسبحانه  
على ان الرزق رحمة دنيوية نعم المؤمن والكافر بخلاف الامامة والتقدم في الدين  
أو مبتدأ تضمن معنى الشرط فامته قليلا خبره والكفر وان لم يكن سبب التمتع  
لكنه سبب تقليله بان يجعله مقصورا بحظوظ الدنيا غير متوسل به الى نيل

الثواب ولذلك عطف عليه ثم أضطره الى عذاب النار أى الزم اليه لما اضطر  
 لكفره وتضييعه ما منعه به من النعم اه وقوله عطف على من آمن أى عطف نذرين  
 قاله تعالى نسيباً عن ابراهيم وتعليمه له كانه قال قل وارزق من كفرناه بحجاب وفى  
 حواشيه استشكل هذا العطف والجواب عنه وقوله على الامامة أى المذكورة  
 فى قوله تعالى قال انى جاء لك للناس اماماً ومحصله انه لما قال تعالى فى جاء لك للناس  
 اماماً فقال ابراهيم ومن ذريتي عطف على الكف أى وبعض ذريتي كما تقول  
 وزيد فى جواب أكرمك فقال تعالى لا ينال عهدى الظالمين اجابة الى ملتزمه  
 وتنبه على انه قد يكون من ذريته ظلمة وانهم لا ينالون الامامة لان الظالم لا يصلح  
 اه او انما ياتوا البررة الاتقياء منهم فاس ابراهيم الرزق ع على الامامة فخصه  
 بما يؤمنون وقوله أو مبتدأ تضمن معنى الشرط الخ موصولة كانت أو شرطية وقوله  
 خبره مذهب سيئويه تقدير المبتدأ فى أمثاله ليكون جملة اسمية فى التقدير وعليه  
 جرى الرخصى وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيئويه اقبس لان  
 المضارع صالح للجزاء به نفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم تدخل عليه انفاء فالرخصى قدر  
 المبتدأ اختياراً للمذهب سيئويه وتركه اليضاوى اما اختياراً للمذهب المبرد  
 أو اعتماداً على الاختلاف المذكور فيما بينهم وقوله والكفر الخ دفع به توهم انه كيف  
 يوجد معنى الشرط والجزاء والحال اه لا يصح سببية الكفر للتبعية وقوله أزه فى  
 النسخ لزيد لم يزل اذا شد وأصقه أى ألقه بعذاب النار مثل الصاق المضطرب  
 اه لا يملك الامتناع عما اضطر اليه (قوله يرد عليه ان حتى الخ) قد يقال المراد  
 السابق واللاحق ذهنا وخارجاً بخلاف حتى فله لا بد فيها من الترتيب الذهنى اه  
 أمير (قوله يرد عليه ما سبب انى انفاء الخ) عبارة المعنى الثانى عشر عطف عامل  
 حذف وبقي مفعوله على عامل آخر من كور يحجمهم ما معنى واحد كقوله وزجج  
 الخواجب وانعرونا أى ركلن العيون والجامع لهم ما التحسين ولولا هذا التقيد  
 لورد اشترى به بدرهم فاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعداً (قوله فلا يجوز  
 ما اختصم زيد ولا عمرو) نعم يجوز ذلك على ان لازمة لان محل المنع اذا قصد ان  
 الفعل منفي عنهم فى حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشئ يقيد صحة ثبوته والفعل  
 لا يثبت حال الانفراد اه أمير (قوله لا من اللبس) أى لان المعلوم ان الاستواء  
 انما يكون بين اثنين (قوله فلا الثانية الخ) أى واما الاولى والثالثة فهما زائدتان



لا فائدة في التسوية في كل اثنين اجتماعا ونفسراداعهما لا مجرد التوكيد كالثمانية  
 والرابعة والخامسة اه امير (قوله أي ما الاصل الخ) أي وان لم يكن التفریق  
 شاذا اه امير (قوله قد نسكون في غير ذلك) مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ (قوله  
 في الزلزلة) أي الخطيئة (قوله بسبب الشجرة) أي فمن بمعنى بيا السبيبية نظيرها في  
 قوله تعالى وما فعلته عن أمري اه يضاوى (قوله ويرد على هذا الخ) لا وجه لهذا  
 الايراد اذ تفصيلية المعطوف المرتب ذكر الغلبة كما تقدم له وذلك لأنه يكفي طاق  
 داع لتأخير الذكر والداعي هنا التفسير اذ الابعاد عن الجنة تارة يكون بعد اقرب  
 وتارة بعد الدخول والمراد هنا الثاني ففي المعطوف تفسير ورتبة التفسير ان يكون  
 ذكره بعد ذكره فمفسره فعله أراد بالاياد ثم الجواب اجراء الآية على الأكثر اه  
 شخشا وقد يقال ماذا كرهه شخشا من كونه تفسير يصلح وجه السكون المعطوف مفعلا  
 لما قبله فتسكون الآية عليه أيضا جارية على الغالب تأمل (قوله والآية من الثاني)  
 أي أمائد فآية مما كان المعطوف فيه مسببا بواسطة العادة ولما نظر الفرق بين هذه  
 الآية وبين الآية التي مثلها الشارح لانه سبب فانه خفي فالاولى أن يقول المراد  
 بالتسبب ان يكون المعطوف ناشئا عن المعطوف عليه ولو بواسطة العادة لا مجرد  
 وقوعه عقبه في الخارج يجب سبب الغالب ويمكن تأويل عبارة المحشى لرجوع لما قلنا  
 (قوله من شجر من زقوم) من الاولى للابتداء والثانية للبيان اه يضاوى (قوله  
 في الثون الخ) أي من شدة الجوع اه يضاوى (قوله الآية) أي فشاربون عليه  
 من الحميم اغلبة العطش وتأنيث الضمير في منها وند كبره في عليه على معنى الشجر  
 ولفظه فشاربون شرب الهيم الابل التي بها الهيام وهو داء يشبه الاستقاء وكل  
 من المعطوف والمعطوف عليه أخص من الآخر بوجه فلا اتحاد اه يضاوى  
 (قوله الازهد فالاورع) الموصوف بالصفتين واحد ووجود الاورعية سابق على  
 وجود الازهدية وانما قدمت الازهدية لاشرف (قوله وغسل الاعضاء الاربعة)  
 فيه تغليب لان بعضها مسح (قوله أي فالمعطوف عليه محذوف) أي والجعل  
 عقب هذا المحذوف (قوله قبل هذا لا يدفع الخ) هذا اعتراض على التقدير بأنه  
 يلزم المحذوف في المقدر قد وقع فيما فر منه ولو قدر وضعت بالاول لم يلزم (قوله  
 يكفي ان أول أجزاء المضي الخ) أي فصع عطف المقدر وان آخر أجزاء المضي  
 بعقبه الجعل فصع العطف المنطوق به في الآية فلا بد من الاعتبار برب ليصح

الامر ان ( قوله والاعتراض أقوى من الجواب ) قيل فيه انه لا ينفع الجواب  
 أصلاً مع كون الهمز بمعنى الاهتزاز الذي هو وصفة الرديني وانما يكون الاعتراض  
 أقوى منه اذا انبى الهمز على حاله وصفة للشخص اه وفيه انه يقال على تأويل الهمز  
 بالاهتزاز لاجتماع الاعتراض المذكور كلاً لا ينفع للجواب بل حق الاعتراض ان الهمز  
 بمعنى الاهتزاز هو عين الاضطراب ( قول الشارح فقبل ثم فيه لترتيب الاخبار )  
 انهم يرجعون لما ذكر من الآيتين والبيت \* ان قلت ما مرتبة المتقدمة من المتأخر  
 في الآيتين على ما قلته سم سابقاً في الترتيب المذكور \* قلت في أبي السعود في الآية  
 الاولى ثم جعل عطف على محذوف هو وصفة لنفس أى من نفس خلقها ثم جعل منها  
 زوجها أو على معنى واحدة أى من نفس وحدث ثم جعل منها زوجها اشبهها أو على  
 خلافكم لتفاوت ما بينهما في الدلالة فانها وان كانتا آيتين على ما ذكرنا  
 الاولى لاستمرارها صارت معتادة وأما الثانية فحيث لم تكن معتادة كما يشعر به  
 التعجب برعنا بالجمع دون الخلق كانت أدخل في كونها آية واجاب للتعجب من  
 السامع فحذف على الاولى ثم دلالة على مباينتها لها فاض لا وضعية وتراخيها عنها  
 فيما يرجع الى زيادة كونها آية فهو من التراخي في الحال والمنزلة وفي الآية الثانية  
 ما نصه ذلكم اشارة الى ما من اتباع سبيله تعالى وتوكل اتباع سائر الـ بل  
 وصاكم به لعلكم تتقون اتباع سـ بل الكفر والفسـ لالة ثم آتينا موسى السكتاب  
 كلام مسوق من جهة تعالى تقرير الوصية وتحقيقها وتوحيدها بما يعقبه من  
 ذكر انزال القرآن المجيد كما نبئ عنه تغيير الاسلوب بالاتفات الى التكلم معطوف  
 على مقدر يقتضيه المقام ويستدعيه النظام كأنه قيل بعد قوله تعالى ذلكم  
 وصاكم به بطريق الاستئناف تصديقاً له وتقريراً للمضمون فعلننا ذلك ثم آتينا الخ  
 كما ان قوله تعالى ونطبع على قلوبهم معطوف على ما يدل عليه معنى أو لم يبد الخ  
 كأنه قيل يغفلون عن الهداية ونطبع الخ وأما عطفه على ذلكم وصاكم به ونظمه  
 معه في سلك الكلام الملقن كما أجمع عليه الجمهور ورفعا لا يليق بحزالة النظم الكريم  
 فتدبر ونظم للتراخي في الاخبار كما في قولك بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس  
 أعجب أولاً لتفاوت في الرتبة كأنه قيل ذلكم وصاكم به قديماً وحديثاً ثم أعظم  
 من ذلك انا آتينا موسى التوراة فان اتباعها مشتملة على الوصية المذكورة وغيرها  
 أعظم من التوصية بها فقط ( قوله في السيادة الربية والخارجية ) أى السيادة

من حيث رتبتهما ومن حيث وجودها في الخارج وذلك لان سيادة الجذر وان نشأت  
 من سيادة الاب الناشئة من سيادة الابن الا انها موجودة في الخارج قبل سيادة  
 الاب والابن فسيادة الجذر المتقدمة خارجا ناشئة من السيادة المتأخرة عنها في  
 الوجود وفي ذلك ما لا غنى عنه في مدح الابن ويحتمل ان مراد المحشي ان للجد سيادتين  
 سيادة بالاكنتساب من الابن وسيادة غير مكتسبة فالترتبة هي الاولى والخارجية  
 هي الثانية \* وأجيب أيضا بان القبلية ترجع للجد على معنى انه اشجر له الله ودد مع  
 سبقه (قوله جاؤوها حال فتح الخ) جاؤوها والجواب المحذوف وحصل التغاير بين  
 الشرط والجواب بالحال (قوله بالمعجزة) والمعنى عليها ان اذا أمسبت أمسبت  
 كسالى في الغدوة وهي كوني ذاهوى فيكون اتصافه بكونه ذاهوى دائما (قوله  
 ومعنى قبول توبته) نحو تاب زيد فتاب الله عليه (قوله على غير قياس) أى لان  
 قياس جمع فعيل المعتل أفعلاء كنبى وانبياء وتقى واتقياء وولى وأولياء كما سبأنى  
 (قوله فلا يجوز صحت الخ) ان نظرا لكون يوم الفطر ليس بعضا من الايام التى تعلق  
 بها الصيام كان ما ذكره خارجا بالشرط الاول (قوله قال الحفيد الخ) محصل كلامه  
 انه لو دخلت حتى على ضمير غيبة لم يقدّمه ما يصلح مرجعا له غير المعطوف عليه  
 فالعطف فاسد لقوات الشرط الاول وغيره من الضمائر فتجوز عليه فانتفاء  
 البعضية فيه بسبب حمله على فاقد ما فى كلامه دلالة الاقتضاء وكأنه يقول هذا  
 الشرط ذكره لتحقيق الشرط الاول والتفويه على ما خفى خروجه به لكون انتفاء  
 البعضية وشبهها فيه انما هو بسبب الحمل على العادم له ما رز كضمير الغيبة  
 تمهيدا لبيان حمل غيره عليه لا لبيان خروجه هو هذا الشرط وبذلك يعلم ما فى كلام  
 المحشي (قوله وما ذكره في ضمير الغيبة الخ) قد علمت اندفاعه نعم ما ذكره في ضمير  
 المتكلم والمخاطب ليس على الخلافة فان منه ما هو خارج بالشرط الاول اصالة  
 نحو ضربوا عبيدهم حتى ايانا اذا كان العبيد المتكلم ومن معه وضربنا الزيد  
 حتى اياكم اذا كان الزيدون هم المخاطبين وما هو خارج بسبب الحمل نحو طربوا  
 اقوم حتى اياى أو حتى اياك (قوله وحينه تدفع المعنى المطابق الخ) فيه ان المستند اليه  
 من الجملة وليس بعضا من الجملة الاولى على انه يرد أيضا كما قال شيخنا ان المقصود  
 فى الجمل معانها التركيبية من حيث هي معان تركيبية وهذا لا يجوز بيع بفسد  
 خلافه ولا يشك كل بالبدل لكفاية البعضية فيه من وجه وهذا لا بد أن يكون

البعض بعضا من المعنى المطابق ومعنى الجملة المطابق من حيث هي جملة لا يكون  
 بعضا من معنى أخرى اه وقد يقال هو تحكيم الأنا يدفع بان باب البديل أو مسح  
 بدليل الاكتفاء فيه لا شتمال (قوله فليست جزءة فهو الفعل) مسلم لكن  
 الكلام ليس في الفعل بل في الجملة والنسبة جزءة منها تدبر (قوله الضابط انه متى  
 مع الخ) اعلم ان شرط العطف بها أو بعبارة كون مدخولها بعضا أو كالمعض  
 وكونه غاية في زيادة أو نقص وكونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا وكونه ظاهرا  
 لا ضميرا على ما تقدم في ذلك ولا يعتبر فيه كونه آخر أو متصلا بالآخر وشرط الجر  
 بها كون مدخولها مفردا ظاهرا آخر أو متصلا به سواء كان صريحا كحكي مطلع  
 القمر أو مؤولا كحكي يرجع الشاموسى وسواء كان غاية في نقص أو زيادة أم لا  
 فكل منهما محمول وخصوص في انكثت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس  
 آخر وهي غاية في الخسة لاستقرارها غالبا وفي حكي يرجع سبعين الجر لا اتصال  
 الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا ولا غاية في زيادة أو نقص  
 وفي نحو ملت انشاس حتى الانباء تعين العطف لان ما بعدهما ليس آخر الامان وقع  
 بعدها جملة اسمية كحكي ماء بجملة أشكل أو ماشوية كحكي عفو أو مضاربة  
 مضارعة امر فوع لا كونه حالا أو ماضيا كحكي يقول الرسول على قراءة الرفع فهو  
 ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مفعولها غاية اشئ قباه أو سياتي لذلك فرب  
 وبمذا تلم ان مجرد صلاحية المحل لا لا يوجب احتمالا الامرين (قوله ومجرد  
 نفيا) لا يوجب كونها عاطفة وقد يقال الضمير في محله اراجع لحق العاطفة  
 لا لها من حيث هي كما صرح بذلك في المعنى (قوله عدم مناسبة ذلك مقام التعجب  
 والمدح) أي لان مقامه مالا يناسبه الانتهاء الى غاية (قوله بان الفعل لا يكون  
 مؤكدا الخ) أي والظاهر انه مؤكد وحمله على الاستثناء بحكم الغاية لدفع فوهم  
 انه خارج عن خلاف الظاهر وهو وجه الجر فسن النصب لواقفة الظاهر وعدم  
 حسن الجر لخالفتهم فاندفع ما أبداه اه شيخنا (قوله فاقاها ناكيدا الخ) ظاهره  
 حتى في حال الجر وفيه ما تقدم عن المعنى تأمل (قوله ولا يجوز العطف بواو) أي  
 بعد همزة التسوية (قوله اذلا فرق بين همزة التسوية الخ) أي بل المدارة على ما يفيد  
 التسوية كلفظ سواء وحدت الهمزة أم لا اعتبر تقديرها أم لا (قوله وكان الخ)  
 هذا الفرق غير مؤثر (قوله ما سيدكره الشارح) أي حيث قال وهو أن تكون

مسبوقة بأحدى الهمزتين افظا أو تقديرا (قوله على معنى المجازاة) أى التعليق  
 حتى قال الرضى ان الهمزة فى نحو سواعلى أقت أم تعدت بمعنى ان وذلك لان كلاما  
 منها يقتضى عدم التحقق (قوله لان فرض كلام الرضى فى أم) بهذا تعلم انه لا وجه  
 لمنع أو دون أم بعد التسوية المتضمنة للتعدد وذلك لان كلامهما لا أحد الشيتين  
 أو الاشياء الذى يصح أم يصح أو كما اشار اليه الدماميني بخلافها يغيبه كلام  
 المغنى المتقدم اه أمير (قوله وكان الجواب بنعم الخ) تقدم لنا الكلام على  
 ذلك فلا عود ولا إعادة (قوله واعلم اننا كيد التسوية) الذى يظهر ان مدلولها  
 الاصلى الاستفهام وانها الآن استعيرت للتسوية وان التأكيده حصل من  
 مجامعتها سواعلى ويمكن حل كلامه على هذا (قوله وفيه نظر) أى لان المصدر  
 من الجملة وليس للهمزة دخل فيه اما على انه اليست سابقة فظاهر واما على انها  
 سابقة فهي آلتسليك فقط كذا قيل وفيه ان النظر مدفوع لان الكلام فى الحلول  
 لا فى التأويل ولا شك ان الواقع فى محل المصدر هو الجملة مع الهمزة بدليل انه عند  
 الاتيان بالمصدر لا يؤتى به ما تأمل (قوله بناء على قول الجمهور) تعقبه الرضى  
 بأن التسوية انما تكون بين شيئين فلذلك يأتون فى التقدير بالوارع ان الذى  
 فى اللفظ أم وهى لاحد الشيتين لا للجمع بينهما اه أمير (قوله فهو متعبد بنفسه) فى  
 القاموس وما بالابه بالة وبلا وبلا واما الة أى ما اكثرت اه وكتب الطيبي على قوله  
 وما بالابه الخ قلت هو متعمل كثير وقد صححوا انه يتعدى بالابه أيضا كما قاله البدر  
 الدمايني فى حواشى المغنى وبالة قيل اسم مصدر وقيل مصدر كالملالة قاله فى التوشيح  
 اه وفى القاموس فى موضع آخر تعدية اكثرت باللام حيث قال ما اكثرت له ما أبالي به  
 لكر فى الطيبي ان الاكثرت كفى الصحاح تعديته بالابه (قوله والفعل معلق) يؤيد ما مال  
 اليه بعضهم من ان الهمزة بعد ما أبالي للاستفهام لا للتسوية والمعنى لا أفكر  
 فى جواب هذا الاستفهام الا أن يقال ان الهمزة معلقة ليكونها للاستفهام  
 بحسب الاصل لا قوله وقد يمنع الخ قد يمنع بأن هذا المعنى هو محصل الجواب فقوله  
 ان معناه كذا أى انه يفيد ذلك بواسطة انه جوابه الذى لا يتصور سواء فيكون  
 مرادهم بالحقيق ما مدلوله طلب العلم اعدم علم الطالب وبالتوخيى ما مدلوله طلب  
 الاعلام بانه ما كان ينبغي ألا ينبغي اتوبيخ المعلم وبالنكارى ما مدلوله طلب  
 الاعلام بانه لم يقع ألا يقع ليعلم الجيب بالنفى انكارا عليه لا لعدم علم الطالب

فهم ما خفي من صريح أن يراد بالحقيق ما يطلب جوابا فيشمل الحقيق بالمعنى الاول وغيره  
فتم للسيد الحقيق اه شيخنا (قوله منتف) أى لانهم لم يعتقدوا كونهم أشد خلقا  
من السماء (قوله تقريري) أى قروا بما تعلمون من أن خلق السماء أكبر قال تعالى  
خلق السموات والارض الآية (قوله لان همزة التسوية الخ) اعل الصواب لان أم  
بعدهمزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلافه ابعدهمزة الاستفهام (قوله ولم  
يحيى) أى سكنوا الهواء (قوله الوصف بابن) أى معنى والافه وخبر كما تقدم (قوله  
وانما الخ) هـ ذى انما فى ما سبق له من الاستظهار ان لم يحمل على ما قلنا (قوله  
اصواتك تأمرك الخ) كان كثير الصلاة وكان قومه اذارا أو يصلى بضحك كون منه  
قصدوا بذلك الاستهزاء به اه أمير (قوله وهل تشارك الخ) هل مبتدأ خبره تشارك  
الخ ثم ان هذه المشاركة فى مطلق الانكار لا بطلان وان كان الانكار فى جمعى  
الانفى ابتداء كما فى الآية وفى الهمزة بمعنى الرد على مدعى الوقوع ويلزمه نفيه والرد  
على من أوقع الفعل ويلزمه نفي ليدانته فى الحقيقة لا مشاركة كما أشار إليه  
بالاستدراك ومحل قوله الآتى ويختصان بالهمزة وقوله ويختص به هل عن الهمزة  
فان أخذنا ظاهره كان الاستدراك ابطالا له (قوله هل ثوب الكفار) التوبيخ  
والاثابة المجازاة (قوله هل فى ذلك قسم لذى حجر) قال فى المغنى وذ كر جماعة من  
النحوين ان هل تكون بمنزلة ان فى افادة التأكيده والتحقيق وحملوا على ذلك قوله  
تعالى هل فى ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد اه ووجه البعد كما  
فى الامير انه لا يصلح جوابا اذا لتم به الفائدة وانما هو معترضة لتقوية القسم بأنه  
كفى لكل ذى عقل والجواب محذوف أى انما قادرون على عذابهم بديل ألم تركيف  
فعل ربك بعد (قوله لئن ابتداء) أى من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع  
الفعل فلا ينافى تفرغ النفي على الاستفهام اذ هو أصل رضعها كما تقدم اه أمير  
(قوله لتقريري) أى قروا بما تعلمون من أحد الامرين الاتخاذ والقول على الله  
ما لا تعلمون ولا يسمعهم الا الاقرار بالناسى (قوله أنت خبير الخ) من شأنها اناطة  
البيان بالاستهزاء والذى أراه ان طريقة الشارح وابن هشام لا تنافى طريقة  
الرضي فان قصره بالنظر للتركيب فى ذاته ومال الشارح باعتبار الملاحظة فاذا لوحظ  
فى ما أدري عدم العناية بمعلقة وانها غير معتبر وجوده وعدمه كانت الهمزة  
للتسوية وأظن ان هذا التركيب يستعمل فى هذا المعنى كثيرا والبيان من الضابط

لامن الشواهد اه شيخنا والاظهر في دفع المناقاة ان القصير باعتبار تعين كون  
 الهمزة للنسوة والتعميم بالنظر للجهة ولوعلى احتمال (قوله ظاهره الخ) أى حيث  
 ذكرها في باب العطف (قوله فابن سني الخ) يخالف ما في النص صحيحا بارنه مع  
 المتن واقدرنا بعد ما مبتدأ أنها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية  
 وحرف الابتداء لا تدخل الاعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجوه وخلافا  
 لابن سني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحذف قولهم انما لا بدل أم شاء  
 على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع ان هناك ابلا أم شاء بالنصب  
 وهذا لا يعرف الا من جهة وان سلم فالتأويل ممكن وان تكون منفصلة وحذفت  
 الهمزة أو منقطعة وان نصب شاء بمحذوف أى أم أرى شاء اه ونقله الاسقاطي  
 عنه واقره ثم رأيت في يس عليه ما تفسره قوله بخلافه لابن سني قال الدون يرى قال  
 الدماميني ان مذهب ابن سني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلافه  
 ما حكى عنه الشارح (قوله نحو أنهم أرجل الخ) ظاهره ان لا تكرر في هذه الآية  
 بمعنى النفي ابتداء وهو ينافي ما تقدم من عدم استعمال الهمزة فيه فتدبر (قوله  
 ما مر عن الهوتى والشمى) الذى مر عن الهوتى ان الامة هاهم الخ في الذى  
 يسبق على أم المتصلة ما يطلب جوابا وان كان يجيبا أو انكاريا الذى تقدم عن  
 الشمى ان أم المتصلة قد يسبق بها الامة هاهم الانكارى نحو أم كتم شهداء  
 والتقريرى نحو قول اخذتم عند الله عهدا لكن التقرير الذى فى كلام الدماميني  
 بمعنى التثبيت والذى مر عن الشمى بمعنى طلب الاقرار كما هو الظاهر من الشاهد  
 (قوله وفي دعوى الزخشرى حذف الجملة) فى دعوى خبر مقدم وحذف الجملة  
 مبتدأ مؤخر أى وفي دعوى الزخشرى ما يضافه هو وحذف الجملة وكذا يقال  
 فيما بعد وقد يقال الجملة هاهم معطوف على ما وحذف المعطوف عليه ادا دل عليه  
 دليل كثير كما يأتى فى قوله وحذف متبوع هاهم استخرج حذف تقديم بعض المعطوف  
 نعم شبيه بوع هاهم التراكيب وادعاء الحذف فى جميعها مع عدم التصريح بالمحذوف  
 مرة بعيدا اه أميرالكن سبأنى لشارح تفسره هاهم العطف بالواو وافاء رسيأتى  
 للشمى ان مثلها أم ولا (قوله وبذهب البصريين انها) أى أم المنقطعة فلا يأتى  
 ان أم تاتى بمعنى بل فقط وان لم تسم منقطعة أخذ من كلام الدماميني الآتى واندفع  
 قوله والذى يظهر الخ (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن المعنى انا خير عندكم اه

أمير (قوله ثم يصح أيضا الخ) لانه والانسب لان البصيرة في الواقع يجب في حكمهم  
 بالخبر فيجب زعمه وعمل في الاول فالسبب ليس البصيرة في الواقع بل اعتقاده  
 بصيرتهم اه أمير (قوله ثم ظاهرا كلام المقي الخ) تقدم عن الجمع انه لا يجوز تقدم  
 المنفي على مثبت مع انه قد تقدم هنا الا أن يفرق بين المعادل بنفسه والمعادل  
 بالتأويل وهذا على رأي الجمهور اما على رأي الزمخشري من أن المعنى اهميته فلا  
 تبصر ان فالمعادلة صحيحة موافقة لما في الجمع اه شيخنا (قوله ليس المراد بها  
 انصرية) أي فقط فقوله أو بحسب العرف يشمل عرف الشرع (قوله صرح  
 الشاطبي الخ) اذا فهمت ان معنى قوله فيبعد الخبر انه لا يختص بالطلب بل يكون بعد  
 الخبر اعم من أن يختص به أو يجوز فيه والطلب على التوزيع لم يكن فيه منافاة لما  
 هنا اه شيخنا (قوله وعبر عنه في التمهيل بالتفريق المجرد) عبارة التمهيل مع  
 ترجمه اعلى باشا أو تفريق مجرد من شكاواهم وامضراب وتخيير نحو ان يكن غنيا  
 أو فقيرا أو قالوا كونه هودا أو نصارى والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من  
 الاربعة فان مع كل منها تفريقا محسوبا بغيره والتعبير عن هذا بالتفريق أولى منه  
 بالتقسيم لان استعمال الواو فيما هو تقسيم أجوده منه بأونحو الكلمة اسم وفعل  
 وحرف اه وفي الامر على المعنى ان التعبير بالتفريق أولى من التعبير بالتقسيم  
 والفرق بينهما كما أفاده الشمني وان خفي على الشارح ان التقسيم يستدعي سبق  
 تقسيم كائنا كان أم كلا والتفريق قطع الاتصال بين شيئين تقدم ما يشملهما أو لا نحو  
 وقالوا كونه هودا أو نصارى ومع ذلك لم يأت في كلام شيخنا المفيد بحسب ظاهره  
 ان صاحب التمهيل أراد بالتفريق التقسيم (قوله وبه يعرف ما في كلام البعض)  
 عبارته قوله والتقسيم أي جعل الشيء أقساما وسميات ان الواو فيه أجود ولذا ذكر  
 بعضهم بدله التفريق المجرد وهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر ومثله بقوله وقالوا  
 كونه هودا أو نصارى اه قال شيخنا والذي أفهمه منها ان الذي يذكر على انه  
 معنى الكلمة هو المعنى الذي يختص بافادته فلما نسب ذلك للمعنى العام وهو  
 التفريق والتمثيل بما ليس تقسيم ما اذ هو الذي يختص به أو وأما التقسيم فتعبير  
 مختص وان صدق به التفريق وهذا لا ينافي انه يعبر عن التقسيم بالتفريق أو  
 بالتفصيل حتى يكون في كلامه خلل (قوله لسبقها) أي ولدخولها في المحكوم عليه  
 المقصود بالابهام اه أمير (قوله وفيه نظر الخ) أي ان التعليل لا يفيد التعيين بل



الاولوية ولو وجه بأن الشاهد شرطه عدم احتمال غير المستشهد عليه والثانية هنا  
 محتملة للاضراب بخلاف الاولى فانها لا تتضمن غير الابهام والمعنى على  
 الاضراب انه اجهم متعلق الهدى ثم انتقل لابهام متعلق الضلال لان المقصود  
 ابعادهم انهم ضالون فلما قام هذا الاحتمال في الثانية تعينت الاولى للاستشهاد ثم  
 ان كانت اول الصراية تقع بين المفردات كما هو ظاهر كلام الحنفى الاتى واعراب  
 الحنفى في اوزيدون فالاحتمال ظاهر ان كانت لا يقع بعدها الا الجمل فلا احتمال  
 قائم لجواز أن يكون التقدير ونحن أو أنتم في ضلال واختصاصه بالجمل ذكره  
 الحنفى اه شيخنا وفيه ما يأتى فتدبر (قوله في الاولى والثانية) أى والمقصود اجماع  
 المحكموم عليه من حيث الحكم اه أمير (قوله وان كان بعد هاجلة) عبارة الحنفى  
 وان كان لا يقع بعدها الا الجمل اذا العطف لا يختص بالمفردات اه وهو يخالف  
 ما يأتى عنه في اعراب اوزيدون ويخالف ظاهر الشارح هنا اه شيخنا وفيه انه لا  
 يخالفه اعرابه الاتى الا لو كان على القول بأن اول الاضراب أو على ما يعمله ومن ابن  
 ذلك والخالفه ظاهر الشارح هنا لا تسلم (قوله والمعنى وما يكفر الخ) أى فقد عطف  
 الفعل على الوصف واما على فتح الواو المتواترها مرة للاستفهام اه أمير (قوله ذو  
 تعدد) أى كقولك جئت بين العلماء أو الزهاد أو وفيه لأحد الأمرين بلا شكل  
 اه دمايينى (قوله واستبعد الخ) قال العلامة الأمير بعد نقله كلام الدمايينى المتقدم  
 وأقول هذا بعيد لان قصد الشاعر انهم حين سماع صراخ المستغيث محصورون بين  
 قسمين لا يخرجون عنهم الاول جماعة تلجم أمهارها والثاني جماعة تقبض بنوامى  
 أمهارها فطاعا فجعل كل جماعة عديلة للآخرى وسلط عليهم ما بين وليس هذا مثل  
 جئت بين العلماء أو الزهاد لان القصد في هذا المثال جعل طائفة من أفراد  
 العلماء عديلة لطائفة أخرى من أفرادهم وجعل طائفة من الزهاد عادلة لطائفة  
 منهم أخرى وسلط بين كل من العلماء والزهاد باعتبار ما سبق ثم أدخل أولا أحد  
 الأمرين أى انه ثبت له إحدى البيتين لا بينهما ومثل هذا القصد بعيد عن البيت  
 بما رحل كما انه بعيد من قولك نبوة لان محصورون بين العلماء أو الزهاد فيجب فيه  
 أيضا جعل أو بمعنى الواو كالبيت لانه لو حظ هيئة القوم المجمعة وحصرت بين  
 جزأين أو ابينية مجازية بمعنى انها لا تخرج عنهم ما ولو كانت أو على بابها الكنان  
 المعنى ان الذابت لهم إحدى البيتين لا بينهما أى انهم محصورون بين اثنين العلماء

واما بين الزهاد وهذا غير معقول لانهم على هذا نفس العلماء أو نفس الزهاد لا غير  
 فيلزم كون الشيء بين نفسه بخلافه على المعنى السابق فانه محتمل بين مفصل تأمله  
 فلعله حسن ان شاء الله تعالى اهـ وقد يبحث في قوله وهذا غير معقول الخ بأنه  
 يكفي في التباين الاختلاف في الشهور (قوله لا يتمشى الخ) فيه انه يمكن انه أراد بما  
 قبله الضمير المتيقن فيهما اهـ شيخنا (قوله بان تكون الاباحة) في الواقع لكن  
 قد يقال ان صورة عدم المعافاة ليست قليلة بل هي الكثيرة (قوله وعدم اجتماعها)  
 في ذات واحدة خارجا هذا ظاهر في تقسيم الكل الى جزئياته لا في تقسيم الكل الى  
 اجزائه فحينئذ لا وجه فيه لا (قوله عماد كره في المعنى) هو ما نقله عنه الشارح بقوله  
 قال في المعنى أيضا والمعروف الخ (قوله لا ميم امام مطلقا) أي مفتوحة أو مكسورة  
 والمناسب للعطف على قوله الى المفتوحة ان يقول لا الى امام مطلقا (قوله وحمل  
 القصد على المعنى الخ) مراده ان حمل القصد على المعنى أي المدلول لا على ما يشمل  
 المعنى المذكور والوظيفة التي هي العطف مبنى الخ فليس ظاهرا المحشى مقبدا ان  
 العطف معنى لحرفه بل مقيد بخلافه فاندفع قول شيخنا ان كلام المحشى الموافق لما  
 في الحاشية مبنى على ان العطف معنى لحرفه ووربما لا بد لم يلزم بل هو وظيفة وعليه فلا  
 حاجة لا اعتبارا بقصود جميعهم اذ يكفي ارادة المعنى لا الوظيفة وان سلم انه معنى  
 لحرفه فلك الاستغناء عن هذا الاعتبار أيضا بارادة المعنى الخاص بأول الالهام  
 الا وهو العطف على هذا تدبر (قوله أي حيث قال الثانية الخ) قد سلم للشارح ان  
 هذا مقتضاه وفيه انه ليس كذلك اذ يحصل كلام المصنف ان اما الثانية كأول وهذا  
 يقتضي انه لا بد في اما التي تكون كأول من سبق اما غيرهما علمها وهذا لا ينافي  
 الاستغناء عن اما الثانية بالردة ولا عطفها أصلا عما الذي يساقيه انه قد يستغنى  
 عن الاولى مع حصول العطف باما الذي كورة في الترتيب فلو قال مقتضى كلامه  
 سبق ام غيرهما مع انه قد يستغنى عنها كما انه قد يستغنى عن الثانية لكان ظاهرا  
 لمحل الارادة قد يستغنى عن الاولى ويحتاج عن المصنف بأن المراد اما ثانية  
 ولو تقدير اذ الاولى مقدرة عند حذفها على المختار هذا كما ان أريد بالقصد مجموع  
 المعنى والوظيفة فان أريد بخصوص المعنى كان الاقتضاء مسلما اذ المعنى متحقق  
 في اما الذي كورة ولو لم يكن معها اما أخرى الا ان قيل انه عند عدم الثانية لا تنسب  
 المعاني للذ كورة تدبر (قوله وهو المنجى) أنت خبير بأن الدماميني يفيد ان اليقين

من صداقة الاختلاط أو عداوة بالاتفاق قد كره بعد الصداقة لوجه كذا كره  
 بعد العداوة لكنه رحمه الله استدل بما ذكره بعدم الإتيان بالأخر فأنه في  
 العداوة اهـ شيخنا وقد يقال الاختلاط لا يدل على الصداقة اذ من إيسا عدوين  
 ولا صديقين يختلط دماهما ولو سلم أن الاختلاط يدل على الصداقة يقول وجه كلام  
 المحشي أن تأخيرها أفيد ليكون راجعا للصداقة والعداوة تدبر (قوله وأنشده) أي  
 قوله فلوانا الخ (قوله غير هذين) أي اللذين في الشارح (قوله فيجوز تخالفهما في  
 الحقيقة) الواو لا تعطف مختافين في الحكم أصلا لان التثنية في الحكم سواء  
 في المفردات وهو ظاهر والجمل لأن قولك قام زيد ولم يقم عمر وشركت الواو فيه  
 الجملة في حكم الثبوت كما أنه فيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة  
 وهذا لا ينافي أن أحدهما المدلول في ذاته ثبوت والآخر نفي وما سبق من أن عطف  
 الجمل تحت وعلى النشر يك هو ما حققه العلامة ابن الحاجب وقيل ليس في عطف  
 الجمل فائدة لا مجرد تحسين اللفظ ورده ابن الحاجب بأننا جازمون بأن قام زيد  
 وقام عمر و يفيد غير ما يفيد قام زيد فقام عمر واو ثم قام عمر وفوجب اعتبار  
 الترتيب والمهلة والنشر يك في التحقق المفهوم من السياق على ما سبق اهـ أمير  
 وقد تقدم للمحشي توجيه القول بالنشر يك في عطف الجمل بالواو فتنبيه (قوله وقد  
 اجتمع في ولا الضاين) أي تقدم النفي في غير المقضوب والواو الداخلة على لا (قوله  
 هو ظاهر فيما إذا كان الخ) وجهه أن النكرة في سياق النفي تعم والسلب السكبي  
 يناقض الإيجاب الجزئي كما في الصورة الأولى بخلاف الصورة الثانية فلا إيجاب  
 فيها جزئي كالسلب فلا مناسضة وبهذا لا يتم تعليل الفارسي إلا أن يقال مراده  
 أن هذا الشرط لدفع التناقض الحاصل في الصورة الأولى قطعاً وفي الصورة  
 الثانية احتمالا (قوله وكفى بذلك عن عدم الخ) أي لأن الشاعر قال ذلك عند  
 انتهاب الله وهي ترجى مع رابعه المسمى بدثار (قوله لكنه قال في الكلام الخ)  
 وجه الاستدراك أن لا مثل بل لا شترأ كهـ ما في الوقوع بعد الأمر وفي مخالفة  
 ما قبلها ما بعدهما (قوله مع أنها تكون له) قال شيخنا يجوز هذا فان الجازم  
 بثبوت أحد الأمرين المتردد في عينه بكفيه تعيين أحدهما ولا يحتاج إلى نفي الآخر  
 بخلاف ما قد ثبتت ما لا يكفي فيه ثبوت أحدهما بل لا بد من نفي الآخر إذ لو لا  
 النفي ما زال ما عنده وهذا في قصر الأفراد وبخلاف الجازم بثبوت المعين الثاني

للعين الآخر فان الرد عليه بعكس ما عنده فيحتاج للاثبات والنفي وهذا اقصر القلب  
 اه وفي المختصر والمطول ان كل ما يصلح لقصر القلب والافراد يصلح لقصر التعيين  
 وفي المختصر فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب سواء كان شرطاً كما  
 هو رأى صاحب التلخيص أولاً كما هو رأى صاحب المفتاح فاثبات أحدهما  
 يكون مشعراً بانتفاء الغير فافائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق القصر قلت  
 الفائدة فيه الكناية على رد الخطأ فيه وان الخطاب اعتقد العكس فان قولنا زيد  
 قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان الخطاب اعتقد انه قائم  
 اه وبه يعلم اندفاع هذه الشبهة وانما الاختص قصر التعيين بل تجب في قصر القلب  
 عند تنافي الوصفين (قوله وكلامه يفيد الخ) سيأتي جواب هذا في كلامه بأن المراد  
 انما ساقية تفيد الاضراب فقط بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر  
 والايجاب والاستدراك في النفي والنهي (قوله فلا يظهرا الخ) لك ان تقول المراد  
 بالثبات كيد مطلق التقوية لان غرض المنكاه بالاضراب الاعراض عن الاول فاذا  
 اكاد وقوى الاعراض بالمرّة صار نفياً اه أمير (قوله بالثبات كيد) متعلق بافراد  
 وقوله على انفسه متعلق بدل (قوله عما هو واجب) وهو تأنيث المستند (قوله غير  
 واجب) وهو الفصل بالضمير المنفصل (قوله أعجبتني جمالك) الاسم الظاهر بدل من  
 ضمير الرفع المتصل الذي هو تاء الخطاب وفيه ان هذا فصل لا بين الضمير والبدل  
 فكيف يقاس العطف بالفصل عليه نعم لومثل بأن عجب جمالك زيد التام اه شيخنا  
 (قوله من تقوية الاول) أي لتدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره (قوله  
 بخلاف البدل) أي فانه ليس مغايراً فلا يحتاج الى تقوية (قوله الا النفس والعين)  
 أي فانه ان اكدمه ير الرفع المتصل فلا بد من الفصل بضمير الرفع المنفصل لئلا  
 توهم ما علمت ما وان المراد به الروح والباصرة في نحو همد خرجت هي نفسها  
 أو غيرها لولم يوث بالضمير المنفصل كما تقدم (قوله ينبغي ان يقيدهما الخ) أي  
 بخلاف جوارز العطف على الضمير المجزوم مع اعادة الجساف لانه لا يقيدهما بذلك لجهة  
 العطف حينئذ اذا كان المعطوف ضميراً تاماً (قوله وكفى بذلك الخ) أي لانه اذا  
 كان بين السيوف والسكب مسافة واسعة من الهواء كان حامل السيف طويلاً  
 القائمة (قوله وتعايف صفة) أي على حسد مضاف أي ذوات تعايف (قوله  
 وان كان قسم خبر محذوف) أي قسم جملة خبرية محذوفة بنفي انه قسم جوابه ان الله

كان عليكم رقبيا (قوله انه لمطلع على ما تفعلون) فيه ان هذا هو عين ان الله كان  
 عليكم رقبيا فلا معنى لتقديره (قوله على ضمير الفاعل) الانسب على ضمير الرفع  
 وكذا ما بعده (قوله هذه الايات الثلاثة الخ) قال سم قديقال هذه ايضا تتعلق  
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معمولة اه أى أو من  
 حيث كونه يكون فعلا معطوفا على فعل و بالمعطوف عليه من حيث انه يحذف على  
 ان قوله وعطفك الفعل على الفعل يصح انذى هو من ثمة الايات الثلاثة لا تعلق له  
 بالعاطف على ما يقادرنه كالا يخفى (قوله لايتأتى فى نحو غلام الخ) اذ لو كان  
 التقدير غلام زيد ضربت أحدهم لم يصح أيضا لان الضمير الذى فى الخبر مثنى مع  
 ان المحذوف عنه مفرد ولا يصح مراعاة المضاف والمضاف اليه (قوله بقى ان  
 الزمخشري أجاز الخ) فى البيضاوى وروى ان اله ودا قالوا الرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ألسنت تعلم ان يعقوب أو صى بنيه باليه ودية يوم مات فنزلت أم كنتم تهتداء  
 حضر يعقوب الموت أم منقطعة ومعنى الهمزة فهم الانكار أى ما كنتم حاضرين  
 اذ حضر يعقوب الموت وقال لبيبة ما قال أو متصلة بحذف تقديره كنتم غائبين أم  
 كنتم تهتداء وقيل الخطاب للمؤمنين والمعنى ما تهتدتم ذلك وانما علمتموه من الوحى  
 (قوله أبلغكم الخ) هذا الاستفهام بمعنى النفي فلا تقع بعده المتصلة على رأى  
 المصنف اه أمير على المعنى (قوله لان للاستفهام هية الخ) أى فى مبتدأ لا التباس  
 (قول الشارح كيف أصبحت الخ) يظهر ان لم يوجد ما يتخالفه ان قوله كيف أصبحت  
 الخ مبتدأ خبره مما يعرض الخ (قوله أورد عليه ابن هشام الخ) فيه ان قوله دفعوا لهم  
 اتقى يفيد ان الكلام فى عطف عامل ينوهم فى معمولة انه معطوف فيه دفع ذلك  
 بتقدير العامل وصاء لا يتوهم عطفه على درهم مثلا لعدم جره اه شيخنا  
 وتقدمت لك عبارته فى المعنى المتعلقة بذلك فافهم (قوله بتضمين الفعل الخ) أو تنزل  
 الايمان منزلة المنزل فانه منزل معنوى وقيل كفى البيضاوى المعنى تيقنوا دار الهجرة  
 ودار الايمان فحذف المضاف من الثانى والمضاف اليه من الاول وعوض منه اللام  
 وقيل سمى المدينة بالايمان لانها مظهره ومصدره (قوله لاقتضاه الخ) أى لان  
 المعنى اذ كروا الله ذكرا كذا كركم آباءكم أو ذكرا أشد ذكرا أى أشد ذكره  
 (قوله نحو جده أجد) أى أجهاده أشد أجهاده (قوله مثل كذا كرفيش الخ) هكذا  
 فى نسخ ولعل المعنى مثل قولك كذا كذا الخ أى ان هذا التركيب الذى فيه العطف

على الضمير المجرور مثل التركيب المصرح الذي فيه العطف على الاسم الظاهر  
المجرور فهذا العطف على الضمير المجرور ملاحظ فيه المعنى فلما لم يعد الجار وهذا  
إشارة للجواب عن استشكل العطف المذكور بعدم جريانه على الطريقة  
الراجعة من إعادة الجار وفي هذا الجواب نظر كما بينه عبد الحكيم وفي بعض النسخ  
مثل ذكر قر يش الخ فيكون يسا نال المعنى (قوله ولم يكن العامل الخ) أي فالشروط  
خمس أشار في البيت لثلاثة منها أشار للآخر بقوله وموسطا وللثاني والثالث بقوله ان  
يلتزم ما يلزم وهو عدم مبانيه عاملا لا يتصرف وعدم تقدمه عليه (قوله والمعنى  
الاول الخ) قد يقال بما سببه الثاني على ان المعنى ان الهزال يرميها بما هو كالسهم  
في شدة الألم أي انه موجب لذلك (قوله أي محل أنفاسها) وهو الأنف والضم  
(قوله سببية) والمعنى انهم لا يقدرون على السير بل يحطون خيامهم بسبب هبوب  
هذه الرياح (قوله الاقواء) أي اختلاف الروى بكسر وضم (قوله مختلفان) أي  
لان الاتباع في الدنيا والابرار في الآخرة (قوله الا ان يراد بالثار الخ) أي فهو ما  
ماضيان بالنسبة لمن نزول القرآن (قوله ومتباعدان) عطف على مختلفان  
(قوله فلا وجه الخ) الا ان تكون الفاء بمعنى ثم أو التعقيب على سبيل المبالغة  
(قوله وينظر بكل تقدير الخ) يظهر لي ان قول المتن واعطف على اسم الخ معناه انه  
يعطف الفاعل على الاسم المشبه للفاعل من حيث الشبه بالفعل كما يفيد تعليق  
الحكم بقوله شبه فعل وانه يعطف الاسم على الفعل المشبه للاسم من حيث شبهه  
بالاسم كما يفيد قوله وعكسا استعمل بناء على ان العكس تام حتى في المشابهة خلافا  
لما يفيد صنيع الشاعر فغير ان وان كان مجرورا باعتبار الاسمية لكن من  
حيث الشبه بالفعل وتأويله به لا محل له والعطف عليه بهذا الاعتبار وصفات  
وان كان منصوبا باعتبار الاسمية لكن من حيث الشبه بالفعل لا محل له وهو  
الملاحظ في العطف فالمنظور اليه في المثالين عطف الفعل على الفعل وجبا وان كان  
لا محل له باعتبار الفعلية لكنه من حيث الشبه بالاسم مجرور والعطف عليه بهذا  
الاعتبار ويقصد وان كان مر فوعا باعتبار الفعلية فهو من جهة الشبه بالاسم  
مجرور لما قوله بقا صدد وجازم معطوف عليه بهذا الاعتبار ويخرج وان كان مر فوعا  
بالخبر باعتبار الفعلية لكن من حيث الشبه بالاسم ليس مر فوعا به ويخرج  
معطوف عليه بهذا الاعتبار فالمنظور اليه في ذلك عطف الاسم على الاسم وحيث

فلا حاجة الى قوله وينظر بكل تقدير الخ ولا الى قوله الا ان يقال محر قوله الخ على انه  
لا يسلم ولا الى جواب الاسقاط على ان المعطوف عليه لا محل له باعتبار انه صلة لان  
العطف على الاسم من حيث ما فيه من الفعلية التأويلية والفعل لا محل له فيه  
وان لم يكن في صلة بدون عامل جزم ولا الى قوله في القولة الثانية ولا اصل في الحال  
الافراد لان العطف عليه ليس باعتبار الحالية حتى ينظر لذلك ويكون الثاني هو  
المؤول ولا الى قوله فيها وهذا على سبيل الاولوية الخ لان العطف أصريح بالفعل على  
الاسم المشابه للفعل من حيث الفعلية فالاسم هو المؤول بالفعل ولا يردونه بعدونه  
بش كل جردار ج الخ ويكون قول الشارح والذي يظهر عكسه صحيحا ولا يتم قول  
المحشي أقول هذا انما يتم الخ لان العطف في العطف على الاول جهة شبه الفعل فهو  
المتعين للتأويل ولو ضعف بقوله فالوجه الخ نعم لا يتم على هذا تعاميل الشارح  
بقوله لان المعطوف عليه واقع نعمتا الخ بل صوابه ان يقال لانه لم يعطف الاسم عليه الا  
من حيث شبهه بالاسم ولو كان المحل للفعل وعلى ما قررناه يدفع ما عساه ان يقال ان  
نحوز يدقوم وقاع يلزم فسمه رفع قاعا بالتجرد لانه تابع مفرد ونحو صررت برجل  
قائم وقرأ يلزم فيه جريشا بالتبعية اقامه لانه لان العطف عطف مفردات كجاء  
الافرض وهو لا يصح أو رفعه بالتجرد فيحتاج الى عامل المعطوف وعامل المعطوف عليه  
واعرابهما وذلك لا يصح أيضا ولا ينفع في ذلك جوابه ولا جواب الاسقاط على انه  
شحناء زيادة (قوله وكفالة المحجة الخ) أي لان الواو من الحكة لا من المحكي لانها  
لو كانت منه لما صح العطف اذ يلزم عليه عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له  
من الاعراب الا بتأويل بعيد وهو ان يقال تقديره قلنا نعم الوصل كبل ومثل هذا  
التقدير لا يلتفت اليه لعدم انسياق الذهن اليه ولا القرب منه دالة عليه مع انه  
لا مناسبة بين مفهومه والجهتين على وجه يحسن العطف بالواو افاذه السبب ورد  
الحيا الى دلالة الآية على جواز العطف المذكور قطعا بأنه يحتمل ان تكون الواو  
في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف أو عطفه على الخبر المتقدم اه  
ويبان الرذ الاول انه يجوز ان تكون الواو من القول المحكي ويصح  
مدخول الواو معطوفا على ما قبله بتقدير المبتدأ اما ثورا لما يناسب المعطوف عليه  
فان حينا خبر والله مبتدأ لان الحسب بمعنى المحسب واصافته الى ضمير المتكلم  
لفظية والا فالمتبدا والخبر اذا كانا معرفتين يجب تقديم المتبدا على الخبر

في كلام البلغاء والقرينة على تقدير المبتدأ ذكره في المعطوف عليه ومجيء حذفه  
 في الاستعمال وانتقال الذم اليه وامامة قدم رعاية اقرب المرجع وهذا  
 التأويل ليس ببعيد لكن لا يخفى عليك انه بعد تقدير المبتدأ الوهم يقول نعم الوكيل  
 بقول فيه ذلك تكون الجملة أيضا انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء  
 انشائية كما ان الجملة التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم  
 الرجل زيد وزيد نعم الرجل في ان مدلول كل منهما انبئة غير محتملة للصدق  
 والكذب وبيان الرّد الثاني انه يجوز ان لا تكون الواو من الحكاية ويكون نعم  
 الوكيل عطفا على حسنة الذي هو خير مقدم على المبتدأ فيكون من عطف الجملة  
 التي لا محل من الاعراب لانه حينئذ يكون خبرا عطفا على المفرد والسند  
 قدس سره يجوز عطف الجملة على المفرد وبالعكس بلا حاجة الى تأويل المفرد  
 بالجملة لانه حيث كانت الجملة لا محل فهي في حكم المفرد على ما مر حبه  
 في حاشية المطول لا من عطف الانشاء على الاخبار ثم بعد تسليم كون الواو من  
 الحكاية لادلالة لآية أيضا على الجواز قطع الجواز ان يكون قالوا مقدم رافى  
 المعطوف بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الخبرية الفعلية  
 على ما انا اندبراه عبد الحكيم (قوله وليس مختصا الخ) أى حتى يتوهم ان الجواز  
 المذكور فيما اذا كان بعد القول لان معجم العطف وهو الوقوع موقع المفرد المؤدى  
 الى عدم قصد النسبة بالذات مشتركة في جميع المواد وليس مختصا بما بعد القول  
 على ما يشهد به حسن زيد أبوه صالح وما أفسمه فان جملة وما أفسمه لانشاء التجب  
 عطف على أبوه صالح الذى هو جملة خبرية ورد الخيال ذلك بان حسن المثال  
 المذكور بدون تقدير المبتدأ ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا  
 كما عطف عليه اه وفي قول أحمد على الخيال ايت شعري لم لا يجوز ان تكون  
 هذه الواو استنافية وما الذى الجاهم الى الحمل على العطف وركوب هذا  
 الشطط اه وسكت عليه عبد الحكيم وفي المقام زيادة على ذلك ولولا خوف المأل  
 والسآمة لاشبهنا الكلام (قوله بين الذات) كذا في نسخ وفي أخرى بالذات وهو  
 الذى في الاسقاطى (قوله وفيه عندي نظرا الخ) أى فالحلف معنوى حقيقى فن جوز  
 نظر الظاهر الادلة وأخذته ومن منع أول الادلة ومنع دلائل انا مل ١٥ شخنا (قوله  
 وأجيب بأن الكلام الخ) في أبي السعود وبشر الذين آمنوا أى بأنه منزل من عند



الله عز وجل وهو عطف على الجملة السابقة لكن لا على ان المقصود عطف  
نفس الامر حتى يطالبه مشا كل يصح عطفه عليه بل على انه عطف قصة المؤمنين  
بالقرآن ووصف ثوابهم على قصة الكافرين به وكيفية عقابهم خيرا على السنة  
الالهية من شفع الترغيب بالترهيب والوعد بالوعيد وكان تغيير السبيل التخييل كمال  
التباين بين حالى الفريقين (قوله ولا حجة فيما ذكر الخ) أى على جواز عطف الخبر  
على الانشاء وعكسه (قوله مانعان) هما هنا جميع التعت وعطف الخبر على الانشاء  
واحد هما الذى اقتصر عليه لاقتضاء المقام هو الاول (قوله وجوابه الخ) أى انا  
نجاوب المصنف من طرف القائلين بمنع العطف المذكور بأن قوله لما منه الخ  
لا يفعه بشئ ولا يصح له ان يحتج به على الجواز لانه يمكن ان المثال فيه مانع آخر وهو  
عطف الخبر على الانشاء لم يذكره لعدم اقتضاء المقام اياه (قوله ما فى كلام البعض)  
عبارة ومعلوم مصدر مسمى أريد به المكان من حول الرجل اذا بكى رافعا صوته أو اسم  
مفعول محذوف الصلة من عوات على فلان اعتمدت عليه اهـ والذى فيه ما به متى  
أريد به المكان لم تكن المصدرية طر يقاله بل هو اسم للمكان ابتداء اهـ شيخنا (قوله  
وبكر اقاتل خالدا) مقتضاه ان خالدا عطف على عمر المعلوم لضارب وفيه نظر اذ  
ابس المقصود تسلط ضرب زيد على خالد بل المقصود تعلق قتل بكر به والمناسب لهذا  
كونه مفعولا لقاتل لا معطوفا تامل (قوله بطابقهما مطلقا) أى سواء كان الضمير  
فى الخبر أم فى غيره (قوله لان ارضاء احدهما الخ) أى فالمطابقة موجودة بحسب  
الازم وفي أى السمع عود جواب آخر وهو ان الضمير مستعار لاسم الاشارة الذى  
يشار به الى الواحد والمتعدد بتأويل المذكور كما فى قول رؤبة

فما اخطوط من سواد وبارق \* كأنه فى الجلد تولى مع الهنق

أى كان ذلك لا يقال أى حاجة الى الاستعارة بعد التأويل بل المذكور لانا نقول لولا  
الاستعارة لم يتسن التأويل لما ان الضمير لا يتعرض للذات ما يرجع اليه من غير  
تعرض لوصف من اوصافه التى من جملتها المذكور به وانما المعرض لها اسم  
الاشارة (قوله ويجوز تقديم الخبر) أى على الثانى (قوله وفى الموضعين) أى  
المشار اليهما بقوله ويجوز زيد وعمر وقام الخ وقوله ويجوز تقديم الخبر الخ (قوله  
ويغلب المذكور) أى فى راي معنى الاحد الذى هو مذكور لا معنى الاحدى الذى  
هو مؤنث ويؤخذ انك تقول المرأة لا الرجل جافى والرجل لا المرأة جافى والمرأة بل

الرجل قام والرجل بل المرأة قام وكذا ما بعده لان المعنى على الاحتمال يمكن في شرح  
على باشا على التسهيل ان الذي يقتضيه النظر ان الحكم بعد الاول وبعدها يجوز  
كونه الاول وكونه للثاني فتقول زيد أو أمه منطلق أو منطلقه كما قبله الاخفش  
وقال ابن عصفور انه على حسب المتأخرو بعدل وان كان للثاني فتأمل (قوله وان  
كان المراد احدهما) أى في المرجع لافي الرجوع اقصد هما فيه ما وجدنا فلا  
وجه للاستدلال (قوله قال بعضهم كيف يستقيم الخ) محصله ان الجزئيات التي  
يصدرق عليها عطف البيان هي جزئيات بدل السكل كما يفيد قوله وصالحا بديلية  
يرى فكيف تأتي ماهية لا بدل تكون مانعة من دخول عطف البيان جامعة لجميع  
افراد البديل اذ مقتضى كون الجزئيات واحدة ان الماهية متحدة \* ومحصل الجواب  
ان الجزئيات وان اتحدت لها حثيتان في اعتبار كل حثية اها ماهية تخص تلك  
الحثية فينبأ على هذا عرف البديل بتعريف مثتمل على ما يفيد الحثية وهو  
قولنا المقصود بالحكم وانس معناه ان تعريف المصنف مراعى فيه قيد الحثية  
زيادة على القيود التي فيه وذلك لان هذا اغماهم لو كانت الجزئيات وجد فيها  
الحثيتان معاً من التكم مع أنهم الم يوجد جدا الاعلى سبيل البديل فلا حاجة لقيد  
الحثية لان قوله المقصود بالحكم يخرج تلك الجزئيات باعتبار كونها عطف  
بيان وكتب شيخنا على قوله قال بعضهم الخ محصله ان الجزئيات واحدة والكل  
الصادق عليها واحد فكيف تكون ماهيتين واسكل واحدة \* ومحصل الجواب  
ان الجزئيات وان اتحدت لسكن اها حثيتان فن جهة كل حثية يكون اها ماهية  
تخص تلك الحثية فينبأ على هذا يخص البديل بتعريف والبيان بأخرو ليس محصل  
الاشكال ان تعريف المتن المذكور فيه غير مانع حتى يفترض بأن قوله المقصود  
بالحكم يخرج للبيان البتة والحاصل ان التسايع في كل منه ما مقصود ومبين  
بالكسر والمتبوع مقصود ومبين بالفتح فكيف تأتي ماهيتان والجواب ما عرفت  
تدبراه واعلم ما تقدم لك أولى عند التأمل (قوله ولا يخفى ان هذه الخ) نعم ان اريد  
الترجمة عمدا في النفس والتبيين له وتكرر بالحكم أو متعلقه ظهرت في بدل  
المباين أيضا واعلم سرفاههم (قوله قال في التوضيح الخ) هو أولى من عبارة الشارح  
من حيث تركه لسكن في آخر الاقسام فانها لا تعطف في الاثبات الاعلى طريقة اها  
شيخنا (قوله فيجوز جعد زيد أنفه) الجعد الحبس والسجن وقطع الانف أو الاذن

مطلب  
البديل

والبدء أو الشقة كذا في القاموس (قوله لانه لا يقال قطع زيد الخ) وذلك لان قطع  
زيد يتبادر في قطع الاطراف غير نحو الانف فحينئذ لا يصح ان يقال قطع زيد و براد  
قطع انفه لمحصل الملبس بخلاف جدد و بخلاف أ كات الرغيف فانه يحتمل البعض  
كالمكمل فلا الملبس فيه فحكمة الاستغناء أعم من الدلالة على البديل اجمالا بالمعنى  
الآتي للسعد فالأولى شرط في بديل البعض والثانية شرط في بديل الاشتمال فليس  
سواء قول شيخه فعلى هذا لا بد الخ في حيز المنع وكذا قول المحشي فان غاية أمره  
الاجمال الخ نعم قد يقال المتبادر من أ كات الرغيف المكمل لا البعض الا ان يفرق  
بين التبادر بين بقوة الاول دون هذا أو بأن تبادر الأول فيهما غير البديل وتبادر  
هذا فيما البديل جزؤه (قوله وفيه انه يلزم على الاخيرين الخ) وفيه أيضا انه يلزم  
علم ما كالأول عيب السناد فالأولى قراءة يشتمل بالبناء للجهول وحينئذ  
فالمشتمل اما العامل واما المبدل منه تأمل (قوله لان بعض صور بديل الخ) منه  
ما اذا كان العامل المبتدأ نحو زيد ماله كثير عند جعل ماله بدلا من زيد فان العامل  
يتعلق بالأول حقيقة فلا يدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان العامل  
في المبتدأ والخبر ايضا فلهذا قال بعضهم الا ان يقال ان الابتداء من حيث الاخبار  
عن مبتدئه بكثرته لا يتعلق بزيد حقيقة بل بنحو المال (قوله كما في قول الخ) يمكن  
ان يقال ان الوعيد المذكور بقوله قتل الخ أي لعنوا و طردوا عن الرحمة  
لا يترتب على مجرد انتخاب الأخذ و الذي هو الشق بل يترتب على شيء يتعلق به  
نحو تارة فالعامل مقتض للتمار اجمالا والعامل في الحقيقة هو قتل لان  
المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد شخشا بزيادة أو يقال ان العامل  
وهو أصحاب من حيث اسناد القتل اليه مقتض للبديل اجمالا (قوله وقال  
ابن غازي الخ) أي وبكلامه يندف الاشكال (قوله بشكل هذا السابع الخ)  
لاشكال الا لو قتل عن العرب وعلى تسليم نقله ~~بشكل~~ دفعه بتأويله  
بان سيما ف خبر مبتدأ محذوف وتكون الجملة مستأنفة لبيان وجه الاسناد تأمل  
(قوله على حذف مضاف) أي فهو بديل غلط أولا حذف ويراد به بديل الغلط وبشير  
اليه ما بعده (قوله وهذا اشارة الى رد بديل البعض وبديل الاشتمال) الاقرب انه  
اشارة الى رد بديل البعض فقط وأما بديل الاشتمال فقد أشار اليه بقوله وبديل  
المصدر الخ (قوله اذا اظهر انه بمعنى معلوم) قد يتوقف في كون هذا هو الظاهر

(قوله مطابق التعاقب والارتباط) أي بغير الاتحاد والكمية والجزئية بقضية المقابلة فأنفع ما بعده (قوله والالتمات الاطراد الخ) أي فإن الأول لا يظهر في نحو مرق زيد ثوبه مما لم يشتمل فيه المبدل منه على البديل والثاني لا يظهر في نحو نفهني زيد علمه بما لم يشتمل فيه البديل على المبدل منه والثالث لا يظهر في نحو قتل أصحاب الاختود والناروز يدمه لكثير مما لم يشتمل فيه العامل على البديل على ما تقدم (قوله كاحتماله اهما) أي ظاهره انه لا يشتمل الثالث احتمالا مساويا لاحتمالهما ما وفي الحنفى ما يفيد أن ظاهر كلام السارح يفيد انه لا يشتمل الثالث أصلا وهو الظاهر تأمل (قوله محط الاضراب الخ) لاحاجة لذلك لان معنى عدم لزوم الموافقة للتبوع انها تحصل نارية ولا تحصل نارية فاضرب عن ذلك اضرابا انتقاصا بقصد التفعيل بعد الاجمال لجميع الاقسام محط الاضراب تأمل (قوله نحو تعجبنى جمالك) أي فانه يتعين ان يكون جمالك فاعلا لافعل محذوف والجملة بدل عما قبلها ولا يصح كونه بدلا من ضمير الخطاب وسيأتي ما فيه (قوله وانما لم يحز الخ) فيه ان المتصود من البديل نسبة الحكم اليه على ان هذا التعليل لا يجري في بدل المبين وبذلك سيأتي عن الجامعي الجواز فيه فتنبيه (قوله أي البارز اخذنا من أمثالهم الخ) غير مسلم انهم يحرمون في كافة الشهادة بان افظ الجملة بدل من المستمكن في الخبر ونحوه **==** ثم وأما امتناع همد أعجبتني جماله على الابدال فليس للاستئثار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للماضي بناء على وجوب صحة حلول البديل محل المبدل منه وكذا امتناع تعجبنى جمالك على الابدال فانه ليس للاستئثار بل لان تعجبتني مضارع مبدوء بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر بناء على ما تقدم أيضا وأما نحو زيد أعجبنى جماله فلا مانع من جعله بدلا من الفاعل المستتر وقدم في عطف البيان عن الدماميني ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يقتضي في التابع ما لا يفتقر في المتبوع نحو قذفت همد حسن اها واكالت الارغفة جزأ منها ومرفي آخر عطف النسق النصر يحيجوز ادخلوا أولكم وآخركم على البديل من الضمير مع أنه يلزم عليه تساطع الامر على الظاهر لما ذكره تأمل بانصاف قاله بعض الافاضل (قوله ابن عبد الطلب) أي فيكون هاشميا وفي عبارة غيره ابن المطالب فيكون مطلبيا الهاشميا فليحزر (قوله ابن عم النبي الخ) قيل انه بالرفع صفة لعبيدة فيكون كل من الحارث وعبد الله أبي النبي صلى الله عليه وسلم ولد عبد

المطلب (قوله ومبارزته هو الخ) قد بارز عبدة شيعة بن ربيعة بن عبد شمس بن  
عبد مناف وبارز حمزة عتبة بن ربيعة وبارز علي الواليد بن عتبة بن ربيعة على  
أصح الروايات في قرين كل من الثلاثة فأقبل حمزة على عتبة فكان كاس الدابر  
وأقبل على علي الواليد فكان كذلك وأقبل عبيد على شيعة فضرب كل منهما  
الأخر فوقعوا وقطعت رجل عبيد فولم يمت شيعة من ضربته فزفق عليه حمزة  
وعلى واحتملا صاحبهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبكت حيا حتى مات  
باصفرأوهـم فقلوبهم إلى المدينة فأنشأ القصيدة في حال مرضه رضوان الله عليه  
(قوله ففعل فيه ما يأتي) أي من أبدال الياء الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت  
كسرة الهمزة فتحية ثم قايت الياء الفاعل فلبت الهمزة بياء نصار منا يا بعد أربعة  
أعمال كما سيأتي في الشارح عند قول المثنى واتحور دانه من يا فيما أعل لا ما (قوله  
اذضهير الحاضر الخ) تقدم ما فيه (قوله لمن سبق خطابه) هو ما يشتمو الصحابة  
وغيرهم (قوله أي أمات الخ) أهل المناسب أمان أو صيرها مائة ولوراعى المبدل منه  
لقال أمات أو صيرتم سائمه (قوله ولا يبعد الخ) يعني ما في بعض الروايات من أنه لما  
قال قال له النبي صلى الله عليه وسلم اني أين فقال إلى الجنة (قوله أجيبت بأن محل الخ)  
يرد عليه آية الزلزلة فالأولى الجواب بأن المفهوم من أمثلتم ان حرف الشرط انما  
يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيم ما ليس تفصيلا قاله  
بعض الأفاضل (قوله فاندفع ما قبل الخ) محصل القيل المرفوع ان الجواب لا يترتب  
على الشرط ودفعه ما قاله على ان الترتيب قد يكون جعليا كما يكون عقليا أو عاديا  
(قوله أي اذا كانت الثمانية) أو في اما اذا لم تسكن كذلك فهي تأكد (قوله والفرق  
بين بدل الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل  
مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع طمع النظر عن التبعية وهو  
تجرده عن المناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا  
مع انقضاء التبعية لا نقفاء الاعراب باعراب سابقه وهو كذلك يقال في العطف  
لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله وما يشاكل في البدل قول البيضاوي  
وغيره أن يترك في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتى ماله مع أن يترك  
مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه لاجل التبعية وأجاب بعضهم بأن المراد  
ان البدل جملة يترك من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع لاشكال عن كلام البيضاوي

لا عن ظاهر كلامهم من أن الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع  
 والترم الاستاذ الصفوى ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون  
 المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد  
 بناء على جواز تعدد السبب فلجوز رهايس على التصريح وقد يقال عند اعتبار  
 ابدال المرفوع من المرفوع تكون التبعية مجازية نظير ابدال الجملة التي لا محل لها  
 من منها على مناسبة كلام التصريح (قوله والا فاطلاق التبعية عليها مجاز)  
 تقدم ان التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والتجرد وجودا أو عدما  
 وعليه فلا يجوز (قوله بقاء ابدال الفعل من اسم يشبهه الخ) لا بد من كون الثاني  
 مشتق من الأول على زيادة بيان والا كان تأكيدها على قياس ما سبق عن الدفئ شري  
 وبهذا تعلم ما في أمثله تأمل (قوله لجواز أن يكون المجموع الخ) قد يقال ان جزء  
 المقول له محل من الاعراب فالتبعية حاصلة على انه لو لم يكن له محل كما هو قول نقول  
 التبعية مجازية على مناسبة كلام التصريح أو نقول التبعية في عدم الاعراب كما  
 تقدم (قوله الظاهر أنه يبدل اشتمال الخ) أي لان الحاجتين الموصوفة احدهما  
 بكونها بالمدينة والاخرى بكونها بالشام يشتملان على وصفهما بتعذر التقافهما  
 وكذا زيد يشتمل على وصفه بكونه يستفهم عنه بما ذكر (قوله بنصب العين الخ)  
 اما لورفعها كانا مبتدأين خبرهما ما بعدهما ولا شاهد حينئذ (قوله وفيه نظر) أي  
 لان البديل ليس مبتدأ في الحال أو الاصل حتى يكون الخبر له وقد يقال البديل من  
 جملة أخرى ولا تتم الا بالخبر فالبديل من المبتدأ مبتدأ عام له ابتداء آخر (قوله وجره  
 الخ) هذا زائد على ما قصدنا الشارح هنا (قوله لانه حينئذ يبدل بعض من غير رابط)  
 قد يقال لا مانع من تقديره كما في ولله على الناس حج البيت من استطاع على انه  
 تقدم عن الناظم ان الصحيح عدم اشتراطه وان صح غير الاشتراط اما لفظا  
 أو تقديرا حينئذ يجوز الاتباع على انه يبدل بعض كما قاله السيد الحفني (قوله  
 لاختلاف الخ) أي لان المصدر لا يشتق من المصدر اذا لمزيد يشق من المجرد  
 ككتاب من كتب اه شخنا (قوله أسماء أفعال) أي فهي أسماء لادعو (قوله  
 والمنادى في عبارته) أي السيوطي لافي عبارة المتن وان مع الكسر فيها أيضا  
 الا ان الفتح أظهر (قوله أراد به ما يعم الخ) فيه ان المرتفع أو المنخفض حساس من  
 افراد البعيد الحقيق فلا يصح جعله مثلا لما هو كالبعيد فالمناسب قصره على

مطلب  
 النداء

المعنوي تأمل (قوله تعالى مدلوله) أى أولفظه لكن ماسلكه أظهر (قوله ليؤيده  
 بنقله الخ) فيه انه كان يمكنه أن يقول عقب ما تقدم كما في التسهيل وقوله أو توطئة فيه  
 انه كان يمكنه ذلك القول بعد ذكر ما تقدم من غير توطئة (قوله ومحل منه الخ)  
 المناسب أن يجعل هذا مقابلا لكلام الشارح بأن يقول امداء اليعبد بما  
 لا قريب للتنزيل فلا مانع منه تأمل (قوله اقام الصلاة) أى فان أصل اقام اقوام بقلت  
 حركة الواو والساكن فتحررت الواو بحسب الأصل وانفتح مقابها الآن وقلت  
 الفا وحذفت لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها وعوض عنها ثاء التانيث وحذفت  
 أيضا (قوله واستشهد على ذلك) فشهد به قبل الامر لا يسجدوا وقبل الدعاء  
 الا يا اسلمى (قوله ابحاف) قد يقال لا ابحاف مع تعويض حرف النداء عن الفعل  
 (قوله بأن مولى يا الخ) أى بأن الشخص الذي جعل أحده هذه الثلاثة واليا ليا  
 قد يكون وحده أى ليس معه أحد يسأله حتى يذ كر لفظ المنداء أو يقدره قيا  
 مفعول ثان مقدم واحد هذه الثلاثة مفعول أول لانه الوالى فهو الفاعل فى المعنى  
 \* ان قلت ان التنبية يحتاج لمنبه فهو كالنداء قلت أشار بعضهم بأن يا التنبية  
 بمنزلة الا الاستعانة فاجابة فلا يحتاج لمنبه وبعد ذلك فالتعليل المذكور فى شرح  
 التسهيل ليس بالقوى اذ من عادة العرب فرض المعلوم موجودا والموجود  
 معدوم واذك كثير فى كلامهم مقرر فى علم المعانى تأمل (قوله كالاستعانة لفظا  
 وحكما) اما الاول فظاهر واما الثانى فلان كلامهما نصبه مقدر اكونه شبهها  
 بالضاف بواسطة التركيب مع اللام كما يأتى (قوله وهو اسم الإشارة) أى لان اللفظ  
 الدال على المشار اليه من تلك الحيشية لا يكون الا اسم الإشارة (قوله لمن يظهر  
 السكرانة) وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأته ذكره فقالت له أصبحت  
 أصبحت يافتي فليفت لقواها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه لخلصها  
 مما هى فيه بمعنى العج (قوله ولو ع بدل) فيه أن تابع اسم الإشارة لا يكون  
 الا محلى بال وقوله أو عطف بيان فيه انه لا بد فيه من المطابقة تعريفا وتنكير  
 (قوله ومما بعده الخ) الا أن يكون لاحظ غرام المذكر (قوله فديع الخ) فيه انه  
 لاحن بزعمهم اذ هم بناء على زعمهم يلحون السكوفين لوظيفة وابتدأت تأمل (قوله  
 المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب) فيه أن الكاف الاسمية مدلولها الذات  
 الخطابية والحرفية مدلولها الخطاب فلا مشابهة فى المعنى ويجب أن المراد

المشابهة في الجملة من حيث الخطاب (قوله وبماثلته) عطف على وقوع (قوله  
 افراد) أي عدم الإضافة وشبهها (قوله وازداد بالنداء الخ) وانما لم يجتمع النداء  
 مع أل لئلا يلزم اجتماع اداني تعريف ظاهرين وانما العملية فهي بغير أداة ظاهرة  
 (قوله ورده الناظم ببناء الخ) يمكن ان القائل بالسلب يقيد بما اذا أمكن فلا يتم الرد  
 (قوله أي القاوي) المناسب أي اقائه كما هو ظاهر (قوله وليس المراد اقبال الخ)  
 لا يقال يجمع ارادته على تقدير مضاف أي طلب الاقبال وعليه فلا يحتاج للضميمة  
 التي ذكرها به بل لا نناقول ظاهر كلام الشارح كالقسم به بل ان المعروف نفس  
 الاقبال مع امكان الجزم على الظاهر تأمل (قوله ذا أصل واحد) أي على حرف واحد  
 من الاصول (قوله كفي مر) أي فان أصله مر أي حذفته من زنة بعد نقل حركتها  
 للرأسم حذفته من الياء فالتفت ساكنة مع التنوين فاذا نودي ثبتت الياء اتفاقا اذ  
 لم تحذف الزم وجود الكلمة على حرف واحد من الحروف الاصلية لان الميم زائدة  
 وكافي بقي مسمى به فتقول يا مري ويا بني والظاهر جريان المذهبين في يافتي (قوله  
 أي بغير مدع عرف الخ) نحو يا رجلا الفاضل أو فاضل يا عظيم ما يرجي وادار بحزوي  
 ولا يجوز يا زيد العاقل بنصب المنادى لا يفرض الكلام في وصف المعرفة الطارئة  
 لا الاصلية والفرق بينهما ما احتياج الاولى للوصف دون الثانية كما في التصریح  
 (قوله أي جواز ارجحان) وانما جاز الحساق ذلك بالشبهة بالاضاف في اتصال  
 ما يتم به المعنى اه حذفتي ومنه يعلم ان الجوز لا يراشبهما بل ملحقا به فاندفع ما يقال  
 ان كان شبيه اوجب النصب وان كان غيره وجب مقابله اه شيخنا وبعده من  
 الشبهة وان الشبهة قد هيان قد يجب نصبه وقد يجوز نصبه (قوله فنصب) أي  
 وجوبه بل وجوز السكافي الخ وهذا هو محل افادة الوجوب من كلامه اه شيخنا  
 (قوله واستشكل الخ) هذا الاستشكال جار على القول بجواز النصب وعلى القول  
 بوجوبه وعلى القول بالانفصال اه شيخنا (قوله وجوبه المذكور الخ) اذا تأملت  
 وجدته تاما على النصب واجبا كما هو رأي ارجحنا كما هو رأي اوجبا في شق  
 سبق الوصف أو جاز لا احتمال كما هو رأي وعلى غير النصب ايضا لان غاية ما فيه  
 ان يقدر ويفرض ان الوصف تبع للنداء الخ والقرض أعم ان يحصل مفروضه  
 خارج فيجب النصب ولا يفتي بسخة الوصف دون النصب تأمل اه شيخنا (قوله  
 لانها حادثة عاملة الخ) الصير يعود على المعرفة المتقدمة في كلامه ولو قال لانه



حينئذ عامل في ما بعده لكان أولى ايجود الضمير على الوصف (قوله انه من)  
 المناسب حذف التاء لانه اعتبر كون الضم حركة (قوله اومهونا) المناسب  
 اوزعتا لانه معطوف على معمول المصوب به المتهم للنادى (قوله فالوصول الخ) يظهر  
 انه اول بالنصب من التكررة الموصوفة للزوم الصلة للوصول (قوله هو معرفة)  
 أي بالبناء (قوله بدليل نعت جمرفة) أي فيقال يا طالع عاجلا فاضل (قوله)  
 وأما الثاني فله طفة على المصوب) واظاهرا به يصح أن يوثق معه بما لا يقدح  
 المنع (قوله أي بناؤه على ما يربعه) أي لان انضم نوع من أنواع البناء يشتمل نحو  
 الواو لا خصوص الضمة حتى يرد ما عداه شيخنا (قوله أدنى كلامه الخ) أي لان  
 معنى قدران في تقريره مذهب سيويه محذوفان فيكون مقدرهما جمعة مني محذوف  
 لامتياز (قوله وفتحة ابن على الاول والثالث الخ) فيه ان فتحة ابن على الثالث  
 ليست اعرابا ولا بناء الا ان يحاط بنظير ما يأتي من انه مضاف تقديرا الى مثل  
 ما ضيف اليه مقبلة مقدر قبله يا أدنى لكن عبارة التصریح التي أخذ منها  
 ليست كما قال زعمها وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث  
 غيرهما اه وهي ظاهرة (قوله انه لا يتصور الرفع الخ) اعلم وجه عدم تصوره  
 انه لا يصح اتباع الحركة المندرجة عند انفصال الكلمة اضعفها بالافضل (قوله)  
 وفي الاحتمال الاول الخ) فيه نظر لان شرط حذف الجواب اختصارا مضى الشرط  
 ولوهي فان المضارع المنفي بلم ماض معنى كما سيأتي في عوامل الحزم (قوله نظر  
 ظاهر) وجهه انه لا معنى لاعتبار أمر غير حاصل والحكم عليه به بانه ضرورة (قوله)  
 والظاهر في اعرابه الخ) هو غير ظاهرا كيف يقدر انضم مع اضافة هذا المركب  
 وهو يزيد الى ما بعده وهو بعيد من لا ولا مضاف حكمه النصب الاعراب لا الضم  
 البنياني فالصواب ان يقول منادى منصوب محذولا ولا تغفل منصوب تقديرا منع من  
 ظهوره حركة البناء التركيبي لان البناء لا يقدح في حركة الاعراب عما يحكم  
 على محاطها كما تقدم وقد يقال كيف يكون مضافا مع الاضافة اللازمة الى المفرد وهي  
 تعارض البناء اذ هذا المركب ملازم للاضافة الى المفرد لانه لا يستعمل بدونها الا  
 ان يعتبر به غيره ملازم بزوال التركيب (قوله هو تحريك البناء الخ) أي بخلاف  
 ابنة فان الحجاز وهو البناء غير حصين لكونه لا يتبع فيه حركة النون لان تاء  
 التانيث في نية الانفصال فكان الاعراب على النون على انه قد يقال يستغنى

بالاتباع لحركة البنية كفي الحـمد لله بكسر الهمزة والفتح واللام فـعلم ان  
 الاتباع ليس لحركة التاء الاعرابية والا كان هنالك حاجز حصين هو النون المحركة  
 لا يقال يؤخذ من تجويزهم الغم الاتباع في نحو ياسيويه العاقل ويازيد الظريف  
 عدم اعتبار الحاجز الحصين في مثل ما نحن فيه تأمل لانا نقول فرق بين ما نحن فيه  
 وما ذكر اذا ما نحن فيه اتباع حرف لحرف وما ذكر اتباع كلمة تابعة اصطلاحاً تأمل  
 (قوله بضم الضاد) عبارة القاموس وهو ضل بن ضل بكسر هـ واو ضم هـ ما منه ملك  
 في الضلال ولا يعرف أبوه ولا خير فيه (قوله علم جنس الخ) أي هـ ذا المركب  
 بتسامه علم جنس الخ كما هو الظاهر (قوله رقة قضى عبارة الخ) ليس ذلك مقتضاها  
 اذ هي اية ما تقتضيه انه اذا عدم مجوز الفتح في التاء عدم في غيره وجوب سقوط  
 التنوين وكتابة الالف في الحالتين وعدم الوجوب بصدق بالجواز وبوجوب العدم  
 فلا مخالفة لما في الدماميني نعم ان كان معنى يوجب الخ يكون سبب الحذف التنوين  
 والالف وعند فقد السبب يقد السبب ثم الاقتضاء المذكور اهـ شيخنا أي مع  
 كون الاصل عدم تعدد الاسباب (قوله وهو خلاف) أي وجوب تنوين الموصوف  
 الخ خلاف (قوله فيه وجهان) أي في الموصوف المذكور وجهان (قوله الذين  
 يصفون ههنا) أي يوجبون صرفه حتى تتم الحاشية على تسليم الاقتضاء أما اذا  
 كان معناه يجوزونه فلا مخالفة لان الكلام في تنوين موجود يسقط ما ذكر  
 والوجهان في ههنا في المثال المذكور أحدهما مبنى على الصرف والاخر على عدمه  
 اهـ شيخنا (قوله وجزم الراعي الخ) مقابل قوله ولا فرق الخ (قوله المضاف اليه  
 وهو متحد في مثاله) (قوله واختاره أيضا الخ) أي اختار وجوب التنوين وكتابة  
 الالف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا كجاء زيد بن عبد الله ومحصله انه قال  
 بوجوب التنوين وثبت الالف فيما اذا كان أحد العلمين مضافا اما الاول كجاء  
 أبو محمد بن زيد وأما الثاني كجاء زيد بن عبد الله فالضمير راجع لوجوب التنوين  
 وكتابة الالف بقطع النظر عن        وانه تنوين المضاف اليه وعن الشرط بعد  
 هذا هو المراد وان أوهم قول المحشي واختاره أيضا الخ ان المراد انه اختار أيضا  
 وجوب تنوين المضاف اليه وكتابة الالف ان اذا كان المضاف اليه ابن مضافا نحو  
 أبو محمد بن عبد الله اذا اختار في هذا معلوم من الاول بالاولى على أن في التركيب  
 سبب في ذلك فلا تخفى عليك تأمل (قول الشارح والالف ابن في الحالتين)

ألف بالجر عطف على تنوين فيصير التقدير ويوجب في غيره حذف ألف ابن  
 الحالتين وهو فاسد فان جعل في الحالتين عطفاً على في غيره أيضاً لم يزل العطف  
 على معمولي عامين فاعل ألف عطف على حذف على تقدير مضاف أى وحذف  
 ألف وفي الحالتين عطف على في غيره فيكون فيه العطف على معمولي عامل واحد  
 تأمل (قوله بمعنى ذكرناه سابقاً) بإضافة معنى لما بعده فلامنى حينئذ عمله استحقاق  
 ضم موصوف باناً ذكرناه سابقاً ويحتمل انه بتدوين معنى أى ان بين معناه أثبت كما  
 ذكره فيما سبق وهذا يناسب ما في بعض النسخ من الانباء بما بعده معنى تأمل (قوله  
 الا انه يقتض الخ) قد يقال لا انتقاض لان دخول أل على الجملة بغيرها من  
 المعرفة وأيضاً دخولها على الجملة المركبة من اسمين تأمير فيجوز معها كلام  
 ادنى التعريف داخل على اسم فلم يجتمع اداناً تعريف على معرف واحد بخلاف  
 دخولها على المفرد (قوله يتأني اسقاط الخ) أى فهمى حينئذ شبهة بالمعرفة على ان  
 دخولها على المفرد مما يعوى الشبهة بخلاف دخولها على الموصول وصلته فافرق  
 مؤيد (قوله وفيه تأمل) اعل وجهه ان أل جزء من العلم لا زائد عليه كما هو مقتضى  
 الفرق ولا يخفى ضعفه ركناً توجه به بان أل في الحارث للمع فهذه للمع لا يمكن  
 اسقاطها اذ لا يتأني للمع بدونها لان الاسقاط حاصل عند عدم اعتبار للمع  
 والكلام في اللفظ من حيث هو ووجهه بعضهم بمنع عدم تأني الاسقاط في نحو  
 الذى والتى وبان تأني الاسقاط وعدمه لا يفيد شيئاً بل المدار على اجتماع احوال  
 في اللفظ اه ولا يخفى ما فيه (قوله ان التسمية فمباشرة) أى فبعدت أل من كونها  
 معرفة لانها لا تدخل الا على المفرد فتعرفه وقوله والذى بصلته الخ أى فبعدت أل  
 من كونها معرفة وقال شيخنا الباجورى مراده انه اذا كانت التسمية بشيئين سهل  
 دخول أداة النداء حينئذ فيصير مكان كل أداة لاسم بحسب الظاهر وان كانا  
 في الحقيقة اسماء واحداً والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالجل فيمنع دخول أداة  
 النداء لئلا يجتمع اداناً تعريف (قوله فله ضرورة الهاء الخ) أى وان كانت ناء  
 التأنيث في نية الانصال (قوله بالاختصاص) أى بالنداء (قوله وصار مثل حمل)  
 أى في انه ضم فيه صوت الى اسم مع بقاء كل منهما على معنيهما لان الميم في اللهم دالة  
 على النداء وحمل كل من كلمتيه دال على معناه في القاموس حتى على الصلة بفتح الياء  
 أى لم وأقبل وحى هلا وحى هلا على كذا والى كذا وحى على كذا وحى على كذا وحى على كذا

كصه ومه وحمل بسكون الهاء حتى أي يحمل وهلا أي صله أو حتى أي لم وهلا  
 أي حيثما أو أسرع أو هلا أي أسكن ومعناه أسرع عند ذكره واسكن حتى  
 تنقضي وهي هلا بفتح أي عليك به وادعه وإذا قلت حتى هلا منونة فكأنك قلت  
 حنا وإذا لم تنون فكأنك قلت الحث جعلوا التنوين على التكرار وتركة علماء المعرفة  
 وكذا في جميع ما هذا حاله من المبنيات ولا حتى عنه لا يمنع ولا يعرف الحث من التي  
 الحق من الباطل أو لا يعرف الحوية من قتل الحبل (قوله ردياً بأنه يقال لا تؤمهم الخ)  
 انظر ما وجه الرد بهذا الذا لما في هذا التركيب من كون الميم بقية أمنا إذا لمعنى  
 يا الله أمنا بخير لا تؤمهم بخير نهاية ما فيه أنه كان الواجب العطف وهو ما رده بعد  
 إلا أن يقال وجه الرد أن الميم بقية أمهم إذا ليس بال لازم أن تكون بقية أمنا لأن كلام  
 الشارح مجرد مثال ومع التصريح بال لا تؤمهم يصير التقدير يا الله أمهم بخير لا تؤمهم  
 بخير وهذا تناقض لا يمكن لا يخفى ما فيه أو يقال مراده أنه يقال لا تؤمهم بخير  
 غايته أن المحشى عبر بالبقية بدل التكلم دفعا لبشاعة العبارة وحينئذ لو كان أصل  
 الميم أمنا لزم التناقض بناء على أن كون الميم بقية أمنا ليس مثلاً لتأمل (قوله لا نا  
 لا نسلم الخ) هذا ما قد سبق من أنها مما يختص بالبناء اه شيخنا (قوله باقية على  
 تركيبها) أي من الميم الدالة على البناء لأنها عوض عن ياء من المنأى ومعنى عدم  
 التركيب أنها كلمة مستقلة وضعت هكذا (قوله لو قال ذى البناء الخ) أنت خير بأن  
 الضم نوع من أنواع البناء فهو الواضحة وما ناب عنها على أن البناء لفظي كما جرى عليه  
 المصنف لا خصوص الواضحة كما تقدم غير مرة (قوله فان تابعه يتعين الخ) صادق  
 بالبدل وعطف النسق (قوله لان المتبوع معنى على الفتح) أي في محل نصب فليس  
 في المتبوع ضم لا ظاهر ولا مقدر حتى ثبت في التابع (قوله وأنا أقول الخ) يدفع  
 اعتراضه على تعيين الجر بأنه بالنسبة للرفع المجوز في قوله وما سواه ارفع الخ فلا ينافي  
 جواز النصب اه شيخنا (قوله سيأتي في باب الاستعانة من هذا الشارح الخ)  
 عبارة الشارح الرابع إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا زيد التجماع  
 للظلم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفه حملا على الموضع اه فقام المحشى ببقية  
 التوابع على التمتع في جواز النصب إلا أن البدل والنسق حكمهما كالتنادي  
 المستقل خلافاً لظاهر الخلافه (قوله الخالي من أل) وكذلك يرد ما فيه أل لأنه يجوز  
 فيه النصب والرفع كما صرح به المصنف فكيف يمنع الرفع (قوله وحينئذ يجوز في تابعه

مطلب  
 التاسع المتنادي

الخ) أي على التفصيل المعلوم من كلام المصنف والشارح (قوله فيه نساها وفصول)  
 أما النساها فنكونه جعله حالا من المضاف مع انه حال من الضمير فيه وأما القصور  
 فنجهته أنه كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون حالا من تابع وانظر ما وجه منع كونه  
 حالا من المضاف إلى أن في كلامه هو أيضا قصور الذي يحتمل جعله صفة لتابع  
 يجعل متعلق الظرف معرفة أو صفة للمضاف كذلك أو حالا من ضمير الزمه مقدمة  
 على عاملها وصاحبها (قوله أشار به إلى أن المراد بالتابع الخ) حاصل ما يقال أن  
 التوابع خمسة وكل منها إما مضاف فقط أو معصوب آل فقط أو جامع بين آل والاضافة  
 أو مجرد عنهما فإذا ضربت هذه الأربعة في التوابع الخمسة صكنات الصور  
 عشرين يحتمل منها أربع اثنان من التوكيد وهما معصوب آل فقط والجامع بين آل  
 والاضافة لأن ألفاظ التوكيد لا تقبل آل واثنان من البدل على الأصح وهما  
 ما ذكرنا من البدل على نية تكرار العامل وهو هنا حرف النداء فلا يجامع آل فبقية  
 ستة عشر صحيحة لا يقال أن عطف البيان لا يكون جامعا بين آل والاضافة لأن  
 الجامع لا يكون الاشتقاكا كالحسن الوجه وهو لا يكون الا جامعا فيمتنع منه صورة  
 لا نقول لا امتناع لذلك الصورة بناء على أن ما بعد اسم الإشارة عطف بيان يجوز  
 رفعه وانصبه إن لم يكن اسم الإشارة وصلة ويتعين الرفع إن كان وصلة ويدخل  
 تحت قول المصنف تابع ذي الضم الخ ثلاث صور واحدة من النعت واحدة من  
 عطف البيان واحدة من التوكيد ويدخل تحت قوله وما سواه الخ سبع صور  
 بنية صور النعت وعطف البيان واحدة صور التوكيد الباقية ويدخل تحت  
 قوله واجهلا كسب نقل الخ أربع صور ثمان من عطف النسق وهما المجرد من آل  
 والاضافة والمضاف المجرد من آل وصورتا البدل ويدخل تحت قوله وإن يكن  
 معصوب آل الخ صورتا عطف النسق الباقيتان ولا تغني عليك الامثلة وإن اقتصر  
 الشارح على البعض تأمل (قوله وفيه نظرا الخ) بيانه أن الالتفات هو التعبير عن  
 معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن  
 ذلك المعنى بطريق آخر منها لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف  
 ما يقتضيه ظاهر الكلام ويرفعه السامع لا على خلاف ما يقتضيه ظاهر المقام  
 ولذلك سرح البيضاوي على وفق إشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات  
 في قوله تعالى وما يذكر لك الأعلى كذا فان العبد دل عليه عن مقتضى ظاهر الكلام

حيث كان سببا فيه وهو قوله تعالى عيسى وتولى ان جاءه الاعمى على صيغة الغيبة  
 لاعن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضوعين وتقدم لك عند قول  
 المصنف أحمد في الله مائة معلق بذلك فارجع اليه ان شئت (قوله عبارة  
 السجوط على الخ) قصد به الرد على الشارح بان الرفع في نحو يارب يد صاحبنا ليس  
 خاصا بالكسائي ومن بعده بل هو للكوفيين المندرج فيهم الكسائي والغراء  
 ولبعض البصريين وهو ان الانباري وبان الغراء لم يختص بالكسائي فقط بل به  
 وعطف النسق (قوله أي بالها) المناسب أي باله اذ الكلام في تابع ذي الضم  
 (قوله قلت لان المنادى الخ) فيه ان علة البناء التركيب وهذا جار في الموصوف  
 والصفة مع لأو ياء كون لا الهادخل في التايبع بخلاف بالادخل له في ذلك  
 الا ان يقال ان علة البناء هي تضمن معنى من الاستغرافية بواسطة توجه النفي الى  
 الصفة وعلة البناء الوقوع موقع الكاف اللاحقة الى آخر ما تقدم والصفة هنا  
 لم تقع ذلك الموضع لعدم تسلط ياء على الصفة تأمل (قوله واهتم بقوم بناء النعت الخ)  
 بطل عموم التثنية في نحو يارب رجل عاقل ومقتضى تعليلهم ايضا عدم اختصاص  
 ذلك به (قوله وفي قول الشارح والرفع الخ) فيه ان قول الشارح فان نصب اتبعا  
 للحل لا اشارة فيه لمكون الحركة اتباعية فليكن ما بعده مثله تأمل (قوله لانه  
 معرب بفتح) كذا في كثير من النسخ ولا وجه لما في بعض النسخ من التعبير بضمه  
 (قوله ان من البديل الخ) أي فللبديل حالان حال يجعل فيها كلمة قد بآثرته ياء هو  
 الاكثر نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب اسميه بالتوكيد والنعت  
 في عدم صلاحية تقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وعلى هذه  
 الطريقة يوجه كونه كالننادي المستقل بالتوجيه الاتي بناء على مذهب الناطم  
 (قوله أي قياسا على المنسوق الخ) مقتضى قياسه على ذلك انه يجوز فيه الرفع  
 والنصب كما في المقيس عليه ومع ذلك هل يجوز انضم أيضا كما هو ظاهر المقابلة  
 للاصل وهو وجوب الضم فيكون المقابل لجواز النصب حينئذ أمرين أولا يجوز  
 الضم فيكون المقابل هو الرفع ويحتمل ان المقابل هو الضم فقط اذ لم يعمل بذلك  
 المقتضى وعمل بالظاهر المتقدم فلذلك كلام شيخه وجه غايه الامر ان أولى كلامه  
 مجوزة للجمع تأمل (قوله وفي تعبيره بالا حارة الخ) فيه ما تقدم (قوله الضم) أي ضم  
 بناء لان حرف العطف بمنزلة ياء وقوله أو الرفع أي رفع مشاكلة (قوله ولا بعده في)

أى لان اضافته غير محضة أبدى في نسبة الانفصال اذا اضافته محضة لا تدخله أل  
 (قوله أى مع كونه أقرب إلخ) هذا لا يظهر في نحو بازيد والحسن الوجه مان الحركة  
 الواجبة فيه عند الاستقلال على تقدير زوال المانع وهو أل هي القسمة لا الضمة  
 الا ان يلحق بالاصل وهو المفرد (قوله عند الاستقلال) أى لولا المانع الذي هو أل  
 (قوله مفعول معه) أى لا تولى كفى البضاوى (قوله وضعه إلخ) اعل وجهه انه  
 عليه بكون تأويب الجبال مقيد بصاحبة الطير والظاهر خلافه من كون كل  
 مستقلا (قوله نصب لا غير) أى تبع المحل المنادى اذا انفصل مانع من الرفع اتباعا  
 لالفاظ ولا يختص الحكم بالضاف كافي مثاله اه شيخنا (قوله لفظ به كمال لفظ إلخ)  
 هو في مقابلة قوله لا غير أى فلا يتعين فيه النصب اذا كان الرفع مرفوعا بل يجوز  
 رفعه اتباعا لالفاظ مقابلة لعدم الفاصل وهذا يدفع منع المحشى وقوله لم يجوز إلخ  
 اه شيخنا ولك أيضا ان تقول تختار الشق الثاني ويندفع المنع بأنه جار على ان  
 حركة الرفع في التسابع اعراب كهو ظاهر كلام القدمين وقد مر ان الدماميني  
 استتم كلامه وأقر مع إشكاله فقال لم أقف له على جواب (قوله لفظ به كمال لفظ  
 بالتسابع) ليس هذا لفظ الدماميني المتقدم كما لا يخفى (قوله غير نافع إلخ) أنت خبير  
 بان قوله وقد تضم اعتراض على المراد لانه وقوله ليكون إلخ - له لقوله ويلزمه إلخ  
 لأنهم من جملة المراد وقوله وتؤنس إلخ اعتراض أيضا على المراد لانه فهو كقوله وقد  
 تضم فلا عند ارم قبول نافع اه شيخنا السكت لا يخفى عليك ان قول الحنفى ان ما ذكر  
 الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من البيت إلخ يفيد ان الاشكال مبنى على ان  
 عبارة الشارع مفيدة لاستفادة جميع ما ذكر من المتن ولم تعرض الحنفى  
 في الاعتذار لظهور بعض ذلك عن المراد حتى يتم الاعتذار وقبل الان يقال  
 اقتصاره في الاعتذار على استفادة البعض دليل على أن مراده خروج الباقي  
 عن المراد فتم (قوله لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به) أى فليس منادى  
 بحسب ما حتى يكون له محل باعتبار كونه منادى وقوله بل تابع له أى تبعية صورية  
 لكونه المفعول بالتداء أى فليس له محل باعتبار تلك التبعية لكونه غير حقيقة  
 فكما اتفق المحل بالمقصودية لكونه ليس منادى بحسب اللفظ واستقلاله ينبغي  
 انقضاء المحل بالتبعية لكونه ليس تابعا حقيقة والحاصل ان جهة المقصودية  
 لم تكن سببا لمحلية النصب لوجود المانع الذي هو التبعية وجهة التبعية لم تكن

سبيله لوجود المانع الذي هو المقصودية فلا محصل نصب له لعدم نسط العامل عليه استقلالا أو بالتبعية الحقيقية وهذا يدفع قوله ان تابع ذى محصل الخ اذ دالك في التبعية الحقيقية وقوله ويؤيده الخ اذ ذلك المنقول التبعية فيه حقيقة ولم يتجمل لقوله نعم الخ اه شيخنا وظاهره هذا ان خمسة التتابع سواء لانها جاءت له بواسطة كونه المقصود بالنداء ويحتمل ان مرادهم انه لا ينبغي ان يكون نصيبه محليا بل نصيبه تقديري لان النصب المحلى مرتب على كونه فعولا به حقيقة بحيث يكون مباشرا لاداة النداء وما يقوم مقامها كحرف العطف فيبنى وينصب محلا وهذا ليس كذلك والمراد بتعين الرفع في نعت صفة أى المنقول عن ابن المصنف والشارح امتناع البناء على الضم فلا ينافي جواز النصب تأمل (قوله فلا يظهري محلا كلامه الخ) الا ان يقال انه تاسع في الصورة اه شيخنا باجوري (قوله راجحياها وضعا) خرج بذلك لفظ شئ وما عساه فانه وان ساواها في ذلك الا انه ليس محتاجا بطريق الوصل الى ما يربطه فلا يكون مثله في المصوق بمجاورة (قوله غالبا) من غير الغالب ربه رجلا ونحوه (قوله لكنه جملة) أى الرائد لا يكون جملة حتى يتوصل بالموصول الى ندائها (قوله لان لا تدخل الخ) لا يخفى ان هذا ايضا حلال لغوي وايسر أمر الغيا حتى يتم هذا التعليل اه شيخنا وفيه ان الايضاح لا يكون الا بعبارة مطابقة للنداء فان خربت عنه كانت محل اشكال (قوله باب حذف وتحريف) فيه ان هذا لا يقتضي التزام الحذف بل جوازه فقط (قوله نزاع الانسان الخ) أى مبدله اليه (قوله والنسكز) أى في قوله لا نوعا في حية بالانكز \* والشارح اقتصر على الشطر الاول ويحتمل ان نسخة المحشى ليست آتية على الاقتصار (قوله وكأنه ترك ذلك) أى استثناء اسم الإشارة (قوله اعل مراده على ما مر من اشتراط الخ) أى ومن كون ذلك ايسر كذا نسخة الوصف بالذى ومن هذا صاع المثال الثاني في كلام الشارح فاقصر المحشى على ما ذكرنا يتم (قوله مقترا) أى بحسب الظاهر على بعض الاوجه والافن جملة انه مضاف تأمل (قوله حاجر احصينا) وهو السبعين من بعد الثاني (قوله فيندفع قول صاحب الخ) أى ويندفع ان الاكثر يابى الخاتم الاسماء اذ هذا في الزيادة المحضة لا في التوكيد (قوله وكأله لم يطر الى السادس الخ) لا يقال لم ينظر لسادس ليكون النعت حينئذ لم يقد معنى في المنعوت ولا بالتأويل اذ النعت والمنعوت متحدان حينئذ لا تأت قول



مطلب الثاني  
المضاف الياء المتكلم

هذا كما يبطل النعت يبطل غيره كالبدل وعطف البيان اذ لا بد منهما أيضا من زيادة  
(قوله ثلاثة أشياء) بعد الاول والثاني والاولس (قوله وهذا القيد) أي قوله  
قبله ساكن (قوله يخرج نحو مسلمي الخ) أي فان ما قبل الياء مفتوح في النسبة  
مكسور في الجمع (قوله في صورة اثبات يائه) أي المقرد أي ياء المتكلم التي معه  
(قوله لانه لا دلالة على الياء) فيه ان الكسرة تدل عليها لا يقال المراد لا دلالة  
في حال الوقف لا نافية قول لا دلالة في غير هذا نحو عدمه في حال الوقف فلا وجه  
لتخصيص الشرط به هذا حينئذ وهذا مكان المتجه ما في التوضيح اهـ شيخنا  
(قوله وهـ هذا والمتجه) هذا ما زاده المحشي على ما في الحفي وجميع ما قبله فيه غاية  
الامرانه بعد ما أفاد ما ذكر قال فخر رافعة ان قوله والذي في التوضيح الخ أول  
كلام المحشي وان اوهـ صديقه اهـ شيخنا (قوله اشارة الى انهم في مرتبة الخ)  
بنا فيه قول الشارح وهذا هو الاصل الا ان يتكلف بجعل مرجع اسم الاشارة  
ثبوت الياء من حيث هي بقطع النظر عن الفتح والسكون (قوله انحر كما) أي على  
ان اصل الالف الياء المفتوحة وقوله وانفتاح ما قبلها تقدم للمحشي أول الكتاب انه  
يشترط أن يكون الفتح أصليا فيخالف ما نقله مناعن التصريح وأقره لكن تقدم  
لك مناقشته في ذلك الشرط وانه غير مسلم فتنبه (قوله ان المراد بهذه اللفظة ولائذ)  
فيه نظر لان اهـ علم على اهـ الواقع في تركيب التخمير كان ليت علم على اهـ  
الواقعة في تركيب التثنية كذا حاصل أوليتي فعلت وكان لو اني علم على لو اني  
الواقع في تركيب التثنية كذا حاصل أوليتي فعلت وكان لو اني علم على لو اني  
أو نحو ذلك من الصور الخمسة في المنادى المضاف لياء المتكلم أو ياء اهـ قلبى أو  
اهـ فاجمعنى أتاهف اهـ فاهـ واليه في البيت لا يصح ان تكون علما على اهـ المتون  
لعدم التنوين في البيت فبقيت محتملة لان تكون علما على اهـ المضاف للظاهر  
أو المضاف للالاف المحذوفة أو المذكورة فالصواب تعليل عدم الدلالة باحتمال  
أن تكون علما على اهـ في نحو ياء اهـ قلبى أو ياء فاهـ بالالاف المذكورة اذ لا يتأني  
احتمال سوى ذلك ان سواء متون أو مكسور الفاء وليست اهـ في البيت اسم الله  
وقد يقال قد يقع في تركيب التخمير اهـ قلبى بمعنى أتاهف اهـ قلبى فلا مانع من ان  
يكون اهـ في البيت علما على اهـ في هذا التركيب ونحوه فينبذ مع قول المحشي  
في التعليل ولائذ نعم عدم الدلالة في البيت لا يتوقف على خصوص التعليل

بذلك كما علمت فتأمل (قوله لا محلا) عطف على تقدير (قوله قبله حركة مجانسة)  
 أو غير مجانسة كما في تصور سلمي بالثنية فان الواجب دخوله في المعتل المقابل للصحيح  
 بالمعنى المتقدم كما لا يخفى ففي كلامه قصور (قوله أو على حذف خبر أحد  
 المتعاطفين) جعل السكسر وحذف الياء واحدا فالواو في وحذف الياء بمعنى مع  
 عاطفة على كسر والآخر هو الفتح والفتحة يعية كالواو يجب معها المطابقة فلا  
 يقال المتعاطفات ثلاثا لثلاثان ولو سلم انهما اثنتان فالعطف بأو يجوز للأفراد  
 تدبر (قوله مبني على ضم مقدر) أي لانه على هذا ليس مضافا لدليل مقابله بما  
 نقله السيوطي (قوله مضاف الى الياء المحذوفة) وعلى هذا فالمجموع منصوب محلا  
 للبناء التركيبي خلافا لما استظهره المحشي سابقا وقد تقدم التنبيه على ذلك فتدبر  
 (قوله هذا مقابل قوله فظاهرا) أي فيكون الأولى الاثنيان بالواو ولا يتوهم انه  
 تأييد لما قبله (قوله وكوبه اسم فاعل الخ) لا يساعده رسم التاء بحجورة (قوله كآبت  
 الخ) دخل تحت المكاف الهم فانه من المختص بالتداء كما تقدم (قوله أي تخرب يغه)  
 قبل التخریف تغيير الحروف والتجفيف تغيير النقط (قوله وهو الغزير السكسر)  
 أي كثيره (قوله فضبته الخ) قد يقال مراده انه يقال يا مخبئان يا مخبئة انه على القول  
 بالقباس بخلافه على عدمه فانه يقال يا مخبئان فقط ونزغ شيخنا المحشي في كون  
 فضبته ما ذكر اذ محمله انك تقول ذلك الآن ويسوغ لك لا طراد ولولاه  
 لاقتصرت على التركيب الوارد فيه هذا اللفظ ولا تقوله الآن الاحكاية اه فتأمل  
 (قوله ثاني بافعال) هو فعال والاول هو يا (قوله في قوله الآتي وشاع في سب الذكور  
 وزن يافعل) كما في كثير من النسخ وفي بعض السقاظ وزن وهو الموافق لما يأتي  
 في الشرح على ما يثبت بالنسخ (قوله فالامر معطوف على وزن) أي بقطع النظر  
 عن قوله في سب الاثني ان جعل متعلقا بالطراد اما ان جعل حالا لما بعده فلا يحتاج  
 لذلك (قوله وعلى صنيع الشارح الخ) فيه ان مطرد في حيز التفسير فيتبادر منه انه  
 تفسير قوله مكذا الواقع خبرا وعليه فلام الامر للعهد أي الامر الموازن لفعال  
 اسكن احس منه اعراب المحشي الذي اشار اليه سم وبهذا انتم ان تفسير المحشي  
 اهكذا بقوله أي تكبات في الوزن لافي التداء لا يناسب صنيع الشارح على ما قلناه  
 اه شيخنا (قوله أي هلموا للعرعة) أي ان صغيرهم يدعوا بقول عرار (قوله وانظر  
 مرجع ضميرها) يحتمل انه عائد على البقعة التي يلعب فيها وانه عائد على العرعة

صليب اسماء  
 لا رست الإراء

(قوله تصدق المعاملة الخ) أى تصدق بأن يؤتى باللفظ الثانى كالاول المذكور وأو  
بؤتى بالاول كالثانى المذكور وقد يقال ان حكاية الصوت النطق بمثل ما يقع من  
المسموع وهو تارة يتحد الثانى مع الاول وتارة يختلف ألا ترى الى قوله -م خاق باق  
حكاية لصوت الجماع وان اتحد هذا فى الوزن (قوله بأن يقال عرعر وقرقر) بفتح  
العينين والفاءين (قول الشارح مثل الاول) هو عرى عرعار وقرقى قرقرار (قوله غير  
منصرفه للوصفية الخ) أى انها بقطع النظر عن البناء العارض من النداء غير  
منصرفه الخ فلا يقال انها مختصة بالنداء فهي غير متونة لبناء النداء لالاعتين تأمل  
(قوله الشيب) بالسكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها (قوله بل لم  
يستكمل شروط باب سنين) اذ باب سنين كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعض عنها  
هاء التانيث ولم تنكسر وهن وان حذف لاهن لان اصلها هنو لكن لم يعوض  
عنها هاء التانيث (قوله كما فعل ذلك فى ياءناه الخ) فانه قلبت ضمة التون فتحة وضمة  
النساء فتحة مناسبة الالف قال شيخنا الباجورى ولعلمهم -م حافظوا على الحركة  
ليكونها أصلاً بخلاف الف الندية فانها طارئة فلذلك لم تراعى ولما كانت حركة هن  
وهنة عارضة أيضاً كألف الندية نظروا الى ان قلب الحركة أخف من قلب الحرف  
اه لكن هذا لا يظهر فى هناؤه الا أن يعتبر طرد باب الجمع على وتيرة واحدة  
فى عدم تغيير الحركة وان تخالفنا فى تغيير الحرف لكن يؤيد البحث قول المتن الآتى  
والشكل حتماً وأوله مجازاً \* ان يكن القمع بهم لا بسا

مطالب الاستغاث

(قول الشارح فلا يبنى من يدع ويذر) أى لانه لم يستعمل من هذه المادّة  
الا المضارع والامر كما قاله الشنوائى (قوله مشاركة المستغاث) أى أو غيره (قول  
الشارح وليحصل بذلك فرق الخ) فيه ان الفرق يتأتى بالعكس فلا بد من ضمة  
وهى مع كون المستغاث من أجله يناسبه كسر لانه لا ينكساره والمستغاث يناسبه  
فتح لانه اطلب فتحه ونصره نعم قد يقال هذه الضمة كافية وحدها وقوله الرابع  
اذا وصف المستغاث الخ لا يظهر الا على كون اللام حرف جزائى بخلافه على كونها  
أصلية أو أصلها ال فانه لا يتأتى حينئذ كلام النهاية وبعدها يقال يتأتى كلام  
النهاية على كونها أصلية فانه منصوب تقدير التركية مع اللام فهو كالضاف تأمل  
(قوله لان الاستغاث كالبعد) ليس تعليلالا لاختصاص كاه وظاهر اذ لا ينتج ما  
بقية حروف البعيد كذلك (قوله أعام لك) عام مرخم عامر فهو والمستغاث ولك هو

المستغاث من أجله فان كان المخاطب بك غير عامر احتج لجعله من جملة أخرى والا لزم  
 اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة لا يقال شيئاً انه لا يضر في الندبة اجتماع  
 خطابين لشخصين في جملة واحدة فالاستغاثه كذلك لاننا نقول فرق بين البابين  
 اذ المستغاث منادى حقيقة بخلاف المندوب وان لم يكن غيره فالامر ظاهر ثم رأيت  
 في المحشى في باب الترخيخ مانعه ولعل قوله لك خبر لمخدوف أى نادى لك أو استغاثه  
 ثانية بعامر والتقدير بالك وابن معصية نعت لعامر وصدر البيت ثمناني ليقه لمتنى  
 لقيط وهو اسم رجل اه وبهذا تعلم ان الخلاف في متعلق لام المستغاث من أجله محله  
 فيما لم يلزم منه المخدور المذكور (قوله وخزم الرضى الخ) قبل يمكن حمل كلام الرضى  
 على ان اللام حرف جر أصلى وكلام النهاية على انه زائد تأمل (قوله انت بكسر لام  
 المعطوف الخ) أى فكسر اللام في صورتين صورة المعطوف الذى لم تتكرر معه يا  
 وصورة المستغاث له مع عدم تكرار ياعم المعطوف على المستغاث به فهما مصدوق  
 السوى وقوله ولو أرجع الشارح الخ محصله انه لو أرجع الشارح اسم الاشارة الى  
 المعطوف الذى تكررت معه يا شمل السوى ثلاث صور المستغاث من أجله في صورة  
 تكرار ياعم المعطوف على المستغاث به وفي صورة عدم تكرارها معه والمعطوف على  
 المستغاث به عند عدم تكرارها معه هذا وبعد ذلك في كلامه نظراً ما أولاً فلا يشمل  
 السوى لاهوريتين عند ارجاع اسم الاشارة للتكرار لا يصح لان موضوع منطوق  
 الشرط لام المستغاث به المعطوف فعنى المفهوم حينئذ المشار اليه بقوله وفي سوى  
 ذلك الخ انه اذ لم تتكرر يا او الموضوع بحاله فانت بكسر لام المستغاث به المعطوف  
 فالمفهوم صورة واحدة لاهوريتان وقوله كما تدبيل الخ قد يقال لادلالة لاحتمال  
 ان علم كسر لام المستغاث من أجله من تكلمه على فتح لام المستغاث به وسكوته عن  
 لام المستغاث من أجله فيفهم من ذلك انها باقية على أصلها من الكسر ولعله أشار  
 لذلك بقوله وأما ثانياً فلأن السوى وان شمل الصور الثلاثة بناء على ارجاع اسم  
 الاشارة للمعطوف مع تكرارها بالانه يشمل أيضاً المستغاث الاوّل فيناقض قوله  
 أولاً باللام مفتوحاً وان أمكن الجواب بان السوى خاص بما عدا ذلك بقريئة  
 ما تقدم فالذى يظهر ان اسم الاشارة امار ارجع للتكرار والمفهوم صورة واحدة  
 على ما بينا وعليه جرى الشارح أو ارجع لما في البيت الاوّل والثاني على التأويل  
 بالذكور فيكون المفهوم حينئذ ثلاث صور وهذا هو التحقيق لا ما قاله تأمل (قوله

وأمن لبس الخ) زاده تمشية مقررره من معمول اللامين ولا حاجة اليه على ما تقدم  
(قوله وتعليل) معطوف على تعليل المتقدم (قوله لا يلزم عمل الفعل الخ) لا يقال  
هـذا على فرض صحة يمنع أيضا من تعلقه بالفعل المحذوف الذي قاله الشارع لانا  
نقول لا يلزم كون الفعل المحذوف ادعوى بل يحتمل نقده بدعي بالبناء للمجهول  
بخلاف فعل النداء فانه لا يحتمل ذلك تأمل (قوله فان كان مستصرا له) نحو  
بالز يد للظلم (قوله مع أن الظاهر الخ) مقابل الظاهر كونه فاعلا وفيه ان الظاهر  
الفاعلية لان اللام أصل أو كلاصل لكثرة استعمالها فينبغي اسناد المعاقبة للآلاف  
وان كانت من الجانبين (قول الشارع الثانية) تحذف المستغاث الخ) محمله انه  
لا يكون التركيب متعينا لحذف المستغاث به الا اذا كان المباشر لا يصلح لسكونه  
مستغاثا به فلا ينافي ما تقدم من احتمال بعض التراكيب لحذف المستغاث به  
أول ذكره كافي بالثوبالي وليس المراد انه لا يجوز حذف المستغاث به الا اذا كان  
المباشر لا غير صالح الخ لان يكون مستغاثا به والا تافى ما تقدم (قوله بانه حينئذ مبني  
على الفتح) أي لاقتضاء الآلاف فتح ما قبلها اه جايى (قوله ومقتضاها ان الف  
الاستغاث الخ) اقتضاؤه لذلك ممنوع لان الذى أحوجهما الى بناء المفرد على  
الفتح مناسبة الآلاف وذلك غير موجود في المثنى والجموع لان الآلاف فهم انما  
تسكون بعد حرف اعرابها (قوله لسكونهم مهجوين الخ) أى ولسكون اللام أيضا  
(قوله الا ان يقال المراد الخ) ظاهره قوله كما صرح به الشارع الخ ان هذا جواب  
عن قوله وكذا يقال في قوله الخ لان الشارع انما صرح بذلك فيما سبق في ثلاثة  
وثلاثين لكنه نافع أيضا في دفع الاعتراض على واضار باعمر تأمل (قوله من ذكر  
الخاص بعد العام) لشمول الاسم اسم الجنس الجسامد كرجل بخلاف العلم فانه  
لا يشملها وليس المراد ان الاسم شامل للكنية واللقب بخلاف العلم فانه لا يشملها  
اعدم صحة اذا العلم شامل لهما أيضا كما قال واسمها أى وكنية وثانها تأمل (قوله  
وعلمها اقرأ الخ) اعلمه أراد انه علمها يصح أن يقرأ الخ والا فليس ذلك بلازم كالا يخفى  
(قوله مثال لندبة الخ) لا يظهور التمثيل لذلك ولا يصحبه تلك الملاحظة فإظهار أنه  
مثال لقوله بالذى اشتهر أى بالصلة التي اشتهر بها وبترمز من صلة من حيث انه  
جزؤها وهو محل التعيين تأمل (قوله المضاف الى الباء) أى المنقبة الفا بعد قلب  
الكسرة فتحته ثم حذفت تلك الآلاف لاجل ألف الندبة (قوله لكنته في التسهيل الخ)

لا يخفى ان كلام التسهيل ليس فيه تقييد لما نحن فيه وهو مجرد وصل المندوب بالالف  
انما هو في وصله بالالف وهاء السكت معا بدليل التعليل بقوله لاستعمال الف الح  
لحقه نقل عبارة التسهيل عند قوله ووافازدهاء سكت بعد المذوء عبارة مع شارح  
على باشاوي يستغنى عنها وعن الالف فيما آخره ألف وهاء استغنى بالالف وهاء  
بعدهما ألف وهاء فلا يقال في عبد الله وعبد الله اه اه وقوله عنها أي هاء السكت  
(قوله معنى أخص) بان يراد به ما ليس مضافا ولا شيئا ولا موصولا ولا مركبا من شيئا  
ولا محكي (قوله مع ابدال ضمة الحكاة الخ) أي بان تقول واسيدويهامبني على ضم  
مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو كسرة البناء الاصل المحذوفة لاجل  
الالف كل محتمل الخ (قوله اذا كانت ابنا الخ) فيه انما الحقت فيما ذكره آخر  
ما أضيفت اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا ان يقال المضاف والمضاف اليه  
كاشي الواحد وأما الصفة اذا كانت غير ابن فقها خلاف بين الخليل وسيدويه  
وبين يونس وابن مالك واليكوفيين فالأولان منعوا ويونس ومن معه أجازوا (قوله  
فقياس قول سيدويه والخليل الخ) محمله ان الخليل وسيدويه منعوا الحاق الالف  
للتعطف في قياس على النعت عطف البيان والتوكيد يجامع ان كلاما مكمل لمتبوعه  
بإيضاحه وازالة احتماله فيمتنع فهم الحاق الالف كما تمتنع فيه وأما البديل وعطف  
النسق فليس كما بين المتبوعه ما بل البديل هو المقصود وعطف النسق مقصود أيضا  
على التفصيل المتقدم فلذلك لم يقسم ما على النعت وبهذا اندفع قول الدوشري  
ينظر ما وجه كون عدم لحاقها الهما قياس قولها ما وما المقيس عليه فليبين ذلك  
(قوله آخر البديل) ظاهره دون البديل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا  
يقال في عطف النسق اه يس على التصريح ومثال العطف في التصريح ليس  
فيه ألف في المعطوف عليه فلذلك قال وكذا يقال الخ بخلاف عبارة المحشي التي  
نقلها عنه فان فيها ذلك ويحتمل في مثال البديل الذي ذكره ان تكون الالف  
في غلاما للتدنية وألف الضمير حذفت لاجل ألف التدنية (قوله أربعة مذاهب)  
أي أوجه حذفه وفتحها وكسره مع قلب الالف ياء وحذفه مع بقاء الكسرة وقلب  
ألف التدنية ياء (قوله يقال وهمت) بابه ضرب وقوله يقال وهم بابه فرح (قوله  
يدل على انه جعل المذالخ) اما لوجعل المذمة تداء بالخبر محذوف أي كافيك والهاء  
مفعول لا ترد فلا تكرار بالنسبة للذمة مع قوله ما للنادي اجعل الخ وفائدة الاخبار

بان المذ كاف حينئذ دفع توهم عدم كفايته وانه لا يتدغمه من شيء آخر غير الهاء وان  
 كان بعيد السكون الا عراب الذي يفيد الشارح أولى لأجل ان يكون دافعا  
 للايهام في قوله ومنتهى المندوب الخ كما قاله المحشى (قوله والا نأقضه الخ) لا مناقضة  
 لحل الامر في الاول على الاباحة اخذاء بعده أو على الوجوب وجعل ما هنا  
 استثناء مما تقدم (قول الم شارح وقد مر بيان الوجه الثلاثة) أي بيان أمثلتها  
 فففيه الالف فقط نحووا كبدا من حب من لا يحبني وقت فيه بامر الله يا عمرا  
 وما هو مجرد عن الالف والهاء نحووا زيدوا ميراثه منين وما هما فيه نحووا مصيبتاه  
 وقد تقدم ذلك في الشارح (قوله مصرعة) فيه نظرا للتصريح في اصطلاحهم تغيير  
 العروضة بزيادة أو نقص لأجل موافقة الضرب مع ان هذه العروضة لا تغيير فيها  
 أصلا فهي صحيحة اذ يجب صحة العروضة في بحر المزج وقد يقال أراد بالتصريح  
 الموافقة وان لم يوجد تغيير وقد تقدم له نظير ذلك (قوله ويحذف الالف المتقلبة عن  
 باء المتكلم الخ) ولا يعلم كون هذه الالف للندبة الا ان أتى هاء السكت (قوله كرخم  
 كنصر) أي رخم الذي على وزن كرم معناه لان وسهل كما ان رخم الذي على وزن نصر  
 معناه ذلك (قوله الحاشية جانب الثوب وغيره) المناسب لهذا ان يراد بالخواشي  
 جوانب الكلام والطرافه أي اوله وآخره فالجمع لما فوق الواحد وخمها بالذ كر لان  
 تشويق السامع لاول الكلام وآخره أكثر وعلى عادة العرب من التعبير بالطراف  
 الشيء عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن  
 رفته كله فقول المحشى لعل المراد بها الخ مبني على الثاني تأمل (قوله أي من حيث هو  
 آخر المنادى) أي واما آخر يدوم فلم يحذف من حيث كونه آخر المنادى بل من  
 حيث كونه آخرها تين الكلمتين وقعنا في النداء أم لا (قوله بمعنى باء السببية)  
 لا مانع من كونها ظرفية أي انهم توسعوا في الترخيم حيث جعلوه جائزا لا ممتنعا  
 (قوله اظهروا تقريره الخ) قيل الظاهر ما صنعه الشارح فان ضم المناسبات بعضها  
 الى بعض ترفيق فلذا فرعه على قوله والتغيير يأنس الخ ~~كان~~ بواسطة المقدمة  
 المذكورة وهي مشهورة اه وقال شيخنا يظهر لي انه تفريع على قوله وترخيم  
 النداء الخ والكلام على حذف الوصف أي ترفيق مخصوص أي انه منه فهو اخص  
 من الخاص الذي قسم الى النوعين بالنسبة الى العام الذي هو اللغوي أعني ترفيق  
 الصوت (قوله فيلزم تعليل الشيء بنفسه) مبني على أمرين الاول انه تعليل للمحذف

مطالبة  
 النداء

المطلوب لا لاطالب الثاني ان الترخيم بالمعنى المقصود في هذا الباب وهو حذف آخر  
 المنادى وقد يقال ان الترخيم بالمعنى المقصود ليس هو ما ذكر بل هو حذف آخر  
 المنادى للتخفيف من حيث هو آخر المنادى وعلى هذا فينبغي ان الشارح قصد  
 جعل قول المصنف كاسع الخ من تمام التعريف الذي ذكره وحينئذ فهو هذا  
 التعليل من تعليل العام بالخاص ومحط التعليل جهة الخصوص فكانه قال  
 احذف آخر المنادى لاجل الترخيم أى لاجل التخفيف بذلك الحذف من حيث  
 كون المحذوف آخر المنادى لاجل الاعلال ولا لاجل الحذف للتخفيف لانه  
 هذه الحثية على ان لك أن تقول الترخيم بالمعنى الامطلاحي الاعم الشامل  
 للتوهم فيكون بين التعليل والعلل عموم وخصوص من وجه لانه افراد الاول  
 في تغايل الكلمات كما في ترخيم التصغير وانفراد الثاني في حذف آخر المنادى لغير  
 الترخيم والامر ان اللذان بينهما اذ ذلك يصح أن يعال أحدهما من حيث عمومهما  
 بالآخر من حيث خصوصهما كالقيام والاجلال فكانه يقول احذفه لان تكون  
 مرخصا لان تكون معلا كما تقول قم اجلا لا أى قم لتكون مجلا لا افترض آخر  
 مع ان القيام اجلال لكن لما كان يتحقق في غير الاجلال كان من حيث الخصوص  
 وهو الاجلال باعثا عليه من حيث العموم وهو مطلق القيام فيكون الحاصل  
 في الخارج جامع بين الامرين (قوله لا يتقدم عليه) عبارة غيره لا يتقدم على  
 المضاف (قوله وقت اجتماع شروط الترخيم) أشار بذلك الى ان الكلام على تقدير  
 مضاف آخر أى وقت جواز الترخيم وذلك هو وقت اجتماع شروطه ودفع بهما الزوم  
 بتحصيل الحاصل كما أنه دفع هذا الزوم في الاحتمال قبل بجعل الحاصل مؤكدة  
 أفاده بعضهم (قوله أى حركة ما قبل المحذوف) قد أقر الشارح وقد يقال انه حينئذ  
 يابس بمنادى لا ترخيم فيه الا ان يقال يزول بالوصل فلا يضر اه شيخنا ومثله  
 يقال فى الاول بل هو فيه أظهر (قوله وفيه ان الهم متعب الخ) محصلة ان تعب اسم  
 فاعل الفعل اللازم فيقتضى ان التعب قائم بالهم مع اقامه الشخص (قوله الا أن  
 يكون الخ) أى فهو على حذف مضاف (قوله أو سمع) بالبناء للجهول ولعل أو بمعنى  
 بل الانتقالية أو هى للشك من صاحب القاموس (قوله يحتاج الى وحى يسفر عنه)  
 أى لانه لم يعلم فى البيت كون الشاعر رخم أو لا على لغة من لا ينظر كما هو الشرط  
 فى جواز الترخيم ثانيا أم لا (قوله هل تنهين لغة من لا ينوى الخ) هذا السؤال اغنا



يظهر فيما اذا كان المتكلم غير عربي أما اذا كان عربيا ورخم أولا على لغة من  
 لا ينتظر كما هو الفرض لزم ان يرخم ثانيا على تلك اللغة لانها لغة فلم يتم ما للعيني  
 ولو ثبت الر واية بالكسر لكان لغة الشاعر لا انتظار فلم يصح استبدال سيبويه  
 الذي أقره الجماعة ما عدا أبا حيان نعم ان كان العربي يجوز في لغة الامران زال  
 الاشكال (قوله و يورخم من كون المقيد الخ) فيه انه متى كان المراد عدم المراعاة  
 في الترخم الاول كان التعاقب أجازا ويرخم على حد سواء تأمل (قوله اجترار عن  
 النسبة الاضافية) أي لسكونه ذكرها أولا بخصوصه او قوله والتوصيفية الظاهر  
 انها كالاضافية فلا يرخم المركب التوضيقي بعله الاضافة الآتية اه شيخنا و هم هذا  
 الذفع قول بعض الافاضل متعقبا لسم كيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان  
 الاضافة تمنع الترخم كالا سناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت  
 انه يجوز ترخم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجي والافو  
 بيان الواقع اه أي بعض ما في الواقع والافلا سنادا للتوصي في خارج أيضا كالتمام  
 (قوله فهو مظنة الاشتباه) أي اشتباه الحرف المحذوف بغيره فلا يدري أي حرف هو  
 (قوله وفيه ان اعتراض الخ) لا يقال مقصوده الا لزام بالثبوت وذبح علامة القلة لانا  
 نقول هذا لا يتم الا لو عمل بالقلة وهو لم يعمل بها بل عمل بعله لا يسلمها الخصم (قوله  
 ولعل قوله لك الخ) دفع به لزوم خطا بين الشخصين في جملة واحدة وقد تقدم اثبات  
 الكلام على ذلك (قول الشاعر نحو قول وفلة) الاولى حذف فل لان الخالي من التاء  
 يشترط أن يكون أر بعاف صاعدا فهو خارج عما تقدم الا أن يكون أشار به الى  
 مانع آخر (قوله جاز حذف الهمزة فقط) أي كما جاز حذفها مع المتقبلها فذهب  
 القراء مقابل لالاق ما قبله ولعل وجه جواز حذف الهمزة فقط ان الهمزة  
 للتأنيث فهي بمنزلة التاء ما رخم بحذف التاء يوفر ولا يحذف منه شيء فكذلك ما هو  
 بمنزلة الاله لم يعط حكمه من كل وجه فلذا جاز الوجه الآخر (قوله لان تاء ليست  
 للتأنيث) أي حتى يوفر بعد حذفها (قوله وهذا هو الظاهر) أي ما لم توجد قرينة  
 دافعة للالباس نظير ما يأتي (قوله لفييد اشتراط الخ) أنت خبير بأنه أفاده بحكاية  
 الخلاف فيما فيهما ففتح اذ لم يبق ابن غيره الا ما حركته بحاثة وهو محل الوفاق على  
 انه لا حاجة للاشتراط بل يجعل الكلام عاما وقوله والخلاف الخ استدلوا بالنسبة  
 ببعض الصور لرفع توهم الوفاق في الجميع فلهذا المؤلف (قوله وبسته فني عن قوله

ساكناً) فيه ان المين لا يكون الا ساكناً فيحصل الاستغناء به كما يحصل بالمدفوع  
المصنف ساكناً ووصف لازم كما يأتي \* والحاصل ان حروف واى ان سكنت بعد  
حركة تحذف اسميت حروف علة واين ومد كفال و يقول ويبيع أو بعد حركة  
لا تحذف اسميت حروف علة واين فقط كفرعون وغريبيق أو تحركت فعلة فقط  
كهمج وفتور و بعد فكل مد اى وكل لين علة ولا عكس فالالف حرف مدداً  
لانها دائماً ساكنة بعد فتحة (قوله بأنه خارج بقوله ان زيد) قيل مثله في ذلك قطر  
فان الطاء فيه أصلية مع ان اليبس مكمله أربعة (قوله بما يصان فيه السكتب) ومنه  
قول بعضهم ليس يعلم ما يعي القمطر \* ما اعلم الا ما وعاه المصدر  
(قوله وفيه ان الالباس لازم على لغة من لا ينتظر) وكذا على لغة من ينتظر فانه  
لو قيل ياء مطفي بالالف أو ياقاضى بالياء نظر الزوال السبب لفظاً تبادر منه انه  
مفرد تام أو ياء مطف أو ياقاض نظر الوجود السبب تقدير التمس بالمفرد المرخم  
والحق ان المدار على القرينة الدافعة لليس فان وجدت جاز على كل من اللغتين  
والامتنع على كل منهما (قوله فان اتقف بالهاء على اللغتين) أى لوجودها في اللفظ  
الموقوف عليه هذا ان كان المركب اعدى مشتملاً على الهاء ولينظر حكم ما خلا  
عنهما فان كان كذلك كما هو ظاهر اللاحق وان خص التفريع فيحتاج للفرق بينه  
وبين نحو بعلبك حيث فصل فيه (قوله انحر كها وانفتاح ما قبلها) فيه انه  
ليس أصلياً وقد قال المصنف من ياء او واو بفتح ياء أصل الفاعل الهمم الآن  
يدعى ان هذا انشاء بنية من حينئذ على هذه اللغة موضوعة على تحريك الياء  
(قوله ولا يلزم الح) لك أن تقول بتنزيلها ما منزلة النون انحطرت رتبته ما عن شرف  
الاسمية والتحق بالحرف فلذلك حذفت الف منها (قوله أى الباقي الذى كان  
آخره الح) فيه ان المستثنى منه ليس هو الباقي بل ما فيه ألف الا ان يقدر مضاف أى  
حال الباقي الذى كان آخره الح وكذا يقال في الاحتمال الثانى (قوله والاول انسب  
بالسياق) لكن الثانى أنسب بقوله وهو بعد الف لان الضمة للحرف الذى كان  
مدحماً (قوله وظاهر قول الشارح الح) أى وان كان يحتمل ان مراده انك  
تقدر وتلاحظ ان الضمة الموجودة غير الضمة الأصلية (قوله احتباً كا) لعله شبه  
احتباً لان المحذوف من الاولى ليس هو المذكور في الثانية (قوله ووجهه ان  
اشتهار المسمى الح) هذا لا يتم الا اذا كان المشهور أحد العلمين فقط كحارثة دون

حارث فاذا قبل يا حارث حمل على المشهور وعلم أنه مرخم حارثة وكون هذا هو  
 الغالب قد يمنع ولما فيه أشار لردّه بقوله بعد والحق الخ (قوله بحذف زيادته)  
 المناسب بحذف زيادتهم ما وكذا يقال فيما بعد (قوله وضعت لتمييز المؤنث) أى  
 وإن كانت الآن فيها مدلوله مذكر كما في حارثة اسم رجل (قوله وضعت لتمييز المؤنث  
 الخ) أى وإن لم تكن الآن للتمييز لأن المدلول مفرد مسمى به ما وقد يقال إن التمييز  
 بالتاء مقصود عند الترخيم في بعض الصور كما في مسلمة وحارثة وصفين مؤنث فما  
 اعتبر في الوضع باق مع الترخيم بخلاف علامة التنثية والجمع فانها ليست مقصودة  
 للتمييز عند الترخيم لأنه لا بد من التسمية به ما حتى يرسم ما لم يوجد عند الترخيم  
 ما اعتبر وضعاً تاماً (قوله محمول الخ) هذا الحمل ظاهر إذا لم يكن الجمع مسمى به  
 في حالة الرفع والافعال ليس حاصل على كلا اللغتين كما إذا سمى يزيدون (قوله أى مؤنث)  
 ليس بقيد لا يقال قد بدلت لأن المعلوم والمشهور في حصة أنها علم على مؤنث  
 بخلاف مسلمة وحارثة فانها ما يستعملان وصفين مؤنث وهما مؤنث أولد كرلانا  
 نقول بعد تسليم ذلك يسافيه قوله بعد ولا فرق في الثلاثة الخ لأن عدم التفرقة بما  
 ذكره إنما هو بالنظر للافظ في ذاته لا بالنظر لما عليه الاستعمال (قوله للفرق)  
 معنى كونهما للفرق أن العرب استعملت صيغة مذكر بلا تاء وصيغة مؤنث بتاء من  
 هذه المادة فقالوا لم مسلمة وحارث وحارثة وحفص وحفصة بخلاف نحو حمزة  
 وطحمة فانهم لم يستعملوا حمز ولا طح تدير (قوله في قراءة شعبة) فيه ان شعبة  
 يقرأ بياء ساكنة قبل حمزة مفتوحة كما أنه يوافق البقية في القراءة المشهورة  
 فالجواب أن يقول في قراءة شاذة إلا أن يقال المراد قراءة شاذة شعبة فلم يجر  
 (قوله أى بل يزيدتين) المناسب بل يزيد بالافراد أى بل يكونان اثنتين فزيدا  
 (قوله أى في الأمثلة المتقدمة الخ) فيه ان ترخيم حيليات وما بعدها على لغة التمام  
 يلبس ببناء ما لا ترخيم فيه فيمنع الترخيم على هذه اللغة للسبب الأول إلا أن يقال  
 المراد الجواز عند وجود القرينة الدافعة لللبس (قوله اعترض بأن هذه الأمثلة  
 الخ) تقدم الجواب عن نظير ذلك فلا تغفل (قوله أى أولاً) والمراد المذكور  
 حقيقة أو حكماً كما إذا قلت ما زيد الا قائم ففيه قصر الحكم وهو ثبوت الاتصاف على  
 قائم وقائم بعض المذكور أولاً وهو زيد على معنى ما متصف زيداً بالقائم ولا شك  
 ان القائم بعض المتصف (قوله ولأن تقول الخ) وعلى هذا لا يحتاج لاعتبار

مطاب  
 الاختصاص

الغلبة (قوله ولا ضمير) أى بخلاف المتبادى فإنه يكون ضمير على سبيل الشذوذ  
 (قوله ويستثنى من ذلك الخ) مبنى على رجوع ضمير وأنه ينصب للمخصوص ولوجعله  
 راجعا للعلم لأنه محل الافتراق لم يحتج للاستثناء (قوله يدل على انه ما توصف الخ)  
 أى وهو كذلك وما سياتى من ان المختص لا يكون موصولا ولا اسم اشارة ليعارض  
 ما هنا لان ما هنا فى نعت أى لا فى المختص (قوله أى يخص الاسم الظاهر) أى  
 لان أنامه وضوح للتكلم وحده وهو المراد من أى الرجل وقوله أى يشارك الاسم  
 الظاهر الخ أى لان نحن ونامه وضوعين اما للتكلم وغیره أو للتكلم المعظم نفسه  
 فالعرب وتسمي اللذان هـ ما كناية ان عن المتكلم وغیره لا يختمان نحن ونا  
 اذ يشاركه ما فى جهة الاراء من الضمير المتكلم وحده ولما لفظ المحشى غير هذا  
 اعترض ونسكف فى الجواب (قوله أى مجردة عن معنى النداء) أى بأن يكون الآن  
 نائبة عن أنخص معنى وعملا عن أدعو ويحتمل ان مراده بقوله ونصبه بيا  
 مقدرة ببيان النصب قبل النقل تحقيقا للثقل فلا ينافى ان النصب الآن باخص  
 ويكون معنى قوله بعدوان ينصب بفعل الخ أى من أول الامر لا بعد النصب بغيره  
 وعلى هذا لا يراد عليه ما أشار إليه بقوله والحق الخ (قوله والحق الخ) هو مقتضى  
 تعريف الاختصاص السابق (قوله قليل) قال فى الكافية

وقد بلى المخاطب اختصاص \* نحو بلى الله لنا الخلاص

(قوله وانه على الشخص مثلا) أى لا على المخصوص لان المبدء المقدور واقع عليه  
 ولا على الرجل لذكركه بعدها فتضيع فائدته (قوله البداءة) أى بالاحسن معنى  
 (قوله ونحو ذلك) أى كالخير والشر والحسن والقبح والمدح والذم (وفى كون كل ذلك  
 الخ) فالأولى أن يزداد فى التعريف على وجه مخصوص يخرج ما ذكرناه شخشا  
 باجورى (قوله مقدرا بعدا ياك) أى ملاحظا بعده (قوله لازم أن يكون أصله الخ)  
 وجه التلازم بين المتقدم والتألى انه لو قدر متدا مع كون أصله ياك باء لازم فوات  
 الحصر الذى فى الأصل (قوله واما على جعل الأصل الخ) وكذا الوجه فى الأصل باء  
 نفسك (قوله مرجع الضمير الامتناع الخ) جملة على ذلك ما يأتى له من تصحيح قوله  
 وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل من أن الضمير لجرد الجواز ولك أن  
 تقول الضمير هنا التقدير الاول وهنالك للتقدير الثانى وحينئذ يرد اعتراض شيخه  
 والسيد الحنفى ويدفع بأن معنى قوله وظاهر كلام التسهيل ان ظاهرا كلامه حيث

مطلب التحذير  
والاغراء

احتياج لتقدير ناصب آخر عند تقدير باعد صحة تقدير اخذ لان حيث صحح النصب  
 بما فيه كافة فيما لا كافة فيه أولى فتقديره باعد والعامل الآخر ليس على وجه  
 التعيين بل على وجه الجواز فالقصور عليه هو جواز الامرين رذاه على من ادعى  
 تعيين الجواز كما ذكرنا فيه الكافة للاشارة الى انه لا بد من القول بصحة النصب  
 ولو ادى الى هذه الكلفة فيما بالكسب اذ لم تؤد اليها ويدل على هذا تعبير الشارح  
 أولا رأى وثانيا بظاهر (قوله الى مجرد جواز النصب) أى باعتبار الاخبار عنه  
 بقوله ظاهر كلام التسهيل واما باعتبار الاخبار عنه بقوله رأى الشارح فهو  
 راجع الى الجواز باعتبار تقييده بقوله على التقدير الثاني لان الاحتياج للتجريد  
 انما هو في المعطوف لكن يرد على هذا الدفع ان ما ذكره مرجح كلام التسهيل  
 لا ظاهره فانصف (قوله وقد يقال هل انظر الخ) قيل هذا جوابه لا معنى لهما  
 بعد قولهم الاصل أى الثاني يعنى به ما بعد حذف نفس اهـ ولك أن تقول معنى  
 المحشى كما هو ظاهر ان الاصل الثاني وان كان المفعول فيه الضمير هو بحسب  
 الظاهر فقط والا فالألفاظ ان المفعول به باطنها ونفس وبعد ذلك فهذا كله  
 يقتضى ان الاصل الاول اتى بنفس الخ ثم حذف نفس وأقيم المضاف اليه  
 مقامه فصارت الخ وهذا هو الاصل الثاني ولا يخفى ان الشارح اعتبر حذف  
 الفعل والفاعل أولا ثم حذف نفس ثم انفصال الضمير وحذف فلم يلزم تعدى الفعل  
 الرفع للضمير الفاعل الى ضميره المتصل لانه اولا فيما سبق فالكلام ساقط من أصله  
 (قوله الا يفرق الخ) فيه ان المفعول عليه عندهم اللفظ لا المعنى ألا ترى جواز نحو  
 اضرب نفسك دون نحو اضربك (قوله وأجاب شيخنا الخ) يؤيده قول الشارح سابقا  
 جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل اهـ شيخنا (قوله فى قولك واياك وزيد أن تفعل) الذى  
 فى النسخ التى بأيدينا انما هو الرفع فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل وهو الظاهر  
 اذ الرفع فى الاول بدون انفصال فيجوز فالصواب له أن يقول فى قوله واياك أنت وزيد  
 أن تفعل تأمل (قوله الظاهر ان مراده به المخاطب) الذى يظهر ان المراد بالمحذر  
 مقابل المحذرنه مع كونه منصوبا على التحذير فالهذر فى ما ز رأسك الخ هو رأسك  
 الذى عطف عليه المحذرنه وقوله نحو انا لله وسعياها مثال لما لم يذكر فيه المحذر  
 بل ذكر فيه المحذرنه معطوفا عليه مثله وقوله الضيغم الضيغم مثال لما لم يذكر فيه  
 المحذر منصوبا بل ذكر فيه المحذرنه مكررا وقوله يا ذا السارى تسكمله وقوله نحو

رأسك مثل ما ذكر فيه المحذر مكررا وهذا المسلك أقرب إلى اصطلاحهم  
 (قوله هـ لا جعل تقديره الخ) الظاهر جريان بقية الأقوال الأربع المارة هنا أيضا  
 في قدر المحذر تلاقى رأسك والسيف أو باعدر أسك من السياف والسيف منها أو  
 امنع رأسك أن تدفون السياف والسيف أن يدفون منها نعم لا تأتي في نحو ناقة الله  
 وسفياها وإياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن العامل فيهما واحد فلا واحدا  
 وانما أتى الخلاف في عطف المحذرة على المحذرة فأمل قوله بعض الأفاضل (قوله  
 فيه تنبيه على أنه قد يكتفى الخ) فيه أن الشارح مثله لما لم يذكر فيه المحذر لأن المراد  
 بالمحذرة في مثل هذا المقام المخاطب على وجه النداء فكيف التنبيه الذي أدهاه  
 إلا أن يقال مراده المحذر بمعنى آخر غير ما تقدم بدليل المقابلة في كلامه نعم هو عين  
 المحذر السابق على ما قررناه فيما تقدم ثم فهذا ما يؤيد ما لنا (قوله وأقول إذا  
 أحسنت الخ) أقول إذا أحسنت التأمل في عبارة الكافية وجدتها مفيدة لما  
 قررره السيد الحقني إذ نحور أسك قيد وعطف المحذرة عليه قيد فيخرج بالقيد الأول  
 نحو الضيغم مما بدئ المحذرة منه سواء حصل تكرار أم لا وجد المخاطب أم لا وبالقييد  
 الثاني نحور أسك بلا عطف حصل تكرار أم لا وجد المخاطب أم لا فأخذ المحذرة  
 ما ذكره من الكافية لا يلزم بعد فهمي أن موضوع الكافية المفردة تكون المحذرات  
 كلها ووافقة لما قررره الناظم اهـ شئت أن يكون فيه أن مفهوم القيد الأول حينئذ  
 صادق أيضا إذا وجد عطف أم لا وجد المخاطب أم لا نحو ناقة الله وسفياها ونحور  
 ياهؤلاء ناقة الله وسفياها في غير القرآن في حيث ليس أشعار الكافية بخلافه  
 ما أفاده الناظم هنا مختصا بالصورة الثالثة والرابعة بل يجيء في الأولى والثانية  
 أيضا فينبغي مراجعة الكافية وشرائها لينضج الحال (قوله فلم يتم الإطلاق الخ)  
 إيضاح كلامه أن الصورة الثالثة هي التكرار مع ذكر المحذر رأى المخاطب بالنداء  
 وله أفرادان لأن المكررا ما أن يكون المحذرة منه كاضيع الضيغم إذا الساري وأما أن  
 يكون المكرر غير المحذرة منه كرأسك رأسك بازديان الصورة الرابعة هي التكرار  
 بدون ذكر المحذر بالمعنى المتقدم وله أفرادان أيضا لأن المكرر ما أن يكون  
 المحذرة منه كاضيع الضيغم وأما أن يكون غير المحذرة منه كرأسك رأسك وفرض  
 كلام الكافية في نحور أسك الذي هو غير محذرة منه مع عطف المحذرة منه عليه فهو  
 أن نحور أسك الذي هو غير محذرة منه إذا لم يعطف عليه المحذرة منه لا يكون كإياك

في وجوب استتار العامل ولو كان مكررا ذكر المحذر بالعسنى المتقدم نحو رأسك  
 رأسك يا زيد أولم يذ كر نحو رأسك رأسك والاول فرد من الثالثة والثاني فرد  
 من الرابعة فكيف يدعى الشارح أن كلامها يفيد جواز الاطهار في الرابعة الشاملة  
 لذكر المحذر منه مع أنه لم يدخل فيها فرض فيه الكلام لانه فرضه فيما اذا كان  
 التحذير بغير المحذر منه وكيف يدعى العلامة أن كلامها يفيد جواز الاطهار في  
 الثالثة الشاملة لما اذا كان المكرر المحذر منه مع ان فرض كلامها فيما اذا كان  
 التحذير بغير المحذر منه ولم يتعرض لما اذا كان التحذير بالمحذر منه لا منطوقا ولا مفهوما  
 (قوله وعليه فالخذف جائز الخ) هذا مع غيرا يا امامها كما في مثال الشارح بالخذف  
 واجب مطلقا (قوله احتياكا) الاولى شبه احتياكا كما تقدم (قوله فيه ناعل) لكنه  
 الحكمة بان ان المحذوف ليس خصوص المحذر اه شيخنا (قوله اشبهه المثل) أي  
 شبهه في الشهرة وكثرة الاستعمال وان كان مستعملا في معناه الموضوع له بخلاف  
 المثل (قوله وقد يؤخذ الخ) بل يؤخذ منه أيضا انه يقال كل شيء ولا هذا ولا شئمة حر  
 (قوله بما لا يعقل) وكون الخيل تفهم منها ان جرائها هو يشبه ويرى الهام خلقه الله  
 فيها ومثل هذا لا يقال له علم (قوله وأجاب القائلون الخ) جواب بتسليم ان المخاطب  
 به اعم لا يعقل وهو اعتبار الخطاب المتكلم به ساخو الغنم ومثالك جراب بالمنع وهو  
 ان المخاطب به امن الواضع انما هو العاقل وكله قال وضعت هلاما لا يفهم منه  
 العالم بوضعه لجر الخيل ذلك وهذا باعتبار الواضع ومن يتلقى عنه وفيه ان هذا  
 ليس خطا بيا كما لا يخفى (قوله بدليل الترجمة) فيه ان التعريف منقطع عن الترجمة  
 بل ومن المعروف فلا يؤخذ من أحدهما قيد في التعريف والالام يكن هناك تعريف  
 غير مانع أصلا (قوله فلا حاجة الى زيادة الخ) فيه أنه ليس مقصودا الشارح بقوله  
 ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلا انه زائد على كلام المصنف بل توضيح معنى الكاف  
 فهو ودخول على ما به دة كعادته وبه اندفع اعتراض المحشي بعد على قوله فقد بان  
 لك الخ الا ان يقال ليس مرادهم الزيادة من الشارح على ما يستفاد من المتن بل  
 اعتبار قيد زائد على قوله ما تاب عن فعل وان كان منه (قوله والنيابة عن الفع  
 الخ) هذا التفسير بخلاف المتبادر لان المتبادر من النيابة النيابة في المعنى والعمل  
 فمن يبيح الشارح أجود من من يبيح ابن الناطم (قوله فائدة وضعه الخ) ان لم تسل  
 هذه الفائدة فهناك فائدة أخرى اذ في تكرار الدوال سهولة النظم والسجع

مطاب اسماء  
 الافعال والاصوات

واحد هذا كثيرا لترادف ندير (قوله من قولهم آه) جدا له - مزنة وما بعدها بقصرها  
 أو بالعكس (قوله انما هو بقطع النظر الخ) قد عرفت ما فيه (قوله انه سمع في كفف  
 الخ) في الصاح تقول كففته عن الشيء فكف أي منعه فامتنع اه فأما داه يستعمل  
 لازما ومتعديا (قوله صبعة) أي لان الاول شحته ثلاثة أقوال وماعدا الاول أربعة  
 فثلاث سبعة (قوله على حرفين أصالة) أي والافعال ليست كذلك لان أقوالها على  
 ثلاثة أحرف (قوله كالصبوح) هو شرب اللبن في وقت الصباح كما في الطيبي ع على  
 القاء وس فقد دل على جادته على حدث هو شرب اللبن وزمن هو وقت الصبح وهذا  
 تنظير في الدلالة على ما بالمادة (قوله أي النائية الخ) اذ بهذا انه لا يصرح بالعامل  
 المتوب عنه هنا كما في المصادر المذكورة (قوله من أنه دخلها معنى الامر الخ) اهل  
 الواضع اعتبر ذلك في الوضع على وجه الشرطية المنزلة منزلة الشطرية بخلاف  
 المصدر فإنه لم يعتبر فيه ذلك أصلا حين الوضع فاندفع ما يقال ان معنى الامر موجود  
 في المصدر النائب عن فعله فيكون حقه البناء وانما قلنا على وجه الشرطية  
 لانه لو كان على وجه الشطرية لكان هو القول بان معناه معنى الفعل وانما قلنا  
 المنزلة الخ لان النظم الموجب للبناء استعمل الاسم في معنى الحرف بحيث يكون  
 من جملة مدلوله تأمل (قوله فعلى القول الخ) يظهر انها كذلك على القول بانها قسم  
 برأسه وكذا القول بانها افعال الخ اذ مرجعها كما سبق له للقول بالفعالية وأما قول  
 التفصيل فداخل في كلامه اه شيخنا (قوله لا موضع لها من الاعراب) أما على  
 الاول فلان الاصل في الافعال البناء فهي كالحروف والحروف لا موضع لها وأما  
 على الثاني فلان مدلولها اللفظ الفعل وهي باعتبار دلالتها عليه لم تبدأ غير هابل  
 الاسناد في الحقيقة انما هو لها باعتبار مدلوله فهي باعتبار الاول غير مركبة  
 واللفظ عند عدم التركيب لا اعراب له كالأعداد المبرودة (قوله ولم يظهر وجه بناء  
 الخ) وجهه أنها كالصباح وهو يتدأ به اه شيخنا (قوله في الفرق) قد يقال الفرق  
 ان اسم الفعل المناب عن الفعل في المعنى المطابق والعمل كان أقوى من الوصف  
 وأقرب منه للفعل والاعتماد انما هو لتقرير الوصف من الفعل واسم الفعل غنى  
 عن ذلك وفرق شيخنا الباجوري بقوة اسم الفعل بعدم التبعية أصلا لاختلاف  
 الوصف فيه ضعف بغالبية التبعية فيه اه واهل المناسبات ما سبق (قوله بمعنى  
 اتيد أي فهو لازم بخلافه على تفسير الشارح (قوله ولاتنه اني هيئت) أي لان هذا



من بيان الفاعل فهو من جملة أخرى كما في سقيالك (قوله كالعلم والجهل) راجع للمعاني  
 (قوله والعلم والسقم) راجع للاحوال (قوله شتان الزيدان) أي في العلم مثلاً فهو  
 جار على تقييد الزمخشري وكذا يقال فيما بعد فتنبه (قوله فشتان ما بين اليزيدين)  
 فاليزيدين فاعل مرفوع تنفـيد يروا ما بين زائدة (قوله وهو ضد المقصود) الذي هو  
 ثبوت إحدى الحياء التي لا يدو الأخرى لهم وظاهر التعليل بذلك أن التركيب  
 لا تنافض فيه وهو كذلك اذ معنى شتان ما بين زيد وعمر واقتراف الحالتان كالعلم  
 والكتابة اللتان اشتركا فيهما زيد وعمر في معنى أحوال كالقـلة أو الكثرة  
 فالحالتان في هذا التركيب بمنزلة الزيدان في شتان الزيدان وهذا المعنى لا تنافض  
 فيه انما هو غير المقصود فاندفع ما قيل يلزم على هذا التقدير التنافض لا فائدة خلاف  
 المقصود كما قال المحشي (قوله المحدثين) بسكون الحاء وفتح الدال (قوله فلم تستعمله  
 العرب) أي لانهم لم يقع منهم زيادة بين واحد ما بينهما (قوله على اشارة ما هو قوله يمين)  
 أي فشتان بمعنى بعد وما واقع على المسافة وبين صلة ما (قوله ورد منه به بشيئين)  
 على ان كسر النون لا يسكونه مثنى بل لان حركة البناء قد تكون كسراً لا لاختصاص من  
 التقاء الساكنين مثلاً (قوله أربعة أقوال) الاول ما ذكره الثاني كما ذكره الاول  
 الكاف حرف خطاب الثالث أن وي مصدر مضاف الى الكاف والاصل وبلغ مقدر  
 بعده علم والرابع ما ذكره الاول ان المقدر بعده اللام على ما يأتي (قوله بل هذا أوفق  
 بالوزن) أي بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تنوين هـ تروا وفتح همزة الوصل لا جمل  
 الوزن (قوله وانه أجيب الخ) معطوف على قوله ان المكسائي الخ أي وذكره كراعيهني انه  
 أجيب عن استشهاده المكسائي (قوله وقد يجعل قول الشارح الخ) وجبته فلا أقوال  
 التي حكاهما الشارح خمسة (قوله وما ابتداء شخذا الخ) أي تخليصها من الاشكال  
 السابق وعبارة الحقني بعد الاشكال الا أن يقال مراد الشارح حكاية قول آخر  
 لا الاستدلال يرضى الى ذلك قوله ويدل على ما قاله الخ فان الظاهر ان المكاف في البيت  
 ليست تعليلية كما يظهر بالتأمل بل كان فيه للتحقيق (قوله الاول ما مر عن  
 التصريح الخ) أنت خبير بان المحصور في عبارة المبتدأ في الخبر فلا ينافي ان  
 للخليل قولاً آخر هو الأخير (قوله الثاني ان ما نقله الخ) بناء على الظاهر فان فصل  
 وي من مكان موجود على الاول أيضاً فلا مقابلة وقد يقال هو محتمل للمقابلة  
 بحمل كان في كلامه على التي للتحقيق بل متبادر فيها بالمرضى الذي أشاره السيد

الحقنى ويؤيده نقل المغنى (قوله فيه ان المذاهب الخ) بناء على ان المراد بما  
قاله ما صححه كما يفيد به آخر العبارة ومحصله ان هذه المذاهب قد حكيت  
كلا احتمال فى الآيتين فان كانت وى مفصولة فهما كايبت فكالم يمنع فصلهما من  
تلك المذاهب والاحتمال فيه الم يمنع من ذلك فى البيت أيضا فلا يتم الاستدلال  
اذ الفصل غير معتبر وان كانت فهما وفى البيت موصولة فكذا لا اذ الوصل غير  
معتبر حينئذ وان كانت فهما موصولة وفى البيت مفصولة فلا يتم الاستدلال بحال  
المفصولة على حال الموصولة وان كان العكس فكذلك واعدا الا قول توسيع  
فى الدائرة والافتقار من كلامه هو الا قول والذي يظهر فى هذا المقام ان المذاهب  
الخمس مبنية على الاختلاف فى ان وى فى الآية مفصولة من كان أو موصولة فهما  
فان الخليل يقول مفصولة أى حقها الفصل وان كانت فى المحصف العثمانى موصولة  
اذ خط المحصف لا يقاس عليه وعلى هذا فوى اسم فعل والكاف للتعليل أو كان  
للتحقيق وعليه يصح الوقف على وى كما عليه بعض القراء وأصحاب المذاهب  
الثلاثة يقولون انها موصولة أى حقها الوصل كما هى عليه فى المحصف العثمانى فهو  
جار على القياس وعليه لا يصح الوقف على وى كما عليه بعض القراء والمراد بما قاله  
كون وى فى الآيتين مفصولة من كان ووجه الدلالة من البيت أن الفصل ثابت  
فى البيت بالنقل الصحيح فتكون وى فى الآيتين مفصولة أى حقها ذلك حملا على  
ما فى البيت فاذا ثبت الفصل لم تنأ الاقوال الثلاثة لانها مبنية كما علمت على ان  
الوصل فى الآيتين قيامى فقد علمت ان الاقوال غير متأتية فى البيت وام فى المحصف  
مرسومة بالوصل لا غير كما هو المنقول ويبعد ان الخلاف بين الخليل وغيره فى الوصل  
والفصل فى الآيتين بالفعل بأن يقول الخليل مفصولة فهما رسمهما بالفعل كما هو حقها  
وغيره يقول بالوصل فهما رسمهما بالفعل كما هو حقها وكذا يبعد ان مراد الخليل انها  
مفصولة بمعنى ان حتهما الرسم بالفعل فان كان المحصف كذلك فظاهر وان لم يكن  
كذلك فقد خاف القياس وغيره يقول انها موصولة بمعنى ان حقها ذلك فان كانت  
موصولة فى رسم المحصف فذلك ظاهر والا فهو خلاف القياس وعلى هذا قال شيخنا  
الذى يظهر لى فى هذه العبارة ان مراده بما قاله كون وى فى الآيتين مفصولة من  
كان ووجه الدلالة فصلها فى البيت بالنقل وان المغنى ان مذاهب غير الخليل لا يتم  
الامع الوصل وهى فى الواقع مفصولة فان كانت مرسومة بالفصل فالامر ظاهر

وان كانت مرسومة بالوصل فخط الامام غير مقيس فان رجع لما حققه ان تكون عليه من الفصل ولا تعتبر الوصل الامامي فيتم الاستدلال ولا احتمال في البيت لغير ما ذهب اليه الخليل اه وهذا كله مبنى على الالتفات الى الخط والذي يظهر ان المحشى لم يلتفت اليه وفهم انه معنى قوله ويدل على ما قاله الخ ان معنى البيت يأتى الوصل ويعين الفصل فتكون وى في الآيتين بالفصل فينبذ رد ما ورد المحشى من ان معنى البيت لا يأتى الوصل بل تتأتى المذاهب كلها فيه (قوله مفردة) اذا الفتحة لا تكون في جمع المؤنث على الجادة اه شيخنا (قوله فجمع الخ) أى لان الكسر فيها فيه تاء التأنيث التي توقف علمها بالتاء لا يكون الا في الجمع ولو حكاه اه شيخنا (قوله فتحتمل الخ) أى لوجود الضمة في المؤنث بالتاء جمعاً ومفرداً اه شيخنا (قوله وكلامهم على موضع الكاف الخ) كلامهم هنا يوافق مذهب البصريين الآتى على احتمال يأتى لتأنيسه (قوله وهو توقف في غير محله) قد يقال وجه توقفه انه حل قواهم أو جاز ومجروره على التسامح وان المقصود الجواز فقط بدليل قواهم من ظرف والاقبال وان ظرف وما أضيف اليه (قوله فعل مناسب) كتمسك (قوله والذي أخرج الخ) قد يقال يمكن التخلص لمن اشكال ظاهر الآي بجهل علمكم جازاً ومجروراً خبراً ماضياً وما بعده مبتدأ مؤخر فلا داعي للنقل وجعله اسم فعل (قوله ظاهر الآية) أى من أن عليكم طرف اغوطة علق بحرم (قوله بيان المحرم) لعل الاولى للتحريم لان النهى هو التحريم لا المحرم الا ان يقال متعلق النهى هو المحرم فالبيان به هذا الاعتبار (قوله اقرينة عطف الأوامر) أى المناسب ليكون المعطوف عليه نهياً للالزام لكونها مفسرة فيتناسب المتعاطفات في الانشائية (قوله باعتبار لوازمها) فقوله وبالوالدين احساناً أى احسنواهم احساناً يتأويل لتسبيحوا الوالدين فوضع موضع النهى عن الاساءة اليهم مبالغة وللدلالة على ان ترك الاساءة في شأنهم ما غير كاف بخلاف غيرهما ما يبيضارى (قوله وكذا ان جعلنا الواو الخ) اذ ايصح الجمع بين حرف الاستثناء وحرف العطف (قوله فانه يصح الخ) أى على ان يكون الثانى معمولاً للاول وقوله ولا تقول الخ أى على ذلك الوجه المتقدم والافلامع من محتمل بل تتعبد على ان الثانى توكيد للاول اه شيخنا (قوله من تخرج التطوف) أى عذبه حرجاً وانما وفي البيضاوى فلا جناح عليه ان يطوف بهما كان اساف على الصفا واذلة على المروءة وكان أهل الجاهلية اذا سعوا

مسحوقهما فلما جاء الاسلام وكسرت الاصنام تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما  
 لذلك فنزلت (قوله بانها) متعلق ببرد (قوله وقال ابن عصفور الخ) وقيل عليه أمر  
 للخصم لطيبين أي أزموا الصوم أو دلوه عليه وكذلك قيل في على الشيء أي أزمونه  
 فإلهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر وقيل إلهاء فاعل والصوم مفعول  
 على ماسيأتي قاله بعض الأفاضل (قوله وعلى) لم يتعد إلا مفعول واحد أي على  
 غيره مقتضى مذهب الكسائي والافتقضى مذهبه تعديده إلى شيئين فقوله على الشيء  
 إليه فيه مفعول أول والشيء مفعول ثان فيفسر حينئذ بالزم من الإلزام لأن  
 الزوم (قوله لا لزم) أي من الزوم (قوله لأن عليك وعليه الخ) كان المناسب  
 الاتيان بالواو وليكون عطفًا على العلة الأولى أعني قامته (قوله فباس ما قبله  
 وما بعده) قيل لعل المراد ما بعده في العبارة التي كتب عليها أركيا اه ويحتمل  
 أن المراد بما بعده كذا ويبدله ناصبين فانه ما لا مفاعله أمر ويمكن الجواب  
 عن الشارح بأن انتهى خبر بمعنى الأمر وهو على تقدير لام الأمر ورفع الفعل  
 بعد حذفها كما رفع الفعل بعد حذف ان في تسمع بالعيدى أو على لغة من يحذف  
 الحركة لا الحرف بالجزم فينبذ معنى إلى في إلى عنك لا تقع عنك أي لا بعد عنك  
 (قوله لا تناسب المعنى) أي لأن انتفع أمر من المتكلم للخصم لطيبين انتهى وهو غير  
 مراد بل المراد أمر المتكلم للخصم لطيبين أي يزيله ويبيده على أن الانتفاء  
 معناه الاعتقاد وقيل الاعتراض وهو غيره مقصود ثم ان تفسير إلى بنحني ظاهر فيما اذا  
 قلت إلى عنك أي باعدني عنك اما اذا قلت إلى بمعنى أقبل كما يقع في الاستعمال فلا  
 يظهر تفسيره بنحني إلا ان يكون نحني معناه خذناحيتي وانضم إليها (قوله منظور فيه  
 إلى ما قبل النقل) أي واما بعد النقل فهو في محل رفع كما يقول الفراء أو في محل نصب كما  
 يقول الكسائي وحينئذ فالخلاف بين البصريين واحد الشيخين افظى كما يظهر من قول  
 المحشى فلم يتوارد الخ وبعبارة هذا بل يمنع قول الشارح وهو الصحيح الخ وقوله لا مرفوعه  
 ولا منصوبه والذي يظهر انه بعد النقل اما أن يكون في محل جر استعجابا بالحالة ما قبل  
 النقل كجر المضاف إليه في عبد الله علما وان اسم الفعل هو مجعوم وع الجار والمجرور  
 ولا يلزم حمل اسم الفاعل الجر لان عامل الجر هو جزؤه باعتبار أصله أو الجار فقط  
 وعمله الجر لا باعتبار كونه اسم فعل بل باعتبار حاله الأصلية فلا ينافي قولهم ان اسم  
 الفعل لا يعمل الجر لان معناه انه باعتبار كونه اسم فعل لا يعمل الجر واما أن يكون

بعد النقل لا محل له أصلا وجرا التابيع بعد النقل باعتبار ما قبله بناء على عدم اشتراط  
المحرز واسم الفعل هو مجموع الحار والمجرور وان ثبوت المحلية باعتبار ما قبل  
النقل كناية عن عدم المحلية الآن وحينئذ فالخلاف حقيقى توارد على محل واحد  
ويمكن حل كلام المحشى على هذا وقوله فلم يتوارد الخ أى بحسب الظاهر تدبر  
(قوله والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام) الاول من الزوم لان عليك متعذرا  
لواحد الا أن يكون هذا التقدير فى عليك زيدا لا يقال هذا المثال هو الذى أورده  
الدامىنى بعد لانا نقول الذى أورده الدامىنى عليك زيدا بمعنى خذ ولا يتحقق بعد  
هذان العبارة وان اخفتمته (قوله وأطهر منه) أى فى الرد على الكسائى وقد  
يقال لا أطهرية لانه يفسر مكانك بالزم نفسك الثبوت وأما لك بالزم نفسك التقدم  
ويجعل قولهم بمعنى أثبت الخ تفسير اجمالى يؤول اليه المعنى اه شيخنا (قوله ويرد  
عليه الخ) يمكن أن يقول المراد الزم نفسك كذا الزاما اعتقاديا أى اعتقد ان هذا  
الامر لازم لنفسك لتفعله وما له افعله معتقد الزومه وانه لا حتى يكفرك قلبيا  
اه شيخنا (قوله عمل الفعل) أى ومثله ما ناب عنه وهو اسم الفعل (قوله وعبد  
مجرور بها) أى باعتبار الأصل (قوله والقرض انه مصدر) أى المنقول عنهم ذلك  
كما يؤخذ من كلام الشارح ومن قول المصنف ويعملان الخفض مصدرين ولان  
نقول معنى كلامهم أنه لو قال النخاعة انه تع غير مردود لان كان أحسن لان الخ الا انه يرد  
عليه الاضافة الى الفاعل الآتية مع ان اسم الفاعل المتعدي لا يضاف الى الفاعل  
على ما تقدم بيانه فى باب زوايه عند الاضافة للفاعل أو المفعول يحتاج لعامل يعمل فيه  
يناسب المعنى المراد وكذا عند نصبه مع تنوينه الا أن يكون اسم فاعل مصغرا بحسب  
الأصل ثم استعمل فى المصدر فيكون كونه اسم فاعل وسبيلة للتصغير فقط فعامله  
فعله النسائب هو عنه كبقية المصادر النسائية ولم يلزم اضافة اسم الفاعل المتعدي  
للفاعل وأما عند نصبه لما بعده مع عدم تنوينه فيكون اسم فعل منقول عن اسم  
الفاعل لان المصدر ويحتمل أنه عند نصبه لما بعده سواء كان منونا أم لا اسم فعل  
منقول عن اسم الفاعل الا ان المنون من قبيل اسم الفعل المنكر وغيره من قبيل  
المعروف ولا يخفى ما فى هذا كله من البعد (قوله لم أر من تكلم الخ) الظاهر ان عليا اسم  
للقبيلة كما يدل عليه الجمع فى أمهم وجد بكسر الجيم أمر بمعنى اجتهد وقوله ولا يكن  
من تعقيب الذم بما يشبه المدح والمعنى أمهل هذه القبيلة ولا تعسبرها واجتهد

فما ينفعك لان شدي أمهم لم يصل اليها أي لانهم لم يحصل لئانهم - م متفقة على ان بعضهم مبين للبعض الآخر ومباغض فلا خير لهم في أنفسهم فكيف يصل البناء خيرهم وبجته مثل أن المراد أهل عالم حال كونه قد جدد واجتهدوا في قوامهم وذوكر باعتبار اللفظ لان شدي أمهم - م واصل البناء ولكن بعضهم - م مبين للبعض الآخر في وصول التسمية اليها أو في مطلق مراتب الشرف أي هـ - م متفاوتون في هذه المرتبة الشريفة أو في مطلق مراتب الشرف فبعضهم أرقى من بعض فعلى هذا جدد بفتح الجيم فعل ماض ومازائدة والكلام - مدح والاستدراك لدفع توهم - م المساواة ويحتمل أنه ذم على زيادة ما أيضا على معنى ان أمهاتهم مراراض لثاوخدم ويحتمل غير ذلك (قوله معلوم انحصار رويد) أي من حيث هو وقوله والمقصود اثبات كونه أي رويد الذي في البيت فاسم الإشارة في قول الشارح والدليل على ان هذا الخ راجع لرويد الذي في خصوص البيت وليس راجع لرويد من حيث هو والازم الدور لانه لم يثبت الانحصار الا بعد معرفة كونه اسم فعل (قوله - كان ينبغي الخ) فيه ان الكلام في الدليل الذي يدل على البناء الذي له موجب وليس الكلام فيما يوجب البناء الذي هو الشبهة وان حصل به المقصود على انه قد يمنع الشبهة المذكور باحتمال انها معاملة معاملة مقدر عند عدم تنوينا كائناتها عند التنوين وانما ترك التنوين لنحو التحقير ولا يجاب عن الشارح بأن المراد عدم تنوينا مع اندراجها في أسماء الافعال والاجاء الدور (قوله واستعارتها خلاف الأصل) تقدم عن القراء صحة الفاعلية بالاستعارة المذكورة (قوله لئلا يلزم الخ) تقدم الجواب عن ذلك في بيان كلام الكسائي (قوله لان اسم الفعل الخ) قديقال العمل انما هو باعتبار ما قبل النقل كما تقدم في مذهب البصريين (قوله صفة غير خاصة) أي وعنده لا يحذف الموصوف الا اذا كانت الصفة خاصة بصفة فتقول رأيت كاتباً ولا تقول رأيت طويلاً لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول كذا في المعنى (قوله قلت ليس الغرض الخ) أشار اليه في المعنى بقوله التحقير ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وأما له الحد يدان اعلم ما بغات أي دروعا بغات اهـ وكتب شخصنا على قوله غير خاصة بالموصوف أي فلا يعلم ان اموصوفاً محذوفاً لا احتمال الحالية بل هو المتبادر فليعتبرين لدفع الابهس وبهذا يدفع الاعتراض عليه اذ مناه حصول العلم

ولا حصول علم هنا (قوله من الركازة) أي لانه يصير المعنى النائب في العمل له  
العمل وهذا من اغوال الكلام لاستفادة الحكم من المبتدأ (قوله وقيل الخبر المأكول  
الخ) منه قول الشاعر

اذما الخبر تأدبه بالحكم \* فذلك أمانة الله الثريد

(قوله بقوة مشابهة الخ) انظر ما وجه قوة مشابهة مع غيرهما اللهم الا ان يقال  
ان هاتين شبهة آت وزنا ومعنى بل قيل أصل هاتين آت أبدات الهزاة معناه على انها  
متصرفة وتعال تشبهه تعالى الذي هو فعل ماض من التعالي والارتفاع اعطا  
ومعنى في الجملة اذ تعال اسم فعل على وزن تعالي الذي هو فعل ماض قبل حذف  
الاف ولا يتخلو عن معنى التعالي كما يستفاد من عبارة البيضاوي عند قوله تعالى  
قل تعالوا (قوله والثاني انه ليس المراد الطاب الخ) هذا الظاهر في المثال الآتي  
ولا مانع من بقاء الطلب في نحو أكرم العلماء زيد وعمر او لم جرا (قوله ونظر الى ان  
أصل اللام الخ) أي لان أصل لم المم (قوله بالخبر) هو كان ذلك عام كذا وقوله والطلب  
هو لم جرا (قوله مفرد ابدا) أي لانه غائب عائد على ما تقدم (قوله بمعنى قد املك) أي  
فهو ظرف متعلق بخبر (قوله على أنه يصح الخ) فالعنى دلتوى خذوه لتلاوه (قوله  
مؤكد لنفسه) أي الحدث المأخوذ من فعله لان حدث فعله هو نفس المصدر (قوله  
ومثل ذلك للعفيدة الخ) هو محتمل لذلك ويعتبر مل لان عامل كتاب الله حرم من  
حيث استلزامه معنى الكتابة فهو في قوة كتب (قوله نحو أحد عشر) فأحد  
في الاصل بمعنى الاول وعشره معطوف عليه ثم ركب الاسمان بعد حذف العاطف  
وجعل الاسمان مجموع العدد المختص (قوله الرابع أن يكون الخ) قال سم فليميز  
الرابع من الثالث اه قلت الرابع أع من الثالث فان العاقل اع من الانسان  
اه اسقاطي (قوله ونذكر رتبة) أي في قوله

وليس بظلمة في حب غانية \* الا كعمرو وما عمرو من الاحد

أي العقلاء (قوله وصرح الخ) أي حيث قال كذا الذي أجدي حكاية ولم يقل كذا  
الذي هو حكاية (قوله أي اقرب) أي الى المقصد بأر تجدى في السير (قوله ويقال  
في زجر البعير حل الخ) أي واماحل بالضبط الاول فهو لثاقفة (قوله أي على الاثالث)  
أي ندعاه التيس لتزوعليها (قوله أي لحكاية أصواتهم) رجاء يفيدان المتلاعبين  
في عبارة الشارح بصيغة الجمع ويصح أن يقرأ بصيغة التثنية (قوله وفيه نظر

ظاهر) أي لان الالعاب أيضا يأتي من الواحد والتلاعب الماخوذ منه المتلاعبين  
 لا يقتضي التعدد فهو كالتعاطف لا كالتخامم وأيضا عبر أولا بشرب الابل مع ان  
 الشرب يتأني من الواحد وقد عبر باسم الجمع (قوله اذا طوى) أي أو قطع (قوله كلام  
 اصطلاحى) أي ان كان حرف النداء نائبا عن الفعل معنى وعملا فالضمير مستتر  
 فيه (قوله أو نائب عنه) أي ان كان حرف النداء نائبا عن الفعل معنى فقط والضمير  
 مستتر في الفعل الذى ثابت عنه يا (قوله المعنى المقصود للتكلم) وهو اظهار  
 التوجع والتعسر بخلوها عن الاحبة وطول سالف الامد في الاول وطلب الانجلاء  
 واظهار التأمم والتوجع بطوله في الثاني (قوله بملازمة الجائز) أي المستحسن كما  
 في عبارة سيم وقد حذف المحشى هذا الوصف تبعاً للسيد الخفنى ولا بد منه اذا الذى  
 ينبغي أن الامر بالملازمة لا يكون الا في المطلوب اما على سبيل الوجوب أو على سبيل  
 الاستحسان ولا يكون في مستوى الطرفين تأمل (قوله ادخلها في قوله وكتيبة) عبر  
 بالادخال لعموم اللفظ في نفسه وان انحصر في الواقع في اسماء الافعال (قوله الا  
 في أسماء الاصوات) أي ولم يوجد في الافعال أصلاً ولا في بقية الاسماء ويرد على  
 ذلك لما يدوم الوصال فان قل فعل لا عامل له ولا معمول وقد يقال انه ليس بفعل بل  
 قلما حرف للتقريب فهي بمنزلة قرب على أنه قد يقال المراد ان الفعل لا يكون غير عامل  
 ولا معمول أصلاً وقلما ليس كذلك لانها تكون عاملة ومعمولة عند التجرد عن ما  
 (قوله الاسم) هو اسم الفعل (قوله والفعل) نحو ضرب زيد فانه غير متأثر بالعوامل  
 وان جاز حيث دخل عليه ناصب أو جازم كذا قيل والاولى التمثيل بنعم وبئس وعسى  
 ونحوها مما لا يتأثر بالعوامل أصلاً كما أشيرنا اليه فيما تقدم والمراد نعم وبئس  
 اللتان لانشاء فلا ينافي انهما استعملتا آخره بران فيه (قوله والحرف) نحو  
 ايت الحبيب قادم (قوله وجوده) أي وجه الشبه المذكور (قوله وجود وجه الشبه  
 في أسماء الاصوات) أي وجود وجه الشبه فيه أي في الحرف المتقدم ذلك الوجه  
 في أسماء الاصوات ففي أسماء الاصوات منعاً عن محذوف لا بوجوده والافسـد  
 التركيب (قوله فيما اذا يريد لفظها) وكذا اذا كانت باقية على معناها ووقعت  
 في تركيب نحو سمعت غافقا لحوال ثلاثة وجوب الاعراب فيها اذا نقلت عن  
 معناها وجواز الامر في صورتين المنذورتين وجوب البناء فيها اذا بقيت  
 على معناها ولم تتركب كما في الاسقاطى وقوله اذا كانت باقية على معناها أي المراد



منها الصوت كما في المثال لا حكاية كما لا يخفى (قوله يعني شعر رأسي) أي بقصد الشاعر  
 ذلك وإن كانت اللمة في الأصل الشعر المجاوز شحمة الأذن وقد يقال لا مانع من إرادة  
 الأصل (قوله أي بمعنى اسم هرا الشيب) أشار إلى أن لفظ اسم على تقدير مضاف  
 وإن اضافته للشيب للبيان (قوله مستعمل في نفس الصوت الخ) كلامه يفيد وجوب  
 الأعراب في هذه وماتقدم عن الأسقاط في يفيد جوازها إذا ما هنا تظهير سمعت غافا إذ  
 غافا مستعمل في الصوت لا يحكى به تدبر (قوله الاستعانة) إشارة إلى تقدير مضاف  
 (قوله وهو روض الخ) قد يقال هو قليل فلا يعارض الكثير (قول الشارح لفصل  
 التوكيد) هكذا في نسخ وهو تعليل لما استفيد من العكس فالعني أن الخفيفة أصل  
 والثقيلة فرع لأنهما مشتقة على الخفيفة وزيادة نون أخرى أقصد التأكيد وقوله  
 وذ كر الخليل تأييدها هذا ويحتمل أنه تأييد لمذهب الكوفيين (قوله غالبا) احتراز  
 به عن حذر وجاذرا لا أول أبلغ من الثاني (قوله لشمل المضارع الخ) قد يدفع  
 بأن ما يأتي قرينة على التخصيص هنا (قوله لا مكان جملة الخ) ينظر ما القرينة على  
 هذا وما نكتة الأفراد إلا أن يقال إن ثبتت القرينة فنكتة الأفراد توهم عدم شمول  
 فعل الأمر له (قوله أوعلى جعل الضمير الخ) فيه من عدم المناسبة تشبيه الكلى  
 بالجزئي فكان المناسب ومثله فأنزل سكتة الخ ولو أعاد الضمير به إلى نحو آخر بن  
 لا يدفع هذا لأن نحو آخر بن في قوة الكلى (قوله لأنه مستقبل دائما) أي ولأنه  
 ذو طلب دائما ومثبت دائما في كلامه قصور (قوله من كلامه الخ) الذي في الصحيح  
 أنه من كلام ابن ربيعة وتمثل به صلى الله عليه وسلم لم في الخندق وفي الصحيح أيضا  
 نسبته إلى عامر بن الأكرع فاعلمه من موافقة الآراء (قوله لأن الدوام الخ)  
 أي ولأنه معلق على الشرط المستقبل (قوله متعلق بتر ياتي) وكذا الكلى تعالى  
 والظاهر أن علمه أجمد كرم من انشاده الشعر في شأنه يوم الحرب المراد بقوله يوم  
 المتي كما هو عادة الشجعان الشعراء أو من حمايته لما يتعلق بهنا (قوله أي طوأتني  
 به الخ) لم يتعرض لمحل الشاهد وهو في معنى ويأتين لأنه لا يشترط الاتصال  
 بالاستفهام وهذا الاستفهام انكاري كما أنه فيما بعده توبيخي فالكلام خبر  
 لا طلب إلا أن يقال المراد الطلب ولو بحسب الصورة أو هو مستلزم لا طلب تأمل  
 (قوله بعد صلاحيته له) احتراز من غير الصالح كالفصول من لأم القسم والمنفي  
 (قوله به اخذ الخفيفة الخ) هو كذلك في الدون فلا عن الجراكن اختار حواشيه

مطلب  
 فني التوكيد

الحدث بعدم الصوم لا بالصوم نظرا للعرف وقد يقال كلام البحر محمول على  
 نحوى جرى على المذهب البصرى فحيث بالصوم اذهب هذا وعرفه وحينئذ فلا  
 خلاف تأمل (قوله شعر الرأس) الاولى ان يزيد الجواز تحمة الاذن (قوله  
 ويظهر ان منعهم الخ) الذى يظهر ان قوله لا بد من اللام والنون محله فيما اذا  
 اجتمعت الشروط وهما وقد بعض الشروط حينئذ ليس المنع من لوازم القول  
 المذكور وفي المفهوم تفصيل فاذا كان منقيا امتنع اللام والنون اجتماعا  
 وانفرا واذا كان مفصولا او حاليا جازت اللام وحدها كما يؤخذ من الشارح  
 فليحير (قوله بل انه لا بد الخ) فيه ما تقدم (قوله من الهاء الاصلية) فاصلها اعضاء  
 كما ان أصل شقة شفقة حذفت الهاء وقد تعويض التاء عنها (قوله بالنسبة الى منى  
 الخ) أى بخلاف البقية فانها امثال لا تعبر عما وردت ان ثبت ذلك بل قال شيخنا  
 ليس النظر مقصورا على متى اذا لظاهر جواز بعض أرائه ويجهد تبليغ وهكذا  
 وهذا النظر مبنى على ان اللزوم بعده هذه الالفاظ مطاق والذى يظهر ان اللزوم  
 مقيد بحالة ارادة التوكيد بالنون يعنى ان العرب اذا أرادوا توكيد فعل وتقويته  
 واتبع بعد تلك الالفاظ بالترمون زيادة ما لا نظر اذ متى تعدد افعدا توكيد فيه  
 ولا تقويته وها قد لم توجه قول التصريح وانه لا يحذف منها ما (قوله اى فى اللزوم)  
 فيه انه وان لم يرتب المشابهة فى اللزوم على الملازمة للمواضع المذكورة لا يظهر  
 ترتب المعاملة على المشابهة المذكورة اذ علة توكيد الفعل بالنون مع لام القسم ليست  
 لزومه المسمى فيه بل العلة التوكيد بالمفصل وذلك لما تقدم من ان التوكيد  
 بالمفصل داع للتوكيد بالمفصل الذى هو النون لكرهية العرب التوكيد بالمفصل  
 مع الصلاحية للمفصل فيكون الداعى للتوكيد بالنون مع ما هي المشابهة فى التوكيد  
 بالمفصل لا المشابهة فى اللزوم ويحاجب بان هذه اذ من قبيل قياس الشبه لا من قبيل  
 قياس العلة (قوله فغير دعيه الخ) قد يقال المراد المشابهة فى التوكيد التام وهذا انما  
 يقترب على اللزوم وهذا لا ينال ان التوكيد بما انما توقف على مجرد زيادته وان  
 لم تكن لازمة وحينئذ فالاول ما لشيخنا لاجل أن يكون من قياس العلة والمعنى انه  
 يقترب على ملازمة ما لتلك المواضع مشابهة للام القسم فى ان كلا حصل معه توكيد  
 بمفصل ويترتب على تلك المشابهة التأكيد بالمفصل لما تقدم عن الجامى لكن  
 لما كان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه لاخطاط رتبته لم يلزم

التوكيد بالتون كملزم مع اللام لا يقال ان التأكيد بالمتفصل مع اللام  
 انما هو بالفعل فذلك ترتيب عليه التوكيد بالتون بخلاف التوكيد بماء الزائد فانه  
 ليس بالفعل حتى يترتب عليه ذلك بل توكيد ما قبلها كما اشار اليه المحشى لان قول  
 توكيد بالفعل بالمتفصل حاصل لزوما اذ توكيد اسماء العين للمعظم يفيد توكيد  
 الرتبة وكذا يقال في الباقي بما ياسب فقد مر (قوله في القعب) فتعاقب القاف وتكون  
 العين المهملة المقدمحة الضخم الجاني اولا الى الصغر اروي الرجل همه افعب  
 وقعب وقعبه كافي القاموس (قول الشارح وانه واقتنة الخ) أي انقروا ذنبا بكم  
 ضرره كافر المنكر بين أظهركم والمداهنة في الامر بالمعروف واقفا في الكلمة  
 وظهور البدع وانكسار في الجهاد (قوله قالبا نظرية الخ) وعليه ما جار والمحرور  
 صفة الحارة أو حال منها أو من فعيها في الدنيا ويحتمل أن تكون الباء بمعنى  
 اللام أو من والضمير للعبودية كحصر (قوله وفيها حال) أي أو صفة وصلة محمول  
 مخذوفة أي عنها ويحتمل تعاقب فيها باناخ أو محمول وفي عن هذا بمعنى عن (قول  
 الشارح لا يفعله تشككم الخ) أي لا يجهنمكم بأن يجهنمكم دخول الجنة باغوائهم  
 والتمهي في اللفظ للشیطان والمعنى على غيرهم عن اتباعهم والافتتان به (قوله ويحتمل  
 عندي تنزيل الفتنة الخ) فيه انه كان يجب حينئذ كسر الباء من تصيين لكونه  
 خطأ بالموث وهو الفتنة الآن تقول بالافتتان أو بالعتاب مثلا قاله بعض الافاضل  
 وقد يقال ليس في لاتصين خطاب بل هو من معنى الغائب (قوله ولا تحويل) أي  
 وان كان الظاهر ليس مراد الادمرار لازمه من حصول عموم الاصابة (قول الشارح  
 بملق) هو مخرج اللبن بالماء يعني المذوق شبه بلون الذئب لضعف بياضه من الماء  
 قال الشهاب الحماسي في حاشية البيضاري وهذا من لطيف انقشبه المعارف  
 ولبعضهم قام بقط شعبة \* قول رأيت البدر قط

(قوله أي ايقاعه الخ) تفهيمه هذا لان التهمى أعنى مدلول لصفة في المعنى لانه  
 مستندة له حقيقة وانما التجوز في النسبة الايقاعية ومحصل ما اشار اليه ان حق  
 التهمى أن يتعلق بالتهمى عنه الحق في وهو التعرض للظلم فقول عن ذلك وعلق  
 بسبب التهمى عنه وهو اصابا الفتنة في الكلام تجوز واحد على محل التجوز  
 نسبة لالتصاحبة الايقاعية الى التهمى عنه واختلاف فاعل التهمى عنه لاختلافه  
 هذا ولما آخرا بأن يجعل في الكلام مجازا لغوي وعقلى الاول في المستند

وبيانه ان اصابة الفتنة مبنية عن التعرض للظلم فاستعمل اسم السبب في السبب  
 فيكون المراد من الاصابة التعرض للظلم اذ المعنى المجازي هو المراد في المجاز  
 اللغوي وبيان العقلي ان المسند المتجاوز فيه حقه ان يستند للاظهار في قول الاستدعاء  
 الى فاعل السبب فيكون من باب اسناد السبب وهو التعرض للظلم المعبر عنه باسم  
 السبب الى فاعل ذلك السبب وهو الفتنة لانها فاعلة الاصابة ومن المعنوم ان  
 المقصود في المجاز العقلي هو الاستناد الحقيقي كما في أنبت الربيع البقل فان  
 المقصود انبت الله البقل عكس الغوى والاستناد المجازي انما هو لاعتبارات  
 خطابية لا لكون المعنى عليه (قوله فالاصابة خاصة بالمتعرضين) أي بحسب الأصل  
 وانظر له لان مفعول الاصابة الخ واما بحسب الظاهر من أن المنهى هو الفتنة  
 والمنهى عنه الاصابة وخاصة حال من ضمير الفتنة في لا تعيين فيقتضي ان الفتنة  
 منهية عن الاصابة في حال الخصوص ومخط المنهى الحال فيقتضي ان الاصابة مع  
 الهوم اسكن لا ينظر له هذا الظاهر (قوله بخلاف الوجه الاول) هو كون لاناية  
 الذي اختاره الناطم لان المعنى عليه اتفاق فتنة لا تخص الظلمة بل نعمهم وغيرهم  
 وقد يؤخذ الجار ظلم الجار واما على كون لاناية والجملة صفة فالاصابة عامة  
 أيضا بناء على ما قاله المحشي من عدم التحويل وتزيل الفتنة الخ واما على التحويل  
 فهي خاصة كما اذا جعلت الجملة مستأنفة ثم اعلم ان الذي يعم الظالم وغيره هو أثر  
 الفتنة المراد به البلاء الذي يؤول فانه قد يعم المذنب وغيره فلا ينافي ان العقوبة  
 الاخروية لا تصل لغير الظالم كما قال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى (قوله لبيان  
 الجنس) وفائدة هذا البيان التنبيه على ان الظلم منهم أقبح من غيركم اذ  
 تخصيصهم بذكر الجار والمجرور من بين انظارين لا بد له من نسكته هي ما ذكرناه  
 البضاوي (قوله بخلاف الوجه الاول) وهو كونها نافية وكذا على انها ناهية  
 والجملة صفة وجريئة على احتمال المحشي السابق لا على التحويل (قوله هو منى  
 محمول عن اسناده للمخاطب الخ) أي ان المنهى الذي هو مدلول لا محمول عن نطقه  
 بالمخاطب الذي هو فاعل المنهى عنه حقيقة الى اسناده للمتكلم الذي هو فاعل  
 المنهى عنه بحسب الظاهر وقوله محمول المنهى الخ تفرعه على ما تقدم لانه لا يلزم ما  
 كما علمت فرجع هذا لما تقدم له في الآية وقرر شيخنا ان قوله هو منى محمول الخ يفيد  
 ان المنهى بمعنى المنهى عنه بدليل قوله عن اسناده للمخاطب اذ المسند للمخاطب

انما هو المنهى عنه لا النهى وقوله فقول النهى الخ يفيد ان النهى باق على  
حقيقته وهو الموقوف لما قررره في الآيه وهما مسلكتان صحيحتان في العربية لكنه  
أخذ بتفريع أحدهما على الآخر وهما وقد تنوع الافادة كما علمت (يقول الشارح  
وقال الفراء الجملة الخ) فيه انه كان الصواب عدم ذكره في التأويلات لمد كورة  
لانها على مذهب الجمهور المانع من جواز التوكيد به دلا التامية الا أن يقال  
انكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا محمول على النفي الذي ليس في جواب الأمر  
ولا ينافيه قوله ومن منع النون الخ لاحتمال ان المانع غير الجمهور وان كان بعيدا  
ويحتمل ان قوله وقال الفراء الخ زائد على التأويلات مقابل لما تقدم (قوله وهو  
فاسد) قد يدفع بأن النفي على أصل المعنى لا على قيد الخصوص اه أمير (قوله على  
رأى من يقدر الخ) هم الكوفيون ومن ثم يحزمون في لادن من الأسديا كالك  
بتقدير ان تدن يا كالك وهو ممنوع عند البصريين لان شرطه عندهم حلول ان قبل  
لا ولوحات هاقبل لافسد المعنى كما قال

وشرط حزم بعد نفي أن تضع \* ان قبل لادون تخالف يقع  
(قوله فيه ص في الآيه الخ) امتشكلك البيضاوي التوكيد في هذا الوجه بأن جواب  
الشرط متردد فلا تلحق به النون المؤكدة واعتد بزبانها لما تضمنه معنى النهى ساغ  
فيه ~~قوله~~ ادخلوا ما كنتم لا يحطونكم سليمان وأشار بعض حواشيه الى  
الجواب أيضا بأن التوكيد لا فائدة منه في تقدير وقوع الشرط (قوله بمفهوم  
الموافقة الأولى) فيه انه لا يلزم من الجواز بقلة في جواب غير ما الجواز بقلة  
في جواب املا لاحتمال انه جاز بكثرة الا ان يقال مراده انه مفهوم بالأولى من  
حيث الجواز لا لزوم لقلته (قوله وقوم البعض الخ) فيه ان عبارته ليس فيها تعرض  
لكونه مبنيا للفاعل وقوله من باب علم الخ لا يضرب فيه باعتبار أصله وقدره بيوحدين  
أقرب الى البناء للفعل على انه لا مانع من قراءة علم يعلم بالبناء للمفعول اه شيخنا  
(قول الشارح مضمرة كلامه ان ذلك) أي التوكيد لفظ عمل الواقع بعد غير ما من  
أدوات الشرط الظاهرة لبعضه سواء كان ذلك الفعل شرطا او جزءا ودوله به صرح  
الخ فيه أنه لم يصرح بذلك لانه انما صرح بدخول النون في جواب الشرط  
فقط حيث قال وقد تلحق الخ الا ان يقال اذا حزل الدخول في الجواب اختيارا فالشرط  
بالأولى لمباشرته الاداة أفاد بعضهم أي فكأنه صرح به والظاهر ان اسم الإشارة

راجع لتوكيد الجزاء في شئ ذلّا اشكال في قوله وبه صرح الخ على ان جوابه يفيد  
ان التمهيد لم يتعرض لشرط غير ما صرحا وليس كذلك وبإبراهة والنفي بالمتصلة  
كالنهي على الصع ويحقق به النفي بالمتصلة أو بلم والتقليل المكفوف بما  
والشرط مجردان ما وجد الحق جواب الشرط اختيارا اه وقوله في غير شرط  
انما العن الاولي في شرط غير ما لا يرد على تعبه به ان ذلك يشهد بجواب الشرط  
مطلقا فلا حاجة لعطفه عليه الا ان يكون من عطف الخاص على العام ويتكاف  
له نكتة وقوله ليت شعري الخ بهذه قوله

ألي الفوزام على اذا حوسبت اني على الحساب مقيت  
والمقيت الحاساظ الشاهد ألي الخ خبر ليت واشتر من معترض ليس في حيز التمي  
والا كان من المواضع السبعة لدخوله تحت قوله اني اذا طلب على ان المعنى عليه غير  
تام وقوله فأحر به الباء زائدة والضمير المحرور به العائد على المستقبل فاعل و بطول  
فقرمته على بأحر ولا يلزم على ذلك تعلق حرفي جر بعامل واحد لان الباء الاولى  
زائدة كما عرفت و بعض الروايات ملوا فقر وعليه فمن بمعنى الباء (قوله  
بيان القاعدة الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف والشارح ان الصور اربع و عشرون  
حاصلة من ضرب اربع احوال الفعل في ست احوال مرفوعة وذلك لان الفعل  
المؤكد اما صحيح الآخر او معتله بالالف أو بالواو أو بالياء ومرفوعة اما اسم ظاهر  
أو ضمير متبدا أو ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخشاة أو نون نسوة و بيان  
حكمها انه اذا كان الفعل صحيح الآخر وكان الرفع الاسم ظاهرا أو ضميرا متبدا أو نون  
نسوة فانه يفتح آخره وكذا اذا كان معتلا بالواو أو بالياء وكان مرفوعة واحد من  
الثلاثة المذكورة اذ يبقى كل من الواو والياء مفتوحا قبل نون التوكيد فلهذه تسع  
صور داخلية تحت قوله وآخرها مؤكدا فتح لكن المفتوح فيما اذا كان مرفوعة نون  
النسوة و نون النسوة لا آخره فعل اذ ما قبل نون النسوة ساكن الا أن يعقبه  
اسما آخر تنزيلا أو يكون الفعل معها استثنى من عموم كلام المصنف فان كان صحيحا  
أو معتلا بالواو أو بالياء وكان مرفوعة واو أو ياء فالحكم حذف واو الضمير وبأنه  
مع حذف واو الفعل وبأنه في المعتل وشكل ما قبل نون التوكيد بالجناس فان كان  
ألف اثنين أبقيت مع بقاء كل من الواو والياء مفتوحا في المعتل فهذه تسع صور  
أيضا داخلية تحت قوله واشكاله الى قوله وان يكن الخ أما اذا كان معتلا الآخر

بالالف فالحكم هو ما ذكره في قوله وان يكن في آخر الفعل الخ وفيه ست صور و بها  
 تحت الاربع والعشرون فتأمل (قوله رء - له الخ - حذف الخ) يرده الى ذلك نحو  
 أنتحاجوني (قوله وتقدم تعليل الحذف الخ) أي عند قوله هلا تسمى بوجه الخ  
 (قوله وبدفع الخ) فيه نظر اهـ و قد حيزت بما اذا كانت الف وسطا مع أن المراد  
 أنها آخر فالاولى في الدفع أنه من طرفية الخاص في العام بمعنى تحقق العام فيه الا  
 ان يجوز قوله كسب من الخ تقييداً لا تشبهاً (قوله وهذا مذهبهم الخ) أجاب شيخنا  
 اليه بجوابي بأنها لو قلبت لم تثبت بل يرجع الى أصلها الذي هو الواو اهـ وفيه  
 أنه لا وجه للرجوع الى الواو بل هو مما يجب التساؤل عنه لعله السابقة (قوله  
 لمركب الاول الخ) فيه انه تارة يحرك الاول وتارة يحرك الثاني نحو كيف وليس  
 وحيث (قوله مدغم فيه) أي فيما بعده والاولى حذف فيه لا يسميه (قوله  
 في الاكثر) ومن غير الاكثر حذف تدوير العلم في نحو جاع يدي ممر (قوله - منه)  
 أي الاسم (قوله ويندفع الخ) هذا المنقح لا يقاوم المنصوص الذي ذكره وسنده  
 منقوض بأن الجازم وان سبق التوكيد الا أن الأثر متأخر بعده لتنزل النون منزلة  
 جزء الفعل والترتيب بين الاستيفاء ودخول النون اعتباري اذ الشاعر طق  
 هكذا ابتداء فلا مانع من تعدد الاعتبار فيعتبر التوكيد بعد دخول الهـ ويعتبر  
 تأثير أداء الهـ بعد التوكيد على انه قد يقال استيفاء عمل الجازم وان حصل قبل  
 التوكيد الا أنه ارتفع به لكونه وجبا للبناء (قوله لكن دخل في مستعمل الخ)  
 يحصله ان الفعل الاول دخلها أو لا الخين فيعدان كانت مستعملان صارت مستعملان  
 مركبان يتدين بمجموعين أحدهما ماضٍ والثاني علم تم دله الحرم وهو حذف  
 الحرف المبدوء به ليزان من الاوتاد فهو لا يدخل الا الجوز المصدرة بالاوتاد ولذلك  
 قدم الخين مضاء على الحرم لاجل ان يكون مبدوءاً ويؤيد بعد أن كان مبدوءاً بسبب  
 خفيف وذلك ان مستعملان مركب من سببين خفيفين أولهما ما من وثانها ما من  
 ومن يتدحجوع وهو علم فلما دخله الخين وثلاثا مستعملان صار مركبان ويتدين  
 بمجموعين كما تقدم يانه فالحرم هنا شاذ لانه لا يدخل الا الاوتاد الأصلية والوثة هنا  
 عارض ما علمت فيعد دخول الخين والحرم صارت مستعملان فنقل الى ما علم لكونه  
 مستعملاً دون مستعملان فعلى هذا يصير لا نهى على وزن ما علم (قول الشارح لاه المالم  
 فصلح) أي لا نهى اوضعت في أصلها غير محركة (قوله وحينئذ يفرق بين ما وليه سا كن





وراقود دخل فلما سمعوه الكسرة عوضوا عنها القسمة اه والمعنى الواحد هـ  
مطلق التمييز فميز الراقود كما حصل بالتنوين حصل بالجر بالكسرة وحدها عند  
الاضافة ولم يمتنع ما لانه ان نون راقود امتنع جرح لابل ينصب وان جرحه لا امتنع  
تنوين راقود وان أردت استيفاء انقام فعليك بأول الكتاب (قوله منها انه مطابق  
للاشتقاق الخ) فبما ان القول الثاني وان لم يطابق للاشتقاق من التعريف الا أنه  
يطابق الاشتقاق من الانصراف الذي لا يطابقه الاول على ما يأتي الا ان يقال  
مراده لمطابقته الاول الذي هو أقوى الاقوال (قوله فاطلة اعلى مجرد تنوينه)  
فيل المطلقون هم الخويون ولا يصح التوجيه بالاطلاق المذكور الا اذا كان  
المطابق من العرب (قوله علامة الصرف لا نفسه) أي فيكون الصرف على هذا الحالة  
قائمة بالاسم هي تمكنا في باب السمية وعلى هذا تقع تعريف المصنف صرف به  
تنوين الخ من اب التعريف بالعلامة على سبيل المساهلة يبقى انه قد يقال اذا كان  
الصرف علامة وهي لا يجب انعكاسها لم يتحقق للاستثناء الذي قاله ابي ارحم بل لا يصح  
الا ان يقال انه مبني على الظاهر والجواب بأنه علامة مبني على في نفس الامر فلا  
مخالفة تأمل (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي واپس مراد الان الباطن خلافا وقوله  
والا أي ان لا نقول انه ظاهر بل قلنا انه باطن ومراد أيضا فلا يصح انه ينبغي ان  
يستثنى الخ وقبل المعنى ولا نقول بهذا الظاهر فبني الخ تأمل (قوله المراد بالاشتقاق  
الخ) أي لان الصرف يعرف ابس مصدر المصروف بل مصدره الانصراف على انه قد  
يقال ان الصرف يعرف ليس مصدره أسلا بل هو اسم للصوت أي المصوت به تأمل (قوله  
خذفها) الانسب بما قبله خذف أي اعط الحركات (قول الشارح فذكره انصرف  
الخ) أي في ذلك المسألة في قوة ما يبعده عن شبه الفعل حتى انه لو تلبس بالمشابهة  
لا بعده فيه مما يمنع المشابهة فاندفع ما يقال لا موقوع لا كناية المذكورة (قوله  
واظهار ان القول الاول الخ) الظاهر ان القول الثالث مبني على ان الصرف  
هو التنوين والجر بالكسرة معا اذا الرجوع عن شبه الفعل بالتنوين والجر  
بالكسرة اللذين لا يكونان في الفعل وان القول الثاني مبني على ان الصرف هو الجر  
بالكسرة فقط كما هو أحد الإقوال وان لم يذكر الشارح والمحشى (قوله انما لم  
يقنع الخ) أي كما اقتنع في بناء الاسم بمشابهة الحرف من جهة واحدة (قوله اذ  
الفرعية ليست الخ) وذلك لان من عرف وضع الفعل لمعناه قد لا يلتفت الى كونه

فرعا أولا واذا التفت الى ذلك احتاج في اثبات فرعيتيه الى وجه بعيد عن القصد  
 وهو المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الوجه البعيد كالاشتقاق والاحتياج للفاعل  
 بخلاف العالم بوضع ان الشرطية لغتها فانه بالتفت بمجرد سماع اللفظ الى  
 الشرط الجزئي الذي هو من خصوصيات الحرف وكذلك امر الشرطية التي بنيت  
 لتضمن معنى ان على انه يرد ان كلاما من الاشتقاق والاحتياج للفاعل ليس من  
 خصائص الفعل لوجوده في اسم الفاعل مثلا ويدفع بان الاشتقاق في اسم الفاعل  
 كالمقدم اذ لم يفد فائدة زائدة على المشتق منه وذلك ان غاية ما افاده نسبة الحدث الى  
 الموصوف والمصدر مفيد لذلك في الجملة كرحل عدل فلم يكن اشتقاق اسم الفاعل  
 مبعده عن معنى المصدر فكان كالمفرد كما سيأتي في الشرح بخلاف الفعل فانه  
 افاد الزمان ونسبة الحدث له والاحتياج الى الفاعل في اسم الفاعل ليس بطريق  
 الاصل اذ الاصل في العمل الفعل تأمل (قوله لان الاسم تطفل الخ) أي وان وضع  
 الفعل يمنع من قبول حكم الاسم الذي هو الجذر الملازم للتمتين اذ الجذر محكوم عليه  
 والعمل وضع لان يكون محكوما به تدبر (قوله اذ لم يشبه الفعل لفظا) عمل الاولى اذ لم  
 يشبه الفعل وضعها أو هني لان المفيد للبناء هو الشبه الوضعي أو المعنوي فيقول ان قوله  
 اذ لم يشبه الفعل لفظا انما يظهر في غير ما احدى علميه ووزن الفعل كأحد أو امر  
 فكلامه محمول على الغالب (قوله مع ضعف الفعل في البناء أي لانه وان كان الاصل  
 فيه البناء الا أنه أعرب ببعض أنواعه حتى صار الاعراب كالماتصل فيه بحيث اذا  
 بني مثل عن علمه بنائه (قوله بها) أي بمشابهة الفعل (قوله وقد استعمل الشارح  
 الامر من تقديره عمل الاول في الكلام على آف التأنيث في قوله نفى المؤنث بالاف  
 فرعيتين من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته في الكلام على قوله ومنع  
 عدل مع وصف معتبر الخ في قوله ولا يتأق ذلك في أحاد الا ان تكون فرعيتيه في اللفظ  
 بعده عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى يلزمه الوصفية وقد استعمل الثاني  
 في قوله واعلم أن المعتبر من شبه الفعل الخ في راضع تأمل (قوله وفيه تأمل الخ) قد  
 يقال مراده تركيب اللفظ من مادة وهيئة وفي المداخلة على معناه سببية أي تكون  
 فرعيتا اللفظ التركيب اللفظي من مادة وهيئة بسبب معناه فان الحدث بالمادة  
 والزمن بالهيئة وعبارة ليس نقلان الدوثيري ليست كعبارة الهنسي اذ لم يذكر  
 فيها لفظ في معناه وانصافها قوله وهي اشتقاقه من المصدر قال الدوثيري هذا أصلي

رأى البصريين وأما على رأى المكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا  
 والاسم مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن  
 رده بأن التركيب جاء للفعل وساقى معنى ما فى المحشى تأمل (قوله على ان كثير الخ)  
 يفيد ان الاشتقاق والاحتياج الى الفاعل مختصان بالفعل وتقدم وجهه فتدبر  
 (قوله وأكرم) أى افعل تفضيل (قول الشارح كلفرد الجاهل الخ) أى المذكر فان  
 الافراد أصل لغيره وكذا الجمود والتذكير والتذكير والمراد ما لم يخرج عن الأصل  
 بوجه (قوله فان فيه فرعتين التصغير الخ) قد يقال فى اجمال فرعتان مختلفتان  
 مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى الاولى الجمع الثانية التحقير فهلا منع  
 من الصرف لذلك وقد يقال الدافع لذلك استقراء كلام العرب المفيد لحصر العمل  
 فى التسع فلا يمنع غيرها وما فى الشرح مجرد حكمة لا يلزم الطرادها فحينئذ لا حاجة  
 الى هذا التطويل (قوله والاحسن ان يقال الخ) أى ليحقق العلان المعنويان  
 وان وجدت فيه علة أخرى لفظية هي التأنيت الراجع للفظ ولذا قال المحشى بعد  
 لا يقال هـ لا منع الخ فالقصد بقوله والاحسن الخ تحقيق وجود علة معنوية  
 لا نفى وجود علة لفظية فاندفع قول شيخنا ان كان مراده لزوم التأنيت الذى قرر  
 انه راجع الى اللفظ وردار لمسة فرع وجوده فيتحقق العلان اللفظية  
 والمعنوية وان أراد تأنيت المدلول أى ان مدلوله أى شئ فلا حاجة لاعتبار اللزوم اذ  
 هذا معنوى كوصفية اهـ ثم قل شيخنا لعل البعض أراد تأنيت المدلول لا تأنيت  
 اللفظ المانع من الصرف فلا اعتراض عليه اهـ لكن فى كون اللزوم علة معنوية  
 ما يأتى (قول الشارح وكان فى موضع الجر) أى فى الموضع الذى يستحق الاسم ان  
 يكون فيه مجرورا بالكسرة وقوله مفتوحا أى مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة وقوله  
 خمسة هي ما كان بسبب غير العلمية بأن كان ألف التأنيت مطلقا أو صيغة منتهى  
 الجموع أو الوصفية مع الالف والنون الزائدتين أو مع العدل أو مع وزن الفاعل  
 وقوله فى تعريف ولا تنكسر أى لان ما فيه ذلك لا ينصرف حال كونه نكرة وكذا  
 لو سمى به أما ما فيه ألف التأنيت فلانها كافية فى منع الصرف وأما ما فيه الوصف مع  
 زيادته فلان أو وزن أفعل فلان العلمية تختلف الوصفية فيصير منع العلمية والزيادة  
 أو وزن الفعل وكذلك العلمية خلفت الوصفية فيما فيه الوصف والعدل وأما صيغة  
 منتهى الجموع فالعلمية خلفت الجمعية على ما بينه الشارح فى شرح قوله واصرفن

ما نسكرا من كل ما التعريف فيه أثرا (قوله ما كانت إحدى علمية العلمية) أي فإذا زالت العلمية في نحو عثمان لم يخالفها شيء بخلاف ما تقدم (قوله كيفما وقع ألف التانيث الخ) هذا التعميم فيها من حيث كونها في اسم أو وصف مفرد أو جمع مثلا بخلاف قوله مطاوعا ما المراد به التعميم فيها من حيث كونها مفردة أو جمع دودة فاندفع قول بعضهم جعل فاعل وقع ضمير الألف يرد عليه أن التعميم فيها على ما لم من قوله مطاوعا فالحجة أرما في الشرح (قوله لا ناعا على تقدير الانفصال الخ) يدفع بأن عدد الألف منفصلة لا لا كونها في بنية الانفصال بدليل أنها لا تنقطع أصلا بل لا عطاءها حكم ما هو في بنية كونها الطولها كزيادة المثني والجمع وهذا يتم صريح الشارح الآتي (قوله منفصلين عدا) أي نزلا منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متم بها فيقدر تمام بنية التصغير قبلها فلا يعتد بأن بنية التصغير خرجت عن أصلها فتقول في تصغير جبراء جبراء وفي تصغير حنيفة حنيفة وذلك كر الشارح هناك أن سيبدو به يقول بأن الألف الممدودة ليست كداء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه وذلك كبرجته وما ترتب على ذلك فارجع إليه (قول الشارح فانها في الغالب مقدرة الانفصال) أي بحيث يصح سقوطها بأن كانت في الأوصاف (قوله والثانية من جهة المعنى الخ) الظاهر أن العلامة المعنوية ما تعلقت باللفظ من حيث معناه واللفظية ما تعلقت باللفظ لا من حيث معناه وحينئذ فلزوم الألف علامة لفظية كالمعدل ونحوه بلافق وبذلك قول الشارح في شرح قول المصنف كذا مؤنث الخ وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه اه والمعنوية الدلالة على تانيث المدلول غالبا وعلى هذا يحتمل كلام الشارح هنا خلافا للحنفي (قول الشارح معاملة بحز المركب) أي الذي هو في حكم كلمة مستقلة بحيث يصغر الجزء الأول ولا يخرج به بقا الثاني عن أصل صيغة التصغير فيقال بعيل بك وكذا غيرهما من بقية الثمانية المذكورة في قوله الآتي

وألف التانيث حيث مدا \* وتأوه منفصلين عدا

كذا المزيد آخر اللزب \* وبحز المضاف والمركب

وهكذا إذا زادتا فعلا \* من بعد أربع كرفعنا

وقدر انفصال ما دل على \* تنبيه فراجع تصحيح جلا

أي أن هذه الأشياء الثمانية لا يعتد بها في التصغير بل تعد منفصلة ونزل منزلة

كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متممها فيقول في تصغير ما قبله ألف  
 التانيث الممدودة حبراء وما قبله التاء حنيفة وما قبله ياء النسب عبيدة قري والمضاف  
 عبيد شمس والركب المزجي بعيلبك وما قبله الالف والنون زعيفرا والثنى وجي  
 التصحيح مسيلمان ومسيلون ومسيلات (قوله وهـ ذاهو المتحـ الخ) بقي عليه  
 مالو سميت بكلمات قولك جاء كلتا هما مطلقا أو كلتا الجاريتين على لغة كنانة  
 والظاهر ان الالف للتانيث فلا تنصرف كما رأيت لبعضهم وتقدم للحشي في الكلام  
 على المثني ان ألف كلتا للتانيث والناء بدل من واو وقيل عن ياء فأصلها كواو بكسر  
 السكاف وسكون اللام أو كليا كذلك وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة  
 للإلحاق وقيل زائدة للتانيث ولا يقال اذا كانت الالف للتانيث أو أصلية لا تكون  
 مجتلية لعامل فكيف تكون اعرابا لا نقول الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة  
 كافي الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل  
 ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كافي الاسماء الستة  
 وبعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير  
 صفة اهـ وبهذا نعلم ما في قول شيخنا لم يتعرض في هذه القولة ولا فيما بعدها لما  
 لوسمي بكلمات من كلتا هما على الجادة أو كلتا الجاريتين المرفوعة على غيرها فان تلك  
 الالف ليست ألف تانيث اذ هي رفع كألف المثني ولا منقلبة عن الياء لا يقال هي  
 منقلبة لانه لو كان كذلك لاحتها شخه كالجزورة (قوله منقلبة عن ياء) وجه  
 ذلك انك اذا سميت بكاتى من كلتا هما أو كاتى المرأتين بالنصب أو بالجر تكون الياء  
 متحركة مع التنوين فتقلب الفاء الضمة ~~كها~~ وانفتح ما قبلها وبجـ ذف الالف  
 لا اتفاقا نفسا كنواع التنوين كفتى ولعل اعتبار الشارح التسمية في الموضعين  
 لانها حينئذ تكون غير مضافة فيظهر فيها الانصراف وعدمه بجـ ذف الالف ما اذا لم يسم  
 بها فانها لا تكون الامضافة فلا يظهر فيها الانصراف وعدمه وليس اعتبار التسمية  
 لاجل العملية لان ألف التانيث مانعة وحدها على ان التسمية شاملة للجنسية الغير  
 المنقضية لتعريف تأمل (قوله الامع فعلانة) أى الامع فعلا الذي مؤنثة فعلانة  
 تكه صان وخصانة ومحصل ما أفاده العصام ان الصفة لا تكون على وزن فعلا لان  
 بكسر الفاء مطلقا أى كان المؤنث على وزن فعلى أو فعلانة ولا تكون على وزن  
 فعلا بضمه الامع كون المؤنث على فعلانة وأما الاسم فانه يكون على الاوزان

الثلاثة (قوله على الاوزان الثلاثة) نحو محمدان وعمران وحمدان (قوله حال من  
 زائداً) أى على اعراب الشارح أما على الاحتمال الذى زاده المحشى فهو حال من  
 ضميره فى الخبر على مذهب الجمهور أو منه نفعه على مذهب سيديويه (قوله  
 ما فرعه بقوله فالأدهم القيد) سبأى للمحشى انه مفرع على قوله وعارض الاسمية  
 لا على قوله وألفين عارض الوصفية وان قوله واجدل واخيل الخ كلام مستقل  
 لا مفرع على قوله وألفين عارض الوصفية (قوله صفوان) هو فى الأصل اسم للبحر  
 الاملس (قوله ولذى البطن) أى الكبير كما فى الشرح (قوله الكتير الدخا) أى  
 الزمن كثير الدخان أى الظلم (قوله على الخلان) بكسر الخاء قوله وخمدان جاء فى  
 الحمدان الاول بنسخ الخاء والثانى بضمها كما هو ظاهر (قوله وهى بهاء) أى  
 المؤنثة المألوفة من المقام مستعملة بهاء تأنيث (قوله لافرق بين مؤنث الخ) أى فحينئذ  
 يكون مؤنث أفعل موزون ومؤنث فعلا ن غير موزون (قوله بالنسبة الى الاف  
 الاولى) أى على مذهب سيديويه ومن تبعه بالنسبة الى الثانية على مذهب غيره (قول  
 الشارح لافى التأنيث من نحو حراء) أى من كل وصف فيه ألب التأنيث المعدودة  
 مذكرة على أفعل وانما خص ما فيه ألف التأنيث بذلك لان ما فيه الزيادة ن وصف  
 (قوله هلا كنى الخ) أى من غير اعتبار انضمام الوصفية أو العلمية (قوله أى  
 لا ينفقه فى الواقع الخ) هذا لا يفيدان للعلمية أو الوصفية دخلا فى المنع وعبارة  
 المغنى والعاشر أى من الامور التى اشتهرت بين العرب بين والصواب خلافاً لقولهم  
 امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما  
 هذا قول الكوفيين فاما البصريون فذهبوا ان المنع الزيادة المشبهة لافى التأنيث  
 واهـ اذا قل الجرجاني ينبغي ان تعد وانع الصرف ثمانية لانسعة أى لان العلمية  
 والزيادة والوصفية والزيادة يستغنى عن ما دأمر واحد وهو الشبه لافى التأنيث  
 وانما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين  
 ان يمنعوا صرف عفرى فان أجابوا بان الاعتبار انما هو زائدان بأعيانهم ما سألناهم  
 عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بشبهة لافى التأنيث  
 فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (قول الشارح اعدم شبههما) أى الاف والثون  
 الزائدين فى غيره أى فى غير فعلا ن بالفتح كفعلا ن بالضم بألفى التأنيث وعدم  
 شبههما بهما لعدم الاختصاص بواحد من المذكور والمؤنث وللحق التام وقوله

وزعم المبرد انه امتنع **ك**ون النون بعد الالف الخ في الشارح في خاتمة الابدال  
 مانصه وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء  
 كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البديل وانما المراد ان النون عاقبت  
 الهمزة في هذا الموضوع كما عاقبت لام التعريف المتنوين **هـ** وقوله **ك**نون  
 سكران الخ تمثيل لنون فعلان وقوله **هـ**ذا البديل أى الاصطلاح الذى الكلام  
 فيه وقوله عاقبت الهمزة أى لان الهمزة للؤنث والنون لان كذا لا يجتمعان وفي  
 اطلاق المعاقبة على ذلك يجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان فى كلمة واحدة وما هنا  
 ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكرأ بالثاء أفاده المحشى هناك  
 فتدبر (قوله واستدل على الابدال بقوله هم يرانى الخ) أى فنون يرانى وصنعانى  
 بدل من همزة التأنيث في يرأ وصنعأ وقوله وأجيب بان النون بدل الخ محمله ان  
 همزة التأنيث في النسب تقلب واوا فيقال يرأوى وصنعأوى ثم أبدلت النون  
 من الواو وانما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذى  
 الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا ثم ان ظاهر الاستعداد لال المذكر  
 والجواب عنه ان قول المبرد ان نون فعلان بدل من أف التأنيث ان الابدال بالمعنى  
 الاصطلاحى وهو انما يستعمل اذا كان فى كلام المبرد ما يفيدُه والاف بكلامه مؤنث  
 بما أول الشارح به كلام الخليل ويس فليجوز (قوله وأيضاً المذكر سابق الخ) أى  
 واذا كان المذكر سابقاً فلا يصح ان تكون النون التى فى المذكر السابق مبدلة من  
 الهمزة فى المؤنث اللاحق لان المبدل منه لا بد ان يكون سابقاً وفيه ما تقدم (قوله  
 وقال خالده من أفعل) ويستفاد اعتبار الحال فى الوزن الذى هو المراد من دوق  
 العبارة (قوله تقديره وانما نسب الخ) أى المفهوم ذلك مما يفيدُه سابقه من  
 مدخلية وزن أفعل فى منع صرف الوصف المذكور فان تلك المدخلية بسبب نسبة  
 هذا الوزن لأفعل فرجع كلامه لما قلناه المحشى وان دفع نظيره (قوله ويمكن دفعه الخ)  
 أولى منه انه من ظرفية العام فى الخاص أو العكس (قول الشارح ولا يرد) عطف  
 على ليشمل والمعطوف لبيان اختيار العبارة الاولى على الثالثة كان المعطوف  
 عليه لبيان اختيارها على الثانية (قوله وما قاله البعض غير مستقيم) عبارته قوله  
 فالأدهم القيد الخ تفرع باعتبار صدره على عارض الاسمية وباعتبار مجزؤه على  
 عارض الوصفية والقيد بدل من الأدهم بدل شئ من شئ أو عطف بيان انتهت فان

تراه لم يقيد بأخر البيت بل قال الخ وأطلق فيشمل البيتين فنافهم ما هو المفرع وصدر  
 المفرع هو ما في البيت الأول ويجزؤه وما في البيت الثاني وكلامه صلى هذا صحيح  
 وعبر المحشي بالي آخر البيت ورتب على ذلك ما قال وكان منشأ فهم ان الصدر والحجز  
 لا يكونان الا للبيت أو ان ما في البيت الثاني لا يصح تفرعه على ما يأتي له وسما في ما فيه  
 فتأمل اه شيخنا (قوله عطف بيان على الادهم) فيه ان المراد من الادهم انظر  
 لانه هو الذي يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه  
 بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وتديقال كونه  
 عطف بيان منظر فيه معنى الادهم وان كان التمثيل بالفظه فأراد لفظ الادهم  
 الذي معناه القيد قاله بعض الافاضل وبه نعلم أن فيما تقدم من السيد الحفني من  
 تجويز البدلية نظرا (قوله وهو مسيل الخ) أي وصف في الاصل لمسيل الخ ومثله  
 ما بعده (قوله صلى هذا يكون الخ) الذي يفهمه كلام الشارح ان فيما ذكر  
 وصفية عارضة بالتخيل فقول المتن وأغني عارض الوصفية شامل لما لو كانت عارضة  
 بالتخيل فيه ون تفرعا وهذا هو الذي بنى عليه السيد الحفني ما سبق عنه من  
 حديث الصدر والحجز ولا ينافي هذا ما نقله المحشي هنا عنه كشيخه لان المجرد  
 عنه في أصل الوضع وفي الحال الوصفية الحقيقية وأما التخيلية فلا تجرد عنها اه  
 شيخنا (قوله فاعارض اه التخيل الوصفية الخ) يخالف صريح الشارح في قوله  
 ولا أثر لما يجمع في الخ حيث قال اعروضه ولم يقل اعروض تخيله وفي قوله وكما شد  
 الاعداد بعروض الوصفية في اجل الخ اه شيخنا (قوله اذ لا يلزم من تخيل الخ)  
 مسلم لكن لا يجدي اذ لم ندع عروض المحقق بل عروض التخيل اه شيخنا (قوله  
 في تعليل صرفها) أي في حيز تعليله لان تعليل الصرف قدمه في قوله لانها أسماء الخ  
 وقوله اعروضه تعليل لقوله ولا أثر لما يجمع الخ الذي هو من ثقة الكلام على تعليل  
 الصرف (قوله من توجيه عدم منع صرف أربع) أي بقوله الا انه أي منع الصرف  
 لم يرد فيه أي لم يسمع في أربع (قوله لا يصلح توجيها) ولعل المناسب في التوجيه  
 ان يقال لو جود التاء في مؤنث أربع دون مؤنث هذه الاسماء وان تقول ليس  
 قواها المذكور توجيها بل هو مجرد استدراك لدفع توهم الورد في أربع ولو سلم  
 انه توجيه نقول السؤال تقدير أن أربع اذا كانت أحق بمنع الصرف من نحو  
 اجل فلم تحكموا عليها بالمنع كما حكمتم به في نحو اجل وحينئذ يتم التوجيه



(قوله بل هو تقرر بالسؤال) أي المقدرا المفهوم مما سبق الذي حاصله ان أربع اذا كانت أحق بمنع الصرف من نحو جادل فلم يرد فيها المنع كما ورد في نحو جادل كما أشار إليه المصنف بقوله وقد بينا المنع (قول الشارح اعروضه) أي ما يلمع أو اللمح والمتبادر الأول (قوله يعطين) يقتضي البناء للجمع (قوله فرعان) بفتح أوليه (قوله فعوة) بضم أوله فسكون ثانيه ففتح ثالثه (قوله ولم أفعل على الجنس المسمى به) كل هذا مبني على ان أكل بفتح اللام ليكون من باب أفعل الذي الكلام فيه ولا مانع من قراءته بضم اللام بقطع النظر عن كلام المصنف فيكون مفاد كلام الشارح حينئذ انه ليس وصفا في الاصل وهو صحيح لانه جمع لاسم الجنس بواسطة تأمل (قوله يعني ان صرف نحو الخ) هذا مبني على انه استدراك على قوله وكذا لا اعتداد بعروض الوصفية الخ ولذا ان تقول وهو الاقرب انه استدراك على قوله فيستحب منع صرفها كما استحب الخ لدفعه ما يؤهمه ذلك من ان الاستحبابين على حد سواء وانه اذا جاز الخروج عن الاستحباب في أبطع وماءه الى الصرف جاز الخروج عن الاستحباب في أرنب وماءه الى منع الصرف تأمل (قوله وكثير) لمسه كثير (قوله وفائدة التخفيف الخ) أي ان هذه ثمرته لا اعنه والا نافي قوله ولا أعير قلب أو تخفيف (قوله تخفيف اللفظ) أي في التخييل والتقدير بخلاف ما بعده كما أشار إليه (قوله لاحتماله قبل العدل الخ) أي لان عمر وزفر قبل العدل عاشروا زافروا وكل منهم محتمل لان يكون علما أو اسم فاعل (قوله عن جمع) بضم فسكون (قوله سيأتي محترزه الخ) بيان ذلك ان أخر جمع أخرى مؤنث آخر بالفتح وآخرين جمع آخر بفتح الخاء فهم ما ومعنى المقابلة ان الاول لجمع المؤنث والثاني لجمع المذكر وخرج بقوله المقابل آخرين اخرج جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بذكر الخاء فهم ما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعال تفضيل وذلك لان آخر بالسكر معناه المتأخر مقابل الأول وكذلك أخرى مؤنثة وآخر بالفتح معناه أشد تأخرا ثم استعمل بمعنى مغايرة وأفعال تفضيل بحسب أصله وكذلك مؤنثة (قوله وأما فعدة من أيام أخر) أي حيث وصف فيه بأخر الذي هو جمع المؤنث المذكر الذي هو أيام (قوله فلتأول الخ) أي فلتأول لفظ أيام بالجماعات (قوله غير مكرر لفظا) أي مع أن لفظ المقسوم في غير العدد مكرر ابدأ فكان القياس في العدد التكرير (قوله ولو قال الوصفية) أي أولا وثانيا (قول الشارح نحو أولى أجنحة الخ) أي جاء لاجتماعهم

ذوى اثنين اثنين وجماعة ذوى ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوى أربعة أربعة  
 وقوله فانكسروا الخ قال الزمخشري فان قلت الذى أبيع للناس كخ في الجمع أن يجمع  
 بين اثنين أو ثلاث أو أربع فمافى التكرير في معنى وثلاث ورباع قلت الخطأ  
 للجمع فوجب التكرير لا يوجب كلنا كخ يريد الجمع ما أراد من العدد الذى أبيع  
 له كما تقول للجماعة اقسموا هذا المال درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة  
 أربعة ولو أفردت لم يكن له معنى فان قلت لم عطف بالواو دون أو قلت كما عطف بها  
 في المثال ولو عطف فيه بأول علمت أنه لا يربو غلهم أن يقتسموا المال الأعلى  
 أحده أنواع القسمة وليس أهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على ثمانية  
 وبعضها على ثلثين وبعضها على أربع وذهب مادرات عليه الواو من إباحة جمعهم  
 بين أنواع القسمة وكذا الشأن في الآية اه ببعض اختصار وقوله لا علمت أنه  
 لا يربو الخ قال التفتازاني لأن أول أحد الأمرين أو الأمور وأما الإباحة وجواز  
 الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فالدليل خارجي مثل ان يحبسهم ما زيادة  
 في الفضيلة وتعلم العلم فتكون أولى بالجواز (قوله أى فلا يرد الخ) أولى منه فلا يرد أن  
 دعواكم ان منى معدول عن اثنين اثنين ممنوعة لانه لو كان معدولا عنه لما كرر  
 في الحديث للاستغناء بالاول اه شيخنا (قوله كما سببر اليه الشارح) أى في قوله  
 الى افادة معنى التفضيل فانه يقتضى عدم حصوله قبل وفي قوله ورد بأنه لو كان  
 المانع من صرف أحاده مثلا عدله من لفظ واحد (قوله تطابق المعدول الخ) أى كما  
 هو الانسب والافق قد تقدم أن الموافقة بينهما غير لازمة (قوله لان الجهة الخ) أى  
 فهو نظير رجل فان فرع اللفظ والمعنى فيهما من جهة التفسير (قوله هكذا ينبغي  
 تقرير عبارته) أى بأن توضع أولا على ظاهرها ثم يعترض عليها بما ذكر بخلاف  
 تقرير السيد الخفنى كما يأتى (قوله لا كما قررها البعض) عبارة قوله هما كان  
 يستحقه أى لفظ كان يستحقه اسم التفضيل وقوله من استعماله كان الظاهر أن  
 يقول من لفظ الواحد المذكور لأن آخر ما معدولا عن الاستعمال وقوله بلفظ  
 ما الواحد أى معنى ثابت للواحد المذكور وذلك المعنى هو ما يوجب الحال وأشد  
 تأخر بحسب الاصل كما تقدم وقوله بدون تغييره ما حال من ما ومن لفظ والمعنى  
 معدول عن لفظ الواحد المذكور الذى كان يستحقه بمقتضى القواعد الخفية  
 مستعمل في معناه فان اسم التفضيل اذا كان مجردا عن آل والاضافة يستحق أن

يكون بالفظ الافراد والتدكير انتهت فانت تراهم لم يقرر عبارة الشارح على  
 ظاهرها ثم يبين ما فيها كما صنف الحشى فليست على ما ينبغي ان يكن دعاه الى ذلك ان  
 المعدول عنه في الواقع هو اللفظ فهو الالهام فلذا وقع ما على اللفظ واعترض بيان  
 الشارح لها بالالاستعمال وايقاعه ما على معنى في قوله بلفظ مالا واحد حسن لان  
 الاضافة حينئذ تكون حقيقية كما هو الامل فيها (قوله أو من ما) اي التي اضيف  
 اليها لفظ اضافة بيان لان ما واقعة على اللفظ كما قرر له لا ما المجزورة في أول  
 التركيب لانها واقعة على الاستعمال على كلامه وأما قول السيد الخفني حال  
 من ما أو لفظ فزاده بما المجزورة بعن الواقعة في أول التركيب لانها هي  
 الواقعة على لفظ وليس مراده المضاف اليها لفظ اضافة حقيقية لما علمت من  
 أنها واقعة على معنى على كلامه والمقصود من هذه الحال افادة ان لفظ آخر المفرد  
 المذكور المستعمل في معناه هو عين لفظ آخر المستعمل في جميع الاناث الذي عدل  
 عنه آخر أي ان آخر في حال استعماله في جميع الاناث لم يتغير لفظه عن حال  
 استعماله في معناه بل اللفظ في جميع الاستعمالات واحد وليس المراد ان  
 المعدول عنه هو لفظ آخر المراد به المفرد المذكور لانه ومناقضته لما في الشارح  
 بل مراد به جميع الاناث (قوله ولعله كونه يؤدى إلخ) فيه ان هذا التوجيه كما يمنع  
 من عدم جواز اظهار المضاف اليه يمنع من تقديره اذ لو كان بتقدير المضاف لكان  
 لفظ اخر معرفة بالاضافة المقدرة كما قالوا ان نحو اجمع وجميع من ألفاظ التوكيد  
 معرفة بسبب تقدير الاضافة حينئذ لا حاجة الى جعل السبب في عدم التقدير عدم  
 جواز الاظهار لانه يكون ما ذكر مانعا من التقدير من أول الامر مع ان الهدام يبنى  
 التامع للرضى جعل السبب في عدم التقدير عدم جواز الاظهار حينئذ لا بد من  
 توجيه عدم جواز الاظهار بتوجيه يمنع عدم جواز الاظهار خاصة وتكون عدم  
 جواز التقدير مرتب على عدم جواز الاظهار لانه لا يجوز ان يضاف الا اذا جاز  
 الاظهار وكتب شيخنا على قوله ولعله إلخ فيما ترجمه ما أورده واحتجاجه للكف  
 في دفعه والظاهر ان الوجه انه لو كان بتقدير الاضافة ما وقع في فعلة من أيام آخر  
 اذا المضاف يحرك بالكسرة وقد ورد في فصيح الكلام فدل على ان الاضافة تأمل اه  
 وظهره ان ما استظهره بان توجيه عدم جواز الاظهار وفيه انه لا يصلح الاوجهها  
 لمنع تقدير المضاف لا وجهها لعدم جواز الاظهار الذي الكلام فيه ان سلم ان

الاضافة النافية توجب الجربا بالكسرة والا فلا يترتب الجربا بالكسرة الاعلى  
 الاضافة اللفظية (قوله الى وصف النكرة الخ) اذ لو اظهر المضاف لقبيل اخر هن  
 أى مغايراته (قوله فيه دلالة الخ) لا دلالة فيه على ذلك أصلا فان قول الشارح  
 وكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الألف لم يظهر أثر الوصف فيه والعدل غاية  
 ما يفيد ان الوصفية والعدل محققان وان أثرهما لم يظهر وأثرهما هو منع الصرف  
 فلا أثرهما وهو منع الصرف لمانع الصرف بحيث يكون الانشيد بشا آخر كالجر  
 بالفتحة اذ هو أثر منع الصرف بمعنى عدم التنوين كما ذهبه عبارة نعم لواعته برأى  
 عدم الظهور لا يستلزم عدم الكمال له وجه الألف لم ينع برذلك ومع ذلك يقال  
 الظهور هنا بمعنى عدم الوجود كافي قولهم لا يظهر لكثرة تأمل اه شيئا  
 وقوله نعم الخ فيه ان عدم استلزام عدم انما يفيد مجرد الاحتمال نعم لواعته برأى عدم  
 الظهور يشعر بالوجود مع الخفاء اتم (قوله فلا يقال الخ) يفيد بالتقيل ان آخر الذى  
 هو منذ كراخرى له حكمها فلا يعطف الاع مع اتحاد الجنس وأفاذ بقوله ولا امرأة  
 أخرى ان المراد بالجنس المصنف كما قلناه المحشى والمناسب لقول الشارح يعطف  
 مثلهما من جنسها أن يأتي بأخر عطف فاعليه وكذا أخرى والمراد ما يشمل  
 كونها فى حيز المعطوف والمعطوف عليه ويشير اليه مثال الشارح (قوله رددته  
 الى حال) هى الوصفية الأصلية (قوله حال من الضمير المستكن الخ) هذا الظاهر على  
 جعل المكاف حرف جبرلا على جعلها بمعنى مثل اذ هى الخبر ولا ضمير مستكن فيها  
 الا أن يكون مثل الذى هو معناها بمعنى مماثل فيكون فيها ضمير لانها بمنزلة المشتق  
 (قوله غير صحيح) أى لان موازن مثنى وثلاث ليس هو الواحد والاربعة وما بينهما  
 بل ما يصيغ من ذلك وبعد ذلك فى كلام المصنف تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث الا  
 أن يقال انه ما خارجا بقريته التشبيه وقول بعض الافاضل لوقال من واحد  
 وأربع سلم من التكرار يرد عليه انه حينئذ يكون قاصرا عن ثناء ومثبات تأمل  
 (قوله أى على ردها عن العرب) أى جميعهم فلا ينافى الاتفاق على الورد عن  
 بعض العرب فى الثلاثة المذكورة بعد ان سلم الاتفاق المذكور (قول الشارح  
 لكثرة) اهل المراد لكثرة هذا الميزان فى ذاته لا لكثرة فى الفاظ العدد (قوله أى  
 النكرة) أى فتكون فى حال منع الصرف معارف وفى حال الصرف نكرات كما هو  
 الوجه الاول الآتى عن غير المصنف (قوله أو الجامدة) أى فتكون فى حال منع

الصرف صفات وفي حال الصرف جامدة أى مستعملة استعمال الجوامد بأن تقع  
 غير تابعة فى اللفظ كما اذا قيل جاءنى آخر وكما مثل الشارح كما هو الوجه الثاني الذى  
 يقتضيه كلام المصنف (قوله ورد قول القراء بمجيئها أحوالا) أى كما فى آية فانكروا  
 ما طاب لكم من النساء منى الخ وصفات للشكران كما فى آية أولى أجنحة منى الخ  
 فلو كانت منعمة الصرف لانهريف والعدل لما كانت أحوالا وصفات للشكران  
 (قوله وهو قهضى الوجوب) التحقيق انه يصدق بالوجوب كما يصدق بالجواز والجل  
 على خصوص الوجوب انما يكون بقرينة (قوله فريد بأن الجواز الخ) هذه التفرقة  
 قد لا تسلم (قوله اعترض بأن الجمعية ليست شرطا) هذا المعترض غفل عن قول  
 المصنف الا ترى واسراويل الخ وقوله تمثيل لا تقييد الخ محصله ان الحاق سراويل  
 بالجمع المذكور نظرا للتقييد بالجمعية وبعد الحاق آل الامر الى أن الجمعية  
 ليست قيد ابل هى باعتبار الواقع مجرد تمثيل فكونه تقييدا باعتبار المآل انما  
 نشأ من الالتحاق وكتب شيخنا على قوله ليست شرطا الخ مانعه ان كان الاعتراض  
 مآله الاختصاص والاستغناء عن الملحق كسراويل لم يلاقه جوابه وان كان محصله  
 ان الجمعية فى الاصل ليست قيدا ومع ذلك يذكر الملحق بعد فلا وجه له اذا لا صل  
 مقيد بالجمعية والمفرد الملحق قد ذكر بعد فيبطل قوله لا تقييد بدليل الخ اذ الدليل  
 عليه لانه اذ لولا التقييد لما احتج باللاحق وكلام الشارح ظاهر فى التقييد تامل  
 اه وبالتأمل فيهما قلنا اولاً يدفع عنك هذا (قوله ونحو تمام الخ) اعاد نحو  
 اشارة الى انه راجع لقوله أو تقديرا كما ان ما قبله راجع لقوله تحقيقا (قوله وجملة  
 الشروط ستة) قرر بعض الافاضل انما سبعة يجعل قوله وثلاثة الغاء شرطا  
 مستقلا احرز به عن تحصيله (قوله مفردات) اه لمرامى الاغلب والا فلا مشكلة  
 وصيافه جمعان واخر اجماعا ظاهرا هـ شيخنا (قوله والجواب ما علم) فيه ما سمعت  
 (قول الشارح كل فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد الخ) هو واضح اخذا  
 مما تقدم لنا (قوله بحذف انباء الخفيفة) أى الثانية وقوله الساكنة أى بعد حذف  
 الحركة المستقلة علمها واما الياء الاولى فهى التى حذفت وعوض عنها الالف  
 ويصح العكس (قوله هو سلم فى تهاجى) أى لانه لا يصح نسبته لهما بتهجى بشكل  
 التاء اذ لوجه حيث حذف ياء النسب مع اختلاف حذفهما فى ثمان المنسوب  
 الى الثمن لتعويض الالف عن أحدهما فكأنه لم يحذف الا ياء واحدة ولا يصح

انه غير منسوب فتعين انه منسوب اليهم كجمل أو تم كجمل مقدرا (قوله لمنع الصرف وان كان مفرد الخ) وعلى منعه الصرف يلزم ان زنة مفاعل أو مفاعيل لا تختص بالجمع أو بالمتقول عن الجمع أو المفرد لا يحصى اذ حكم القوم بالاختصاص انما هو بعد تقرير صرف نحوتهام (قوله ولم يجعلوه كجوار الخ) هذا الثاني معلوم من سماع تهام مصر وفا في قولهم رأيت تهاما قد كره بعد ما قبله مع لاله بما ذكره زيادة في البيان (قوله أي قبل ياء النسب) أي النسب التقديري (قوله دهر ي وسهل) أي يضم أولهما نسبة الى دهر وسهل بفخه (قوله لانه الجزء الخ) محل التعليل قوله فهو تهما أي فوجهه النسبية اليه انه جزء منها وفي بعض النسخ الذي هو الجزء الخ (قوله فتثبت ياءه) أي التي كانت محذوفة لالتقاء الساكنة مع التنوين لزال سبب حذفه الآن المعوض عنها الالف فليس فيه جمع بين العوض والمعوض (قوله لانه ليس بجمع) أي ولا منزل منزله بسبب استيفائه الشرط المتقدمة (قوله أصله ما تاني الخ) ومثل ذلك تهان ونحام أصلهما تاني ونحامي والدليل على ان الاصل ما ذكرانه يقال نحامل ونحام لاوتهاون تهانا (قوله تعيل هبايا) أي ياء مدودة بعد الالف كهذا ياء أصل هذه الياء همزة مكسورة فكان هبايا همزة مكسورة بعد هبايا ففتحت الهمزة فتعيل شحرت الياء وانفتح ما قبلها فقلت أفا فصار هبايا همزة مدودة ثم قلت الهمزة ياء (قوله كذا ما مدة أفعال سبق) أي الحرف الذي قبل مدة أفعال يجب فتحه بعد ياء التصغير مثل ما تقدم من وجوب فتح الحرف الذي قبل علامة التأنيث أو مدته فتقول في تصغير اجمال اجيما كما تقول في تصغير صعة وحبيلى قصيعة وحبيلى (قوله واثبات خر وجهه ما الخ) سوابه واثبات عدم خر وجهه ما أو منع اثبات خر وجهه ما (قوله قد يقال يمكنه الخ) فيه انه لا يمكنه ذلك اذ شرط سكون وسط الثلاثة ليس وجهه ما الا كونه متحركا بوجهه في المفرد وهكذا بقية الشرط فرجوعه الى تعليل ابى على لازم له اذا اعتبار كون الوزن العام على مفاعل أو مفاعيل لا بد له من سبب وهذا تعلم ان قول الشارح لو سئل عن ملائكة أي ونحوها كذا فراجع له ان يجعل الالف التكرار بشرط الخروج تأمل (قوله سم يا صاح) في بعض النسخ بعد ذلك ما نصه وقد يقال التاء في تقدير الانفصال وكان ملائكة على وزن مفاعل فتدبراه وهو ابراد على قول يسم ولا تقدير الالف وفيه ان هذا يقتضى ان حق ملائكة المنع من الصرف لانه بعد

ألف تكسيرة حرفان ويبطله قول الشارح ليمّا تقدم أو يكون ثاني الثلاثة متحرك  
الوسط الخ (قوله بل يبقى فيه حرف العلة الخ) فيه ان المفهوم لا يعين ذلك بمجرده  
فكيف يدخله تحت العناية المقتضية تضمن كلام المصنف له فالظاهر مع العلامة  
ومساعد له الا ان المحشى اعتبر ان كلامه يفيد ان المفهوم ليس حكمه حكم المنطوق  
وتعنيته لما ذكر ملحوظ فيه مراعاة القواعد فتأمل (قوله علة) أى بخلاف المحذوف  
غيرها فصار نسباً منسياً فانه كالعدم كالمحذوف من يدوم (قوله بل هو أظهر فيه)  
أى لان التعويض في كل عن حرف (قوله ومنع عودها) أى اللازم للعوضيّة كما أشار  
اليه بالتعليل بعد وقصد هذا اللازم وملاحظته هو الذى أوجب كون التنوين  
كضد الياء بخلاف ما لو كان التنوين لمحض العوضيّة عن الياء بان لم يلاحظ معه  
منع عودها فانه لم يوجد حينئذ في الملاحظة والاعتبار ما يوجب كونه كضد الياء وان  
كان منع عودها لازماً في الواقع وبخلاف ما لو كان التنوين عوضاً عن الحركة فانه لم  
يلاحظ منع عودها حتى يكون التنوين كضد الحركة التى تجتمع الالف واللام  
فيناسب ان لا يجتمع التنوين الالف واللام وبهذا الدفع ما قبله ان جواب المحشى  
بان التنوين الخ موجود على كلام المبرد أيضاً لانه لا يجتمع بين العوض والمعوض  
عنه وعدم هذا الجمع هو منشأ الضدية وأما قوله ليس لمحض الخ فغير منطوق رايه  
اذا المعول عليه تعمله بقوله لانه لا يجتمع الخ فتأمل (قوله وفيه نظر) أى لان الحذف  
واجب وقوله فان أراد المقرون بال الخ أى أراد بالمتنقص ما فيه أل منه كان خروجاً  
عما له كلام فيه وقوله على ان الخ ترقى في الرأى فيه من زيادة عن الخروج  
عما له كلام فيه أنه لا فرق في المقرون بال بين المنصرف وغيره اذ الحذف جائز  
فيه ما نحو جاء القاضى والجوارى وحينئذ فلا تنأى التفرقة بينهما وقد يقال ان  
المتنقص في قوله لما كانت ياء المتنقص مطلقاً لكن محل الجزئية اعطى قوله قد  
تحذف الخ ما فيه أل موافقة للواقع ومراد الشارح بالمتنقص الذى يجوز حذف  
ياء المتنقص الذى فيه أل كما تقدم المنصرف حقيقة نحو القاضى والجوارى ان  
قلنا ان ما فيه العلتان كجوارى اذ دخلت عليه أل صار منصرفاً حقيقة أو المنصرف  
حقيقة أو حكماً نحو ما ذكرنا قلنا ان ما فيه العلتان اذ دخلت عليه أل بقي على منع  
صرفه الا أن له حكم المنصرف لوجود المانع المضعف لمنع صرفه وهو أل فتدله غير  
تام وقوله وكان المتنقص الذى لا ينصرف أى المجرى من أل كما هو الموضوع اذ

السؤال عن سبب وجوب حذفها فيما لا ينصرف بدون أل وأيضا ما فيه أل اما  
منصرف أو في حكم المنصرف فالمعنى ان المنصرف الذي فيه أل اما حقيقة  
أو حكما على ما تقدم الحذف فيه جائز في ما لا ينصرف منه بدون أل واجب لعدم  
مضعف مانع لصرفه فثقله تام فوجب التخفيف وهو الذي ليس فيه خروج عن  
الموضوع كما يخفى اهـ شيخنا (قوله فسيديو به يقول الخ) أى ان جرينا على ان مذهبه  
مبنى على تقديم الاعلال أما ان جرينا على أنه مبنى على تقديم منع الصرف فسيديو به  
يقول ليس بعد الياء ساكن وانما حذفها للتخفيف وجوباً وهو الذي جرى عليه  
الشارح كما تقدم (قوله أى وانما كان أعجمياً الخ) أشار الى انه علة للحذف ولا  
حاجة اليه بل هو علة لقوله أعجمي وقال بعض الاخوان انه إشارة الى أنه ليس علة  
لقوله مفرد أعجمي بل لأعجمي فقط وأما كونه مفرداً فلما أوضحه السيد الخفني من  
أنه أخذ من قول المصنف شبه هذا الجمع لان مشابهته به هذا الجمع تقتضي أن  
لا يكون منه بل يكون جمعاً غيره أو مثنى أو مفرداً والاول متنف لو جود زنة مشاعيل  
والثاني كذلك لان علامة التثنية مفعلة فمعين أن يكون مفرداً (قوله فلا اشكال)  
أى لانه مفرد صرف فلا يحتاج لتكافؤ الحمل على وزنه وإدعاء أنه جمع سر والة  
(قوله به يعلم أن دعوى البعض) عبارة حاصل الامر الاول ان سماع سر والة  
لا يلزم انهم مفرد سر او بل بل هي لغة فيه فجعله في التقدير جمع سر والة غير  
صحح وحاصل الامر الثاني ان الجمع لا يتقل ويجعل اسم جنس بل اذا قل جعل علماً  
كدائن فالرد بالامر الثاني مبنى على تسليم انه جمع سر والة ارضاء للعنان وكأنه  
قال سلمنا أنه جمع سر والة لكن لا نسلم أنه سمي به لان التقر لم يثبت في اسماء  
الاجناس بل في الاعلام فافهم ذلك ولا تغتر بمن ارتكب في عبارة الشارح فزيعها  
وكم من عائب ليلى ولم يروجهها اهـ ومحصله انه اما ان لا تصح الجمعية للرادفة  
بين الكلمتين واحداً المترادفين ليس جمعا للآخر واما ان تصح بان يسلم جدلاً افراد  
سر والة وجمعية سر او بل لعدم المرادفة لكن لا تصح تسمية الجنس به لعدم نقل  
الجموع للاجناس بل للاعلام مع أنه اسم جنس فيندفع التسليم الجدلي لما يلزمه  
مما يصح اذا علمت ذلك علمت ان التسليم بعد ارضاء العنان له المنع فليس قسماً  
حقيقياً فلا يتبعه الاعتراض عليه تأمل اهـ شيخنا (قوله وان تبعه) أى فرجه عبارة  
القاموس الجمع محركة الفرح وبجبه كفرح وكنع ضعيفة (قوله لا منع تسمية



(المقرب) فيه ان السبب الحقيقى لم يدع ان الغرض منع تسمية المقرب به بل منع نقل  
 الجمع الى اسم الجنس لان قوله لا نسلم انه سمي به معناه ان لا نسلم انه منقول بقرينة  
 التعليل بعد ولا شك ان هـ ذان محل النزاع فالخبر في عبارة المحشى ليس في محله  
 (قوله فقلت الواو الخ) أى واما الالف التى فى المكبر فقلت لوجودياء التصغير  
 (قوله والغناء لهما) قبل المناسب ان يقول بالغناء لهما أى حثها على المشى بذلك  
 وانسب منه ان يقول الحدوا الغناء للابل لثبوتها على المشى (قوله بفتح الزاى) أى  
 وبالفين المججمة (قوله والمعنى أو كان ما سمي به الخ) معناه ان الذى سمي به وجعل علما  
 على شخص اما ان يكون اسم جنس أمجميا بحسب الاصل فتقل وجعل علما لشخصيا  
 واما ان يكون لفظا أمجميا جعل علما من أول الامر ويدل على هذا عبارة التصريح  
 كما يعلم بمرآعتها (قوله هذه العلة الخ) هذا اعتراض مبنى على ان أوفى الشارح  
 لتوضيح الخلاف وهو المتبادر من كلامه (قوله أى غير عددى الخ) أى وغير مركب  
 من الاحوال والظروف (قوله فلا اعتراض بان المركب الخ) لا حاجة للاعتراض  
 ولا لجوابه المذكور بان أريد أن العجز منزل منزلة تاء التأنيث في مطلق الاعراب  
 ولو محليا كما تقدم له مثل ذلك في العلم تأمل (قول الشارح فجعلوا المزبد الثقيل الخ) هذه  
 حكمة تلتبس بعد الوقوع ولا يلزم المرادها فلا يقال ان هذا موجود في كل مركب  
 مرضى كان آخر صدره ياء أم لا فلما اذا خص السكون بآخر صدر ذى الياء (قوله  
 وخزرة) فى القاموس الخزرة محرركة الجوهر وما ينظم ونبات من النجيل منظوم من  
 أعلاه الى أسفله حيا مدورا وماء لفزارة اه والنجيل كما مر ضرب من الحمض أو  
 ما تكسر من ورقه والحمض ما ملح وأمر من النباتات اه منه أيضا (قوله للحب) هو يضم  
 الحاء المهملة كما فى نسخ القاموس المطبوعة والحب كما فيه الوداد والجرة أو الضخمة  
 منها أو الخشببات الاربع توضع عليها الجرة ذات العروتين والكرامة غطاء الجرة  
 ومنه حبوا وكرامة اه وفي بعض نسخ المحشى بالجيم المضخمة ومعوا البترا والكثيرة  
 الماء البعيدة القعر أو الجيدة الموضع من الكلال أو التى لم تظاومها وجدلاهما  
 حفره الناس وماء ابنى عامرا وضبة وعين بين القاهرة وبلييس وضه يرد ذلك كما فيه  
 أيضا فخرزة الحب جرة الماء على أحد الأوجه المعلومة مما تقدم وفي بعض هوامش  
 المحشى تفسير خزرة الحب بالخزرة الموضوعة على البتر وهو مبنى على ان الحب بالجيم  
 (قوله ومن قدر بكا الخ) لا تنوهم ان بكا موضوع للبقعة بل الموضوع اه وهو بعليث

بقامه فجعله بكاء اسمها انما هو بواسطة السراية من الكل الى الجزء ففيه جزء كل  
من العلتين في القاموس بعلمك يا دال الشام اه وجم هذا الذئع ما كتبه شيخنا على  
قوله ومن قدر بكاء الخ وهو انظر الامر في بك فانه خلاف المعروف فيه من انه اسم  
صنم قبل التركيب اه ومثل ما ذكر حكم عجز العلم المضاف في غير ذلك فيمنع في نحو أبي  
هريرة وأبي زينب وأبي عمرو وأبي عثمان وأبي يعقوب اعلاما لا في نحو عبد الله أما  
صدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان لانه مضاف (فائدة) - ثم رخص الافاضل  
عن أم كثوم هل يمنع عجزه العلمية والتأنيث المعنوي كما في منع في أبي هريرة وأبي  
بكره لتأنيث اللفظي \* فأجاب قبل الوصول الى هذا المحل بالفرق بينهم بأن العلة  
الثانية وهي التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء  
العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كثوم فان فيه جزء كل من العلمية  
والتأنيث المعنوي لانه بدل للجموع الجزأين لا للجزء وحده فالظاهر  
أن لا يمنع التجزئ كل من العلتين فيه قال وهذا فرق وجيه وبعده الوصول الى هذا  
المحل أخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكاء الخ انه يمنع وذلك لان اسم البقعة  
مجموع بعلمك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كثوم وأخذ من قوله  
ومن قدر كر باسمه لا لذكر به منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل  
التركيب مؤنثا نظر الاصله مع ان ذلك يزيل بالعلمية وكثوم في الاصل كثير لحلم  
الحدثين والوجه من السكامة وهي اجتماع لحلم الوجه فتأمل (قوله لا يتفرع الخ)  
أقول بل يتفرع عما وان كان سببا وأصلا وجودا تدبر اه شيخنا (قول الشارح  
وقدينيان مع الخ) يفيد ان حركة الجزء الاول بناء وليس كذلك بل هي بنية ولولا  
قوله ما لم يعتل الخ لا يمكن حمل قوله وقدينيان معاه الى الفتح على معنى ان مجموع  
الجزأين مبنى على فتح آخر الجزء الأخير وقوله أخرجه بقوله معدى كبر الخ أى  
حقق الاخراج بذلك والا فهو خارج من أول الامر كما يفهم منه قوله بعد لان باب  
الصرف الخ (قوله ان سيويه لا يجوز) يضم ياء يجوز وفيه جيمه ووكسر واوه  
مشددة (قول الشارح وقد تقدم حكمهما) وهو في المركب الانصاف في صرف الجزء  
الاول وصرف الثاني ان لم يقيم به مانع الصرف والحكمة في المركب الاستنادى علما  
(قوله يقال ذهب القوم الخ) أى قبل التسمية وكذا يقال فيما بعد (قوله وبين حرف  
حركتها) كلاه الينة المناسبة للفتحة في نحو قوله تعالى أأنذرتهم (قوله كذا

في التصريح) عبارة واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بالدمية بتلك  
 لان أول من نزلها اسميهان بن فلو ح بن مطي بن يافث اه فلم يذ ~~ك~~ رقبه مفتح  
 الهمزة ولا التفرقة بين اهل المغرب والمشرق ولا ان أصبه اسم غرض وكلامه بقيد  
 بظاهره نسبة كل ذلك للتصريح وكون ذلك مذكورافية في محل آخر بعيد (قول  
 الشارح وقد نبه على التعميم الخ) أي بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على وزن فعلان  
 بالفتح كما مر وقيل عن اسم ان قوله كذلك حاوي الخ مفيد للعوم بجوهره بلا نظر  
 للمثال اذ يصدق على نحو وهم ران انه حاوي زائدي فعلان بخلاف قوله فيما مر وزائدا  
 فعلان في وصف سلم فانه يفيد ان زائدي غير المفتوح لا يؤثر ان اه وهو نحوكم محض  
 اذ زائد ان نحوهم ران اي سا زائدي فعلان بالفتح بل زائدا المكسور فالاولى بما ذكره  
 الشارح من النظر للمثال (قوله فاذا جهل كل الخ) تبين في ~~ك~~ كتابة ذلك هنا  
 الاسقاطي مع انه سـ ما في قول الشارح ولو سميت برمان الخ ما يقرب من هـ اذا فلو  
 بكتبه هنا فكان أوفق (قوله وجد المربح) خرج الأول ان فعلا في النبات  
 أكثر ومرجع الثاني كثرة زيادة الالف والتون في نحو ذلك (قوله الشارح ومن  
 شعره) أي شعر سيدنا حسان شاعر النبي صلى الله عليه وسلم معبر عن اسمه بالاسم  
 الظاهر مانعاه من الصرف كما هو الاكثر وقوله رسوم المدام فاعل حاج ومؤخر عن  
 المفعول الذي هـ وحسان والمدام بضم الميم المطر الدائم والخمر كما في القاموس وفي  
 بعض النسخ ضبطه بفتح الميم فاعله اسم مكان أي مكان الدخومة والاستمرار والذي  
 بخط الشارح المقام بدل المدام ففتح الميم لما هو بخطه أقرب معنى (قوله فهكس)  
 أي بفعل الذي بخط الشارح منه والذي في بعض النسخ مرممة (قوله في معرض  
 التقسيم) أي لانه ما في مقابلة تختم المنع (قوله وكان عليه الخ) كان عليه ان  
 يزيد أيضا وزيادة على الثلاث (قوله وأجيب بان الالف الخ) بقي شيء آخر هو  
 انه سبق للحشي في الكلام على توجيه استقلال ألف التانيث بالمنع انه جعل لزوم  
 علامته علامة معنوية وهنا قد جعل الشارح لزوم علامة التانيث علامة لفظية وهـ ذا  
 تناف ودفعه بعضهم بان اضافة لزوم لعلامة التانيث من اضافة الصفة للموصوف  
 فاعلة اللفظية هنا علامة التانيث اللازمة لازومه احسني في ما مر اه لكن  
 تقدم لك ان المناسب ما هنا وما تقدم للحشي غير مناسب قد بر (قوله بدليل قوله  
 في الحال الخ) أي لانه لا يجمع انقسامه الى ~~ك~~ كونه مسمى به في الحال تارة وفي

الاصل تارة ثمة لئلا ذلك بما ذكره امكن قد يقال لادليل لاحتمال تعلق في الحال  
 وفي الاصل بالموثوق لا بالمسمى تامل (قول الشارح  $\llcorner$  معناه اسم رجل) هو  
 في الاصل اسم صفة وقوله وما ذكره في البسيط الخ يمكن ان مراده ممنوع الصرف  
 وجوبا كما هو رأى وجوازا كما هو رأى فلا يخافه (قوله كانا مذكورين) بدليل  
 لا أقسم هذا البلد (قوله لي هو) بحيث الخ) مدفوع بان نقل نقله للموثوق عادل خفة  
 اللفظ وصبرها كالمدم فرجع الى تختم المنع وحنة هند بالكون لم يعارضها نقل  
 أصلا اذا الباقى على أصله لا ثقل فيه ولذلك قل شيئا اذا استحضرت تسامح نقل  
 النقل طاش البحث اذ ليس في هند ثقل نقل (قوله لان لم عليه المنصرف) أى  
 لان لم ان مصرا النون علما بل المراد به أى مصرا من الامصار (قوله فاحتاجت  
 الى التخفيف) أى احتاجت أسماء البلدان الى التخفيف بحذف التنوين لعدم  
 اعتبار اللسان عام او مهم واتم عليه بسبب عدم التكرار بخلاف أسماء الاناسي  
 فان تكرارها بسبب الاشتراك أو حب السمولة على اللسان من حيث اغنياء لهما  
 وألفته اياها فاحتاج الى التخفيف فاندفع ما يقال ان كثرة الاستعمال مما يوجب  
 التخفيف كما هو منصوص عليه عندهم وكلام المحشى يوهم ان الضمير في احتاجت  
 لا أسماء الاناسي فتأمل (قوله ان لا يدب) بقوله تذكير انفرده أى بان لم يدب بقوله  
 تذكير قبل التانيث أصلا كسعاد زنب أو سبق له تذكير  $\llcorner$  كان لم ينفرده  
 كظلم (قوله وار لا يحتاج تأنيته الى تأويل لا لزوم) أى بان لا يحتاج تأنيته الى  
 تأويل أصلا أو يحتاج الى تأويل لازم بأن أقول بموثوق ولم تستعمله العرب الا  
 كذلك بان لم ترجع عليه الضمير مثلا الا وثنا (قوله وان لا يغلب استعماله قبل  
 العلمية) أى قبل جعله علما المذكر وقوله في المذكر مطلق باستعماله أى استعماله  
 علما المذكر أو سماه كما أوضحه عددا في عيدا انفقور وتأنيث أى الشروط  
 ان لا يغلب استعماله بحسب دعاء الجنسي في المذكر قبل جعله علما اه أى فان  
 غلب التذكير كذا في الاصل وثبت ثم غاب استعماله قبل العلمية في المذكر  
 كدواهم هذا الثوب دراع أى مصرا يغلب استعماله كذا كذا الاصل ثم  
 سمى به رجل صرف عليه تذكير في العلمية وبوافة ساقى الهمع (قوله كائيم)  
 أى بفتح الهمزة وسكون الياء وقوله فى أي بفتح الهمزة وثبتت الياء فالأول  
 مخفف الثاني كهي في هين وايم في ابن كايوخة من الجوهرى وغيره خ لا فالما

في القاموس والاييم ككيس من لازوج لها بكرة أو ثيابا ومن لا امرأته والحرة  
 واقربة نحو البنت والأخت والخلة وجعل يجمع ضريبة وغنم ذلك كما يلزم من  
 القاموس (قوله أسماء القبائل) أي كنهم وقوله والأرضين أي كصرو وقوله  
 والكلام أي كهودوزيد في نحو قرأت هود وكتب زيد وكذا الخوان حرف نصب  
 وضرب فعل فأنم اذا أمر بتجارتهما الصرف وعدمه وان كان الأكثر حكاية  
 حاله الأصل (قوله أأأوحيا) أي في أسماء القبائل (قوله أو مكانا) أي في أسماء  
 الأرضين (قوله أو لفظا) أي في أسماء الكلام (قوله أو قبيلة الخ) يشك على  
 هذا أنواهم جاءت في قریش بالتعوين وقوله تعالى كذبت عمود المرسين عندهم  
 نومه مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة يمكن حقه المنع وأجيب بأن  
 التأنيث مراعاة للمضاف المحذوف أي اولاد قریش ثمود كما اعتبر المضاف في قوله  
 أوهم قائلون بعدوكم من قرية أهل سكنها والذال أو هي قنلة أو أثب باعتبار  
 القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكور وثب باعتبارين ولا منع فيه افاده الرضى  
 (قوله أو كنة) نحو كتبت زيد أي هذه الكلمة (قوله أو سورة) كقرأت هود أي  
 السورة المخصوصة وقد جعل في الجمع أسماء السورسة أقسام ونكلم على كل قسم  
 فراجع (قوله وكذا الحروف الهجاء) نحو قاف حرف مفرد (قوله وغير هذا الخ) وهو  
 جعله اماحالا من نفس الجمعى واما حالا من الضمير في صرفه والاول يلزم عليه  
 مجىء الحال من المبتدأ والى ان يلزم عليه اعمال المصدر وخر كما قيل بقى جعله  
 حالا من الضمير في امتنع ويلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على ما فيه (قوله أن  
 يكون أول استعمال العرب له في العلمية) أي سواء كل علمائى الجمعية أم لا (قوله  
 لتقوى الجمعية بالتأنيث) لعل العبارة مقبولة (قوله ممنوعة من الصرف) قيل أي  
 للعلمية والجمعة حتى موسى عليه الصلاة والسلام لأنه معرب موسى وهو بالعبرانى  
 معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فتركها رجعت لا اسماء عليه وأما  
 اختلافهم في اشتقاقه فاعلم هو في موسى الحديدة قيل من أوسيت رأسه اذا حلقته  
 فهو موسى كأعطية فهو معطى فيكون مصر وقا قيل هو فنى من ماس يجرى اذا  
 تجتري مشبه لتحرر كما كذلك عند الخلق به فقلت الياء واواهم مقبلة ما يكون  
 من اليقين فيمنع للالفاظ قصورة كما في السمين اه وذكرا بالسود وقوا في البسع  
 فقيل انه أعجمى أدخل عليه اللام ولا اشتقاق له وقيل انه منقول من مضارع

وسمع واللام كما في يزيد في قول من قال  
 رأيت الوايد بن البريد مباركا \* شديد اباعباء الخلافة كاهله  
 وذكر أيضا ان آدم اسم أعجمي وزنه فاعل كشالحو عاذر وعار وفالغ لا أفعل كما هو  
 الاقرب والتصادي لا شدة تفاقه من الادمه مثلا تفسد كاشتقاق ادريس من  
 المدرس ويعقوب من العقوب وابليس من الابلاس فعلى القول باشدة تفاقه  
 يكون المانع له من الصرف العلمية ووزن أفعل ومقتضى ما تقدم ان مانع زكريا  
 العلمية والجمعة والمثبور أنه ألف التأنث وفي البياض وغيره ان الالف  
 أن يحسم اسم أعجمي ويحتمل انه منقول عن الفعل كيعمر ويعيش وفي شرح  
 الهمزية لابن جرير احتمال عربية آدم وأما ذوالكفل فهو معرب بالحروف  
 والكلام في المعرب بالحركات \* واعلم أن أسماء الملائكة كاهل متنوعة من الصرف  
 العلمية والجمعة الا أن بعضه رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن  
 رضوان ممنوع للزيادة وأما ابليس فقبيل منعه للجمعية وقيل عربي مشتق من  
 الابلاس وهو الاعداد وعلى هذا فله شبه الجمعة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو  
 خاص بمن أطلقه الله عليه فكانه دخيل في اسم الالان لا نظيره في الآحاد العربية  
 كما قيل لانه كاحيل واكيل وغيرهما (قوله ويؤيده ما يقال الخ) قيل يرد ان  
 اسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه وتزوج منهم وأيضا  
 صالح قيل اسماعيل كهود (قوله بناء على انه عربي) أي مشتق من التعزير وهو  
 التعظيم (قوله وأجيب الخ) في الجواب نظر (قوله لاختصاص لغة العرب الخ)  
 ينافي هذا قول الشارح في التنبيه الثالث اذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه  
 ياء التصغير الخ الآن يقال المراد واحد حروفه ياء التصغير ضرورة لا حقيقة (قوله  
 ما في كلام البعض) عبارته ولا يعتد بالياء أي ياء التصغير وعليه فعزير مصروف  
 وان قيل انه أعجمي وخالف في ذلك بعضهم (قوله الآن يقال اعتبار التأنث الخ)  
 في كناية ابن الحاجب أن شدة ممنوع من الصرف اه لانه يمكنني عنده بفعل  
 الوسط وفي عبد الغفور عليه قيل يجوز أن يقال امتناع صرفه لتأويله بالبقية  
 فيكون عدم صرفه للتأنث والعلمية فلا يدل على ان الجمعة مؤثرة مع تحرك الوسط  
 وفيه انه لا بد من عمل الالف كرا لا يرجع اليه ضمير المؤنث ولما قرئت فيه بحال اه  
 أي لان شهادة النبي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه كما قاله عبد الحكيم ويؤخذ من هذا

أنه ورد منصرف شتر خلافا لما يقبأ من الشارح (قوله هو ابن متوشلح الخ)  
المعروف في التفسير ان الملك ابونوح ومتوشلح بصيغة المفعول أو بضم الناء المشددة  
بعد فتح الميم شينه مفتوحة ولامه ساكنة جذه اه شيخنا وذلك لان نوحا ابن الملك  
ابن متوشلح بن خنوخ الذي هو ادريس بن شيث بن آدم عليهم الصلاة والسلام ونوح  
أولاده ثلاثة هم الذين اعقبوا سام وحام ويافث (قوله حيث لم تنقل عجمته) أى  
بخلاف ما نقلت عجمته كيموسف (قوله فمضى الرجل) بكسر الراء المشددة وسكون  
الجيم (قوله وقال في القاموس الحقة الخ) ان قلت العلامة قد وجدت وما في القاموس  
عربي قلت لا مانع من أن يقال انه معرب فأصله عجمي اه شيخنا (قوله بالكسر)  
أى ونشيد القاف (قوله وجق ليس في اللغة الخ) بخلاف فتح فانها تأتي عندهم اسما  
بمعنى كم الاسنة هامة وفعل لا والاول هو الماراد في التثنية (قوله لان الاعل  
في الوصف الخ) تقدم لك عند قوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا الخ ان هذه ليست  
هي العلة (قوله من فعل ماض) أى معذى بالهمزة يقال أحدث زيد اعجرا أى  
جعلته حامدا له (قوله ومثال ما سواها الخ) حاصله ان مضارع انثى من الغالب  
ومضارع غيره من المختص فأحرف المضارعة من أفعال الخ بالفتح والعين مطابقة  
(قوله أى من خروج الخ) أى لان المقصود ادخال ذلك (قوله تكاسم بالفتح) ينبغي  
أن يراد به جعله علما اكن لا بد له اذ من سبدها ما اذا لم يرد ذلك فصرفه لعدم  
العلية كما ان جميع الازان حتى المختصة بالافعال اذا لم تكن أعلاما مصروفة  
فلا وجه للايراد حينئذ اه شيخنا وفي حواشي الجامي ان فاعل اذا جعل علما  
لذلك كان منصرفا مع أنه غالب في الافعال ولم تجئ في الاسماء الا كلمات  
معدودة نحو خاتم واسم بسيتين هملتين اسم شجر أسود وطابع وقالب وغير ذلك  
وقال الراغب الفاعل كذا براميجي في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع  
والخاتم والقاب (قوله الا أن يكون ألق) أى لم يقيد الكثرة بقيد يخرج ما على  
وزن فاعل كان يقول اما لكثرة في غير فاعل (قوله بناء على ان الغالب الخ) أى  
فالاطلاق محمول على ما هو الغالب بقطع النظر عن النادر (قوله حاصلة من ضرب  
الخ) فيه ما محبة والمراد نسبة حاصلة من ضرب الخ والعاشرة الخ (قوله سبع  
المقبل) السبع الجريد وعائنه الخوص والمقل شجر الدوم (قوله والعجب الخ)  
حسن الظن أولى ونوافق الخطرات من الحاسرات (قوله فلا يناسب كلامه بعد)

بل ولا قبل لانه في حمل المتن جازاه على ان الزيادة والاكسرية كل منهما ماعلة  
للاولوية المفسر بها الغلبة (قوله نعم يرد الخ) لانه في هذا الايراد لان وزن أنفل  
بالضمة ليس الكاذم فيه بل في وزن تفعل يضم العين ولا يلزم من كثرة أنفل في  
الاصح كثرة تفعل فيها اه شيخنا (قوله يجوز أن يحذف الخ) هذا يدفع  
الاخوية (قوله وشيخنا) عطف على شيخ قبله والضمير في شيخنا ليس بوجه وقوله  
الخاميل يدل من شيخنا وهو الجرح هذا مظهر (قوله أي بالكسرة) مبني على ان قول  
الافراء فلا تجرح بفتح التاء من الجرح وعابه فيجره بفتح التاء بفتح التاء بفتح التاء  
لا يناسب الخطأ في قوله فلا تجرح نعم هناك نسخة فلا تجرح بالوزن فيتم الواضحة  
في التكم وان اختلف طريقه ولو ترى فلا تجرح يضم التاء وسكون الجيم  
من الاجراء والضمير راجع الى امرئ وكذا قوله فأجره بفتح الهمزة امرئ  
الاجراء فمجره بالهمزة بفتح التاء بفتح التاء بفتح التاء بفتح التاء بفتح التاء  
وسبويه التعبير عما لا يهيمه المصريون مصر وفا بالجري بصيغة المفعول وغيره  
الجري كما بسط المحشى اقام ومن قوله الشهاب في باب الجيم من شفاء الغليظ عن  
الجواب في واشرء من الكوفي في فذ في فلا تجرح ولا تضره ومعنى فاجره فاضرفه  
وحذفه الضمير البارز لانه لا مثله لتأولها بالمال كقول كما قاله المحشى تأمل (قوله لازم له  
على احدى اغانيه) أي فلا يضر اختلاف الوزن بحسب اللغات (قوله في اللفظ  
والتقدير) أي فلا تنكفي الموازنة في التقدير مع عدمها في اللفظ (قوله أهب وأشد)  
الاول بالهمزة والاول بالهمزة المفتوحة وتنفيد الباء مضارع ذهب فانه خرج بالتغير  
عن موازنة الفعل لفظا الى موازنة الاسم كاسد والثاني بفتح الهمزة يضم الشين  
مضعف الدال مضارع فانه خرج بالتغير الى موازنة الاسم كارد (قوله واللائق  
الخ) اذ فهمت أن معنى اللزوم عدم الانفكاك والمعارضة من كل وجه حتى  
في اللفظ والتقدير ثم كلامه لانه يضم الشين الثاني اذا خرج به يكون  
خارجا بالزوم لان قيل ورد على هذا الفهم غير لازم فيه وزن الفعل لفظا ما ظاهر  
ان المراد بالزوم وزن الفعل أن لا يخرج من وزنه الى وزن آخر مع كون الجميع للعل  
اه شيخنا نعم ان كان كلام الحفيد فيه حذف مدلول عليه بأحر كلامه ثم قوله  
تجب الموازنة في اللفظ والتقدير أي ولزم الكامة حالة واحدة وقوله فلا تشترط  
الموازنة في اللفظ أي ولزم الكامة حالة واحدة ودليل ذلك قوله علمت عدم عموم



قوله أن يكون لازما إلخ أي عدم عموم الشرطين تدبر (قوله من الضابط السابق)  
 وهو مالا يوجد في غيره فعل الألف نادرا أو علم أو عجمي (قوله لا يستلزم خروجه إلخ)  
 لم يكن الواقع أن ما أخرجه بالشرط خارج من ضابط الوزن الغالب بقسميه  
 كما أنه خارج من ضابط المختص وإذا كان خارجا عما فيه وخارجا أيضا من مطلق  
 الوزن المانع من الصرف المتقسم للقسمين المختص بالغالب المعروف كل منهما ما  
 يتمر بف لا يشمل ذلك فخرج من ضابط المختص مع النظر للخروج أيضا من  
 ضابط الغالب يستلزم الخروج من مطلق الوزن المانع من الصرف المتقسم  
 للقسمين المختصين فأى حاجة لا أخرجه بهذا الشرط (قوله من مدخول كاف  
 التمثيل إلخ) فيه أن اعتبار قيد السلامة في التمثيل لا بد له من حكمة وليست إلا  
 الاحتراز عن العلل والمضعف والاضعف أن يقول ومنع للمجهول ولو سلمنا  
 أنه مثال لا يمنع من دخول المضعف والمعتدل تحت السكاف فلنا كيف يدخل ذلك  
 تحت السكاف ويكون مثالا للمختص المعروف بما يخرج ذات فيه هذا كلام خال عن  
 التحقيق فتأمل (قول الشارح فخرج بالاول نحو امرئ) أي فانه يختلف عنه عند  
 اختلاف العوائل وقوله بقى لا دغام ادلوا دغم لقب فيه ألب بضم اللام ونشديد  
 الباء (قوله أقوى) أي لمبايئة الفعل في الوزن (قوله كتحجج مثل استخوذ) أي فإن  
 حقه استخاذ مثل استعاذ الذي أصله استعوذ (قوله كان من أوزان الفعل) أي  
 ركان عنوعام الصرف (قوله عن كونه من أوزان الفعل) أي الأوزان  
 المنسوبة لفعل لا خصائصها أو كثرتها فيه أو أولويتها به من حيث الزيادة  
 التي في الأول دالة فيه دون غيره وليس المراد أنه لم يخرج عن وزن الفعل وصيغة  
 بحيث يوافي صيغة الفعل من حيث الحركات والسكنات وعدة الحروف فإل  
 هذا الجواب جواب الحفيد المتقدم وبهذا تعلم أن ما تقدم عنه من تخصيص الشرط  
 انما هو بحسب ما يتبادر والافلا حاجة اليه على هذا التأويل الذي سمعته وان دفع  
 ما كتبه شيخنا على قوله فلم يخرج يزيد إلخ وهو انه يرد عليه أنه خرج لان الافتتاح  
 بادل المعنى في مقابلة ما لا يدل انما هو في صيغة الفعل كاحد فتبدل همزة فعلا  
 لا اسماء وما هذا الوزن فليس للقبول حتى تعتبر فيه دلالة الهمزة فلو قال في الجواب  
 ان الوزن الغالب بدلالة حرفه على معنى لا يضر خروجه كما سبق من الحفيد لكان  
 ظاهرا (قوله واصرهم جندل) أي فلم يبالوا بصيغته انتهى الجموع قبل الحذف

اذا اصل جنادل مع ان فيه ما يقتضي اعتبارها فالذي كلامنا فيه أولى بالصرف  
 اهدم وجود ما يقتضي اعتبار الاصل (قوله ارطى) اسم شجر نوره كنور الخلاف  
 ويترك كالعناب مرة ثانياً كاه الا بل وعروقه حمر (قوله عاتق) اسم نبت قضبانة دقاف  
 تختص منه المسكانس ويشرب طبعه لداء الاسنة كافي القاموس (قوله وذفرى)  
 يطابق على العظم الشاخص خلف الاذن وعلى غيره ذلك كما في القاموس (قوله  
 وجلبى) زيدت فيه احدى الباعين الخا قاله بما ذكره (قوله وحلتيت) زيدت فيه حرفان  
 الباء واحدى التاءين الخا قاله بما ذكره (قوله يعيلهما) أى قبل العلمية اما بعدها  
 فلا وفرق بينهما أيضاً بوجه آخر وهو ان مدخول ألف الحاق لا مدكر له البتة  
 بخلاف مدخول ألف التانيث فانه قد يكون له مذكر نحو سكرى فان مذكرها  
 سكران وقد لا يكون نحو حبلى كما في بعض الحواشي (قوله ما بعده) هو قوله فالخى بما  
 منع صرفه الخ (قوله يمنع العطف) أى يمنع مناسبتة بقرينة ما بعد (قوله من نائب  
 الفاعل) وهو لفظ التعيين الملقوظ به لانه نائب فاعل الفعل المحذوف المفسر  
 بالمدكور لا الضمير المستتر في يعتبر المذكور كما هو الاولى (قوله لان حكم الخ) الحكم  
 هو الجرب بالفتحة (قوله الا العلمية) أى وتأويلها بما يشمل الحكمة خلاف الاصل  
 (قول الشارح وقال في التسهيل بشبه العلمية) عبارة العدل المانع مع الوصفية  
 مفهورة على آخره مقابل آخرين وعلى موازن فعال ومفعول من عشرة وواحد الى  
 خمسة ولا يقاس عليهم الى التسعة خلافاً للكوفيين ولا يجوز صرفهم اذهاباً  
 مذهب الاسماء خلافاً للكوفيين ولا مسمى بها خلافاً لابي على وابن برهان  
 ولا منكرة بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في فعل  
 نو كبد او مع العلمية في سحر الملازم للظرفية الخ فقوله والمانع مع شبه أى والعدل  
 المانع مع شبه وقول الشارح وقال في التسهيل بشبه الخ حكاية لما في التسهيل بالمعنى  
 وقوله وانما جعل الخ الامر الاول من تمات قوله وطريق الخ فلو قال وطريق العلم  
 بعدل هذا النوع مما عدا غيره مصروف عارياً عن سائر الموانع الا العلمية ولو لم يقدر  
 عدله لزم ترتب منع الصرف على علة واحدة وأيضاً الاعلام يغلب فيها الخ لأجاد  
 ويكون قوله وأيضاً الاعلام الخ محض تقوية لا طريقاً مقامه فلا يجوز كون ذلك  
 من غير الغالب والاوردان الدليل على العدل حينئذ غير منع الصرف فلا يكون  
 العدل في ذلك تقدرياً فيخالف المنصوص لكن سبأنى نقلا عن الدماميني جعل

ذلك دليل على استقلال الكلام على قول المصنف وهو نظير جمعا فلم يحزر (قوله  
وهو غير) هو في كلام الشارح فاعلم نسخته ليس فيها ذلك (قوله وبهي) بتقديم الجمع  
على الحاء لقب أبي الغصن كذا في القاموس قال الاخفش لا يصرف لانه مثل زفر  
وأبو الغصن قال ابن الصلاح قيل انه يحيى المعروف والا مع أنه في غيره وعلى الاول  
مثنى الشيرازي في الاقواب وقال الامام الشعراوى في كتاب المنهج المطهر للقباب  
والفؤاد عبيد الله يحيى هو تاجي كما رأيت بخط الجلال السيوطي قال وكانت أمه  
خادمة لام أنس بن مالك وكان الغالب عليه صفاء السميرة فلا يبغي لاحداث يسخر  
به اذا سمع ما يضاف اليه من الحكايات المضحكة بل يسأل الله تعالى أن ينفعه  
ببركاته قال الجلال وغاب ما يذكر عنه من الحكايات المضحكة لاصل له ذلك  
وذكره غير واحد ونسبوا له كرامات وعلوما جمة أفاده بحديث القاموس واما يحيى  
بتقديم الحاء المهملة على الجيم فهو على وزن فتي بمعنى جدير يقال هو يحيى بالشيئ  
أي جدير به فهو معروف وليس من الباب الذي الكلام فيه كما يؤخذ من القاموس  
(قوله كظم) من جملة معانيه كفى القاموس الراعي الظلوم للشيء يهشم بعضها  
ببعض (قوله وايد) عبارة الهمع ايده وهو من لا يبرح منزله ولا يطلب معاشا ويطلق  
على غير ذلك كفى القاموس (قوله وهذا محقق قبل التسمية) فان غدر قبل التسمية  
وصف وقياس الوصف غادر بخلاف عمر فانه لم يوجدا لاهكنا ولا شي قبل التسمية  
(قوله وعمل العامل في ظرفي الخ) يغيثه ان كلام من يوم وسحر في المال متعلق بآتيك  
وليس الثاني بدلا من الاول بل صرح في المغني بذلك حيث قال وليس سحر بدلا لجواز  
سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيديويه اه فتدبر  
(قوله لكن برده عليه الخ) يدفع بان الاول مجمل والثاني تفصيل ويبان لخصر المعدول  
عنه فيما فيه آل اه شيخنا (قوله لقر به منه) أي فهو من الملاق أحد المتجاوزي  
على الآخر وهذا الجواب لم يقد العموم والخصوص بل السكينة والجزئية الا أن  
يكونا مرادين منهما (قوله أو حمل اليوم على ما شمل الخ) أي أمر كل صادق  
بذلك (قوله انكم عدلوا عن قرنه بال الخ) أي عدلوا عن قرنه بال الى حالة عدم  
قرنه بال ثم قدر علميته بعد ذلك من حيث انه دال على معين بلا قرينة انطوية فالعلمية  
تقديرية حصلت بعد اعتبار العدل فاندفع ما يقال اذا كان علما حقيقة وثبت  
ذلك فلا دليل على عدله الا منع الصرف فيكون تقدير يار الفرض انه حقيق وعلى

ما قلنا يحمل كلامه في مواضع (قوله عن التعريف الإضافي) أي نحو سحر يو م  
الجمعة لا نحو سحرنا لا اختصاره أيضا (قوله وكيف يشتمل الخ) أنت خير بأن معنى  
اشتمال الثاني على الأول اشتماله على معناه وأداته والمعنى هنا التعيين وقد  
أدى بالعدول أنه شحنا إذا اعتبر التعيين بقطع النظر عن طريقه فلا يقال  
التعيين المستفاد من ال غير التعيين المستفاد من العملية إذ لو نظر لذلك لكان  
التكرار المستفاد من اثنين اثنين غير التكرار المستفاد من اثنين وهو قد سلم أنه  
هو \* ولك أن تقول معنى كلام أبي حيان أن شأن العدول أن يؤدي معنى العدول  
عنه وليس للعدول معنى في نفسه بقطع النظر عن العدل فتنبى لم يدل على التكرار  
بحسب ذاته بل باعتبار عدله عن المكرر فلا انه على ذلك لم تنشأ الا من العدل وأما  
سحرفتي لو ظ كونه علما كان دالا على معين من حيث وضعه لمعناه العلمي لا من  
حيث عدله عما يفيد التعيين نعم يجاب عن ذلك بان العملية هنا تقديرية تنشأت من  
اعتبار العدل أخذت عما تقدم لتأنيلا (قوله قرن بأل أو أضيف) نحو طاب  
السحر أو سحرنا (قوله مانقله البهض الخ) عبارة قال الموقر ان كان ذلك مع تسليم  
وجود البناء فلا يضره الخرج المذكور لانه معارض راجح وان كان مع منع  
وجود علمه فحق الرد ان يقال مادعا من البناء لا وجه له لعدم مقتضى (قوله أي  
إذا أضيف) أي حين (قوله واللازم الخ) تسكوة للرد (قوله أي التنوين) الانسب  
جواز الاءراب مع التنوين (قوله وأقول قد توجه الخ) أي انهم هم لو ابدل البناء  
ودايل منع الصرف فعملوا بالاول في حالتين وفي الثانية في حالة لما ذكره المحشي  
(قوله أدر بحيان) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وفتح الراء وكسر الباء بعدها  
تحتية ساكنة ثم جيم هكذا ضبط المحشي بالقلم وضبطه بعضهم بفتح الهمزة والدال  
المجمعة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم وضبطه أيضا  
بفتح الهمزة والراء وسكون الدال المهملة بينهما وبينهم من يقول آذر بحيان  
بعد الهمزة وضم الدال وسكون الراء كذا وجدته بخط بعض الافاضل فليحذر (قوله  
ويجاء بانهم نهوا الخ) فيه ان البناء في نحو حذام على لغته واجب لا جائز وانه  
مناف لما تقدم للمعشى في باب لا النافية للجنس من ان البناء على ثلاثة أنواع  
أصل وهو الذي صر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه  
التضمن العارض كضمين اسم لا معنى من فانه عارض بواسطة دخول لا والتركيب

وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المهم الى المبنى  
واضافة الظرف الى الجملة المصدرية بماض ولا يجوز أن يقال معنى كون بناء  
حذاء جائزا ان هذا اللفظ في نفسه يجوز فيه الاعراب والبناء بقطع النظر عن  
الغاية مخصوصة وان كانت كل لغة تعين وجهات تأمل (قوله اذ لم يتحقق غيرها) أي  
العملية (قوله لتقويه بترتيب الامالة الخ) مقتضاها كالشارح ان نحو حذاء لا يعال  
وهو كذلك (قوله ولو قال الشارح بدل قوله الخ) الواضح مالا شارح اذ زوال التانيث  
المرتب عليه الصرف هو النتيجة لازوال العدل تأمل (قوله وادي القرى) بضم  
القاف وفتح الراء كما هو مضبوط في القاموس بالقلم (قول الشارح جنسا) أي جمعيا  
(قوله أي مما يمكن الخ) أي فهو عام آثر يديه المخصوص (قوله فلا يرد الخ) وجه  
الورود أن قاعدة من البيانية أن يؤتى موضعها بالذي هو ان كان المبنى معرفة  
أو هو وان كان نسكرة فالتقدير هنا أو صرفن مانسكرا الذي هو كل ما التعريف  
فيه أنرا ولا شئ ان المنسكرا ليس هو الكل فتعين التخصيص الذي أشار اليه نعم ان  
كان بنا مشوبا باتباع بعض لم يرد ذلك فاندفع قول شيخنا لا يتوهم هذا لا يراد ويحتاج  
للقيد المذكور لا خراجا له الا لو قيل كل ما أثر فيه التعريف بنسكرا وأما ما في المتن  
فنهايته مانسكرا مما أثر فيه التعريف بصرف (قوله بخلاف الثاني) أي فان سحر  
حركاته بدون أل هي حركاته مع أل وكذلك أمس بخلاف اخر فان حركاته غير حركات  
المعدول عنه وهو آخر بالافراد أو آخر يات بصيغة جمع الانات نعم الحركات  
واحدة ان قلنا انه معدول عن الآخر بآل وكذلك التوجيه الثاني لا يتم على  
القول بعدل اخر مما فيه أل (قوله تبريما من التكرار الخ) لا يقال ومن مخالفته  
لما تقدم من ان باب حذاء يزول فيه العدل لوسمى به ~~مذا~~ كرفيزول التانيث  
فيصرف ونظا هر كلام شارح الكافية ان العدل باق حتى في باب حذاء لانه لم يستثن  
الاسحر وامس لانا نقول المراد هنا ان حكم العدل وهو المنع من الصرف باق مع  
التسمية الاسحر وامس في لغة بني تميم فان حكمهم عاهه اليس باقيا وهو منع الصرف  
والعدل في باب حذاء حكمه البناء فبزيوال البناء فليس حكمه وهو البناء  
باقيا مع تسمية المذكر وليس الكلام في حكم البناء بل في حكم منع الصرف كما علمت  
(قوله لا على عدم الخ) ربما يقال ان الوصفية في أفعال هي الوصفية الزائدة والوصفية  
المجردة عن الزيادة ليست غالبية فلا اعتبار بها في التذكير لم يرجع لمثل حالة الغالبة

بخلاف نحو أحرفه رجوع لمثل حالته اللازمة تأمل تصحيح ما للشارح اه شيخنا (قوله  
على ان الوصفية الخ) يدفع بان الشارح بنى الكلام على الغالب والغالب في أن فعل  
التفضيل الوصفية الزائدة وغیرها تادر فلم يلتفت اليه أخذاً بما تقدم عن شيخنا  
(قول الشارح فان سمى به مع من الخ) لعل وجه ذلك انه اذا سمى به مع من كان اعتبار  
من مقوياً بالنظر للوصفية الاصلمية (قوله هي مبنية على قاعدة الخ) أي باعتبار  
البعض لا الكل كما لا يخفى (قوله والمراد المجعول علماً) لا حاجة اليه لتصریح الشارح  
به (قول المصنف كسعد) بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فمأى أعان أو  
مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمين ضد الشقاء وأما بضم التاء مع فتح  
العين مضارع مجعول من الاول أو من أسعد المتعدى بالهز جمعناه أو مع كسرهما  
مبنياً للفاعل من أسعد (قوله بالاصالة) أي حينئذ المضارعة تقتضي نوعاً خاصاً وهو  
الرفع كما يدل عليه قول الحنفى وأجيب بأن السكوفيين يزعمون ان اعراب الخ اه  
فهذا جواب عن تعليل النفي (قوله الحلول في الجملة) أي في بعض المواضع وقوله  
وأيضاً فالرفع الخ هذا الأضعف مما قبله لانه لم يظهر وجه استقرار الرفع بالحلول محل  
الاسم قبله لاتبان بحرف التخصيص ونحوه (قوله لانه لم يسمع الاسم بعد مالک)  
سبأ في الكلام على ان الزائدة ان مالک لا يقع بعده عند الأخفش الا الفعل  
الصريح نحو مالک لا تفعل أو الاسم الصريح نحو مالک قائماً فاستأهل على غير مذهب  
الأخفش ولأن تفعل بأنه لا يقع الاسم حالاً بعد لا الا اذا تكررت (قوله فاندفع  
اعتراض البعض الخ) لا حاجة لذلك الا اذا كانت الاقوال مسدودة في شرح  
الكافية أما اذا لم يكن فيه الا القولان الاولان فلا اعتراض أصلاً لان الكلام  
حينئذ في تصحيح أحدهما بالنسبة للآخر (قوله وعن التكرار الخ) في الامير  
الجواب عن التكرار بأنه يقع في البلاغة تأكيداً كيدا (قوله وأما الاول الخ) بين المعنى  
بما فيه تساهل (قوله وهي موصولة) أي ولا يتقدم معمول صلتها عليها (قوله وبه  
يعلم ما في كلام الشارح الخ) أي فانه يفيد ان التكرار يجوز الفصل مع الرفع مطاباً  
مع انه لا يجوز له الا بمعمول الفعل والاسم والشرط ويفيد ان ما الزائدة ولا التافية  
من محل الخلاف وليس كذلك ويفيد ضعف القول بعدم جواز الفصل اختصاراً مع  
أنه قول البصريين وهشام ومن وافقه من السكوفيين تأمل (قوله وأجيب بأن نسبة  
الخ) قال الامير لكان تقول انما عملت بعد ان كفت عن عمل الاسم بما اه وهو في

غاية الوضوح (قوله غير ظاهر) فيه نظر اهـ شيخنا (قوله وان اسهل الخ) غير  
 مسلم بالنسبة لما للشمي اذ هو يوافق المحشي في ان الكفا للتعديل وما مصدرية غاية  
 ان المحشي يقول ان حذف النون للتخفيف والشمي يقول حذفها لاجل المصدرية  
 المحمولة على ان كاحملت ان على ما في ان تقرأ على اسماء ويحكى فيهم ما سواويل  
 ربما يقال ان ما للشمي أقعد ثم ظهر ان في النصب بما اثبت حكمها لم يثبت لها في  
 غير هذا المحل بخلاف حذف النون للتخفيف فانه سمع نثرا ونظما كما يأتي للمحشي نقلا  
 عن الدماميني (قوله وفيه عندي نظرا الخ) فيسأل لا نظرا لان نحو القيام في ينجبي  
 ان تقوم لم يثبت من التسكيم حصوله من الخاطب قطعا بالنظر لذات الخبر ضرورة انه  
 مستقبل نصاب دخول ان عليه والمستقبل الموثوق بحصوله من حيث ذاته وتيقن  
 حصوله في بعض المواضع ليس لذات الخبر بل لامر خارج اقتضاه فتم ما للدماميني  
 (قوله وان المتقلة كالحففة) عبارة الفارسي وان الحففة كالمتقلة (قوله معارض  
 بأكثرية الخ) محمله ان افراد الناصبة للضارع بقطع النظر عن الفصل والوصل  
 أكثر من افراد الحففة بقطع النظر عن ذلك أيضا والفصل مع الحففة التي هي أقل  
 افراد من الناصبة أكثر من الفصل مع الناصبة فاوردت مع الفصل احتملات ان  
 تكون ناصبة الحاقا لها بالا كثر وهي الناصبة اذ هي أكثر افراد من الحففة  
 واحتملت ان تكون مخففة اذ الكثير فيها الفصل فتسكفا الاحتمالان وقد يقال  
 ان أكثرية وقوع الناصبة للضارع في التحقيق اعماهي عند عدم الفصل والكلام  
 عند الفصل تأمل (قوله غير صحيح) فيه انه صحيح لان مفهومه عند الفصل بما ذكره  
 لا يكون النصب أرجح فيصدق بأرجحية الرفع ووجوبه ويرتكب التوزيع اهـ  
 شيخنا السكندر هذا لا يتم الا ان قطع النظر عن كون الاسمة درال مفرضا فيما جاز  
 فيه الوجهان (قوله كما في قوله تعالى حكاية الخ) قال بعضهم وانظر ما وجه حذف  
 النون في أويحاجوكم وقد يقال ان الحذف للتخفيف (قوله وخبر جبه الزمخشري الخ)  
 عبارة أبي السهود (وقالت طائفة من أهل الكتاب) وهم رؤساؤهم ومفسدوهم  
 لا عقاب لهم (آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا) أي أظهر والايمن بالقرآن  
 المنزل عليهم (وجه النهار) أي أوله (واكفروا) أي أظهر وأما أنتم عليه من  
 الكفر (آخرو) مرانين لهم انكم آمنتم به بادئ الرأي من غير تأمل ثم تأملت فيه  
 فوقفتم على خلل رأيكم الا ول فرجعت عنه (لعلهم) أي المؤمنون (يرجعون) عما هم

عليه من الايمان به كما رجعتهم والمراد بالطائفة كعب بن الاشرف ومالان بن الصيف  
قالا لاصحابهم ما لما حوت القبله آمنوا بما أنزل عليهم من الصلاة الى السكينة وصلوا  
اليها أول النهار ثم صلوا الى العجرة آخره لعلمهم يقولون هم أعلم منا وقد رجعوا  
فيرجعون وقيل هم اثنا عشر رجلا من أحبار خيبر تفاولوا بأن يدخلوا في الاسلام  
أول النهار ويقولوا آخره نظرنا في كتابنا وشاورنا علماءنا فلم نجد سجدا بالنعمة  
الذي ورد في التوراة اهل أصحابه يشكون فيه (ولا تؤمنوا) أي لا تقروا بتصديق  
قلبي (الان تتبع دينكم) أي لا هلك دينكم أولا تظهروا ايمانكم وجه النهار  
الان كان على دينكم من قبل فان رجوعهم أرجى وأهم (قل ان الهدى هدى  
الله) يهدي به من يشاء الى الايمان أو يشبهه عليه (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم)  
متعلق بمحذوف أي دبرتم ذلك وقلتم لان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو بلا تؤمنوا أي  
ولا تظهروا ايمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا شيئا عكم ولا نقشوه الى  
المساجد لئلا يزيد ثباتهم ولا الى المشركين لئلا يدعوه الى الاسلام وقوله تعالى قل  
ان الهدى هدى الله اعتراض مفيد ليكون كيدهم غير مجد لطائل أو خبر ان على  
ان هدى الله بدل من الهدى وقرئ أن يؤتى على الاستفهام التقرير به وهو مؤيد  
للوجه الاول أي لأن يؤتى أحد الخ دبرتم وقرئ ان على انها نافية فيكون من كلام  
الطائفة أي ولا تؤمنوا الا لمن تتبع دينكم وقولوا لهم ما يؤتى أحد مثل ما أوتيتم  
(أو يحاجوكم عند ربكم) عطف على ان يؤتى على الوجهين الاولين وعلى الثالث  
معناه حتى يحاجوكم عند ربكم فيدحضوا حججكم والواو ضمير أحد لانه في معنى  
الجمع اذا المراد به غير اتباعهم (قوله وقائ له ان افعل) عطف على وآخر دعواهم  
الخ قوله تقع مفعولا اصرح القول أي فلا يحتاج صريح القول الى مفسر (قوله  
وجوزوا لنخشري في ان اعبدوا الخ) تقدم الكلام على ذلك في باب عطف البيان  
فارجع اليه (قوله ولا يقال أخذت الخ) الصواب ابداله بقوله وأخذت الخ ثمرة قول  
فلا يقال هذا التركيب ليندفع فهم أن وكنت الخ معطوف على أخذت الخ المفيدة انه  
لا يقال مع انه يقال لكن لا على ان ان تفسيره اه شيخنا وقد يقال مراده  
أخذنا بعده انه لا يقال على أن ان تفسيره وان كل المعطوف عليه لا يقال  
أصلانهم الأنسب الجري في التعبير على غلط واحد (قوله لعدم تأخر الجملة) فيه ان  
سبق الجملة قيد أول وفيها معنى القول قيدان ودون حرفه قيد ثالث فأخذت



عسجد ان ذهباً خارج بقيد فهم معنى القول لا بقيد ان بتأخر عن اجماله اذا خراج  
 بذلك يستلزم اجتماع القيود السابقة فيه والذي حقه ان يخرج بتأخر الجملة نحو  
 ذكرت عسجد ان ذهباً كما مثل به السيد الحنفى والشخ خالداً فى التصريح وأمرته  
 ان قصيدة على معنى قلت له شيئاً على وجه الامر وقصيدة كما مثل له شيئاً (قوله  
 والموجبة) عطف على النافية (قوله عند الاخفش) هذا التقيد اندفعت منافاة  
 ما هنا لما تقدم من ان المفرد لا يقع بعد ما لا تدبر (قوله دون المؤول بالاسم) أى  
 الفعل المؤول بالاسم (قوله قد يقال انما يرد الخ) ظاهر الشارح عدم حمل الجار  
 والمجرور فى المفعول مطلقاً مصرحاً أو على نزاع الخافض اذا الخافض معدو الجار  
 والمجرور ولا يتعدى وقوله فانه يقال الخ هذا اعتبار للمعنى وأنت اذا اعتبرت المعنى  
 لم تتحقق لعن والشارح لم يرض باعتبار المعنى فحينئذ لا فرق اه شيئاً (قوله  
 اعتراض البعض) حيث قال امكن قد يقال هذا الحكم يقتضى ضعفها عن غيرها  
 فلا يناسب كونها أمراً (قوله غير ظاهر) يمكن ظهوره بناء على ان ضمير نصب والنحاة  
 أى حكمه واجوز ان ينسب المتكلم الفعل باذن لان هناك لغتين الاعمال  
 والاهمال (قوله أو مبتدأ) عطف على فاعل (قوله وانما لم تعمل النواصب الخ)  
 فيجب ان ضربت ابست ان فيه عاملة فتحقق الماضى في شبه الاسم (قوله وعبد  
 العزيز هذا الخ) دخل عليه رجل يشكوه امره فقال له ان خنتى فعل معى كذا  
 وكذا فقال ومن خنتك بفتح النون فضحك الرجل وقال خنتى من يخون الناس  
 فقال عبد العزيز انما كتبه ما جواب هذا الرجل فقال ان مقتضى العربية رفع النون  
 فقال والله لا شاهدت الناس حتى أعرف النحور وكث فى بيتيه جماعة ومعه من يعلمه  
 العربية ثم صلى بالناس الجمعة الأخرى وهو من أفصح الناس اه أمير (قوله  
 كما فى الشئنى الخ) راجع لثبتي اذا القائل بالثبتي انما هو الدمامينى كما فى بس (قوله  
 لحظة الرشد) الخطة بضم المجمة الحاجة وتلك الحاجة هى غميه عليه أن يكون  
 كاتباً وذلك لانه كان مدحاً فأعجب به فناء فطلب منه أن يكون كاتباً ففلاح منه  
 القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله

عجبت لتركى خطة الرشد بعد ما بدالى من عبد العزيز بقوله

ثم ندم على ذلك وقول الدمامينى أنه لم يجبه به بعد من الكلام ويرى خطة المجد اه  
 بس وبه يعلم ما فى قول المحشى فقال له ويحك الخ تأمل (قوله ولم يعتد به الخ) قيل

يمكن ان يتحمل الفصل به في ان توسعهم فيما الكون انتم الباب بخلاف اذن (قوله  
 ومقتضى اشتراطهم في عملها الخ) ولا يتبع من ذلك حصر عدم التصدير اذا كانت  
 داخلة على المضارع في ثلاثة. واضح لان ذلك حصر لما وقع منهم بالفعل واستعملوه  
 (قوله ولا نخلو هذا المثال الخ) هذا موقوف على انه مستعمل في كلامهم وهو  
 الظاهر تأمل (قوله لانها في تأويل اسم واحد) أي بخلاف اذا قلنا ان البت من  
 السوابك حتى تكون مع ما بعدها في تأويل اسم واحد (قوله ويدفع الخ) فيه انه  
 لا معنى لاعتبار المحل فيما اعراه لفظي ولو سلم فهو خلاف الاصطلاح (قوله لانه  
 لا معنى للشرط الخ) سبأني ان له معنى عند الشلو بين (قوله وقد تستعمل بعد ان ولو  
 تؤكد الهماء) أي فهي زائدة وغير عاملة (قوله وان جئتني اذن ازررك) لم يجزم  
 الجواب ليكون فعل الشرط ما ضاير ورفعه حسن وفي بعض النسخ اذن ازررك  
 بالجزم وهو ظاهر (قوله اذلا يفصل بين الحرف الخ) أي لو كانت ناصبة بنفسها  
 لكانت حرفا ولا يفصل بين الحرف الخ اذا قلنا بانها ناصبة بنفسها يقول بحرفيتها  
 كما تقدم فلا يقال انها على مذهب اسم فكيف يقول بين الحرف تأمل (قوله اكرامى  
 واقع) أي اكرام لك واقع فاندفع ما قبل المناسب اكرامك (قوله فانما من الضالين)  
 أي ففعلتها وانما من الضالين أي ان ثبت ما تقدم في المستقبل ثبت هذا في المستقبل  
 أيضا (قوله ينبغي أن يكون الخلاف الخ) هـ هذا لا يتم الا على ما يأتي عن أبي حيان من  
 ان مذهب الجمهور وكتابتها بالتون ويحتمل ان يكون سراده ان الذي ينبغي هو ذلك  
 لا ما أفاده صنيعهم (قوله اضعفها في الاهمال) أي فتم شهما بلن وان خفمت  
 على الاسم المنصوب اه أمير (قوله وقوتها في العمل) أي فتم شهما بلن وان اه  
 أمير (قوله واپس الشكل) أي للفعل بعدها لازما حتى يزول اللبس (قوله  
 سواء كانت للتعليل كما قبل) فيه ان الشارح لم يمتثل لحال عدم لاجتماع فيه  
 لام التعليل بل ما مثل الابقوله وأمرنا لنسلم وأمرت لان أكون والمحشى  
 قد قابل به ما وجعل لاهما للتأكيده ونسب ذلك للفصا كهي وقد يدعى المراد  
 كما مثل في عبارة الفصا كهي لافي كلام الشارح فليهرر (قوله مالم ينتقض النفي  
 الخ) يعني أن انتقاض النفي لا يجوز مع لام الجرد دون لام كي كما يدل عليه قوله  
 ويجوز ذلك الخ وشبهه مرج بذلك المحشى (قوله وظاهر قوله ويجوز الخ) أي وان كان  
 ظاهرا قوله يعني مالم ينتقض الخ أنه لا يجب الاضمار عند الانتقاض (قوله والفرق

ان الثاني الخ) أسهل منه أنه ساغ الانتفاض مع لام كي لعدم اشتراط الثاني معها  
 بخلاف لام الجحود فإنه شرط معها ذلك (قوله علم بان اثبات الخ) عبارة التصريح  
 وعلامة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رذ على ما قال كان سيفعل  
 فاللام في مقابلة السين فتكلاً لا ذكران مع السين كذلك لا تذكر مع اللام (قوله  
 كما يظهر بالنظر في المعنى) أي لان معنى ما أسج زيد ليضرب في الضرب في وقت  
 الصباح لان في الارادة وان لم من نفي الارادة في الضرب فالمعنى الاول هو  
 المطابق للراد بلا واسطة بخلاف الثاني والمفيد للاول لام كي للام الجحود لان  
 لام كي قد تكون زائدة كما تكون للتعليل وغيره وقد يقال في الارادة مفيد لنفي  
 الضرب على وجهه أبلغ فهو مطابق للراد على وجهه أبلغ فاللام لام الجحود للام كي  
 ولعل هذا هو وجه ابطال المحشى لدعوى السيد الحفني الا ان يقول السيد الحفني  
 ليس المقام مقام مبالغة فتأمل (قوله وهو ممتنع) أي فتعين ان اللام هي الناصبة  
 (قول المشرح الثاني اخشاف في الفعل الواقع الخ) نظاهر صفة ان هذا  
 خاص بلام الجحود وقد كتب بعضهم على قوله بعد اللام أجم لام الجحود اه  
 والظاهر ان هذا يأتي في لام كي أيضا كافي آية وان كان مكرهم على ما سيأتي  
 للشارح من جعل ان شرطية واللام لام كي ويؤيده ان الخلاف هنا مبني على  
 الخلاف المتقدم وقد جعله الشارح في اللامين فتأمل (قوله وعوامل الاسماء  
 لا تعمل الخ) أي مع اتحاد الجهة أمام اختلافها فتعمل كافي أي من قولك أي  
 رجل تضرب فانها عاملة الجرم من حيث الاضافة والجزم من حيث نفعه معنى  
 الشرط وكذا كي فانها ان وردت تعليلية جرت أو مصدرية نصبت اه أمير (قوله  
 لا يعملون هذه الكتابة) أي فيقولون ان عوامل الاسماء قد تعمل في الافعال ولك  
 أن تقول ان قولهم عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال أي لا تعمل العمل  
 الخاص بالامياء (قوله موافقة النظائر) أي فان اللام الداخلة على المضارع  
 المنصوب لا تكون مسبوبة بنفي الومعها كان أو يكون في الغالب فيجمل  
 النادر على الغالب تأمل (قوله أي حذف جواب الخ) اختار العلامة الامير انما  
 وصلية والواو للتحال كما في زيد وان كثر ماله بخيل (قوله فيما يتناول) أي فيما  
 اذا كان الفعل الذي قبله يتناول (قوله فيما لا يتناول) وكذا ان يتناول أخذنا  
 بما يأتي (قوله وقال الجاهلي) أي وجهه الوجوب اضمارا الناصب بعد الاحرف

المد كورة وهو مقابل للتوجيه المارة (قوله على معنى السببية) نشر على ترتيب  
 اللف وقوله والانتهاء أى مثلا والا فقد تكون للتعليل والاستثناء (قوله فلم  
 يظهر التامر بعدها) أى كى لا يتوهم توارداً صابين اه عبد الحكيم (قوله  
 والجمعية) أى المعية (قوله من الا زمان) نصح ارادة الاحوال (قوله ويتعين  
 القول الخ) هذا على ما يتبادر والا فقد يقال لا تعين لاحتمال أن معنى أو يغفرلى  
 الى أن أتخفق المغفرة أو الأ أن أتخفقها وذلك وقت الموت فلا آخذنى أسبابه  
 لكن لا يخفى ما فى ذلك من التعسف (قوله والثالث فى فخر لاقتان الخ) هذا  
 أيضاً على ما يتبادر والا فقد يدعى لا تعين لاحتمال أن المعنى لا آخذنى فى أسباب  
 القتل لاجل أن يسلم أو الى أن يسلم (قوله وبه نظر) أى لاستقامة المعنى على  
 الاستثناء (قوله ولا يفارق ذلك أن تستقيم) أى فلا يـ = سر شيئا بعد الذى  
 كسره ويحتمل أن يراد انه يتدنى الكسر فى زمن من الا زمان أو حال من الاحوال  
 الا أن تستقيم من أول الامر فلا يبتدئه كما فى لاقتان الكافر أو يسلم بناء على أن  
 المعنى لا زعفر روحه فى زمن من الا زمان أو حال من الاحوال الا أن يسلم لم على  
 معنى لا آخذنى فى أسباب ازهاق روحه سبباً بعد سبب الا أن يسلم فلا آخذ  
 فى الأسباب بعد ذلك فان هذا الاخير مناسبا فى التصريح (قوله ونقض الخ)  
 فيه أن المجعول علة هو الخالف من جهتين لا من جهة واحدة كما فى هذين المثالين  
 لانها من جهة المعنى لا العطف تأمل (قوله فيه انه لا يتسبب الخ) قد يقال معنى  
 كلام الشارح انه يتسبب عن عطفها مصدر مقدر فى الامثلة المتقدمة لزوم  
 اضمماران لانه لم يوجد فى اللفظ ما يصلح للعمل والسبب فتعين تقديرها فهو بيان  
 لتسبب التعليل وليس مراده انه يجب الاضممار ولا يجوز الاظهار بسبب ما تقدم  
 - حتى يرد ما ذكر (قوله ولا اضممارها) أى أصل اضممارها خالبا عن اللزوم (قوله  
 ولا يتناسب هنا الخ) تقدم لك ما فيه (قوله لان معناه كالاضممار السابق الخ)  
 فيه انه يحتمل أن التشبيه فى نصب المضارع فـ كون الخبر كالمبين للمراد من  
 التشبيه نظـير ما أتى اذا فرق ولوسلما أن التشبيه لا يحتمل الا الوجوب كان الخبر  
 هو الماخى لاستفادة الوجوب من قوله هكذا الذى هو من متعاقبات المبتدأ فيكون  
 الحشوه والخبر لوقوع هكذا فى مركزه وحينئذ يكون الخبر غير مقيداً الا أن يقال  
 حكمه على هكذا بانه حشو ونظر الـ كونه فضلة فهو الحقيق بالحشوية والخلف وان

تقدم نعم كون هكذا وظاهر ان جعل حالا من الضمير في حتم أو صفة مفعول  
مطابق أي اضمماران بعد حتى حتم حال كونه كأننا كونهذا الاضممار السابق  
في القحتم أو حتما كأننا كالحتم السابق في التحقيق (قوله لاحتمال الخ) ان نظر  
اعدم توهم هذا الاحتمال أخذ من السياق والسباق كان حتم حشا وبدر (قوله وفي  
أن الغاية ممكنة) وكذا التعليل أي امتنع من الفعل لاجل أن تفعل (قوله وفي  
البيت) عطف على في والله لا أفعل حتى تفعل (قوله والغاية ممكنة) وكذا  
التعليل على معنى احكم عايك بنفي السماحة عند العطاء من الزائد وانتهك على  
ذلك لاجل أن تجرد الخ أي لاجل أن يترتب ذلك على هذا الحكم والتفصيل وان كان  
خلاف المتبادر (قوله لكن نظريه سم الخ) فديقال ان العطاء من الزائد  
تارة يكون سماحة وتارة لا والمعنى أنه لا بعد العطاء من الزائد سماحة حتى تجرد  
ومالديك قليل فحينئذ بعد العطاء من الزائد الذي حصل منك ولا سماحة بخلاف  
ما اذا لم يحصل منك بعد ذلك حو في حال القلة فان العطاء من الزائد الذي حصل  
منك لا بعد سماحة (قوله فاقضى أن حتى الخ) أي كماه وشأن المترادين وانما  
لم يجعل السارح ذلك صريحا من قوله بل ظاهر امره فقط لاحتمال خروج الا  
لمعنى حتى وهو الغاية وعدم خروج حتى اعني الا وهو الاستثناء اه أمير (قوله  
لكن لا مرجع الخ) فديقال مرجه ان الغاية لا تحتاج الى اعتبار الاوقات أو  
الاحوال بخلاف الاستثناء تأمل (قوله باطل) فديقال يصح كونه متصلا والمعنى  
والله لا يكون ذهابه باطلا واضاعة في حال من الاحوال الا في حال ابارة هذين  
الحمين فيكون باطلا واضاعة ~~هـ~~ ون ابارة هذين الحمين ليست أخذا بشأره  
اذ لا يكفيان والقصد المبالغة والمعنى لا أترك الأخذ بالثأر في حال من الاحوال  
الا في حال قتل الحمين فاني أتركها كتقاء بقتلهما أو تسليهما ويقرب من هذا قول  
العلامة الامير المعنى لا بد من المطالبة بشأره في حال من الاحوال الا في حال ابارة  
الحمين فلا مطالبة لحصول المقصود وهو الأخذ بالثأر ولا تلجى بما وقع وان لم يكن  
أخذ بالثأر ومن هذا يعلم صحة ما لا يخفى (قوله الاقتل الحمين) أي الذي هو فرد  
من افراد الأخذ بالثأر (قوله فتركه) أي فترك قتل الحمين (قوله ولا يصح  
كونه للغاية الخ) هو صحيح أخذ بما تقدم لك (قوله فصحيح لولا ما أماده الخ)  
اذا فسرت لا أترك الأخذ بالثأر بالتصميم والعزم عليه تسبب عنه ما بعده فصح هذا

كما مع غيره (قوله ابن حجر) بضم الحاء المهمة فيكون الجيم كإرأيتيه مضبوطا  
 بالعبرة والقلم (قوله علم رده عما أسلفناه) تقدم لك ما فيه (قوله بأن يقدر  
 القول الماضي الخ) أو يقدر المتكلم نفسه موجودا في وقت القول الماضي فيعبر  
 بالماضارع استحضارا للصورة العجيبة (قوله والمراد مع ذلك الخ) أي لا شتر الخ  
 التسبب في الرفع (قوله ومن نصب الخ) إذا تأملت هذا فهمت أن النصب مرعى  
 فيه الاستقبال بالنسبة لما قبله لا بالنسبة لزمان التكلم تأويل وهو خلاف ما في  
 الشرح والذي اعرفه هو هذا فإن روى الاستقبال بالنسبة لما قبله انصب وان  
 حكيت الحال رفع اه شيخنا (قوله والا فان كان حاضرا فالرفع) هذا هو محمل  
 الظهور فيفيد أن الحال الحقيقية لا يدخلها التأويل بالمستقبل وقد يقال إن قوله  
 فان كان حاضرا فالرفع مخصوص بمالم يؤزل بالمستقبل كما إن قوله أو مستقبلا  
 فالنصب مخصوص بمالم يؤزل بالحال أخذنا بما يأتي عنه قرى بالإقبال أن  
 ما يأتي عنه قوله آخر لا نأخذ قوله متى أمكن الجمع فلا يعدل عنه أي فاذا  
 كان قوله أو مستقبلا الخ مخصوصا بما ذكر كان قوله فان كان حاضرا الخ مخصوصا  
 أيضا بما ذكر فقوله المحشى وظاهر قول الدماميني الخ أي ظاهره في شرح  
 التسهيل بقطع النظر عما يأتي عنه بعد (قوله فيه عندي نظرا الخ) قد يقال  
 مراده بجواز الرفع في تلك الحالة أي الرفع المبني على تلك الحالة غير متعين لتأني  
 النصب المبني على الحالة الأخرى فالمخالفة بينه وبين غيره لفظية لا معنوية فلا نظر  
 (قول الشارح فيمنع في نحو لا سيرت حتى نطلع الخ) ظاهره أن المفقود فيما ذكر  
 انما هو الشرط الثاني وأما الشرط الأول وهو الحيلولة حقيقة أو تأويل فوجود  
 وحينئذ فلا يصح النصب لفقده الاستقبال كما لا يصح الرفع لفقده التسبب نعم إن  
 اعتبر فيه الاستقبال ولو تأويل لا يصح النصب وبهذا اتين به ما في كلامه بعد وقوله  
 وما سرت حتى أدخلها إذا أريد بالسير المشي وفرض في رجل ركب الخ  
 البلد ثم مشى بعد وقال لسائل سأله عما حصل ما سرت حتى أدخلها صح الرفع لتسبب  
 الدخول عن انتفاء السير المراد منه الركوب والنصب لأنه مستقبل بالنسبة  
 لما قبله وغايته وإذا أريد مطاق الموصول ولو ركوب بالمع الرفع لعدم التسبب ولا  
 النصب لعدم الاستقبال إذا الدخول انما يكون بعد الموصول لا بعد عدمه كما لم  
 يقدر أن النبي طارئ على تركيب حتى والا فيجوز تأمل (قوله لأن عدم السير

الخ) فيه انه خلاف ما فهم من الشارح فان الشارح ناظر لوجود السببية قبل  
 النفي اه شيخنا (قوله وفي التنبيه الثالث الخ) هذا مبني على ما في بعض النسخ  
 الذي نصه تنبيهات الاول نجح حتى في الكلام الخ ثم قال الثاني ان كان الفعل حالا  
 الخ ثم قال الثالث علامة كون الخ اما على ما في بعض آخر من جعل الاول المذكور  
 ثالثا والثاني اولاً والثالث ثانياً فالمناسب أن يقول وفي التنبيه الثاني تأمل (قوله  
 والذي في المغني الخ) في الرضى أن حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو  
 منصوباً لا يتخلو ما أن تكون بمعنى الى أو بمعنى كى وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون  
 ما بعدها مفعولاً متقبلاً بالنظر الى ما قبله لان المسبب لا بد أن يكون بعد السبب  
 وانها لا بد بعد البداية فحينئذ لا يصلح كونها بمعنى كى أو الى علامة يعرف بها  
 نصب المضارع بعد حتى من رفعه فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد  
 الحكم بمحصل مصدر الفاعل الذي بعد حتى ما في حال الاخبار أو في الزمان  
 المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقباً  
 وقت الشرع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو  
 عرض مانع من حصوله وجب النصب اه ومن هذا يعلم ما في قول الشارح علامة  
 كونه حالاً الخ فتدبر (قوله لما كان غير ثابت المضمون) أي لان المنفي غير حاصل  
 انفيه والمطلوب غير حاصل بل متوقع وبهذا يعلم ما في عبارته من التساهل (قوله  
 ويراد خامس) اعلم لم يـ كـتـرت بنى قد اقلته أو هو داخل في التقليل المراد به النفي  
 من حيث ان قد تستعمل في التقليل وأريد منه النفي والافعال هذا الزائد سادس  
 لا خامس (قوله فلا ينصب جوابه) أي جواب النفي بعد الاستفهام التقريرى  
 (قوله فلم مراعاة ضرورة النفي) أي ويكفي اعتبارها عند وجود الشرط العام  
 وهو وجود التسبب اذ لا بد منه في جميع الصور فحينئذ لا يقتضى جواز النصب  
 في آية ألم تر على أن كلام الشيخ خالد يسان لتخرج المسموع أخذاً من قوله وما ورد  
 وبهذا يعلم ما في كلام المحشى بعد (قوله أولاً) انه جواب الاستفهام (أي والنصب  
 صحيح في جوابه وان لم يكن محضاً بان كان تقريرياً أو إنكارياً نحو من مثل زيد  
 فيقاسمه أو توخى نحو اتخاها من زيد فيغضب عليه كأمال التسبب فلا بد منه  
 (قوله وعليه يكون في النفي الخ) أي يكون في جواب الاستفهام المعقب بالنفي كما  
 في الآيتين تفصيل بين التسبب عن المنفي فينصب وغير المنسب فيرفع وأيس المراد

في جواب النفي لانه خلاف قول المغني المقتض عليه اه شيخنا (قوله لكن تعاليل  
خالده الخ) قد علمت ما فيه (قوله تدبقت في آية الخ) أي وان لم يكن  
هناك تسبب اذ لا دار على وجود صورة النفي أو على الاستفهام هذا مراده (قوله  
أو هو موافقة لقول الخ) بأن يحصل ما يقتضاه كلام الشيخ خالده من جواز النصب  
في آية المزعى ان تصحح طوف على أنزل حتى يحصل التسبب وليس المراد ان  
ما يقتضاه كلام الشيخ خالده باطلا فموافق لهذا القول لان صاحب هذا القول  
مقيد بالتسبب أخذ من قوله لكن قصد العطف الخ وبعد ذلك لا يخلو كلامه عن  
شيء ويمكن أن كلامه مبني على الاحتمال الآتي على ما فيه (قوله حكاية في المغني)  
عبارته بعد ان منع النصب في جواب الاستفهام لعدم التسبب في الآية المنكورة  
وقيل النصب جائز كافي قوله تعالى أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب واسكن  
قصد هذا الى العطف على أنزل على تأويل تصحح ما صحت والصواب القول الاول  
وليس المزعى أفلم يسير والمبايناه اه وقوله ولكن قصد الخ قصد به بيان  
التسبب وقوله والصواب القول الاول وهو امتناع النصب لعدم تسبب ما بعد الفاء  
عن الفعل الواقع بعد النفي وهو تراد اعتبار التسبب عن الانزال بعيد وقوله المبايناه  
وهو عدم التسبب عما بعد النفي في آية المزعى وجوده في أفلم يسير او يحتمل ان  
مراده بقوله ولكن قصد الخ منع النصب ومحصل هذا القيل على هذا ان النصب  
في الآية مزعى لو كان معطوفا على ترادف ليس العطف عليه بل على  
انزل بتأويل تصحح ما صحت فصاحب هذا القول لا يشترط التسبب ولا يخفى ما في  
هذا الاحتمال (قوله ويوافق هذا القول قول الهمع الخ) فيه ان القول الذي  
ذكره في المغني هو جواز النصب في جواب الاستفهام على المتبادر من صنيع  
المغني ~~عن~~ مع التسبب ولو عن غير الفعل الملاصق للنفي كأأنزل في آية المزعى  
ما تقدم وكلام الهمع في النصب في جواب النفي لا يكر مع التسبب أيضا اخذ من  
امثله الا ان يكون المحشي اطلع على نقل فيه تصريح بأن صاحب القول المذكور  
في المغني قائل بأن النصب في جواب النفي او قاس النفي على الاستفهام فتأمل (قوله  
نحو ما تاتيتموه في هذا الخبر) سيأتي لشارحننا الاعتراض على المصنف وابنه  
في التمثيل لا تنقضاء النفي بنحو هذا المثال (قوله مرتب على الرجاء) اذ لو كان  
مرتبا على القضاء لكان المراد جميع الروح وهذا كاه على ان الروح ذهبت من



اصلها قبل ذلك أما لو كان المذهب من أول الامر هو هذا البعض فعطفه على  
 تقضي حينئذ صحيح تأمل (قول الشارح والتخصيص نحو لولا أخرتني الخ) في كون  
 الآية للتخصيص مع كون الخطاب فيها راب العالمين ما فيه بين الظاهر العريض  
 وكذا في المثال بعد وجعل ابوالسعد ودلولا في الآية للتمسك (قوله أي ناديا) تعليل  
 لمفهوم من قوله في غير القرآن أي ولا يقال ذلك في القرآن بل يقال له العطف  
 على المعنى ناديا (قوله كقراءة أبي عمرو) صوابه كقراءة غير أبي عمرو وكما في بعض  
 النسخ (قوله وهو مرفوع) أي والرفع دال على أنهم لم توجد السببية أصلا اخذوا  
 من ترتيب الدماميني المين بشاره المحشي ووجه عدم وجودها ان نطق الربع  
 بمعنى دلالة لا يترتب على السؤال اذهي صفته سئل أو لم يسئل ومتى انفي احتمال  
 العطف والسببية تعين الاستثناف وقوله ولو نصب لجاز كيف هذا مع استدلاله على  
 ان السببية وقد يقال مراده ولو نصب لجاز أي على اعتبار السببية بأن يراد بنطق  
 يتلفظ ولا شك أن هذا مسبب عن السؤال فهو اعتبار آخر غير ما تقدم بل هذا  
 الاحتمال هو الانسب بقوله وهو لا يخبرك الخ هذا والاطه من ذلك ان ينطق  
 بمعنى يتلفظ وأن قوله والسببية تقتضي النصب أي قصدها يقتضي النصب وقوله  
 وهو مرفوع أي فلم تقصد السببية وقوله ولو نصب لجاز أي بأن تقصد السببية  
 فينصب وعلى هذا لا يرتب الدماميني الا ان بني على غير المشهور ومن جواز  
 الرفع على ثمة عند قصد السببية وانتفاء الثاني لا تنفاء الأول ومع ذلك لا ترد بان  
 صاحب هذا القول جار على المشهور ومن عدم جواز الرفع أصلا عند قصد السببية  
 (قوله لا يمكن قال في المغني الخ) استدراك على لزوم النصب مع قصد السببية (قوله  
 وهو قليل جدا) أي الرفع بناء على هذا الوجه قليل جدا بل الأكثر النصب  
 فتحصل ان للنصب وجهين وللرفع وجهين آخرين ويجوز بقلة الرفع في احد وجهي  
 النصب اه ابر (قوله والمشهور في توجيهه) أي الرفع وعلى هذا المشهور يتعين  
 النصب عند قصد السببية وانتفاء الثاني لا تنفاء الأول (قوله أو الاستثناف)  
 كثيرا ما يطعن الاستثناف على تقدير المبتدا فلا ينافي انها حينئذ عاطفة أيضا  
 لجملة اسمية حذف صدرها على جملة النفي تمامها وحينئذ اندفع ما ورد المحشي  
 (قوله وبعبارة الثاني الخ) اذا تأملت ما وجدتها موافقة لما في الشرح فالوجه  
 المذكور انه القياس هو الثاني في الشرح والثاني هو الأول فيه وفيه الصدق

بثبوت الأول وانتفاءه دليل وان حصل مطابق الاثبات لكن المحشى فهم من قوله  
 لا الى الاثبات ان الاثبات ثابت البتة وان العبارة تدل على ذلك وليس كذلك بل  
 معناه ان النفي لم يقصد رجوعه للاثبات وان كان منفيما في الواقع اه شيخنا وترك  
 عبارة المغنى واعلمها قوله ومعنى هذا اى ماثنا ففقد ثابا بالنصب نفي الاثبات  
 فينتفى الحديث اى ماثنا فكيف نتحدثنا أو نفي الحديث فقط حتى كانه قيل  
 ماثنا ما يحدثنا أى بل غير محدث اه فقوله اى بل غير محدث فيه اثبات الاثبات الا ان  
 يكون اثره باع عام تلخيص ليكون هذا التلخيص هو المتبادر للمتبعين تأمل (قوله  
 وعلى هذا المعنى ليس في الغاء الخ) أى على هذا المعنى المذكور بقوله ويجوز  
 ان يكون الخ المفيد لثبوت الاثبات وانتفاء التحديث على وجه التعيين على ما فهمه  
 المحشى أو على وجه الاحتمال على ما قررنا ليس في الغاء معنى السببية وفيه كما قال  
 شيخنا انه لا يلزم من ثبوت السبب ثبوت المسبب اذ قد ثبت السبب ويمتنع المسبب  
 لما منع فالسببية متحققة على هذا المعنى أيضا (قوله هذا المثال) اى ماثنا  
 ففقدنا (قوله ويمتنع أن يكون الخ) ممنوع وتعايله بقوله اذ يمتنع الخ لا يجزى اذ  
 امتناع ان يقضى عليهم ولا يجوز ان يمتنع من صدق العبارة به اذ بعض المصادقات  
 قد يقوم الدليل على امتناعه فيقال العبارة صادقة لكن يمتنع بعض ما صدق عليه  
 بالدليل والمقصود صدقها اذ هو محل المخالفة بين الوجهين فعلى الوجه الاول تسكون  
 العبارة في كل مثال معناها فهم لانها الانتفاء الثانى لانتهاء الاول وعلى الوجه  
 الثانى تكون العبارة معناها انتفاء الثانى ونصدق بثبوت الاول وانتفاءه  
 ولا ينافى هذا كون الواقع أحدهما اعنى الثبوت أو الانتفاء كما فى الله موجود  
 بالامكان العام وبهذا أيضا يندفع التعكير الذى ذكره المحشى بهد اه شيخنا نعم  
 هذا لا يرد على المغنى بناء على أن الثانى غير صادق بصورتين بل بصورة واحدة  
 (قوله فلا يقال ثم تقم) فيه ان الكلام فى النصب مع الغاء لا فى الجزم مع سقوطها  
 الا انه رأى أن لا فرق (قوله ونقض الخ) قد تقدم للمحشى دفعه بأن ذلك قد يخص  
 بالفاء هل فيخرج الاسم (قوله الا اذا عطف جملة على جملة) نحو فوكزه موسى  
 فقضى عليه (قوله فيكون ما بعد الفاء مبتدأ الخ) أى والفاء مجرّد السببية  
 لا للعطف لعدم التناسب وانما يلزم عطف الخبر على الانشاء فى بعض الصور  
 (قوله أى أو صفة على صفة) نحو لا تكون من شجر من زقوم فما اللون منها

الباطون الآية كما تقدم ذلك في باب العطف (قوله يؤخذ منه انه يشترط الخ) قد  
 يقال يمكن تصديده مصدر في نحو ما أنت زيد افنكروك وهل أخوك زيد فنكره  
 كان يقال ما يشئت كونك زيد فاكرامك وهل يشئت كونك زيد أخاك فاكرام  
 مناول ذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاساقط على نقل ذلك عن أبي حيان فائلا ان هذا  
 الشرط لم يشترطه أحد من أصحابنا أو يؤيده هذا ما نقله الشارح عن ابن كيسان  
 حيث قدر مصدران لازما الجملة قاله بعض الافاضل (قوله مرشدا من أول الامر  
 الى أنما ليست للعطف) فيه ان الصرف عن السنن ظاهر ادال على معنى الجمعية  
 مع العطف المندكور فيمنع قوله الى أنما ليست للعطف بأن يقال هي للعطف اكن  
 مع الجمعية فالصرف يرشد الى أنما ليست للعطف المجرد المحتمل للجمعية وعدها وسمها  
 تعلم أن استظهار الدماميني له في غير محله اه شيخنا (قوله لم يكن فيه تنصيص الخ)  
 فيه انه وان لم يكن في قوله لم يكن قيام منك وقيام مني تنصيص على معنى الجمعية  
 الا أنه ليس الكلام في هذا اللفظ بل في قم واقوم ولاشك ان فيه تنصيصا بواسطة  
 النصب وكلامهم في بيان معنى ذلك محمول على ان الواو للجمعية بقريته ما جعل المعنى  
 له تأمل (قوله هذا العلم) أى العلم بوقوع الصبر (قوله العلم المصاحب له) أى علم  
 الجهاد المصاحب لعلم الصبر فالمنفى انما هو العلم لم يقيد المصاحبة المذكورة فلا  
 ينساق ان علم الجهاد واقع (قوله لجهة كون المعنى الخ) بالتأمل في هذا المعنى تجدها  
 زائدة فلا تنفك كالكما للعيني (قوله اسكن لما كان الوجود الخ) ونسكتة التصریح  
 بالمصدر في المعطوف عليه كونه محل توهم اذا ساءل معه (قوله تعلقا النفي)  
 المناسب النهى كفى بعض النسخ (قوله لانه يمنع منه الخ) لانه لان الشار اليه  
 لكونه معنى غير محسوس كان بمنزلة البعيد (قوله فلم يتوجه اليه بحرف النفي)  
 المناسب حرف النهى (قوله لدخولها في اللفظ الخ) أى وامالى التقدير فهو سى داخله  
 على جملة اسمية كما قدره (قوله على تقيضه) أى يجامع ان كلا يقتضى التوافق وان  
 اختلاف متعلقه أى والتحقق ينساق في الجزائية اذ التركيب معها في قوة شرط  
 وجواب اه شيخنا (قوله وقوله تعالى خذ من أم والهم الخ) ليكن الحال من  
 فاعل خذ لا من صدقة لانها منكرة بلا مسوغ (قوله اما غير واقع أو غير كثير) كذا  
 في المعنى قال الدماميني بل كثيرا لا ترى نعم وبدس وحسبنا أو عسى وصيغ التعجب  
 فانها مضممة معنى الحرف الذى حقه ان يوجب دلان كل معنى كالمدح والمقاربة

والتعجب حقه ان يؤدي بالحرف وأجاب الشفني بان المراد بالحرف الموجود ولا يخفى  
 ضعفه وعليه فأنما قال المصنف أو غير كثير لا احتمال وقوعه وهو كذلك لا ترى ليس  
 فأنها مضممة معترى النقي مع ان حرف النقي وجوده كالأوامم لا يخفى في انه يجاب من  
 مناقشة المصنف بأنه ليس المراد بالتضمن هنا الا شربا ذلا يسع أحدهما ان يقول ان  
 معنى قل في قل اعبادى الذين آمنوا بيقيموا الصلاة تعليق الاقامة على القول بل  
 معناه طلب القول قطعا بل معنى أضمنه معنى ان الشرطية ان العرب لا يستعملون  
 فعل الطلب وبعده مضارع مجزوم الا في مقام يكون القصد فيه ترتيب مضمون  
 المضارع على مضمون فعل الطلب أعنى المطلوب كالتقرب وان دفع هذا أيضا اعتراض  
 المصنف بان في التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف قاله العلامة الامير  
 وبه يندفع اعتراض الشارح الآتى وكذا اعترض أبي حيان لمكان لا يخفى ما يأتى في  
 قوله ذلا يسع أحد الخ ثم قال الامير ان قلت ان التضمن يقتضى وجود معنى أصلى  
 للكلمة المتضمنة غير المعنى الظاهري بالتضمن وليس وأفعال المدح والتعجب  
 لم تستعمل الا في هذا المعنى فليست من قبيل التضمن بل هي من قبيل وضع الفعل  
 ابتداء لما يفيد الحرف كوضع انتفى للنفى وظاهر ان انتفى لا يقال فيه انه مضمن معنى  
 انتفى فكذلك ليس قلت قد يوجد المعنى الاصل تحقيقا كتضمن الصلاة معنى العطف  
 في الصلاة على سيدنا محمد فان معنى الصلاة الاصلى الدعاء وقد يوجد تقدير  
 كان تقوم الدلائل على اسمية الكلمة أو فعليتها ثم ننظر فيجدها ملازمة للدلالة على  
 معنى حقه بحسب ما عهد من استعمال قراء اللغة ان يؤدي بالحرف سواء أدى به بالفعل  
 كما في ليس أو لا كما في نعم فتقدر ان تلك الكلمة وضعت لمعنى مستعمل من معانى  
 ما قام الدليل على انهما من باب قبلت علامته ثم ضمنت هذا المعنى الذى الشأن فيه ان  
 يكون للحرف ومن هذا قولهم أسماء الاشارة متضمنة معنى الحرف وهذا القدر  
 ليس موجودا في انتفى ونحوه لانه يدل على حدث وقع في زمن ماض كما هو عادة كل  
 فعل وان افق ان هذا الحدث انتفاء وليس موضوعه مجرد النفي من غير تعرض  
 لزمن معين بل هي لنفى الحال عند الالحاق مع انها فعل ماض فليست جارية على  
 سبيل الافعال وكذا افعال المدح انما تدل على مجرد المدح ثم لا يد لهم من أحد  
 تسجيبي ما في قواهم الاسم ضمن معنى الحرف فيقال المراد كل معنى الحرف لان  
 الحرف موضوع للمعنى الخاص الذى لا يفهم الا من التصريح بالجرور على ما هو

المشهور وما أن يقال الاسم مضمن معنى الحرف نفسه فيقولهم الاسم مادل  
على . يعني في نفسه فيقال هو تعريف لما لم يضمن معنى الحرف أما هو فيدل على معنى  
لا يفهم إلا بالتصريح بغيره أو يقال هذا التعريف يشمل الاسم المضمن بالنظر  
لعناه الأصلي ولوقته تراعى ما عرفت فمحصله أن الاسم ما الأصل فيه الدلالة على  
معنى في نفسه سواء طرأ عليه تضمن معنى في غيره كافي أسماء الشروط أو لا وان  
الحرف هو ما لا يدل إلا على معنى في غيره ولعل الأخير والذي يتعين المصير إليه اه  
ووجه تعيين المصير إلى الأخير أن علته بناء أسماء الشروط مثلا مشابها للتعريف  
في المعنى وهذه المشابهة لا توجد إلا إذا كان معنى الحرف بعينه متحققا في مدلول  
الاسم لا كما به وقد اتفقوا على مثل ذلك مع غاية البيان فيما كتبت على حاشية السيد  
أبي النجاء على شرح الشيخ خالد بن محمد ( قوله وفي الهمع أن ابن عصفور الخ ) قد  
يقال لاسم هذا الاقتضاء بل العامل هو الفعل فقط ولو سلم فما قاله ابن عصفور  
وارد بعينه على مذهبه اذه ومن جملة القائلين بالقول الثاني كما يعلم ذلك مما كتبه  
الحشي على قول الشارح ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة الخ ( قوله وأما  
حياتان الخ ) أي وإن أباحيان رده هذا القول بأن الخ وفي رده نظر أما أول فلان  
القول الأول ليس فيه الاتضمن الطلب معنى حرف الشرط لا معنى حرف الشرط  
وفعله كما هو مقتضى هذا الرد بدليل زديد الشارح الآتي بقوله ولا جائز أن يكون  
هو الطلب الخ إلا أن يكون مقصود أبي حيان الزام أصحاب القول الأول بما ذكر  
غيره مع قول على ما أشار إليه الشارح من التردد وأما ثانيا فلان قوله لكان الشيء  
الواحد الخ لا يضر إذا ما منع من ذلك باعتبارين فباعتبار المعنى الأصلي طلب  
وباعتبار المعنى المضمن غير طلب كما قيل في اناء طشان كناية عن طلب السقيا  
انه خبر باعتبار المعنى الأصلي الأشياء باعتبار المعنى الكافي ( قوله بأن نائب الشيء  
يؤدى معناه ) أي بحسب الشأن والافتد يقال كلاما في النيابة من حيث كونه  
عاملا وهي لا تستلزم النيابة من حيث المعنى كما أن النيابة من حيث ~~الكون~~  
معمولا لا تستلزم ذلك الا ترى نيابة المفعول عن الفاعل مع اختلاف معناه ما اه  
أمير ورده عبد الحكيم كلام السيد وأيد ما للطلول فراجع في أو آخر باب الانشاء  
في شرح قول المصنف وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك لبث مالا  
انفقه الخ ( قوله لاسم الخ ) لا بد لهذا من دليل ( قوله لابن أخت خالته ) ارادة

السيد الحنفى ظاهرة من السياق لا كلام فيها وان كان اللفظ محتملا لارادة  
غيره كان ~~يكون~~ لاخت خالته ايمان اولامه اختان (قوله باطله المصنف الخ)  
هذا الابطال يرد على القول بتضمين الطلب معنى ان الشرطية التى اختاره  
المصنف كفى الامير فالصواب ان ابطال المصنف انما هو لكون الآية من قبيل  
القول الثالث كما ذهب اليه اصحابه فانهم صرحوا بان الآية من قبيل ما الجزم فيه  
بشرطه قدتر بعد الطلب كما يؤخذ من المعنى بخلاف المصنف فانه وان اختار ان  
الجزم بالطلب تتضمنه معنى حرف الشرط الا انه لم يقل بذلك فى هذه الآية بل صرح  
فيها بان الجزم فيها بالام الامر مقدرة فاختماره لهذا المذهب انما هو بالنسبة لغير  
مثل هذه الآية تامة (قوله قال بعض المتأخرين يكفى الشرط الخ) فى المطول ان  
الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء بل يكفى مجرد توقف الجزاء عليه وان توقف  
على شئ آخر كالنوفيق هنا وكما يقال ان توضأت صحت صلاتك واعتزضه السيد  
بان الموجود فى المكتب المعبرة فى الاصول أن كلمة ان غلبت فى السببية فدلت على  
ترتب الثانى على الاول ووقوع اثره قطعاً ولا يخفى أن المتبادر من قولك ان ضررتك  
أن الضرب الثانى مرتب على الضرب الاول يحصل جزم ما بعد حصوله لانه يتوقف  
عليه وينعدم بانعدامه بدون أن يعتد به حصوله عقبه كما هو مقتضى معنى الشرط  
اصطلاحاً وما قوله قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن الذى  
ينبغي من المؤمنين كاهم أن يبادروا باقامتها الرقول النبي صلى الله عليه وسلم اهم  
وكذلك قولك ان توضأت صحت صلاتك تشترع بالمبالغة فى اعتبار الوضوء فى صحة  
الصلاة حتى ~~كان~~ المحصل وحدها بخلاف قولك الوضوء شرط للصلاة فان مفاده  
مجرد التوقف اه امير (قوله بل المخلصون منهم) أى لان الشئ اذا أطلق انصرف  
لفرده الاكمل بحسب المتبادر وان كان المحقق الفرد الادنى وقال الدمامى سنى لان  
اضافتهم الى الله انما هي اشر يفهم ولا يشرف الا الكمال المخلص لكن ينبغي  
على ما قال عدم تأنى هذا فى قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم ثم ان ارادة المخلصين  
يمنعها عموم الخطاب بل التحقيق خطاب الكفار بفروع الشريعة وأصولها  
الا أن يعمر أولاً ويخصص فى يقيموا استخدموا أو يقال خطاب غير المخلص من  
دليل آخر اه امير (قوله ولا تمنن تستكثر) أى لا تعط مستكثرأما انعمت  
أولا تعط طابا به العوض الكثير أو لا تمنن على الله بعبادتك مستكثرأياها أو

على الناس بالتبليغ مستكثره الاجرمهم أو مستكثر التبليغ (قوله أسلم تدخل  
الناه) لا يصح في هذا النصب عند وجود الفاء لعدم التسبب فلم يتفرع هنا الجزم  
عن النصب كالم يصح الجزم بعد لو التي للتمني مع صحة النصب نحو ان لنا ~~سكرة~~  
فذلكون من المؤمنين كما تقدم فلا تلازم بينهما ما فاتفرع انما هو في الغالب (قوله  
اذ لا يتعبد الخ) للمعجز اعتباره من المعنى (قوله وسكنت الفاء) أى في الجمع وقوله  
للضرورة أى لان القياس الفتح لانه اسم لانعت (قوله انها) أى الزفرة ادخال  
النفس الخ هذا يوافق ما في المختار ونصه الزفير أول صوت الحمار والشهيق آخره  
لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر زفر بالسكر زفرا والاسم  
الزفرة والجمع زفرات يتبع الفاء لانه اسم لانعت ور بما سكته الشاعر للضرورة  
اه وفي محل آخر منه منصفه وشهيق الحمار آخر صوته وزفيره أوله وقد شهق بالفتح  
يشهق بالسكر شهيقا وقبل الشهيق رذا النفس والزفير اخراجه اه وفي القاموس  
زفر يزفر زفرا وزفيرا أخرج نفسه بعد مدّه اياه وفيه أيضا شهق كمنع وضرب وسمع  
شهيقا وشهماقاياضم وشهماقايا بالفتح ترددا ابكاء في صدره (قوله وهو أن الترجي ان  
أشرب الخ) به هذا يدفع الاعتراض بأن الترجي انما يكون في الممكن القريب  
والطلاع فرعون و بلوغه الاسباب من المحال وقد يدفع أيضا بأنه ادعى قرينه لقصد  
التلبيس على قومه فأتى بلعل (قوله واظا هرائه لا يتعين الخ) يمكن حمل الانبغاه  
في كلام الشمني على الاولوية لا التعين (قوله منقطع) على هذا لا تفرغ وقد  
يقال المراد الاتكليم وحى وقد رى الباقي فيكون متصلا والمراد بالتكليم  
مطلق الافهام (قوله وجعل في المعنى الاستئناء مفرغا) أى فهو متصل لانه من  
عموم الاحوال أو الاخبار (قوله على كونه حال من الفاعل الخ) يصح جعله  
حال من اسم كان أو من الضمير المستتر في خبرها أو من بشر على قلة على حد مررت  
بمساء فعدت رجل (قوله أى أبشر) أعني قدرا العامل مؤخر ليكون ضعيفا فيصح  
تقوية معمله باللام (قوله وعلى التمام الخ) نصح الحامية أيضا على هذا من فاعل  
كان أو من بشر على ما تقدم ويصح أيضا كون وحيا وباعده مفعولات مطلقة  
على معنى الاتكليم وحى أو تكليمه امن وراء حجاب أو تكليم ارسال (قوله من  
الضمير المستتر في البشر) أى ألعاند على التكليم وعلى هذا فوحيا بمعنى موحى به  
وكذا ذاك في ما بعده وهذا غير متعين لاحتمال أن يكون حال من فاعل يكلم

أو مفعوله أو من بشر على ما تقدم (قوله والشاهد في نصب اعقله) أي اعطفه  
على قتل الذي هو اسم خالص واعترض بأن المعطوف عليه مؤول بالفعل يدل  
نصبه شيئا على المفعولية وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل  
بالفعل مع ساكنه وغير خالص انما هو المؤول بالفعل وحده كما في الطائر في غضب  
زيد الذباب (قوله وانتصاب غير الخ) عبارة البيضاء أي قل أفغير الله تأمر وفي  
أعبد أيما الجاهلون أي أفغير الله أعبد بعده هذه الدلائل والموايد وتأمر وفي  
اعتراض للدلالة على أنهم أمره به عقب ذلك وقالوا استلم بعض آلهتنا ونؤمن  
بآلهتنا فطر غباوتهم ويجوز أن ينتصب غير بمادل عليه تأمر وفي أعبد لانه بمعنى  
تعبد وتني على أن أصله تأمر وتني أن أعبد فحذف ان ورفع الفعل كقوله احضر  
الوغي ويؤيده قراءة أعبد بالنصب (قوله وفي الفارضي الخ) لا حاجة اليه لان  
الاخفش هو أبو الحسن الذي نقل عنه الشارح ذلك (قول الشارح ونذر قوله  
لا أعرفن الخ) فلا في البيت ناهية لا نافية بدليل التوكيد بالنون لان التوكيد يسمها  
يكثري في الطلب ويقدر في غيره فحملت على الاكثروفيه ان جعل لاناهية حمل  
على غير الاكثري الذي هو غسي المتكلم اذا لا كثر كون لا الداخلة على فعل  
المتكلم نافية لا ناهية ولم يوجد في بعض النسخ بقية البيت وهي مرتفات على اعقاب  
الكوار (قوله وان الاولى كون اللام الخ) لا يخفى على من اطالع على سبب الحديث  
أن المراد الصلاة الشرعية واللام للتعليل أي اصلي لاجل أن تتعلموا كيفية الصلاة  
فدعوى الاولى بمنوعة قاله بعض اخواننا (قوله أي لا تظلم الخ) يحتمل أيضا  
أن المعنى لا تظلم وتنتفع بهذا الرجل من الحق المطلوب من قومك فعلى هذا الحق على  
قومه بخلافه على ما قال فانه اهم (قوله بيتان) أي بناء على انه من مشطور الرجز  
اه أمير (قوله لا بيت مصرع) يعني ذاه صرايين أي شطرين وهو بيت واحد  
كامل بناء على انه من كامل الرجز وليس المراد بالبناء بيع ما اصططح عليه  
العروضيون من موافقة العروض للضرب في الروي والوزن بسبب اخراجها عما  
تستحقه كتصريح عروض الطويل التي حقه التقبض في الأعم صباحا أي الطلل  
البالي والموافقة في مجرد الروي تقفية نحو قفانك من ذكرني حبيب ومترل اه  
أمير وقد تقدم لنا نظير ذلك فلا تغفل (قوله والا فقهديكون نفها واجب الاتصال)  
فيه ان ههنا من خصوص المسادة فلا ينافي ان الجواز ثابت لها في كل مثال بالنظر

مطاب عوامل  
الحزم



لذا تم (قوله لأجل هذا البيت) أي انما لقب بالمعزق لأجل ذكره التمرين  
في البيت المذكور (قوله وهو قد فعل) أي لان قد تقرب الفعل الماضي من الحال  
ولما وضوعة لنفي الفعل اقر بيب من الحال (قوله أي الابعاد) الذي في التصريح  
والحفي التبعاد (قوله أي بالنظر الى ابتدائه) الضمير راجع الى انتفاء منفها  
وقوله ان يكون أي ذلك الانتفاء وقد يقال لاحاجة لذلك اذا المراد هنا ان الفعل  
الذي أريد نفيه يكون ابتداءه قد ربي من الحال على فرض وقوعه (قوله بتوفيت  
لقولوا) أي تعيين لوقت قولهم أسلمنا وهو وقت عدم واطاة قلوبهم ألسنتهم (قوله  
اذما بعد ما التافية الخ) يمكن ان الجواب مقتضى دلوا وركضوا وما ذكر دليله اه  
شخنا على انه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها كما قيل ان ما بعد انفاء عامل  
في اذافي قوله تعالى اذا جاء نصر الله فسيج للوسع في الظرف (قوله لزم الفصل الخ)  
يمكن دفعه بان الاضافة للجمله كالاضافة في ضمير الفصل اه شخنا (قوله ولا  
يستعمل الا في البرق) أي فهو هنا مجاز (قوله كما في ولا الضالين الخ) أي فان  
أصله الألف كالقراءة المشهورة أبدلت همزة متحركة وكانت الحركة فتحمة اتبعها  
لفتحمة الصاد قبلها (قوله وعلى ذلك قولهم المرأة والكأنة) أي فان أصلها بالهمزة  
كما هو المشهور نقلت حركة الهمزة الى الراء والميم الساكنتين فكانت الهمزة  
وأبدلت الفاء ولم تحرك الألف فيهما كالم ترالعدم التقاء الساكنين كما قال (قوله  
وقد تجيء غيره) أي لغير التقرير وهو مقابل وقوله والأكثر كونها للتقرير (قوله  
اذ كل جملة لا تقع الخ) لا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها  
لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم هذه الجملة قاله بعضهم (قوله  
لجزم الوصل) أي وصل بعض الكلام ببعض الآخر (قوله بمعنى قد الخ) والمعنى  
قد حصل منها انفع فزدهم اودم عليها اه أمير (قوله اتقوا الله ان كنتم الخ) أي  
اتقوا الله لأنكم مؤمنون والأبقي بالمؤمنين التقوى اه أمير (قوله بكم  
لاحقون) الخطاب للأموات أي لان الله شاء ذلك اه أمير (قوله أي أغضبت  
جهارا الخ) إشارة الى ان كلام المعلن والتمهيل قد تحقق في الماضي ولذلك  
لم تكن ان شرطية (قوله كالتهميم) أي الانارة بسبب ابراز المحقق المرغوب  
في صورة المحتمل وابقاع الملازمة بينه وبين المطلوب فيسارع للطلب الذي هو  
أما على ما يجب اه أمير (قوله في الآية الاولى) وهي اتقوا الله ان كنتم مؤمنين

(قوله وكتعلم العباد) أي انه أبرز الحق في صورة التعليق المحتمل لتسكنه هي تعلم  
العباد روى الواحدى استثنى الله تعالى فيما علم يستثنى العباد فيما لا يعلمون اه  
أمير (قوله فاما على اقامة الخ) وعليه وعد على ما بعده فالانكار على معنى لا ينبغي  
الغضب في المستقبل المرتب على أسر مستقبل بخلاف ما سبق فغناه أغضبت  
استحضار الصورة أولاً لتصله بالحال اه أمير (قوله وجمعنى متى) قيل المناسب  
ان يقول وتأتى بمعنى متى لانها في هذه الحالة ليست للاستفهام ومقتضى عطفه على  
ما قبله ام افهمه (قوله والجواب عن اعتراض الشرطية الخ) تقرير الجواب أبى  
حيثان المتقدم وتوطئة لما بعده (قوله وما أوهمة الخ) دفع لما يقال مازال الایهام  
موجودا ولو أريد منه من الأحوال (قوله أى أى اسم الخ) أشار بذلك الى ان  
تتوین أى عوض عن المضاف اليه (قوله وما زائدة) أى انما كيد الایهام فى أى  
(قوله فهى فى محل جر) أراد حكم الجر ولو لفظا كما أى وانه غلب المبنیات اه  
أمير (قوله فهى فى موضع نصب على الظرفية) سواء كان ظرفا لفعل الشرط ان  
كان تاما نحو موت تاته وايا ان تؤمنك وحيثما تستقيم أو ظرفا لخبيره ان كان ناقصا  
كما ينما تيكونوا يدر ككم الموت فأينما ظرف متعلق بجمع ذوف خبر تكونوا الذى  
هو فعل الشرط و يدر ككم جوابه (قوله فان وقع بعده ما فعل لازم الخ) مثله ما اذا  
كان متعديا وافتعا على أجنبى منها نحو من يعمل سواء يجزبه (قوله ظاهر الطلاقة  
ان ايان لا تختص بالمستقبل الخ) فيه ان هذا وما بعده انما هو فى ايان الاستفهامية  
بدلا من التمثيل بايان يبعثون وأما ايان الشرطية فلا يتصور فيها معنى اذهى مضمة  
معنى ان فتنتل الماضى للاستقبال ولا أظن أحدا يعتبر اللفظ فيمنع ايان مجلس  
زيد مجلس محروم بمعنى ان مجلس زيد فى زمان ما مجلس عمر وفيه فلا حاجة لقوله  
ظاهر الطلاقة الخ بل هو باطل اذ كلامه فى الشرطية وهى لعدم الازمنة  
الاستقبالية اه شيخنا وعبارة التمهيل مع شرح على باشا وتختص ايان  
فى الاستفهام بالمستقبل نحو ايان يبعثون ويمتنع ايان خرجت بخلاف متى فلا  
اختصاص مستفهم ابها بالمستقبل بل تدخل على التوهم نحو متى تخرج أو خرجت  
اه وهى صريحة فيما شيخنا (قوله لان المضاف اليه الخ) فيه ان المضاف اليه هو  
الجملة فهى المحكوم على محلها بالجر والمجزوم هو الفعل فقط فلا مانع من الاجتماع  
لاختلاف محل الاعراب نأمل (قول الشارح وفى الارتشاف ولا تمل الخ) ولعله

يقول متى في الحديث المتقدم لمجرد الظرفية والا أشكل عليه (قوله ومن منع ذلك) أي كونه مضافة (قوله لعدم اجتماع الخ) تقدم ما فيه (قوله واجب الوقوع) لعل المراد وقوع ما فيه لان اذا لمحقق أو القريب منه (قوله فاما ان يمنع الخ) أي وحيداً يبطل قولهم ومن ورودها شرط الخ (قوله في البيت قبله) وهو فارسا ما غادره محلهما \* غير زميل ولا نكس وكل

(قوله عار من قد) وكذا يشترط في المضارع عروقه من قد وأولى من كلامه قول التصريح يشترط في الشرط ستة أمور أحدها ان يكون فعلا غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس قت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان كنت اتى كنت قلته والثاني ان لا يكون طامبا فلا يجوز ان قد ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم (قوله وكونه) أي الفعل (قوله في هذه الحالة) أي حالة كونه مضمر ايفسره فعل (قوله نحو ولد بك الخ) صدره بشئ عالمك وأنت أهل ثنائه (قوله ماضيا) أي كما تقدم وقوله أو مضارعاً مقرونا لم كقوله فان أنت لم تفعل علمك فانتسب وقوله ان هو لم يحمل على ان نفس ضمها (قوله على الاضمار) أي بناء على الاضمار الخ (قوله مع غير ان) أي من الادوات وقوله ضرورة أي والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط (قوله وجوزة الكسائي الخ) أي فأجاز نحو من زيد يضرب اضربه (قوله ومنه فن كانت الخ) فانه عني فن كانت هجرته الى الله ورسوله قصد افهم هجرته الى الله ورسوله ثواباً وأجراً فالقصد في الحقيقة ترتيب الثواب والأجر (قوله غير ماض) أي فالشرط كونه ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط بان كان مضارعاً مقرونا لم (قوله وكذا ان أضيف) أي يجب لها في السعة كونها موصولة ان أضيف (قوله الهم) أي الى من وما أو أي (قوله ويجب ما ذكر) أي كونها موصولة (قوله ان هو لم نحوه) ل من يأتيها نأتيه (قوله أو انما النافية) نحو ما من يأتيها نضيفه وما أيها نشاء تعطيك لا متنازع في الجملة الشرطية بما فـ لو كان النفي باللام تعين موصوليها كذا في شرح علي باشا (قوله أبواب كان أبواب ان) نحو كان من يأتيها نأتيه وان من

يأتينا نأتيه وأيت من يحسن البنية يحسن البنية (قوله إلا الجار) سواء كان حرفا  
 أو اسمًا نحو بن عمر وأمر وعلا من تضرب أضربه (قوله الخففتم) أي  
 لا ندرج المثقلة في اخوات ان اه على باشا (قوله فان أضمر جاز) أي فيكون اسم  
 الشرط مبتدأ ثانيا مخبرا عنه بما بعده والجملة من اسم الشرط وخبره خبر المبتدأ  
 المضمر تدبر (قوله وبقى قولان الخ) بقی قول وهو ان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء  
 مبني تبه عليه المرادى وكذا في الهمع (قوله مبنيان مطلقا) ويكون المضارع مبنيا  
 على السكون الحاصل مع ان في نحو ان تقيم أقم وعلى حذف الحرف في نحو ان لم  
 تدخلوا أدخل ونظائر المقابلة انه لا محل جزم على هذا (قوله ثانها انهم ما انجبارا)  
 مغايرة هذا الما في الشرح باعتبار مجيء الشرط والجزاء (قوله وجوابه مرآنا)  
 وهو ان حرف الشرط لسكونه اتعليق حكم على آخره وأقوى من الجواز (قوله قد  
 يستعمل الفعل الواقع شرطا الخ) وحينئذ فيكون المقصود افادة ان بينهما ما لا لزوم  
 لا التعليق الحقيقي (قوله ويجاب بأن المعنى الخ) أوضع منه جواب بعضهم بأن المعنى  
 ان يتبين في المستقبل اني كنت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته (قوله قال أبو  
 حيان) أي متوركا على المصنف اه شيخنا (قوله فتأس الخ) لعل المعنى فاعلمه فان  
 له اسوة غيره لانه قد سرق أخ له من قبل والضمير في يسرق عائد على بنيامين والمراد  
 بأخ له يوسف قبل ورث عجمته من أبيها منطقة ابراهيم وكانت تخضن يوسف وتخبه  
 فلما شب أراد يعقوب انتزاعه منها فشدت المنطقة على وسطه ثم أظهرت ضياها  
 فتبصص عنها فوجدت محزومة عالية فصارت أحق به في حكمهم وقيل كان لابي  
 أمه صنف فسرقة وكمره وألقاه في الجيف وقيل كان في البيت عناق أو دجاجة  
 فأعطاه السائل وقيل دخل كنيسة فأخذ ثمنا لا صغيرا من ذهب كلوا يعبدونه فدفنه  
 كما في البيضاوي (قوله يغفر في التابع الخ) أي فلو لا انه تابع ما جاء ما ضيا فلا  
 تكون الآية شاهدا لا اختيارية بهذه الصورة اه شيخنا (قوله ما ينشأ  
 في الخلق) أي يتعلق به (قوله ويصح جعله حالا من الجزاء) أي أو من الضمير  
 في حسن فليس مقصوده الحصر تأمل (قوله ضعيف معني) كأن وجهه ان الظرف  
 للموصوف لا للوصف الا بالتسامح من حيث التبعية للموصوف وأما ما يريد من تقديم  
 معمول الصفة المشبهة عليها فجوابه ما في المحشي عن اشكال السابق على المصدر  
 فتدبر اه شيخنا (قوله سيأتي انه قيد الخ) فحينئذ قول الشارح من ذلك ما أقرع

ابن حارس الخ مراده التتميد لرفع الجزاء بعد المضارع بقطع النظر عن الضعف  
 (قوله وأورد في التصريح الخ) سيأتي في الشرح في شرح قول المصنف أو قرن بها  
 حقا الخ ان المبرد يجوز حذف الفاء في الاختيار مطلقا فهذا ارد عليه بغير مذهبه  
 وما أورد مبردا على القول الثالث أيضا الا ان المصريح لم يذكره فلم يرد ما ذكر عليه  
 (قوله ولك دفعه الخ) فيه ان الجواب حينئذ جملة اسمية لان المرفوع على التحقيق خبر  
 مبتدأ محذوف وهي غير صالحة الا ان ينظر هنا ظاهرا للفظ من عدم التقدير  
 وصلاحيه الجواب لما شتره الاداة كما سيأتي للحشي نظير ذلك (قول الشارح ظاهر  
 كلامه موافقة المبرد) أي في الشطرين معانم انه لا يأتي هنا القول الثالث المماز فيما  
 اذا كان الشرط ماضيا فقد علمته اذا لاداة هنا ظاهرا وتأثيرها في الشرط فلم تضعف  
 من العمل في الجزاء (قوله فغير الهمزة الخ) نحو ان قام زيد فذهب يسكره أو فن  
 يكرمه أو فأياكم يكرمه (قوله لسكن من غير اعتبار الخ) مبني على كون المقدرة جملة  
 اسمية ليكون المحذوف من جنس الوجود وليس ذلك بل لازم لجواز كونه جملة ماضوية  
 فلا يحتاج لفاء أي أشركتم كما قدره كذلك بعضهم (قوله انما يجوز في الضرورة) قد  
 يقال انه مبني على كلام المبرد الآتي من جواز حذفها في الاختيار (قوله تصديره  
 برب) مثل ذلك تصديره بكان نحو من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما  
 قتل الناس جميعا (قوله أي فاعلم انه غنى الخ) والتقدير في الآية الاولى فاشكره فانه  
 على كل شيء قدير (قوله ماضيا للفظ) الاولى ماضيا ولو معنى ليدخل المضارع المنفي  
 بلم كما تقدم غير مرة وسيأتي (قوله ويجاب بأن محل هذا الخ) يرد عليه نحو يصوركم  
 في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم  
 مع أن فعله غير ماض ولم يستثنى مسد الجواب الا ان يخص ذلك بالشرط الجازم قاله  
 بعضهم لا يقال ان يصوركم ساد مسد الجواب وان لم يكن في محله والجواب الذي لم  
 يستثنى مسده ما كانت القرينة عليه حالية لانه قول ظاهر كلام المحشي في غير  
 موضع ان الساد مسده هو تعليل الجواب القائم مقامه من اقامة السبب مقام  
 المسبب لا مطابق اللفظ الدال عليه بل يؤخذ من كلام الشارح في التنبيه الاول  
 في شرح قول المصنف ورجع بمارجع بعد قسم شرط الخ (قوله وان وحرف التنفيس)  
 فيه ان هذين لا يتوهم دخولهما على الماضي حتى يحتاج للتنبيه على التجرد منهما  
 وحده ان يكتب ذلك على قوله أو مضارع مجرد اذ يقول أي من قد ولان وحرف الخ

اه شيخنا (قوله على الضابط) أى على مفهومه اه شيخنا (قوله أولم) أى على  
 غير كلام الجاهل وشرح السكاكية (قوله كما في الضرب الأول والثاني) راجع لما قبله  
 على ألف والنشر المرتب (قوله وهو ينافي الخ) لا منافاة لان الصلاحية مبنية على  
 الظاهر وعدمها مبني على الباطن كما مر (قوله وعبارة التمهيل الخ) قصد بها تحقيق  
 كون قدم مقدرة الدافع للنافاة وان كان مصرحاً به في الشرح ودفع الاعتراض  
 الوارد على جعل الآية التي مثلها الشارح من قبيل الجواب الماسي لفظاً ومعنى  
 (قوله وفي هذا على سبيل الجواز) بل لا مانع من الوجوب بناء على هذا الاعتبار  
 وهذا لا ينافي الجواز بالنظر للذات وعدم ملاحظة اعتبار مخصوص تأمل (قوله  
 الذي عبر عنه الشارح ابن الناطم الخ) عبارته اعلم ان الجواب متى صح ان يجعل  
 شرطاً وذلك اذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً عن قدر غيرها أو مضارعاً مجرداً أو متنبئاً  
 بالأول فالأول كترخلوه من الفاء ويجوز اقترانهما (قوله خلافاً لمن منع ذلك اه  
 تصریح) عبارته وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيداً كيداً خلافاً لمن منع ذلك قال  
 الله تعالى فاذا هي شاخصة أمصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هي  
 الفجائية وقد تقع في المجازاة اذ قد مسد الفاء ما اذا جاءت الفاء معها وتنعى الى  
 وصل الجزاء فتبدأ كد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديداً اه  
 بحر وقفه فانظر مع ما في المحشى قوله الا ان يقال المراد الخ) قد يقال كلام أبي حيان  
 في الشرط والجازمة فلا ينافي قوله وقد جاءت الخ سواء جعل من كلام أبي حيان  
 أو من كلام الشارح تدبر (قوله لان شرط حذف الجواب الخ) تقدم ان محمل هذا  
 الشرط اذا لم يسهل شيء مسده وهناك قد وجد ما يسهل مسده الا ان يجمع ذلك ويخص  
 ما يسهل مسده بتعليل الجواب القاسم مقامه من اقامة السبب مقام السبب نحو وان  
 مسدك تخبره وعلى كل شيء قد يدبر وان تجهر بالقول فانه يعلم الدبر وأخفى كما  
 تقدم لك ذلك فلا تغفل (قوله وحذف الفاء للضرورة) تقدم ان حذف الفاء مع  
 المبتدأ ليس ضرورة بل هو اختيار أيضاً اه شيخنا وفيه انه لم يفته عدم تصریح  
 بذلك اذ قول الشارح فيما تقدم وقد جاء حذفه وحذف المبتدأ في قوله بني نعل من  
 ينكمع العنز ظالم محتمل ليكون ذلك ضرورة أو شيئاً ذاو الشذوذ لا يصح في كلام  
 المصنف ان يكون ليس من المسموع فتعينت الضرورة وحمله على الجواز في السعة  
 بعيد من السياق تأمل (قوله كما تقدم بسطه الخ) تقدم لك هنالك تعين كون الجملة

خبر المبتدأ والجواب محذوف والمضى فعل الشرط معنى اذ جعل الجملة جوابا للشرط  
 يلزم ضرورة حذف الفاء بخلاف قول ابن معطى واللفظ ان يفد هو الكلام فانه  
 يحتمل الوجهين لانه يلزمه الضرورة على كل حال خلافا لما تقدم للمعنى هنالك  
 من جعل كلام المصنف محتملا للوجهين كعبارة ابن معطى (قوله بل هو غير مناسب  
 الخ) مبني على رجوع الضمير للجزاء وليس كذلك بل هو راجع لما تضمنه قوله بعد  
 الجزاء (قوله والنصب في مسئلة التوسط الخ) فيه نظرا اذا الجواب غير واجب أيضا  
 لتعليقه على الشرط الذي هو غير واجب فكان قريباً من الاستفهام أيضاً فلا  
 فرق بين العطف عليه والعطف على الشرط فلا أمثلة كما قاله المحدثي (قوله غير  
 واجب) أي غير متحقق (قوله بالامحاط) أي بناء على ان نائب الفاعل ضمير  
 عائد على الفعل وهو المناسب لصنيع الشارح والا فيصح كون الاف للثنائية بناء  
 على أن نائب الفاعل الفاء والواو قاله بعضهم (قوله كافي فان استطعت الخ) أي فان  
 الاستطاعة تشعربا بالفعل بخلاف المحي فانه لا اشعار فيه بالا كرام (قوله وأنا أقول  
 الخ) هذا لا ينفع في قول النمر بن قواب

فان المنية من يخشها \* فسوف تصادفه أينما

فحذف الشرط والجواب جميعاً أي أينما يذهب تصادفه فيحتاج لادعاء ان ذلك  
 ضرورة (قوله لبعاء لافي كل منهما) وأيضا في الشاهد الاول ما هو قائم مقام الجواب  
 (قوله يقرن باللام) كقوله تعالى ولئن أرسلنا ريحا فذروه مفسرا ظلوا وليس على  
 تقدير قد خلافا لمن زعم ذلك لان ظلوا ممتنعين لانه مرتب على الشرط وساد مسددا  
 جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذا لمعنى ليظلموا لكن النون لا تدخل في الماضي اه  
 معنى (قوله وتارة بقدر) نحو قد أفلح من زكاه (قوله وتارة هما) نحو والله لقد ترك  
 الله عليهما (قوله وتارة يجرد) نحو قتل أصحاب الاخدود (قوله سال) عبارة الامير  
 على المغني قوله صالى هو الذي يصطلى النار وقبل البيت

فصالت - بما لك الله انك فاضحي \* الست ترى السمير والناس احوالى  
 وهو من قصيدة امرئ القيس الأعم صبا حار بعد

وقلت يمين الله أبرح قاعدا \* ولو قطعوأرأسي لذيك وأوصالى

انهم وصال محذوف الياء خطأ في نسخ المحشى وغيره أثبتوها وكل صحيح (قول فصل  
 فارجعهم الخ) وقد مثل ابن عصفور للاول بقائه لقد ترك الله علينا ولما بقي بقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر \* انما موافق ان من حديث ولا صالى  
 واعترضه في المعنى بأن الظاهر في الآية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الآية لقد  
 فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به منذ  
 عقل والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه بقرب \* وأجاب الدماميني بأنه يمكن ان  
 المراد في الآية آثر ترك بالملك وهو قريب وبأن المراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه  
 بزمن بعيد اذ لو كان المعنى على القرب لكان فيه تنغيرها لان النوم بقرب حصوله  
 يزول بأدنى موقظ \* وناقشه الشمني في الجواب عن الآية بأن الحلف يمنع من كون  
 المراد الاشارة بالملك اذا تصرف بالملك أمر عظيم ظاهر لا حاجة للعطف عليه وعن  
 البيت بأن النوم في مبدئه يكون تقييلا خصوصا اذا كان اثره رهيلا وتعب كجواهر  
 عادة العرب (قوله في تقاوم) أى تخاصم (قوله ربا) اسم محبوبة موقظ كلام بعضهم  
 ليلى بدل ربا وتقام البيت قبيل الصبح أو قبلت فاما (قوله أوران) منه قول أبي  
 طالب والله ان يصلوا اليك يجتمعهم \* حتى أوسد في التراب دفينا  
 (قوله أى وليمة) جواب القسم المناسب وليست موطنة للقسم (قوله ليكون على  
 وجهه لا تعمل فيه الخ) أى فيكون طلبها للجواب غير قوى فلذلك ساغ حذفه (قوله  
 يستزيد بالرفع) أى وبلا كاف فالوزن على هذه النسخة صحيح أيضا (قول الشارح  
 فأجاز ان تقم يعلم الله) في بعض النسخ يعلم بالثناء التختية وهو وفاعله في قوة اقسام  
 بالله فهو جملة القسم ولما كان من قبيل الانشاء فندرا لفاعله في بعضها بموجده فتختية  
 بدل المنة التختية فالباء للقسم والعلم مقسم به مجرور واذا كما يقسم بالله يقسم بصفته  
 (قوله وتقديره في البيت الخ) هذا التقدير هو الموافق لما في الخارج من وجود  
 الذهر أو لا ثم الاستغانة ثانيا فهذا البيت ونحوه مما يدل للاصح ويرد على مقابله  
 (قوله مخالف للاصح الخ) كانه فهم انه اذا جعل تقييدا بمنزلة الحال لا يحتاج  
 لجواب مع انه على الاصح يحتاج لجواب وقد يقال مراد الشارح انه شرط في الشرط  
 الاول وجوابه والشرط يسمى قيداً واذا كان شرطاً فيما ذكر كان جوابه محذوفاً  
 ما ذكر دليله (قوله كيف أصبحت كيف أمسيت الخ) المعنى ان هذين الجملةين من  
 الامور التي هي سبب في تحصيل الحب في قلب اللبيب فالقصد لفظهما (قوله يعنى  
 مذهب الشافعية والمالكية) ومن المعلوم موافقة الحنفية للشافعية أخذاً بما  
 تقدم ودفع هذا توهم أن المراد بالذهابين مذهب الشافعية ومذهب الحنفية المقيدين



اسكون المسألة لا يشترطون المجموع مع انهم شرطوه (قوله مع انه يمكن الخ) أى  
 فيكون في الكلام تعليقاً من مستقل أحدهما عن الآخر (قوله من تقديرهم) أى  
 اعتبارهم ان الجواب للاول وان جواب الثاني محذوف (قوله ولا ينفعكم نصي الخ)  
 تقديره ان كان الله يريد أن يعو بكم فان أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصي  
 يضاهي (قوله ان وهبت نفسها الخ) تقديره ان أراد النبي أن يستنصحكم فان  
 وهبت نفسها فقد حلت لك فالجواب المحذوف برشد اليه قوله قبل وامرأته مؤمنة  
 لانه منصوب بفعل يفسر ما قبله أو عطف على ما سبق ولا يدفعه التقييد بان التي  
 للاستقبال فان المعنى بالاحلال الاعلام بالحل أى أعلمناك حل امرأ مؤمنة تم  
 نفسها لك ولا نطلب مهران اتفاق ذلك كذا يؤخذ من البيضاوى (قوله ولولا  
 رجال مؤمنون الخ) لفظ الآية والتي قبلها مع نوع تفسير وهو والذي كف أيديهم عنكم  
 أى أيدي كفار مكة وأيديكم عنهم ببطن مكة أى داخلها من بعد أطفركم عليهم  
 أطهركم عليهم وذلك ان عكرمة بن أبي جهل خرج في خمسة مائة الى الحديبية فبعث  
 رسول الله خالداً بن الوليد على جند فهزمهم حتى أدخلهم حيطاً نهكة ثم عاد وقيل  
 كان ذلك يوم الفتح واستشهد به على ان مكة فتحت عنوة وهو ضعيف اذا سورة  
 نزلت قبله وكان الله بما تعملون من مقاتلتهم وهزمهم أولاً والكف عنهم ثانياً  
 لتعظيم بيته الحرام بصيرافيجازيكم بذلك هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد  
 الحرام والهدى بالنصب عطف على الضمير المنصوب في صدوكم وقري الجر عطفاً  
 على المسجد محذوف المضاف أى ونحرا الهدى وبالرفع على وصد الهدى معكروا حال  
 من الهدى أى محبوباً أن يبلغ محله بدل اشتغال من الهدى أو منه منصوب بنزع  
 الخافض أى محبوباً من أن يبلغ مكانه الذي يحل فيه ونحره ولولا رجال مؤمنون  
 ونساء مؤمنات لم تعلموهم لم تعرفوهم بأعيانهم لاختلاطهم بالمشركين ان تطوهم  
 ان توفوهم وتبيدوهم وهو بدل اشتغال من رجال ونساء أو من ضميرهم في تعلموهم  
 فتصيبكم منهم من جهتهم معرفة مكروه كوجوب الديعة والكفارة بقتلهم والتأسف  
 عليهم وتعير الكفار بذلك والاثم بالنصب يرفى البحث عنهم تغير علم متعلق بأن  
 تطوهم غير عالين بهم وجواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا  
 كراهة أن تهلكوا وانا مؤمنين بين أظهر الكافرين جاهلين بهم فيصيبكم  
 باهلاكم مكروه لما كف أيديكم عنهم ليدخل الله في رحمته متعلق بما يدل عليه

الجواب المحذوف كانه قيل عقبيه لكن كفها عنهم ليدخل بذلك السكف المؤدى  
الى الفتح بلا محذور في رحمة الواسعة بقسمهم من يشاء وهم المؤثرون فانهم كانوا  
خارجين من الرحمة الدنيوية التي من حملتها الامن مستضعفين تحت أيدي  
الكفرة واما الرحمة الاخروية فهم وان كانوا غير محرومين منها بالمرّة لكنهم كانوا  
قاصرين في اقامة مراسم العبادة كما ينبغي فتوفيقهم لاقامتها على الوجه الاثم  
ادخالهم في الرحمة الاخروية لوتربلوا لوتفرقوا وتميز بعضهم من بعض وقرئ  
تربلوا العذبة الذين كفروا منهم عذابا أليما يقتل مقاتلتهم وسي ذرارهم والجملة  
مستأنفة مقرر لما قبلها (قوله لان القاء هنا ليست عاطفة) أي لا مقام جواب  
الشرط الاول اذا شرط الثاني وجوابه جواب الاول (قوله بمعنى ان) أي وحذف  
جوابها والتقدير وان كان التصديق بظايف فلا تتركوه (قوله وانظر لوالتي الخ)  
الظاهر كما في بعض حواشي ابن عقيل ونقل عن شيخنا الباجوري أنه لا جواب لها  
كأنى للعرض والتخصيص (قوله باختياره مال ان نصب يخبر الخ) أي لو وقع بعد  
الشرط المشبه الاستفهام كما أشار له بعد نقله عن المصنف (قول الشارح والرابع  
ان تكون مصدرية الخ) ولا بد أن يطالبها عامل كان تكون فاعلا كقوله ما كان شرك  
لومنعت أو مفعولا نحو يودأ أحدكم لويهم رأ وخبراً كقول الاعشى وربما فأتوما  
الخ واظهاره كما قال بعضهم أنها لا تقع مبتدأ بخلاف ان ولا يرد على جعل المصنف  
في قوله تعالى وان لنا كره أنه لم يطالبها عامل مع ان لو المصدرية لا يدها من ذلك كما  
علمت لان الظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذي ثابت عنه والتقدير ووددنا ثبوت  
كره لنا فتكون (قوله وناقشه الشمني الخ) هذه المناقشة واردة أيضا على قول الشارح  
فيما تقدم ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالما الخ (قوله وهو أولى الخ) أي  
لعدم الاسمية لظاهر بخلاف الطائر فان فيه الاسمية لظاهر وا الفعل الذي في تأويل  
الاسم أضعف من الاسم الذي في تأويل الفعل تدبر (قوله وقيل النصب الخ) فيه  
ان الجواب لا يكون الا للانشاء بالاستفهام و قدوا خبر عن عن حصل منهم قاله  
بعض الافاضل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) فيه ان متى أريد حصول الجواب المقدر  
مع اللزوم في كلام الشارح سواء أبقى قوله من تقدير حصول شرطها على ظاهره  
أو اقول بأنه من اضافة الصفة للموصوف نعم الانسب أن يجعل التقدير لازما للتقدير  
والحصول لازما للحصول وتديقال ان مراد السيد الحنفى ان حصول الجواب

عالم

انما يلزم بحسب العادة حصول الشرط لا تقديره فلا يحسن كلام الشارح  
ويجعل قوله من تقدير حصول شرطها من اضافة الصفة للموصوف يدفع ذلك فقوله  
المحشى وفيه ان الاشكال باق بحاله فيه ان الاشكال الذي أشار اليه السيد  
الحقني مدفوع بما ذكره وما أشار اليه المحشى اشكال آخر ويدفع بما ذكره  
تدبر (قوله من حصول الجواب وكون لو الخ) ظاهر هذا أن مراد الشارح أنه يلزم  
من حصول الشرط أمران الاول حصول الجواب والثاني عدم كونها للتعاقب اذ  
المعلق عليه لا يكون حاصلًا وكل من الامرين ممتنع فامتنع ما أدى اليه ما وهو كون  
الشرط حاصلًا اما امتناع الثاني فظاهر واما امتناع الاول فوجهه أنه لا يصح أن  
يكون الجواب حاصلًا بسبب حصول شرط لو اذ جواب لو ممتنع دائماً وأبداً باعتبار  
ترتبه على شرطها واما حصوله في بعض الواو فتحو لو كانت الشمس طالعاً لكان  
الضوء موجوداً فليس من حيث ترتبه على شرط لو بل من حيث ترتبه على شيء آخر  
كالمراجع فالدفع ما يقال ان حصول الجواب لا ضرر فيه لانه سيأتي على الاثر أنه  
لا يلزم كونه ممتنعاً (قوله أي لان الثابت الحاصل لا يتعلق) الاولى لا يتعلق عليه لان  
هذا اللازم الثاني مرتب على المقدم بقطع النظر عن ترتيب اللازم الثاني عليه  
وكلام المحشى انما يتم اذا كان اللازم الثاني مرتباً على اللازم الاول وهو  
خلاف ظاهر المحشى سابقاً وان احتمله نعم قد يقال ما هنا قد يرد على تعين هذا  
الاحتمال تأمل (قوله أعني بعدم الخوف الخ) أي بعدم الخوف كناية عن  
الاجلال أو الحياء أو المحبة وانما الاحتج باعتبار كونه كناية عن ذلك لان عدم  
العصيان لا يتسبب في الواقع عن محض نفي الخوف بل محض نفي الخوف ينشأ عنه  
العصيان فان أريد السبب الجملي مما لفتة بأن قصد المتكلم جعل عدم الخوف سبباً  
لعدم العصيان على سبيل المبالغة لم يحتج لذلك لا يقال لا يصح جعل عدم الخوف  
كناية عن ذلك لان لو تقتضي امتناع شرطها وعدم الخوف المكنى به عماد كرايس  
ممتنعاً ثبتت الحياء والمحبة والاجلال اهـ لا نأقول عدم الخوف كناية عن  
الحياء أو المحبة أو الاجلال المحمرد كل منها عن الخوف وليس ذلك ثابتاً بهـ سبب بل  
الثابت له الخوف الذي يلزمه أو صفات الكمال اذ كلما اشتد قرب المرء من ربه اشتد  
خوفه نعم قد يقال المناسب هو ما تقدم من اعتبار السبب الجملي اذ الكناية  
المذكورة مع خفائها بعيدة عن المقصود على أنه يأتي ما يؤيد ذلك فتنبه (قوله على

تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف) في كثير من الشئخ وهو عدم الخوف وهو  
 الملازم لما قبله (قوله من باب مفهوم المخالفة) مبيح على أنها لا تدل على امتناع  
 الجواب فخطوة بها استلزام الشرط للجواب ومفهومها المخالف حكمه لحكم  
 المنطوق انتفاؤه إذا انتفى أما على أنها تدل على امتناع الجواب لا امتناع الشرط  
 فهو منطوق أصلي له ما قبله الامير فمفهوم المخالفة في الاثر هو وجود العصيان  
 لوجود الخوف ومفهوم الموافقة هو عدم العصيان لوجود الخوف من باب أولى (قوله  
 للاستدلال العقلي) أي من حيث الترتيب العلي لا الخارج (قوله نحو لو كان فيهما  
 آلهة إلخ) إذا الآية مسوقة للاستدلال على نفي التعدد بنفي الفساد (قوله وبالنسبة إلخ)  
 هذا لا يتم الا لو كان التوقع بالنسبة لزمن التكامل (قوله لان عدم اللازم إلخ) فيه نظر  
 لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارة حيث  
 جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لالزام امتناع الملزوم  
 لا يوجب امتناع اللازم لجواز تعدد الملزومات وعبارة سيبدو به انما تفيد ان لو تدل  
 التزاما على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول المتعني بمقتضاها لا من حيث  
 ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل قاله بعضهم \* وفي الجاهلي واعلم  
 أن المشهور أن لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوع  
 التعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقتد فيه وما كان حصوله مقتدرا  
 في الماضي كان متتفيا فيه قطعا فيلزم لا جعل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا  
 قلت مثلا لو جئتنى لا كرمتك فقد علق حصول الاكرام في الماضي بحصول  
 مجيء مقتد فيه فيلزم انتفاؤه معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لا انتفاء المجيء  
 في زعم المتكلم فاستعملوا بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على  
 عدم لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى  
 لو كان فيهما آلهة الا الله افسدنا فأن لوهم تستدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة  
 وعلى أن الفساد متنف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم  
 المصنف ان لولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدرك أن ما ذكره  
 معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المحمول  
 وان المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفاعين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا  
 ينصوَر هنا استدلال فانما إذا قلت لو جئتنى لا كرمتك لم تقتض ان تعلم الخطاب

ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له وان انتفاء الاول  
هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بأن انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء  
المجيء واما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استقرار شيء فيه بط ذلك الشيء  
بأبعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لا كرمته لبيان استمرار وجود الاكرام  
فانه اذا استلزم الالهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام اه وقوله  
فانها موضوع الخ أى لانها حرف شرط فعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق  
الفاضل زان في المطول وشرح المفتاح وقوله مقدر فيه أى بناء على العرف وما قيل ان  
المقدر يشمل الوجود والمعدوم فاصطلاح منطقي وقوله فيلزم الخ تحقيق المعنى  
التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر  
وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء لو حصل ما علق به  
بدون ما علق عليه لم يكن المعاق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي رحمه الله تعالى  
الى أن التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحكمة  
اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا أنهم يقولون بكونه مدلولاً للجملة  
الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء الملازم بل الامر بالعكس  
لأن ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول وقوله فقد علق حصول الخ  
فالمعنى المطابق هو التعليق بخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع  
المدلول الالتزامي ولما كان كلا الانتفاءين معلوماً للمخاطب ولم يكن تعليق  
الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه اذ الفائدة بل لاجل افادة السببية  
قالوا ان لولا امتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابق  
مقامه تنبيهاً على ذلك وقوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسبباً اشارة الى انه  
لا يلزم كون الثاني مسبباً في نفس الامر كما في قول أبي العلاء

ولو طارت ذوا حافر قبلها \* طارت ولسكنه لم يطر

وقوله وقد نسبت عمل الخ اشارة الى أنه معني مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق  
والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق بخصوص وكذلك  
المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشاويين واختاره القاضى في تفسيره  
من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق والتبادر لكثرة الاستعمال لا ينافي  
ذلك كما قالوا في الوجود وقوله على قصد لزوم الثاني للاول أى من غير قصد كونه

معلقا عليه وقوله مع انتفاء الخ متعلق بالزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل  
 بانتفاء اللازم على انتفاء الزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التام ولا يجوز  
 استثناء المقدم وقوله على أن انتفاء الإشارة الى أن لوقائهم مقام استثناء التام وقوله  
 عكسه المشهور وهو أنه لا انتفاء الثاني لا انتفاء الأول وقوله ولم يدر أن ما ذكره الخ أي  
 لم يدر أن استعمال التعليق غير استعمال الزوم وقوله في ربط ذلك الشيء بأبعد  
 التقيضين عنه أي عن ذلك الشيء يدل على ربطه بأقرب التقيضين منه بطريق  
 الأولوية فيستدل على استقراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين اه عبيد  
 الحكيم (قوله مساوية لعبارة من قال الخ) ووجه المساواة أن كلاما من عبارة  
 سيويه وعبارة الجمهور يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط وإن كانت  
 دلالة عبارة سيويه على ما ذكر التزامية ودلالة عبارة الجمهور عليه مطابقة  
 (قوله وإن أوهم ضنيع الشارح خلافة) أي حيث حكم على عبارة الجمهور  
 بالفساد بحسب ظاهرها ثم بين المراد منها بعد ذلك وصم عبارة يس من أول الأمر  
 (قوله وأيست لإم العلة) يمكن إلام العلة نظرا لما اعتبره المتكلم في الربط اه  
 أمير تدبر (قوله لأن الخطاب للأوصياء) التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب  
 للأوصياء بل هو عام ولو قلنا أنه لا رتبة أول القوم لذين كانوا بأمر من الميت يتفرق  
 ماله ويقولون ذر يترك لا تنفعنا أولادنا ولا وصينا وحينئذ قد كرا لأوصياء ليس للاحتراز  
 بل هو اقتضار على أحد المعاني لا يقال لا خطاب في الآية فكيف يقول لأن  
 الخطاب الخ لا نقول المراد بالخطاب هو الأمر وأمر الغائب بمثابة الخطاب  
 كما يؤخذ من يس على التصريح وعبارة البيضاوي والخش الذين لو تر كوا من  
 خلفهم ذرية ضعفا فافوا عليهم للأمر أوصياء بن يخشوا الله ويطعوه في أمر الدنيا  
 فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذرائعهم الضعاف بعد وفاتهم أول الحاضرين  
 المرض عند الأوصياء بأن يخشوا ربهم أو يخشوا على أولاد المرض ويسبقوا  
 عليهم شفقتهم على أولادهم فلا يتركوه أن يضربهم بصرف المال عنهم أو للورثة  
 بالشفقة على من حضر القصة من ضعفاء الأقارب واليتامى والمساكين  
 متصورين أنهم لو كانوا أولادهم يفعلوا خلفهم ضما فامثالهم هل يجوزون حرمانهم  
 أو للأوصيين بأن ينظروا للورثة فلا يبرئوا في الوصية ولو بما في حيزه جعل صلة للذين  
 على معنى وليخش الذين حالهم وصفتهم أنهم لو شارفوا أن يخلفوا ذرية ضعفا

خافوا عليهم الضياع (قوله حاصل بتأويل الخ) على انه لا حاجة الى تصحيح الخطاب  
بذلك اذا الخطاب لهم في حياتهم بانهم لو وقع منهم ذلك في الماضي لربب عليه فيه  
مقتضاه (قوله وتقدم معنى الصدى) وقال الامير والصدى هنا لما تترجم ان العرب  
انه يخرج من رأس القنبل ويصبح اسقوفى اسقوفى حتى يؤخذ بشاره (قوله وفي  
الاحتمال الاول الخ) كان وجهه التعريف ان رقى الصدى بقارن تسليم والافه  
غاية في التعقل مرتب عليه اه شكننا (قوله اذ يمكن في الآية ان يقول الخ) فيه  
ان الحمير في الآية على المصطفى طاهر لا يحتاج لهذا التأويل الذي أشار اليه  
أخذا مما تقدم لنا (قوله لا الكور ابن الناطم الخ) عبارة شرح ابن الناطم  
وعندي ان لو لا تكون القير الشرط في الماضي وما تسكروا به من نحو قوله تعالى  
وليجنس الذين لو تركوا من خلقهم ذرية ضعفا خافوا عليهم وقول الشاعر  
ولو أن ابلي الاخيالية سلمت \* على ودوني جندل وسفاح  
سلمت تسليم الشاشة أوزقي \* الما صدى من جانب القبر صائح  
لا حاجة فيه لجهة حملة على الماضي اه بحر وفيه فليتأمل (قوله لا كما لم تصدق) أي  
وهذا لا يصح لان مقتضاهم اظهار صدقهم لا نفيه (قوله ولا بد من) أي بدو البدين  
ابن الناطم (قوله كناية عن ترك الجماعة) ولعل تركهم الجماعة عند ارادة المخاربة  
ليندفع عنهم الضعف الحاصل به أو ليتنفى عنهم توهم حصول الخلل المانع من الاقدام  
على المهالك عادة (قوله ومن الثاني التمس الخ) أي من الدخول على الفعل تقدير  
التمس الخ وبه يعلم أن قول الشاعر يحذفه فعل ظاهر بعد الاسم ليس بقيد  
ويدل على ذلك قوله وقال الفارسي هو من الاول الخ وقدي قال هو قدي في نفسه ومعه  
تفصيل أخذا بما يأتي في المحشى. لكن مع مراعاة ان التفسير بالجملة كالتفسير  
بالفعل (قوله فقال له عمر) ومن جملة ما قاله له أرايت لو كنت ابل فهبطت الى  
أرضين خصبة ومجدبة أما تنزل بها الى الخصبة مع ان كلاهما امن قضاء الله ومن هنا  
ما نقل من الجيلا في ليس الرجل من يعلم للاقدار وانما الشأن ان تدفع الاقدار  
بالاقدار اه أمير (قوله أي اعدتها) أي عليه وأدبته على ذلك (قوله لتأكل دمه) اه  
أي لان من عادة العرب أكل دم القصاد في الجماعة اه أمير (قوله أجاز الجمع  
بين الحذف الخ) أي في مثل جاءني زيد ومررت بعمر وأنتفهم ما يتقديروا  
صاحب أي أنفسهم ما أولا يستهم ما على الرفع والنصب (قوله وأما حذف

جوابه (الح) وذلك كما في قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون الاية أى رأيت أمرا عظيما (قوله أى تبعه صائب الدهر الخ) لم يفسر المأموم وفي القاموس أنه يطلق على الجنون قبحه والمقصود من البيت أن سملوك طريق الخمول بحيث يكون الانسان كالحمار والجنون لا ينفك اليه ولا يعول عليه فثبت في عنه صائب الدهر اسم له وأولى وأطيب اعيشه (قوله يرجع الى ما) يصح رجوعه للتمام باعتبار كونه بقلة مثلا (قوله في جعلناه خطاما) في أبي السعود أقرأيت ما تحثون تبذرون حبه أنتم ترثونه تقيتونه أم نحن الزارعون المبتون لونها جعلناه خطاما هـ ما تكسرا متفتتا بعد ما نبهنا وصار بحيث طعمتم في حيازة غلاله فطعمتم بسبب ذلك فكمهون تنجبون من سوء حاله اثر ما شاهدتموه على أحد من ما يكون من الحال أو تندمون على ما تعبت فيه وانفقتم عليه أو على ما اقترعتم لاجله من المعاصي فتحدثون فيه والتفكك التنقل يصنف الفسادة وقد استعير للتنقل بالحدوث اه بتصرف (قوله لان في تأخير جملة خطاما) أى تأخير عن استوائه على سوفه ونضارته وتزين الارض به وتقوية الاطماع وليس المراد تأخير عن المشيئة فاللام هنا لاطلاق التأخير لا للتأخير عن الشرط كما ينوهم من صنيعه تأمل (قوله في جعلناه أجا) في أبي السعود أقرأيت الماء الذى تشربون أى العذب الصالح للشرب أنتم أنزلتموه من المزن من السحاب واحدة ضربة وقيل المزن السحاب الايض وماؤه عذب أم نحن المنزلون بقدرة ربنا والرؤية ان كانت بمعنى العلم فعلقة بالاستفهام لونها جعلناه أجاها لخوا وحذف اللام هـ ناعم اثباتها في الشرطية الاولى للتحويل على علم السامع أو الفرق بين الطعموم والمشروب في الاهمية وصعوبة الفقد اه بتصرف (قوله مقر وباقيد) أى كقول جرير

لوشئت قد نفع الفؤاد بشربة \* تدع الخواثم لا يجدن غليلا

ونفع بالقاف سقى والخواثم الطيور والعواطش تحوم على الماء ويجدن بضم الجيم لغة اه أمير (قوله بيان لهما) أى لنفسها أو لضعفها في يكن والاول ظاهر ما هنا والثاني مناسب لما يأتي (قوله فيلزم عليه خلوا الخ) قد يقال الرباط اعاءة المبتدا بمفعول اه شحنا (قول الشارح فاء مبتدا) فيه انه لا مسوغ للابتداء الا ان تجعل جملة وفاء الخ حالا لازمة من اما على حدس بنا ونحجم قد أضاء أو على تقدير الوصف أى وفاء رابطة مثلا (قوله ثم الشرط في اما الخ) وجه ذلك انه ليس مقصود المتكلم

مطلب اما ولولا ولوما



بمازيد فمناطق انه ان وجد شئ في الدنيا فهو - ومناطق والافليس منطلقا وان  
كانت الدنيا لا تخلو عن شئ بل مقصوده ان الانطلاق لازم لزيد ولا بد منه له  
بقطع النظر عن التعليق وكذلك ليس مقصود المتكلم بما علمنا في عالم انه ان ذكر  
العالم فهو عالم والافليس بعالم بل مقصوده انه عالم ولا بد بقطع النظر عن التعليق  
وانما قيل ان أصل التركيب مهم ما ~~ي~~ ~~ك~~ ~~ن~~ ~~ال~~ ~~خ~~ وفاء بالقواعد لانه المراد وفرة  
شئنا قوله ثم الشرط الح بان اما التي تفيد تحقق الجزاء بمعنى مهم ما يمكن من شئ  
والشرط فيها عام والتحقيق للجزاء من تحققه اذ فرد تمامته موجود فهي على قاعدة  
الشروط اذ ما تحقق جزاؤها الا لتحقيق شرطها ولا يختلف الشرط حتى يصح قوله  
ايست على أصل الشروط الح اه ولعل ما تقدم يدفعه اذ لم نزع أن علة كونها ليست  
على قاعدة الشروط هي الخلف بل كون قصد المتكلم الاخبار بان الجزاء واقع  
لا محالة لا التعليق الذي لا بد له من حالتين في ذاته وان تحققت احدها - ما تأمل  
(قوله وعلى - هذا ليرد الخ) أنت خبير بان ايراد أبي حيان في التعليق على خاص  
كأنه كره في التعليق على عام كوجود شئ ما فلا يندفع ما قاله اذ هو كقوله وان يمسك  
بخبر فهو على كل شئ تقدير والعائق على الخاص يفوت بفواته مع ان هذا الجزاء  
لا يفوت وان فات الشرط فيقول اه شئنا وقد علمت ان تركيب اما ليس  
المقصود منه التعليق بل حصول الجزاء قطعا سواء كان التعليق عليه عاما أو خاصا  
لحد الباب اما على حالة واحدة بخلاف تركيب ان مثلا فاله تعليق فيه باق على  
حاله ففرق بين ما نحن فيه وبين وان يمسك بخبر فهو على كل شئ تقدير وموارد  
الاستعمال قاضية بذلك (قوله حذف شرطها) هذا لا يناسب نبأها عن فعل  
الشرط بل هو طريقة ثانية تأتي عن ابن الحاجب وغيره اه شئنا (قوله  
ومتعلقه) أي متعلق فعل الشرط ولعل المراد متعلقه معنى بأن يراعى انه حال من  
ضمير يكن المستتر فهم اخذوا لفظ اهر قوله السابق ببيان لهما اه شئنا (قوله  
يحذف الشرط وقيام الخ) هذا يناسب القول بنبأه اما عن مهم ما فقط لا ما قرر  
فيل عن الفارسي (قوله الملزوم حقيقة الخ) وذلك لان مقصود المتكلم الجزم  
بوقوع قيام زيد ولو له وأما كون الملزوم هو الشرط واللازم هو الجواب فهو  
باعتبار ما ادعينا من كون أصل التركيب مهم ما يمكن الخ وفاء بالاصطلاح (قوله  
وزعم بعض المتأخرين الخ) هذا هو محل الشاهد وما قوله قبل ويجوز حذفه الخ

فلا يصلح شاهد الان الحواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب كذا قبل (قوله  
لغة المعنى الخ) أنت خير بان هذا المينازع فيه السيد الحنفى انما قال لميس  
المعنى عليه أى ليس المعنى المقصود عليه اذا قصد مهم ما يمكن من شئ فلا يقال انكم  
انما تسيرون وليس المقصود تمليق القول وان صح في نفسه وقوله وأما صحة الاخبار  
الخ كان كلام السيد الحنفى مبنى على ان فضلات الجملى ليست منها وحيث كان قولاً  
فلا بطلان اه شخناً لكن بعد كل البعد عدم الاكتفاء بالرباط في الفضلة  
على هذا القول يجوز يدخر به (قوله لانهم أثبت الخ) ولا إشارة الى انه لا مجال  
فوق هذا بل يستوى العوام والخواص (قوله وعبر بالاشارة لعدم صراحة الخ)  
عبارة الامر على المعنى قوله وهذا المعنى الخ قال الشئى فيه نظروا كأنه اراد اختلاف  
الموضوع فان الاولى في ضرب الامثال وهذه في التشابه وقد يقال ان لم يصح ان  
في التمثيل بالحقيراشتباها في الحكمة يصح في الاشتراك في التفصيل بين عالمين  
وضاين ولذا عبر المصنف بالاشارة وأمر بالتأمل (قوله لانه جلا حظة الخ) أى لان  
ما تقدم عن سيره في تفسير الخ جلا حظة الخ (قوله واختار في موضع الخ) لا يقال  
لامانع أيضاً من جعل فيقول جواب اذا واذا وجواب اما نظير ما يأتي عنه  
في فاما ان كان من المقربين الخ لا نقول هناك مانع وهو لزوم حذف فاء جواب اما  
ولا يصح هنا ما يأتي من ان حذف الفاء اتوالى الفاء من لانه لا توالى هنا عدم  
الاحتياج الى جعل الشرط بعد اتمالا لاستغناء عنه بتقديم الان ان تأمل (قوله  
على تقدير ان) أى وان وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن الشأن اه  
شخناً (قوله الدعائية) مثلها الاعتراضية غير الدعائية كما تقدم عن الهمع  
في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم (قوله سبق ذكرها) أى في عبارة ابن  
الحاجب وهى العوضية وكرهه تلوا الفاء اما والتفصيلى عن ان ما بعد اما هو التوع  
المقصود (قوله انما ينتج الخ) الظاهر انه ينتج وجوب التأخير عن الفاء لانه  
لو قدر قبل الفاء لكان والى الاما تقدير اورثة لان العامل رتبة التقديم واما ان قدر  
بعد الفاء فالجاء جزأ عن الفاء وجب لعدم ولى الفعل المقدرها او يكون تاركا  
لوجه تقديمه على المدخول اظهروه اه شخناً (قوله تارده الخ) أى وتارده لا يكون  
من الشرط ولا من الجزاء كما سبق في ان كان من المقربين بناء على انه شرط  
جوابه محذوف اه شخناً (قوله بناء على جواز تقدمه) أى الخبر (قوله لان

معنى ذو عبيد يماحكم) فيه انه - يشهد مستوف للفعل فلا يصح نصبه لاجل الال  
ان يكون ذلك ملاحظا فيه المفعول المتقدم وعبارة الامير حذر الرضى المنصب عما  
بعد الفاء لانه في تأويل تلك العبيد يغلب قر يشاقى الفضل (قوله أى لاطراد  
الح) أى والسلامة من تقديم المفعول اه أمير (قوله فانه لا يتأق الح) أى لان كلاً  
من المضاف اليه وخبر ان واسم لا لا يتقدم فكذا مع قوله (قوله ووجه امر)  
وهو انه لا يلتفت مع اما مانع التقديم وان تعد ذلك كونه لا غراض مهمة وقدر  
هـ ذاقى كلام الحشى والعلة من ذكر ايضاقى كلام الدما بينى كانه فقه هـ هذه  
العبارة (قوله أى للفعل المحذوف الح) أول الجواب أى عالم لقيام العلم اه أمير  
(قوله أى من مفعول الفعل الح) أو من الضمير فى الجزاء والمعنى مهما يكن من شئ  
فهو عالم فى الواقع حال كونه عالم به معنى حال ذكره بالعلم ولا يخفى ان التكلف اه  
أمير (قوله أى لاء البر الخ) والمقصود من البيت وصف نفسه بإدامة السفر حتى  
لم تعرفه محبوبته كما قال قبله

ان كان اياه لقد حال بعدنا \* عن العهد والاذان قد يتغير

فى السوطى عن كامل المبرد وأغنى أبى الفرج الاسمانى دخل ابن أوى ربيعة وهو  
غلام على ابن عباس وعنده نافع بن الأزرق فقال له ابن عباس ألا تشدنا شعران  
شعر لىاب أخى فأنشده

أمن آل نعمى أنت غاد فبكر \* غدا غدا أوراح فهجبر

حتى أتمها وهى ثمانون بيتا فقال له ابن الأزرق لله أنت يا ابن عباس أنضرب اليك  
أ كاد الابن نسا لك عن الدين ويا أميك غلام من قر يش يشدك منها فجمع  
فقال تالله ما سمعت منها فقال أما أنشدك

رأت رجلا يوما اذا الشمس عارضت \* فحزى وأعبا بهى فخصر

فقال ما هكذا قال اغما قال فيضى وأعبا بالعشى فخصر قال او تحفظ الذى قال  
فقال والله ما سمعتها الا ساعتى هـ ثم أنشدها من أوها الى آخرها ومن آخرها  
الى أوها فقبل له مارا أيضا روى منك فقال ما سمعت شيئا قط فنبته وانى لأسمع  
صوت الناحية فاسـد أذنى كراهة أن أـفظ ما تقول ونعمى يضم النون وسكون  
العين المهمة امرأة من قر يش فى الأغنى داسع ابن أوى ربيعة ان نعمى اغتـلت  
فى غدير فأنام فأقام فلم يزل يشرب منه حتى جف اه أمير (قوله لواء خنصر ثم من

(الاحسان الخ) معناه ان المانع لي من زيارةكم كثرة احسانكم ولا غربة  
 في كون ذلك مانعا اذ المانع العذر بهجرو يترك اذا اشتدت برودته (قوله قلولا  
 اذا بلغت الخ) في أبي السعد قلولا اذا بلغت الخ قوله الخ تبكيك بمعنى على تكديهم  
 بالقرآن فيما نطق به قوله تعالى نحن خلقناكم الى هناء من القوارع الدالة على كونهم  
 تحت ملكوته تعالى من حيث ذواتهم ومن حيث طعناهم وشراهم وسائر أسباب  
 معاشهم ولولا للتخصيص لاظهار مجزئهم واذا ظرفية أي فهلا اذا بلغت النفس أي  
 الروح الخ قوله وتذاعت الى المروج وأنتم حينئذ أيها الحاضرون حول صاحبكم  
 تنظرون الى ما هو فيه من القهجات ونحن أقرب اليه علما وقدرة وتصرفا منكم  
 حيث لا تعرفون من حاله الا ما تشاهدونه من آثار الشدة من غير ان تقفوا على  
 كنهها وكيفيةها وأسبابها ولا أن تقدروا على دفع أدنى شيء منها ونحن المتولون  
 لتفاصيل أحواله بعلمنا وقدرةنا أو بجلالة كفة الموت ولكن لا تبصرون لا تدركون  
 ذلك لجهلكم بشؤوننا قلولا ان كنتم غير مدنيين أي غير عالمين بكن ترحعون ان ترجعون  
 النفس الى مقرها وهو عامل النطق والمحضض عليه بلولا الاولى والثانية تذكر  
 للتوكيد وهي بما في حيزها دليل جواب الشرط والمعنى ان كنتم غير عالمين بكن كادل  
 عليه بحدكم أفعال الله وتكذيبكم بآياته ان كنتم صادقين في تعطيلكم قلولا  
 ترجعون الارواح الى الابدان بعد بلوغها الخلقوم اه بتصرف (قوله وقيل  
 مركبة الخ) أي من الهمة ولا التافية (قوله قلت قرأى) أي يوزن سكرى (قوله  
 على قراءة من قرأ الخ) احترز بذلك عما اذا لم يكن على تلك القراءة فانه لا يقال  
 في الجواب اوى بفتح الهمة والواو وشذ الباء الآتى بل يقال اوى بفتح الهمة  
 وسكون الواو فهو مزنة مفتوحة فباء مشددة قاله بعض اخواننا (قوله أي لا بقيد الخ)  
 أي لانهم هذا القيد انما يكون في الامتحان اه شخنا (قوله ظاهره وجوب الخ)  
 انما قال ظاهره لاحتمال حمله على ان المعنى قبل رتبة اه شخنا (قول الشارح  
 والشرط) أي فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم بكر مني أكرم فلا تقول الذي هو  
 بكر مني أكرم لتأخر ماله الصدارة وأيضا يلزم جزم فعل الشرط وجوابه بالضمير  
 وهو لا يعمل ويلزم خلقهم الشرطية عن شرطها وجوابها الا أن يقال حذف الهم  
 ويلزم غير ذلك (قوله وان زعم السندوني الخ) الله معني على ان تعريف بالرفع  
 عطف على قبول أو بالجر بمضافه مقدر مرفوع أي وقبول تعريف أو على مراعاة

مطلب الاخبار بالذي  
 والالف واللام

المضاف اليه والا ولغير الرواية والثاني لاداعي اليه والثالث ظاهر البطلان  
 (قوله الذي هو كى عبد) اعتبر الاخبار عن كى مع ما اضيفت اليه فحصل الخلف  
 منه ما و اعتبرى التصريح الاخبار عن كى وحده ما فحصل المانع كون الضمير  
 لا يضاف زيادة على تأخير ماله المصدر (قوله الذى جاء زيدا يا ضاحك) انظر لم انى  
 بالضمير منفصلا فى هذا وما بعده مع انه متى أمكن الوصول لا يبدل كما تقدم فى ضمير  
 العميرين أو الرسالة فكأن يقال هنا الذى جاء زيد ضاحك والتي ملكت تسعينها  
 نعمة لينة من الضمير بعامله (قوله والشمى) كذا بخطه وصوابه كفى التصريح  
 الشمين لان الشمى لم يشرح التسهيل (قوله أولى من اخراجها الخ) أى لانهم يقبل  
 التعريف الآن يريد بالتعريف خصوص الاخبار وهو تكاف لادعى اليه بل  
 يتقدم شرط الاستغناء بالضمير والمقرر أنه أهـ (قوله ولا يجوز تديره راجع الخ)  
 هذا كله من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة فى هذا  
 الاخبار لان الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ اهـ تصريح (قوله قلنا القاعدة  
 الخ) وأيضا لو أرجع ضمير قام للوصول لزم خلوا الجملة الخبرية عن رابط يرتبطها  
 بالمبتدأ اذا ضمير المحرور برب مبتدأ مخبر عنه بالجملة بعده (قوله لزم وقوع أحد  
 فى الاثبات) نص فى التسهيل فى باب العدد على ان فى ضمير أحد مستقوع لوقوع أحد  
 فى الايجاب كقوله اذا أحد لم يفته شأن طارق \* فان قلت الضمير فى جاءنى يعود على  
 الموصول لا على أحد \* قلت أحد خبر الموصول والخبر فى هذا الباب نفس المبتدأ  
 اهـ تصريح (قوله وبما لا يتصور الاخبار عنه ممول لكن) أى اسمها أو خبرها  
 فلا يقال فى الاخبار عن الكاف من امكنك غير متعظ الذى لكه غير متعظ أنت  
 ولا فى الاخبار عن غير متعظ الذى لكه هو غير متعظ الا يلزم الاستدراك من  
 غير متقدم مستدرك عليه هذا ما لم تسكن لكن بعد جملة خبرية نحو وعظمت لك امكنك  
 غير متعظ والا مع الاخبار عن اسمها فيقال فى الاخبار عنه الذى وعظته لكه  
 غير متعظ أنت دون الاخبار عن خبرها فلا يقال الذى وعظته لكه هو غير متعظ  
 لان الاستدراك غير مفيد لان ضمير الخلف حينئذ عائد على الشخص الذى وعظته  
 ان لم يجعل الواو للحال أى فى نحو الذى قام ونعمهم وزيد بان جعلت للاستئناف  
 أو للعطف (قوله بل الجملة المشتملة على الخلف) أى بل المشتملة على الضمير هى  
 المشتملة على الخلف وفيه ان الضمير الذى اشتملت عليه جملة الخلف ليس ضمير الخبر

عنه اذ خبر عنه زيدا وفرض كلام الشارح في ضمير الخبر عنه (قوله ما لم يكن  
الموصول الالف واللام الخ) متطوقه صادق بثلاث صور ما اذا كان الموصول الذي  
وفرو عنه سواء كان الخبر عنه المتنازع فيه كزيد في المثال او غيره كالتاء فيه وما اذا  
كان الموصول الالف واللام وكان الخبر عنه المتنازع فيه فتقول اذا اخبرت عن  
زيد بالذي الذي ضربته وضربني زيد واذا اخبرت عن التاء بالذي الذي ضرب  
وضربه زيد اياوا اذا اخبرت عن زيد بالالف واللام الضاربه انا والضاربي زيد فتبرز  
الفاء في الصلة الاولى لان ال ليست فاعل الضرب لانها عينا زيد ولا يحتاج  
لإبرازها في الصلة الثانية لجريانها على ما هي له وفي كل من الثلاثة المتنازع فيه  
في مجمل والمفهوم صورة واحدة تكلم عليها المحشى (قوله قدم المتنازع فيه) هذا هو  
تغيير الترتيب (قوله من مراعاة الترتيب الخ) أي جعل المتنازع فيه في مركزه  
ويصير الكلام جملتين اسميتين كما كانتا فعليتين (قوله اذا اخبرت عن ضمير المتكلم)  
أي وهو التاء بالثبوت الفوقية كما يدل على ذلك عبارة التصريح ونهها وهذا أولى  
بما ذهب اليه السابق من مراعاة الترتيب الاصل بأن يؤول لكل من الموصولين خبر  
بخصوصه غير خبر الآخر فظاهره في فعله هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم  
الف قانية في المثال المذكور الضاربه انا والضاربه زيد انا وجهه انا اخبرنا  
أولاً عن الفاعل وهو التاء ففصلناه وأحرناه وأوقعنا ال الاولى على المضروب  
كما وقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلتهم بضمير المفعول العائد على ال ثم  
أبررنا ضمير الفاعل لجريان الصلة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبراً عن  
الموصول الا قول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على ال وذ كرنا فاعل  
الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة السابق  
ونخرج كلامه بما تقدم عليك وأخذ من ثلاثة أرجه أحدها انك حدثت عن  
الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة  
الثانية والوجه الثاني انك أخبرت بالخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها ال  
الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له  
مراجع الا بقاء ال في الجملة الثانية والفرص أنها متأخرة واحتمار الموضع  
في الحواشي أن يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فتأتي للوصف الاول مفعول يعود  
على زيد وهو الهاء وفصل الفاعل وهو انا وتجهله خبراً وتجهله مكان التاء التي

فصانها ضميرا مثلهما في المعنى والاعراب ~~لكن~~ تحوله غائبا يعود على الموصول  
وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت  
الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالها ممكن بقاء المتكلم هي المفعول  
والهائند وزيد الفاعل وأنا الخبر اه بحر وفه (قوله ثم اعترض عليه بما يعلم الخ)  
قد علمته من كلام التصريح (قوله ولا يجوز في قولك الذي بطير الخ) وأصل هذا  
التركيب قبل الاخبار بطير الباب فيغضب زيد ثم قصد الاخبار عن الباب  
فصار كما ترى (قوله المناسب في التعليل الخ) ما ذكره الشارح مناسب أيضا لان في  
العام يستلزم في الخاص كان ثبوت الخاص يستلزم ثبوت العام (قوله بالرفع)  
لكن المراد به وبما بعده مجرد الحدوث كما لا يخفى (قوله ذكرنا خفش مستلزم الخ)  
المقصود من هذا التورك على عبارة الشارح المفيدة أن كل ما مع فيه الاخبار  
بأل مع بالذي حيث قال زيادة الخ بأنه لا يتربط في الاخبار بأل شرط الاخبار  
بالذي فان المسئلة الاولى قد فيها شرط كون الجملةتين غير مستقلتين والثانية قد  
فيها شرط ضمير عائد الموصول لان الفعل المذكر كور يهين وفه لا وجه هذا  
حاصل التورك وأجاب عنه المحشي عما ذكره بقوله أما المسئلة الخ اه شيخنا لكن  
لا يخفى أنك ما في قوله والثانية قد فيها الخ فتدتن (قوله لا القاعدتان) أن كانت  
أل واقعة على الجاريتين لم يصح العطف وجر الثانية قد أخبرها محذوف  
والجملة قد تعرضة فيه ما فيه وان كانت أل واقعة على زيد وكانت الصلة رافعة لغير  
ضمير الموصول ففيه انه يجب ذكرها اند حيفد ولا يصح استقاراه (قوله يجوز  
المضروب الوجه زيد) انظر ما أصل هذا التركيب قبل الاخبار عن أل اذ لا يصح  
أن يكون أصله ضرب زيد الوجه ينصب الوجه اذ هذا الفعل لا يتعدى الا لواحد هو  
نائب الفاعل وهو زيد فلا وجه انصب الوجه به ولا أن يكون أصله ضرب زيد وجهها  
اذ الوجه فيه منكر منصوب على التمييز والتركيب الذي معنا ليس الوجه فيه  
كذلك وأيضا يصح فيه الاخبار بالذي كما يصح بأل وهو خلاف المقصود ولا أن  
يكون أصله ضرب زيد الوجه برفع الوجه بدلا من زيد ثم أريد الاخبار عن زيد بأل  
ف قيل المضروب الوجه زيد برفع الوجه على أنه بدل من الضمير في المضروب الذي هو  
خاف من زيد لانه لا يجوز الاخبار عن المبدل منه بدون البدل ولو سلم قلنا حينئذ  
يجوز أيضا الذي ضرب الوجه زيد برفع الوجه بدلا من الضمير في ضرب ولا أن يكون

أصله زيد ضرب الوجه فأريد الاخبار عن زيد بأن اذ الجملة التي منها الخبر عنه لا بد  
أن تكون مبدؤاً بفعل وهذه مبدؤة باسم وأيضاً يلزم عليه ان نصب تعدي  
ما لا يتعدى الا لواحد لا كثرته وان رفع على أنه نائب فاعل خلوا الخبر من رابط  
واعتبار أن الرابط الـ لـ لكونها خلفاً عن الضمير على طريقة الكوفيين أو أن الرابط  
ضمير مقدر يؤدي الى صحة الاخبار بالذي دون الـ لما تقدم وهو عكس المقصود وان  
رفع على أنه بدل من الضمير في ضرب وأريد الاخبار عن زيد صحة الاخبار بالذي بأن  
تقول الذي هو ضرب الوجه دون الـ لما تقدم وهو عكس المقصود أيضاً ولا أن يكون  
أصله زيد ضرب وجهها وأريد الاخبار عن زيد صحة الاخبار حينئذ بالذي دون الـ  
لما تقدم وهو عكس المقصود وأيضاً الوجه في هذا منكر منصوب على التمييز  
والتركيب الذي معنا الوجه فيه ليس كذلك على أن هذه الـ الوجه الاربعة  
لا تناسب قوله ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد اذ صورة الاخبار بالذي عن زيد  
على هذه الـ وجه ليست كذلك لعدم الايمان بضمير الخلف في عبارته مكان زيد  
فاذا ظهر أن هذا ليس من تركيب الامتحان حتى يكون مستخرجاً من تركيب آخر  
بل هو تركيب ابتدائي أخبر فيه عن الـ ولا يصح فيه الاخبار عن الذي وحينئذ لا  
ترد هذه المسئلة الثانية على الشارح لان كلامه في تركيب الامتحان المستخرجة  
من التركيب الآخر فليس المقصود بذكر المسئلة الثانية التورك على الشارح  
بل هي مجرد افادة وان كان خلاف ما تقدم عن شيخنا (قوله ولا يجوز الذي ضرب  
الوجه زيد) أي نصب الوجه ما يلزم عليه من تعدي الفعل القاصر على مفعول  
واحد لمفعولين الاول نائب الفاعل والثاني الوجه أو برفعه على أنه نائب فاعل لما  
يلزم عليه من خلوا الصلة من عائد الموصول ثم ان اعتبار الرابط حادثة أو جعل بدلاً  
من الضمير في الفعل ولنا بأن التركيب ابتدائي فيه ما فلا مانع من الجواز (قوله  
فقال المرادى ينبغي الخ) هذا على نصب الوجه واما على رفعه وجه الجواز ما علمت  
(قوله ولا في نحو ما يقوم زيد) بهذا تعلم أن الشرط الاول يغني عن الثالث فلعل  
الحاصل للشارح على التعسير بالعام دفع هذا الاغناء وان كان يبقى عليه عدم  
التنبية على اشتراط عدم تقدم المفعول والاداء غير أداة النفي محذرة وان كان  
ما أخذوا أيضاً من قول المصنف ان مع صوغ الصلة منه لال (قوله وهذا شأن الخ)  
أي جريان الصلة على غير من هي شأنه الخ (قوله ومنه) عطف على جواز (قوله)



وبالتاء نفعه) وكذا يصح جعله حالا من ثلاثة أقصده لفظه. وكذا يصح تعلقه بقول  
ويجمع كل من التثنية والحالية على جعل ثلاثه فعولا خلافا لما يقتضيه صميم  
المحتمى (قوله يصح أن توجه الخ) هذا لا يتم الا اذا منعنا اثبات التاء في المؤنث  
فيكون الابهام حينئذ عند الحذف لا عند الاثبات أمتلوا وزننا اثباتا فيه فالابهام  
موجود سواء أثبت التاء أو حذفته فلا يكون الحذف حينئذ للابهام اده وحاصل  
مع الاثبات أيضا فلورب سم هذا على قول المنع كان أولى لكنه لم يرتبه عليه ولو  
وجهه بأن في حذف التاء مناسبة لحذف المعدود ولو اتفق الجواز في اثبات التاء  
في المؤنث اه شخبنا (قوله لانه قصد حكاية الخ) أي ولو قال خلافا للبغداديين  
والصكا في فاهم يقولون الخ الذي هو أخصر اوقات حكاية اللفظ الذي وقع منه  
والقصد الحكاية فأتبع هذا التعليل المعال المذكور في كلامه فاندفع الاعتراض  
على التعليل بأن هذا القصد موجود مع عطف السكة في على البغداديين أيضا  
بأن يقول والصكا في قال تقول الخ يجوز الصكا في (قوله ربحا لانه أيضا الخ) وجه  
المخاطبة أنه في التسهيل اعتبر المله في مطلقا فحذف ما عنان من اعتمار اللفظ فضلا  
عن الوجوب (قوله فانه يقال ثلاث ملحقات) هذا يقال أيضا على طريقة الشارح  
اذ العلم يقتضيه معناه عند الشارح فليس هذا من ثمرة الخلاب (قوله وبه رد ما استدلل  
به الخ) لا يتم هذا الرد الا ان التزم هذا البعض الجري على طريقة الشارح اما ان  
كل هذا البعض جاريا على طريقة التسهيل من اعتبار المعنى فلا صحة لهذا الرد  
اه شخبنا (قوله معطوف على يعقوب) لا يقال لا مانع من عطفه على متصل وعليه  
فلا حاجة لقوله قبل مراده بالكلام ما يستعمل الخ لانا نقول يمنع منه قول الشارح فان  
اتصل به ذلك الخ تدبر (قوله وهو هذه) فيه ان هذه لا تقوى المعنى لان المراد معنى  
المعدود وانت تقول هذه عشرة رجال فلا تحذف هذه تقوية انما التقوى قبلها فان  
القبائل هي عين الاطن اه شخبنا (قوله أي وراحد الخ) مثله ما في ذلك عشرة  
(قوله فيه الشاهد) أي واما ثلاث ذرود فلا شاهد فيه بل هو اتم كلمة الشطر وتمام  
البيت اقد جارا زمان على عيالي وسبأ في للشارح ذسكرا الشطر الاول ومحل  
الاستشهاد فيه ثلاث ذرود عكس ما عند تدبر (قوله ولك أن تقول ما الفرق الخ) قد  
يقال الفرق أن الصفة هنا ما كانت متصلة بأسماء المعدود والصفة والموصوف كمنى  
واحد كانت متصلة بتلوحوب مرعاة المعنى بخلاف التقوى فيما تمم سواء كان

صفة أو غيرها فانه منفصل عن اسم العدد فلذلك كان مقتضيا لجواز مراعاة المعنى  
 لا لوجودها ولا بدلالة ثلاثة أنفس فان ما كثر فيه مراعاة المعنى متصل بالمعهود  
 والمضاف والمضاف اليه كاشي الواحد لانه ليس من محل الفرق اذا الفرق منه صوب  
 بين ما هنا وما يردى به المعنى نعم لم يظهر فرق بين الصفة المتأخرة حيث لم تؤثر أصلا  
 وبين المقوى المذكور مع أن كلامه قد دل على جواز مراعاة المعنى مع التأخر كما  
 جازت مع التأخر في ثلاث شخص كعبان ومصر هذا وكتب شيخنا على قوله ذلك  
 أن تقول ما الفرق الخ الفرق ظاهر اذا الصفة والموصوف كشي واحد وانما لم يؤثر  
 متأخرة لضعفها بالتأخر بخلاف المتصل غيرها فانه مقولا موجب لانه ليس مع  
 ما اتصل به كشي واحد اه وظاهره ان المقوى السابق ليس صفة فيكون كعبان  
 ومصر بدلا وظاهر كلامهم فيما سبق عموم المدعى للصفة على انه لم يظهر من كلامه  
 وجه عدم افادة الصفة المتأخرة الجواز وهو من جملة المطلوب وتأمل (قوله فمذوع)  
 فيه أن المراد يكون اللفظ مؤثبا أو مذكرا أن الضمير الجارى عليه يؤث أو  
 يذ كر بدليل جعل عين فيما تقدم مؤثبا مضافا تأمل (قوله أى ان لم يكن موصوفا  
 الخ) حاصل ما ذكره من الشروط أربعة الاول ان الجبروالاخير ان لا تيمان  
 بالتميز (قوله اول ما في المراد الخ) هذا مذوع بأن معنى الشرح ان  
 الاضافة في الآية لجمع الكثرة انما هي لشذوذ جمع القلة ولا يكون كذلك الا اذا  
 كان مفردا وقربا بالرفع فيقال أضيف العدد لجمع القلة لشذوذ جمع القلة  
 الذى هو اقراء امالوقل ان المفرد قرأ بالضم لأشكال الاضافة لجمع الكثرة لان  
 قرأ بالضم يجمع على اقراء قياسا مطردا ومنى كان جمع القلة موجودا وكان قياسا  
 مطردا لاتصاف الاضافة لجمع القلة بثرة على الطريقة التى جرى عليها الشارح  
 فالظاهر في الايراد الاول ان يقال ان ما ذاعه الشارح من ان جمع القلة لمفرد  
 ما في الآية شاذ ليس بلازم لاحتمال ان مفردة ليس له جمع قلة أصلا لان اقراء جمع  
 المضموم والحاصل ان مفرد ما في الآية ان كان بالضم أشكل جعلها من باب ما جمع  
 القلة فيه شاذ وان كان بالفتح وهو الذى يفيد الشارح أشكل زعم ان له جمع قلة  
 على شذوذ لاحتمال ان اقراء جمع المضموم فالفتح لا يوجب له جمع قلة اه شيخنا  
 (قوله الثانى ان لقرء الخ) للشارح ان يقول هذا الجمع شاذ ماعا وان كان  
 مطردا قياسا (قوله وعبارة ابن الناطم الخ) قصد بذلك رد ما ذاعه الشارح من

انه لا يضاف للجمع الكثير الا عند تعذر جمع القلة أو شذوذه (قوله أو بزيادة الخ)  
 لعل مراده بالزيادة مطلق النسبة والا فأحد عشر ألف رجل ليست جمعية ألف  
 فيه بزيادة ثلاث فافوق اليه اه شخنا (قوله مطلقا) أي سواء كان العدد  
 مفردا أو مضاعفا أو مركبا أو عدا أو معطوفا أو مائة أو ألفا أو تفراب مع ذلك نحو  
 ثلاثة آلاف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا ومائة ألف وألف ومائتي ألف  
 ومائتي ألف ألف اه على باشا (قوله الا ثلاث الخ) فلا يقال عشر مائة ولا عشرون  
 مائة استثناء بالألف والألفين اه على باشا (قوله لان المائة اجتمع فيها الخ)  
 المناسب أن يقول لان المائة اشتملت على العشرة والعشرين فتناسب أن يجتمع  
 في تمييزها ما يمكن اجتماعه مما تفرق في تمييزهما وهو الخفض والافراد فأخذ من  
 تمييز العشرة الخفض ومن تمييز العشرين الافراد والألف عوض الخ (قوله من  
 الاضافة الخ) بيان لما وقوله لانها أي المائة وقوله عليها أي عشرة وعشرين (قوله  
 ولأنه عدد) كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر لأنه عدد وعلى الاول فالمراد بالعلة  
 المتقدمة اشتمال المائة على العشرين وعلى الثاني فالمراد بها المطابقة والمساواة  
 في الجموعية (قوله لانه يقتضي) أي التمييز (قوله بان ما ذكر) أي مكون تمييز المائة  
 واحدا منها (قوله فالتعدي فيه كالتعدي الخ) وهو بيان الجنس مع المشاكلة في الجموعية  
 (قوله والفتاء) بالفاء والمثناة الفوقية ممدودا في العاموس الفتاء كسماء الشباب  
 (قوله بما بعده) وهو قاصد (قوله الاول) أي ابدال همزة أحد من واو (قوله والثاني)  
 أي ابدال همزة إحدى من واو (قوله وزال التنوين في إحدى عشر) لعل الصواب  
 في إحدى عشرة بالفتاء (قوله وقد يقال الخ) أي فالقصد ببيان حكم اثنين واثنين  
 اذ اركب مع العشرة لدفع ذلك التوهم كما انه دفع بقوله والياء غير الرفع الخ توهم بياهم ما  
 عند التركيب والافهم معلوم من باب الاعراب (قوله لا ضرورة) أي أولغة كما تقدم  
 (قوله سواء كان اثني عشر الخ) هذا التعميم وان وافق الواقع ليكن كون الشارح  
 في مقام بيان والفتح في جزأى سواءهما ألف يخالفه اه شخنا (قوله لانه كجزء  
 الحكامة) هذا لا يصلح علة للبناء الاصطلاحي نعم يظهر على ارادة البناء التصحى  
 (قوله كلا يخفى على الفطن) أي لانه لا وجه للعدول لصفة غيره مع امكان  
 صفته وان آل الامر الى انه الحقته لكان بواسطة (قوله ان بناء جمعي لزومه  
 الفتح) لا يسلم اذ البناء في الشرح مطاق فهو من تعليل العام بالخاص اه شخنا

(قوله ويمكن الجواب الخ) فيه ان مقتضى جواب ليس السابق عن الاعتراض  
 الاول كون البناء اصطلاحيا ومقتضى هذا كونه بمعنى شبه البناء فاقرار الجواب  
 مع هذا خلط اهـ شيخنا وقد يقال مراده انه يمكن الجواب بذلك وانه عليه يرفع  
 اعتراضه الاول المبني عليه جوابه (قوله قال ليس الخ) هذا مما يؤيد ان البناء في الشرح  
 المعلوم بمشابهة الجزء الاول لما قبله التاميت. طلق والعجب للشيخ بقول كلامه ليس  
 بعد الاعتراض الذي اعترض به على الشارح اهـ شيخنا وما يؤيده ايضا دليل  
 الشارح ببناء العجز بما ذكره فانه اطلق البناء كما لا يخفى (قوله أي لان العلة الخ) لعل  
 الاولى لان المعلول يدور مع علته الخ يدل على هذا ما بعده (قوله تعذر الاضافة مع  
 الذون الخ) فيه أنه لا موجب لاثبات الذون عند الاضافة بحيث وجدت الاضافة  
 تحذف الذون ولا ضرر في ذلك (قوله لا ممتنع جعل ثلاثة أشياء الخ) يرد عليه ثلاثة  
 عشر ك وأجاب الاستاذ على بان المضاف اليه فيما ذكره لا كان غير المضاف فلم يخرج  
 امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ضرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا تدبر (قوله كافي قراءة  
 التوئين) أي فانه على تلك القراءة يكون سنين بدلا وطرح المبدل منه اعلم في  
 من غير الغالب (قوله ما لم يكن علما) قال في الكافية

ولا يجوز ان يضاف اثنا عشر \* الا اذا كان اسم انثى أو ذكر

(قوله والاجاز الخ) فيه انه يلزم باضافة اثنين العدد فالليس باق اهـ شيخنا الا  
 أن يقال ليس في الاعلام لا يضر فقوله لفق العلة أي اللبس المضمر أمـ (قول  
 الشارح وكذا مع الاضافة) وقوله مع الاضافة معارضة للبناء اعلم اهـ في الاضافة  
 اللازمة الى المفرد نحو أي بخلاف غير اللازمة ككافي كم فانها قد لا تضاف الى المفرد  
 وقد لا تضاف اصلا واللازمة لا الى المفرد ككافي اذ واداو حيث فانها انما تضاف الى  
 الجملة ولان فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة (قوله لا يقال الخ)  
 هذا لا يحتاج اليه الا على ظاهر بناء الجزء الاول فان أول بانه حركة بنية كما حققه  
 سابقا فلا وهم يدفعهم هذا ويرشدك لذلك قول الشارح كـ عليك اهـ شيخنا (قوله  
 وقبه أنه اذا اضيف الخ) ان جعلت دون حالا لازمة لا لاحتراز عن اضافة المجهوع  
 انثى آخر اندفع هذا اهـ شيخنا (قوله غفلة عجيبة) وقد يقال ان المنقوص يطاق على  
 ما نقص حرفه الا خبر وجري الاعراب على ما قبله ككافي قول المتن ونصره من  
 نقصه من أشهر فلا غفلة فضلا عن كونها عجيبة اهـ شيخنا (قوله فلا يصح ان

المائة والالف) أى فلا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف (قوله وهو مسلم فى الذى  
 جمع معنى بعض) أى لانه ليس له فعل اذ لا يقال ثبت الاثنى عشر ولا ثلث الثلاثة  
 ولا ربعت الاربعة وهكذا ولا مصدر لذلك أيضا انما الذى يقال ثلث الاثنى  
 عشر و ربعت الثلاثة وهكذا هذا كله بناء على عدم ورود ثبت الرجلين وثلث  
 الثلاثة أما على ورودهما كما يستفاد من كلام التسهيل والجوهري فاعل وجه  
 كون الاشتقاق من أسماء العدد فى ثلث وثالث اعتبار موافقتهم ما بقية الإحوال  
 اذ لم يسمع ربعت الاربعة ولا خست الخمسة وهكذا على ما يؤخذ من تتبع كلامهم  
 هنا وقال شيخنا اذا تأملت فى الاقوال الآتية عرفت ثبوت ثلث الثلاثة وثبت  
 الاثنى بحيث لا يمكن المصنف انكاره وعرفت أن لذلك مصدرا فليكن الصوغ  
 والاشتقاق منه وعرفت أيضا ان نحو ثالث ثلاثة بمعنى المقيم لها اذ هو أحدها  
 باعتبار وقوعه فى المرتبة الخامسة كما يأتى ولا يمكن المصنف انكار ذلك أيضا فليكن  
 وصفا فعلى هذا يمكنك أن تقول قول المتن وصغ من اثنى الخ معناه وصغ من مناسب  
 اثنى وهو الذى ومناسب ما فوقه كالثالث للثلاثة والرابع للاربعة وهكذا فيكون  
 الصوغ فى القسمين على حد سواء ويصح قول الشارح وصفا فان قلت اذا تحقق  
 انهما سواء فلم لم يعمل الاول عند الجمع ورعا لجواب انه وان كان فيه وصفية لكن  
 فيه جزئية والجزئية لا يعمل فى كلمة فالتعبير الوصفية بخلاف الثانى فان وصفية  
 مجردة عن الجزئية فروعت وعمل بسببها والحاصل أن المحرط فى الاول الجزئية  
 لانها ذاتية لا الوصفية لانها طارئة وهذا لا ينال الوصفية والاستواء فى الصوغ وعلى  
 هذا فيمكنك أن تستغنى عن تحلته كلها اه فتأمل مع مقدمناه لك (قوله تباع  
 الخ) قد يقال لا منافاة بين ما هنا وما للرضى لان المعنى ايس وصفام صوغا من العدد  
 أو تناسبه على انه بمعنى بعض تارة وبمعنى جاعل تارة اذ لا يمكن أحد انكاره  
 المتصف بالانفراد اه شيخنا (قوله ولكن قصد الخ) اذا تأملت الشرح فى المقابلات  
 عرفت أن عدم الاشتقاق على يدها على من عال بالاشتقاق فى المقابل اه  
 شيخنا (قوله اى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية الخ) الظاهر من عبارة التوضيح  
 السابقة ومن كلام المصنف والشارح انه لا يعتبر الوقوع فى المرتبة الثانية  
 أو الثالثة وهكذا اذ يبعد فى الآتين كون المراد بشان اثنى وثالث ثلاثة  
 كونه فى المرتبة الثانية والثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة بلا نظر لسكونه

في المرتبة الثانية والثالثة إلا أن يكون هذا باعتبار الوضع وإن كان الاستعمال  
 بخلافه ويأتي ما بعد الحكم فنقطن (قوله مستبعد جدا) أي عند العقل  
 والأفلاستعمال بخلافه اهـ عبد الحليم (قوله مقم اثنين الخ) لا يلزم بناؤه على  
 ما تقدم عن الجامعي إذا أول الاثنين متعم لها إذا سقط وطه يحصل ضد التمام الذي  
 هو استيفاء الأبعاض نعم المتبادر بناؤه عليه (قوله يخالف لنقل النحاة) المراد  
 أن النحاة لم تنقل ثبت الرجلين عن العرب (قوله وثلاث الثلاثة بالتخفيف أيضا)  
 يعني أنه كما يقال ثلث القوم يقال أيضا ثلث الثلاثة وكل منهما بالتخفيف فقوله  
 أيضا راجع للتخفيف ومما قبله وإن لم ينص على التخفيف في ثلث القوم (قوله  
 بعكس ما فعله الشارح) قد يقال إن الشارح جعل الصلة الأولى جملة اسمية والثانية  
 فعلية نائب فاعلها الجار ومجرور فلا عكس اهـ شيخنا (قوله اسم الاثنين) نائب  
 فاعل اسقط والباء في بانضمام سببية متعلقة به (قوله اسم الثلاثة) نائب فاعل  
 يطلق (قوله فعلم ما في كلام البعض) عبارته وقوله بالمعنى الأول الذي نويته وهو  
 كون المضاف لبعض ما أضيف إليه والظاهر أنه لا يفي بتمام المعنى الابقرية المتتام  
 لأن المستفاد من ثاني اثني عشر مثلا أحد اثني عشر كائنا في المرتبة الثانية مع أن  
 المراد الكائن في المرتبة الثانية عشر تدبر اهـ والظاهر أن كلامه هو الحق فإن  
 قامت القرينة على الاختصار فذلك لا فلا وقول المحشي لأن معنى الخ رجا راجع  
 لهذا تأمل اهـ شيخنا (قوله لا يناسب فرض الكلام الخ) على أنه يريد بماديه  
 الشارح على زعم بعضهم الآتي ويحجب عنه بما يأتي للمحشي (قوله وجه هذا الخ)  
 هذا غير توجيه الشارح فصوابه وجه أيضا بتقدير الخ اهـ شيخنا (قوله وهذا  
 الجمل قلب مكاني) وفيه قلب آخر مكاني وهو جعل الألف بعد الحاء (قوله بحمل  
 المركب الخ) وذلك أنه لما كان اسكل من جزأى المركب الإضافي أعراب مستقل بعد  
 اعتبار الجموع وراضا فته إلى شيء آخر بخلاف المركب العددي فإن الأعراب للجموع  
 (قوله ولذا يقال نار يخ) أي بالهمز وتبدل الفا (قوله فراس التاريخ الخ) وجهه  
 ما علمت من أن ابتداءه من المحرم (قوله بمعنى في أو عند) أي والحال أن الكتابة  
 وقعت ليلا فان وقعت سبعة تلك الليلة أو في الليلة التي بعدها فهو ما ذكره بقوله ثم  
 يقول كتب الليلة خلت وفيه الاشتباه نظير ما يأتي له وكذا يقال في غيره (قوله  
 ناسبه) أي الثلاث إلى عشر فالضمير راجع للمضاف إليه وكذا الضمير في ناسبه

بعد فانه عائد لما فوق العشر تأمل (قوله ولو صرح به الخ) اى لو صرح بقوله فتهقول  
لأن نصف من كذا بعد قوله الى النصف ليكون منتصفه في قوله أو منتصفه عطفاً على  
مدخول اللام في لأن نصف من كذا ان كان بالجر أو على مجعوم الجار والمجرور  
ان كان بالنصب اذ كان أو وضع واللام في لأن نصف بمعنى بعد اى بعد النصف من  
الليالى لانه يقول ذلك في اليوم الخامس عشر وانما قال أو وضع لانه عطف ماذ كر  
على النصف الذى في كلام الشارح بقصد لفظه والمعنى ثم يقول كتب لاحدى  
عشرة خلت منتهيها الى أن يقول كتبته النصف أو منتصفه أو ان تصافه اى كتبته  
بعد النصف أو المنتصف أو الان تصاف من ايام الى الشهر هذا كما في اليوم الخامس  
عشر كما علمت أما اليلة السادسة عشر فيقول فيها ماذ كره بعد بقوله ثم لاربعة عشرة  
يقبى (قوله ومقتضاه الخ) الظاهر أن مراد الشرحين بانقطاع الشهر انقطاع  
اياميه ليكون موافقاً للمنعول عن أهل اللغة ولأن كلام الشارح في التارخ بآخر  
ليلة وأما التارخ بآخر يوم منه فهو ماذ كره بعد بقوله ثم لآخر يوم منه الخ فلو عمل  
بهذا المقتضى لكان مخالفاً للمنعول وخارجاً عن كلام الشارح مع أن مقصودهما  
البيان (قوله في العشر الاول) بضم الهمزة وفتح الواو وقوله لا الاول والاخر  
بضم همزة الآخر وفتح خائها كما هو مضبوط بالقلم في نسخة صحيحة قبل اهل ذلك  
اتباعاً للمسموع من العرب (قوله قال البعض الخ) اعلم ان كم خبرية أو استفهامية  
بمجرد ما لا دلالة لها الا على عددهم الجنس والمقدار بحيث لا يفهم منها أحد سوى  
ذلك ودع عن الاول هو التمييز في ما ومعين الثاني في الاستفهامية تفصيلاً للجواب  
التفصيلي واجبالاً للجواب الاجمالى أو البديل التفصيلي وفي الخبرية تفصيلاً  
البديل التفصيلي نحو كم عبد ملكك خمسين بل ستين واجبالاً البديل الاجمالى  
نحو كم عبد ملكك خمسين أو ستين بمعنى أن التمييز أو الجواب أو البديل يتعين به  
تفصيلاً واجبالاً الماهم من حيث دلالة كم من جنس أو مقدار أو ما من انهم عليه  
ذلك لان هذه الحيثية فالتكلم لا يتأتى جهله بالجنس في ما اذ هو الآتى بالتمييز  
وبالمقدار الآتى به في ما وكذا المحجب لا يتأتى جهله بالمقدار الآتى به لانه يعلم ما في  
كلام الجماعة (قوله بأن من العدد الوسيط المائة) اى كما أن العشرة من العدد الادنى  
وقد يقال مراد الشرحي الوسيط باعتبار احكام التمييز فان تمييز الثلاثة الى العشرة  
بإدخال الغاية جمع مجرور وتمييز ما بعد ذلك الى المائة بإخراج الغاية مفرد منصوب

مطلب كم  
وكأن وكذا

وتمييز المائة فافوق مفرد مجرد ورفعات كم باعتبار تمييزها على الوسط لانه  
اعدل (قوله لطفه عشرين الخ) أى ولان المصنف احوال تمييز احدى عشر على تمييز  
عشرين فيما سبق حيث قال ويز واصر كبا الخ (قوله حالة كونهم عبيدا) أى  
فعبيد اى المثال حال من كم التى هى مفعول مقدم للمسكت والجمع باعتبار معناها  
(قوله راداه توقف الرضى) واجيب عنه بأن توقف الرضى فى كم التى هى نص  
فى الاستفهام وكم فى الآية محتملة للخبرية بانقطاع جملة كم عن جملة السؤال  
(قوله بما يدل على الكثرة) أى التعداد والجمع من حيث هو دال عليه فلا يقال  
هذا الا يظهرا اذا كان التمييز جمع قلة (قول الشارح لانها قد وصفت بذلك) على  
أن وقوعها بعد كم مسوغ أيضا وقوله وبذلك محذوف الخ المناسب أن يقول  
محذوف ما دل لولا عليه بنصهم جامع التذكير على الحالية من فدعاء المراد منه اللفظ الا  
أن يجعل بدلا (قوله اى من صفات خالة) لوجمل صفة خالة على الجنس لشموله للتعدد  
لاستغنى عن التناول بالجمع ثم جملة على ما فوق الواحد اه شيخنا (قوله فانظره)  
عبارة النصر يجرى الكلام على جزم تمييز كم الاستفهامية منها وذهب الزجاج  
الى أن جزم التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد  
المركب لا يعمل الجزم فى تمييزه فكذلك ما كان بمنزلة ما له ابن خروف اه ووجه  
كونها بمنزلة عدد مركب ما تقدم للحشى من انها مقدرة بعدد مقرر وباستفهام  
فاشبهت العدد المركب فظهر أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة كما أشار اليه  
الشارح على انه يحتمل أن قوله اذلا مانعا منها اشارة الى وجود المانع فى كآين وكذا  
لا فى كم الاستفهامية وان كان بعيدا تأمل (قوله والوضيح) أى الماخوذ من قوله  
فدو ضعه (قوله وهو المكان الغائر من الارض) ولعل المعنى أن المكان المنخفض  
فيها مرتفع بالنسبة لغيرها فهو تهويل شأنها تأمل (قوله للذين قدمناهم) اه  
المناسب للذان بالالف فعلا للذهبيين (قوله نخوكم صمت) أى كم يوم صمت أو كم  
يوما صمت فخذف المميز للعلم به لان اقل ما يتحقق فيه الصوم هو اليوم (قوله باعتبار  
الكثرة) أى باعتبار ثبوتها الذى تقصد بالكلام حكايته (قوله التى توجد الخ)  
أى التى توجد خارجا فى أحد الأزمنة بدون توقف على قول (قوله من جهة التكمين  
القائم الخ) أى من جهة التكمين القائم بذهن المتكلم من حيث تحصيله باللفظ  
واجباده به لا من حيث وجوده وثبوته خارجا فى أحد الأزمنة وحكاية هذا



الثبوت باللفظ فهو نظير ضرب فانه دال على طلب الضرب القائم بنفس المتكلم  
 لامن حيث ثبوته خارج جاني أحد الأزمنة وحكاية هذا الثبوت باللفظ بل من  
 حيث تخصيصة باللفظ وإيجاده (قوله الذي لا وجود له خارج جاني) أي الذي لا يعبر  
 وجوده الخارج حتى وتقصده حكاية باللفظ حتى يكون من هذه الجهة خبرا (قوله  
 كثرة الرجال) أي ثبوت كثرة الرجال الذي تقصده حكاية بالكلام فلذلك كانت  
 خبرية (قوله التي تو جد خارج الج) أي التي تو جد خارج جاني أحد الأزمنة من  
 غير توقف على لفظ ومحصل ذلك أن مدلول كم غير ملبست هو التسمية بالحاصل  
 بالنطق بالصيغة وبإلزام ثبوت كثرة الرجال خارج جاني ذلك حاصل فلا احتمال  
 للصدق والكذب من حيث المدلول واحتمالهما انما هو باعتبار اللازم نظير  
 ما تقدم في نعم ونفس وفي السيد إلى المطول مانعه ولا ينافي ذلك أي كون رب وكم  
 لإنشاء القليل أو التسمية كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب  
 بحسب نسبة غير نسبة القليل والتسمية فاذا قلت كم رجب عندى فهو  
 باعتبار نسبة الظرف إلى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب وأما  
 باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتملها لأن الاستكثار هو كم تخبر عن كثرتهم  
 اه قال المحشي في كتابته على مختصر السعدية قوله عبارة السيد مانعه  
 وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب مانعه هذا الكلام ضعيف والذي  
 نقطع به أن هذا خبر لان التسمية ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون  
 انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن  
 هذا الاعتقاد فنقولنا كم رجال عندى من جهة التسمية اخبار عن اعتقاد الكثرة  
 كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء في شيء ونعلم ابن الحاجب كونه  
 انشاء من جهة التسمية بأن التكم عبر عما في باطنه من التسمية تلزم أن يكون  
 نحو أنقضت زيد أو عزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتسمية  
 معني ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه اه ثم ان اردت  
 تحقيق المراد بالخارج وكون الانشاء لا خارج له أوله خارج وانفرد بينهما ما بشئ  
 آخر غير ذلك فعليك بمراد المخير (قوله ثم نزل عن الرضى رده الخ) محصاه  
 انه فاس الاخبار في نحو زيد قائم على التسمية وفيه انه قياس مع الفارق  
 اذا التسمية مدلول كم بخلاف الاخبار فانه ليس مدلول زيد قائم بل مدلوله ثبوت

القياس والكلام في المدلولات وتقدم عن شخفا في باب نعم وبئس مثل ذلك (قوله  
مفعول لاجله المبروا) والاستفهام انكارى أى لا ينبغي أن يفتى عنهم العلم  
بالاهلاك الذى علمه عدم رجوعهم والمنتفى هو العلم النافع العمول  
بمقتضاه أو انه نزل العلم حيث لم يعمل بمقتضاه منزلة عدم وقال في البحر  
المحيط الذى تقتضيه القواعد أن وصلتها بمعمول المحذوف أى قضينا أنهم  
اليهم لا يرجعون وقال الدمامي مفعول لاجله لاهلكنا وكانه جعل الكلام لا غاية  
لأن عدم الرجوع ليس علة للاهلاك بل مسبب عنه اه أمير (قوله وقيل غير ذلك)  
منه ما تقدم عن البحر المحيط وعن الدمامي ومنه ما قاله ابن عطية أبدلت أن  
وصلتها من كم ورد في المعنى بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل  
المبدل منه برادفكم لها الصدر ولا يعمل فيها ما قبلها أو ان قدر أهلكنا فلا نسلط له  
في المعنى على المبدل اه والبدل على كلام ابن عطية بدل اشتغال كأنه قيل المبروا  
كثيرا أهلكنا عدد رجوعهم قال الدمامي الذى ينبغي أن المبدل منه عند ابن  
عطية جملة كم أهلكنا غاية التعسير بالجزء عن الكل وكوم معمول لاهلكنا فلا  
يرد اعتراض ابن هشام عليه وكأنه قيل المبروا اهلا كنا كثيرا من القرون عدم  
رجوعهم اليهم فهو بدل اشتغال أيضا لان الاهلاك يشتمل على عدم الرجوع أى  
يسئلزمه واعتضه الشمني بأنه يلزم عليه ابدال المفرد من الجملة لان وصلتها  
مفرد وهو لم يسمع انما سمع عكسه قليلا كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة \* وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى قال العلامة الامير وقد يقال ان البدل  
في اللفظ جملة فيمكن في هذا في صحة الابدال انتهى والبيهضاوى موافق لابن عطية  
وعبارته المبروا المبروا وهو معلق عن قوله كم أهلكنا قبلهم من من القرون لان  
كم لا يعمل فيها ما قبلها أو ان كانت خبرية لان أصلها الاستفهام انهم اليهم لا يرجعون  
بدل من كم على المعنى أى المبروا كثرة اهلا كنا من قبلهم كونهم غير راجعين  
اليهم وقرئ بالكسر على الاستئناف (قوله كفواهم ضرب من منا) بفتح الميم وضم  
النون منونا في الاولى وفتح الميم وفتح النون منونا في الثانية كذا رأيت به مضبوطا  
بالقلم ويحتمل ضبط من بفتح الميم وسكون النون وما جار ومجرور به وبكسر الميم  
وتشديد النون حال من من فليجرح (قوله ما يشمل المفعول الخ) لو قال ما يشمل أحد

المفاعيل المتعددة لسلم من إيهام أن كم تقوم مقام إلا أكثر من واحد اه شخصنا  
 (قوله فان جعل لا شحول ر زها) أي والجملة الاسمية استثناف (قوله من آلم) أي  
 جمد الهمزة من الالم (قول الشارح فتوافقه في الإيهام والافتقار إلى التمييز) اهـ  
 المناسب جعل هذين أمرا واحدا فتكون أمورا الموافقة أربعة لاختلاف الثاني  
 مبني على الأول بناءً قريبا ولذلك عددهما أمرا واحدا في التنبيه الرابع السابق  
 حيث قال هناك وانهما يفتقران إلى مجزأ لهما واما ومثل ذلك يقال فيما يأتي في كذا  
 حيث عددهما هناك أسرين (قوله وفيه ان الحال الخ) فيه نظر إذا امتنع كون  
 الحال جملة انشائية لا مفردا انشائيا كما في كيف جاءني زيد وكيف تكفرون بالله  
 وكنتم أمواتا فأحيانا كم وتقدم نحو ذلك عند قول المصنف في الخطبة مصلينا على  
 الرسول المصطفى (قوله بما يأتي فريبا) وهو انه حدث لها بالتركيب معنى آخر وان  
 كان أصلها استغفاما (قوله فعلى هذا لها) أي للكاف (قوله وقال الحوفي الخ)  
 له بناء على القول بأن الكاف اسم بمعنى مثل وعلى هذا يدفع قوله وهو بعيد  
 الخ اه شيعنا وهذا لا يتم إلا ان كانت المحلولة السابقة في عبارة الهمع بعد  
 التركيب كما هي قبله أما إذا كانت قبل التركيب فقط كما هو الظاهر فلا (قوله  
 كما تقدم تعليله) وهو أن آخرها تنوين لا يمكن حذفه لأجل الحكاية وهو لا يحجامع  
 الإضافة (قوله وأمامنا معاشر الشافعية الخ) مثل فقهاء الكوفيين  
 جماعة من المالكية وقال هـنون لا يعرف هذا التفصيل ويقبل منه ما أراد اه  
 أمير (قوله لنا) أي عند البصريين ولا نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا وقول جمع يجب  
 في الجر بعض درهم إذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب لأكثرين بان  
 كذا التما يقع على الأحاد دون كـورها اه تحفة (قوله بغير النصب) أما الرفع  
 فعلى انه بدل أو بيان لهما وأما الجر فلا لانه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند جهور  
 النحاة لكنه يفهم منه عرفا أنه تفسير الجملة ما سبق فحمل على الضم وأما ما يكون  
 فواضع اه تحفة (قوله لزمه درهمان) أي لانه عقب مهمين بجمع فكان الظاهر  
 انه تفسير لكل منهما واحتمال التأكيدي يمنع العطف ولان التمييز وصف في المعنى  
 وهو يعود لكل ما تقدم اه تحفة (قوله ثم قلبت البدء الخ) فيه ان الحركة  
 عارضة إلا أن يقال لما وقع الحرف المنقول اليه الحركة في موقع ما نقلت منه كانت  
 كأنها أصلية أو يقال هذا القلب شاذ (قوله ثم خففت) أي ثم كسرت الهمزة

أيضا بعد ان كانت مفتوحة (قوله يعنى اللفظ الواقع الخ) أى كلفظ البصرة الواقع  
 فى التركيب الذى حدثت به عن الروى فى قولك مررت بدار البصرة فاندفع ما يقال  
 ان لفظ البصرة ليس فيه تحديث عن فعل أو قول اذ مدلوله المكان المخصوص  
 ثم ظاهره أن كذا كتابة عن نفس اللفظ الواقع فى التحديث عن فعل أو قول وفيه  
 نظر اذ كذا فى قولك قال فلان مررت بدار كذا ليست عبارة عن لفظ البصرة  
 أو الكوفة مثلا بل المراد به نفس المكان الذى هو البصرة أو الكوفة وبذلك  
 على ما ذكرنا التأمل فى الحديث الذى ذكره الشارح فالتناسب ان الضمير  
 فى قول الشارح وهو الحديث راجع للكتابة وذكرا باعتبار الخبر فعنى كونها  
 كتابة عن غير العدد كونها حديثا أى كونها فى كلام يحدث به عن الغير تأمل (قوله  
 انما يتم ما عر الجمل) فيه أن الجمل لا تستحق بناء كما لا تستحق اعرابا لانها من  
 عوارض الكلمة بل كان يجب عدم البناء كالجمل فهو هذا التعليل غير ناهض  
 وأجيب بأنه يجوز أن الجمل لا تستحق اعرابا والبناء لما ضر ولا يجوز دخولوا مفرد  
 عنهم ما بقي على الاصل وهو البناء لا قد سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم  
 واعتراض بأننا ~~ستدنايه~~ عن جملة ما محل نحو قال فلان كبت وكبت أى زيد  
 قائم وهى فى محل نصب \* وأجيب بأن الاعراب المحلى فى الجملة عارض فلم يقم عليه  
 كذا فى الاستطاع ولا يخفى عليك ما فيه عند التأمل (قوله لانها ما صار الخ) انظر  
 كيف التركيب مع كلمة ثالثة هى الواو وهى من الحكاية فانظروا موضع وجود  
 العاطف عدم التركيب كما هو صريح كلامهم فى كذا وكذا والمتبادر من قوله  
 فيكون ان الخ لا يقال لا يصح عدم التركيب وابقاء العطف على ظاهره اذا كان  
 المحكى بكيت وكبت جملة واحدة لا نأقول المقصود من العطف والتكرار افادة  
 أن المحكى طویل بالتركيب الاسنادى كما يظهر لك بتأمل كلام الشارح اه  
 شيخنا (قوله ايمان قال رأيت زيدا) صوابه ان قال رأيت رجلا اه شيخنا (قوله  
 وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع الخ) أى مع كونها مبتدأ فى جميع الاحوال  
 الا أنه فى حالة الرفع لا ضرورة لتقدير علامة وهو فى حالة النصب والجر ناضطر  
 لتقديرها لان الوجود لا يصلح على هذا الاعراب الالهكاية (قوله فانها لا تنحى  
 بأى) بل ولا بمن انما يحكى العلم بعد من لا بها (قوله على حسب العوائد) فنقول  
 أى الرجال عندك وأى الرجال ضربت وبأيهم مررت والفرق بين هذا والمذهب

مطالع الحكاية

الأول أن كلامنا الخبر والفعل والحرف العامين فيها من كونه على هذا بخلافه  
 على المذهب الأول (قوله وقيل الحروف الخ) يحصل القولين أنه اختاف هل  
 الحكاية وقعت بالحركات وقولت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات  
 والأول قول السري والناسي قول المبرد والفارسي اهـ مع (قوله يدل من التنوين)  
 أي الذي في المحكي قال أبو حيان وهذا ليس بشئ لأن الابدال من التنوين رفعاً  
 وجر الغنة لبعض العرب وأما وثقني فكل العرب تقول اهـ وقيل يدل من  
 لام العهد لأن التكررة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم أن الثاني غير  
 الأول اهـ مع (قوله الذي جلبته الحكاية) أن كان شاملاً لائو ومنا ومنى  
 كان مبنياً على ما صوّبه ابن خروف وإن كان خاصاً كما هو مقتضى سياقه بنحوه ونون  
 ومنا فلا (قوله ولعل معنى كوزاء راب الخ) المراد بالمعنى العلة (قوله فحين  
 اتيناكم لم يتكلم الخ) ربما يتوهم أنه على فرض تكلمه أولاً بقوله اتوا نأري ثم بقوله  
 منون أنتم محضة كونه حكاية للضمير في اتوا وليس كذلك لأنه من كلام المتكلم  
 لا من كلام غيره والحكاية إنما تكون لما وقع من غير المتكلم لئلا يكون ذلك  
 على سبيل الشذوذ (قوله فإني التصريح ممنوع الخ) هذا ظاهر على كون ذلك  
 قصة وقعت حقيقة أم على ما قيل إن هذا الشعر أ كذوبة من أكاذيب العرب  
 فكلام التصريح محتمل فله بعض الأفاضل وفيه نظر لأن الحكاية لا تذكر إلا لما  
 وقع من غير المتكلم لما وقع من المتكلم على أن كونه أكذوبة لا يفيد إلا بدأن  
 تكون الحكاية الكاذبة على طبق القوانين العربية تأمل (قوله كذا بخط  
 الشارح) قصدهم إذا ما في بعض النسخ ونار قد أضاعت بعدهن (قوله بالخاء  
 والضاد) أي وبناء المتكلم (قوله سمعت) بتشديد العين مستند لئلا المتكلم  
 (قوله قلت أي بالرفع لا غير) أي من غير أن تذكر بعده العلم المتقدم على حالته  
 المتقدمة من نصب أو جر وفي بعض النسخ أي زيد بالرفع لا غير (قوله أن يخالفه  
 الثاني) أي ما بعدهما لو قيل أي زيد أو أي زيد برفع أي ونصب أو جر ما بعدهما (قوله  
 بيان المراد) أي بيان أن المسئول عنه هو المتقدم في الذك لا غيره (قوله والعطف  
 يشعر به) أي لأنك إذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول تبارد من ذلك  
 أن المسئول عنه هو الأول فلم يمتنع للحكاية أخذ ما بعده (قوله اللبس) أي لبس  
 المسئول عنه بغيره لاحتمال أنه غير الأول احتمالاً قريباً (قوله ويرد عليه أن

اخاز بدلا يحكى) لم يوردوا به في المثال الاول لانه تابع قبل ويندفع ابراده بان حكاية  
غير العلم في المثال الثاني تابعة لحكاية العلم وان كان غير العلم هو المتبوع من حيث  
العطف عليه ونحوه وبالثانية على الاولى أو بالعكس يتوقف على معرفة  
المنصوص في المسئلة (قوله الصواب الخ) قد يجعل بدلا لانعا (قوله الظاهر ان  
مقابل قوله الخ) لوجعل له مقابلاين ماذ كره وما ساقه بعد عن الهمع لكان الظاهر  
فقول يقابل الاستداه وقول يقابل الاعراب مقدر مع ملاحظة التعميم قبل اه  
شخنا (قوله الا ان يقال بان من هنا الخ) فالذى بان من هنا هو الحكاية بكل  
والذى بان من هنا الاختصاص الحكاية في من بالعاقول ومعلوم الحكاية في أى له  
واغيره فاندفع ما يقال لادخل ما هنا أصلا تدبر (قوله قد يقال هلا وجب الخ) ربما  
يفيد هـ ان أى في الوقف محركة لكن لا اشباع فيها في الرفع والجرو ليس كذلك  
اذا السكون متعين وان كان المراد هـ لا حركت واشبع لم يصح اذ متى حركت لم يأت  
الاشباع لوجود التنوين فيها اه شخنا فاحجر (قوله ويرد على تقييده بالجملة  
الخ) وكذلك يرد على تقييده بالقول وفروعه ان الجملة تحكى بالسمع وفروعه  
كأنه عليه المحشى فيما يأتى أخذ من كلام الشارح (قوله مع التنبية على اللحن)  
أى ان كان المقام مقام تنبيه والافه وغير لازم (قول الشارح دعنا من تمران) محل  
الاستفهام سادى ما لم يكن قائله عن يلزم المثني الالف وكذا يقال في قوله ليس بقشريان  
(قوله من رجلا) سوابه من اعرايا اه شخنا (قوله لو قال التذكير والتأنيث الخ)  
أى لو ترجم بهما مع نكاهه على أحكام التذكير كما صنعت في الكافية والتسهيل لكان  
احسن قياسا على ما صنعت في المعرب والمبني الخ وبهذا يندفع قوله وفيه نظر الخ تأمل  
(قوله بطريق الاصالة) بخلاف المبني عروضا كالننادى واسم لافانه يؤنث بالتاء  
نحو بافامة ولا قائمة عندي (قوله ولا نحو طلحة) أى ونحو زكريا (قوله والظاهر  
ان قول التسهيل الخ) ظاهره ان عبارة التسهيل علامة التأنيث في الاسم المتكسر  
تاء الخ وليس كذلك بل عبارته واقتران التأنيث الى علامة وهى في الاسم المتكسر  
تاء ظاهرة أو مقدرة أو واف مقصورة أو معدودة اه وهى بعيدة عما استظهره وان  
كان يمكن أن يقال ان هذا الاستظهار بالنسبة لربط ما نقل عن التسهيل  
بعبارة المصنف وان لم يكن مراد فى عبارة التسهيل نفسها اذ المراد منها ان العلامة  
الواقعة في الاسم المتكسر لا تخرج عما ذكر بخلاف العلامة في غيره فانها تخرج

مطلب التأنيث

عما ذكر فيكون العز ولا قسم بل باعتبار مجرد اللفظ لا المعنى وفيه ما فيه على أن التاء  
 المتصلة بالفعل قد تكون لتأنيث مدلول الاسم الغير المتمكن نحو والهندان قامنا  
 وهند ضربت فتأمل (قوله وشذ قوله أبوك خليفة الخ) وجه الشذوذ أن أخرى  
 صفة خليفة محذوف وأنت الفعل والوصف باعتبار بلغة خليفة مع أن معناه مذكر  
 اذهب وواقع على الحد كأنه يقول له أبوك خليفة ابن خليفة (قوله والثاني أنه لا يقتصر  
 الزيادة الخ) لا يقال جعل هذا دليلا لإصالة المعلن به بقوله وانما لم يوضع  
 للتذكير الخ موجب للدور لأن قول المعلن بالإصالة عدم وضع العلامة للتذكير وعلة  
 الإصالة عدم الاحتياج للعلامة فلا دور (قوله ثلاث نسي) أي فسقوط التاء من  
 اسم العدد يدل على أن القوس الذي هو واحد القسي مؤنثة (قوله ليس المذكور  
 بالماث) الأنسب العكس (قوله اجاب عنه سم) بأن المراد الخ فيه نظر إذ رأيت فتبيلا  
 من النساء لم يذكر فيه الموصوف إذا التقدير رأيت امرأة فتبيلة من النساء ما النساء  
 ليس هو الموصوف وأيضا هذا الجواب لا ينفع فيما إذا كان الموصوف معلوما  
 بإشارة حسية إذا المراد بقوله نحو رأيت فتبيل من النساء كل ما كنه معه دليل على  
 الموصوف ولو غير لفظ كالأشارة الحسية ولك الجواب من الأول بأن المفرد مذكور  
 في ضمن الجمع وعنه ما معا بأن مراده بذكره في الكلام اعتباره ولو مقدرا  
 بغيره تبدل عليه نعم جوابه المذكور لا يلاقي دعوى الشارح الاجودية وقال  
 شيخنا الواجب بأن مثل هذا صفة لا قدر لو جود دليله لكان وجهها اه ولا يخفى  
 ما فيه أخذنا مما تقدم (قوله بإشارة اليه) أي حسية أو لفظية (قوله ونعابة ما يلزم  
 الخ) هذا يفيد أن الاخفش لا يعبر عن الاب والاهمزة معا بألف التأنيث بل  
 يعبر عن ما بالفي التأنيث أو بالألف والهمزة والاف يكون المصنف موافقا للاخفش  
 في التعبير وهذا لازم لازم للاخفش (قوله ويجاب بأن الحكم الخ) ويكون  
 مفهوما قوله واعز اغيره هذه استندارا محمولا على ما هنا بهذا المعنى (قوله باعتبار  
 مجموعها) يقال عليه فلا يخرج النادر الذي هو الشاذ وادرجه في عموم قوله واعز  
 اغيره هذه استندارا (قوله والغنجة) في القاموس الغنجة والغنجل المشية فيها  
 استرخاء (قوله رفيع الهمزة) قال اللاماميني أي وهو موافق للارادى والسيوطي  
 (قوله بتشديد الراء في الأول والثاني) الأولى حذف هذه الهمزة لانه يغني عنها  
 قوله قبل والثلاثة الخ (قوله كمر عزي) في القاموس المرعز والمرعزي ويمد اذا

خفف وقد تقع الميم في السكل الرغب الذي تحت شعر العنزة وفيه أيضا الرغب  
 محرركة صغار الشعر والريش ولينه أو أولا ما يدوم منه ما وما يبق في رأس الشج  
 عند رقة شعره (قوله فتقول القرفصى الخ) دفعهم لما يلوهمه سابقه من أن اللغات  
 تسع (قوله انما ذكر هذه الاوزان مدونة) أي لانه انما يتكلم على المد فتكون  
 كلها بالمد وان قصر بعضها للضرورة (قوله قال في القاموس وعندى الخ) عبارة  
 وتركها وتر كضام مثلهم ما النجاة ولم يغسر او عندى انما ما الرخص اه وقوله  
 ولم يغسر انما هو من القصور الجيب فقد دفسرهما أبو حيان في شرح التسهيل  
 فقال قالوا بمشي التركض الخ المشية فهم اتخذوا صرح بأن التاء زائدة وقوله وعندى  
 غير عندى كذا في الطبي علميه (قوله فقد ترك هنا ما تقدم الخ) لم يستوفها المحشى  
 أيضا اذ من جملة ما تقدم فعلى نعم الاول والثاني وتشديد التاء الذي هو  
 العاشر فيما تقدم وفعلا بضم الاول الذي هو السابع من ابنية المدودة وفعلا  
 وفعلا بفتح الفاء فمما واما الثاني عشر والرابع عشر من ابنية المدودة (قوله  
 ذكر هذا الباب الخ) محصله ان مسمى الباب السابق وهو الالفاظ المخصوصة  
 الدالة على المعاني المخصوصة من قوله علامة التأنيث الى آخر الباب من جهة  
 دلالة على ما فيه أف التأنيث المخصوصة والمدودة بمنزلة الخاص ومسمى هذا  
 الباب وهو الالفاظ المخصوصة من قوله اذا اسم استوجب الخ من جهة دلالة على  
 مطاق المقصور والمدود بمنزلة العام وذلك أن قوله فيه وقصر ذى المد الخ عام فيما  
 فيه الفا التأنيث وغيره من كل مقصور ومدود وان كان ما قبله لا يشمل ذلك كله  
 وما كان مدلول مسمى هذا الباب الذي هو النسب التامة ليس كما اشاع  
 المدلول مسمى الباب السابق اذ المدلول متباين كما لا يخفى قيل بمنزلة وقيل زاد لفظة  
 منزلة لان المدود اقصر جعل في الباب السابق وصفين للالاف وجعلها هنا وصفين  
 لفظ المشتمل عليهما وان كان يوصف اللفظ المذكور بهما في كل ولا يخفى ما فيه  
 (قوله وقولهم في هؤلاء الخ) وكذا قولهم أف التأنيث المخصوصة والمدودة (قوله  
 افاد ان المقصور القياسي اسم معتل) الاول معتل لان المعتل ما فيه حرف علة غير  
 أم لا والمعتل هو الذي غير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير  
 يائه مثلا قاله بعض الافاضل وهذا في المقصور القياسي كما هو افرض فلا يرد نحو  
 عيسى وموسى اذ لم يقع تغيير فيهما (قوله لكان احسن) أي لانه الذي يصح فيه



تعلق بثبوت القصر باذا اما المعلن وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا  
 اذ التعلق انما يكون قبل الحصول قاله بعض الافاضل واما توجيه بعضهم احسنه  
 التعبير بالمعلن بشموله كعيسى وموسى فانه معلن أى آخره حرف علة لا معلن أى  
 مغيرة فيه أن الكلام في المقصور والقياسى وهو لا بد فيه من التغير ونحو موسى  
 وعيسى مقصور سماعا ولا مكان الجواب بأن المراد بالمعلن المعلن قال المحشى احسن  
 (قوله قال ابن هشام كان حقه الخ) أى لانه نوع ثابتهما يستوجب الفتح انعم من  
 كونه محشيا أو معنلا فساكنه قال والمستحق فتح ما قبل آخره محشيا كان أو معنلا  
 كلا سفر كفتح الخ وقوله نحووا له ما نال للمعلن من هذا النوع ولم يعلل له  
 عكس النوع الاول والذي دعا ابن هشام لذلك دون جعله مثالا لقوله فلنظيره  
 المعلن الخ والاسف مثلا للاسم الصحيح في قوله اذا اسم ايمام هذا الجعل انه نظير  
 الاسف وايس كذلك \* والخاص أن الذى يستوجب فتح ما قبل آخره يكون مقلة  
 مقصورا انواع كثيرة تعرض المصنف وعين منها عامين في الصحيح والمعلن الاول  
 مصدر فاعل اللازم فان قياسه فعل به فتعين وقد أشار الى هذا مدة مقصر اعلى تمثيل  
 صحبه بالاسف \* الثانى جمع فعلة وفعلة على فعل أو فعل وقد صرح به مقصر اعلى  
 تمثيل معقله بالمد ما فقيهه شبه احتياك وبهذا يستدفع تنظيرهم الذى نقله المحشى  
 ومارتبه عاميه بقوله وبه تعلم الخ قاله بعض الافاضل (قول الشارح فان نظيره ما من  
 الصحيح الكبرى والصغير الخ) فغير نظيره ما يرجع للقصى والمدنا وهذا ان معتلان  
 ونظيره ما من الصحيح هو الكبير والآخر فمحيط التنظير الكبير والآخر ولا دخل  
 لكبرى والاخرى اذ ليس من الصحيح وأيضا الكلام في الجمع لا في المفرد وان كان  
 حكم المفرد كذلك إلا أن الشارح لم يتعرض له فقول المحشى قوله أننى افعل  
 احترز به من نحوهم مى اثبت الخ ايس على ما ينبغي لما علمت من أن الكلام في الجمع  
 لا في المفرد (قول الشارح منع الفراء قصر ما له قياس يوجب مدده نحو فعلاء افعل  
 الخ) أى ما من فعلاء ومدود قياسا كما تقدم في باب التأنيث وان لم يؤخذ من الضابط  
 المتقدم في هذا الباب وبهذا تعلم أن ضبط المقصور والمدود القياسيين بما ذكره  
 هنا انما هو بالنسبة لغير ما فيه الفا التأنيث المدودة والمقصورة لتقدم الكلام الى  
 ما يتقاسم فيه من الازواج في باب التأنيث فاندفع ما يقال ان ضبط المقصور  
 والمدود القياسيين بما ذكره المصنف يقتضى أن نحو حبل وصحراء من السماء

لا القياس لا نعلم اليأس عن أي ما نظير من الصحيح لزيادة الفهم ما على بنية الكلمة  
 بخلاف ألف المقصورة وهمزة المدودة القياسيين فتقلب عن أصل كما لا يخفى  
 (قوله والتساء مكسورة) أي من أنت وكذا من يا كرت وأماناء قلت فمضمومة (قوله  
 أو معناه أنه يزداد ألف الخ) هذا هو الذي يفيد قول الشارح نقلا عن ابن  
 ولاد في زيادة ألف قبل آخر المقصور ~~ك~~ زيادة هذه اليأس أي أنك تزيد  
 الفاقيل آخر المقصور ثم تقلب الآخر همزة وإذا كان كذلك فلا وجه للتريد  
 (قوله يا لانتبيه الخ) هذا غير ملائم للمعنى فالظاهر أنه كقولهم يا لاء والعشب  
 نجبان كثيرهم فبا حرف نداء واستفاته واللام للاستغناء استعملوا في التعجب  
 مجازا ومن غريبان للكاف كقوله فيا لك من ليل كأنه قيل احضر يا غريبتك  
 منك فالله أدنى في الحقيقة هو الكاف فله بعض الأفاضل (قوله في الجواز باجماع)  
 أي أنهم امتشابهوا في الجواز باجماع أي وفي أن كاد جوع للاصل وقوله وفي مد  
 المقصور الخ أي أنهم امتشابهوا في أن كلافية ثلاثة أقوال منع وجواز وتفصيل أي  
 وفي أن كالاخر رجوع عن الأصل (قوله الأقوال الثلاثة في منع صرف الخ) والتفصيل  
 في منع صرف المصروف هو أن ما فيه العلية يجوز منعه وما ليس كذلك لا يجوز منعه  
 كما تقدم في الشرح هناك (قوله نحو الوهيت الخ) فالفعل قبل الزوائد هو  
 ودعوت ومصطفى من الصفوة وكذا أعطى فعلة قبل الزوائد عطوت فلذلك كانت  
 هذه من ذوات الواو وأما حبل وحبارى وقبة ثرى فهل أصله الياء أو الواو لم نعلم  
 ذلك إذا ما أخذناها ولا فعل يعلم به ذلك (قوله قرن النساء) ذكر في القاموس من جملة  
 معاني القرن ذؤابة المرأة والخصلة من الشعر (قول الشارح ثلاثة أشياء) بل أربعة  
 بزيادة حوا في حى كما مر أسكنه اعتبر الميزان من حيث الحركات والسكنات فهو من  
 قبيل رضان بدليل جعله خوزلان وقهران واحدا (قوله فليست هذه العلة عملة الخ)  
 أي بل هي علة لعدم تغيير ناله إلى ما هو مقتضى القياس قبل المعارف فيما ورد عن  
 العرب محاذفا للقياس أنه يحفظ ولا يغير إلى ما هو مقتضى القياس غاشية أنه لا يقاس  
 عليه غيره فكيف نلقس نسكته لعدم تغيير ناله مع أنه لا يصح لنا التغيير (قوله وله ذلك  
 إذا حذفوا) أي فرضا فلا ينافي كلام الشارح (قوله فتعين أن يكون الخ) لا تعين  
 لاحتمال أنه نعت لرضي وعلا على التوزيع والمقصود من الوصف إقادة أن  
 نحوهم أمثالهم (قوله أشمل المقصور الخ) ربما يقال يمنع منه قوله والالف أقلب

مطلب كيفية تنقية المقصور  
 والمدود وجوهها

لان الذي يقاب في المدد والهمزة لا الف نعم لو قال والآخر اناب عليه اصح كذا  
 قيل ولدت خبير بأن الالف تشمل الهمزة لا ترى قوله سم آت الثانية المددودة  
 اه شخشا (قوله الا أن يقال المراد الخ) أو يقال ان مصطفيات جمع مصطفى بمعنى  
 به أنشئ وكذا ما عدو ويكون الشارح حذف من الاوائل لدلالة الاواخر عليه (قوله  
 ونارة لا كما في بنات) انما لم يرد في بنات كاخوات حمل كل على مذكرة وهو انشاء  
 واخوة لا ضم لال الادم في انشاء بانقلابها همزة فكانت الم تردي بخلاف اخوة (قوله  
 لا يجوز فيها ابدال الهمزة) أي لان ابدال الهمزة انما يكون في الهمزة التي قبلها  
 مدة فجمع بناءة بنا آت مثل عمرة وعمرات (قوله وبنات يرد الهمزة الخ) فيه ان  
 قياس التثنية اما بقاء الهمزة أو قلبها أو الالف كالف حياء وقد قال المصنف  
 في التثنية ويخو علباء كساء وحباء بنوا واهمزة كذا الشارح ان الاسم في جمع  
 المؤنث يمدح حذف التاء يعامل معاملة الاسم الخالي منها في التثنية تأمل (قوله وأقل  
 ما يصدق عليه الجمع) الاولى جمع الجمع كما في أكثر النسخ (قوله واللجنة) بكسر  
 الجيم كعنية كذا في نسخ وفي اخرى واللجنة بكسر الجيم واللجنة كعنية وهي  
 موافقة لما في القاموس وما في الاول لا يستقيم وقوله والغزيرة بغير محجمة نراي  
 ختماء تخنية فراء وقوله ولجات أي بفتحها وقوله ولجات أي بتضعيف الجيم (قوله  
 وترسكن للضرورة مع الافراد الخ) أي كقوله \* يا عمر يا ابن الاكرم من نسبا \*  
 (قوله كسنة وسنوات) فيه أنه ليس مما ترد لاه لا لاضافة قبل المن كورمه انما هو  
 التاء عوض كسنة طيبة (قوله لانه اعراب الكامة) لم ينظر لاثنون الظهور انما  
 بدل عن تنوين المفرد فهي في حكمه لانه من الكامة (قوله باء الآلة) أي لبااء  
 الملاسة مثلا (قوله كلام الشارح مد) هو قوله لا يرد على التعريف نحو حفلات  
 ومصطفين فان التغيير فهم ما لا دخل له في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يخل  
 بالجمعية (قوله لا دخل له في الدلالة على الجمعية) أي لا دخل له في دلالة الصيغة على  
 الجمعية وقوله بل الدال مالحقة من الزيادة أي المزيد أي فالزيد هو نفس الدال  
 لا الصيغة بسبب التغيير بالزيادة والاولى مالحقة ما أي الجمع عين وقوله وان لزمه أي  
 الزيادة وقوله بل مالحقة أي ان مالحقة هو نفس الدال كما في الجمع عين لا الصيغة بسبب  
 التغيير وقوله لا نأقول الخ محمله انما منع ان الدال في صنوان هو المزيد كما في الجمع عين  
 بل الدال هو الصيغة المشغلة على المز يد بسبب التغيير الحاصل بزيادة ذلك لا يقال

مطلب جميع التكميل

هذا تحكيم لانه قول ان زيادة جمع المذكور المبدل على الجمعية في الفعل الذي  
 الزيادة فيه أصل لانها فيه اسم لا حرف فلذلك نسبت الجمعية لها في جميع المذكور  
 السلام وجعلت هي الدالة لا الصيغة بسبب التغيير بهما وحمل عليه جميع المؤنث  
 السلام وأما صنوان فزيادته لا تبدل على الجمعية في غيره فمكان الدال على الجمعية  
 هي الصيغة بسبب التغيير بهما هذا أو كتب شيخنا على قول المحشي لان التغيير فيهما  
 لا تدخل له الخ مانصه أنت خبير بأن التغيير فيهما هو الزيادة اذ الزيادة والنقص  
 وما ذكر معهم ما صوروا للتغيير وعلى تسليم ان التغيير غير الزيادة يرد صنوان اذ فيه كما  
 فيهما ما التغيير والزيادة فها هذا التحكيم يدعى ان الجمعية فيهما مدلول للزيادة  
 وفيه للتغيير والذي يظهر ان يقال ان الزيادة لما كان لها دالة على التذكير  
 والتأنيث مع الجمعية كانت كالمتعلل الذي لا يعد من الصيغة فلا تعتبر تغييرا  
 في الصيغة بخلاف الزيادة في صنوان لما لم تبدل على معنى غير الجمعية كانت من  
 صيغة الجمع فاعتبرت تغييرا اهـ وقوله بأن التغيير فيهما هو الزيادة مبني على ان  
 مراد المحشي الزيادة بالمعنى المصدرى وقوله وعلى تسليم الخ مبني على أن الزيادة بمعنى  
 المزيد فيكون التسليم حقيقيا أو هو بالمعنى المصدرى فيكون التسليم جدليا ولا يخفى  
 عليك ما فيه بعد اتقان ما تقدم لنا (قوله دفعنا قولهم) محصل الدفع أنه لما كانت  
 حركات المفرد غير حركات الجمع من أول الامر كانت هيئة كل مسندة عن هيئة  
 الآخر فكان التغيير ليس حقيقة لانه انما يكون حقيقيا اذا كانت هيئة المفرد هي  
 هيئة الجمع ثم تغيرت وتبدلت في الجمع وهذا الدفع قائم خلافا للمحشي والفرق بين  
 هذا الدفع وما استوجه به من أن الشارح اعتبره مغايرة الصفة وهم اعتبره مغايرة  
 الموصوف وكل من المالكين صحيح ولا أوجهية لا أحدهما على الآخر (قوله فاعل  
 الاوجه أن يقال الخ) محصله ان الاوجه اعتباره مغايرة اللفظ لتسكون صيغة كل  
 مغايرة لصيغة الآخر ومغايرة صيغة المسند لاصيغة المسند قبل آخر لا تعتبر  
 لصيغة هذا الآخر ثم انه عبر بالاوجه لا مكان تأويل عبارة الشارح (قوله أي  
 مكثفة اللحم) أي كثرة اللحم صلبة كما في القاموس (قوله ومصطفين) المناسب  
 ومصطفون (قوله بخلاف غيرها من الجموع) أي فانه ارتد الى واحد في التصغير  
 (قوله ان مفرد جموع هو جمع) كفلس وقوله لم يجمع جمع قوله قال المحشي في باب  
 التوكيد مانصه قال في المعنى يجب تحريكه وجمع المؤنث منه من ضمير المؤنث

وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع الجمع كأفلس وفلس أى  
بجما عانهم اسكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول ففتح الميم أيضا اه  
فاستفيد منه ان الجمع جمع قسلة أيضا فكيف هذا الجواب من ابن هشام مع نقل  
المحشى ما ذكره تأمل (قوله مع اداة الاستغراق) أى أو الاضافة (قوله ثم فعل به  
ما فعل بأدل) وحينئذ فتقول هذه الطب وأدل وآم ومررت بالطب وأدل وآم  
ورأيت الطبيا وأدليا وآميا كما تقول فى قاض (قوله وفيه نظرا مأولا الخ) وفيه أيضا  
انه يصدق بالرائد على الثلاث مع ان افعالا فيه سماعى كشهيد وأشهاد وشريف  
وأشراف وجاهل واجهال وعدو وأعداء وفيه أيضا مجىء الحال من المضاف اليه  
مع عدم الشرط (قوله تسعة أوزان) وذلك ان أوزان الثلاث اثنا عشر من ضرب  
تتمت فانه فى تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر القاء مع ضم العين  
وعكسه نادر كما سيأتى فى التصريف يبقى عشرة صورة وهى فعل بفتح فسكون يطرد  
فى صحيح العين منها أذل وفى معتلها والتسعة الباقية أفعال (قوله بقوله فعل الخ) أى  
وبقوله وفعل أيضا له فعال والالم يظهر فى حسن اه شيخنا (قوله الخطيئة) بضم  
الحاء وفتح الطاء المهملتين فى آخره همزة تصغير خطأ بفتح الحاء وسكون الطاء  
وهى الضرطة قيل لقب بذلك لانه شرط فى يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال خطيئة  
وقيل لقصره وقيل لانه كان محطو الرجل والرجل المحطو وهى التى لا أنخصها  
اسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة أفاده فى التصريح \* وفى القاموس والخطيئة  
الرجل اللدميم أو القصير والقب جرول الشاعر (قوله منافاة الخ) اذ لو حظ نافع  
ان دفعت المنافاة اه شيخنا (قوله الوسنان) أى النائم أو النعسان كما فى القاموس  
(قوله فيه ان معنى غلبة الخ) اذ افهمت ان المعنى يطرد فيه أى دون أفعال فهو شاذ  
نادر كما سبق ان دفعه المحشى وصح تعليل السيد الحنفى رحمه الله اذ اغناء فى الغاب  
لا يستلزم الاطراد الموجب لشذوذ افعال فرجاءهم أنهم ما طردان أو ان افعالا  
هو المطرد لانه أغلب بواسطة أخذ قاعدة فى المتن شاملة الا أن يقال يدفع هذا قوله  
أغناهم فانه على حد أغناهم تنبيه سى عن تنبيه سواء فالعنى انهم استغنوا بفعلا  
عن أفعال فى الغالب ومقابل الغالب هو النادر والنادر شاذ وهذا يدفع قوله  
فيمسبى وفيه ان مقابل الغالب قليل لا شاذ اه شيخنا (قوله أشجاء) أى أخذنا  
من قوله وليكره ويمحجل فعلا الى ان قال وناب عنه أفعالا فى المعنى لا ما وضعف

اه شخنا (قوله وشخاح) أى أخذنا من قوله

وفي فاعيل وصف فاعل ورد \* كذا في أنشاء أيضا المرد

يعني فعلا اه شخنا (قوله أعقب) أى أخذنا من قوله وللرابعي أمنا أيضا  
يجوز ان كان كالعناق الخ أى أقبل كما سبق اه شخنا (قوله وعقبان) أى  
أخذنا من قوله وللفعال فعلا حصل اه شخنا (قوله فداح) أى أخذنا من قوله  
فعل وفعله فعال اه ما الى ان قال وفعل مع فعل فاقبل اه شخنا (قوله وأفداح) أى  
أخذنا من قوله وغير ما فعل فيه مطرد الخ اه شخنا (قوله عيايدل) كذا في التبع  
يعني بعد الالف وسوا به عيايدل بمزة بعد الالف مكتوبة بصورة اليا من غير نقط  
أه كما هو القاعدة ومن غير مزة قبل الآخر وأما قوله فيها عيايدل اسود وغير مزة  
بعد الهمزة فضرورة كما سبأ في للشارح توضيحه عند قول المصنف في باب الابدال  
كذا في الثاني لينين اكنهنا \* مد فاعل كجـ مع نيفنا وسبأ في للشارح  
في الخاتمة ان مذهب الكوفيين بتجوز زيادة ياء قبل الطرف في مماثل مفاعل (قوله  
ومضاعف الثلاثي الخ) أى مجرد أو مزيدا (قوله أى يكون مذكرا) أى ولانه  
الواقع أيضا (قوله ثم اعترضنا أنه لا حاجة الخ) هذا الاعتراض منه ما مبنى على ان  
المراد بالكلام في قوله وسبأ في تقييد كلامه هنا قوله والزمه في فعال أو فعال  
مصاحبي تضعيف أو اعلال ولذا ان تقول المراد به قوله

في اسم مذكرا بغير مزة \* ثالث أفعلة عنهم المرد

وذالك شامل للحموس ير وذلول فيقتضي جمعه على أفعلة مع انه يجمع على فـ ل  
بضعتين فيحتاج للتقييد المذكور ثم ان هذا يقتضي ان ذلول اسم وهو مقتضى ما في  
التوضيح وقد استشكله محشبه بأنه صفة لا اسم ويمكن ان يجاب بأنه جرى مجرى  
الاسماء تأمل (قوله ويمكن أن يكون مراده الخ) فيه انه لو كان هذا والمراد لما  
احتجج للتقييد لان الكلام في القياس وقول المصنف في الاعم ليس ضروريا على  
انه لا خصوصية لهذا الوزن اذ غيره من الاوزان شذمنه ألفاظا ككاتبه عليه الشارح  
في موضعه وأيضا لا يحتاج هذا مع قول الشارح قبل وشذعننا وعن ربحاج وحبج  
غايته انه كان عليه ان يزيد وطاق ووطط ويستغنى عن الحوالة بالمرة وعن التصريح  
بذكر التقييد لفهمه من قوله وشذفتوجيه كلامه هذا غير واضح فالحق ما ذكره  
الشيخان من التوجيه ودفع ما أوردها عليه بما قلنا (قوله الا أن يدعى الخ) هذه

المدعوى غير نافذ - فلان هذه الالفاظ مرفوعة في كلام الشارح لا منصوبة  
 ولا مجرورة ودعوى النصب بالقول أو الحكاية لحالة الجر لا يخالف ما فيها إذا  
 النصب بالقول يستدعي الحمل على التقريع من رسم المنصوب بصورة غير  
 في أغلب أمثلة الجوارض والمناصب حكاية أشهرها (قول الشارح  
 وكلامه في الكافية الخ) رجماني في قوله آتينا الثاني اقتصر هنا في الكافية على  
 هذين النوعين وقال في شرحها الخ (قوله والمخصص اسم كتاب الخ) هو بفتح الصاد  
 كما هو المسموع من المشايخ وضبطه بعضهم بكسر هاء شتوا في (قوله أي بكسر  
 فتح) أي وهو والذي الكلام فيه وقوله ولا فعال بكسر الفاء هو الآتي في قول المصنف  
 وفعل وفعله فعال هما (قوله انظر لم يقل رغوى) أهل نذرة غوى مشهورة عما تقدم  
 فجاءها أصلا مشبهة اه شيخنا باجوري (قوله عندي فيه نظر الخ) نقل الثقات  
 لذلك يفيد أنه سمع من العربي عداة في جميع عداة بأن سئل مشلا عن جميع عداة  
 فأجاب بعداة وكذا يقال فيما يأتي كما قالوا بذلك في دفع الاعتراض الوارد على  
 الاستدلال على كون آ لا أصله أهل تصغيره على أهل كما هو معلوم تدبر (قوله  
 وعلى هذابتين الخ) يلزم عليه عيب السناد فالأولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة  
 أن أولها بالمد كور أو خبرا عن زرر وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه أو عكسه  
 (قوله فأنما اجتاز الخ) أي فقول مثلا كريم وكرما وكرام (قول الشارح في ثمانية  
 أوزان) أي وهي ما قبل قوله وشاع وقوله وشاع في خمسة أوزان أي هي ما بعده وأما  
 نحو طوليل وطويله فهو من جملة قوله وفي فعل وسف فاعل البيت إلا أنه أفرد  
 بقوله والزعم في نحو الخ للإشارة إلى أن في فعل وفعله تفصيلا وهو أنه ما كان  
 عيما أو أولاهما صحيحا فجمعهما على فعال لازم لا يتجاوز راء فلا وقوله أرفع  
 كججفي وعجاف كذا في نسخ وفي نسخ أرفع كججفا وعجاف بالمعربا بابت التانيث  
 المدودة على هذا وهو الموافق لما في شرح علي باشا على التمهيد (قوله يجمع  
 على فعال وفعل) أي واهل أيضا أخذ من قوله فعل - معاصم عينا أقبل (قوله  
 كالازج) الازج ضرب من الابنية كما في القاموس (قوله ووجه شذوده كونه مفعلة)  
 لم يذكروا وجه شذوده سابق ووجه شذوده أن أصل عينه واو فهو على وزن فعل  
 بالتحريك كما في شرح علي باشا فيعلم منه أن شرط الاطراد في فعل بالتحريك أن  
 لا تكون عينه واو زيادة على ما سبق (قوله الكناية) كذا بالنون في النسخ والذي

في القاموس الكسبية بالبهاء الموحدة وهي من التمر بمنزلة العنقود من العنب  
والعنة ودمن العنب أو إذا أكل ما عليه وكل غصن له شعب في الحشى تخويف  
(قوله وقتبان) كذا في النسخ بالنون آخره والذي في القاموس قنيتان بالناء  
آخره (قوله ما تعدد الراعي) في القاموس اقتعده اتخذته قعدة والقعدة الحمار  
واقعد أباه كفاه الكسب (قوله أي يقطع النظر عن حمل ابن الناطم الخ) محمله  
ان قول الشارح لكنه يوهم ان كل وصف الخ عام اذ كل وصف صادق بما فيه  
المشابهة في اللفظ والمعنى وما فيه المشابهة في المعنى فقط فحينئذ هذا الایهام  
لا يظهر الا اذا قطعنا النظر عن حمل ابن الناطم كلام والده على المشابهة في المعنى  
فقط اما اذا نظرنا هذا الحمل فلا صحة له هذا الایهام اذ كل وصف في قول الشارح  
يوهم ان كل وصف الخ صادق بما فيه المشابهة في اللفظ والمعنى مع ان كلام المصنف  
على حمل ابن الناطم ليس الا فيما فيه المشابهة معنى فقط فليس فيه ايهام لهذا  
العام \* وأجاب المحشى بأن الایهام موجود ايضا على حمل ابن الناطم وتخصيص  
قول الشارح كل وصف بما فيه المشابهة معنى فقط كما اشار الى هذا التخصيص  
بالاستدراك اسكن أنت خير بأن هذا كالمعنى على ظاهر الشرح من كون ابن  
الناظم حمل كلام والده على المشابهة في المعنى فقط وهو خلاف ما قاله المحشى أولا  
من ان الحصر في كلام الشارح اضافي وان ابن الناطم انما حمل كلام والده على  
المشابهة في اللفظ والمعنى أو المشابهة في المعنى فقط هذا والذي يظهر ان الایهام  
يعتبر فيه نفس اللفظ ولا دخل للمراد فتأمل (قوله والامر بالعكس) قد يمنع فان  
من أبعد البعيد كون كل وصف دال على مدح أو ذم يجمع على ذلك بخلاف الطراد  
الجمع على ذلك على فرض ثبوت أن كل وصف من ذلك يجمع على ما ذكر تأمل (قوله  
أى واقعا على الذكر) لا بد من كونه يجمع جزورا لواقع على الذكر بقرينة  
كان سئل العربي مثلا عن جمع جزور الواقع على الذكر فأجاب بهذا الجمع والا فلا  
يدفع الاعتراض بذلك وقد تقدم لنا دفع اعتراض له بمثل هذا فتأمل (قوله  
كالخطيرة) في القاموس الخطيرة جرين التمر والمحيط بالشئ خشبا كان أو قصبا  
(قوله وكهف أصحاب الكهف) الصواب ان الوصيد باب كهف فهم أو فتاوه أو عنته  
لانه الكهف نفسه كالمصنف وبأنه القناء أو الباب أو القرب جزم المفسرون  
وغيرهم كذا في حاشية القاموس للطبى (قوله وهما الراى من حبارى الخ) ضمير



التمنية للامحى حبارى وحزاية (قوله لانه أصل فعلى فتحها) اعلم ان أصل هذين  
الوزنين فعلى بكسر اللام وتشديد الباء ثم انهم حذفوا الحدى الياءين تخفيفا فن  
حذف الثمانية المتحركة وهو الغالب قال فعلى بالكسر كالصحرارى ومن حذف الاولى  
الساكنة احتاج لفتح اللام لتقلب الباء المتحركة ألفا وتسلم من الحذف فقال  
فعلى بالفتح كصحرارى كسبأ فى النحر ومن هذا ظهر معنى قوله لانه أى فعلى  
بالكسر أصل فعلى بفتحها (قول الشارح وهذه كلها مقبسة كما أشار إليه الخ)  
اعتبر بأن ما ذكره الشارح لم يذكره المصنف كما هو حتى يشير الى كونه قياسا بقوله  
والقيس اتبع ابل ما ذكرته الالفلاء اسمها وفعلا وصفا لاشئ غير افعال وأجيب  
بأن معنى والقيس اتبعها انه يقاس على صحرار ما كان من الاسماء آخره الف زائدة  
ولولا الحاق فيشمل فعلى اسمها بالفتح والالف الحاق كعاقى وفعل اسمها بالكسر  
والالف الحاق كذفرى ويقاس على عذراء ما كان من الصفات آخره الف  
تأنيث ولو لم تصوره فيشمل فعلى وصفا بالضم لاشئ غير افعال كجلى (قوله بفتحهم)  
هى مخدرا لفقاع الرأس وجمعها فقا حدث قال الشاعر

فان قبلوا نطعن ثغور نخورهم \* وان يدبر وانضرب أعالي القماحد

(قول الشارح تسلم الالف) أى لانه لاتنوين مع الالف اذهى علامة تأنيث بخلاف  
الياء فانه يوجد معها التنوين فلا تسلم (قوله كعلباء وقواء) جعل المتن شاملا لذلك  
خلاف صنيع الشارح والظاهر صنيع الشارح من كون كلام المتن فيما آخره  
ياء مشددة لان قوله كالكبرى حال من غير فيه يد تقييده بذلك ولو جعل شاملا  
اصدق بخور رجل وبخو صحرار مع أن الاول لم يسمع فيه الجمع على ذلك أصلا والثانى  
جمع على ذلك شاذ فلا يصح اندراجه فى كلام المصنف تأمل (قوله على أنه من الانس)  
أى كما هو قول البصريين ومقابلته قول المكوفيين انه من النسيان وعبارة المصباح  
والانسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع واختلاف  
فى اشتقاقه مع اتفاقهم على زيادة النون الاخيرة فقال البصريون من الانس  
فالهزة أصل ووزنه فعلان وقال المكوفيون مشتق من النسيان فإلهزمة زائدة  
ووزنه أفعال على النقص والاصل انسيان على وزن فعلان بكسر العين ولهذا برد  
الى أصله فى التصغير فيقال انسيان اه وقوله والواحد والجمع بواقفه ما فى  
القاموس من أن الانسان يطابق على البشر وعلى المرأة كالرجل (قوله وهم ارسم الخ)

أي وبالثلاثة رسم الخ (قوله في ذكر هذا انظر الخ) فيه أن الفعالي من شبه فعال كال  
 يدل عليه قول الشارح فيما في الأول انما لم يذكر هنا ما ينصرفه فعالي من نحو  
 حذرية وما بعده لانه يستفاد من قوله بعد وفعالي وشبهه انطقا وسيأتي بيانه  
 اه تدبر (قوله واسبطر) يسكون السين وفتح الباء الموحدة والطاء المهملة وتشديد  
 لراء كما هو مضبوط بذلك في نسخة القاموس (قوله في كتب العدد) أي حيث قال  
 واسم من أسماء العدد (قوله أي سواء كانت مجاوزة الخ) تعميم في العادي (قوله  
 فالمراد بالرباعي هنا الخ) لاحاجة الى هذه الإرادة ولا تنفرع على ما تقدم بل  
 الرباعي باق على معناه وهو ما كانت أصوله أربعة ومجاوز الرباعي به هنا المعنى  
 سابق بما كانت مجاوزة له بزيادة فقط أو بزيادة وأصله كما أفاده في صدر القولة  
 لانه اعتبر المال بحسب الواقع لا باعتبار كلام المصنف (قوله كعدد وكس)  
 هو خارج بقول المصنف اثره اللذخما (قوله اخرج العارض) أي فلا  
 يحذف (قوله لانه من الثلاثي المزيد المشار الخ) وقياسه حينئذ مخابر ومقاييد  
 يحذف الثوب والتاء لزيادتهما دون الالف فتدلا سلهما وهو الباء ففي كلام  
 الشارح نظر من وجهين الأول انهم الباسم أفراد الرباعي المزيد الذي الكلام  
 فيه بل من أفراد الثلاثي الثاني من قياس جمعها أن يقال مخابر ومقاييد كما هو قاعدة  
 الثلاثي المزيد فانه يحذف منه الزائد حتى تستقيم صيغة فعال أو فعلا ليل (قوله انظر  
 في أي موضع سبق) قيل هو قوله وفعائل وشبهه انطقا وفيه نظر ظاهر والقول بأن  
 مراده فيقال مخائر وناقده يحذف الالف لا باقية انما مع قلبها بياء المسبق من  
 اشتراط كونه لينما زائد ليس بشئ اذا المقصود تعميل انه يقال مخائر ومقاييد لا تعميل  
 انه لا يقال مخائر ومقاييد لعلم ذلك أولا تأمل (قوله والخروج عن حروف سألتمونها)  
 كأن يكون الزائد ضعف أصلي غير تلك الحروف اه شيخنا (قوله وان لا يؤدي  
 حذفه الخ) تبع في ذلك التصريح وصوابه اسقاط لا وذلك كالواو في حيز بوزانها  
 تؤثر بالبقاء على الباء للترية التي فهمها وهي كون حذفها يؤدي الى حذف الزائد  
 الآخر وهو الباء كما يأتي بيان ذلك في الشرح وهذا به ينسب هو ثالث الامور  
 المذكورة في التسهيل وقد يقال ان هذا من جملة المزية من جهة اللفظ فالأولى  
 للتسهيل الاقتصار على الأمرين الأولين من الثلاثة (قوله فهو وثلاثي الأصول  
 ضرب فيه) فيه ان فجة عيلا فيه فصل بين عينيه بحرف متحرك وبين فاهيه بساكن

وسمى المحشى اه اذا كان بين المكررين فاصل كانت الزيادة مجهولة لاحتمال  
الاصالة فنأين الجزم بالزيادة وقد يقال محل ذلك اذا كان الفاصل غير حرف  
تضعيف (قوله بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كراويس) أى فانه لا فاصل بين رامية أصلا  
باعتبار المفرد أى هذا الجمع يوهم ان المفرد لا فاصل بين رامية أصلا لان الالف  
الموجودة بينهما ما فى الجمع حادثة بالجمعية وقال شيخنا لم يفتى بالالف الساكنة  
لانها حائز غير حصين اه وهو يفيد ان الفاصل الساكن لا احتمال معه للاصالة  
وحينئذ فلا شك المتقدم لا يرد حتى يحجب عنه بما سبق بالنسبة للفصل بين الفامين  
بالساكن بخلاف ما قررناه كلام المحشى فانه لا يفيد ذلك تأمل (قوله من القعس)  
محركة كما فى القاموس (قوله بما بين ثالث الكلمة ورابعها) اعتبر الجمع ولو  
اعتبر المفرد لقال بما بين ثاني الكلمة وثالثها (قوله التارة) بالتاء المثناة فوق  
معناه المسترخية الاعضاء من جوع أو غيره كما فى القاموس لا بالقاف كما فى بعض  
النسخ (قوله اقسام صيغة الجمع) اما عند التحريك فظاهر واما عند سكون اوله  
اذا كان بعد ألف التمسك بـ ثلاثة أحرف لا بد من كون أوسطها ياء ساكنة  
مكسورة رامية لها تأمل (قوله من وجهين) هما حذف ياء مضاعف والتقاء المثلين  
(قوله القابل) أى للتعدد (قوله غير المستثنى) وهو مفعول أو مضاعف أو فعلة بضم  
الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحين كما سيأتى بعضه للشارح وبعضه للمحشى (قوله يرد بان  
الاخراج الخ) قيل الانصاف ان هذا الرذ غير صحيح لانه اذا كان المقسم الاسم الدال  
على أكثر من اثنين كان جنسا فى تعريف الأقسام الثلاثة ولا شك ان الجنس  
فى التعريف جزء من أجزائه لا خارج عنه فيكون تقسم تعريف اسم الجنس  
الجمعي الذى كلاً منها فيه هكذا هو اسم دال على أكثر من اثنين موضوع للحقيقة  
الخ فخرج الافراد كما وتراب فانه لا يدل على أكثر من اثنين أى غير معتبر فيه ذلك  
اصدق بالقليل والكثير وخروجه عن جنس التعريف خروج عما هو جزء منه  
قطعا (قوله أى مكسرة نطعا) الاولى مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحدها  
الا عشرة كما فى القاموس (قوله ولغة التعاليل) أى لا مطلقا بل تقليل أجزاء  
الجسم اما تقليل السكمية فى العدد وليس تصغيرا الا أن يتجاوز اه شيخنا (قوله  
لان كلام الخ) سيأتى فى التمرح التعاليل فلو أخر هذا هنا وعطفه عليه بأن يقول  
أولان الخ اسكان أحسن لايهام هذا المرح ما للشارح اه شيخنا (قوله بغير اللفظ

مطلب التصغير

والمعنى) أم تغيير اللفظ فظاهر وأما تغيير المعنى فهو من الكبير إلى الصغير ومن  
الكثرة إلى القلة مثلا (قوله ان التكميل أكثر وقوعا) وأيضا هو تكميل المعنى  
وتعظيم له بحجميته والتصغير لتقليل وتحقيره فهو أشرف منه (قوله متقابلا) أى  
من حيث أن ألف التكميل يوثق بها ثالثة عند ارادة التكميل وياء التصغير يوثق  
بها ثالثة عند ارادة مقابلة وهو التقليل (قوله كغزال) أى وغراب فلو مثل بغراب  
لضم الأول وفتح الثاني لاجاداه شيخنا (قوله بتقدير الحركات) أى وتقدير زوال  
الباء والالتيان يساء أخرى للتصغير (قوله فالراجح أن يقال الخ) أى عملا بقاعدة  
اجتماع الباء والواو مع سبق احداهما بالسكون اه همع (قوله قال في الهمع ولا  
غير الخ) الاولى كتابة هذا عند بيان محترز الشرط الآتي أعني قبول التصغير اذ هذا  
ليس من قبيل ما نحن فيه اه شيخنا (قوله أعني كونه ليس اياه) احترز بهذا  
عن المغايرة بمعنى المخالفة في صفة من الصفات فانها تقل وتكثر أيضا اذ المغايرة  
في صفة كالماثلة فيها وفي صفتين كالماثلة فيهما وهكذا (قوله وكل و بعض الخ)  
أى لان كل يدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وهو لا يجمع  
وان به ضايل نفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما أسماء  
الشهور وأيام الاسبوع فلا هماء موضوعة لازمة تخصوصة وهي بحسب ذاتها  
لا تقل كذا في حاشية التصريح وسياق نقلا عن ابن باب شاذ توجيهه عدم تصغير  
عند بيان المراد بتصغير الظرف القرب وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها  
وعند الجمل على تقيضه وهو أس لان أس غير متمم ~~ممكن~~ بما تضمنه من معنى  
الحرف وفي غالب التوجيهات المذكورة نظر والمعول عليه السماع تأمل  
(قوله وفيه ان مراتب القلة الخ) أى قتلها مراتب الكبير والصغير والافاقلة  
والكثرة كميات عددية بخلاف الكبير والجسامه ومقابلهما اه شيخنا (قوله  
كما تحذف ألف مفاعيل) أى لاجل التصغير في وثق بالياء مكانها أولا لاجل الجمع  
ان سمي بمفاعيل فتحذف الالف ثم يوثق بألف أخرى ولا ينافي جواز الجمع انتهاء  
الجموع الى هذه الصيغة لان المتنافي هو الخروج عن هذه الصيغة الى صيغة  
أخرى فليراجع (قوله بين الصغير والكبير) أى بين مبين المصغر ومبيطط  
المكبر (قوله أداة الراعي) أى آتاه (قوله اسعاط اتاجر) الذى فى القاموس  
اسقاط بالاف لا بالعين وهو الردي من أمة اتاجر فى النسخ تحذف (قوله

يفتح العين المهملة الخ) في القاموس المصدق الخلة بحملها وبالكسر القنو  
 والعنقود من العنب أو إذا اكل ما عليه اه فهو يفتح العين وكسرها والمعنى  
 عليهم مختلف (قوله وكعبوثران) العبوثران نبات معجوة ان عجن بعسل  
 واحتملته المرأة تخنها وحبلها كذا في القاموس (قول الشارح واحترز بقوله  
 فهو يرض) لعل المناسب واحترز بقوله لم يستحقه الغير فهو يرض كلاً لا يخفى (قوله  
 وقياسه عشية) بخذف إحدى الياءين ولم يألوا بالياء به غير عشاء كالم يألوا  
 بالياء تصغير عمرته به غير عمر ووقد يقال هذا اجمال لا الياءين (قوله وقياسه رهوط)  
 أى أراهاط (قوله هذا البيت والذي بعده تقييد) بر وفيما بعده تقييد أيضاً  
 وكأنه قال فاعمل مع فاعيل بكسر نال ياء التصغير لما زاد على ثلاثة بأى زيادة إلا أنه  
 يفتح التالى فيه ان ثلثة تاء التأنيث أو ألفه المقصورة أو مدته أو مدة أفعال أو مدة  
 نحو سكران وأنه ليس له فاعيل مع فاعيل ان ثلثة تاء التأنيث أو مدته بل له حينئذ  
 فاعيل وأما الشارح أن تالى ياء التصغير يفتح أيضاً ان وليم يحجز المركب ويعلم مما  
 يأتي في قول المصنف ويجز المضاف والمركب ان له فاعيلاً فحقوقه صيغة وحبراء  
 وبعيليك محكوم عليه بحكمين الأول فتح ما بعد ياء التصغير منه التاني ان وزنه فاعيل  
 وهذا وان ناسب صنيع الشارح حيث مثل بحمراء في شرح قوله تلويها التصغير الخ  
 وفي شرح قوله وألف التأنيث حيث مد الخ وزاد بعيليك هنا مع ذكره في قوله  
 وألف التأنيث حيث مد الخ وصنيع المحشى حيث قال عند قوله وألف التأنيث  
 حيث مد الخ مانعه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكراراً مع قوله آتلفاً تلويها  
 التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ لان ذكره هناك من حيث استثنائه من  
 كسر ما بعد ياء التثنية غير وهذا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلقه منه اه  
 المقتضى أن ما سبق من درج فيه إلا أنه لا يخفى عليك ما فيه على أنه لا ياسب ظاهر  
 قول المحشى بعد انما يأتي في التصغير التلاني لافي تصغير ما فوقه الذي  
 الكلام فيه وفي التوضيح الذي كالشارح لهذا المتن واعلم أنه يستثنى من قولنا  
 كسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها ما قبل  
 علامة التأنيث وهو نوعان تاء كشجرة وألف كحبى الثانية ما قبل المادة الزائدة  
 قبل ألف التأنيث كحمراء الثلاثة ما قبل ألف افعال كاجمال واقراس الرابعة  
 ثمانية ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين نحو سكران وعثمان فهذه المسائل

الأربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً أي باقياً على ما كان عليه من  
 الفتح قبل التصغير تقول شجرة وحيد وحيداً واحيماً واحيماً وافرأس وسكيران  
 وعثمان وتقول في تصغير سرحان وسلاحان سرحين وسلطين لانهما جعوهما  
 على سرحين وسلطين فصل ويستثنى أيضاً من قولنا يتوصل الى مثالي ففعل  
 وففعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالي مفاعيل ومفاعيل ثمان مسائل جاءت  
 في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ فدر ان فصله عن البنية وقد التصغير  
 واردا على ما قبل ذلك الشئ وذلك أي المتدرا في فصله ما وقع بعد اربعه أحرف من  
 ألف تانيث محدودة كقر فضاء أو تائه كمنظلة أو علامة نسب كدبة قري أو ألف ونون  
 زائدين كزعفران وجلجلان أو علامة تنبيه كسليم أو علامة جمع تصحيح للذكر  
 كجعفر بن الوليد كالمات وكذلك يحذف المضاف كسرى القيس ويحذف المركب  
 كعليك فهذه كلها ثابتة في التصغير لتقديرها من فصله وقد التصغير واقعا  
 على ما قبلها وأما في التذكير الخ اه فاستفيدة منه ان ما هنا مبين لما يأتي لا تكرار  
 فيه أصلاً اذ ما هنا خاص بالتثنية وما يأتي خاص بما زاد وان التثنية التي فيها  
 التانيث نحو تصيعة من قبيل ففعيل والتثنية التي فيها مدة التانيث نحو حيراء من  
 قبيل ففعيل وان كون تاء التانيث ومذته في نية الانفصال انما هو فيما زاد وهذا  
 مع عدم استقامته اذ تاء التانيث ومذته في نية الانفصال مطلقاً لا يناسب صنيع  
 الشارح والحشي واختار شيخنا ان قوله تلويها تصغير الخ قاعداً مستغلة لدفع  
 توهم أنه بالتصغير تغير هيئة الحرف قبل تاء التانيث وما ذكرهها او كونه له حينئذ  
 ففعل أو غير شيء آخر ومثيل التوضيح به عليك لا يناسب فرض كلامه فيما وقع  
 بعد اربعه أحرف اسكون كلامه في ففعيل وففعيل فالتراجع واذه (قوله أي  
 لانه أدل الخ) أي ولان الغالب رجوع الضمير على المضاف (قوله فانه اذا قال  
 الخ) أقول ليس لهذا بل لان ما قبل تاء التانيث وما ذكرهها ليس حرف اعراب  
 أصلاً اذ الاعراب على نفس التاء وما ذكرهها اه شيخنا وهذا كاه مبني على ان  
 مفاد عبارة الشارح منطوقا ومفاد الحرف الذي بعده ياء التصغير ان لم يكن  
 حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التانيث وما ذكرهها وان كان حرف  
 اعراب فانه لا يجب فتحه قبل علامة التانيث وما ذكرهها ولان يقول مفادها  
 منطوقا ومفاد الحرف الذي بعده ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب

فتحة بشرط كونه قبل علامة التانيث وما ذكره من مخالفاً ما إذا كان حرف اعراب  
فانه يجب العوامل فلا يجب فتحه وبخلاف ما ذكره من حرف اعراب ~~وا~~ ~~كن~~  
لم يكن قبل علامة التانيث وما ذكره من ان لم توجد علامة التانيث وما ذكره من  
كدر بهم أو وجد ذلك بالنسبة لبعض ~~ا~~ ~~كن~~ مع الفاصل كحذفتا وانما قلنا  
بالنسبة لبعض لان مادة افعال متلا تثنى مع الفاصل لانه حينئذ لا يكون افعالا  
(قوله وانظر لم تحذف الخ) حذفت لانها من حروف سألتمونها بخلاف غير الغيري  
اه شجنا (قوله لم يحذف لاهنا ولا هنالك) فتقول في جمع امرئ القيس على صيغة  
منتهى الجموع امارئ القيس كما تقول في تصغيره اميرئ القيس بل افرق (قوله  
ومعلوم ان أكثرها وهو السبعة) أي هي ماعدا المضاف وفي الحكم على جميع  
السبعة بالاستثناء من الحذف نظر اذا المركب المزجي والمثنى والجموع جمع فجمع  
لا يتأني جمعها على صيغة منتهى الجموع حتى يقال ان يحذف المركب المزجي  
وعلمة التثنية وعلامة الجمع تحذف في حال جمعها على صيغة منتهى الجموع على  
حال التصغير بل اذا أرادت تثنية ذلك أو جمعه أي بذوا أو بذو فلم يبق مما يصح  
استثناؤه سوى أربعة ألف التانيث المدودة وتاؤه وباء النسب والألف والتون  
بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال في جمع ترغصاء وحظلة  
وعبقري وزعفران قرافص وحناظل وعباقر وزعافر ويمكن الجواب بان المراد  
أربعة السبعة لوجهت على صيغة منتهى الجموع ولوعلى سبيل القرض بالنسبة  
غير الاربعة لحذفها ذلك أخذ من قول التوضيح بعد ان ذكر التصغير مع هذه  
الثمانية كما تقدم تفصيله وأما في التكسير فانك تحذف تقول قرافص وعباقر  
وزعافر وجلاجل ولوساغ تكسير البواقي لوجب الحذف الا أن المضاف بكسر  
فلا تحذف كما في التصغير تقول امارئ القيس كما تقول اميرئ القيس لانها كلمتان  
كل منهما ذات اعراب يخصها فان كان ينبغي للناظم ان لا يثنيه ومحل الأخذ قوله  
ولوساغ الخ وما تقدم من استثناء الاربعة مبني على ما للتوضيح من ان الكلام فيما  
وقع به دار أربعة أحرف والا فالتثنية بناء على عمومها لواقع بعد الثلاثة بعض كل  
من الاربعة تأمل (قوله تكرار مع قوله الخ) أي ليس تكراراً بالنسبة للثلاثي  
الذي فيه تاء التانيث أو مدته ما بالنسبة لما زاد نحو حظلة وترغصاء فلا يتوهم  
فيه التكرار حتى يجاب بما ذكره لعدم دخوله فيما سبق (قول المصنف آخر)

لأنه قيل ان قوله آخر البيان الواقع اذا المزيد للنسب لا يكون الا آخر او قيل انه  
 احتراز به عن الالف المتوسطة ووضا عن احدي ياءى النسب في نحو ويمان وشام  
 مما سار كحسار في تصغيره على عيين وشويم بحذف الالف وهذا كام لا يحتاج اليه  
 الا اذا كان قوله للنسب قبل قوله آخر او الامر ليس كذلك آخر او وقع في مركزه  
 وخرج به المزيد لا آخر او للنسب خرج به المزيد آخر الالف (قوله سنيون)  
 يضم السين وفتح النون وتشديد الياء المضمومة (قوله بل سنيات) يضم السين  
 وفتح النون وتشديد الياء بعدها ألف ثم ثمانية فوقية فالياء الاولى هي ياء التصغير  
 والثانية هي لام الكلمة التي هي واو في الاصل قايت الآن ياء لاجتماعها مع الياء  
 الساكنة وانما صغر على صيغة جمع المؤنث بالالف والتاء لا على صيغة جمع المذكور  
 بالواو والياء والنون لان اعرابه اعراب جمع المذكور السالم بالواو والياء انما كان  
 بموضع اللام المحذوفة فلما ردت اللام للتصغير لم يبق علامة جمع المذكور الا يلزم  
 الجمع بين العوض والمعووض (قوله وسياق وجهه) أى في الخاتمة وقد علمته  
 (قوله أوهو الجواب على تقدير الفاء) فيه أن الفاء لا تحذف الا للضرورة بخلاف  
 حذف الجواب اذا كان فعل الشرط ماضيا كما هنا (قوله تعاديل المحذوف) لا حاجة  
 اليه بل هو تعاديل لما قبله (قوله لا يمكن النطق الخ) أى اسكونها نذر (قوله فيقال  
 ملهم يى برد اللام الخ) المناسب فيقال عليه برد الالف الى الواو وقبلها ياء لتطرقها  
 اثر كسرة واعلاله اعلال قاض تأمل (قوله اضم ما قبلها) أى مع سكونها والا  
 فضم ما قبلها موجود عند الله غير أيضا (قوله واباب في عباب) باللهزة في الاقل  
 والعبر في الثاني المضمومتين وبيضاءين وحدتين بينهما ألف فهما (قوله وفيه نظر  
 الخ) يدفع بأن المعنى اردد ثانيا حوّل لينا أى صار الآن اينا لأصله الذى حوّل  
 عنه ولذا قال شيخنا منظر فى كلام المحشى ان الثانى المقولوب اينا باعتماد  
 الانصاف بذلك هو اللين (قوله الموجود فهما) أى فى المواضع الكثيرة (قوله قال  
 سم وهو عجيب الخ) قال بعض الافاضل ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله  
 والالف الثانى الخ لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لأقسام الحرف الثانى  
 فهو فى قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قاف  
 الحرف الثانى بأقسامه اه وعليه فيمنع ونقول الشارح فى التنبيه الثانى حكم  
 التسكين الخ ليس زائدا على المتن بل هو بيان له مع لوم من الحوالة التى قالها أولا



لكن هذا بعيد ثم ان لك ان تقول مراد أي حيان ان المعتاد والمألوف انما هو  
 حوالة المتأخر في الذكوع الى المتقدم فيه لا العكس فالوافق لذلك أن يذكر هذه  
 الاحكام في جميع التفسير لانه هو المتقدم في الذكر ويحيل عليه التصغير المتأخر  
 في الذكر وعلى هذا فلا ينفع في دفعه كلام سم (قوله دون الميثاق) أي مع أنه  
 الاصل اذ هو جمع ميثاق لا جمع موثق اذ لا وجه للاثيان بالتاء بعد الميم حينئذ  
 شذوذا بخلافه على الاول فان وجه الاثيان ما شذوذ امر اعادة البدل المنطوق به  
 فيترج (قوله أي برد اله مزة الى أصلها) فيه ان ما تقدم عن الله مع من انه يقال  
 في تصغير قائم فويتم بالله مزة يقتضي أن القياس هنا ان يقال حريش بالله مزة بعد  
 باء التصغير لا رد الى أصلها (قوله زائد اثنا عشر) خرج من المنفي بالميم بقوله زائد  
 ما كان بدلا من أصل كاله مزة في ما قلناه ابدل من الهاء اذ الاصل موه ودخل  
 في المنفي فكوبه حاو يا ثالث بدل من أصله لا يمنع من التكميل فلذلك صح تثمين  
 المصنف بما واندفع ما قال ان المنقوص اذا حوى ثلثة اغير التاء لا يكمل في التصغير  
 كما هو مفهوم كلام المصنف وما بالذات سما للثروب حوى ثلثة اغير التاء فكيف  
 يصح التثمين به للمنقوص المكمل في التصغير مع أنه لم يستوف الشرط الذي  
 أشار له المصنف بقوله ما لم يحوالج نعم برد أن يقال ان هذا ليس من قبيل التكميل  
 بل هو من قبيل ارجاع الحرف المنطوق به الى أصله فالظاهر ان ما الذي هو اسم  
 للثروب في كلام المصنف بالتصغير لا لضرورة بل لاجل صحة التثمين خلافا لما يأتي في  
 المحشى (قوله خطأ) يمكن حمله على ما اذا كان الثالث بدلا من أصل كما في مثال  
 المصنف على ما فيه فلا يكون خطأ الا باعتبار اطلاقه الا ان يقال هذا هو مراد  
 المحشى (قوله كجعل شيخنا المنفي الخ) يحتمل ان كلام شيخه مبني على ان المراد  
 بالمنقوص ما نقصت أصوله عن ثلاثة اما وضعها أو استعملها او قوله ما لم يحوالج أي  
 ما لم يكن فيه حرف زائد ثالث غير التاء كالف في شاك وهار ويكون هذا التثمين  
 بالنظر لما نقص في الاستعمال اذ النفاص وضعها لم يوجد فيه حرف زائد ثالث وعلى  
 هذا يصح التثمين بما ولو جرينا على أنها ثنائية وضعها خلافا للشارح (قوله وثانيا  
 جزم بان مراده الخ) للامتنع بان مراد الشارح ان المقصود التثمين بما الذي هو اسم  
 للثروب مع التلويح والاشارة الى حكم الثنائي وضعها كذلك حيث أتى بما مقصودة  
 فقد أراد المصنف أمرا أو ما غيره ويدل على ذلك قول الشارح آخره هذا هو

القاهر كجهر الشارح عليه تأمل (قوله لغة ثالثة) والاولان المحذف بوجهيه  
 والقياس الذي هو قلب الواو همزة كقاسم (قوله وعلى لغة هاتر وشانك هو ير الخ)  
 مة متعدي مائة قدم عن الجمع من انه يقال في قائم قوبم بالهمزة انه يقال هنا هو يتر  
 وشو يث بالهمزة تأمل (قوله وعلى غيرهما) هو لغة المحذف بوجهيه (قوله لا يلزم  
 اثبات اسم معرب) أي في الاستعمال وليس كلامه في الوضع وان توهمه المحشي  
 (قوله وقد يقال الخ) فيه ان الوضع لا كلام فيه وانما الكلام في الاستعمال وما جعله  
 العلامة لازما على القسم الثاني لولا التضعيف من اثبات اسم معرب على حرفين  
 آخره حرف لين متحرك بحركة الاعراب لم يوجد في القسم الاول اذا الثاني في هل  
 و بل ليس حرف لين فلا يضر تحركه بحركة الاعراب فهو ما انظر يردوم اه شيخنا  
 الا أن يقال مراد المحشي انه يلزم في القسم الاول عدم النظير باعتبار الوضع وهو  
 محذور كعدم النظير باعتبار الاستعمال الذي اعتبر في القسم الثاني ثم انه قد  
 يقال ان الاسم المعرب قد يكون على حرفين كقذف بمعنى كافي في قد زيد درهم ولا سيما  
 بمعنى غير فينبغي أن يخص أولهم أن وضع الاسم المعرب على ثلاثة بما ليس على  
 صورة الحرف وبالوضع الام على والا فـ يأتى له في النسب عند الكلام على قول  
 المصنف وضاعف الثاني من ثنائي الخ أن الهمج الموضوع على حرفين اذا جعل علما  
 لغير اللفظ وقصد اعراجه يجب فيه عدم التضعيف لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى  
 بلا ضرورة وجهه لا يصح ما أورده على القسم الاول (قوله على ان الثاني الخ)  
 مدفوع بأن لزوم على أحد الوجهين الجائزين كاف اه شيخنا (قوله اقله  
 التسمية بحمد) فيه ان التضعيف لا يتوقف على التسمية بحمد فيحصل الالباس  
 في قولك حسن حميد على تسليمه قال شيخنا اذا لاحظت ان قاعدة تسميته بالترخيم  
 الاقتصار على الاصول الملازمة كان حميد محتملا للترخيم وغيره والترخيم شاملا  
 لجميع الالفاظ المذكورة فلا جمال هو المحقق اه وهذا لا يتم الا ان كان تضعيف  
 الترخيم مساويا لغيره في الاستعمال والظاهر اه اقل منه فيه (قوله وغلاب كـ كنان)  
 أي بفتح الكاف وتشديد التاء مفتوحة وبعد الالف نون فغلاب مثله في الحركات  
 والاعراب هذا هو الصواب كجرايته في القاموس وفي بعض نسخ المحشي وغلاب  
 كـ ككتاب بالياء بعد الالف (قوله وتعرض الياء عنه) فيه نظر لان هذه الياء هي  
 المتعلقة من الالف وأيضا التعويض ليس لازما وهذه لازمة تأمل (قول الشارح)

يحجرى بليق ويدم) في القاء وس بليق كز بيرماء وفرس سباق ومع ذلك كان يعاب  
 فقالوا يحجرى بليق ويدم وهو مثل يضرب للبحسن والحال أنه يذم اه بالمعنى ويرعاه  
 يفهم منه أن بليقا علم الاسم جنس ~~نكرة~~ فيخالف الشارح تأمل (قوله أى  
 بالذاهية) في الحقة كنى بأم الربيق هنا عن القول (قوله لكن يمنع الا قول الخ)  
 أى وبهين الوسط (قوله بخاء مجمة فنون) المناسب ان يقول فغا فنون أرى يقول  
 ثم نون (قوله أى وست وسبع وتسع) واما ثلاث وأربع وثمان فهى خارجة بعيد  
 ثلاثى (قوله وربخاها) بفتح الراء وضم الجيم يعنى ان العرس بالكسر يطأ على  
 رجل المرأة كما يطلق على امرأة الرجل وحينئذ فيحتاج التمثيل به الى التقييد  
 بالواقع على الاثنى نظير ما سبق في فرس (قوله الواحدة بها) الظاهر ان المراد بلا  
 ألف بان يقال فيها بقية - له فليحجر (قوله أما فيه فلا تعويض) أى اما في المختوم  
 بزيادة تنفية أو جمع فلا تعويض بزيادة فى الآخر فاندفع ما قبله - يأتى ان فيه  
 تعويض الا فى أيضا الا أنها حذفوا لانتفاء الساكنة مع تلك الزيادة على قول  
 الأخفش وللخفيف والفرق بين المتمكن وغيره على قول سيبويه (قوله وبقي ثالث  
 فى اللذين الخ) نطق فى هـ ذا وما بعده بالكبر وفى ذيا وما بعده بالمصغر والمناسب  
 الجرى على طريقة واحدة (قوله وهو ردة الاصل المحذوف) وهو الباء التى كانت  
 فى الواحد والمراد ملاحظة ذلك بمقتضى القواعد فاندفع ما قبل هـ ذا سلم لو كان  
 اللذان أو اللتان مثبتين حقيقة أما على انه ما صيغتان وضعنا للدلالة على اثنين من  
 أول الامر كما يأتى على الاثر فلا (قوله كما هو ظاهر كلام المصنف) راجع للمنفى  
 كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا يضر ذلك الخ) أى لا يضر الأخفش الجواب  
 بالفرق فى كون حذف الاف لا لتقاء الساكنين لانه لا ينافى كون الفرق المذكور  
 علة أيضا (قوله أجيب بأن سكونه الخ) فيه ان المتبادر من كلام المصنف ان  
 الشذوذ من جهة وقوع التصغير على الذى وذا وفروعهما وان التصغير هو ما تقدم  
 بعينه فكلام الشارح وجيبه (قوله بالباسه بتصغير ذا) فيه أنه لا بالباس لان  
 الحرف الاوّل يبقى على ما كان عليه فاللبس متدفع بكسر الاوّل فى تصغير ذى وفتح  
 فى تصغير ذا وفى التصريح بشكل على التعليق بالالباس تصغيرهم عمر وعمراء على  
 حمير مع الالباس ونوزع فى ذلك بأنه من باب الاجمال لان باب الالباس (قوله  
 وذكر) بفتح أوليه (قوله ومن ذكر) بكسر أوله وسكون ثانيه (قوله بنظر فيه

الى حالة الراهنة) فلا يلاحظ فيه ان الواو والياء عوض عن لام المفرد حتى يلزم المحذور (قوله ان لا يصير الاعراب تقديريا) هذا ظاهر عند عدم مضاعفة الالف اما اذا وقعت كما وضعت الياء لم يلزم ذلك لانقلاب الالف الثانية همزة فيظهر عليها الاعراب تأمل (قوله والظاهر ان الاضافة الخ) فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب كذا في جاشية التصريح (قوله صوابه المنسوب اليه) يحاجب بأن المراد المنسوب بهذا الحاق اه شيخنا (قوله كافية) ان كان المتبادر خلافه او هو والمباينة الكلية فالظاهر من المتن ما افاده الشارح اذ لم يدع القطعية اه شيخنا (قوله بدايل مررت بجوار) أي فان الفتحة ثابتة عن الكسرة فلذلك قدرت ولم تظهر مع خفة الفتحة (قوله قلت الثقل في اجتماع الياءات) أي انضمام بعضها لبعض من غير فاصل فلا بد أن تكون متواليات وقوله لا في وجودها غير مجمعة أي غير متواليات كما سألنا في فانه لم يوجد فيه يا آت متواليات اذ الالف التي هي بمنزلة الياء مفصلة وياءيمان الثانية باقية على الحذف لانها خامس المنقوص وقوله فافهم الفرق أي بين الوجود مع الاجتماع والوجود مع عدمه (قوله فيه ان حذف الاولى الخ) الظاهر ان كلاما من الحذف والجعل تقديري (قوله لان هذا بيان الخ) أي فاذا كان المختار في الاصل هو انقلاب كان المختار في مقابله وهو الزائد مقابله وهو الحذف كما هو المتبادر وليس المراد أن المفهوم بينهما ذلك لاحتمال التساوي في المقابل ولذلك قال كالصريح ولم يقل صريح فاندفع ما ذكره بعد عن الاستعالي (قوله أي في كونها رابعة الخ) انما قصره على ذلك مع أن كلام المتن صادق بجميع ما لا الف التانيث لان حذف الالف الخامسة فاكثرت سبأ في قوله والالف الجائز أربعا أزل ولان الرابعة لما ثانيه متحرك لا تكون الا في ألف التانيث دون شبهه الذي هو ألف الحاق والالف الاصلية كما نص عليه في التوضيح وشرحه (قول الشارح اذ انسبت الى محبي) أصله محبي بوزن مفعول فالميم زائدة والحاء فاء الكامة والياء الاولى الساكنة المدغمة عنها والياء الثانية المسكورة زائدة والياء الثالثة لام الكلمة استغلت الضمة على الياء فحذفت فالتقي سا كان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقاء الساكنين فصار محبي بوزن مفعول ثم حذفت الياء الاولى التي هي عين الكلمة لتوالي ثلاث ياءات تقديرا اذ المحذوف لعله كالتأنيث أو بحسب الاصل فصار

في فتكرت الياء وانفتح ما قبلها اقلبت ألفا فصار محي بحذف الالف لا يتقام  
 سا كتمع التنوين فلما أتى ياء النسب زال التنوين بعد الالف فعادت الالف  
 والياء التي هي لام الكلمة ساكنة فالتفت الياء ساكنة مع ياء النسب  
 فحذفت لاجل ياء النسب وقلبت الالف واو وحركت بالكسر لاجل ياء النسب  
 فصار محوي هذا بيان ما في الشارح فتأمل (قوله واما سقاوة) كذا بالسين المهملة  
 في النسخ وكذا رأيت في نسخة الهمع والذي في شرح على باشاء على التسميل سقاوة  
 بالشين المعجمة (قوله طاهر القزويني) في نسخة الهمع بالطاء المهملة وهو يؤيد ما في  
 بعض النسخ من كتابته بالاباء المشالة كما في بعض آخر فاحذر (قوله فلا تجب  
 القرينة) أي ما يمكن المقام للبيان والاوجب أيضا (قوله لا التقل) عطف على  
 حكاية أصله (قوله أو متعاقبة) عطف على زائدة (قوله ألبنة) أي بضم الهمزة وفتح  
 ثانيه (قول الشارح بقلبها الفاعل غير قياس لو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة  
 وقلبت الياء الثانية المتحركة الفاعل كان القلب على القياس (قوله وهي حامل) عبارة  
 القاموس أو وهي حامل (قوله وفي القاموس ما يشهد له) حيث قال وأغاث ولدها  
 وأغاثته سقته الغيل فهي مغيل ومغيل وهو مغال ومغيل اه والغيل هو اللبن الذي  
 ترضع المرأة ولدها به كما فيه أيضا (قوله أو حكما) أي بأن كانت قبل ناء تانيث مثلا  
 (قوله برده عليه انه موجود في ميثي) قد يقال اللبس هنا غير ضار للاتحاد المعنى أو  
 الماسد بخلاف ما نحن فيه اه شيخنا (قوله وقد ينزع فيه) أي بان الموجود هنا  
 الا لياس اذا اصل عدم الحذف فالمتبادر هو ما لا حذف فيه وقد يقال الحذف هنا  
 هو فاعده التصغير فنلاحظ ذلك تساوي عنده الامران (قوله ذكر الشيخ خالد  
 الخ) أي أيكون الثاني هنا للضرورة (قوله ولذا لم يحدوا في نحو طوبى له الخ) أي  
 لعدم وجود مانع الابقاء مع وجود مقتضيه لم يحدوا الخ أو يقال ان غلب مانع  
 الحذف على مقتضيه (قوله اثلاثه والى اه لان الخ) وهما حذف الياء الزائدة  
 وقلب الأخرى واو أو تواليهما ممنوع ولذلك لم تعمل الواو في الهوى مع تحريكها  
 وانفتح ما قبلها لان ياء أعلنت بقلبها التحريكها وانفتح ما قبلها اذ أصله هوى  
 ومعنى توالي الاء لالين اجتماعهما بلا فاصل ومجمل الامتناع اذا كان كل من  
 الحرفين يستحق الاعلال كالمثال المذكور أما اجتماعهما مع الفاصل فتحوز نحو  
 يغون أصله يوفيون وكذا يجوز اذا كان المسحق للاعلال أحدا الحرفين ويسكن لزم

من اعلاله اعلال الآخر فلا اشكال في نحو عنى بكسر العين أو ضمها فأصله عتو و  
 يواو ين فاستعمل اجتماعهما بعد ضمهم فكسرت التاء فاة قلبت الواو الاولى ياء  
 لتسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمع واو ياء وسبقت احدهما بالاسكون فقلب  
 الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين اتباعا لما بعدها  
 لكن رد في شرح الكافية منع توالي الاعلايين على الالاق فنع توالم ما اذا اتفقا  
 واعتبره اذا اختلفا كما هو شأن وتري فان الأصل موه وشوه ورأى وأجاب يس بأن  
 هذه الالفاظ شاذة فلا ترد من هذا علم ان المنوع توالي الاعلايين على حرفين  
 أما توالم ما على حرف واحد فهو جائز هكذا يستفاد من المحشى في مواضع من باب  
 الابدال (قوله ثم قلما راوا الخ هذا ضعيف) الاولى اسقاط افظ الى آخره تدبر  
 (قوله كما يؤخذ من أمثلة الشارح) أى فانهم حذفوا حيث لا نعد دحيث قالوا في  
 ثقيف ثقى وفي سليم سلى ولا يحذفوا كلما وجد التعدد دحيث قالوا في ملج بنى محرو  
 وملج بنى الهون ملجى بابتات الياء ولم يفرقوا بينهما كما قيل (قوله انما اظهر ان  
 معنى كل منهما الخ) أى فكل واحد على حدته منسوب الى تأبط شرا (قوله لان  
 الاول منسوب الخ) في نسخ لا أن الاول منسوب الخ وفي بعض آخر لا أن الاول  
 منسوب ومناصبها أو وسطها كما لا يخفى (قوله ويلزم على الاحتمال الاخبار الخ) لا ضرر  
 في ذلك كما لم يضر وقوع الاعراب حشوا في حلوحامض نظرا للاسئلة لظاهرا  
 تأمل (قوله اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه الخ) قال الاسقاطى الا ان  
 يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اه ومقتضاه ان  
 العلم بالغلبة لا يشترط تصديره بابتين وعلى هذا فيمكنك حل كلام مصنفنا بوجه  
 آخر هو ان الاقسام اربعة الاول العلم بالغلبة المبدوء بابتين الزبير وابن محرو بابتين  
 عباس وهذا مراد المصنف بقوله مبدوءة بابتين الثاني العلم بالوضع المبدوء بابتين  
 كلبى بكر وهذا هو مراده بقوله أو بابتين والثالث العلم بالغلبة غير المبدوء بابتين  
 كغلام زيد علم بالغلبة على بعض غلامه وهو مراده بقوله أو ماله التعريف  
 بالثاني وجب فان العلمية بالغلبة لا تنافى التعريف بالاضافة انما الذى ينافىها  
 العلمية بالوضع فلا حاجة لاعتبار كون التعريف بالاضافة منظورا فيه الى ما قبل  
 العلمية قاله بعضهم الرابع العلم بالوضع غير المبدوء بابتين كركامى القيس وهو  
 لا يعرف فيه الاول بالثاني لان كلامهما كجزء من الحكمة وهذا هو مراده بقوله

فيما سوى هذا النسب للاول وعلى هذا التدفع اعتراض الشارح على ابن النساطم  
 وسقط ما للمعشى وغيره في مواضع (قوله لا يتخلو من نظر) لا نظر لان ماله المزمع  
 حيث كان قسمها آخر شمل نحو غلام زيد لحمه على ما يتبادر منه في ذاته بقطع  
 النظر عن ظاهر العطف بأومن كل ما تعرف فيه الاول بالنسب في دفع ريع الشارح  
 صحيح تأمل (قوله يجوز تقييد المسئلة الخ) الذي يظهر تقييد هذه المسئلة بما ذكر  
 احتراز عن بنت وأخت فان الرد فيه ما واجب ولا اعتبار بكون لامهما جبرث  
 في موضع من المواضع الثلاثة أولا فان لام بنت لم تجبر أصلا في موضع منها بخلاف لام  
 أخت فانها جبرث في الجمع على أخوات ولو أطلق هذه المسئلة بحيث يشمل بنتا  
 وأختا لا تقتضي ان لام بنت يجوز زعم الجبر رعدمه لعدم جبرها في موضع من  
 المواضع فتكون لامها بخلافه للام أخت فليس التقييد بالمجرد دفع التكرار  
 وبهذا تعلم ما في كلامه (قوله بدليل شافهت الخ) أي واستناد الفعل الى ضمير الرفع  
 المتحرك والتسكير بزدان لاشياء الى أسوأها (قوله ونسب اليه كأنه نسب الى فتى)  
 أي قلب الاف زارا لاجل بقاء النسب ورد اللام واجب في هذه الشئتين اعتلال  
 عينه ورد في تشبيه ذات بحر وذواتا انسان وانظر لم تقلب العين انشاء لتحركها  
 وانفتاح مقبلها ويقال ذاوى كشاهي وليس فيه تعالى اعلا ابن لصحة اللام بعد  
 النسب وليس هذا مثل طووى اعروض حركة العين فيه راضا لهما ان هذا أولى  
 بالقلب من شاهي العارض الحركة كما مر قاله بعض الأفاضل وقوله جواز الجبر  
 وعدمه أي لما تقر في التثنية الرابع ان ابننا يجوز فيه الجبر مع حذف الهمزة  
 ويجوز عدمه مع استصحابها وأما أخ فهو واجب الجبر لانه يحبر في التثنية ولذا  
 خص الاعتراض بالحاق بنت بابن تدبر (قوله وانقرائن تدفع اللبس) هذا غير  
 محتاج اليه بناء على عدم ضرره في هذا الباب (قوله واعل مراده أصاها) أي  
 أي قبل حذف اللام والاثبات بالتاء عوضا عنها وحيفه فخذ كرهما كى وذى  
 وذكرا شتان وكنا اثنا وكلا تأمل (قوله ويظهر لي توجيه حذفها) أي مع ان  
 كلنا كجلى وهو يجوز فيه الامور الثلاثة بعد فصيحا ظهر له خفاء وذلك لانه  
 لولم تحذف ألف التانيث بل قلبت واوالم يلزم اجتماع أربع محركات كما قال لوجود  
 مثلين حينئذ في البكامة فيمكن أوأها ما ويدغم في الثاني والذي يظهر تعين  
 التوجيه الثاني (قوله فأصاها ياء) في نسخ فلامها ياء (قول الشارح فالذى ينبغي الخ)

قبل اشتهر ان النسب يرد الاشياء الى اصولها وحينئذ قد كان ينبغي رد التسمية الى  
 اصولها وهو الواو كما هو مذهب الجهم ورفيقه قال في النسب الى كنانة على مذهبهم  
 كما ويحذف الالف لما مر في المحشى وايضا فلهذه التسمية تشعر بالتأنيث كما  
 في الشارح وانه التأنيث شحذف للنسب وان لم تكن متحضرة كما مر وحينئذ  
 فالذي ينبغي هو ان النسب الى كنانة على مذهب الجهم ورفيقه كالتسبب اليها على ظاهر  
 مذهب سيديو نه غاية الامر انه على مذهب الجهم ورفيقه لا يصل التاء وهو الواو  
 لان النسب يرد الاشياء الى اصولها ولا شعارها بالتأنيث وعلى مذهب سيديو به  
 تحذف التاء لرد اللام ولا يجمع مع بين العوض والمعووض ولا شعارها بالتأنيث  
 والالف على كل منهما محذوفة لما مر في المحشى (قوله واصل المتاسب الخ) هذا  
 هو مراد الشارح وقوله يذكرفي موضعه لا يفيد انه ذكره في هذا الكتاب (قوله  
 لتكون الخ) أي مع انه لم يلزم التغيير في اللفظ والمعنى مع ان المعنى المقصود لم  
 يتغير لانها اذا جعلت على افظها لتكون له مع كونها دالة على معناها اه  
 استقامي (قوله اذا علمت هذا الظاهر لك الخ) فيه ان ما ذكره قاعدة باب الازهار  
 وما نحن فيه قاعدة باب النسب وائسب بل لازم بناء احداهما على الاخرى فكلام  
 الشارح ظاهرهما لا بان الصحيح لا يلزم فيه اجحاف اذ لم يضاعف ولم يخرج عن  
 أوزان المعربات اعتبارا بما انضم اليه من ياء النسب بخلاف المعتل فوجب فيه  
 التضعيف لان حرف العلة قد يكون ساكنا فيحذف لانه قانه ساكنا مع أولى ياءى  
 النسب (قوله الاعلى قول بعضهم قراوى) أي فيجوز قاب الهـ مزة الاصلية واوا  
 وهو وجه مقدمه الشارح عن التسميل وقال هناك والاجود التحجيج (قوله بعد  
 سلب سكونها) لاحاجة اليه (قوله اسم فاعل أرى) أي الذي هو الماضي  
 ومضارع يرى بضم الياء وكسر الراء (قوله وهذا كما قال في لم يبع الخ) أي قول  
 المصنف بوجوب رد المحذوف للتنزيل المذكور كقوله بوجوب هاء السكت في لم  
 يبع لتنزيل الياء لزيادتها منزلة العدم فبقى اللفظ على حرف واحد وغيره لا يقول  
 بوجوب هاء السكت في مثل ذلك (قوله والنسب اليه على لفظه) أي سواء  
 كان له واحد من لفظه كعبي وركبي أولا كفقومي ورفطى ولا يرد الى مفردة  
 في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفردة في المعنى فلا يقال رجلى لان  
 اسم الجمع بمنزلة المفرد (قوله ولا يعلم ما المنسوب اليه منه) أي من اسم الجنس



الجمعي أي بخلاف المنسوب الى اسم الجمع فانه يعلم ما نسب اليه وما نسب الى مفردة فانه يقول في الاقل ركب وفي الثاني راكبي وعدم العلم المذكور ليس خاصا باسم الجنس الجمعي بل يجري في التثنية والجمع اذ لا يعلم ما نسب اليه ما وما نسب الى مفردهما وقد يقال معنى قوله ولا يعلم ما المنسوب اليه ان العرب لما قالوا في النسبة الى غل غل لم يعلم هل نسبوا الى لفظ غل ولم يرجعوا الى المفرد أو يرجعوا الى المفرد وخذفوا التاء لانها تخذف للنسب بخلاف قولهم في النسبة الى زيد بن زبدي فانه مع لوم بالضرورة أنهم يرجعوا الى المفرد وقولهم في النسبة الى ركب ركب فانه معلوم بالضرورة انه منسوب الى لفظ اسم الجمع والمقصود من هذه العبارة انه لم يوقف على الحكم في النسبة الى اسم الجنس الجمعي هل النسبة الى لفظه أو الى مفردة (قوله أهو المفرد) أي كقوله وقوله أم الجمع أي كقوله (قوله الى اسم فيه واوا) أي كمرمومة ومحدودة (قوله من قبيل العلم) أي على فقه المواريث (قوله بل قال في الجمع الخ) هذا لا يمنع الخطئة اذ هي مبنية على الجادة فهو خطأ عند أهلها لا غير اه شخنا (قوله وكعبا ديرا بابل) قال الدوشري صرح البيضاوي بما يدل على أنه واحد من افظه فانه قال عقب أبي بابل جماعات جمع ابالة وهي الحزمة الكبيرة شهبها الجماعات من الطير في تضاعفها وقبل لا واحد لها كعبا ديد وشما لطيط اه وأقول ما صرح به البيضاوي سابقه اليه الزمخشري اه يس على التصریح وعلى كون أبي بابل وأعراب كعبا ديد يقال في النسب اليهما أبي بلي وأعرابي بخلافه على انهما مفردا (قوله لانه واحد) أي بالعلمية (قوله والمعينة في الجمع) أي هذه الصبيغ الثلاثة أغنت عن الباء في النسب (قوله كان وجه الفصل بمنه ظاهرا) وهو دفع توهم انه مثال ثالث والاشارة الى انه من قبيل الثاني (قوله أو قونه) أي التغيير (قوله الى بصرى الشام) أي فانه بالضم لا غير (اذا علمت ذلك الخ) يمكن ان يقال سأل النحوي البسدي اذ ان نسبت الى البصرة بالفتح ماذا تقول فقال بصرى بالكسر كما قرأوه في تصغير آل على اهليل اه شخنا (قوله وسيأتي التعبير به) أي بغير اللزامة (قوله كورة) بضم الكاف وسكون الواو وبالراء المهملة أي مدينة نكح في القاموس (قوله ومرا دة بالفتح ما يشمل الخ) سيأتي هذا في الشرح فالاولى تركه أو يقول بعده كما يأتي في الشرح (قوله أي لاجل الوقف الخ) أشار بذلك الى ان وقفا

يحتمل ان يكون مفعولا لا حمله وان يكون حالا وان يكون منه و بابتزاع الخافض  
 ويرد على الاول ان الوقف ليس قليلا الا ان يحرى على مذهب من لا يشترط هو على  
 الثاني ان نصب المصدر على الحالية مقصور على السماع وعلى الثالث ان النصب  
 ينزع الخافض مقصور على السماع ايضا على المشهور فالاولى ان يكون منصوبا  
 على الظرفية بتقدير وقت (قوله في الاستنبات) أى طلب نبوت تعيين المهم  
 (قوله تعيين مهم) أى وقع ذلك المهم فى كلام المخاطب (قوله انه كار خبر الخبر)  
 هذا هو المثل لا بعد وأما قوله أو انه كركون الامر على خلاف ما ذكر أى ولا قتاله  
 ان يقول شخص جائز فيرة عليه آخر بقوله لم يحن فيقول الاول أز يدنيه  
 منكرا على ذلك الآخر (قوله جملة) وتسمى جملة التذكر (قوله نحو قال الخ)  
 أى فى قال وتقول وفى الدار (قوله لم يؤت بها) أى بالجملة المذكورة بل يؤتى بأحد  
 الأوجه الآتية (قوله والترغى) هو ما كان بقلب الالف آخر الشطر تنوينها  
 (قوله من رجوع الجزئيات الخ) فالسكون فى الكسامة المخمصة جزئى يرجع  
 الى كليته وهو طلق السكون وهكذا الباقى (قوله لانه نبه عليه الخ) أى فخصص  
 عموم ما هنا بما يأتى فلا يراد على المصنف بانه كان عليه أن يستثنى ما ذكر (قوله)  
 فهو داخل فى قوله الآتى أوقف الخ) أى فالتمه ود بما يأتى افادة حكم آخر له وهو  
 حذف تنوينه والوقف بالروم اه سم فعلم منه ان المنصوب المنون له حالتان الاولى  
 ابدال تنوينه الفاقب داخل فى قوله تنوينها اثر فتح الخ والثانية حذف تنوينه والوقف  
 عليه بالروم فيدخل أيضا فى قوله أوقف رانم التحرك امكن لا يخفالك ان كلام  
 الحالتين مبني على اختلاف اللغتين فلا ينافى ان المنصوب المنون لا يأتى فيه الروم  
 على لغة من يبدل تنوينه ألفا كما يأتى فاندفع ما يقال هـ ذا مخالف لما يأتى عن  
 أنهم مع وغيره وليس المقصود الحصر فى الحالتين السابقتين لجواز غيره مما كالتقل  
 على لغة حذف التنوين تأمل (قوله فتقول منه ومنه الخ) انظر رسم الصلة فى هذه  
 المواضع مع قولنا اصترح نقلا عن الموضع فى الحواشى ان صلة الضمير المضموم  
 والمسكر ولا صورة لها فى الخط كالتنوين اه يس ولك أن تقول ما نقل عن الموضع  
 مخصوص بما يجب فيه حذف الصلة وفقا بخلاف ما يجوز ان يسم افيه وفقا تأمل  
 (قوله أفاد ان الكلام فى ماء الضمير المتصلة) أى بحرف ساكن من جنس حركتها  
 رضى التصريح وهل هو أى الواو فى تحزله والباء فى نحو به من نفس الضمير كفى هو

وهي أم زائدتان للشبا عر جمع من الضائع الأول والزجاج الثاني واختلاف النقل  
عن سيبويه فالزجاج ينسب إليه الأول والمناس في ينسب إليه الثاني (قوله فان  
كانت ساكنة) نحو جاء غلامي (قوله أو محذوفة) نحو يا قوم (قوله وان  
كانت متحركة الخ) فتقول في نحو جاء غلامي بفتح الياء جاء غلامي بسكونها أو جاء  
غلاميه (قوله أي حـ) أي يكون راجحا المناسب اسقاطه لانه عين قول الشارح  
فیر جمع بالكثرة ينسب الفعل بعد الفاء في جواب النفي (قوله وفي هذا نظر) أي لانه  
لو كان اتبع الرسم يجوز الوقف بحذف النون لجازا الوقف على قاض وفي المثال  
المذكور بحذف النون مع أنه لا يجوز وأيضاً الرسم هو الذي يتبع الوقف لا العكس  
(قوله فلا اعتراض عليه من هذا القسم) محصل الاعتراض ان قول المصنف وغيره في  
المتنوين بالعكس يشمل هذا القسم فيقتضي أرجحية الاثبات فيه مع ان الارجح  
الحذف (قوله غير مراد) أي لان الوقف على قاض من قاضى مكة في النصب  
بالسكون (قوله على ما ينبغي ذكره من الساكن) نحو اذن والمنقوص وقيد بقوله  
ينبغي ذكره لانه لم يتعرض لجميع أنواع الساكن تأمل (قوله لم يخذل ذكر  
المتحرك) أي غير المنصوب المتنون عندهم يبدل تنوينه الفسا (قوله اذا اعراب  
لا يكون قبل) أي قبل الآخر وقديقال انه لا يكون قبل اصاله فلا ياتي في كونه قبل  
عروضا (قوله الاماروى عن أبي حمز والـ) أي وعن سلام أنه قرأوا العصر بكسر  
الصاد كما تقدم له الا أن يقال أراد بالقراء هنا السبعة تأمل (قوله كان حولي) أي بضم  
نون كان والاصل كانوا (قوله اذ لا تجوز مراعاة اللفظ الخ) عبارة المحشي في باب  
الموصول فائدة يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا  
بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن  
الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا تنلى عليه آياتنا وأمالا اقتصاره على  
اعتبار المعنى ثم اللفظ فمتموع كما نقله الفارسي عن النحويين وعلاوه بأنه يكون  
البا ساء بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون نفسه يراؤه ابن هشام  
وغيره اه دمايني ملخصا لکن قال في الهمع وتجوز البداء بالمعنى كقولك من قامت  
وقعدو شرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقعون في غـ يرشني  
ينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضى مانصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة  
اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز

على ضعف الافي اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضار بقا خلفا  
 موصوليتها انتهت وبها لم صحة مراعاة المعنى في قصده لانه وان تأخر عنها مراعاة  
 اللفظ تقدم عليها أيضا مراعاة اللفظ فالبيت حينئذ من قبيل ومن الناس من  
 يشتري له والحديث الخ فقد سها المحشى هنا عما سبق له وجعل من لا يسهو (قوله  
 لشدة ثقل الهمة الساكنة التي قبلها ساكن) في هذا التعديل نظرا لانه لم يتقل  
 في نحو رأيت رد السكك الوقف بإبدال التنوين ألفا وبقائه على اللغة الفصحى  
 وهذا التعديل انما يظهر في غير المنون كما في الشرح فعلة النقل في المنون انما هي  
 الحمل على غير المنون تأمل (قوله ومن لزوم الاعتلال للاعلال) سيأتي له ان المعمل  
 بخلاف الآخر قد لا يكون معتل الآخر نحو ألك من لم ألك قد تبر (قوله ان الحكم  
 المذكور) أي زيادة هاء السكت (قوله أي حيث أريد الوقف الخ) توضيح أفاده أن  
 محل الوجوب هو ترك الهاء (قوله مجيء عم جئت) فيه تقديم وتأخير والاصل جئت  
 مجيء عم وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخرا فعلة لان  
 الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف (قول الشارح أولى بالخذف  
 لاستقلالها) ولذا يتم الوقف عليها نحو قوله وقوله بخلاف الشرطية الخ أي فصارت  
 الفهما وسطا والخذف بالآخر أبقى من الوسط (قوله لان لفظ ما غير لفظ ماذا) هذه  
 المغايرة حقيقية فتعديله بعد غير مناسب نعم يناسب لو قال بدل هذا لان لفظ ما باعتبار  
 عدم تركيبتها مع ذا غيرها باعتبار تركيبتها مع أتاأمل (قوله ولا يخفى ما فيه من الخلل  
 الخ) قد يقال لا خلل وقوله من رخصت الخ بيان لاصل المأخذ والمادة وأرض مضارع  
 أرض منبها للمجهول والمبني للفاعل أرضه غيره أي جعل قدمه رامضا فالهزمة  
 للنقل وكذا يقال في قوله من رخصت الخ اه شخنا (قوله اذا المعه ودالخ) قد يقال  
 الاضافة للمبني تجوز البناء على أي حركة اذا مقتضى لذلك لا يخص حركة بعينها  
 والوقوف على جميع ما مع من ذلك الباب بعيد (قوله أو الضمير) أي في فشا (قول  
 الشارح لم يسنه) أي بناء على انه من السنة واحد السنين وان لا ما واو فالاصل  
 يسنه وقلبت الواو ألفا وحذفت الباء من فلهنقه الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه  
 وكذا على أنه من الحما المسنون وأصله يسنه بثلاث نونات أبدات الثلاثة أفاد فعا  
 لتوالي الإعمال كتظني وتعضي في تظن وتعض أي سقط أما على قول الجاز بين  
 ان لام السنة هاء فية سته مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع

ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجفنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور  
 الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنبياً وشرابه عصيراً أوله تيناً ولما انقضى بعد المائة  
 سنة وجدته على حاله لم يتغير وقوله مثل الحر يقى الخ قبله لقد خشيت ان أرى جدبا  
 بشدا اباء للوقوف وهو ضرر ورة في هذا فقط لما حصر ان شرط التصغير ان لا يكون  
 الاسم منصوباً بام ثونا فلا يصح شاهد اولذا اخذوه الشارح ومثل الحر يقى صفة لجدبا  
 على جعل الرؤية بصرية أو مفعول ثان لارى على جعلها اعلية وهو الانسب بتعلقها  
 بالجدب اذ الجذب الذى هو ضد الخصب لا يبصر بل يعلم وان ابصرت آثاره وجملة  
 وافق القصب بما حال من الحر يقى والمراد بالقصب القصب الفارسي الذى تشبهه  
 فيه النار بسرعة أى انى أرى جدبا مثل الحر يقى الموافق للقصب الفارسي في  
 خريده القوة وسرعة الانتشار وقوله المذرفن في القاموس ذرف الدمع يذرف ذرفاً  
 وذرفاً نادر يفادى ذرفاً وسال وسال دمعها والعين دمعها أسالته وذرف دمعها  
 تذرفاً وتذرفاً وتذرفاً صبه (قوله انما عمل واحد) أى ان الامالة عمل واحد وهو  
 الانحاء بالفتحة نحو الكسرة يلزمه أى ذلك العمل الواحد عند وجود الالف حمل  
 آخر وهو الانحاء بالالف نحو الياء وهذا لزوم مستفاد من ماء التفرع في تكميل  
 الخ وقوله مع ان قوله المذكور الخ قيل ان قوله وبالالف نحو الياء مستعمل ليس من  
 تمام ما قبله بل هو نوع آخر وغاية ما انه اكتفى فيه بذكر الالف لان امالة الالف  
 لازمة لامالة الفتحة (قوله وكان الا حسن الخ) لا حاجة اليه ولا للجواب بعد بناء على  
 أنها عمل واحد اه شيخنا (قوله عند بعض طييء) تقدم لامعشى قريباً في آخر  
 الوقف اسطغفة فزارقة لا بعض طييء (قوله ومن تنقية رضى على رضى ان) أى  
 فلا تمال ألف رضى بسبب انقلب الالف ياء في رضى ان لشذوذ اذ قياس تنقيته  
 رضى وان لان ألفه بدل عن واو ولا يقال انها تمال اكسرة الراء نظراً لكونها  
 كفت منع حرف الالف نعللاً لانا نقول محل كفتها اذا كانت بعد الالف كما يعلم من  
 الشارح عند قول المصنف وكذا انكف راء (قوله قلت هذا لا يتفرع الخ) لم يقصد  
 الشارح التفرع على مجرد الحذف بل على المفعول المنطوق به بالهيئة المخصوصة تأمل  
 (قوله لعدم الضم في الياء) لعل المراد لعدم الضم في الياء المنقلبة أياً كما هو المناسب  
 لما نحن فيه والافسبأنى للشارح في التصريف التصريح بأن فعله بل بالضم لم يرد بان  
 العين الا في هيواى حسنت هيئته وهو مما شذ فيه عدم قلب الياء ألفاً كما بانى (قوله)

كشاهين) قال الاسقاطى ينبغي أن يقرأ بفتح الهاء على أنه تنبيه شاع لا بكسرهما  
 اسم طائر لان الامالة حينئذ لا كسر الذى ولما اه ولم يعرج عليه المحشى لما  
 قدمه من الظرفى كلام الحفيد (قوله أى قابلة للتكرير الخ) أى مع وجود نوع  
 استعمال الى الحذف ففارق التكرير لوجود التسفل فيها المناسب للامالة (قوله  
 فيكون ذلك رتاب الخ) فيه أنه ليس مناسباً لما نحن فيه اذ ليس فيه شئ من حروف  
 الاستعلاء الا أن يقال المراد اذا وقع معه حرف استعمال ولو فى كلمة أخرى لما سياتى  
 أن المانع يؤثر ولو فى كلمة أخرى (قوله الصواب اسقاطه) قد يقال مقصود الشارح  
 التمثيل للمانع المتقدم الفاقد لاشترط فانه لا يمنع حينئذ والراء فى رجال كذلك اذ  
 عدم الكسر بشرط فى المنع وان لم يكن فى خصوص حال التقدم كما أن حرف  
 الاستعلاء المتقدم لا يمنع عند الكسر (قوله ولو قال بدله ورشاد الخ) فيه ان رشادا  
 تمنع امالته وكلام الشارح فيما يمال لكونه من محترزات الشرط فتأمل (قوله  
 بمنزلة حرفين مكسورين) وتقدم ان الكسر الواحد من أسباب الامالة قال الكلمة التى  
 فيها ثلث الراء كان فيها سببين لامالة ألفها ومانع واحد لا يغلب ما كذا قبل وفيه  
 ما لا يخفى (قوله ولم يتعرضوا لهذا التقييد الخ) أى بأن يقولوا يحل كف الراء  
 المكسورة الراء غير المكسورة اذا تقدمت غير المكسورة على الالف دون ما اذا  
 تأخرت عنها (قوله المقصود منه الخ) أى لاجل الاعتراض على تمثيله باقى قاسم  
 ومراده أن المقصود هنا من حيث المثال الثانى وليس مراده أن المقصود بجميع  
 قوله أى أحد الخ حتى يرد أن المقصود أى قاسم فقط لانه هو المقصود بالتمثيل فيه  
 دون أى أحد (قوله اعترض بأن السبب الخ) أجاب شيخنا الباجورى بأنه أراد  
 بالمتصل ما ليس خارجاً فيشمل ما اذا قام بنفس الالف وبأنه أى بأحد البيان الفاعل  
 فقط اه لكن هذا لا يدفع الايمام (قوله لان الضمير مع ما قبله الخ) هذا التعليل غير  
 ملائم لما نحن فيه فتأمل (قوله وأما بليت الاولى المناسبة الثانية) فيه أن الالف الاولى  
 فى يثامى وجد فيها سبب الامالة وهو تقدم الياء عليها الا أن يكون جارياً على صحة  
 اعتبار السبب الضعيف مع وجود القوى وان استبعد (قوله اذ المجاورة هنا الخ)  
 أى فلا حاجة لمقالة البعض المبني على أن المجاورة تعتبر فيها التلاصق (قوله فسقط  
 قول البعض الخ) يقوى كلام العلامة ويبعد ما للحمشى (قول الشارح فتقول ضحيان  
 وريان) فأميات الالف لانها صارت ياء فى التنبيه فانه كالمصرح فى ان التمثيل به

لاجل رجوع ألفه الى الياء وانما قلنا كما صرح لاحتمال تخصيصه بألف  
 الضمى اه شيخنا باجورى (قوله مع أنها منه الخ) فيه ما يأتي عن شيخنا على  
 ما فيه (قوله فإظهار أن هذا ثابت الخ) الظاهر خلاف هذا وأنه يقتصر على  
 تركيب العربي في قسم المسموع بخلافها ولا يقتصر فهمه على التركيب  
 المسموع من العربي لا طرادهم ما تأمل اه شيخنا لكن الحق مع قسم قياسا على  
 بقية الأبواب (قوله أى لكن الا طراد في المسموع الخ) قيل يشير الى أن قوله الا  
 في المسموع استثناء منقطع اه ولاداعى اليه (قوله هذا مظهر) وقيل الذود الابل  
 وشمس اسم رجل أى لاجل ابل الرجل المسمى بشمس (قوله فهم ما يوجب الخ)  
 وعليه يشكل تمثيل الشارح بالحياة اذ فهم ما يوجب الامالة وهو وقوع الاف بعد  
 الياء أو رجوع الاف الى الء في نحو حي زيد ويوجب بأن مراد الشارح فانها لا تتأمل  
 أى لاجل الء فلا ينافي وجود الامالة في الحياة اسبب آخر (قوله مرضاة وتعاقة)  
 أميلات الف مرضاة لصيرورتها الى الياء في التثنية وأميلات الف تعاقة لان تعاقبها  
 عن الياء لان لام التقوى ياء ~~لص~~ كنهها قلبت واو الماسية يأتي في قوله من لام فعلى  
 اسمها أتى الواو بدل ياء الخ (قوله أزال شبهها) أى شبهه الاف قبل الء الخ (قوله  
 بعدها) أى بعد الف التانيث (قوله فالاذن في التعليل الخ) لا لياقة فيه اذ  
 مقتضاها أنه لو تم شبهه الف التانيث بالاف لاميلات الف وايس كذلك اذا مالة  
 الفحة لاجل وقوعها قبل هاء التانيث انما كان شبهه الء بالاف والفحة تعالى  
 للاف فتأمل اسمها لانه ألف تنزيلا والاف لا تتأمل للاف فلا تتأمل لشبهها حتى  
 يقال تعالى الاف لوقوعها قبل هاء التانيث لمشابهة هاء التانيث للاف فالاذن في  
 التعليل كما علم من ذلك أن يقال انما تم الالف لاجل وقوعها قبل هاء التانيث  
 كما أميلات الفحة لذلك لان الالف لا تتأمل للاف فلا تتأمل لشبهها بخلاف الفحة على  
 أن المشابهة مع الاف ضعيفة وبعدها كجحد مناسبة والاقدية امالة الفحة  
 انما هي لاجل الالف الممالة والء تعالى حتى تعالى الفحة لاجلها (قوله به صرحوا)  
 أى بالقصر صرحوا (قوله فباطل أيضا الخ) لا بطلان اذ المراد القسم المذكور  
 قبل ولا شك أن المذكور قبل من التصريف أى من متعلقه اذ متعلقه أهم مما ذكر  
 قيل اه شيخنا أولئك جواب آخر بأن المراد التصريف من حيث هو الصادق  
 بالقسمين (قوله فان تلك الاحكام ماعدا الجهة تغيرات الخ) فيه انه لم يستفد من

مطلب  
 التصريف

الشارح أن تلك التغيرات يطلق عليها تصرف كما هو مطمح نظر سم بذلك على هذا  
قوله ليس فيه أن التصريف يطلق الخ فالظاهر في دفع النظر أن يقال غاية ما يفيد  
الشارح أن ابن الناطم أشار إلى المعنيين المذكورين أعم من أن يكون هما  
تصرفا أم لا ولا يرد النظر إلا لو قال الشارح وأشار الشارح إلى الإطلاق  
التصرف على كل من الأمرين بقوله الخ ولا يبعد أن هذا هو مراد السيد الحفني  
بجوابه أو يقال إن تسمية المعنى الثاني بالتصرف عرفت من قوله ومعرفة تلك  
الاحكام الخ لأنه يلزم من الإطلاق التصريف على المعرفة أنه يطلق أيضا على  
المعروف لما هو مشهور من الحلاق كل علم على معان ثلاثة وكل هذا إن كان بعضهم  
في كلام السيد الحفني عبارة عن سم والافحتمل أنه شخص آخر اعترض على  
الشارح بما نقله عنه (قوله وانت خبير بأن المعنى الخ) محصلة أن المعنى الثاني  
للتصرف هو تغيير السكامة لغيره معنى طارئ عليهم بابل لغرض آخر أعلم من أن  
تكون تلك السكامة حوّل عنها غيرها المعنى أو حوّل عن غيرها المعنى أو لم يتعلق  
بها تحويل أصل والمعنى الثاني الذي يؤخذ من ابن الناطم هو تغيير السكامة لغير  
معنى طارئ عليها بقيد أن تكون تلك السكامة محوّل عن غيرها أو محوّل عنها غيرها  
فما يؤخذ من ابن الناطم أنه من المعنى الثاني ولك دفع ذلك بأن الإشارة إلى  
المعنى الثاني في الجملة (قوله احكاما للتغيير) أي المتعلقة كما يأتي له (قوله فالحق  
مع من نظرا الخ) أقول لا نظري في كلام الشارح أصلا ومعنى قوله أشار إلى الأمرين  
أنه ذكرهما أجمالا حيث عرف بتعريف يشملهما وهو تغيير بينهما بحسب  
ما يعرض لهما من المعنى فإن المعنى شامل لما يعرض لهما مدلول لما يعرض لهما وجوبا  
فالأول هو القسم الأول والثاني هو القسم الثاني والثالثان اللذان ذكرهما  
لا يحد صانه بالأول فهذه المسالك آخر غير ما أشار إليه المحشي والحفني بوضع به كلام  
الشارح أنه شخصنا وعلى هذا المسالك تكون تسمية المعنى الثاني بالتصرف  
موجودة في كلام الشارح ولا يخفى بعد هذا المسالك خصوص ما مع قوله ولهذا التغيير  
احكام الخ وإن أمكن رجوع الإشارة لتغيير المفرد إلى التثنية الخ (قوله ولا يخفى  
أن هذا التعريف الخ) مبني على ما فهمه وقد عرفت ما لنا به شخصنا (قوله  
والجواب لأن التثنية الخ) قيل هذا لا يمنع الأنسبة التي عبر بها زكريا (قوله إذ  
الاعلال التغيير الخ) في الشافية وشرح الفري أن الاعلال خاص بتغيير حرف



العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلا لاقاله بعضهم وبه  
 يعلم ما في قوله والظاهر أن السكاف الخ وقوله بعد وفيه أن الاخفاء الخ (قوله وفيه  
 الواجهة الثلاثة الخ) المقرر أن اسماء الفنون تطابق على القواعد السككية المدللة وعلى  
 ادراكها وعلى ملكتها فينبغي أن لا يثبت من التأويل في قوله ومعرفة تلك الاحكام الخ  
 بأن المعنى ومعرفة قواعد تلك الاحكام كقاعدة اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت  
 احدهما بالاسكون قامت الواو ياء وادغمت تسمى علم التصريف فعلم التصريف  
 اذن هو العلم بقواعد احكام بنية الكلمة أي بقواعد الاصالة والزيادة والقصبة  
 والاعلال وشبه ذلك ولعل المحشى لم يقب عليه ذلك لوضوحه (قوله من الشهية) به يعلم  
 ان الاصول ثلاثة وما عداها زائد (قوله أي المحشوش بالخطا) قبل هو كتاب في اللغة  
 الفقه الخليل لسيبويه ودفعه له فاشتغل به عن امرائه فجاءت فخرت بعضه بجاء  
 من بعد من أهل العصر وأصلحه فصار فيه الخطا (قوله بالاقلة) متعلق بمصنف  
 (قول الشارح الا في حرف) أي كلمة وكذا قوله بعد الاحرف ان أي كلمتان (قوله  
 ويقال رواء) أي بهذا المعنى (قوله كأبي الخ) أمثلة للشاذ (قوله فيكون ذلك)  
 أي أبي الخ (قوله الا اذا كانت الخ) راجع اقوله ولا تنفتح عين مضارعه (قوله بل  
 يخبر) مرتبط بقوله ولا تنفتح عين مضارعه (قوله ما لم يشتهر) راجع اقوله بل يخبر  
 الخ (قوله وقال ابن عصفور الخ) مقابل قوله تعين (قوله وقال ابن جني الخ) مقابل  
 قوله بل يخبر الخ (قوله وما لم يلتزم) عطف على ما لم يشتهر (قوله بفتح ذلك) أي  
 الالتزام (قوله وعند الجميع) عطف على عند غير (قوله وفيما لاه) عطف على فيما  
 فائوه وكذا قوله وفي المضاعف (قوله وكالتزام) عطف على كالتزام السابق (قوله  
 وفيما لاه) عطف على فيما عينه وكذا وفي المضاعف وفيما هو والغلبة (قوله ملزم  
 العكس) أي وجبه (قوله كقواعد الخ) الملزم للسكك فيه كونه فائوه واوا  
 وفي باعني الخ كونه عينه ياء وفي راماني الخ كونه لاه ياء وعينه غير حلقية (قوله ولا  
 تأثير لحلقني) أي في الفتح لما تقدم أن الحلقى عيننا أولا ما يؤثر الفتح (قوله وقد يجيء  
 ذو الحلقى الخ) مرتبط بقوله سابقا الا اذا كانت العين أو اللام جرحا حلقيا (قوله  
 وبكسر ففتح) عطف بافشاء اشبارة الى ان ما بعده ياء ما قبله سالي الربية ومرجوح  
 بالنسبة اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله والعقد في ذلك) أي في ججي ذى الحلقى على  
 ما ذكر (قوله فاذا فقد) أي السماع (قوله أي أرائه من مشروته) تفصيل لافعين قبله

ولو قال يقال قررت أي ازلت به كاقترنه ليكن أبقى بما هو الموضوع من خصوص  
فعل (قوله فن باب التداخل) أي لأن يفضل بالضم من الغنة من قال فضل بالفتح (قوله  
الشارح الأدهي) انظر لم تعاقب الياء ألفا كما قبلت الواو في طالع مع أن أصله طول  
بالضم قاله بعض الأفاضل وسيأتي في باب الإبدال أنه من الألفاظ التي شذفتها عدم  
القاب ومنها روح وغيب جمع رائج غائب (قوله وهو شريف مناف أقوله قلبلا)  
يمكن فهمه بأن المعنى أنه متروك الاستعمال في الكثرة اه شخنا باب جوري (قوله  
كان عليه أن يزيد الخ) ويكون الاعتذار عن البعض لأن السكل اوعن السكل مع  
الضميمة الآتي يانها (قوله لأن الأمر من الثلاثي فديكون مجرد الخ) يؤخذ من  
كون الكلام في المجرد عدم ذكر المضارع وعدمه من الصيغ مع أنه أصل باتفاق لأن  
المضارع سواء كان للرباعي أو الثلاثي لا يكون الأمريدا (قوله لأنه لا يصلح اعتذارا  
عنه) تلك الاعتذار عنه بأن أمر الثلاثي المجرد لا يكون الأمريدا فيه كاضرب وانصر  
واعلم أن أنصاع الثلاثة كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله بخلافها  
في الثلاثي) أي لأن أمر دارة يكون مزيدا أو تارة يكون مجردا أنصاع الثلاثة  
وهذا يفيد أن الاعتذار المذكور لا ينفع إلا في الرباعي الذي اقتصر عليه الآن يقال  
أنه حمل الثلاثي عليه (قوله واتعربض له) أي لما اشتق منه وكذا الضمائر بعد  
(قوله كأيت العبد) أصله أيت كأيت كرمت نقلت حركة المثناة إلى الموحدة  
فخذت المثناة لاتقاء الساكنين (قوله كأيت الدراهم) بهمزتين مفتوحتين  
بينهما ميم ساكنة أصله أم أيت كأيت كرمت تحركت الياء وانفتح ما قبلها الخ والدراهم  
فاعل (قوله كبركت الابل) بناء التانيث والابل فاعل (قوله وعدمه في تفاعل)  
نحو تفاعل أي تكاف الغفلة مع كونه لم يرد حصولها (قوله هو لا شتر في الفاعلية  
الخ) نحو تضارب زيد وعمرو (قوله وتخجيل الانصاف به) أي بأصل الفعل (قوله  
عنه) أي عن انفعال بافتعل (قوله وجدته ساوية) أي كثيرة الطاعون أو كل  
مرض عام كافي العاموس (قوله وقد يكون الاقل) أي ذوالالف فانه المصدر في  
قوله والاكثر الخ (قوله مداهمتان) أي خضراوان يضربان إلى السواد من شدة  
الخضرة اه يضاري (قوله الثاني) أي الساقط الالف (قوله ما لم يوضع لافادة  
معنى) أي بل المجرد التوسيع في اللفظ اه حفي (قوله لو قال والراء الخ) والمراد  
بالاخير في هذا الحرف الاخير من الأصول وهي الراء الاولى وعليه بنى الإشارة

بعد ذلك أن تقول معنى قول الشارح وادغموا الاخير أى ادغموا الزائد الاخير وهو  
 الراء الاولى اذ الزائد الاول هو اله مزة (قوله والرجل فعلا) أى ويقال هذا الرجل  
 واحدا الرجل فعلا (قوله منهول مطلق) والوقع يفتح الواو وكسر القاف الذى  
 اشتكى لحم قدمه من غلظ الارض والحجارة فى القاموس وقد وقع كوجه اشتكى  
 لحم قدمه من غلظ الارض والحجارة (قوله واختار ابن مالك فى التسهيل) عبارته  
 مع شرحه اعلى باشا ثانيا المتكلمين أولى بالزيادة فى نحو اقنعن من عن الشئ أى  
 رجع عنه القهتـ رى لوقوعه موقع ألف اخرنى الذى انتمش للقتال وكلاهما  
 الحاقا باخرنجم والذى حصل به الالتحاق فى اقنعنـس الثانى لانه المقابل لالف  
 اخرنى فن ثم كان الاولى الحكم عليه بالزيادة كالالف اجراءهما فى الالتحاق  
 بالرباعى مجرى واحد الاشتقاقهما من الحرب والقعس وأولهما أولى فى نحو سلم  
 لوقوعه موقع ألف فاعل وباء فاعل وو او فوعلاهم لما ألحقوا بهاتى الثلاثه بينات  
 الاربعة أتوا بحرف الالتحاق ثانيا كيبطر وجوهـر وثالثا كجوهـر وفلس  
 ورابعا كقلمى والمناو فى غير المضاعف من الثلاثى رباعيا لم تكن الزيادة الا  
 ثانية كضارب وقائل فقد صارت ثانية أوسع لورودها فى الملقى وغيره وثالثة أضيق  
 لاختصاصها بالملقى فن ثم كانت أولى فى نحو سلم حملا على الباب الأوسع اه وعلى  
 بعضهم أولوية زيادة الثانى فى باب اقنعنـس تطرفه وأولوية زيادة الاول فى باب علم  
 بسكونه (قوله ووزنه فمغل) فيه ان الشارح جعل هذا المكررا صليا وليس زائدا  
 ضعف اصل حتى يجعل فى الوزن ما لا صلى بل هو من قبيل قوله \* وضاعف اللام  
 اذا اصل بقى \* وكذا يقال فى قوله فعاف فى وزن سندس وفى قوله فعلم فى وزن حدر  
 تأمل (قوله نظير وعد) أى بناء على أن وعد فى كلام الشارح فعل ماضى اما بناء  
 على أنه ~~بـ~~كون العين مصدر كان كل من يعدو معدة لا للسقوط من الفرع  
 لتفرعه ما غنم ويكون على هذا انكارا للتمثيل من النظم والاصلـ (قوله الشامل  
 للمشتق الخ) فيه انه حينئذ يكون مشتق عنه بالاول بالنسبة للمشتق ومشتق عنه  
 بالاربع بالنسبة لغير المشتق فكان المناسب للشارح ان يقطـ هذا السادس قاله  
 بعضهم وقد يقال كل واحد من الامور الثلاثة غير اعداد اذ يحصل الاول ان  
 سقوط الحرف من الاصل علامة زيادته والثانى ان لزوم زيادته فى موضع دل عليها  
 الاشتقاق علامة على زيادته فى ذلك الموضع عند عدم الاشتقاق وانما اثبات

اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منه ما لا يصلح للزيادة كثون حنطاً و فاعها زائدة  
اذ لم يجئ مكانها في نحو هذا البناء حرف أصلي أي ليس من حروف سألتموها  
علامة زيادته فالدليل في هذا الثالث عدم وقوع حرف أصلي ليس من حروف  
سألتموها في موضع هذا الحرف المختص بهذا البناء المستدل على زيادته ذلك على  
هذا قوله في التسهيل مع شرحه اهـ على باشا السابع اختصاصه أي الحرف الزائد  
بينية لا يقع موقعه أي ذلك الحرف منها أي تلك البنية ما لا يصلح للزيادة أي  
لا يقع موقعه فيها حرف أصلي لكونه ليس من حروف سألتموها كثون كتنأ و فاعها  
زائدة اذ لم يقع وقعها حرف أصلي ولم يحكم على الهمزة بالزيادة مع لزومها هذا البناء  
لحكاية بعضهم عنزه ووقع وقعها الهاء فدل على عدم لزومها إياه اهـ باختصار  
ومن قوله ولم يحكم على الهمزة الخ تعلم أن التعبير بالاختصاص لا بد منه ومآل  
هذا أن علامة الزيادة هي لزوم حرف من أحرف الزيادة لموضع مخصوص من  
البنية المختصة فاندفع ما لهذا البعض وما للحديثي كمالا يخفى عليك (قوله لو قال  
فعل بضم اللام الأولى) صوابه الثانية إذا الأولى ساكنة ويحجب بأن مراده  
بالأولى اللام المشددة وضمها ضم الثاني منها وسـ يأتي له نظير ذلك فاقهـ مـ (قوله  
لتناولها جميع الأفعال) أي فاعها تفع أفعال الجوارح والقلوب بخلاف مادة  
غير فعل (قوله وفيه عندي نظار الخ) قد يقال مراد الشارح بالأصل في قوله يقابل  
بما يقابل به الأصل ما بهم الأصل في الحق به كالألف في حرج المقابلة باللام بالنسبة  
ليكون تضعيف بين لالحاقه بدحرج وما بهم الأصل في نفس هذا الموزون أعني بين  
كالبناء الأولى منه المقابلة بالعين بالنسبة له ~~كون~~ تضعيفه للتعدية وأشار الشارح  
ليكون هذا هو المراد بقوله كما يأتي بيانه اذهـ هذا هو المبين هنا تامل (قوله هذا  
التنبية مكررا الخ) قد يقال ما هنا قاعدة كناية وما تقدم جزئيات منها ومثله لا يعد  
تكراراً (قوله استغاثت الضمة على الواو) أي فتغاثت لما قبلها (قوله قياساً)  
أي لانه اجتمع هـ زان فقلت الثانية من جنس حركة الأولى (قوله لقال فعلل)  
صوابه ففعل (قوله الجؤوة) فهو بضم الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو آخره هاء أي  
كالحمرة كما يأتي من القاموس (قوله وجؤة كنية) أي فهو بضم الجيم وفتح  
الهمزة آخره هاء (قوله وجأى كجوى) أي فهو بفتح الجيم والهمزة مفتوحة (قوله  
وجشى الفرس) أي بفتح الجيم وكسر الهمزة وفتح الياء وتبعث في هذا وما يأتي نسخة

القاموس المطبوعة وقوله وجأى أى بفتح الجيم والهمزة بعدها ألف على وزن رمى  
 وقوله وجأوى ~~بفتح~~ الجيم وفتح الهمزة والواو بعدها ألف وقوله أجوى  
 بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الواو بعدها ألف وفي شرح القاموس أن الصواب  
 أجأى بهمزة قبل الواو وقوله وجأوا بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو والف  
 بعدها همزة (قوله وعأوا وعأوا) بفتح عين الكل والف بعد العين في الاول  
 وواو ساكنة بعدها في الثاني وياء ساكنة بعدها ألف بعدها في الثالث (قوله  
 الضأضأ) بألف بعد الضاد الاول وهمزة بعدها ألف بعد الضاد الثانية (قوله  
 والضوضأ) هو مثل ما قبله الا انه بالواو بدل الالف بعد الضاد الاول (قوله ورجل  
 مضوض) بضم الميم وفتح الضاد وسكون الواو منقوص (قوله الضوة) بتشديد كل  
 من الضاد والواو (قوله والضوضاة) بواو ساكنة بعد الضاد الاول والف بعد  
 الضاد الثانية (قوله ولامه الثانية من جنس عينه) قيل هو لا يناسب نسخة  
 الشارح التي فيها ضوضى وهي التي كتب عليها المحشى وانما يناسب النسخة  
 التي فيها ضاضى بالالف اه الا أن يقال هو مناسب للنسخة الاولى ما يضاف ان كانت  
 الالف الاخيرة بدلا من واو (قوله كافي أبان) أى بهمزة واحدة مفتوحة مع  
 التخفيف (قوله أو أفعل) أى كأكرم فاصله على هذا ابيّن (قول الشارح عفتي)  
 كون النون فيه محتملة للزيادة مخاف لقول المصنف فيما يأتي والنون في نحو  
 غصنف والح فان النون في غصنف راجية الزيادة فهذه امثلة لا يقال فرق بينهم ما فانه  
 بعد النون فيما نحن فيه حرفان أحدهما ضعف أصلى والآخرون حروف الزيادة  
 لانه قول قدم مثل الشارح هنالك بعفتل والقاف فيه ضعف أصلى واللام من  
 احرف الزيادة وقوله حكمنا بأصانته وزيادة الالف لم يقل هنا ما لم يدل دليل على  
 خلاف ذلك وسبب ما أتى بقوله في الياء والواو فانظره وقوله حكمنا بزيادة المصدر ومنها ما  
 وأصالة الياء والواو الخ انظر لم يقل هنا كان الأرجح الحكم عليه الخ نظير ما سبق  
 (قوله الا أن يقال الخ) فيه بعد من صنيع الشارح فالتناسب حمل كلامه على  
 الراجحة خلافا للاسماطى (قوله اسم الفاعل آرط) أى يوزن فاعل قبل ومقتضى  
 هذا أن يضبط الفعل براء مفتوحة بعدها همزة كذلك من غير مد (قوله على هذا  
 القول اقتصر في القاموس) لا يقال كيف هذا مع نقله بعد القول الثاني عنه  
 لانه قول الكلام الآتي عنه ليس فيه أن الاواني من مادة ولى بل ولا ذكره وما قبله

عنه هنا يفيد أنه من القى (قوله التمام) كقرايب نبات معروف اه قاموس  
 (قوله والعشر) كصرد شجرة فيه حراق لم يفتدح الناس في أجود منه ويحشى في المخاذ  
 ويخرج من زهره وشعبه سكر معروف وفيه مرارة اه قاموس (قوله والرمث)  
 ه ومرعى للابل من الحمض وشجر يشبه الغضى وله معان آخر كما في القاموس  
 (قول الشارح بدارات) جمع دارة وهي الشئ المتدور أي بدوائر كالمرجل (قوله  
 الآن يجعل معنى آخر) هو أي يدوالا قرب أنه بيان للامني الاول وشغل المثالية  
 على الموافقة في الحملة (قوله من أسماءهن) عبارة مختصرة الصحاح ومهدد من أسماء  
 النساء اه فالضمير عائدة للنساء (قوله اتيان هذا الشرط في الهمزة) أي تخرج به  
 نحو تاء وفاء (قوله وقياسه ضبط مرمنة الخ) وذلك لان أصل مرمنة على ضبط  
 الشارح مرمنة ثلاث معيمات مفتوحات وبعد الاول راء ساكنة فتقلت حركة  
 الثانية الى الراء ثم أدغمت في الثالثة (قول الشارح) وكنايل هذا خارج أيضا  
 بالقياس الثاني كما لا يخفى وقوله في أربعة واضع في عايه تاء المخاطب في أنت بناء  
 على أنها ليست هي الضمير (قوله قال ابن هشام لم يعد من حروف الخ) مراده  
 الاعتراض على المن في اقتصاره على تاء المضارعة ولأن تقول لم يبق من حروف  
 المضارعة الا الهمزة والياء والنون أما الاولان فقد تقدم الكلام على زيادة  
 ما يشملهما وهو طاق همز ومطلق ياء فهما داخلان في ما سبق وان لم يخصهما  
 بالذكور بأن يقول همز المضارعة ياءوها وأما النون فلم أن ما تقدم لا يشملهما  
 لكونها ليست في الآخر ولا في نحو غصنفر الا أنه سياتي بقول

وامنع زيادة بلا قيدت \* ان لم تبين حجة كطلات

فان نون المضارعة خلت من قيد النون فيما سبق لكون قام البرهان على زيادتها  
 فانهم اه شيبني رحمه الله (قوله كسكر) أي انضم السين وتشديد الكاف  
 المفتوحة (قوله أو جروه) بتثنية الجيم صغير كل شئ فالعنى هنا ولده الصغير  
 (قوله النخوة) بفتح النون المشددة فيكون الخاء المعجمة التعاطم والتفاخر (قوله  
 وأما السط الخ) مراده أن ما جاز فيه هذه اللغات ليس بمعنى السبط بل هو  
 نقض الجمع والافاضل الأخير كما كتف وهو بمعنى الطويل كما قدمه اه  
 شخبنا فاصل (قوله وفي كلام الفارسي الخ) أي حيث جعل همزة أب راخ همزة  
 قطع (قوله وبين العبارتين فرق) لان عبارة الشارح هنا تفيد أن هذا القائل

مطلب  
 زيادة همزة الوصل

يجوز كون الاصل الالف وكونه الهـ مزنة وعبارته في شرحه على التوضيح تفيد  
 أنه يجب كونه الالف (قوله أي يجوز الخ) أي فاستعمل الوصل في الفصل لانها  
 عند النطق بها لا يكون ما بعدها متصلا بشئ قبلها فالجوز انما هو في جزء العلم  
 لا في العلم بتمامه وهذا بالنظر للاصل والافلقظ وصل كالزاي من زيدو يحتمل  
 أنه اراد بالانواع كونه مجرد اصطلاح خال عن المناسبة قيل في التسمية سلم اللسان  
 توسع أيضا اذا المألوف اضافة السلم للمتوصل اليه ألا ترى أنه يقال سلم السطح مثلا  
 ولا يقال سلم الراقي فقتضاه أن يقال سلم الساكن (قوله والوصول الخ) كانه  
 لما كان بمعنى الاتصال استغنى عن ذكر الاتصال والاف هو أيضا في عبارة الشارح  
 اه شيننا (قوله ويرد عليه نحو تدحرج الخ) كيف هذا مع أن نحو تدحرج واه لم  
 ليس مراد ادم قوله وهو بالفعل ماض الخ كما قرره أولا وقال والا مرو والمصدر منه  
 أي مما احتوى على الاكثر المخرج منه ما ذكر اه شيننا (قوله وسكت الخ) قد  
 يقال لا سكوت اذا مر الياضي داخل في مفهوم كلامه وحكم المفهوم أنه ليس  
 لمساعد ما ذكره مزنة وصل ما لقدم الهـ مزنة أصلا وما لا كرم الهـ مزنة قطع وقوله  
 لان ثاني مضارعه الخ هذا لا يتم في نحو أكرم (قول المصنف وفي اسم) متعلق بسمع  
 رثائب فاعله هو ود على هو من الوصل وقوله وتأنيت بالجر عطف على اسم واين عطف  
 على اسم أيضا السكون رفعة على الحكيمة (قوله بكسر الواو) في الشهاب الخفاحي  
 على البيضاءى جواز الفتح عندهم أيضا (قوله ثانويا لأوليا) الوضع الاقوى هنا  
 قد يدري لا يتحقق فاندفع نظير شيننا في ذلك بأنه وضع هكذا ابتداء وانما قواهم  
 اصله كذا تدرب المسامحة أن يكون عليه بالقيام الى ضميره (قوله مع آل) طاهره  
 أن التخفيف لا يكون حال التجرد من آل وفي الفاكهى أن اصل امرئ وامرأة  
 مرء مرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فهمـ اه مزنة الوصل وان كان  
 على ثلاثة أحرف لان لامهما اهـ مزنة فيلحقهما التخفيف فيقال مرو ومرة فجريا  
 مجرى ابن وابنة اه وهو صريح في أن التخفيف يكون حال التجرد (قوله كما  
 في التصريح) عبارته وامرؤ اسم تام لم يتخفف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف  
 همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المزمز وأعلوه لذلك  
 وسكثرة الاستعمال اه وكتب عليه يسر فلا عن بعض الافاضل من مشايخه  
 أن معنى كلامه أن افظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها

وهو الرء فيقال المرو والمرأ والمرى بابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة  
 ما قبلها فجاء أيضا اعلال افظ مرء باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل قوصلا  
 الى النطق بالساكن لان الاعلال يأنس بالاعلال والضمير المنصوب في أعلاه  
 عائد على امرئ والاشارة في قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله واء كثيرة  
 الاستعمال على ثمانية لاعلال افظ امرئ ومعنى ذلك انه لما كثرت وورد ذلك  
 على الاسن كثرت صيغة فيصير المتكلم في فصحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق  
 بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء اه ببعض تغيير الخلل في النسخة فانظره مع  
 قول المحشي ثم حذفها الا أن يحمل على أن المراد ثم حذفها مع الاتيان في محل  
 الهمزة بمدة من جنس تلك الحركة غاية الامر أن يس اعتبارا لبدال والحشي اعتبر  
 الحذف ثم الاتيان بالمدة وكل صحيح الا أن ما سلكه ليس اولى أو المراد بال حذف عدم  
 ابقاء صورة الهمزة فيوافق ما قرره يس (قوله وعندى في هذا الفرق الخ) فيه  
 أن المصريح جعل الفرق حدوث تبعية النون للميم وغياهم بزعم الكوفيين اعرابه  
 من مكانين ولاشك أن ايم ليس كذلك وعبارته صريحة في هذا ولم يجعل الفرق مجرد  
 تغيير الاعراب في ايم دون ايم حتى يأتي هذا النظر قال شيخنا ويظهر لي فرق آخر  
 وهو ان ايم عين ايم معنى بخلاف ايم فانه زاد بالياء لغة فكان كقوتات المذكورات  
 بخلاف المعنى فذكره (قوله وهو كما في شرح الغزى تغيير الخ) هذا بر دعي ما سبق له  
 في أول باب التصريف ويؤيد ما تقدم لنا هنا لغة لا عن بعضهم تدبر (قوله  
 الشكس بفتح السين الخ) يظهر أن شكس نائب فاعل صرف والجمع تدبره مني حظ  
 متعلق به والمعنى صرف هذا الرجل الصعب الخاق الآمن طي ثوب عزته للحظ (قول  
 الشارح هجاء طويت الخ) أى حروف تمجي طويت الخ (قوله نائث سقاء) أى  
 بصيغة المبالغة من السقي (قوله وبهذا تعلم انه لا يصح التمثيل الخ) فديقال مراده  
 ببعض تصاريف الحكامة التي فيها البديل ما غايرها من المأذة ولو كانت المغايرة  
 بسبب الاشتغال على البديل منه فاستقام التمثيل والتعليل تأمل (قوله كمفلات  
 ومفلات) احدهما بكسر اللام اسم فاعل والآخر بفتحها اسم مفعول (قوله أى  
 البديل منه زائد) الاظهر أن المراد البديل (قوله تقسيم الفرع قسمين) أى لان معنى  
 كلام الشارح أن البديل يعرف بكون افظه فرعاً عن غيره والحرف الذي هو  
 البديل على ما مر زائد ويكون افظه فرعاً عن غيره والحرف الذي هو البديل

طالب  
الابدال



أصل بمعنى أن البدل قسماً من بدل هو أصل وبدل هو زائد واللفظ المشتمل عليه  
 فرج في القسمين عن غيره فان المصغر فرج المصغر فقسيم الفرع الى القسمين  
 باعتبار كون البدل قسمين وعلى هذا قالنا مناسب للشارح أن يقول في التعليل لانه  
 لماعلم الأصل وهو المصغر الذي هو ماء علم أن واو وهاء معو به بدلان من الف  
 وهـ مزة كما أشار لذلك المحشي في القولة بعد وسـ يأتي ما فيه تأمل (قوله ورد أن  
 الفرع الذي هو معو به الخ) قد يقال أراد الشارح بالفرع ماء وفرعته من حيث  
 انه لا يعرف أصل همزته الا بمعزوه لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها بالنسبة  
 للحروف الامول لا للزوائد فالكبر فرج المصغر علموا وان كان أصله لاله وجودا  
 والمحشي نظر لثاني والشارح نظر للاول فاستقامت عبارة الشارح غاية الامر أن  
 قوله كمو به على حذف مضاف أي ككبره وبه نعم رداً له لوجه القوم بعض همزة  
 بالذ كذا الف الكبير كذلك الا أن الشارح تركها العلمها بالمقابسة ومن قولنا  
 لان التصغير الخ يعلم وجه اعتبار كون المصغراً أصلاً من هذه الجهة هناك عدم  
 اعتبار ذلك في الاول (قوله والى ارتكاب الحال) مقتضى عطفه على ما قبله أن  
 الموجع اليه هو الافراد وليس كذلك كما لا يخفى (قوله من ظرفية الشيء الخ) ودفع  
 ذلك بأن المراد بالآخر ما قبل الاول يلزم عليه عدم استقامة كون كل من الواو  
 والياء آخر الصديق الظرفية حينئذ ~~ك~~ كونهما أو سـ طاف ذلك لم يعول المحشي  
 على ذلك وان قد تم له الدفع به في غيره هذا الموضع (قوله بل جمع الظبية) بفتح  
 الظاء المشددة وسكون الباء الموحدة (قوله وجمع الظبية) بضم الظاء المشددة  
 وفتح الباء مخففة (قوله والجمع صلى وصلى) كل منهما بكسر اللام وتشديد الباء  
 مع ضم الصاد في احدهما وكسرها في الآخر (قوله نخوأخذواخذ) احدهما  
 مبني للفاعل والآخر مبني للفعول (قوله وان كل حرف الخ) عطف على انك اذا  
 أوقعها الخ (قوله فأول حروف اسمها) باضافة الكلمات الثلاثة وقوله لفظه بعينه  
 خبر قوله أول (قوله اختلاف يخرجهم ما السبأني) لان همزة من أنصبي الخلق  
 والالف من الجوف (قوله من نخو نعم ونفر) ~~ك~~ كسر النون في الاول وفتحها  
 في الثاني كما هو الاقرب اشارة الى انه لا فرق بين الفتح والكسر (قوله لا يخرجهم)  
 أي الغير (قوله والهـ مزة) عطف على المدة (قوله آخرها) أي آخر حروف جاء  
 (قوله وقيل في اسمها لا) فيه أن لا هو مسمى الالف المتوصل اليه بمسمى اللام وانما

الاسم لام الف على ما هو الصواب خلاف ما قرره اذ التسمية بلام الف واردة  
 في حديث ابي ذر الغفاري فراجع ما كتبناه على رسالة المحشي البينانية (قوله  
 تثبت كذلك) أي متوبة (قوله كان الواجب الخ) الا أن يجعل هذا مع قول فعل  
 محذوف أي تأمل هذا (قوله ابن عم النبي) قيل بالرفع نعت ثان لعبيدة (قوله مثال  
 مالا مة ياعمة زاوية الخ) المناسب مالا مة واولم تسلم في الواحد زاوية الخ وقوله بعد  
 مالا مة واولم الخ المناسب مالا مة ياء كذا وكذا ولم ينسب المحشي على عمله ترك مالا مة  
 همزة لعله اعلم بما ذكره (قول الشارح لاجتماع الواو بن وكون الثانية الخ) فيه أن  
 هذا التعليل موجود في الثانية لانه يصدق على مدتها انها غير مبدلة من زائد لانها  
 مبدلة من أصل هو الهمزة وكذا في الثالثة لان مدتها لم تبدل من غيرها وان عرضت  
 المدة بسبب عروض الضمة قبلها فلوقال بدل وقوله وكون الثانية الخ رعدم عروض  
 تنخص المدلثانية لاندفع هذا (قوله ومنه يعلم جواب الامر الثالث) الامر الثالث  
 هو أن كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق وجوابه  
 المعلوم عما ذكر أن رد فعل أمر والاصل فيه الوجوب ولا يعمل على غيره الا بقرينة  
 واتصهر مع الوجوب غير لازم بل يكفي التعبير بما الاصل فيه الوجوب وحينئذ  
 اندفع تنظير المحشي بأن فعل الامر ليس صريحا في الوجوب ولذلك كتب شيخنا  
 على قوله وفيه نظار الخ أنت خبير بأنه لم يدع صراحة الامر في الوجوب اهـ ومبني  
 تنظير المحشي فهم أن الجواب الدافع للامر المعلوم من كلامهم هو أن رد فعل أمر  
 وان الامر صريح في الوجوب (قوله على تسليم الخ) قيل لا حاجة للتعني في مثل هذا اهـ  
 وفيه تأمل (قوله وهمزة) عطف على واو الاكن بقطع النظر عما تعلق بقوله جعل  
 من قوله في نحو هراوة (قوله وهو سم ولان الكلام الخ) أي فمكان الصواب التثنية بما  
 الواو مضمومة فيه ضمة لازمة نحو لا ولي انثى الا ولأصلها وولي يواو بن أولا هما  
 مضمومة فاعل الكامة والثانية سسا كنة عينها (قوله الملا كقناة) قيل الظاهر  
 ان ملا فاعل ماج وضافته للوديق لادنى ملايسة مع تجر يد الملا عن قوله ذات حروان  
 ابان مضمومة على المفعولية المطلقة لاج والمعنى على التشبيه وهروق من الاراقة  
 اهـ ويحتفل بأن اباب فاعل وملا هو المنصوب على المفعولية المطلقة والمعنى أيضا  
 على التشبيه (قوله بجمان سحر كنها) أي حركة نفاثها (قوله والمهركة) عطف على  
 السسا كنة (قوله او ياع تصغير) عطف على مدار كذا قوله او تون انفعال وقوله

أو الغضا (قوله وقال الناظم انه مقصور على السماع) قال في التصريح بعد ذكره ذلك  
 كانه كل واحد اذا جز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر فان كان قصيرا فليترز به  
 رواه مالك في الموطأ هذا اللفظ في جميع رواياته وسياقها وقوله كانه كل أي من  
 الاكل **كم** اي تأتي قائمه وقوله واذا جاز الخ قد يقال ان مجيئه في الماضي  
 المقصور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع كذا في يس (قوله انما  
 رجحوا الابدال الخ) عبارة الاسعالمى قال بعضهم فان قلت لم قلت الواو في قوى  
 ياء وفي قوى الفاء لم يدغموا الاولى في الثانية فبهم ما كما ادغموا في قوة ومقتضى  
 الادغام فبهم ما مقتضى كمان مقتضى الاعلال متحقق فبهم ما فواوجه ترجيح الاعلال  
 فبهم ما على جانب الادغام مع أنه يفيد التخفيف كما أن الاعلال مفيد له ويمكن أن  
 يجاب بأن التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام  
 لأن التلغظ بالحرف المطلوب أسهل من التلغظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر  
 مدرك بالضرورة فلا يصير الى ترجيح جانب الادغام دون ترى اه ومنه في يس  
 على التصريح وبه يعلم ما في الحشى (قوله لان التخفيف بالابدال اكثر) أي وجودا  
 من التخفيف بالادغام وذلك لسهولة الابدال من الادغام كما يؤخذ من التعليل  
 بقوله لان التلغظ الخ وحاصل هذا التعليل أن الابدال أسهل من الادغام وارتكاب  
 الأهل أكثر وذلك كما اذا بنيت من قرأ مثل فطر فانك تقول كما تقدم قرأى بابدال  
 الهمزة الثانية دون أن تقول قرأ بادغام الهمزة مرتين وذلك لخفة الابدال عن  
 الادغام لان التلغظ في الابدال يكون بالهمزة أولا فالخرف البديل كالباء في المثال  
 ثانيا وذلك اخف وأسهل من التلغظ بالهمزة المدغمة أولا فالهمزة المدغم فبهم ثانيا  
 (قوله يشمل الواو قبل ياء التصغير) صوابه بعد ياء التصغير اه شيخنا (قوله قال  
 المصريح كان ينبغي الخ) تكرار مع ما تقدم (قوله مقتو) يضم الميم وسكون القاف  
 وفتح المثناة الفوقية (قول الشارح وسواسوة) قيل يؤخذ من قواهم سوية ذرية انه  
 واوى فسواسوة بالواو والقياس لا يأتى حتى يكون قياسه سواسية بالياء وقواهم  
 سواسوة بالواو وشاذ اه ولا أخذ كما لا ينبغي (قوله أي من كل جمع كان بعد عينه  
 ألف) أي وكانت الواو في واحد **هـ** باب **ك** نقول الا فاذكره وحده في محو ديار من  
 المسئلة الاولى (قوله ان الاقل) وهو كونه ساجدة في المسرعة في الجري (قوله  
 والثاني) هو كونه اجمع في التجوذا بالركض (قوله ليجمع له سابين الوصفين الخ)

يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطامنة في موافقها واذا جرت كانت سراعا خفيا  
في جريها (قوله وفي التسهيل وشرحه الخ) عبارة التسهيل مع شرحه على باشا  
وكذلك الواقعة اثر فتحه رابعة فصاعدا سواء في الفعل ككاغذيت واستغذيت  
أو في الاسم كعطى ومستهلى طرفا كما مثل أو قبل هاء التأنيث كعطاة ومستهلاة  
اه فلعل المحشى اقط من عبارة التسهيل لفظ رابعة (قوله اى لا يجب ذلك)  
يفيد بظاهره أن القاب في الجمع واجب وهو مبنى على ماسين قوله الشارح عن  
التسهيل في شرح قوله كذا ذوا وجهين جالفعول (قوله وضم اللام) المناسب  
وضم الدال (قوله اذا صير الباني لفظ رعى) يفيد أن ضم بصيره للفظ رعى ولعل  
الانصب رجوعه الى المبنى من رعى الماخوذ من قوله بان من رعى (قوله لزم أن  
يقال الخ) لعل مراده لزم ذلك على اللغة الفصحى الشهورة وحيث لا يرد

### ﴿فصل﴾

المنظري بعد

مطلب

من لام فعلى

(قوله يأتى ما مرانها صفة) وأيضا كلامه هنا يقتضى أن اصل وواو وياء وكلامه فيما  
مر يقتضى أن الواو اصل (قوله اى مر ما يؤخذ منه الخ) دفع به ما يرد على الشارح أن  
الذى مر هو تعقب الاحتراز لا تعقب الاحتجاج (قوله والدرجاء) أى أبوا الشخص

### ﴿فصل﴾

المسمى برجاء بنوع الراء والجمع مع المد

مطلب

أن يسكن السابق

(قوله على احدى اللغتين) في القاموس مات يموت ويمات ويميت فهو ميت وميت  
ضمتي (قوله وان لزم عليه اختلاف الخ) لأن أن تفر من بشاعة القافية  
بجعله اسم فاعل يوزن حذرا وأصله فعيل حدثت ياؤه للضرورة أو تجزئه على  
مذهب من يجوز بناء اللازم للعجول قاله بعض الأفاضل (قوله قال شيخنا السيد  
هو بتشديد اللام الخ) سبأنى في الفصل بعد ما يؤيده ولوجهل مخففا اسم  
فاعل اكن له وجه (قوله فلا اشكال في نحو معدى الخ) بيان الاعلاين في هذه  
الثلاثة أن أصلها معدو وعصو وعو وواوين في كل منها فاستغن اجتماعها  
مع الضمة قباهم ما فى الاول ومع الضمتين فى الاخيرين فقايت ضمة الدال والصاد  
والطاء كسرة فانقابت الواو الاولى بعدها ياء اناس بها وهذا والاعلال الاول  
ولزم منه اهللال آخر ويسانه أن يقال اجتمعت الواو والثانية والياء قباهم المتقلبة  
عن الواو الاولى وسبقت احداها ما بالكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء

في الياء وكسرت جواز العين عني وعتى اتباعا لكسرة ما بعدها وان شئت قلت  
 لما وجدت الواو الثانية من هذه الافات آخر بعد ضمة تكون ما بينهما وهو الواو  
 الاولى ساكننا زائدا حقيقا بالادغام فلا يعد حائزا وليس في الاسماء العربية  
 المعربة بالحر كان ما آخره واو قبلها ضمة الثقل ذلك فابت تلك الواو الثانية ياء  
 والضمة قبلها كسرة وهذا هو الاعلال الاول ولزم منه اعلال آخر ياءه ان يقال  
 اجتمعت الواو الاولى والياء بعدها المنقلبة عن الواو وسبقت الح وسبقت الياء في هذا  
 في فصل الثقل وماتقدم في عتي المصدر لا ياتي ما قدمه الشارح فيقول المصنف  
 ورواوا اثر اضم الح من قوله ألا ترى أن الواوين المنظر فحين يقلبان ياءين في الجمع  
 نحو عتي جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتوم مصدر فتالان قوله ثمة يقلبان  
 ولا يقلبان اي كما هو الغالب والقاب في عتي المصدر هنا على خلاف الغالب  
 وسبقت الياء في شرح قول المصنف كذلك ذوا جهين جال الفعل البيت  
 ما يصرح بذلك حيث قال بالمخلصه فان كان الفعل جمعا جاز فيه الإعلال والتصحیح  
 إلا أن الغالب الاعلال وان كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح  
 نحو وعتوا وعتوا كبيرا وقد جاء الاعلال في قولهم عتوا الشيخ عتيا وعتا عتيا  
 وقفا عليه فسيبوا ظاهر كلامه هنا وفي الكافية ونشرجه أن كلامنا تصحيح الجمع  
 واعلال المفرد مطرد بقاس عليه وذهب الجهم ورواى أن تصحيح الجمع لا يقاس  
 عليه واليه ذهب في التسهيل ونظائر كلامه في التسهيل أن اعلال المفرد يقاس  
 عليه والذي ذكره غيره أنه شاذ وقد حمل المحشى قوله ولا يقلبان فيما تقدم على  
 معنى أنه لا يجب القاب بل هو قليل وهو بظاهره يفيد أن القاب في الجمع واجب  
 وفي المفرد قليل مطرد وهو لا يتم الأعلى ما جرى عليه في التسهيل كما تقدم لنا (قوله  
 والمراد بالتقديم الح) الظاهر أن المراد الاول فقط والمقدم في أئمة هو الادغام  
 على شخص الابدال وهو قلب الهـ مزنة الثانية الفاء والاعـم لخصوص  
 الثاني (قوله كما بسطه المصريح) عبارته وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع  
 موجب الاعلال والادغام فلا يتخلو ما بينهما يكون في العين أوقى اللام فان كان  
 في العين قدّم موجب الادغام وان كان في اللام قدّم موجب الاعلال والعلة  
 في ذلك أن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين اه قال ليس

وهذا القول لا يصلح أن يجمع به بين القولين لان الاعلال في أئمة ابس في العيين  
ولا في اللام بل في الفاء وانما ذكره لينبه على الاقوال في المسئلة (قوله أى  
لا تنفاه علمتها) أشار الى انه منصوب على نزع الخافض (قوله لزال القلب) أى  
المكانى بأن تقدم الياء في موضعها قبل الهمزة (قوله لامتناع توالى اعلاين) فيه  
ان أحدهما متفرع على الآخر ذلولاً لتأخير الياء لما أتى قلمها ألفها فهو دامن  
مضعفات هذا الوجه تأمل \* (فصل) \* (قوله أو همزة كما سيأتى في الشرح) أى عند  
التكلم على أراء الذى هو مصدر لاقى المقام الاول عند النقل للهمزة اه شيخنا  
(قوله ثلاثين خصوص افعل) قيل فيه ان الظن وقع ولا يزيله القول المذكور اه  
وقد يقال وجهه الازالة ان التصريح يبدل للسمع علمه لا بدله من نمكنة وهى افادة ان  
المدار على اعلال اللام (قوله كتطيرن) الذى فى التصريح لتنتظرون (قوله وضمه  
وتشديد ثانيهما) فهما على وزن ركع وسجد \* (فصل) \* (قوله أى وفروءه الخ) هذا  
غير ضرورى فالشارح مستقيم بدونه (قوله ولم تقلب الواو ياء الخ) أى فيما اذا كانت  
بعد كسرة نحو اصار واتصل ارفيها وأعم حملا لا مالا كسرة فيه على ما هو فيه  
تأمل (قوله فتم تبين الصفة) صوابه فزال تبين الصفة أو فتم تناسب الصفة (قوله  
لان هذا ادخل الثانى فى الاول) أنت خبير بأنه ليس كذلك اذا الاول الساكن  
مدخل والثانى المتحرك مدخل فيه أبدا كما يأتى فى تعريف الادغام لكن الكثير  
عند الابدال لا ادغام ابدال الاول اه شيخنا اللهم الا أن يريد بادخال الاول  
فى الثانى جعل الحرف الاول من نفس الثانى وكذا عكسه بقراءة المقام (قوله  
فيه ان هذا لم يعلم الخ) قد يقال معنى كلام الشارح انه علم من كلام المصنف انقسام  
حروف الابدال الى أناس فائد على علمه هو الانقسام الى ثلاث وأما الامثلة المذكورة  
لسكل قسم فعلمه او عدم علمه شئ آخر فنتزل على الواقع (قوله فيه ان ابدال الهمزة  
من الالف الخ) قد يقال ابدالها منها علم من قوله والمزيد ثالثا فى الراحدا الخ فان  
همزة فلا تدل على الجمع بدل من الف الواحد (قوله ان اللام المبدلة تونا) الاولى المبدلة من  
التون (قوله المبريطاء كالعبير) الذى فى القاموس كاتغيراء بضم الغين المعجمة ورفع  
الباء الموحدة وسكون الياء الفتحية بعدها راء مع المد وفسر الغبيراء فى موضع آخر  
بأنه شجر أو ثمرته (قوله وفسره بفتح) فى القاموس حتمه فركه وتشده فأنحت ونحنت  
(قوله فيه ان الوزن صحيح الخ) فيه أن الضرورة ما دفع فى الشعر والشارح قائل بالغنى

مطلب الساكن

مطلب ذوالنات

بالنقل عن الثقات المستندين بالسمع من العربي المتكلم بهذا البيت لا مجرد  
الرأى تأمل (قوله أى ابدال اللام من السين) المناسب العكس (قوله فى الخلطة)  
بفتح الحاء المهملة فاللام الساكنة فالباء الموحدة آخره هاء تانيث كما هو كذلك  
فى نسخ القاموس المطبوعة وفسره بالدفعه من الخيل فى الرهان وبالخيل التى تجتمع  
للبائى من كل أوب للضرورة وبغير ذلك \* (فصل) \* (قوله وتأمل المعنى) يظهر ان  
المعنى ان النسوة قرأين امثالهن مستورات لكونهن من شواب الخدرات ورأين استار  
امثالى استار من حصل له الكبر والهرم أى انهن اعتقدن صفرهن وكبرى فاضافة  
شرح لما بعده للجنس المتحقق فى الجمع بدليل المفعول الثانى ولدى جميع مذكر الم  
مضاف لباء المتكلم واستار الهمام معطوف على مؤزرات كما ان شرح معطوف على  
لدات من العطف على معمول عامل واحد (قول الشارح فلما أمرته) أى أخذ  
منه فعل الامر وقوله ليتوافق القراءتان أى فتح القاف وكسر هاءى وقرن فى يوتسكن  
أى ليتفق كل منهما فى الاخذ من قررت بالمكان الخ

مطلب  
الاعلال بالحذف

مطلب الادغام

### فصل فى الادغام

لما كانت عاقبة الانسان بعد ائتها جوه وأنسه تغير حاله وادخاله فى رسمه مناسب  
أن يجعل آخر كتابه الادغام الذى معناه لغة الادخال (قوله رفعك اللسان الخ) المراد  
بالوضع الخفض واظهار ان الواو بمعنى أو ليسمى ادغام الحرفين اللذين ليس فهما  
الارتفاع فقط أو الوضع فقط والطاهر أيضا ان المراد باللسان مخرج الحرف اما كان  
يظهر فى الحروف الشفوية أو الحلقية (قوله لان الوقف على الهاء الخ) أى لان هاء  
الساكنة انما يؤتى بها لاجل الوقف فاذا أتى بها فى الوصل فلا يكون الاعلى نبتة (قوله  
ردى) ينظر ما رجعه ردا عنه فى تحوّل يقرأ أحد وعدم ردا عنه فى تحوّل ان اه ذنرى  
وأقره يس (قوله لا قوة الادغام فيه) لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتمار زوال  
المد فى هذا وقال ابن الحاجب وانما وجب الادغام فى نحو ومقر ومع ان الادغام أزال  
المد لان الغرض من المد الادغام فلم يدغم لم ينعض الغرض ولان ذلك فى كلمة  
واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه فاعل معنى قوة الادغام ان الادغام  
مطلوب فى الكلمة الواحدة طيناً شديداً وقية نظركذا فى يس (قوله ادغم) بتشديد  
الدال وقوله ان سكاكاً لفسه للاطلاق وقاعله ضمير اقول المتأنيب وقوله ختم أى ختم  
الكلمة فهو بمعنى قوله ساجدة فى الآخر (قوله أى ما المثلان فيه ملحق بغيره)

المناسب أن يقول أى مافيه المثلان مما هو ملحق بغيره (قوله كملات) أى بفتح الميم  
 وكسر اللام الأولى وسكون اللام الثانية وهو محل الافادة التى ذكرها المحشى بقوله  
 وهو يفيد غنى فى بعض النسخ تحريف (قوله لانه يقتضى ان الادغام الخ) قد يقال  
 مراده بقوله وهو قياسه أى قياس أحسنه بدليل قوله بعد ويجوز الخ الظاهر  
 فى الاطراد (قوله ولد لالة الاولى على المضارمة الخ) يعارض بالمثل فيقال ان الثانية  
 دالة على معنى كالمطروعة وحذفها يحل به أخذ من القولة بعدهم لذات علم ما فى دليل  
 الخاف الآتى من انه يعارض بالمثل المأخوذ مما ذكره المحشى هنا (قوله وفيه  
 ضعف من جهات) أى ثلاثة وقد يجاب عن الأولى بأن تسكين الياء المفتوحة  
 للضعف لغة وبها قرأ الأنعمش نفسه ولم نجد قرأ الحسن ما بقى من الرباسكون  
 الياء منهم ما رسلوا عن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان الثائب ضمير المهذرو عن  
 الثالثة بقراءة أبى جعفر يحزى قومها كلوا يكسبون فأناب غير المفعول به مع  
 وجوده اه نصرح ولا يخفى مافيه (قول الشارح وكأنه أراد اجماع العرب) أى  
 لا النحويين الذين منهم الكسائي المجوز لادغامه فقوله والا فقد حكى الخ راجع  
 لقوله وكأنه أراد الخ (قوله من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله) أى الذى هو ضمير  
 الحروف الاربعة وكل من المفعول على الاول والفاعل على الثانى محذوف هو  
 النون ويحتمل على الثانى جعل الفاعل الشخص أى مواصلة الشخص هذه الحرف  
 أى اتصال أحدها بالنون (قوله ويحتمل غير ذلك) أى كان يحتمل قوله قد نوى حالا  
 من جازءه ودقوله زيد فى ضنى مفعولا ثانيا ترى ان كانت عملية أو حالمة مترادفة  
 أو متداخلة بتقدير قد ان كانت بصرية (قوله من الرواية) أى مبنى للفاعل  
 أو للمفعول فعلى الاول الياء مفتوحة والواو مكسورة وعلى الثانى الياء مضمومة  
 والواو مفتوحة (قوله أو الرأى) أى فالياء والواو مفتوحتان (قوله أو الارواء) أى  
 فالياء مضمومة والواو مكسورة أو مضمومة (قوله الواو للاستئناف) أى فان الواو  
 تأتي على الاصح سواء وقع بعدها جملة اسمية كما هنا وكفى قوله تعالى قلنا اهبطوا  
 منها جميعا بعضهم لبعض عدو ولكم فى الارض مستقر على أحد احتمالين أو فعلية  
 كفى قوله تعالى للذين ايسر لكم ونقر فى الارض لم يرفع نقره على الاستئناف وكفى قول  
 الشاعر على الحكيم الماتى يوما اذا قضى \* قضيته أن لا يجوز روية  
 برفع يده استئنافا كما هو الرواية على انه لا يصح النصب عطفا على يجوز لئلا يلزم



التناقض لان القصد بمعنى العدل المنافي للبحر ونعم لو نسب عطفا على مجموع النافي  
والمتناقض وان لم يكن لانافي حظ من الاعراب لجازية قطع النظر عن الرواية وقال  
الداميني البيت محتمل لكون الواو للعطف على أن لا يجوز والاصل وان قصد  
لخذف ان فارتفع الفعل على حدومه آياته بركم البرق وقد حكي ابن مالك خلافا في  
كون هذا مقبولا وقال العلامة الاميرك أن يجوز جملة وقصد عطفا على جملة على  
الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويركها أي بناء على المختار من جواز تخالف  
الجملةتين بالاسمية والفعلية وبحث العلامة الاميركي كون الواو تأتي للاستئناف  
بأن الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أني بالواو أو لام لقيام معنى اضافته للواو  
بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق تدبر قوله أو  
لعطف قصة على قصة أي قصة الكمال وما بعده على قصة الادغام وما بعده ومعنى  
عطف القصة على القصة على ما بينه السيد الشريف ناقلا عن صاحب الكشاف  
أن يعطف جملة موصوفة لغرض على جملة موصوفة لغرض آخر لمنااسبة بين الغرضين  
فكما كانت أشبهت كان العطف أحسن من غير نظر إلى كون الجملة خبرية أو  
انشائية فعلى هذا يشرط في عطفا قصة على القصة أن يكون كل من المعطوف  
والمعطوف عليه جملة معددة وعلى ما قاله غيره أن يعطف حاصل مضمون احدى  
الجملةتين على حاصل مضمون الاخرى من غير أن يلاحظ فيه خبرية أو انشائية كما  
في قوله تعالى واثم الذين آمنوا وعطفوا على قوله أعذت للكافرين فليس المعتمد  
بالعطف الامر حتى يطالب له مشا كل بل المعتمد بالعطف قصة المؤمنين بالقرآن  
وصف ثوابهم على قصة الكافرين به وكيفية عقابهم جريا على السنة الاهمية من  
شفع الترفعيب بالترهيب والوعد بالوعيد وكان تغيير السبيل التحجيل كمال التبيين  
بين حال الفريقين وكافي قولك زيد يعاقب بالقييد والارهاق وبشرهم بالاعف  
والاطلاق فاذا كرر ايس من محمل الخلاف في عطفا الانشاء على الخبر وعكسه  
وحاصل الخلاف أقوال ثالثها المريج جوازه فيما اذا كان المعطف بغير الواو أو بها  
وكان للمعطوف عليه محل من الاعراب كما بينه علماء المعاني في الكلام على الفصل  
والوصل (قوله موصولة) أي لو موصوفة لا يقال لاعده حتى تتكون موصولة لانا  
نقول المعترف في الخطاب بهذه الجملة من خوطب بقوله أولا واسم تعين الله في التسمية  
الخ أو تخصص جرده التناظم من نفسه بعد اعتناقه بذلك الجمع وهذا الجواب متعين

على احتمال تأخر الخطبة اه شيدني وربما يفيد أن الصفة لا يشترط عهدها  
وليس كذلك نعم عهد الصلة بمعنى علمها في نفسها وعلم انتسابها للوصول وعهد الصفة  
بمعنى علمها في نفسها وان لم يعلم انتسابها للوصول ولذلك تعرف الوصول بصلته  
ولم تعرف الوصول بصفته وقد تقدم لنا زيادة على ذلك في أول الكتاب (قوله  
واقعة على الافاظ الخ) لأن توتعها على الافة المذكورة سابقا بقوله  
واستعين الله في الفية قاله بعض الافاضل (قوله والايق بقوله الخ) انما عبر بالايقية  
لا احتمال ايقاع ما على المعاني وتقدم مضاف في قوله نظم الخ واحصى الخ أى  
منظوم مادة الخ واحصى داله الخ على أنه يصح وصف المعاني بالاحصاء (قوله أولان  
المراد مجموع الافاظ الخ) لا يرد على هذا الزوم الركعة مع قوله يجمعه أو يخلصه بل  
الحاصل لاختلاف الجمع من المراد مجموع ما ذكر ذاته المستقصية لأجزائها  
الصادق ذلك باجتماع تلك الأجزاء وانضمام بعضها إلى بعض الذي هو المراد  
من الجمع الثاني واهداه كما هو ظاهر للتأمل اه شيدني ووجه المناسبة التي  
ذكرها المحشي ان الجمع يشعر عرفا بالاستقصاء والاستيفاء الذي هو الجمع الأول  
أو المراد المناسبة في مطلق الجمعية ولو سلم اتحادهم فإلزامه أنه يعتنى بجمع  
المجموع بهذا الجمع أو أنه من مجاز الأول يبقى أمور ثلاثة الأول لأن تقول ان  
قوله وما يجمعه الخ تصرح بمبارضة الية بطرف خفي قبل ذلك في قوله لم الذي  
معناه أحضر كذا نحو لم ثم داءكم أو قبل إلى كذا نحو لم اليناف كما يقول  
أحضر ذلك أو قبل اليناف قد كل المقصود مناسا وهو التأليف وعلى هذا يكون  
في كلامه أحسن أنواع براعة المقطع وهو أن يأتي التكميل في آخر كلامه بما يشعر  
بالانتهاء كقوله تعالى واتقوا يوم ترجعون فيه إلى الله الآية بناء على أنها آخرة  
ترت كافي الاتقان فان ذكر اليوم الذي هو آخر الأيام وصفه بما بعده يدلان على  
آخرة الانجاء والحياة للناسبة الظاهرة وأما قوله وما يجمعه عنيت الخ فليس من  
هذا النوع لانه يشترط فيه أن لا يكون المأني به مستعملا قصد في الانتهاء بحيث  
يكون صريحاً فيه بل انما يدل عليه دلالة تلويحية من عرض الكلام وكذا الشرط  
في أحسن أنواع براعة الطبع وهو الاتيان في أول الكلام بما يدل على المقصود  
كقول الشاعر \* المحدث عوفي اذ عوفيت \* والكريم فان في ذكر الكريم تعريضا  
بالاحسان اليه وان لم يصرح به التركيب وانما قلنا أحسن في الموضوعين لان براعة

المطلع أو المقطع عبارة عن فوقانها وارتفاع شأنها كفا في التخصيص من غير تقييد  
 يكون ذلك الفوقان بالدلالة على المقصود أو الانتهاء خلافا لما اشتهر \* الثاني أن قوله  
 بحججه متعلق بعقبت وقد اشتهر أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص حتى كاد  
 أهل البيان يحججهون عليه \* ولذلك يقولون في إياك نعبد وإياك نستعين معناه  
 نخص بك بالعبادة والاستعانة \* وخالف الامام ابن الحنابل وهو منهم في ذلك قائلا  
 كيف وقد قال تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين وقال بل الله فاعبد فقد قدم  
 في أحدهما دون الآخر وفاقه على ذلك أبو حيان \* مستندا إلى قوله تعالى أفغير  
 الله تأمروني أعبد فانهم لم يأمروه بقصر العبادة على غير الله \* وأجيب عن الأول  
 بأن قوله مخلصا له الدين أغنى عن إفادة الحصر بطريق من طرقه المشهورة بأنه  
 لا مانع من ذكر المحصور في محل غير مبيعة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم  
 وقال أمر أن لا تعبدوا إلا إياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة  
 الاختصاص فان قيل لئن أشركت ليحبطن عملك ولا يحسن الاضرب الذي هو  
 \* هي بل الامع قصد الاختصاص وعن الثاني بأنه لما كان من أشرك بالله غيره كانه  
 لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كانه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة \* وقال تقي الدين  
 السبكي انما عبر اليبانين بالاختصاص وليس هو الحصر كما فهمه كثير من الناس  
 فان الحصر في غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من  
 جهة خصوصه لا من جهة عمومه \* وذلك ان كل مركب من خاص وعام له جهة ان  
 بالخصوص وقد قدم من جهة العموم وقد قدم من جهة الخصوص وهذا هو  
 الاختصاص كما سبق فالتركيب في ضربت زيدا فيه عام وهو ذات الضرب من  
 حيث هو وخاص وهو المتكلم وزيد وبخصوصه ما يسرى لخصوصه الى الضرب  
 فاذا قدمت الفعل واخرت زيدا كنت قاصدا جهة العموم وان كان الخصوص  
 حاصل وان عكست فقد مت زيدا \* لم انك قاصد جهة الخصوص وانه هو الا هم  
 عندك من غير تعرض لغيره باثبات أو نفي حتى يحصل الحصر وانما جاء في إياك  
 زيدا لئلا يعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى وهذا لم يطرد في بقية الآيات فان قوله  
 تعالى أفغير دين الله يبغون لوحده في معنى طيعون الا غير دين الله محرم ان الانكار  
 المقاد من الهمة متعلق بالحصر لا بمجرد نفيهم غير دين الله وليس مراده انه كلامه  
 وله بقية ينبغي مراجعتها في الاتقان \* الثالث بحث الغزي في كلام المصنف بأنه قد

يقتضى أن ليس للثواب فيه سوى الجمع وينا فيه قوله وليس عندي لازما ولا أرى  
 منعاً واتصال الاختار وتحد ذلك مما هو كاصريح في أن له فيه أشياء من عند بيان  
 واختراعاته ويحتاج عنه بأن قوله الآتي أحصى من الكافية الخلاصة قريبة على أن  
 المراد الجمع من كلامه في كتاب آخر لأن المقصود من قوله أحصى الخ بيان المأخوذ  
 منه بأنه الكافية ووصف المأخوذ بأنه خلاصتها على أنه سبق أن المراد بالجمع ضم  
 الالفاظ بعضها إلى بعض لا الأخذ من الغير حتى يلزم توجه البحث ولعل هذا هو  
 السر في تعبيره بقوله على أنا لا نسلم أن هذه الأمور من مختراعاته ولذلك قال شارحنا  
 عند قوله واتصال الاختار وما اختاره الناظم هو مختار الرمان وابن الطراوة وعند  
 قوله وليس عندي لازماً وفاقا لـ يونس والاخفش والكوفيين وعند قوله ولا أرى  
 منعاً وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ولقوم في الثاني وإن كان مخالفا  
 في جميع ما ذكر من مذهب الجهم ورنعم التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل  
 المطابق من مختراعاته كما قررناه في موضعه ولو سلم أن المراد الأخذ من كلام الغير  
 وإن جميع ما ذكر من مختراعاته نقول هو تواضع منه أو باعتبار الأغلب وأما الجواب  
 بأن ذلك ليست من عندياته بل ذكرها النحاة من الشاذ واختاره وفيها القياس ففيه  
 نظر لما علمت من أنه تابع لغيره في القول بالقياسية فيمأذرك ولو سلم أنه انفرد  
 بالقول بالقياسية نقول أن القول بالقياسية من جملة المختراعات ومن أن البعض من  
 مختراعاته كالسمية بنائب الفاعل وبالبديل المطابق أفاد ما ذكر العلامة الشيبيني  
 ببعض زياده وحذف كما يعلم من الوقوف عليه (قوله من عيب سناد التوجيه) فيه  
 ثلاثة مذاهب أحدها للاخفش أنه ليس بعيب مطلقاً ثانيها للخليل أنه تجوز الضمة  
 مع الكسرة وتفتح الفتح مع أحدهما ثالثها الكسرة أن تجوز الضمة مع الفتح وتفتح  
 الكسرة مع أحدهما وفي كلام بعضهم اغتفاره مطلقاً للولد كـ الناظم اهـ شيبيني  
 (قوله اللازم على الضم) الأولى اللازم على غيره أى من الضم أو الكسر (قوله  
 ما قبل الروى المقيد) أى أو ما في حكمه كما في البيت المنزل منزلة البيتين فإن عروضة  
 تعطى حكم الضرب الذي هو المحل الأصلي للروى نعم أن كانت الالفية من مشطور  
 الرجز لا من كاملة لم يمتنع إلى ما ذكره شيبيني (قوله بمعنى واحد) وهو الانقضاء  
 وهذا مناف لما في الاتقان من أن تمام زوال نقصان الأصل والمكمل زوال  
 نقصان العوارض بعد تمام الأصل ولهذا كان قوله تعالى ثلاث عشرة كلمة أحسن

من تأمة فان التمام من حيث العدد قد علم وانما بقي احتمال نقص في صفات ما وقيل  
 لفظ التمام يشعر بحصول نقص قبله بخلاف الكمال وقال العسكري الكمال اسم  
 لا اجتماع أبعاض الموصوف والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف اه الا ان  
 يكون ما في الاتقان اصطلاحا آخر كاصطلاح أهل المعاني على التفرقة بين التكميل  
 والتميم كما نقاه المحشى عنهم اه شيبيني ور بما يشير لذلك تقديم المحشى لغة على  
 قوله كالتسكميل والتميم والاخر ما عنه (قوله فسقي ديارك الخ) صوب الربيع  
 نزول المطر في زمن الربيع والديعة المطر المسترسل وأقل مقداره ثلث يوم وأكثره  
 ثمانية أيام ونهمل أي تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها  
 فر بما يقع في الوهم ان ذلك دعاء بالخراب ومعظم الایهام من قوله وديعة تمهي أي  
 بقوله غير مفسدها دفعا لذلك ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى والله يعلم انك  
 لرسوله في آية قالوا شهد انك لرسول الله دفعا لما يتوهم من رجوع التكذيب فيها  
 لقوله م انك لرسول الله ونصر بما بان رسالته ثابتة في الواقع على وفق العلم وقوله  
 تعالى أعزة على الكافرين بعد قوله أذلة على المؤمنين دفعا لما يتوهم من أن ذاهم  
 بسبب ضعفهم ودلالة على انه تواضع منهم وعلم من المثاليين الاولين انه قد يكون قبل  
 الوهم (قوله كالمباغة في نخو يطعمون الخ) أي فقوله على حبه مباغة وتتميم  
 بناء على ان ضميره راجع الى الطعام أي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه لان  
 المقصود مدحهم على الشجاعة بالطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم  
 للطعام وبدونهما السكنى معهما أبلغ بخلاف ما للورجيع لله فانه لتأدية أصل المعنى  
 لازائد عليه للمباغة لان المعنى حينئذو يطعمون الطعام لأجل حب الله وهذا  
 نفس المراد وذلك انه سالم يكن الطعام الطعام لأجله محمود يستحق الثناء عليه  
 لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد ~~مكتة~~ المباغة (قوله فيه اشارة الى ان  
 قوله الخ) أي فيصرف ما تقدم الى ما هنا ولم يعكس بان يراد بالجل الكمال مجازا مع  
 انه المناسب لكونه في محل الحاجة لانه هو الموافق للواقع لتركه كثير من المقاصد  
 وهذا نعلم ما في قول الكمال بن الهمام لو قال على حل المهمات بالحساع لم تمل  
 لكان أحسن لانه كان يدفع بالاعتراض بما فاة قوله على بحل المهمات اشتمل  
 لقوله في الخطبة مقاصد النجوم والمحوبة لكون اللام في المهمات للمجهود المتقدم  
 في الخطبة ويكون موفيا بما وعد به فيها اه وأجيب عن المناقاة أيضا بان ما تقدم

واقع في سبب الترتيب والطب وما هنا هو ما اتفق له ولا يلزم من طب شي حصو  
بعينه ولا يمنع هذا قوله وما يحجمه عنه عيت قد كحل حيث عني بجمع الجميع لكون  
مطلوبه لان محط الاخبار هو قوله على جل المهمات الخ ~~يمكن~~ هذا الجواب  
لا يناسب قول الشارح ولما يبرأ الله اكل ما وعده الخ الا أن يقال المراد ان  
في الجملة وهذا كله مبني على اتحاد المراد بالاحتواء فيما سبق والاشتغال هنا كما  
هو الظاهر أما إذا أريد بما تقدم الاحتواء الحقيقي وهو المتعلق بالجل والمجازي  
وهو المتعلق بما عد ذلك باعتبار ان من عرف الجل قدر على تحصيل ما عداه ولو ادعاء  
وأريد بما هنا الاشتغال الحقيقي فقط فلا منافاة وان كان هذا بعيدا اذ يبعد تخصيص  
الاشتغال ونعميم الاحتواء ايضا كون الالفية توصل للسلك مع خاتوا عن أبواب  
كاملة لا يدورغ الا بالادعاء الذي هو خلاف المتبادر وقال السيوطي في التكتك  
وعما نورد هنا انه بلغني عن مدرس انه قال في قوله مقاصد النجوم المحو بقائه لم  
بها مهمات النجوم انما أراد كتابا له في النجوم اسم المقاصد وانه نظم في هذه الالفية  
وأقول هذا قول من لا خبرة له اما أولا فليس للمصنف كتاب يسمى المقاصد وقد  
تعبت أسماء كتب ابن مالك وسماء الناس منها نظم ما ونثر اود كره النجاة  
والمورخون وأرباب التراجم نثرو نظم وشعر فلم أر أحدا ذكره في أسماء  
كتبه وأمانيا فلان له كتابا يسمى الفوائد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك  
سماه تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد فان كان هذا المدرس أشار الى هذا فلا  
يصح لان الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النجوم أجمع منه بحيث  
ان الشاعر سعد الدين محمد بن عربي قال يمدح المصنف ويشير الى هذا الكتاب

ان الامام جمال الدين فضله \* الله وانشر العلم أهله

أملى كتابا له يسمى الفوائد لم \* يزل مقيدا لدى اب تامله

فكل مسئلة في النجوم يحجمها \* ان الفوائد رجع لا نظيره

فكيف يظن ان الالفية نظم لهذا الكتاب والذي فيها لا يبلغ خمس مائة فان  
الالفية فيها ثلث مائة السكانية أو نصفها او الكافية فيها نصف مائة التسهيل أو أربع  
قلائد والتسهيل فيه بعض مائة الكتاب اما نصفه أو أكثر قليلا بحسب الظن  
فاني لم أقف عليه فكيف يتصور ان تكون الالفية التي هي مختصر من مختصر من  
مختصر حاو للمائة في البسوط الاصلي وبما يزيد ما قاله فسادا انه لو كان المراد

بمقاصد النحويين كتاب لكان مفردا لانه علم فلم يكن يجوز الاخبار بحروفه بل  
 كان يقال محوى وسعد الدين المذكور شاعر مشهور له ديوان وهو ولد محبي الدين  
 لا محمد بن عربي الصوفي المشهور صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيها افقهاء  
 وينسبونه الى الاحاد والله أعلم لم يسر برته وحقبة حاله وقد كان ولده هذا بدمشق  
 يجتمع على ابن مالك والنورى وغيرهما من الأئمة (قوله جمعهم) أى وجمع  
 بالالف والذال لانه وصف غير العاقل (قوله لم يكن يلزم على الثاني) أى لا على الاول  
 لان لفظ احكام يوزن أفعال من جموع القلة (قوله الا ان يقال الخ) أو يقال تعبيدا  
 المطابقة وعدمها بما اذا لم تدخل ألى لكونها تخرج كلاما من الجمعين عن أصله ولذلك  
 صرح وصف جمع الكثرة هنا بجمع القلة فان جمعى السلامة من جموع القلة على  
 التشبيه كما صرح عكمه في قول حسان

لنا الجفنان الغريمان في الضحى \* وأسبانا يقطر من شجرة دما  
 اه شيبني (قوله أى اشتغال الدال على الدلول) أى أو السكل على الاجزاء ان كانت  
 الجملة حالا أخرى أو خبرا آخر وكانت موافقة على المعاني كما هو أحد الاحتمالات  
 (قوله وعناه كذا) لفظ كذا فاعل مؤخر والماء قبله مفعول مقدم (قوله فعلى اللغة  
 المشهورة) أى التى هى بناء على المفعول انما يقال انما معنى بكذا أى على صيغة اسم  
 المفعول وقول الشاعر طويل الشغل بفتح الشين والفتن المجمعتين أى طويل زمن  
 الاشتغال بتلك الأخرى (قوله موطئة لما بعده الخ) رذبات لفظ ألفية انما هو  
 نسبة الى ألف الصادق بألف بيت وغيره كالف مسئلة الا ان يقال هذا مبنى على  
 الاستعمال العربى (قوله وكذا يقال فى احتمال التمين) أى انه موطئ أيضا وفيه  
 تأمل (قوله رجع هذا الخ) فيه ان ما ذكره من لا مرجع (قوله بأنها أوفى الخ) أشار  
 بذلك الى صحة حمل النظم على المعنى المصدرى غاية انه يكون فى غير اشتغال وما بعده  
 المتخذي ام حيث أعيد عليه الضمير بمعنى المنظوم على حد

اذ انزل السماء بأرض قوم \* رعيناه ولو كنا غضا  
 بخلاف ذكر اللفظ بمعنى ثم ذكره بمعنى آخر فانه شبه استخدام على الرجوع كقوله  
 واذا البلابل أفهكت بانغاتها \* فانف البلابل باحسنا بلابل  
 أراد بالبلابل الاول الظيور والمعروفة بجمع بلبل بضم الباءين وبالساني بالآخران جمع  
 بلبل بفتح الباءين وبالمثالث كؤوس المتشابهة فجمع بلبل بضم الباءين وانفكت

نطقت ألسنتها نطقا خالبا من الالكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الالعجمي اذا  
 انطلق لسانه وخلصت لغمته عن الالكنة وجادت ولم يلحن والمراد باللغات اللغيمات  
 وقوله فانف البابل أي ابعدا الاخران وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب  
 أي بالشرب من كسات الخمر قال اليعقوبي والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع  
 الاخران التي حركها أصوات تلك الطيور لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق  
 (قوله ومن تبعه بضمية) أي أو ابتداء آنية خلافا لما يؤهمه كلامه (قوله تكلف بارد) أي  
 لان كافيته ابن الحاجب مع كونها بعيدة الارادة من غيرة الحزم فلا تناسب مقام  
 مدح الالفية وشذوذ صوغ الفعل التفضيل باق (قوله أنه يلزم من اغناها  
 الطالبين الخ) فيه ان المجهول مشبه به واقضاء الغنى لا نفس الاغناء خلافا لما  
 يفيد كلامه وان كان الاغناء يلزم الاقتضاء بقي انه اذا اريد بالاقضاء الاخذ  
 وبالغنى القدر المغنى كما يأتي لزوم تشبيه الشيء بنفسه وهو لا يصح الا أن يقال يكفي  
 في التشبيه المغايرة في الاعتبار كما هنا حيث اعتبر في المشبه وصف متعلقه بكونه  
 خلاصة وفي المشبه وصف ذلك بكونه مغنيا على أنه قديدي مغايرة نفس الاحصاء  
 لنفس الاقتضاء اه شيبيني ببعض اصلاح (قوله مع أن السكاف الخ) يصح ايضا  
 كونها التعديل على أن الاقتضاء بمعنى الاستلزام أي أحصى الخلاصة لا اجل  
 استلزامه الغنى أي لاجل أن يشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره او بمعنى  
 الطالب أي احصى الخلاصة لاجل طلب غنى الطالب فانه لا يحصل الا بذلك لقصور  
 الهمم عن الكبر من المؤلفات وعدم استيفاء الصغیر منها (قوله أي لغوية)  
 أي لا اصطلاحية وهي الملاقاة للزوم وارادة لازمه (قوله النفع) ويصح ارادته  
 هنا ويقتصر للضرورة وان كان الذي يقابل في الغالب بالخاصة أي الفقير هو  
 مكسور الغني لا مفتوحها فانه يغلب مقابلته بالضرر (قوله وفي كلامه تشبيه العلم  
 الخ) هذا لا يتم الا اذا كان استعمال الغنى والفقير فيما يتعلق بالمسائل مجازا  
 لا حقيقة فانظره اه شيبيني (قوله وقد قبل العلم الخ) قبل هذه الجملة أتى بها  
 تقوية تشبيه العلم بالغنى (قوله الأولى أن يراد بهم اتباعه) أي سواء كانوا من  
 بني هاشم ام لا فاشاء أم لا لخصوص مؤلفي بني هاشم والمطلب أو غير ذلك من  
 معاني الآل المشهورة لا يقال وصفهم بانهم كرام بررة ربما أخرج العصاة لجهة ان  
 يراد الكرام والاحسان ولو مجرد الايمان (قوله استعارة تصريحية) أي على رأي



السعد في نخوزيد أسديان يجعل المشبه مطاق الاشواق الشامل بحسب المفهوم  
للآل والغديره ولا يضر ان الآل وان لم يكن هو المشبه فرد من افراد ذلك المطلق  
فيه تحقق هو فيه فيلزم الجمع بين الطرفين لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتعل  
على ان في تحقق المكي في افراده تراعا طويلا تعرض لبعضه الشهاب سم وشيخه  
الناصره شيديني (قوله ويحتمل ان يكون الملحاح) أي فوصفهم بانهم غرق حقيقه  
شرعية (قوله أنتم الغر الخ) الخطاب فيه عام لجميع أمة الاجابة كما قاله الجلال  
السيوطي بل قيل المراد بالوضوء ما يشمل وضوء غسل الميت وان لم يتوضأ في عمره  
أصلا لكن يبقى من لم يغسل عند الموت فلا يشمل الخطاب في الحديث نعم قيل ان  
الغرة والتجديد يكونان لغر المستمر على الايمان اه شيديني أي سواء توضحأ حال  
الايمان أم لا وعلى هذا يكون قوله صلى الله عليه وسلم من أقر بالوضوء مبنيا على  
الغائب (قوله أي المختارين) قيل ان قوله المنتخبين الحيرة كالتعليل التخصيص  
الحجب بالذكر مع دخولهم في عموم الآل ~~لكن~~ هذا ليس من النوع البديعي  
المسمى حسن التعليل وان توهم فقد نص السعد في مطوله على اشتراط ان لا يكون  
المعلل به علة في الواقع كما في قول أبي الطيب

لم يتحلنا تلك السحاب وانما ~~بحسب~~ حث به فصبيها الرضاء

أي لم يشابه عطاءك السحاب وانما حث به أي صارت محمومة بسبب شه ودنا ذلك  
وعلوها علمها فحصل لها غير تغليظ نشأت عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في  
نزول المطر الغيرة والتغليظ أي فليس اتيانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة  
الممدوح لانها لا تطالب المشابهة بل ايست منها المشاهدة من غزير عطاءه فصبيها  
الرحضاء أي المطر المصبوب أي النازل منها هو عرق الحمى فنزول المطر من  
السحاب الذي تضمنه الكلام صفة ثابتة لا يظهر اها في العادة علة وقد جعل علة  
الحمى ذات العرق الحادة ثبوت بسبب شه ودعاء الممدوح وتلك العلة غير مطابقة  
لواقع وما هنا ليس كذلك ولا مانع من ضبط المتغيبين ~~بكم~~ من الخاء اسم فاعل  
والخيرة مفعوله بمعنى الشيء المختار أي أنهم اختاروا ما اختاره الشارب عليه  
الصلاة والسلام لكن الاول ابلغ أفاده الشيديني مع بعض زيادة (قوله ويحتمل  
ان يضبط بفتح الخاء) أي ففتح الباء أيضا وتوقف فيه بعض المشايخ بأنه كان  
القياس قاب الباء الفاعل كراهة فتح ويمكن أن يقال ان القياس قد يخالف  
لنكتة كالشكاة هنا البررة في حر كانه ويرجى ادل لذلك حكاية الغراء التي ذكرها المحمدي

فانه جمع فيها اللفظين قال ابن يعيش ان المشاكاة بين الالفاظ من مطلوبهم الا ترى  
 أنهم قالوا أخذه ما قدم وحدث فضموا الدال في حدث مشاكاة لضمه في قدم ولو  
 انفراد لم يجر فيه الا الفتح وكذا قوله عليه الصلاة والسلام ارجعن مأزورات غير  
 مأجورات ابدات فيه واومازورات اسم مفعول من الوزر هزلة لمشاكاة مأجورات  
 فانه بالهمز ولو انقصر على مأزورات لتمعين فيه الواو اهـ وأما الجواب عن ذلك  
 التوقف بان عين السكامة تسلم من القاب ألفا اذا كان في آخر الكلمة ما يخص الاسم  
 كما تقدم في قول المصنف وعين ما آخره فزيد ما يخص الاسم واجب أن يسلم  
 ففيه أن ناء التانيث توجد في الفعل أيضا وان كانت صحتها فيه غير صحتها في الاسم  
 فلا تدخل في كلام المصنف كما يؤخذ من الشرح هناك اهـ شيبيني اقوله تقديره اقول  
 ذلك أولا وآخره في أنه لم يقله في أول التأليف لانه انما قال ما بعد حمد الله الا أن  
 يكون أني به افظاوتر كخطا كما هو أحد احتمالات سبقت في أول الكتاب بحيث  
 تعبر ذلك قيل وفي ختم المحشى الحاشية بلفظة وآخر ابراعة مقطع كمال في قول  
 الشارح وآخر ذلك والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين

قد تم طبعه هذا الكتاب المستطاب المشحون بفائس الابحاث والآداب  
 المنسوب الى العلامة الفاضل والجهلذي الاديب الكامل حضرة الشيخ محمد  
 الانبائي متع الله الطيبة بوجوده وأفاض عليه سمحات بره وجوده فيالمن كتاب  
 جميع التدقيقات الشريفة وحوى التحقيقات اللطيفة بينه وبين مطايعه الافاضل  
 الكرام وتمغذي من موائد فوائده الطيبة الاعلام فلاخروان كان بقية المستحسن  
 ونخبة الخريز المتأمل قد كساه الله حللة الفضل فتعري عن الفضول ونالته  
 أفاضل القبول بالقبول هـ ذامع كون الحصول عليه بمن يسير لايجوز عن  
 مثله الطالب الفقير وقد انتم بطبعه على ذمته وتلقا بين هـ مته الشاغل  
 الاديب والودعي اللبيب المتوكل على مولاه الغني حضرة الشيخ أمين الحلواني  
 المدني وذلك بالطبعة الوهبيه احدى المطابع الهية المصرية وكان تقيمه ونهجه  
 وتمزييه وتقيمه بمعرفة المعتمد على فضل ولاه اسماعيل الحلبي ابن المرحوم  
 الشيخ عبدالله ولاحد بدر التمام وفاح مسلك الخيام في أوائل جمادى الثانية  
 من شهر سنة ١٢٨٨ ثمان وثمانين ومائتين بعد الالف من هجرة من خلفه  
 الله على أكل رصف صلى الله وسلم عليه وآله وصحبه وكل منسب اليه آمين









